

في
علم الاجتماع الاقتصادي

تأليف

الدكتور السيد محمد بروي

دار المعرفة الجامعية
بجامعة الكويت - الكويت
ت ١٦٢١ - ١٦٣١

فی
علم الاجتماع الاقتصادي

تأليف

الدكتور السيد محمد بدوي

دار المعرفة العلمية
٤٠٠ شارع مونتيفيردي - الإسكندرية
٤١٣٠١٦٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم الكتاب

هذا الكتاب الذى أقدمه لدارسى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية بصفة خاصة ، وللمثقفين ومحبي الثقافة بصفة عامة ، أرى فيما أعتقد - وبدون زهو أو ادعاء - أنه كتاب غير مسبوق فى اللغة العربية .

نقد كتب عدد كبير من علماء الاجتماع العرب ، ومن المشتغلين بالعلوم الاجتماعية فى فروع شتى من علم الاجتماع : كتبوا فى الاجتماع العائلى ، والريفى ، والحضرى ، والصناعى الخ . . . وكتبوا فى النظرية الاجتماعية ومناهج البحث ، وكتبوا عن العادات والتقاليد ، وأنماط الحضارة ، والأبى الشعبى . ولكن أحدا منهم لم يكتب مؤلفا شاملا فى موضوع الاجتماع الاقتصادى .

وربما كانت أسباب ذلك أنهم اعتبروا الكتابة فى هذا الموضوع أكثر اتصالا بتخصص رجال الاقتصاد ، وإن الكتب والبحوث والمؤلفات فى الاقتصاد بفروعه المختلفة قد ملأت المكتبات منذ وقت سابق على ظهور علم الاجتماع نفسه ، وإن البحث فى الظواهر الاقتصادية قد اكتسب الصفة العلمية ، ووطد الاقتصاد أقدامه كعلم موضوعى ، فى وقت كان علم الاجتماع مازال يحبو ويتحسس طريقه بين العلوم الموضوعية .

ولكن على الرغم مما فى ذلك من حقيقة ، إلا أن علم الاجتماع بنا يتطلع - بعد أن أرسى دعائم منهجه - إلى إعادة النظر فى نتائج بعض الدراسات ذات الصلة الوثيقة به ومنها الاقتصاد . ذلك أنه اعتبر أن النشاط الاقتصادى ، كأي نشاط آخر ، أحد الظواهر الاجتماعية التى لا يمكن فهمها وتفسيرها تفسيراً كاملاً إلا فى ضوء التفاعل والتأثير المتبادل بين بعضها وبعض .

ومنذ أن قال دوركيم ، مؤسس المدرسة الاجتماعية الفرنسية . بأن .
الظواهر الاقتصادية لا تخرج عن كونها تصورات فكرية . وأن مفهوم « القيمة »
وبغيره من المفاهيم الاقتصادية تتأثر بالاتجاهات الفكرية والمعتقدات السائدة
في المجتمع . منذ ذلك الوقت بدأ علم الاجتماع الاقتصادي يشق طريقه نحو
أسلوب جديد في معالجة الظواهر الاقتصادية ، وتفسيرها في ضوء المنهج
الاجتماعي ، وهو المنهج الذي لا يدرس أى ظاهرة على حدة ، بل يحاول أن
يدمجها في « الكل الاجتماعي » . ويوضح علاقاتها المختلفة بعناصر « البناء
الاجتماعي » .

وفي ضوء هذا المنهج أخذنا في اعداد مواد هذا الكتاب - فلم نعالج
الظواهر الاقتصادية في ذاتها . كما تعالجها عادة كتب « الاقتصاد السياسي »
التي يدرسها الطلاب في كليات الاقتصاد والحقوق ، بل حاولنا أن نعالجها من
حيث صلتها الوثيقة بدرجة الحضارة التي ظهرت فيها ونوعها ، ومن حيث
ارتباطها الوثيق بالمعادن الاجتماعية والمعتقدات وأسس النظام الاجتماعي
السائد بوجه عام .

وقسمنا الكتاب الى خمسة ابواب : جعلنا الباب الأول منها بمثابة مدخل
للموضوع حيث وضعنا ، في فصلين ، اثر المنهج الاجتماعي في دراسة الظواهر
الاقتصادية ، ثم موقف المدارس الاقتصادية من حيث تطبيق المنهج الاجتماعي .

وفي الباب الثاني . ويشتمل على ثلاثة فصول (من الثالث الى الخامس) .
تكلمنا عن الانتاج وعوامله المادية والبشرية - واهتمنا - بصفة اساسية -
بالتفاعل بين الانسان والبيئة ، فكرسنا الفصل الرابع لنوضح مضمون هذا
التفاعل ، والفصل الخامس لدراسة السكان وحركاتهم واثار ذلك في التنظيم
الاقتصادي .

اما الباب الثالث . ويشتمل على سبعة فصول (من السادس الى

الثاني عشر) ، فقد عالجتا فيه نظام الملكية على اعتبار انه أحد النظم الاقتصادية الأساسية . وركزنا دراستنا على توضيح علاقات هذا النظام بعناصر البناء الاجتماعي وعلى الأخص بالمعتقدات السائدة في المجتمع . وتبيننا ، في تسلسل تاريخي ، سمات الملكية في المجتمعات البدائية ، ثم في الحضارتين اليونانية والرومانية ، ثم بعد ظهور المسيحية . وافرنا فصلا أساسيا هاما (هو الفصل العاشر) للكلام عن النظام الاقتصادي الاسلامي ، موضحين رأي الدين الحنيف في سياسة المال وشروط التملك ، وامن العدالة الاجتماعية وحكمة التشريع الاسلامي في تحريم الربا . وتابنا المسيرة التاريخية بتحليل نظام الإقطاع في العصور الوسطى ، ثم بدء حركة الاستعمار وظهور قوة المال في القرن السادس عشر .

وخرسنا الباب الرابع ، وهو يشتمل على خمسة فصول (من الثالث عشر الى الثامن عشر) ، لدراسة النظم الاقتصادية في العصر الحديث ، واهتمنا فيه ، بصفة خاصة ، بنشأة المذاهب الاشتراكية ، ونقد الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي ، وبمناقشة آراء بعض المفكرين في تحديد الملكية او إطلاقها .

اما الباب الخامس والأخير ، ويشتمل على أربعة فصول (من التاسع عشر الى الثاني والعشرين) ، فقد كررناه لدراسة اجتماعيات العمل . فوضحنا وجه الاختلاف بين هذه الدراسة وبين ما عرف باسم « علم الاجتماع الصناعي » ، وذلك من خلال التحليل الاجتماعي لظاهرة « العمل » كما شرحنا الأسس الاجتماعية لظاهرة تقسيم العمل ، والعوامل الانسانية التي ابرزها علماء الاجتماع في دراستهم للصناعة ووسائل تحقيق الكفاية الانتاجية .

وكل ما ارجوه هو ان يفتح هذا الكتاب الباب على مصراعيه لن يأتون

بعدي من الباحثين في هذا المجال ، وأن يستكملوا ما قد يكون قد اعتوره من
وجوه النقص أو يضيفوا اليه إضافات جديدة •

والله أسأل أن يوفقنا جميعا لخدمة العلم وتنشيط الشباب الذين يقع على
عائقهم العبء الأكبر في تحقيق التقدم وإعادة مجد الأمة العربية •

السيد محمد يدوي.

الباب الأول

المنهج الاجتماعي ودراسة الظواهر الاقتصادية

الفصل الأول : اثر المنهج الاجتماعي في دراسة الظواهر الاقتصادية .

الفصل الثاني : المدارس الاقتصادية والدراسات الرائدة في تطبيق المنهج الاجتماعي .

الفصل الأول

أثر المنهج الاجتماعي

فى دراسة النظم الاقتصادية

عكف علماء الاجتماع منذ أواخر القرن الماضى ، وأوائل هذا القرن على دراسة الظواهر الاجتماعية بروح علمية حقيقية . وخلصوا من ذلك الى أن هذه الظواهر سواء أكانت أخلاقية ، أم دينية ، أم سياسية أم اقتصادية ، يرتبط بعضها ببعض بعلاقات وثيقة ، وأن من الممكن الكشف عن هذه العلاقات عن طريق « الملاحظة » ، « المقارنة » ، و « التحليل العلمى » . وذلك بشرط أن يتجه الباحث ، فى بحثه لتلك الظواهر المترابطة اتجاها منهجيا ، وأن ينظر الى موضوعات بحثه من وجهة النظر الجمعية ، لا من وجهة النظر الفردية . فالظاهرة الاجتماعية لا تفسرها الا ظاهرة اجتماعية اخرى (١) .

ويجب ايضا عند البحث فى طبيعة أى نظام اجتماعى سواء أكان اقتصاديا أم سياسيا ، أم دينيا الخ . . . أن ندخل فى اعتبارنا شكل المجتمع الذى نبحثه من حيث توزيع السكان ، وتأثير البيئة التى يعيشون فيها على نشاطهم وعلى انواع العمل التى يقومون بها . وهذا البحث يدخل فى نطاق فرع هام من الدراسة الاجتماعية يطلق عليه اسم « المورفولوجيا الاجتماعية » (أى علم اشكال المجتمع) (٢) . وفى أمريكا يطلق اسم « الايكولوجيا الانسانية » Human Ecology على دراسة مشابهة تهتم أساسا بدراسة التأثيرات المتبادلة بين الانسان والبيئة التى يعيش فيها .

(١) هذه احدى القواعد المنهجية الهامة التى وضعتها دوركايم فى كتابه المشهور « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » . انظر الترجمة العربية للككتور محمود تاليم . والككتور السيد محمد بدوى - دار النهضة العربية - القاهرة .

(٢) انظر Maurice Halbwachs, Morphologie Sociale.

ونحن اذا اتعمنا النظر فى بعض الدراسات كالتشريع ، وتاريخ الأديان ، والاقتصاد السياسى . وجبنا أن هذه العلوم كانت قائمة فعلا قبل نشأة علم الاجتماع ، وأن كثيرا من العلماء قد خاضوا البحث فيها وكونوا فيها آراء مختلفة .

فلما جاء علم الاجتماع ، ووضع طريقته ومنهجه التكاملى ، وجد أن النتائج التى توصل اليها من سبق من الباحثين فى تلك الدراسات ، نتائج جزئية . وأن هذه الدراسات يمكن أن تؤدى الى نتائج اكمل واشمل ، والى تقدم ملحوظ فى العلوم المختلفة . لو صرفنا النظر عن بحث كل منها على حدة . كما لو كان قائما بذاته ، ونظرنا اليها فى مجموعها وحددنا العلاقات الوثيقة التى تربط بعضها ببعض .

وهذا هو ما سعى علماء الاجتماع الى تحقيقه . فالاقتصاد والأخلاق . والمنشقات وغيرها من ضروب السلوك الاجتماعى ، كلها فى نظريهم ظواهر اجتماعية ، ولا تؤدى دراستها منفصلة الا الى نتائج ناقصة ومبتورة ، اذ أن الارتباط بينها وثيق . وما يؤثر فى احدى هذه الظواهر من عوامل داخلية او خارجية لابد وأن ينعكس اثره على الظواهر الأخرى . (مثال ذلك اضطراب الحالة الاقتصادية اثناء الحروب ، فإن ذلك يؤثر فى سلوك الناس . وفى معاييرهم الخلقية . فيغضون النظر عن بعض التصرفات المعينة كالتعامل فى السوق السوداء) .

فما هو اثر الذى أحدثته وجهة النظر الاجتماعية هذه فى دراسة النظم الاقتصادية ؟ هذا ما نريد أن نوضحه الآن يشىء من التفصيل

يفخر علماء الاقتصاد بأن هذا العلم هو اقدم العلوم الاجتماعية وأقدم قديما . فقد تكونت مبادئه منذ أن مارس الإنسان الزراعة والتجارة . وأصبح من الضرورى بحث الوسائل التى تؤدى الى رفاهية المجتمع . ثم انطلق هذا

العلم بخطوات سريعة مبعثها تقبم الحضارة نفسها - وما لبث أن حدد المبادئ المختلفة التي يسير عليها الاقتصاد العلم ، وكشف عن القوانين الطبيعية للظواهر الاقتصادية - ولم يقتصر الأمر على العبارات والصيغ بل تعداها مريعا الى الاحصاءات والرسوم البيانية ، لأن لغة الأرقام ، كما يقولون ، هي أبلى بيان

فإذا كان الأمر على هذا النحو ، فكيف يسمح رجال الاقتصاد وقد بلغ علمهم هذا المبلغ من التقدم ، فضلا عن أنه كان أول العلوم الاجتماعية من حيث النشأة - كيف يسمحون لعلم الاجتماع ، وهو علم حديث النشأة بأن يتدخل في نطاق بحثهم - ويدعى توجيهها في اتجاه جديد يحقق الترابط بين الظواهر المختلفة ؟

كان أن تيار المقاومة شديدا من ناحية رجال الاقتصاد ، ولكن هذه المقاومة لا تمنع من تأكيد تلك الحقيقة الهامة ، وهي أن هناك علاقات وثيقة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع ، وأن تحديد هذه العلاقات يؤدي بنا الى نتائج تختلف باختلاف اشكال المجتمعات التي نبحثها -

وتظهر الصلة الوثيقة بين العلمين عند النظر في التعاريف المتداولة للاقتصاد السياسي -

تعريف الاقتصاد :

فالتعريف القيم للاقتصاد هو أنه « علم الثروة » (١) Science de richesse وهو أكثر التعاريف تبسيطا وشيوعا - ولكن الحقيقة أن الاقتصاد لا يبحث في الثروة في ذاتها ، كما تبحث الطبيعة مثلا في قوانين الجاذبية أو

(١) انظر :

Jacques Wolff, Sociologie Economique. Edition Cujas
Paris. 1971 p. 15.

الكبرياء ، وإنما يبحث فى الثروة من ناحية علاقتها بالانسان وضرورتها لمد حاجاته المختلفة - فالانسان وحاجاته ، إذن ، عامل هام لا يصح إغفاله عند النظر فى حقيقة موضوع الاقتصاد السياسى - وعتدذ يكون هذا الموضوع ، فى الحقيقة ، هو « البحث فى الجهود التى يبذلها الانسان ، بوصفه عضواً مجتمع بشرى ، لاشباع حاجاته المادية » - ويطلق على هذه الجهود اسم « النشاط الاقتصادى » ، وهو أحد وجوه « النشاط الاجتماعى » بوجه عام -

ونستطيع ان نلاحظ ان مفهوم الثروة فى دراسة الاقتصاد كان مسيطراً على فكر « آدم سميث » ، عندما أطلق على مؤلفه الذى وضع أسس الاقتصاد الكلاسيكى اسم «ثروة الأمم Wealth of Nations » (١٧٧٦) - وقد أراد آدم سميث أن يبين جميع العلاقات الاقتصادية ، وهى علاقات مركبة ومتشابهة على فكرة الغريزة المتصلة فى الانسان ، وهى الغريزة التى تجعل منه « رجلاً اقتصادياً Homo oeconomicus » ، يتجه فى سلوكه دائماً نحو البحث عن المصالح الشخصى أو المنفعة الشخصية -

وكانت هذه ، فى الحقيقة ، هى الروح السائدة فى جميع نواحي المعرفة عند مفكرى ذلك القرن العقلانى (أى القرن الثامن عشر) - فحاول « كوندريك Condillac » فى محيط الفلسفة أن يبنى العقل البشرى بأكمله على الحس وحده - وحاول « روسو » أن يقيم فكرة الحكومة الشرعية مبتدئاً بما سماه « بحالة الطبيعة » ، ورغبة الناس فى تنظيم علاقاتهم على أساس « العقد الاجتماعى » - ولم يشذ مفكر الاقتصاد عن هذا الاتجاه فحاولت مدرسة الفيزيوقراطيين فى فرنسا أن تقيم دعائم الحياة الاقتصادية بأكملها على ما أسمته « بالنظام الطبيعى » ، أى بالاعتماد على الثروة الطبيعية للأرض - وهى الزراعة - وفى إنجلترا ظهرت آراء آدم سميث التى تقوم على التبسيط المتناهى لسلوك الانسان على نحو ما ذكرناه -

وقد انتقد رجال الاقتصاد ، فى العصر الحديث ، هذا المنهج الذى يقوم

على فروض وهمية ، وأفكار جزئية مبسطة تخل بطبيعة الاجتماعية المركبة ، ثم جاء علماء الاجتماع فاشاروا الى عيب أساسى فى ذلك المنهج التقليدى فى دراسة الاقتصاد ، وهو اغفاله لدراسة الاختلافات فى النظم الاقتصادية حسب اختلاف الزمان والمكان . فقد كان رجال الاقتصاد التقليدى لا يدرسون الا النظام الاقتصادى البورجوازى بالرغم من ان هناك نظما أخرى نشأت وتوطدت قبل هذا النظام ويعدده . ويتعين على عالم الاجتماع ان يدرسها ، ويعرف ظروف نشأتها والعوامل التى اثرت فيها .

وعندما ظهر ان التعريف الذى ذكرناه لا يعبر عن « الديناميكية ، والحركة فى مفهوم النشاط الاقتصادى اقترح بعضهم تعريف الاقتصاد بأنه « علم الاثراء ، بدلا من « علم الثروة » ، وذلك للدلالة على الجهود التى تبذل من اجل زيادة الانتاج والتنمية ، وهى عمليات تؤدي الى اثراء المجتمعات . وبهذا المعنى يصبح الاقتصاد « علم تكوين الثروات » . ثم اتسع مجاله حتى أصبح « علم تكوين الثروات ، وتوزيعها واستهلاكها » . وأصبح موضوعه يتمثل فى حركة دائرية تتجدد على الدوام من الانتاج Production الى التوزيع Distribution الى الاستهلاك Consommation »

وأخيرا فقد كان من المنطقى ان يخطو للاقتصاد خطوة أخرى ويهتم بمعرفة امثل الطرق للحصول على الثروة ، وافضل الوسائل التى تؤدي الى تحقيق الرفاهية المادية . وهذا الاهتمام يوصلنا الى تعريف آخر للاقتصاد وهو انه : « العلم الذى يهتم بدراسة تلك الجزء من النشاط الفردى والاجتماعى الذى نكرسه للوصول الى احسن الظروف المادية لتحقيق الرفاهية » .

وهكذا تتخذ الثروة (التى اهتم بها التعريف القديم) وسيلة لتحقيق الرفاهية او لتحقيق حياة أفضل للفرد والمجتمع وتبدو الصلة أكثر وضوحا بين مجال الاقتصاد ومجال الاجتماع .

مناقشة التعاريف السابقة :

ولكن هل يمكن للتعاريف التي أوردها أن ترسم لنا الحدود النهائية لموضوع الاقتصاد ؟ وهل يمكن أن نقول ، على وجه الإطلاق ، أن كل ما هو اقتصادي يتعلق بالمعطيات المادية للحياة لا أكثر ؟

إن الكلام عن المعطيات المادية ينطوي ضمناً على الاعتراف بوجودنمطين متميزين من شواغل الحياة : نمط يتصل بمقتطلبات « الجسد » ونمط يتصل بمقتطلبات « الروح » .

وتعود بنا الذاكرة الى ما جاء في فلسفة حكماء اليونان من أن الأفراد الذين وهبوا قدرات عقلية ممتازة يجب أن تتاح لهم الفرصة الكاملة للتفرغ لشئون العقل ، وحينئذ يجب أن يتحرروا من الشواغل التي تتصل بالأعباء المادية ومقتطلبات الجسد ، فهذه يجب أن تترك للعبيد وللخدم الذين يناط بهم « ترتيب المنزل » ، والقيام بجميع الأعباء المادية وإداء الأعمال اليدوية اللازمة للمعيشة .

فهل ، بناء على هذه التفرقة ، يصبح النشاط الاقتصادي هو النشاط الذي يلغى « بالمجانب المادية الخسيسة » ، الضرورية لحياة الجسد ؟

في الحقيقة إن الأمر لا يصل الى هذا الحد إذا كنا نفرق ، من ناحية أخرى ، بين نوعين من الثروة : « الثروة المادية » و « الثروة غير المادية » ، أو المعنوية .

فإذا كنا نميز بوضوح بين الحاجات المادية للفرد (كالحاجة للطعام والسكن) وبين حاجاته المعنوية (كالحاجة للثقافة والتعليم) ، فليس معنى هذا أن نختص الأولى بصفة « الاقتصادية » ونسلب هذه الصفة من الثانية إذ أننا لو فعلنا ذلك لكان تصرفنا مجرداً من كل منطق .

فمن الذى ينكر أن الثروة المعنوية كالثقافة والتعليم تسهم اسهاماً كبيراً في

فى تحقيق الرفاهية المادية ؟ ان أى نشاط يمكن أن يوصف بأنه اقتصادى بحسب
الغرض أو الهدف الذى يهدف اليه صاحبه . فإذا كنت تتقن لتشييع هواية
خاصة فإن هذا النشاط يمكن أن يكون غير اقتصادى . أما اذا كان هدفك
من الثقافة هو تحسين مركزك فى العمل والاسهام فى زيادة الانتاج ، فلا شك
أن الثقافة ، فى هذه الحالة ، تصبح نشاطا اقتصاديا ، أو على الأقل نشاطا
يخدم الاقتصاد .

فانتاج الثروة المادية يعتمد ، فى كثير من الحالات ، على الاهتمام بزيادة
الثروة المعنوية أو الفكرية . إذ أن تحسين نوع الانتاج ، وتطوير للوسائل
التقنية تتوقف ، فى نهاية الأمر ، على تراكم المعارف الانسانية ، وتقدم البحث
العلمى . وقد قيل فى ذلك أن الاستثمارات العقلية أهم بكثير من استثمار
رؤوس الأموال ، إذ أن الدولة التى لا تهتم بالبحث العلمى ، ولا تتوفر لديها
المعقول المقادرة على الابداع والاختراع ، تجد غيرها من الدول قد تفوق عليها
اقتصاديا ، وانتزع منها السيطرة على أسواق تصريف الانتاج .

مجال علم الاجتماع الاقتصادى :

بعد أن ناقشنا مفهوم الاقتصاد ، نحاول الآن أن نوضح مجال علم
الاجتماع الاقتصادى . مما يزيد فى معرفتنا بالروابط الوثيقة بين مجالى
الاقتصاد والاجتماع .

ان الاجتماع الاقتصادى يستطيع أن يساعدنا على معرفة أى النظم أو
أى التطبيقات الاقتصادية يمكن أن تلائم هذا المجتمع أو ذلك ، وما الذى يجب
الاحتفاظ به ، وما الذى يجب استيعاده من وسائل النشاط أو الاستغلال
الاقتصادى .

فقد تحول العقيدة الدينية مثلا دون استغلال أنواع خاصة من الحاصلات
مثل تقليم الخمر من الكروم فى البلاد التى تتمسك بتطبيق أحكام الشريعة

الإسلامية . كما أن وسائل استثمار رؤوس الأموال أيضا قد تحددها قواعد دينية مثل تحريم الربا .

فإذا كان التحليل الاقتصادي المصرف يعين لنا الوسائل التي يصح أن يتصرف بمقتضاها الأفراد في المسائل الاقتصادية ، فإن الاجتماع الاقتصادي هو الذي يفسر لنا لماذا اختار المجتمع هذه الوسيلة دون تلك ، ولماذا فضل سلوكا معينا على ما عداه . فهناك نظم اجتماعية تتحكم في التصرف الاقتصادي مثل النظم الخاصة بالملكية .

وعلى هذا النحو يمكن القول أن مجال الاجتماع الاقتصادي يتحدد في :

(١) مسؤولية التنظيم الاقتصادي :

فالأفراد الذين يعيشون في جماعة ، على بقعة معينة من الأرض يواجهون دائما مسألة أساسية وهي : كيف يمكنهم استقلال الثروات الطبيعية التي في حوزتهم أحسن استقلال ؟ وبالتالي كيف ينظمون أنفسهم وكيف ينظمون العلاقات فيما بينهم لتحقيق هذا الهدف ؟

هناك ، بطبيعة الحال ، أنماط عديدة لتنظيم هذه العلاقات ، كما أن هناك وسائل عديدة لتحقيق الإنتاج والتوزيع المستهلاك .

حينئذ نجد أن علم الاجتماع الاقتصادي بالذات هو الذي يفسر لنا نوع التنظيم الاقتصادي الذي ارتضاه المجتمع ، ووجده ملائما للمعتقدات السائدة فيه . ودرجة تطوره الحضارى . كما أنه يفسر لنا التغيرات التي قد تحدث في هذا التنظيم نتيجة لتغيرات نظرا على البناء الاجتماعى .

(ب) مسؤولية القرار الاقتصادي :

أن الأفراد الذين يكونون المجتمع لابد لهم من اتخاذ قرارات بشأن الإنتاج

والتوزيع والاستهلاك . ولكن هؤلاء الأفراد مختلفون فيما بينهم ، فمن الذى يفرض القرار ؟ هنا يجب أن نميز بين ثلاث مستويات :

١ - مستوى السلطة الحاكمة التى يجب أن نعرف فيها من الذى يقرر ، وكيف يقرر . وهذا يقتضى معرفة نظام اختيار الهيئات المختلفة للحكم ، ومن الذى يشترك منها فى اتخاذ القرار .

٢ - مستوى المشروع أو وحدة الانتاج ، وهنا أيضا يجب أن نعرف من الذى يختص باتخاذ القرار . وهذا يقتضى معرفة نظام اختيار المديرين ورؤساء العمل ، وما هو تأثير الفصل أو الدمج بين ملكية العمل وإدارة المشروع .

٣ - مستوى الأفراد ، وهنا يجب أن نعرف كيف يختار الفرد مهنته ، وكيف يتدرب عليها ، ولماذا يقدّر وسيلة معينة للانتاج دون أخرى . هذا بالنسبة للانتاج .

أما بالنسبة للاستهلاك فيجب أن نهتم بمعرفة طرق انفاق الدخل ، وأنواع الطموح الموجودة عند الأفراد الذين ينتمون إلى طبقة معينة ، وتأثير الطبقات الأخرى الخ . . .

(ج) سسيولوجية المعرفة الاقتصادية :

أن الأفراد لا ينظمون أنفسهم ، ولا يتخذون قراراتهم بطريقة لا شعورية ، بل يحاولون معرفة نظامهم الاقتصادى وكيف يعمل ، وذلك بهدف تحسينه أو تبديله . فالمعرفة الاقتصادية لها أثر هام فى الانتاج .

وهنا يتدخل علم الاجتماع لتوضيح القابض أو المعايير التى تراعى عند اختيار من يعملون فى مجال الاقتصاد ، كما يوضح أدوارهم من حيث الاقتصاد على الاستشارة أو الاشتراك فى اتخاذ القرار .

• وكذلك فإن علم الاجتماع يهتم بمعرفة وسيلة انتقال المعرفة الاقتصادية
مما يؤثر على درجة نمو المجتمع في المستقبل (١) •

العلاقات الوثيقة بين الاجتماع والاقتصاد :

والآن بعد تحديد مجال علم الاجتماع الاقتصادي نستطيع أن ننصرف الى
توضيح العلاقات الوثيقة بين الاجتماع والاقتصاد •

ان هذه العلاقات تختلف في حالة ما اذا كنا نعتبر كلا من العلمين مستقلا
عن الآخر أو مرتبطا به •

(١) ففي حالة استقلال كل من العلمين عن الآخر ، يصبح مجال الاقتصاد
محصورا في أضيق نطاق ، وتكون العلاقات بينه وبين العلوم الانسانية الأخرى
منعدمة أو ثانوية • وفي حالة وجود علاقات فانها ستكون علاقة تبعية أحد
العلمين للآخر ، وكل من العلمين بطبيعة الحال يرفض علاقات التبعية •

(ب) أما في حالة الاعتراف بوجود الروابط بين العلمين ، فإن هذا معناه
أن الاقتصاد والاجتماع يهتم كل منهما ، بطريقة الخاضعة بدراسة العلاقات
المتبادلة بين الأفراد والجماعات • فهناك إذن أرض مشتركة بين الاثنين ، وهذا
يقضى تعاون الباحثين في هذه المجالات المشتركة •

هذا التعاون قد يوضح لنا ، من خلال البحث المشترك ، ان ظاهرة
اقتصادية تحتاج في تفسيرها الى دراسة ظاهرة اجتماعية أو العكس • أو قد
يتضح لنا ان كلتا الظاهرتين ، الاقتصادية والاجتماعية ، تحتاجان لتفسيرهما
الى الاستعانة بعلم آخر كعلم النفس •

١ - اضافة العوامل الاجتماعية الى العوامل الاقتصادية :

فكل نظرية اقتصادية لها ، في الغالب ، طابع التجريد والعمومية .

Jacques Wolff, op. cit.

(١) انظر :

واضافة العوامل الاجتماعية لها قد يخفف من هذا الطابع ويعمقها بصيغة النسبية . وحينئذ نستطيع ان ننظر الى فاعلية نظام اقتصادى بالنسبة للزمان أو المكان . فنجد ان ما قد يمنح من النظم والأساليب الاقتصادية فى زمان أو مكان معين قد لا تتحتم صلاحيته بالنسبة لزمان أو مكان آخر . وكذلك يمكن ان نبين بوضوح ان البناء الاجتماعى الخاص بكل مجتمع يؤثر على أداء الوظائف الاقتصادية ، وهذا معناه ان القوانين الاقتصادية ليست مطلقة وانما تنطبق فقط على بعض الأبنية الاجتماعية دون غيرها . كما يمكن ان يتضح لنا ان العوامل الاجتماعية ضرورية لتفسير النمو الاقتصادى ، فمن هذه العوامل ما قد يكون معوقا للنمو (كاحتقار الجراف اليدوية فى بعض المجتمعات) .

واضافة العوامل الاجتماعية يوصلنا كذلك الى تحديد المؤثرات التى تؤثر فى اتجاه الاستهلاك ونوعيته عند الطبقات المختلفة ، وذلك بدلا من النظر الى الاستهلاك بشكل عام فى المجتمع بأكمله .

على اننا فى جميع هذه الحالات نضع الظواهر الاجتماعية بجانب الظواهر الاقتصادية بقصد التوضيح دون ان ندمجها فيها او نبين تفاعلها .

٢ - الظواهر الاجتماعية أساس التحليل الاقتصادى :

هذه النظرة تختلف عن سابقتها اذ ان العوامل الاجتماعية تستخدم لتجديد الاسس التى يقوم عليها التحليل الاقتصادى ، وتسهم فى إثراء وتنوع السلوك والدوافع عند الانسان الاقتصادى (١) .

وقد تمكن بعض العلماء باتباعهم لهذا المنهج من توضيح أهمية سلوك

(١) مصطلح الانسان الاقتصادى Homo economicus يطلق على صورة تجريدية للانسان تقوم على افتراض ان الدوافع المادية هى الدوافع المسيطرة فى التحكم ومدها فى سلوك الانسان . وهذا الفرض هو أساس اقتصاد تقليدى عند ام سميت وريكاردو وغيرهما .

الجماعات في أطوار ندرخاء وأطوار الأزمات ، وكذلك في صراعها وتنافسها لتوزيع للدخل القومي .

ولكن إذا كان الغرض هو إثراء التحليل الاقتصادي ، وإعطاء تفسير أفضل للحقيقة الاقتصادية ، فهل تدل هذه المحاولة ، حقا ، على أن هذا التفسير قد اكتسب الصبغة الاجتماعية ؟ إن التحليل الاقتصادي ، في انتقاله من دراسة الأفراد إلى دراسة الجماعات الكبيرة ، لا يعني بالضرورة أنه قد أصبح تحليلا اجتماعيا . وذلك لأن التحليل الاجتماعي لا يقتصر على جزء من الحياة الاجتماعية ، بل لابد أن دراسة علاقة هذا الجزء بالأجزاء الأخرى المكونة للكل الاجتماعي أو البناء الاجتماعي .

وإن فلايد من دراسة ، التفاعل المتبادل ، بين الاقتصادي والاجتماعي حتى يمكن القول بأن التحليل قد اكتسب الصبغة الاجتماعية .

٢ - الدمج بين الاقتصاد والاجتماع :

ولتحقيق هذا الدراسة المتضمنة للتفاعل فكر بعض الباحثين في ادماج الاقتصاد في مخطط عام للتفسير الاجتماعي ، وإيجاد مكان له في هذا المخطط . ولكن الجهود التي بذلت لحسن الاقادة من هذا الدمج وقفت أمام سؤال هام : ما هو الدور الذي يجب أن نعطيهِ للظواهر الاقتصادية في تفسيرنا العام للمجتمعات ؟ أو بمعنى آخر أبق : هل تلعب المظاهر الاقتصادية دورا رئيسيا ، أو ليس لها الدور الأساسي في أداء المجتمعات لوظائفها ؟ وهل هذه المظاهر هي العامل الوحيد أو المحرك الأساسي الذي يؤخذ في الاعتبار عند دراسة تطور المجتمعات ؟

في محاولة الإجابة على هذه الأسئلة تبلور أمامنا نمطان أساسيان لعملية الامماج . - نصف كل منهما بنظرة خاصة للمكان الذي يجب أن يعطى للظواهر الاقتصادية -

(أ) النمط الأول هو النمط الكلاسيكي :

فبالنسبة لانصار هذا النمط تتكون الظواهر الاقتصادية بطريقة غاية في البساطة . على نحو ما نكرنا من قبل . فالمجتمع يتألف من أفراد ينضم بعضهم الى بعض . ويبحث كل واحد عن منفعة الخاصة بطريقة عقلانية . وأن « الفردية » ، و « المنفعة » ، و « العقلانية » هي الفروض الأساسية في قيام أى نظام اقتصادى : إذ يدخل الأفراد في علاقات ، ويتصل بعضهم ببعض عن طريق السوق . وذلك ليحقق كل منهم منفعة الى الحد الأقصى ، وحينئذ ينشأ النظام الاقتصادى ويخضع من حين لآخر لعملية تنسيق تلقائية بين المصالح .

أما النظام السياسى والاجتماعى فليس لهما في هذه الحالة الا وظيفة واحدة : وهى الا يمرقلا النظام الاقتصادى ، بل يقدمان له كل تسهيل ممكن . ومثل هذا التصور ، في الواقع ، يحصر وظيفة الاجتماع في اضيق حدود ممكنة ، بل نكاد نقول انه يلغيها تماما . إذ ان النتائج الأساسية يمكن الحصول عليها من دراسة العمليات الاقتصادية وحدها

(ب) أما النمط الثانى فهو نمط التصور الماركسى :

فالماركسية تقدم لنا شكلا آخر من اشكال العلاقات تحتل فيها العوامل الاقتصادية والتكنولوجية الدور الرئيسى . فالتمييز المشهور بين ما يطلق عليه اسم « البناء الاسفل » Infra-structure و « البناء الأعلى » Super-structure والتأثير المتحكم للاول في الثانى . والأهمية الكبرى التى تعطى لظروف الانتاج . كل هذه العوامل تؤدى في النهاية الى تحديد العلاقات بين الاقتصاد والاجتماع على اساس سيطرة النظرة الاقتصادية أو على الأقل اولويتها على النظرة الاجتماعية .

وإذا كان التصور الماركسى لا يعترف بفصل المعلمين . فإنه يرى اهما

فى علم انسانى واحد تكون قاعدته اقتصادية ، وترتفع فوق هذه القاعدة مظاهر
الحياة الاجتماعية (أو البناء الأعلى) . وقد أدخل بعد ذلك ، بعض التعديل
على هذه النظرة . بحيث أصبحت تسمح بالتفاعل المتبادل بين الظواهر
الاجتماعية والظواهر الاقتصادية (١) .

(١) أنظر كتابنا : نظريات ومذاهب اجتماعية . دار المعارف ١٩٦٩ .
ص ٢٠٢ وما بعدها .

الفصل الثانى

المدارس الاقتصادية

والدراسات الرائدة فى تطبيق

المنهج الاجتماعى

يتضح مما ذكرناه فى الفصل السابق أن طريقة البحث فى علم الاجتماع الاقتصادى يجب أن تكون طريقة « تركيبية » *Synthetique* « طريقة تحليلية » *analytique* .

والطريقة التركيبية هى التى تعتبر النظام الاقتصادى جزءا من كل متكامل هو « البناء الاجتماعى » ، وتحاول ربط هذا النظام أو النسق الاقتصادى بالإنساق الأخرى الداخلة فى تركيب البناء الاجتماعى ، كالنسق الأيكولوجى ، والنسق الدينى ، والنسق السياسى الخ .

ويمكن تقسيم المدارس الاقتصادية الى أربع مدارس رئيسية وهى :

١ - مدرسة الاقتصاد الكلاسيكى .

٢ - مدرسة الاقتصاد البحث (أو العلمى) .

٣ - مدرسة الاقتصاد الوطنى .

٤ - مدرسة الاقتصاد الاجتماعى .

٥ - المدرسة الكلاسيكية (أو مذهب الاقتصاد الحر) :

نشأت هذه المدرسة فى انجلترا ، وكان على رأسها « آدم سميث » ، وتقوم مبادئها على أساس التبادل الحر . والمسألة فى نظر انصار هذا المذهب

لا تتعدى الكشف عن القوانين الطبيعية التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والتي يمكن تطبيقها ، دون استثناء ، على جميع المجتمعات بغض النظر عن اختلافات الزمان والمكان ، إذ أنهم يعتبرون أن طبيعة الإنسان واحدة لا تتغير باختلاف ظروف البيئة المحيطة (١) .

وأهم المسائل التي تدخل في موضوع الاقتصاد ، في نظر هذه المدرسة ، تنحصر في عمليات ثلاثة كبرى هي : **الإنتاج ، والتبادل ، والاستهلاك** . وإذا تساءلنا عن « البواعث » المختلفة التي يضعها الإنسان نصب عينيه حين يباشر هذه العمليات ، نجد أن أنصار المذهب الكلاسيكي لا يتكفرون عنه في الرد على هذا السؤال :

فهو يقولون بأن هناك « باعنا واحدا » يكفى لتفسير كل العمليات الاقتصادية وتبريرها . وهذا الباعث هو « المنفعة الشخصية » أو المصلحة الذاتية . فالناس يتبادلون المصالح ، ولكن يحاول كل منهم أن يحصل ، بكل وسيلة ممكنة ، على أعظم جانب من الكسب مع بذل أقل ما يمكن من الجهد والتكاليف .

حاول أنصار هذه المدرسة أن يبينوا جميع العلاقات الاقتصادية ، وهي علاقات مركبة ومعقدة أشد التعقيد ، على « غريزة الأنانية » المتصلة في الإنسان (٢) ، وهي الغريزة التي نجمل منه « رجلا اقتصاديا Homo oeconomicus » . يتجه في سلوكه دائما نحو البحث عن المصالح الشخصي . وقد وضع « ستيوارت ميل » في كتابه « منطق العلوم الأخلاقية » أن

(١) انظر نقد هذا المفرض بأن طبيعة الإنسان واحدة في كتاب . ليلي بول . الأخلاق وعلم الماديات الأخلاقية (الترجمة العربية للدكتور محمود القاسم)

(٢) استمدت هذه المدرسة نظرتها عن الأنانية المتصلة في الإنسان من منذهب الفيلسوف الإنجليزي « هوبز » . انظر كتابنا « مبادئ علم الاجتماع » دار المعارف ١٩٦٨ - ص ١٦٠ وما بعدها .

الاقتصاد الكلاسيكى يبنى نظرياته كلها على مبدأ واحد ، وهو النظر الى الانسان من ناحية غرائزه المادية فقط . فلا يهتم بظواهر الحياة الاجتماعية الا فيما يتعلق بالبحث عن الثروة فقط ، ويهمل كل الدوافع والميول الانسانية الاخرى اللهم الا تلك التى قد تكون عقبة فى سبيل الحصول على الثروة ، مثل كراهية العمل أو الجرى وراء الميزات المباشرة التى تستنفد المال دون أن تعوضه . وفيما عدا ذلك فان الاقتصاد الكلاسيكى لا ينظر الى الانسان الا على اعتبار أن شغلها الشاغل هو الحصول على الثروة واستهلاكها . وبناء على ذلك ، يأخذ على عاتقه أن يبين الطرق التى يسلكها النشاط الانسانى حين يسيطر عليه هذا الدافع القوى ، مع اتخاذ الحيطة للمقاومة الدائمة التى تأتى من ناحية النزوعين اللذين اشرنا اليهما (وهما كراهية العمل والجرى وراء الميزات) .

وعلى ذلك فالالاقتصاد الكلاسيكى يبحث فى القوانين التى تنظم عمليات الإنتاج والتبادل والاستهلاك على فرض أن طبيعة الانسان تدفعه فى كل لحظة الى انتهاز الفرصة التى تمكنه من الحصول على ثروة أكبر ، ما لم يكن له نزوع الى احد العاملين المضادين السابق ذكرهما .

وسنرى عندما نتكلم عن النظرية الاجتماعية ان هذا التبسيط التناهى لا يقوم على الواقع ، بل انه افتراضى محض 'Hypothétique' ، وتجربى صرف 'abstrait' ، اذ انه لا يعبر عن الطبيعة الانسانية الشديدة التعقيد . فما من عمل يقوم به الانسان الا ويكُون تحت تأثير مباشر ، أو غير مباشر ، لدوافع اخرى غير دافع المصلحة المادية الشخصية . ولكن الاقتصاد ، كما يراه انصار المذهب الكلاسيكى ، يتفرض يده من كل هذه الدوافع ويعالج مسائله على مبدأ أن الثروة هى الغاية الاساسية ، بل الغاية الوحيدة للانسان .

ونحن لا ننكر ان هذا الدافع فى الحقيقة ، دافع قوى . وانه يسيطر علينا فى حالات كثيرة . ولذلك لا يمكننا أن نرفض كل النتائج التى يأتينا بها

الاقتصاد الكلاسيكي ، ولكننا نقول فقط ان قيمتها محدودة . ويتحتم علينا ان نصحح دأئنا هذه النتائج بما نحصل عليه من تقديرنا للدوافع المختلفة التي تسيطر على حياة الفرد تحت تأثير الحياة الاجتماعية المتشعبة .

٢ - مدرسة الاقتصاد البحت أو العلمي :

أراد انصار هذه المدرسة أن يبنوا قواعد علم الاقتصاد على أسس رياضية بحتة . واتبعوا لذلك طريقتين : التجريد *abstraction* . والقياس *deduction* . وذهبوا في ذلك الى حد اعتقادهم أنه لا يوجد غير هاتين الطريقتين لتحقيق الطابع العلمي لعلم الاقتصاد . وقد دافع عن هذه النظرية بطرق مختلفة «بودان» Bodin و «بوسكيه» Bousquet . و «رويف» Rueff .

ونلاحظ ان هناك فروقا أساسية بين هذا المذهب والمذهب الكلاسيكي . فالمذهب الكلاسيكي يغلب عليه طابع التفاضل اذ يعيد الى تحليل الظواهر ليستنتج منها مبادئ تتشعب مع مبدأ الحرية *laissez - faire* . وتبرره . ولكن انصار الاقتصاد البحت لا يعمدون لمثل هذه الطريقة اذ يرون انه لو وضع نظام حسابي دقيق وتحقيق شروط التوازن في السوق التجارية ، يجب فرض بعض الفروض *hypotheses* . والاعتماد على بعض المسلمات *Postulats* التي قد لا تكون دائما مثالية كما انها قد لا تتفق بالضرورة مع الحقيقة الواقعية . ولذلك فلنأخذ نجده كثيرا من الصعوبة في تحديد موقفهم . ولا نستطيع ان نجد صفة تلائم مذهبهم . فلا هو بالمقائل ولا هو بالواقعي (١) . ذلك لأن المبادئ التي يضعها ويمسك بها قبل البحث تمنعه من الاتصال بالحقيقة الواقعية .

وقد نقد علماء الاجتماع هذا المذهب نقدا مرا . وبينوا ان العالم الاقتصادي

(١) راجع مقال الذي كتبه شارل ريست Rist . عرض فيه لهذا المذهب وعشوائه .
• نظرية التفاضل في الاقتصاد ونظرية الاقتصاد العلمي . وهو ضمن كتابات أخرى للمؤلف بعنوان :

Essai sur quelques problèmes économiques et monétaires.

حين يريد أن يقوم بدراسة الانتاج أو توزيع الثروة مثلا لا يستطيع أن يبنى أحكامه على حقائق مجردة حتى ولو اتخذت هذه الحقائق شكلا رياضيا . فان هذه المجردات لا تصل بنا الى تكوين علم وضمن للحقائق الاقتصادية . ولقد وضع « سيمياند » Simiand ، وهو عالم لاجتماع فرنسي تخصص في دراسة الظواهر الاقتصادية ، هذه الحقيقة بقوله (١) : « افننا لو اردنا أن ندرس حالة السوق حين يستثمر احد البنوك مثلا رؤوس اموال جديدة ، أو حين تقدم شركة من الشركات للزيائن ، أو حين يقوم فزاع بين العامل وصاحب العمل على تحديد الأجر . في أي حالة من هذه الحالات اذا ملكنا طريق الاستنتاج فانه يؤدي بنا الى مسالك متشعبة . فكيف نختار أحد هذه المسالك دون الآخر ؟ وكيف نأمن أنه يؤدي بنا الى حقائق تطابق الواقع ؟ » .

ونلاحظ أيضا أن الاقتصاد البحت لا يهتم كثيرا بعامل الزمن ، وذلك رغبة في تبسيط وسائل البحث واكتشاف نقط ثابتة وسط هذا العالم المتغير . ولكن الحياة حركة ، ولا يكون للاقتصاد قيمة الا اذا ساير هذه الحركة المستمرة ، والواقع أن أهم الدراسات الاقتصادية هي التي تقوم على تتبع الحركات والتطورات المختلفة التي تطرأ على المجتمع نتيجة لتغيرات تحدث في تسيج العلاقات الاجتماعية .

٣ - مدرسة الاقتصاد الوطني :

قلنا ان الاقتصاد الكلاسيكي لم يعترف بالفروق الطبيعية بين الأمم المختلفة ، وبما تفرضه أطوار التاريخ من تغير في النظم الاقتصادية . وقد حاول انتصار المذهب الاقتصادي الوطني تلافى هذا النقص ، فقاموا نظريتهم على مراعاة ظروف البيئة ، وطبيعة الأرض ، وطرق معيشة السكان ، كما أنهم لم يغفلوا عوامل التطور التاريخي .

(١) انظر كتابه . الطريقة الوضعية في العلوم الاقتصادية

La méthode positive en Sciences économiques

ومن الطبيعي أن تقوم تعاليم هذه المدرسة على رفض النظريات التي تقوم على مبدأ الفردية ، ورفض النتائج العامة أو الشمولية التي تأخذ بها مدرسة الاقتصاد الحر (الكلاسيكي) . فكانت تعاليمها بمثابة القطرة التي تقرب بين وجهة النظر الاقتصادية الichte ، وجهة النظر الاجتماعية . وقد رأينا أن تعاليم المدرسة الكلاسيكية لا تتفق مطلقاً مع مبادئ الاجتماع وخاصة « فكرة النسبية » ، إذ أن ما يصلح من النظم لاجتمع معين لا يمكن أخذه وتطبيقه على المجتمعات جميعها دون تمييز .

وقد وضع « ليست List » عالم الاقتصاد الألماني هذه الفكرة (٢) ووضع في المكان الأول المصالح الخاصة للجماعة ، والمعامل التي تستعين بها للاحتفاظ بقوتها الانتاجية . وجاء بعده « كارل بوشر Bücher » فعرف الاقتصاد الوطني (٣) بأنه : « دراسة لمجموعة الظواهر والأساليب التي يستخدمها شعب معين لاشباع حاجاته » . ويظهر في هذا التعريف الفرق واضحاً بين ما يدعيه الاقتصاد الكلاسيكي من تطبيق شامل لمبادئه وبين دراسة النظم الخاصة بشعب معين . ولا تكفى في هذه الدراسة الطريقة الاستاتيكية أي دراسة ما هو كائن بالفعل ، بل يجب أن تتعداها وأن تجمع بين الطريقة الديناميكية والتكوينية génétique — أي دراسة الظواهر في نشأتها وتطورها .

وقد كان أكبر خطأ وقع فيه آدم سميث وانصاره هو إهمال هذه الناحية . فبنوا نظرياتهم على فكرة التبادل ، على حين أن الدراسة التاريخية تبين لنا أن الاقتصاد ظل مدة طويلة ، أثناء تطوره ، لا يعرف فكرة التبادل .

(٢) انظر كتابه المترجم للفرنسية بعنوان : « منهج الاقتصاد الوطني »

Système d'économie Nationale

(٣) وذلك في كتابه : تكوين الاقتصاد الوطني .

Die Entstehung der Volkswirtschaft

وعلى ذلك فالطريقة الصحيحة ، التى تؤدى بنا الى نتائج يقينية ، تحتم علينا أن نتتبع المظاهر الاقتصادية فى تطورها ونفرد بين المراحل للفتاة . ولا يعنى ذلك أن تسير خطوة بخطوة مع مراحل التاريخ ، وإنما يكفى فقط تحديد « أنماط » متميزة للتطور الاقتصادى . وهذا التحديد - إذا أردنا أن يكون متمشياً مع التطور الداخلى والمضى للمجتمع - يجب أن يقوم على نبذا العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك . وقد توصل « بوش » باتباع هذا المنهج الى تحديد مراحل اقتصادية ثلاثة :

(أ) مرحلة الاقتصاد العائلى : Hauswirtschaft

وفى هذه المرحلة تستهلك الأشياء داخل نطاق الوحدة التى تنتجها . والتبادل غير معروف فى هذه الوحدة ، كما أن تقسيم العمل بالمعنى الذى نعرفه اليوم لا يوجد اللهم الا فى حالات خاصة . ولا تعرف ، طبعا ، فى هذه المرحلة الأجور ولا الأثمان ولا التبادل التجارى ، وكل ما فى الأمر أن للوحدة الاجتماعية (وهى الأسرة) تنظم الإنتاج على قدر الاستهلاك .

(ب) مرحلة الاقتصاد الحضرى (نسبة الى المدينة) : Stadtwirtschaft

وفى هذه المرحلة تنتقل الأشياء دون وسيط من الوحدة المنتجة الى الوحدة المستهلكة . فقد كانت المدينة فى العصور الوسطى (ويطلق عليها باللاتينية اسم Burg) عبارة عن مجموعة من المباني تحاط بأسوار وتحصينات مختلفة ويعيش سكان المدينة داخل هذه الأسوار . وقد أدى عدد السكان المتزايد داخل هذا النطاق الى عدم كفاية انتاجهم الداخلى لسد حاجاتهم ، فاضطرت المدينة لفتح أبوابها فى يوم من أيام الأسبوع حيث تقام الأسواق التى يأتى اليها الفلاحون من الجهات المجاورة . ومع وجود هذه الأسواق فى بعض المناسبات فإن البنىء الأساسى يقوم على امسك الإنتاج المحلى ، وعلى عدم وجود وسيط بين المنتج والمستهلك .

وهكذا نرى أن الانتاج قد تطور من الاكتفاء بسد الحاجات الشخصية ،
الى الانتاج للغير أو للزيائن - وقد أدى ذلك الى تعدد المهن واختلافها للنهوض
بحاجات المدينة وتوفير أسباب الرخاء لها .

ويمكن القول ان هذه المرحلة كسابقتها لم تعرف رؤوس الأموال ولا
المشروعات الاقتصادية بالمعنى الذى نعرفه اليوم . وإنما ظهر فيها فقط نوعان
من الظواهر الاقتصادية هما : الدخل العقارى ، وأجور العمال

(ج) مرحلة الاقتصاد الأهلى : National

وفى هذه المرحلة تنتقل الأشياء من الانتاج الى الاستهلاك عن طريق
مجموعة من الوسائط .

اذ أدى التطور السياسى فى أوروبا ، واتحاد القطاعات المختلفة تحت
لواء حكومة واحدة الى توسيع دائرة الحياة الاقتصادية ، وجعلها شاملة
للدولة كلها . ومن البديهى ان اقتصاد كل دولة يجب أن ينظم حسب ظروفها
الخاصة ، ومناخها ، وطبيعة أرضها وحياة السكّان فيها . كسأ أن الدول
المختلفة كثيراً ما ترى نفسها فى حاجة الى التصدير والاستيراد ، وقد نشأ عن
ذلك أنواع من الوسائط المختلفة .

٤ - مدرسة الاقتصاد الاجتماعى :

يهتم انصار هذه المدرسة بربط الاقتصاد بالحالة الاجتماعية العامة .
ومن اشهر العلماء الذين عبروا عن هذا الاتجاه عالم الاقتصاد الفرنسى
« سيسموندى Sismondi » ، وقد نشر آراءه . فى هذا الموضوع فى كتاب بعنوان
« المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسى » (١) . وأراد . بنشر هذا الكتاب .
محاربة الآراء الكلاسيكية التى يضمها اصحابها فى جو تجريدى صرف .
ويريدون تطبيقها فى جميع الحالات دون النظر الى مقتضيات كل عصر . وكل

حالة اجتماعية • كما أراد أن يقيم على انتقاضها الأسس السلبية للاقتصاد
الاجتماعي • وقد التفت حوله كثير من علماء الاجتماع ، وعلى الأخص علماء
المدرسة الفرنسية بزعامة دوركيم ، واستعانوا بكثير من أرائه في أبحاثهم •

وعبر أيضا عن وجهة النظر الاجتماعية هذه ، كثير من أساتذة الاقتصاد
من غير علماء الاجتماع • ونفص بالذكر منهم « شارل جيد Hide » الذي
اضطلع برئاسة تحرير « مجلة الاقتصاد السياسي » (١) ، ليصارب على
مفاهيمه المبادئ والنظريات المحدودة الأفق التي كانت تشر في « جريدة
الاقتصاديين » لسان خال المدرسة الكلاسيكية • ووضع الى جانب ذلك المؤلفين
ضخمين في الاقتصاد (٢) يدين لهما الكثيرون من الطلبة في مختلف بلدان
العالم بأرائهم في المسائل الاقتصادية • والتفت حول « جيد » أيضا عدد من
الاتباع وكونوا مدرسة أطلقوا عليها اسم « المدرسة الجديدة للاقتصاد » •

كذلك يعتبر « فرنسوا سيميان Simian » من أشهر العلماء الذين وضعوا
أسس الدراسة الاجتماعية للظواهر الاقتصادية ، وذلك في كتابه « المنهج
الوضعي في علم الاقتصاد » (٣) فقد بين بوضوح ، في هذا الكتاب كيف تقوم
النظريات الاقتصادية الكلاسيكية على أسس مصنعة لا تمت للواقع بأية صلة ،
وكيف تبدأ بفروض تعسفية ، وتنتهي الى نتائج ناقصة •

أما من حيث الفروض التصفية : فإن دافع المصلحة أو المنفعة الشخصية
ليس وحده الدافع الذي يتحكم في الحياة الاقتصادية • لاذ أن هناك دوافع أخرى
تتدخل في الحياة الاقتصادية كالحاجة للنشاط في ذاته ، والعمل على

-
- | | |
|--|-------------------------|
| La Revue d'Economie Politique. | (١) |
| Traité d'Economie Politique | (٢) هذان الكتابان هما : |
| Principes d'Economie Politique. | |
| La méthode Positive en Science économique. | (٣) |

« ارضاء النفسير » . والحرص على « الكرامة والشرف » ، والرغبة في « التباهي والتفاخر » . وكل هذه دوافع أخلاقية واجتماعية تؤثر في أشكال العلاقات الاقتصادية عند الأفراد والجماعات .

كما أن علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية من أمثال « مالينوسكى » ، « فى » ، « ريموند فيرث » ، « فى » ، « تيكوبيا » (١) ، « فى المحيط الهادى » (٢) ، « الذى يعيش فى إحدى الجزر البعيدة الواقعة على أطراف جزر سولومون » ، و « مارسيل موس » ، فى دراسته عن نظام الهدايا الملزمة » (٣) - كل هؤلاء العلماء وغيرهم ، ممن ستعرض لهم بالتفصيل فيما بعد ، قد اهتموا بدراسة النظم الاقتصادية فى المجتمعات البدائية ، واشتبوا ، بما لا يدع مجالاً للشك ، أن هذه النظم لا تقوم على اعتبارات النفعة الشخصية بقدر ما تقوم على اعتبارات تتصل بالعقيدة ، والإيمان بالسحر ، والرغبة فى المشاركة الجماعية .

« فكثير من مظاهر الحياة الاقتصادية ، فى المجتمعات البدائية ، تصطبغ بصيغة دينية أو سحرية ، أى أنها أعمال ومناشط يدخلها كثير من العناصر الغيبية المتلفة بالآلهة والأرواح والطواطم » . ويعرف عدد من شعوب أفريقيا ، وبخاصة الشعوب النيلية ، ما يسمى بنظام « شيخ الأرض » ، وهو من الرؤساء الدينيين الذين يتمتعون بقوة روحية خارقة ، ويمكنة دينية عالية ، ويحرف على توزيع الأرض فى كل موسم زراعى بين العائلات المختلفة التى يحق لها زراعة تلك الأرض ، كما أنه يقوم بالصلوات والأدعية والطقوس قبل الم شروع

Malinowski, Argonauts of Western Pacific 1950. (١)

Firth (R.), Social change in Tikopia 1959. (٢)

Mouss (M.), «Essai sur le Don». Année Soc. Vol 1, 1923-4 (٣)

فى زراعة الأرض حتى يضمن نجاح المحصول وإبعاد الآفات عن الزراعة .
وتعتقد هذه الشعوب أن زراعة الأرض بدون الرجوع الى هذا « الشيخ » ،
يبدون القيام بهذه المراسيم والطقوس ، سوف يصيب الزرع والمحصول
بالتلف .

وليس من شك فى أن مثل هذا التفكير القبيح ، والممارسات الدينية
والمسحوية غريب تماما من الفكر الاقتصادى الحديث ، وعن الممارسات والعمليات
الاقتصادية الحديثة . ولابد للباحث الاجتماعى أو الأنثروبولوجى من أن
ياخذها فى اعتباره حين يريد دراسة النظم الاقتصادية ويفهمها فهما
كاملا . (١)

ولم تعبر النظريات الاقتصادية الكلاسيكية ، فى الواقع ، الا عن ملاحظات
لوسط معين ، هو الوسط الذى عاش فيه رجال الاقتصاد فى ذلك الوقت .
وإذا نظرنا الى قانون العرض والطلب ، وهو أحد الدعائم التى تقوم عليها
تلك النظريات ، وجدنا أن هذا القانون يتطلب لسريانه سريانا حقيقيا وجود نظام
الملكية الفردية المطلق ، والحرية المطلقة فى تنازل المالك عما يملكه ، ونظام
التعاقد الحر وخصوصا فيما يتعلق بالتبادل . فإذا وجد نظام اجتماعى آخر
يسمح بتدخل الدولة ، وبالححد من الملكية ، وتوجيه الاقتصاد ، استحال سريان
هذا القانون ، وأصبح دوره فى الاقتصاد ضئيلا لا يعمل عليه . إذ أن هذا
القانون يفترض ، فى الواقع ، سوقا حرة تماما ، وهذا الشرط قلما يتحقق
كليا .

أما من حيث النتائج التى تستتبع من مبادئ الاقتصاد الكلاسيكى ،
فنجد أنه فى كثير من الأحيان ، قد يؤدى المبدأ الواحد الى تطبيقات مختلفة .

(١) د. محمد أبو زيد - البناء الاجتماعى (الجزء الثالث) دار الكتب العربى ١٩٦٧ .
ص ١٢٧ - ١٢٨ .

فمبدأ المصلحة الشخصية مثلا ، قد يدفع صاحب رأس المال الى استثمار ماله عن طريق المخاطرة في مشروعات جديدة قد تحقق ربحا وقيرا ، كما يدفعه الى استثمار هذا المال في مشروع مضمون ولكنه يحقق ربحا ضئيلا . وقد يدفع هذا المبدأ نفسه التاجر الى البحث عن الربح عن طريق الاتفاق ببذخ على الدعاية او لتحسين تجارته ، كما قد يدفعه الى الاكتفاء بربح متواضع لا يكلفه الا تمضيات طفيفة .

كل هذه الملاحظات ووجه النقد التي ونجته الى المذاهب الاقتصادية القديمة ، كانت نقطة البدء في معالجة الظواهر الاقتصادية بطريقة جديدة ، هي الطريقة التركيبية التي استخدمها علم الاجتماع . وهذه الطريقة تبدأ بملاحظة الظواهر الاقتصادية ، ثم محاولة تفسيرها بالرجوع الى الوسط الاجتماعي الذي ظهرت فيه ، وربطها بالظواهر الأخرى .

الظواهر الاقتصادية ظواهر اجتماعية :

وتطبيق المنهج الاجتماعي على دراسة المسائل الاقتصادية يعني ان علماء الاجتماع واتصارهم من رجال الاقتصاد الاجتماعي قد نظروا الى الظواهر الاقتصادية على انها جزء من النشاط الاجتماعي ، ولذلك يجب لدراستها ان نضعها في الاطار العام للحياة الاجتماعية ، ونحاول ان نجد ما بينها وبين ظواهر المجتمع الأخرى من علاقات .

١ - فالظواهر الاقتصادية لا تنشأ الا بنشأة المجتمعات ، وقد أغفلت المدارس الاقتصادية هذه الحقيقة ، واعتمدت على المسلمات القردية التي سادت في القرن الثامن عشر . فافتترضت الانسان كائنا وحيدا مزودا بمجموعة من الغرائز المتأصلة فيه ، وأهمها البحث عن المنفعة الشخصية ، والرغبة في الحصول على اكبر ربح ، والحرص على امتلاك الأشياء ، ولسمى الى مبادئها بغيرها من المصالح التي يحتاج اليها الخ .

ولكن الحقيقة ، كما لاحظ « مورتيه » Maurier ، أن فكرة الاقتصاد لم توجد قط لدى الفرد الوحيد ، وذلك لأن الفرد الوحيد لم يوجد أبدا ، بل وليس في استطاعتنا أن نتصور كيف كانت حالة الإنسان في حالة العزلة التامة (١) . فأي نشاط اقتصادي مهما كانت ثقافته يفترض وسطا اجتماعيا معينا . وما علينا إلا أن نستحضر في أذهاننا المعلومات المختلفة ، والنظم والعادات الاجتماعية التي يرتكن إليها نشاط التاجر أو العامل حين يهتم بالسعي لكسب معاشه . فمن الواضح أن كلا منهما لم يتتبع الصيغ التي تتشكل بها وجوده . نشاطه ، ولم يفترض أي فرد نظام للقروض ، والفائدة ، والأجور ، والتبادل ، والبيع بواسطة النقود . والنظم الاقتصادية لا بد لها ، على الخصوص ، من أن تخضع للقواعد التشريعية ، ومن أن تتسجم مع نظام سياسي معين ، وطريقة معينة للانتاج والاستهلاك . ومعنى ذلك أنها ذات صلة وثيقة بنظام اجتماعي معين ، وتأثر كثيرا بالعادات والفكر الجمعي والمعتقدات السائدة في المجتمع .

٢ - ومن جهة أخرى فإن « الفرائز » التي نفترض وجودها كقاعدة للحياة الاجتماعية ليست ، في الحقيقة ، إلا نتيجة للحياة الاجتماعية . وقد أثبتت الدراسات الأنثروبولوجية أن السعي وراء المنفعة الخاصة لا يوجد عند الجماعات البدائية وذلك لسببين أولهما أن شخصية الفرد البدائي تقضي في شخصية ، وثانيهما أن فكرة المنفعة الخاصة يفترض عقلية تنظر إلى القيمة من وجهة النظر الموضوعية ، على أن عقلية البدائي تتحكم فيها القيم الروحية ، بحيث يكون البدائي دائما على استعداد للتضحية بانفس شيء لديه في سبيل رضا الآلهة أو القائمين بشئون العقيدة من السحرة أو الكهنة . ويمكن القول كذلك أن السعي وراء المنفعة الذاتية يفترض القدرة على التدبير وحساب

المستقبل ، وهى صفات لا تظهر الا فى مرحلة معينة من تطور النكاء الانسانى .
 فالنفعية القرينية Utilitarisme ليست اذن غريزة متأصلة فى الانسان ،
 ولكنها نشأت فى غضون التاريخ كنتيجة لنظام اقتصادى معين ، وهو النظام
 الرأسمالى . وليس من الصدفة ان ينشأ المذهب النفعى فى الاقتصاد وفى
 الفلسفة فى المجتمعات الأنجلوسكسونية ، اذ ان هذه المجتمعات هى التى شهدت
 مولد النظام الرأسمالى ونموه فى القرن التاسع عشر (١) .

اما فيما يتعلق بغريزة السعى وراء الربح فهذا ما يقوله « ثرنفالذ » فى
 كتابه : « الاقتصاد البدائى » (٢) . « ان من الصفات البارزة التى يتميز بها
 الاقتصاد البدائى عدم وجود أى رغبة فى تحقيق ربح مادى سواء اكان ذلك فى
 الانتاج ان فى التبادل . فالاقتصاد البدائى فرضه الأساسى توطيد الأواصر
 بين القبائل وكسب النفوذ . وبعض القبائل البدائية لا تعرف معنى الملكية
 الفردية ، كما ان لغاتها لا يظهر فيها التمييز بين « لى » و « لك » (أى ما يخصنى
 وما يخصك) .

اما عن غريزة التبادل التى عدما آدم سميث غريزة متأصلة فى الانسان ،
 فانها تقترض وجود نظام التبادل فى جميع المجتمعات . ولكن الاقتصاد
 البدائى « اقتصاد مقفل » بحيث يتجه الانتاج لا الى التبادل بل الى الاستهلاك
 مباشرة .

٣ - ونلاحظ ان الظواهر الاقتصادية ، شأنها فى ذلك شأن الظواهر
 الاجتماعية الأخرى ، تتمدد داخل اطار من النظم الثابتة التى سبق للمجتمع
 تكوينها والتمسك بها ، كما انها تفرض نفسها على الأفراد بقوة « فالوسائل

(١) انظر فى شرح منعبد المنفعة واسسه الفلسفية . وكذلك فيما يتعلق بآراء الثلاثة
 التلمذيين : كتاب الدكتور تويليق الطويل « مذهب المنفعة فى الاخلاق » .
 Thurnwald, L'économie Primitive, trad. fr. 1937 p. 20. (٢)

التقنية ، « وإشكال الملكية ، والتبادل ، ونظام النقود ، والقروض الخ ... كل هذه نظم كونها المجتمع وورثها الحاضر عن الماضي ، ولا يسع المرء الآن يخضع لها حين يمارس نشاطه الاقتصادي . » وإذا لم يجبره القانون على ذلك أجبره العرف ، وقوة العرف ملزمة كقوة القانون . « فقد كان الصانع في الزمن القديم يضطر الى صنع أشياء ذات صفات خاصة يحتاج اليها المجتمع الذي عاش فيه ، والصانع اليوم يخضع كذلك لمجموعة من القيود والالتزامات . » وإذا حاول الفرد في معاملاته الاقتصادية ، أن يخرج أو يتعمد على النظام السائد في مجتمعه بامت محاولاته بالفشل . « فإذا ساد مثلا نظام الدفع المزجل أو على أقساط . (كما هو الحال في المجتمع الأمريكي) ، تعين على التاجر الأخذ به والاكسبت تجارتة . »

ونظرا لوجود الترابط بين الظاهرة الاقتصادية والظواهر الاجتماعية الأخرى ، نجد أن بعض رجال الاقتصاد قد اعترفوا باستحالة الفصل بين الاقتصاد وبين النظام الاجتماعي في مجموعه . « وأول من وضع هذا الترابط « جان باتست ساي Say ، » (١) وأتم بدراسة « تأثير النظم والمقوانين والوقائع على الحياة الاقتصادية في المجتمعات المختلفة ، وتأثير نوع الحياة الاجتماعية على الانتاج ، والانتاج على حياة المجتمع » . « واكد « سيسموندى Sismondi كذلك أن الاقتصاد السياسي علم « يظهر فيه ارتباط عناصر متعددة ، فلا يصح أن ننزل فيه عنصرا واحدا بالنظر اليه » (٢) وعبر « روشر Roscher » عن الرأي نفسه حين كتب « أن الحياة الاجتماعية تكون كلا تتصل أجزاءه اتصالا وثيقا فيما بينها ، فلكي نفهم جزءا من هذه الأجزاء فهما علميا ، يجب أن نعرف المجموع » (٣) .

Cours d'économie Politique T. VI. p. 283.

(١) انظر كتابه :

Nouveaux Principes d'économie Politique.

(٢) انظر كتابه :

Principes d'économie Politique.

(٣) انظر كتابه :

وقد انتازت المذاهب الاقتصادية الألمانية بفهم هذه الحقيقة ، وظهرت بوضوح في المسائل التي عالجها أمثال « ليست List » ، و « شيفل Schaeffle » ، و « شمولر Schmoller » ، و « فاجنر Wagner » ثم ما لبثت هذه النظرة أن تسربت إلى المدرسة الإنجليزية عن طريق كتابات « كليف ليزلي Cliffe Leslie » ، واعترف « كيرش Cairnes » بعده بضرورة المام رجل الاقتصاد بجميع الأسباب التي تؤثر في الحياة الاقتصادية ، ثم جاء « جيفونز Jevons » فنأدى بصراحة بضرورة « انشاء دراسة جديدة يطلق عليها اسم علم الاجتماع الاقتصادي » (١) .

٤ - والظواهر الاقتصادية ليست - كما يظن البعض - مادية صرفة ، بل : انها تتضمن أنواعا من التصورات Representations التي تعبر عن روح الجماعات ومعتقداتها وتقاليدها . ومن أهم هذه التصورات فكرة « القيمة Value » ، فلكي نفهم معنى القيمة كاصطلاح اقتصادي (إذ أن هناك قيما أخرى كالقيمة الأخلاقية والقيمة الجمالية) ، يجب أن تتمثلها داخل إطار التصورات المجتمعية بأكملها . وعلى هذا الأساس استطاع « دوركيم » (٢) أن يبين أن القيم الاقتصادية ليست الا تصورات فكرية ، أو تعبيرات عن الرأي العام « choses d'opinion » فهو يقول : « أن الأشياء تستند في الحقيقة قيمتها ، لا من خصائصها الموضوعية فحسب ، بل أيضا من الفكرة التي يكونها المجتمع بشأن هذه القيمة » . وقد اضطرب رجال الاقتصاد حين أخفقت تنبؤاتهم بالنسبة لبعض المسائل الاقتصادية إلى الاستعانة بهذا اللفظ ، وأعادوا وضع نظرياتهم على أساس الاعتراف بقيمة التيارات الاجتماعية ، واتجاهات الرأي العام ، وتأثيرها في مجرى النشاط الاقتصادي . فلو تمكنت من الرأي العام عقيدة معينة سواء كانت أخلاقية أم دينية فأنها تؤثر في قيمة بعض الأشياء من الناحية الاقتصادية

Jevons, Theory of Political Economics.

(١) انظر :

Communication à la soc. d'économie

(٢) انظر بحثه بعنوان :

مثال ذلك : الأفراد في مجتمع إسلامي بمبدأ تحريم شرب الخمر أو أكل لحم الخنزير ، فإن ذلك يؤدي إلى فقدان هذه الأشياء لقيمتها في هذا المجتمع حتى ولو كانت جودتها قد بلغت حدا كبيرا .

كما أن حركة الرأي العام واختلاف التوقع بين حين وآخر هي التي تعطي لنوع القماش أو الحلوى أو الأثاث قيمة تزيد على قيمة أنواع أخرى لم تعما لوفة . ويظهر أيضا تأثير الرأي العام والشعور الجمعي في نوع آخر من العلاقات الاقتصادية وهو تحديد الأجور . فالأجر يتبع دائما قاعدة أساسية تتعلق بالحد الأدنى للحاجات الضرورية التي تلزم الإنسان في معيشته ولكن الحد الأدنى ليس ثابتا إذ يختلف باختلاف البيئة ودرجة ثقافة الشعب وبقية .

الموامل النفسية والخلقية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي :

في ضوء ما تقدم نستطيع أن نقول أن الانسنان يتمتع من الخلوقات الحية الأخرى بأن حاجاته كثيرة وشديدة التعقيد ، إذ تتحكم فيها عوامل خارجية وداخلية لها اتصال إما بالناحية الجسمانية أو الناحية النفسية . كما أن احتمال تنقل الإنسان في أوساط طبيعية مختلفة ، وتغير حالاته النفسية باستمرار ، واختلاف القيم الأخلاقية التي يضح لها تحت تأثير المجتمع الذي يعيش فيه ، كل ذلك من شأنه أن يزيد في تعقد الحاجات الانسانية ، وتعدد الوسائل للوصول إليها .

وإذا أردنا أن نبحث عن أهم الأشكال التي تنحصر فيها الحاجات الانسانية ، نستطيع أن نميز :

١ - الحاجات التي تتمثل بغيرزة البقاء وهذه تختلف في أهميتها بحسب ضرورتها المطلقة أو النسبية لحفظ الإنسان .

٢ - الحاجات التي تتمثل بغذاء الفكر أو الثقافة ، وهذه قد تتخذ

شكلا فريديا يلائم مزاج الانسان الخاص ، او قد تتطبع بطابع المجتمع ، فيجد المرء نفسه مساقا الى اعتناق الآراء والمذاهب السائدة فى المجتمع الذى يعيش فيه .

وتتصل بهذه الحاجات دوافع تدفع الانسان للحصول عليها . قالدافع الذى يدفع لسد الحاجات الضرورية هو « حب البقاء » ، ولكن يخطئ من يعتقد ان هذه الغريزة تهدف فقط الى تحقيق المنفعة الشخصية ، اذ كثيرا ما تتحكم فى تحديد اعمالنا عناصر اخرى غير هذه المنفعة . وقد بينا ان من اهم اخطاء الاقتصاد الكلاسيكى اعتقاده ان الطبيعة الاقتصادية هى التى تسيطر وحدها على النشاط الانسانى . فالطبيعة الاقتصادية لا تخرج فى الواقع عن كونها احد العناصر المكونة للطبيعة الانسانية . وهناك قوى اخرى دينية واخلاقية ووطنية لها تأثير كبير فى تكيف النشاط الانسانى وتوجيهه .

وقد استطاع عالم الاقتصاد الالماني « فاجنر » ان يميز فى كتابه « اسس الاقتصاد السياسى » ، خمسة بواعث تؤثر فى النشاط الاقتصادى ، يدخل فى اربعة منها عنصر الانانية ، وهذه البواعث هى :

١ - السعى وراء المنفعة الاقتصادية الشخصية والخوف من العسر

٢ - السعى وراء الحصول على مكافاة ، والخوف من العقوبة .

٣ - السعى وراء الشرف والخوف من العار .

٤ - حب النشاط والخوف من الخمول .

(٥) السعى وراء ارضاء الضمير والخوف من تانيبه (وهذا الباعث

الاخير يتجرد من عنصر الانانية) .

وتختلط هذه البواعث فى كل اعمالنا بنسب متفاوتة . ولكن يمكن ان يقال.

بصفة عامة ، إن الباعث الأول هو التغلب على كثير من الحالات ، ومع ذلك فإن الإنسان لا يبحث عن حقيقته الشخصية الا ويرى نفسه مضطرا لأن يقدم الغير بطريق غير مباشر سواء اكان ذلك الغير هو الأسرة أو القبيلة أو الدولة فالإنسانية المصرفة إذن لا وجود لها .

أما الباعث الثانى فإنه يظهر بوضوح فى النظم الدكتاتورية حيث تحقق القوة الحاكمة النشاط الاقتصادى بما تعد به من مكافآت للمجدين ، وعقوبات للمخائلين . وتبرر هذه النظم ما تفرضه من تقييد للحريات بأن الحد من الحرية شرط أساسى لتحقيق المساواة .

ويعمل الباعث الثالث فى كثير من الأحيان بالتضامن مع الباعث الثانى ، ولكنه أحيانا أخرى يحل محله حين يتجه من السلبية ، فيكون باعثا على الاحسان وعمل الخير .

أما الباعث الرابع وهو حب النشاط ذاته ليس نادرا بقدر ما نتصور ، اذ يظهر بوضوح فى الانتاج المجرى عن النفعية المادية كالانتاج العلمى أو الفنى حيث يجد الانسان نفسه مدفوعا الى العمل بفعل النشاط الداخلى وهذه لأنه يجد فى عمله هذا لذة . ولكن لسوء الحظ فإن انتشار الآلات ، وتقسيم العمل المتزايد قد قلل كثيرا من قيمة هذا الباعث ، وأصبح الانسان فى معظم الحالات ، عمالا ليا رتبيا ولا يجد فى عمله هذا أى لذة تدفعه الى النشاط الخلاق .

أما أكثر البواعث المذكورة ندرة فهو الأخير ، أى الباعث الأخلاقى الصرف . ونلاحظ أولا أن من الصعب اكتشافه وسط البواعث الأخرى خصوصا إذا اصطبح بالمصيغة الدينية : فقد يعمل الانسان بدافع أخلاقى فى الظاهر ، ولكنه يريد أن يضمن لنفسه الجنة فى الآخرة ، أو يريد أن يخلد نكره بعد

وفاته • ومهما يكن أصل هذا الدافع فمما لا شك فيه أننا نستطيع أن ننميه بالتربية • وبالاقلال من التشجيع على العمل بواسطة المكافآت المادية •

وهكذا نجد أن أهمية هذه البواعث تختلف باختلاف الظروف ، ولكنها تسهل ، أن كثيرا أو قليلا ، في تحديد النشاط الاقتصادي • ويجب أن يضعها الدارس لهذا النشاط نصب عينيه حين يقدم على دراسة المسائل الاقتصادية سواء من الناحية النظرية أو العملية •

الباب الثاني

الانتاج وعوامله المادية والبشرية

الفصل الثالث : تطور أشكال الانتاج

الفصل الرابع : المورفولوجيا الاجتماعية والايكولوجيا الانسانية

الفصل الخامس : العناصر البشرية في الانتاج - دراسة المكان

الفصل الثالث

تطور أشكال الإنتاج

١ - عوامل الإنتاج :

الفطرية - رأس المال - الأرض *

استطاع رجال الاقتصاد على وجود ثلاثة عوامل أساسية للإنتاج : الفطرية، ورأس المال ، والأرض * والطبيعة والأرض عاملان ضروريان في الإنتاج ، ولكن هذين العاملين لا تظهر أهميتهما إلا بالاستغلال * والعمل هو وسيلة هذا الاستغلال كما أنه يحقق لنا تحويل المواد الخام التي تنتجها الأرض الى أدوات وسلع يستخدمها الإنسان في أغراضه المختلفة * وكذلك فإن العمل هو الذي أوجد لنا وسائل النقل التي أخذت تزداد وتحسن على الدوام فأتاحت بذلك انتقال السلع والبضائع في سهولة ويسر الى الجهات التي تحتاج إليها ، وانتعشت الحركة التجارية وحركة التبادل بين المجتمعات المختلفة *

على أن العمل لا يقوم بوظيفته في الحياة الاقتصادية الا بوجود الأدوات اللازمة . وهذه الأدوات مضافة الى الأموال اللازمة لدفع أجور العمال تكون ما نطلق عليه رأس المال * وإذا استثنينا الفترة التي كان الإنسان يحصل فيها على أدواته باستخدام فروع الأشجار أو نحت الأحجار ، فإن الثروة في جميع الأزمنة . لم يقيس الحصول عليها الا بمساعدة ثروة أخرى كانت موجودة من قبل * ويقول لنا « شارل جيد » في هذا الصدد ، ان « روبنسن كروزو » لم يكن ليستطيع التغلب على مصاعبه في جزيرته الناشئة بدون ما كان يملكه من أدوات وأسلحة وملابس كانت موجودة في حطام سفينته *

وتزود الطبيعة الانسان بالجمال اللازم لنشاطه الانتاجي حين تخلصه الأرض الخصبة للفلاحة والزراعة ، كما تزوده بالمواد الأولية لنشاطه الصناعي من اخشاب ومعادن . واخيرا فإن عناصر الطبيعة تساعد الانسان في مداع النشاط بعد أن استطاع بفكائه أن يسخرها لارادته ، فاستخدم الرياح لدفع سفنه الشراعية ، وإدارة الطواحين ، كما استخدم - في مرحلة متقدمة - قوة الماء لتوليد الكهرباء اللازمة لإدارة المصانع . ويعد أن كان الانسان في بادئ أمره يقتصر على استخدام ما تمنحه له الطبيعة دون كبير عناء ، أخذ مجهوده يزداد على الدوام لاستغلالها على نطاق واسع ، فارتفعت بذلك قيمة العمل . وقيمة رأس المال .

على أن الاستغلال المتزايد قد يضعف من الثروة الطبيعية أو يقلل منها . فالاقراط في استغلال الأرض يقلل من خصوبتها ، وقطع الأخشاب إذا زاد عن حده يعرض للفسادات للتلف . والاقراط في استخراج المعادن من المناجم والبنترول من الآبار يسرع بها إلى النضوب . كما أن التهاوت على صيد حيوان معين يجعله عرضة للانقراض كما حدث بالنسبة للوعل في أمريكا الشمالية . وفي مثل هذه الحالات يتحتم العمل لا للاستغلال ولكن لاعادة الثروة الضائعة : فتركس الجهود لاعادة الغابات إلى حالتها الطبيعية ، أو الخصوبة إلى الأرض . ومن أمثلة هذه الجهود ما يقوم به سكان جزر الهند الشرقية من زراعة أشجار المطاط لتعويض ما استنفذ منها ، وما يقوم به سكان كندا من الإكثار من الثعالب بعد أن زاد الطلب على استخدام فرائها ، وما يحدث في أفريقيا للاكثار من النعام لاستخدام ريشه .

ومعنى ذلك أن الطبيعة والعمل ورأس المال يجب أن يكون التعاون بينهما وثيقا . وكلما زاد هذا التعاون وتضافرت الجهود على تنسيقه ارتفعت قيمة الانتاج .

ويستخدم رأس المال بطريقتين : فهو إما أن يستخدم مرة واحدة ، لأنه يتحول حال استخدامه الى شيء آخر ، كالحب الذي ينثره ، أو البيض الذي نعهده للفقس ، أو المال الذي ندفعه ثمنًا لأرض أو ميان ، أو أجور خدمات ، وإما أن يستخدم في سلسلة من العمليات الانتاجية أو عمليات النقل ، ومن أمثلة ذلك الطواحين ، والمصانع ، والسكك الحديدية . وفي هذه الحالة لا يحتفظ رأس المال بقيمته إلا بالعمل المتواصل ، واستخدام وسائل الصيانة والحفظ .

وقد مر التنظيم الاقتصادي بمراحل مختلفة ، واختلفت نماذج الحياة الاقتصادية باختلاف درجة الحضارة . وأتفق العلماء على أن المرحلة الأولى هي مرحلة الصيد . وتبعها مرحلة الرعى ، ثم مرحلة الزراعة البدائية ، ثم مرحلة الزراعة الراقية التي استخدم فيها الانسان الوسائل الصناعية . ونستطيع ان نضيف الى هذه المراحل مرحلة الصناعة الحديثة التي بدأت على اثر استخدام قوة البخار ، ومرحلة التجارة العالمية التي ترقبت على ما أطلق عليه اسم « الانتاج الضخم » Mass Production

٢ - الاقتصاد البدائي :

تميز الانسان في جميع عصور التاريخ ، بل فيما قبل التاريخ ، بممارسته للنشاط الاقتصادي ولو بطريقة بدائية بسيطة . ومن صفات الانسان الأساسية مقدرته على تشكيل الأشياء وصنعها واستخدام بعض الأدوات . وهذه القدرة تتنوع بتقوع حاجات الانسان ، وباختلاف الظروف الطبيعية والبيئية التي يعيش فيها . ولا تقتصر على نوع معين من انواع النشاط الصناعي الغريزي الذي يظهر لدى الحيوانات والحشرات ، في صورة واحدة ، كنسج العنكبوت ، وعش الطائر ، وخلايا النحل . إذ يستخدم الانسان في نشاطه الانتاجي قوة عقله ونكائه الى جانب استخدامه لمقدرته اليدوية ، فيؤدي استخدام الذكاء الى استنباط الآلة التي تضاعف من قدرته الانتاجية . ولذلك

فان « الانسان الاقتصادى Homo oeconomicus » يرتبط ارتباطا وثيقا
« بالانسان العاقل Homo Sapiens » و « بالانسان الصانع Homo Faber »

وقد انصرف نشاط الانسان الأول لكى يشبع حاجاته المادية الى استغلال
ما تحت يده من موارء الطبيعة . فكان القنص وصيد الأسماك وجمع الثمار
اول مراحل النشاط الاقتصادى (١) . ثم احتاج الإنسان فى عمليات القنص
وقى الدفاع عن نفسه ضد الحيوانات المفترسة أو ضد القبائل المعادية الى صنع
بعض الأدوات والأسلحة . فأتجه نشاطه الصناعى الأول نحو هذه الغاية .
وظهرت الحراة والآلات ذات الحد القاطع . ومن الأشياء التى يادر انسان
ما قبل التاريخ الى انتاجها كذلك ، صنع الملابس من جلود الحيوانات . ثم
ادى اكتشافه لطريقة ايقاد النار الى نوع من الاستقرار . والى تثبيت أقدام
صناعته الناشئة وسرعة تقدمها فظهرت صناعة الأدوات الخزفية . وأعتبتها
صناعة المبادئ المعدنية .

واذا كان التخصص لم يعرف بصورته الكاملة عند الشعوب البدائية .
حيث يتعين فى حالة الضرورة أن يعرف كل فرد فى القبيلة صنع الأدوات التى
تعد لازمة لحياته اليومية . الا ان هذه الشعوب - حين وصلت الى درجة معينة
من التطور - قد حققت فى الوقت نفسه بعض صور التخصص : ففي قبائل
« الشيلوك » حدادون وبناءون للقوارب . وفى بولينيزيا متخصصون فى الرسم .
وأعمال الحفر والنقش . ويجزل زعماء القبيلة العطاء لهؤلاء الصناع
ويستميلونهم بشتى الوسائل حتى لا يحدث لهم ما يعكر صفوهم وينفهم لهم .

(١) يقر أوليفيه لوريو Le Roy أن الصيد واقتنص وجمع الثمار وجدت فى وقت واحد تقريبا . وأن شهر أهدفا شهرا واحدا حسب ظروف البيئة الجغرافية والاستعدادات الطبيعية للجماعات البدائية . انظر :

L'activité économique primitive d'après Charles Gide, 1925.

ترك العمل . ولذا يمكن القول أن هؤلاء الصناع يكونون طبقة خاصة تتمتع بامتيازات ومكانة خاصة . على أن هناك من الحرف ما يعد عند بعض القبائل حرفا مهنية ، ويوضع أصحابها في طبقة « المنيونين Parias » : فاصحاب حرفة الحدادة يوضعون في هذا الوضع المهيمن عند قبائل « المساي Massai » في أفريقيا الشرقية ، ويتخذون مساكنهم خارج المدينة ، ويتعرضون لأنواع الاهانة . ولا يصرح لهم بالزواج من امرأة كريمة ، وفي جهات أخرى من أفريقيا الشرقية وكذلك في الهند ، يعامل « الدياغون » المعاملة نفسها . وفي ذلك ما يدفعنا الى الاعتقاد بأن الحرف والمهن ترتبط لدى هذه الشعوب بتصورات جماعية تتعلق بتنظيم الطبقات وتدرجها في مراتب مختلفة .

ويقسم العمل عند القبائل للبدائية بحسب الجنس ، فينصرف الرجال بصفة عامة الى الصيد واقتناص الفريسة ، بينما يتولى النساء الأعمال المنزلية بالغذاء والنياح . وكذلك الحال فيما يتعلق بالصناعة ، إذ نلاحظ أن هناك حرفا خاصا بالرجال ، وأخرى يتولاها النساء . والغريب أن هذا التقسيم قد لا يتصل بالقدرات والمواهب . ولا بما يتصف به كل جنس من صفات خاصة : ولا يمكن ارجاعه الا لجرد الاصطلاح والعرف . فصناعة الجلود وبغها ليست من الحرف التي تلائم المرأة ، ومع ذلك فأنها الحرفة التي يتخصص فيها النساء عند معظم قبائل الهنود في أمريكا الشمالية . وعلى العكس من ذلك نجد أن هذه الحرفة تقسها ، يمارسها الرجال في الجنوب الغربي من هذه القارة . وعند قبائل « الهوي » في الأريزونا يقوم الرجال بالفزل والنسيج ، بينما تترك هذه الحرفة للنساء في القبائل المجاورة . وبالرغم من هذا التباين الذي لا يستند الى قاعدة في توزيع العمل ، فإننا نلاحظ على وجه العموم ، أن أعمال الحفر وصناعة المعادن والأسلحة ، من الحرف التي يقوم بها الرجال ، على حين أن صناعة الخزف تعد من الحرف النسائية .

وقد قيل بوجه عام . أن استخدام الأحجار وصنعها يعتبر مرحلة هامة

مرت بها جميع الشعوب البدائية . ولكن ظهر أخيرا ، بعد الدراسات
الأنثروبولوجية ، لعدد من الشعوب البدائية أن هذه المرحلة لم تكن ضرورية
بالنسبة لجميع الشعوب . فقبائل « الشاكو » التي تقطن سقح جبال الأنديز
(بأمريكا الجنوبية) لم تعرف صناعة الأحجار ، واستعاضت عنها بالعظام ،
والقواقع ، وأسنان الحيوانات ، والأخشاب الصلبة ، وذلك لصعوبة الحصول
على الصخور في تلك المنطقة . ولأسباب مماثلة يصنع سكان جزر المحيط
المهادي معظم أدواتهم من القواقع .

وكما أن بعض الصناعات لم تظهر في بعض المناطق لأسباب جغرافية ،
فكذلك نجد أن بعض الصناعات قد نمت وازدهرت لما تهيؤه البيئة من مواد
أولية . ففي « بيرو » حيث تكثر الأغنام ازدهرت صناعة النسيج ، وتخصص
فيها طبقة من الصناع المهرة معظم أفرادها من النساء . وعند قبائل « كولومبيا »
التي تكثر فيها الأخشاب الثمينة ازدهرت صناعة حفر الأخشاب ونقشها .

الزراعة البدائية :

حين استخدم الإنسان النار في طهي بعض الخضروات ، وجعلها
صالحة للأكل ، وجد في ذلك ما شجعه على الاكتثار من هذه النباتات بطريق
الزراعة .

ويقال أن الزراعة البدائية كانت التطور الطبيعي لعملية جمع الثمار .
ونذلك بعد أن حاول الإنسان استنبات نبات جديد يفرسه للدرنات في الأرض .
كما يقال أيضا أن استئناس الحيوان قد تم على أيدي القناصة الرحل الذين
كانوا يتبعون جحافل الماشية المتوحشة في هجرتها من مكان إلى آخر . ولكن
مما لا شك فيه أن مرحلة الزراعة قد جاءت في ترقيتها بعد مرحلة جمع الثمار ،
ومرحلة الصيد . وبدأ يظهر الزراعة عهد جديد في حياة الإنسان ، إذ تم له

الاستقرار واخذ يتدرج مريعا فى مدارج الحضارة . وتعددت اختراعاته وعلى
الاخص فيما يتعلق باستخدام المعادن (١) -

وقد استطاع بعض علماء الأنتولوجيا ايجاد صلة بين معتقدات الشعوب
والقبائل البدائية ، وبين رغبتها فى الاحتفاظ بمصادر ثروتها مما يدل على
شعورها بوجوب الحيلة للمستقبل . وتتخلص هذه المعتقدات فيما اصطلح على
تسميته « بالنظام الطوموى » Totémisme اذ تتخذ كل عشيرة clan نوعا
من الحيوان أو النبات شعارا مقدسا لها ، وتتنظر اليه على انه جدّها الأكبر
الذى انحدرت عنه . ويطلق على هذا الحيوان أو النبات اسم « الطوم »
Totem ويحظره جميع افراد العشيرة بمظاهر الرعاية والاجلال ، واهمها
الاحتفاظ به وحمايته من التلف مما يؤدى الى تكاثره . ولما كانت القبيلة تنقسم
الى عدد من العشائر التى يعتقد كل منها طومها خاصا به ، فان ذلك قد ادى
الى الاحتفاظ بأنواع مختلفة من الحيوانات والنباتات التى تتبادلها العشائر
فيما بينها (٢) *

وقد لوحظ ايضا - خارج نطاق هذه المعتقدات - ان سكان جزر « اندمان
Andaman الواقعة فى خليج البنغال بين الهند والهند الصينية يمتنعون فى
خلال فصل الأمطار عن استهلاك انواع معينة من النباتات . ولاحظ « جولن
فايزر » عند قبائل الهنود الحمر فى أمريكا الشمالية وجود بعض القواعد التى
تحمى الاعتداء على الحيوانات الرضيعة أو الصغيرة فى السن بحيث تنظم
مواسم الصيد فى الفصول التى تكثر فيها الحيوانات . وما كانت هذه
الجماعات البدائية لتستطيع ان تصمد وأن تحتفظ بكيانها ضد عواذى الطبيعة
بدون اتخاذ هذه الوسائل التى تدل على الحيلة ويعد النظر - (٣)

Sir Thomas Holland, The Advancement of Science (١)
Spencer and Gillen, Northern tribes of Central Australia. (٢)
Leroy, Economic Primitive. (٣)

٣ - الإقتصاد العائلى أو المنزلى :

حينما استقرت الجماعات الانسانية فى شكل أسر كبيرة يسيطر عليها عامل الأسرة Pater Familias ، وذلك فى المرحلة التى ساد فيها الرعى والزراعة . ظهرت مرحلة الإقتصاد العائلى أو المنزلى . وفى هـذه المرحلة كانت كل أسرة تنتج ما تحتاج اليه فى الاستهلاك ، وينظم هذا الإنتاج على أساس نوع أولى من أنواع تقسيم العمل . إذ كانت الأسرة تضم عددا كبيرا من الأفراد وتنظم الأجداد والأبناء والأحفاد وزوجات الأولاد والخدم والأرقاء والموالى ومن يقيّناهم عامل الأسرة يخلطهم فى حمايته . ويميش هؤلاء جميعا فى منزل كبير أو مجموعة من المنازل المتقاربة تحيط بها مساحة من الأرض وهذه الأرض ملكا لأفراد الأسرة جميعا ، ولا تنتقل ملكيتها الى فرد معين . وتوزع الأعمال الضرورية لحياة هذه الأسرة الكبيرة على جميع الأفراد القادرين على العمل : فبعضهم من يزرع الأرض . و منهم من يرعى الماشية ، ومنهم من يطحن الغلال ومنهم من يصنع الخبز وأنواع الطعام الأخرى . ومنهم من ينسج الخيوط اللازمة لصنع الملابس وهكذا . .

وتنزل لنا هـرميوس فى ملحمة الخالدة « الأوديسا » أن « أوليس Ulyse » بطل هذه الملحمة كان يغفر بأنه يحرق الأرض ويحصد الغلال ، وأنه لکن يؤكد شخصيته لزوجته « بنيلوب Pénélope » ، وذلك بعد فراق طويل ، أخذت يسرّ عليها كيف كان يبنى منزله بنفسه ويصنع أريكته . ولم يكن يترقب عن هذا العمل اليدوى أى فرد مهما علت حكاكته : إذ نجد فى « الأوديسا » أيضا أن « نوزيكا Nausicaa » ابنة الملك « المينوس Alicinoos » كانت تذهب الى النهر مع نساء المنزل لفصل الملابس .

وحينما تقدم فيما بعد نظام تقسيم العمل ، أدى ذلك الى تعدد الحرف ، والى ازدياد التخصص ، فأصبح العمال يعرضون عملهم خارج نطاق الأسرة ،

كما ظهرت حركة المقايضة وشراء السلع • وأدى استخدام المعادن وتقويمها بقيمة
بمصلحة عليها جميع الأفراد • وهى النقود • الى تسهيل عمليات البيع والشراء •
وتعتبر النقود قيمة اصطلاحية يتفق عليها كوسيلة للتعامل • وقد اتخذت
فى طورها اشكال مختلفة • وكانت فى بدايتها تتكون من معادن لها قيمة
حقيقية كالذهب أو الفضة • اما اليوم فان معظم النقود لا تمثل الا قيمة رمزية ،
وهى فى غالبيتها حكوك من الورق ترتبط بقيمتها بقيمة ما تنتجه الدولة ، وبمقدار
ما تحققه من توازن فى علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى •

وقبل ان تستخدم النقود كوسيلة لتقييم الأشياء ، كانت الجماعات
والافراد تستخدم نوعا من السلع تقيس به قيمة الأشياء الأخرى • مثال ذلك
تقييم السلع بالفراء فى المناطق الباردة التى يكثر فيها صيد الحيوانات ذوات
الفراء الثمين ، أو تقييمها بطن الفيل فى المناطق الحارة ، أو بالماشية فى البلاد
التي تعيش على الرعى • ويلاحظ أن كلمة « Fee » الانجليزية ومعناها
« مصاريف » مشتقة من الأصل الألمانى Vieh ومعناها « ماشية » • كما ان
كلمة Pécuniaire الفرنسية ومعناها « الوسائل النقدية » مشتقة من Pecus
اللاتينية ومعناها كذلك « ماشية » • ولا زالت بعض قبائل جنوب السودان
كالنوير تتعامل بالماشية ، فيدفع الفرد عددا من رؤوس الأبقار ثمنا لمروسته •
وبينما كانت قبائل الهنود الحمر تتخذ قديما الحراپ والأسهم كتقد عام ، فانها
استبدلت فيما بعد الحصان بهذه الوسيلة ، وذلك منذ اليوم الذى استطاعت
فيه استئناس هذا الحيوان • كما اتخذت الفواقر وأنواع الحمار كوسيلة للتعامل ،
وكانت فى الأصل تستخدم للزينة ، وذلك عند سكان جزر ميلانيزيا •

وقد ظهرت النقود بشكلها الذى نعرفه اليوم فى عصور متأخرة ، وفى
مستوى حضارى متقدم • ويقال ان البابليين قد استخدموا قطعا من النضة
ذات وزن محدد ، وكان يدفعون عددا من هذه القطع التى تسمى « شكل
Shekels » فى شراء رأس من الماشية • وحوالى عام ٧٠٠ قبل الميلاد أخذ

ملوك ايبيا في آسيا الغربية يضربون النقود وذلك بحفر الرمز الملكي عليها
وبذلك اوجدوا اول قطع نقدية .

ومن العجيب أن اول من استخدم النقود الورقية هم الصينيون ، وكان
ذلك حوالي القرن التاسع . وقد لاحظ « ماركو بولو » في رحلاته أن هذه النقود
كانت تتداول في يمس وسهولة في أنحاء الصين . وكانت هذه النقود تصنع
من لب اشجار القوت ، وتختلف في أحجامها وقيمتها . كما أن القولتين كانت
تنزل بمن يحاول تزيفها أشد انواع العقوبة .

وعلى الرغم من أن مرحلة الاقتصاد العائلي قد اقسحت المجال أمام مراحل
أخرى خطأ فيها الاقتصاد سريعا نحو التبادل العالي الذي نراه اليوم ، الا أننا
ما زلنا نشاهد آثار هذا النظام العائلي بين الأسر التي تقطن الريف أو التي
تعيش متطوية على نفسها في أماكن نائية عن الحضارة . ولكن الأسرة لا تقوم ،
في هذه الحالة ، بإنتاج جميع الحاجات ، بل قد تحتاج إليها ، بل يقتصر اكتفاؤها
الذاتي على محيط الحاجات الغذائية وبعض حاجات اللبس ، فتقوم بطحن
الغلال ، وصنع الخبز وبعض مستخرجات الألبان ، وتقيد اللحوم ، كما تقوم
ايضا بغزل بعض الملابس الصوفية . وقد تعرض للبيع ما يفيض على حاجتها
من هذه المواد .

وقد تميزت حركة الانتقال من الاقتصاد العائلي — كما قلنا — بظهور فئة
من العمال يؤجرون عملهم ، ويعرضون خدماتهم على أسرة أخرى غير تلك التي
ينتمون إليها . واقتصر ذلك في بادئ الأمر على أوقات الحاجة الماسة ، كان
تكون إحدى الأسر منهكة في بناء منزل أو إعداد أرض جديدة للزراعة . ثم
انتشرت هذه الظاهرة وعمت بعد تقدم نظام تقسيم العمل (١) .

(١) يروي لنا « هيزيود » Hésiode « أحد شعراء الإغريق القدامى أن هذا النظام
قد وجد في أيامه . وقد وصف في كتابه « الأعمال والأيام » les Travaux et les Jours
حياة عمال الزراعة الأحرار وكان يطلق عليهم اسم « Les Thèles »

وتدل الابحاث التي اجريت لدراسة لتنظيم الاقتصادية في العصور الوسطى على انتشار نظام العمل للأجور ، حيث كان العمال يعملون في منازل من يؤجرونهم^١ ويرى لنا أحد السادة في القرن السادس عشر أن « حائك الملابس » قد حضر الى منزله ويبقى فيه عدة أيام لحياكة ملابس وملابس أتباعه - ولا تزال من - الظاهرة قائمة الى يومنا هذا بالنسبة لتعليم الموسيقي ، وحياكة ملابس السيدات ، وغسيل الملابس .

٤ - حانوت الصناعة ونظام المصنّاع :

حينما مال نظام الاقتصاد العائلي الى الانتشار حل محله نظام آخر يهدف الى الانتاج لجمهور المستهلكين ايا كانوا . فنشأ بذلك حانوت الصناعة او المشغل L'atelier (١) . وترجع هذه النشأة الى العصور القديمة حيث تدلنا النصوص التاريخية على وجود هذه الحوانيت في ايام الاغريق والرومان والمصريين والفرطاجيين مما يدفعنا الى القول بانها قد عامرت نظام الاقتصاد العائلي ثم حلت محله شيئاً فشيئاً . وقد كانت هذه الحوانيت تضم أحياناً عدداً كبيراً من العمال فيروى لنا التاريخ أن والده ديموستين Démosthène أشهر خطباء اليونان كان يستخدم اثني وثلاثين عاملاً في حانوت صناعة الأسلحة ، وعشرين عاملاً في حانوت صناعة الأثاث . وكانت أدوات العمل ، بطبيعة الحال ، بسيطة للغاية ، وكانت كلها تستخدم باليد وتحتاج في استخدامها لمهارة فائقة . ولم يكن صاحب العمل يستخدم في عمله رأس مال كبير بل كان ينتج في نطاق موارده المحدودة ، ويعتمد في كثير من الأحيان ، في انتاجه ، على ما يقدمه له الزبائن من عربون او مقدم للثمن للمسلح التي يطلبونها .

(١) فصلنا هذه الترجمة للتمييز بين كلمة **Atelier** وكلمتي **Fabrique** و **Usine** وترجم كلمة **Atelier** لدينا « بالرسم » لتدل على المكان الذي يرسم فيه الفنان لوحاته .

• وقد كان من اثر هذا النظام ان استقر الصنّاع في مكان واحد بعد ان كانوا من قبل يتجولون لعرض خدماتهم على المنازل • واصبح الصانع ينتظر المستهلك في حانوته بعد ان كان يذهب للبحث عنه في كل مكان • ثم تكون للصانع Artisans ولنظام الصناعة Artisanat تقاليد ، وانضمت طوائفهم تحت لواء نظام النقابات Corporations الذي اشتهر طوال العصور الوسطى • واصبحت الحرف تتوارث ابا عن جد ، ولا ينتمي الفرد إلى حرفة ما إلا بعد ان يمر بسلسلة من مراحل التدرج ، ثممنحه النقابة بعد ان يتم تدريبه وصقله ، وبعد ان يقدم احدى روائع انتاجه Masterpiece « شهادة بأنه أصبح في عداد اصحاب المهنة ، ويحق له بعد ذلك ان يستقل بالعمل • وتتم مراسم هذا « التشيخ » ، ويحمل الصانع لقب « اسطى » او « معلم » في حفل يتخذ صيغة المحفلات الدينية، وتؤدي فيه شعائر خاصة • (١) ولازالت آثار هذا النظام باقية في بعض الألقاب الجامعية مثل لقب « استاد Master » (وهو قريب في اشتقاقه من لقب اسطى) ، ويمتنع هذا اللقب بعد دراسات تخصصية يقوم بها الباحث بعد المرحلة الجامعية الأولى •

ولأنزال نظام الصنّاع قائما حتى اليوم الى جانب المصانع الكبرى التي تستخدم للوسائل الآلية في الصناعة وفي الانتاج الكبير • ويتميز العمل الذي يقوم به الصانع بالآتقان والابتكار ، ولذلك يلجأ إليه محبو الفن والملاحون باقتناء التحف النادرة • وقد يمضي الصانع في اخراج قطعة واحدة مدة طويلة من الزمن ، ويعكف على اتمامها في أناة وضبط ، وهو شغوف بعمله مقبل عليه بروح الفنان حتى يخرج قطعة في أروع مظهر ، فتتلاقفها أيدي المحبين بجمال صنعها ، ويرتفع ثمنها كلما تقادم بها العهد ، لأنها تصبح تحفة نادرة (٢) •

(١) انظر كتاب أحمد أمين « القوة والمملكة في الاسلام » - سلسلة اقرأ •

(٢) من أمثلة القطع النادرة « الكمان » الذي قام بصنعها الفنان المشهور « سترايفنريوس » •

الفصل الرابع

المورفولوجيا الاجتماعية والايكولوجيا الانسانية

يعتبر المظهر الخارجى للمعادن ، وترتيب الطبقات الجيولوجية ، واشكال الكائنات الحية ، وترتيب الاعضاء والانسجة ، امثلة للدراسة المورفولوجية فى محيط الظواهر الطبيعية والحيوية .

وفى علم الاجتماع نتكلم ايضا عن الظواهر المورفولوجية ، حين نهتم بدراسة « شكل المجتمع » او « تركيب المجتمع » . ولذا فانه يجب ان نحدد أولا ماذا نعنى بهذين المصطلحين :

هناك مثلاً نمط توزيع السكان على سطح الأرض ، وهذه ظاهرة مائية بحيث تتعلق بالمساحة التى تنهيا لهم كما تتعلق بالظروف المحلية . ولا شك ان الإشكال الذى تتخذه الجماعة يعكس اشكال الطبيعة المائية . فهناك سكان متجمعون فى جزيرة ، او موزعون حول بحيرة ، او منتشرون فى واد . ويمكن تشبيه تكس سكان المدينة بتكس كتلة من المواد تتجذب عناصرها نحو نواة مركزية ولها محيط يقل وضوحها كلما ابتعدنا عن المركز .

وهناك ايضا تركيب السكان من حيث الجنس والعمر . فاختلافات الجنس تشبه : كما يقول علماء الحياة - الاختلافات بين نسيجين حيين ، متعاشرين ومتكاثرين فى نفس الوقت . والاعمار تمثل الاقوار المتتامة لنمو خليا عضى او جسد . ويجب ان نأخذ فى الاعتبار : علاوة على ذلك ، علاقة المجتمعات بالأرض . فالمجتمع البشرى ليس على اتصال فقط بالمادة ، وانما يتصل ايضا بكل حية واخرى مادية . وعلى هذا النحو نستطيع ان نقول ان المجتمعات ،

مثل الأشياء المحسوسة الأخرى ، لها مساحة وحجم وشكل وكثافة • وهذه
الأجسام الكبيرة المتجمعة يمكن أن تنمو وتتناقض : فبالوت تخسر ، دون انتطام ،
جزءاً من وحدتها التي تكونها وتعوضها عن طريق الولادة •

ونضيف الى ذلك ان هذه الكتل الكبيرة (اى المجتمعات) تستطيع
التحرك مدفوعة بعاملين أساسيين : أولهما طبيعة الأرض ، وثانيهما طبيعة
الكائنات الحية نفسها • فهي تنتقل أحياناً في شكل قبائل رعوية ، أو جيوش
غازية ، أو تتحرك بعض أجزائها في شكل تيارات الهجرة الداخلية أو
الخارجية • وهذه التحركات تعتبر ، بكل تأكيد ، ظواهر بنائية أو مورفولوجية •

يمكن القول ان « المورفولوجيا الاجتماعية » اصطلاح يطلق للدلالة
على الدراسة التي تهتم بأشكال المجتمعات ، وبنائها المادي ، وعدد الوحدات
الأولية الداخلة في تكوينها ، وكيفية توزيعها على سطح المكان الذي تعيش
فيه • كما تدرس كذلك توزيع السكان : جه عام ، وأثر الهجرة الداخلية
والخارجية فيه ، وطبيعة وسائل النقل وأهميتها ، وأشكال المجموعات
السكنية •

فالحياة الاجتماعية تقوم على اساس هام هو الحياة المادية ، والأفراد
الذين يتألف منهم المجتمع يتوزعون بطريقة خاصة على سطح البقعة التي
يعيشون فيها ، وتتأثر حياتهم ، وطرق معيشتهم بطبيعة الأرض ونوع الانتاج •
وهذه العوامل الجغرافية التي تتصل بالبيئة والانتاج وتوزيع السكان ، لها
أهمية خاصة في دراسة الحياة الاجتماعية • ودراسة المجتمع من هذه
الناحية ، اى من ناحية تأثيره ، وتكيف نظمه بالبيئة الطبيعية ، تشبه الى حد
كبير دراسة « التشريح » بالنسبة للإنسان • فهي توضح لنا العوامل المادية التي
تؤثر في حياة المجتمع من توزيع للأنهار ، والطرق ، ومراكز الاستغلال
الاقتصادي الخ ... كما يوضح لنا التشريح العوامل التي تؤثر في حياة
الإنسان ، من توزيع للمشاريع والأجهزة والقوى العصبية •

ويرى « هالفياكس Halbwachs » (١) أن كلمة « مورفولوجيا » أدق في التعبير عن جميع هذه الدراسات من كلمة « جيموغرافيا » ، لأنها أولا تتضمن معنى العلم (Logy) ولا تقتصر على الوصف وحده (Graphy) ، وثانيا لأنها تؤكد أن الاهتمام في الدراسة يجب ألا ينصب على الأعداد وحدها ، بل على شكل المجتمع المادي وظواهر المكانية ، وعلى النشاط الاجتماعي الذي ينشأ من تفاعل السكان مع البيئة .

وقد شعر عدد من المفكرين القدامى بأهمية الدراسة للمورفولوجية للمجتمعات قبل أن تصبح موضوعا لعلم مستقل . فمن الحقائق المعترف بها منذ مدة طويلة أن العوامل المادية والجغرافية تؤثر على السكان ، وأنها تدفعهم إلى أنواع خاصة من النشاط ، وتحدد جزءا كبيرا من تصرفاتهم وسلوكهم . وكما أننا لا نستطيع أن نفهم طبيعة أى نوع من أنواع الأسماك وتكوينه إلا إذا درسنا الوسط المائي الذي يعيش فيه ، فكذلك لا يمكن تفسير المميزات الخاصة بحياة المجتمعات ، ونشاطها ، وعقائدها ، وتقاليدها ، إلا بوضعها داخل إطار الوسط المكاني ، ودراسة التفاعل الذي ينشأ عن اتصال الإنسان بالوسط الطبيعي الذي يعيش فيه .

وقد قام يمثل هذه المحاولة « منتسكيو » في كتابه « روح القوانين » . إذ حاول أن يدرس تأثير النظم والقوانين الاجتماعية بالبيئة ، ويدرس علاقة نظم الحكم ، في المجتمعات المختلفة ، بالناخ وطبيعة الأرض من حيث سهولتها ووعورتها ، أو من حيث خصوبتها وجنوبها (٢) فالأرض ليست فقط المجال الطبيعي لحركات السكان ، بل إن ما تقدمه لهم من غذاء ، وما يسود في جوها من مناخ خاص ، كل ذلك يؤثر على نشاطهم تأثيرا لا نستطيع أن ننكره .

(١) انظر كتابه : Morphologie Sociale

(٢) انظر كتابنا : مبادئ علم الاجتماع . دار المعارف ١٩٧٠ الفصل السادس . ص ٨٥ وما بعدها .

• وقد حاول الفيلسوف الفرنسي « تين Taine » تطبيق هذا المنهج في دراسته لتأثير البيئة على اتجاه الفنون والفكرات الأدبية في المجتمعات المختلفة . وإبرز لنا هذه الدراسة الطريفة في كتابه « فلسفة الفن » . وتأثر الدكتور طه حسين بإراء هذا الفيلسوف ، وأراد أن ينسج على منوالها في معالجته للشعر الجاهلي وتطور الحياة العقلية في الجزيرة العربية .

واشتهرت مدرسة « لوبلي Le Play » بدراسة النظم الاجتماعية في ضوء تأثير البيئة ، وأعطت لذلك أمثلة عديدة : منها دراسة نظام الأسرة عند قبائل الرعاة الرحل في هضاب آسيا الوسطى . فهذه القبائل تعتمد على بعض الأراضي الخصبة التي تنبت الحشائش في الربيع لرعى الماشية . كما أنها تضطر للرحيل من هذه البقاع حين يجف المرعى وينضب الماء . ومعيشتهم في هذه البيئة تضطرهم لأنواع خاصة من التعاون ، ومن النظر إلى المرعى على أنه ملك مشاع يشترك الجميع في الانتفاع به . وكان تأثير ذلك في نظام الأسرة ، وجود الأمرة « الباتريزكية » (أي الأبوية) التي تقوم على سلطة « عاهل الأسرة » ، Pater Familias ، وعلى الملكية الجماعية .

وعلى العكس من ذلك فإن طبيعة بلد كالنرويج ، تكثر فيه الفجوات المسماة « بالفيرد Fjords » ، قد دفعت الأفراد إلى حياة العزلة ، وولدت الميل إلى حياة الفرديّة Individualisme وإلى نظام الأسرة المحدودة التي تشتهر بها المجتمعات الأنجلوسكسونية .

ولما كان حجم المجتمع ودرجة ما يبلغه من التركيب أو التعميد يؤثر في تكيف الإنسان للنظم الاجتماعية ، وتوجيهها وجهة خاصة ، فقد اهتم « دوركيم » ومدرسته الاجتماعية اهتماما عظيما بالمورفولوجيا الاجتماعية ، وجعل منها أساس دراسته لظاهرة تقسيم العمل الاجتماعي . وعرف المورفولوجيا الاجتماعية بأنها « الدراسة التي تنصب على الأشكال المادية للمجتمعات » .

أى التى تهتم بدراسة المجتمعات من حيث عدد الوحدات الداخلية فى تكوينها ،
وطبيعة الرابطة ، أو درجة الاندماج بين هذه الوحدات ، وطريقة توزيع السكان
على سطح البقعة التى يعيشون فيها . وإذا كان دوركيم قد أوضح ، فى منهجه
الاجتماعى ، بدراسة الظواهر الاجتماعية « على أنها أشياء » (١) فمن للطبع
أن يوجه أهمية خاصة لكل ما يتصل بالصفات الطبيعية فى دراسة المجتمعات :
أى المساحة ، والعدد ، وكثافة السكان وحركاتهم .

وفى دراسة لظاهرة « تقسيم العمل » (٢) تسأل دوركيم إذا كانت هذه
الظاهرة قد اقتبست فى مجتمعاتنا بسبب المزايا التى كنا نتوقعها من اقتباسها ،
وعل كان يتسنى لنا معرفة هذه المزايا قبل أن نجربها ؟ وحين اقتنع بعدم جدوى
البحث فى هذا الاتجاه ، اتجه اتجاهها آخر ، ونظر فى بناء الجماعات وتغيراتها ،
وبدا بأكثر الظواهر وضوحا وبساطة فقال : « لنفرض أن هناك عدة عشائر
أو قبائل معزولة بعضها عن بعض ، ثم تأخذ فى التقارب وتكون مجتمعا واحدا ،
ولكنه مكون من عدة قطاعات مستقلة تسمى ، حينئذ تظهر تيارات تصل بين
قطاع وآخر وتنتشر خلال المجموع مادامت هذه الأجزاء تكون جسما واحدا .
وفى النهاية يختفى كل أثر للانفصال وتنمى الأجزاء كلها فى وحدة » بهذه
كلها مجرد تغييرات فى البناء أو التركيب المادى ، فما هى النتائج المترتبة
عليها ؟

لقد كانت العبوة حتى الآن فى سبيل تقسيم العمل مرتجلة : فى مجتمع
مكون من عدد صغير من الناس يكون تنوع الاستعدادات الطبيعية محدودا ،
وفى الوقت نفسه فإن تنوع الأنواع والحاجات أن يكون كبيرا بالقدر الذى

(١) انظر كتابه : قواعد المنهج فى علم الاجتماع - الترجمة العربية للدكتور محمود
قاسم والدكتور السيد محمد بدوى مكتبة النهضة العربية القاهرة - المجلد الأول والثانى .
(٢) Dur kheim, De la division du Travail Social, Paris 1893. (٧)

يسمح بوجود طلب كاف لأنواع مختلفة من الانتاج • ولكن بمجرد أن تتجمع جماعاتان أو أكثر فى وحدة واحدة ، بحيث يزداد عدد الوحدات الإنسانية التى يتم الاتصال فيما بينها ، فإن ذلك يسمح فى الوقت نفسه باتساع نطاق الاختيار والانتقاء ، كما يسمح بازدياد التخصص • وإلى جانب هذه الأنواع الخاصة من الانتاج والخدمات المتنوعة ، مستشأ طلبات وزائن من نوع خاص أيضا • إذ أن المجتمع إذا ازدادت درجة تركيبه ووجدت فيه عناصر من مناطق وأجواء مختلفة ، بل وربما من أجناس متنوعة – وهى على أية حال انتزعت من بيئات ليس لها نفس الماضى أو نفس نوع الحياة – فى مثل هذا المجتمع لابد أن تتولد حاجات كثيرة فى عددها ، وفى درجة تنوعها • ولا يكتفى جمهور المستهلكين بما يوجد تحت تصرفهم بالفعل من انتاج متنوع ، بل لنهم يجبرون المصنعة أو التجارة على أن تستخدم نواحي أكثر تشعبا من ناحية التخصص ، وذلك لارضاء نزواتهم ومطالبهم الصعبة •

وبالإضافة الى ذلك فإن المجتمع الذى تتقارب أجزاؤه على هذا النحو يتركز فيه السكان فى مساحة أكثر تعديدا ، وتبعاً لذلك فإن الناس يمرون باستمرار من وسط لآخر • وكلما اتسع أفق هذا التغير لازدادت الخبرة والأنواع : كما أن المناقصة والتقليد ، والفضول ، تشجع قيارات من الاستهلاك والانتاج كما تساعد على اظهار أنواع من الخدمات العامة والخاصة الجديدة التى سرعان ما يعادها الناس •

وهكذا نرى أن الأصل فى مثل هذا التطور الذى لا يظهر فقط فى الناحية الاقتصادية ، بل فى القانون ، والادارة ، والفن ، والعلم ، بل ويتصل بالنواحي البعيدة للعمق فى المجتمع – هذا الأصل يرجع الى مجرد تغيرات بسيطة فى الشكل : حجم أكبر ، أجزاء أكثر عددا ، اندماج أوثق ، تعدد أكبر فى الوحدات ، تكاليف متزايدة فى المجتمع •

هل يدفعنا انن اذا قلنا ان نموذج المجتمع يمكن تحديده بدرجة كافية
اذا رجعنا الى مظهره المورفولوجي ؟

وقد وضع « مارسيل موس Mauss » أيضا ، وهو أحد علماء المدرسة
الفرنسية ، أهمية الدراسة المورفولوجية في البحث الذي كتبه عن حياة
الاسكيمو (١) . واثبت لنا أن توزيع السكان بشكل خاص تبعاً لتأثير البيئة ،
يفسر الحالات المختلفة والتغيرات التي تحدث في نظمهم الاجتماعية ، وفي
طريقة معيشتهم .

فالاسكيمو يعيشون في الشتاء في منازل على هيئة سرايب طويلة .
ويضم المنزل الواحد عددا كبيرا من الأسر يتراوح بين ستة وسبعة ، وقد يبلغ
أحيانا عشرة أسر . وكل أسرة لها مكانها الخاص من هذا المسكن المشترك ،
أو جزء من مكان مفصول بحاجز عن الآخرين . وتقرب المنازل نفسها بعضها
من بعض ، وتكون وحدة متراسة . ومعنى ذلك أن السكان يتركزون في
الشتاء في بقعة محدودة من الأرض .

أما في الصيف فانهم ينتشرون في خيام لا تضم كل واحدة منها الأسرة
واحدة . وتتوزع هذه الخيام على مساحات كبيرة من الأرض وتنتشر في كل
مكان ، ومعنى ذلك أن السكان يتبعثرون في كل مكان . ويعقب حياة السكون
والتركز في الشتاء حياة الحركة والانتشار في الصيف .

هذا التعاقب في انطواء القبيلة على نفسها في الشتاء ، وانتشارها في
مساحات واسعة في الصيف ، يظهر أثره في حياة الاسكيمو الاجتماعية ،
وبصفة خاصة في حياتهم الدينية . فللاسكيمو ديانة في الصيف وديانة في

(١) Marcel Mauss, Essai sur les variations saisonnières
des Sociétés Eskimos. Année Sociologique T. IX.

الشتاء ، بل اننا نستطيع القول ان حياتهم الدينية لا تتجلى بأوضح مظاهرها الا في الشتاء . فالحياة الدينية في الصيف تتخذ مظهرا فرديا بحتا ، وتقتصر على بعض الشعائر الخاصة باليولد والوفاة ، ومراعاة الامتناع عن بعض المحرمات .

اما في الشتاء فان القبيلة كلها تعيش في حالة روحانية دائمة . وهذه الحياة هي مصدر الاساطير والقصص الدينية التي تنتقل من جيل الى آخر . وتتابع الحفلات الدينية العامة والادعية لابعاد شبح المجاعة ، بحيث يمكن القول ان فصل الشتاء عند الاسكيمو يكون بمثابة عيد ديني متصل .

هذا التماكب في حياة الاسكيمو يظهر بشكل واضح نظرا لاختلاف فصلي الشتاء والصيف عندهم اختلافا بينا . ويمكن ملاحظة ما يشبه ذلك عند مجتمعات الهنود الحمر في أمريكا خصوصا في منطقة الشمال الغربي ، وفي اماكن أخرى بين قبائل الرعاة .

ولكن الا يوجد شيء مشابه حتى في مجتمعاتنا الحالية ؟ الا يكفي في ذلك ان نتذكر سهرات الشتاء في الريف ؟ كما ان المدينة في نفس الفصل ، تزداد فيها العلاقات الاجتماعية ، اما في الصيف فان للناس يسافرون ويتفرقون ، فتضعف الروابط والاتصالات بينهم .

وينحس النظر عن الفصول وتعاقبها فالأمر تزداد قريبا احداها من الأخرى في نظام القرى ، وهي قائمة على الصلة الوثيقة والتراحم القوي . ويحدث العكس في أوساط المدن الكبيرة حيث تكون الأسر والجماعات متفرقة ومتشعبة . وحتى عندما يرتبطون برباط القرابة او الصداقة او الأصل او المهنة فان ما يفرق بعضهم عن بعض لا يرجع الى عامل اتساع المكان بقدر ما يرجع الى عدم شعور الفرد بالكتلة البشرية التي تحيط به . وهو اذا حاول ان يقتحم طريقه خلال الجموع المسافرة في الشوارع فانها تحاول ان تجذبه الى اتجاه غير الذي يريد .

ولا تختلف المدينة والقرية في البناء المادى ، وتوزيع السكان وانتسابهم
الى جماعات فرعية ، فالعقائد الدينية ليست سواء ، وكذلك الخبرة العملية ،
و كذلك كثير من الأعمال والمهن والمعدات والقوانين ، وانتقال الثروة ، وطريقة
الاشتراك فى الحياة العامة • ولو فرضنا أن الريف لا يستطيع تقنية سكانه
الا نصف العام فقط ، وأن هؤلاء السكان يجب أن ينتقلوا ، فى النصف الآخر
من السنة الى المراكز الصناعية ، اذا افترضنا حدوث ذلك ، فلا بد أن يمر هؤلاء
السكان بنفس التغيرات التى عند الاسكيمو ، وهم فى حالة تقاربهم أو تبعثرهم
لابد أن يخضعوا لتغيرات حضارية جد مختلفة •

وهكذا نرى أن دراسة المورفولوجيا ، أى الأشكال المادية للمجتمعات ،
وخصائص بيئتها ، وتوزيعات المساكن والمساكن فيها ، كل ذلك يمهّد أمامنا
الطريق لفهم نظمها وتصوراتها الجماعية • ونحن اذا وجهنا عناية خاصة لهذه
الأشكال المادية فانما نبني من وراء ذلك الكشف عن الأسس التى تقوم عليها
الحياة الاجتماعية •

الإيكولوجيا الانسانية : Human Ecology

هناك دراسة قوية من الدراسة المورفولوجية للمجتمعات ، يطلق عليها
علماء الاجتماع فى أمريكا اسم « الإيكولوجيا الانسانية » ويقصّون بها ،
عسما ، دراسة الايمان وبيئته والملاقات التى توجد بينهما •

ولا يقتصر اثر البيئة والسكن على محيط الحياة الانسانية وحدها ، بل
أن هذا الأثر واضح كذلك فى حياة الكائنات الأخرى من حيوان ونبات • وقبل
أن يبدأ علماء الاجتماع أبحاثهم فى هذا المجال بـمدة طويلة ، اهتم علماء النبات
بدراسة تأثير البيئة الطبيعية على حياة النباتات ، وتنتج عن بحوثهم هذه ، فرع
خاص من الدراسة أطلق عليه اسم « الإيكولوجيا » •

• ثم استعاضَ علاناءُ الاجتداع هذا للتعبير من علماء النبات - وكان « بارك Park » الذى يلقب « بابى الايكولوجيا الانسانية » هو اول من استخدم هذا التعبير فى محيط الدراسات الاجتماعية ، وسرعان ما انتشر استخدامه بين العلماء المهتمين بدراسة الظواهر الحضرية •

وقد ادى استخدام المنهج الايكولوجى ، كما يقول « ماك كنزى Mac Kenzie » احد علماء هذه المدرسة ، الى نتائج قيمة فى البحوث الاجتماعية ، وخاصة فى الاجتماع الحضرى - فما معنى هذا المنهج ؟

ذهب بعض العلماء فى تطبيقهم لهذا المنهج الى حد الغلو والافراط فى التضييق بين ايكولوجيا النبات ، والايكولوجيا الانسانية • ولم يلتفتوا الى ان الاختلافات بين الميدانين اكبر واعمق مما ينفو بينهما من وجوه الشبه السطحية • وفادىم كذلك ان الانسان يعيش على الارض ، بينما النبات يعيش فى الارض • وهذا الفرق الاسامى وحده يكفى لظهور خطر المقارنة بين عالم النبات وعالم الانسان ، لان الحركة والتنقل الاختيارى من اهم المميزات الانسانية • فالنبات لا يختار البيئة التى يعيش وينمو فيها ، بينما الانسان يمكنه ان ينتقل من بيئة الى اخرى بمحض رغبته ، بل يمكنه ايضا ان يغير من صفات البيئة التى يعيش فيها • وبهذا المعنى يمكن القول ، الى حد كبير ، ان البيئة الانسانية من صنع الانسان نفسه •

كل هذا يوضح ان الايكولوجيا الانسانية يجب ان تكون دراسة اجتماعية ، تعتمد على اسلوب البحث الاجتماعى ، ولا صلة لها بايكولوجيا النبات الا من حيث التسمية فقط •

ونظرا لان الدراسة حديثة فى مجال العلوم الاجتماعية ، فلم يحدث بعد اتفاق تام بين العلماء على تحديد مجالها « Scope » ، وان كان معظمهم ينظر اليها على انها تركيب « Synthesis » بين العلوم الطبيعية والعلوم

الاجتماعية مع ميل نحو الجغرافيا - فيقول « بيوس Bews - وهو من اشهر علماء المدرسة الايكولوجية - ان الدراسة الايكولوجية محاولة للمزج بين العلوم الطبيعية والاجتماعية بغرض الوصول الى هدف اساسي ، وهو فهم الانسان من جميع نواحيه - ويرى « جيست » و « هالبرت » انها « دراسة التوزيع المكاني للأفراد والنظم في المدينة ، والعمليات التي تسفل في تحديد انماط هذا التوزيع » (١) .

وهناك اتجاه اخر يميل الى جعل « الايكولوجيا » جزءا من علوم معينة . فمن الجغرافيين ، رجال الانتوغرافيا ، وعلماء السكان ، ورجال الاقتصاد من يستخدمونها لدراسة بعض المسائل التي تسفل في اختصاصهم . فنجد مثلا ان « باروز Barrows (٢) » قد مزج بين الدراسة الايكولوجية ، والدراسة الجغرافية ، وذلك في مقاله الذي نشره في مجلة جمعية الجغرافيين الامريكيين بعنوان « الجغرافيا بوصفها ايكولوجيا انسانية » (١٩٢٢) على حين ان « ريدفيلد Redfield » قد استعان بالدراسة الايكولوجية في تحديد « المظاهر الاقليمية للحضارة » (١٩٢٠) (٣) ، أما « دورن Dorn » وهو من علماء السكان ، فقد استخدمها في معرفة « اثر الهجرة على نمو المدن » (١٩٢٨) (٤) ، واستطاع « بارثولوميو Bartholomew » ، وهو من رجال الاقتصاد ، باستخدامه للمنهج الايكولوجي ، (اي التفاعل بين الانسان والبيئة) ، ان يدرس « وسائل استخدام الاراضي في محيط المدينة » (١٩٢٢) (٥) .

-
- Gist and Halbert, Urban Society ; New York, 1950. p. 95. (١)
Barrows, Geography as Human Ecology, 1923. (٢)
Redfield, Regional Aspects of Culture 1930. (٣)
Dorn, Migration and the Growth of the City, 1938. (٤)
Bartholomew, Urban Land Uses, 1932. (٥)

وإذا انتقلنا الى علماء الاجتماع أنفسهم نجد انهم لم يتفقوا تماما على تحديد مجال هذه الدراسة : فبعضهم يرى انها لا تختلف عن دراسة المناطق الطبيعية في الكرة الأرضية ، ومن هؤلاء « ماكيفر » ، ومنهم من يرى انها دراسة الانسان بوصفه كائنًا يعيش في منطقة معينة ، ومن هؤلاء « فانس Vance » (١) ويرى « لنديبرج Lundberg » ، انها دراسة كل ما يحيط بالانسان ، وانها تمير عن نظرة شاملة تركيبية للعلوم الاجتماعية . اما « كون Quinn » فيرى انها علم خاص ذو موضوع محدد ، وهو دراسة أوجه النشاط المتبادل بين الناس . Interactions ، ويقصد به على الخصوص النشاط « ما دون الاجتماعي Sub-Social » ، وهو النشاط الذي يتصل بالأمور الحيوية أكثر من اتصاله بالنواحي الثقافية والحضارية .

على أن المدرسة الايكولوجية قد ارتضت أخيرا التعريف الذي قدمه « ماك كنزي » ، احد علمائها البارزين . وهو يقول ان « الايكولوجيا الانسانية تدرس الظواهر المكانية التي تنتج عن العلاقات المتبادلة ، والاختلاط بين الناس . وغرضها الكشف عن العوامل التي تفسر الاختلاف في طريقة استغلال الانسان للبيئة ، وفي توزيع السكان في البقاع المختلفة ، وفي النظم التي يخضعون لها علاقاتهم » .

وقد اهتم ماك كنزي ، على الخصوص ، ببيان الفرق بين ثلاثة انواع من الدراسات : الجغرافيا البشرية ، والايكولوجيا الانسانية ، والديموغرافيا (أو دراسة السكان) (٢) فالجغرافيا تهتم على الخصوص بدراسة « المكان » ، على حين أن الايكولوجيا تهتم بدراسة « النشاط » والتحديد في الجغرافيا يكون

(١) Vance, What is Human Ecology ? 1932.

(٢) Mac Kenzie, «The Field and Problems of Demography, Human Geography and Human Ecology» in The Field and Methods of Sociology. New York 1934.

ببيان المواضيع على سطح الأرض ، أما فى الايكولوجيا فيكون بيان وضع جماعة فى مكان معين ، مع الاهتمام بما ينشأ بين أفرادها من علاقات ونظم .
أما مجرد دراسة الجماعات على أنها تجمعات من السكان ، فهو ما نسميه بالديموغرافيا .

ونستخلص من هذه التفرقة أن دراسة جماعات السكان مع الاهتمام ببيئتها الطبيعية هى موضع الجغرافيا البشرية . أما دراسة « العلاقات » التى تنتج عن « تعاون » الجماعات الانسانية ، والتأثيرات المتبادلة بين الانسان والبيئة فهذا هو موضع الايكولوجيا .

وقد كان المركز الأساسى للدراسات الايكولوجية ، هو جامعة شيكاغو .
وأول من أسس هذه الدراسة ، فى تلك الجامعة هما العالمان « بارك » ، و « بيرجس » (١) .

ويميز بارك بين المجتمع كوحدة من التعاون الحيوى أو العضوى بين الأفراد Symbiotic Society ، وبين المجتمع كوحدة ثقافية Cultural Society .
والإيكولوجيا تهتم بالمظهر الأول الذى يعد أساسا أى قاعدة للمظهر الثانى .

ونستطيع أن نستخلص من الدراسات التى ذكرناها فيما تقدم رأيا يكاد الإجماع ينعقد عليه . وهو أن موضوع الإيكولوجيا دراسة العلاقات والتأثيرات المتبادلة Inter-relations بين الانسان والبيئة .

(١) Park and Burgess, Introduction to the Science of Sociology, Chicago 1921.

الفصل الخامس

العناصر البشرية فى الانتاج

دراسة السكان

اطلق على الدراسات الخاصة بالسكان فى يادىء عهدا اسم « احصائيات السكان » . ثم عم بعد ذلك استعمال كلمة « الديموجرافيا » للدلالة على الأبحاث الخاصة بالسكان من حيث تعددهم ، وتوزيعهم على سطح البقعة التى يعيشون فيها ، وتقسيمهم الى فئات مختلفة من حيث السن والجنس ، كما يشمل ذلك أيضا دراسة المواليد وتفاوت نسبها بين حين وآخر ، ودراسة الزواج وأخيرا دراسة الوفيات .

ويقال ان كلمة « ديموجرافيا » قد استعملت لأول مرة حوالى سنة ١٨٥٠ . ويمكن تعريف « الديموجرافيا » بأنها « العلم الذى يدرس عن طريق الإحصاء الحياة الانسانية من حيث أطوارها الهامة الثلاثة وهى الولادة ، والزواج ، والوفاة ، كما يبحث فى العلاقات التى تنشأ عن هذه الظواهر ، ويصور الحالة العامة للسكان على أنها نتيجة لتلك الدراسة التفصيلية » (١) .

وتهتم الديموجرافيا كذلك بدراسة العوامل التى تساعد على استقرار السكان وكثافتهم أو تخلخلهم فى مناطق معينة ، وتبحث عن الأسباب المادية والاجتماعية لمثل هذه التغيرات .

وإذا تأملنا المجتمعات الانسانية وجدنا انها لا تتصل بالطبيعة المادية

(١) هذا التعريف هو تعريف لافاسور Lavesseur فى الموسوعة الكبرى
La Grande Encyclopédie

فحسب ، بل أنها هي ذاتها حقائق ذات طبيعة مادية ، وهي هي حياتها وتطوراتها تخضع لقوانين منتظمة تشبه في انتظامها انتظام القوانين الطبيعية . والجماعات الانسانية ، التي يمكن النظر اليها على انها اجسام او كائنات ذات وحدة وصفات مميزة ، عرضة للتوسع او التضاؤل : فهي تفقد بالموت عددا من اعضائها يؤثر في حجمها ان لم تستطع ان تعوضه بعدد من المواليد . وعلى هذا الاساس يمكن دراستها دراسة عندية وتطبيق الوسائل العلمية في هذه الدراسة .

واذا كان علماء السكان والمهتمون بدراسة « المورفولوجيا الاجتماعية » يعترفون بأن المجتمعات تختلف قيما بينها من حيث المعتقدات والتقاليد والعرف والنظم الاجتماعية ، الا أنهم يؤكدون - مع ذلك - أن الجماعات المختلفة كثيرا ما تشترك أو يظهر عليها أعراض تغيرات واحدة تتصل بحركة المواليد والوفيات أو تتصل بنسبة الزيادة العامة في عدد السكان . وكما أن تيارات الفكر تنتقل من مكان الى آخر حتى تم أجزاء كبيرة من سطح الأرض ، فكذا تم العالم من حين الى آخر حركات « ديموجرافية » كبيرة تسمح لنا بتكوين رأي شامل عن سكان قارة بأكملها ، بل وتسمح لنا أحيانا بتكوين فكرة عامة عن حركة السكان في العالم بأسره باعتباره وحدة متكاملة .

ولكن هذا التجاوب بين حركات السكان في العالم بأجمعه لا ينفي ، بطبيعة الحال ، أن يكون لكل مجتمع ، بل لكل طائفة من طوائف مجتمع بعينه ، وأن يكون للمدن الكبيرة ، وللمجموعات القروية صفات مميزة من حيث سكانها، وأشكال تجمعهم ، ودرجة تكاثرهم ، وحركة الحل والترحال قيما بينهم . ونريد أن نخلص من ذلك الى حقيقة هامة يجب أن نضعها دائما نصب أعيننا في دراسة السكان بوجه خاص ، والمورفولوجيا الاجتماعية بوجه عام ، وهذه الحقيقة هي أن العنصر الأول أو الخلية الحقيقية للنوع البشري لا تتمثل في الفرد بل في الجماعة .

أثر العوامل البيولوجية والاجتماعية في دراسة السكان :

ولا شك أن النظر إلى الاعتبارات البيولوجية ، وتحديد الدور الذي تلعبه في دراسة السكان سيزيد في وضوح هذه الحقيقة . فالإنسان باعتباره كائنا حيا يخضع لقوانين الحياة من الناحية « الفيزيولوجية » ، وفي جميع المسائل التي تتعرض لها في دراسة السكان من حيث توزيع الجنسين ، وتوزيع الأعمار ، ونسبة المواليد ، والزواج ، والوفيات ، سنجد أنه لا بد من النظر بعين الاعتبار إلى التطور العضوي للفرد .

فالزواج ولو أنه نظام اجتماعي إلا أنه يقوم على علاقة بيولوجية . ولا يستطيع أي مجتمع أن يجدد من عناصره ، وأن يستعويض عن الأموات بالأحياء إلا في نطاق القوانين البيولوجية التي تنظم الحمل والولادة . كما أنه ليس في قدرته أن يحتفظ بالتوازن بين الجنسين من الذكور والإناث إذا لم تكن الطبيعة (أي قوانين الحياة) قد ربت ذلك وجعلت نسبة المواليد من الذكور تزيد قليلا على نسبة المواليد من الإناث . ثم ليست الحاجات العضوية هي التي تفسر لنا في غالب الأحيان حركات الهجرة ؟ ليس اختلاف الصفات المميزة للسكان في المدن عنها في الريف يرجع إلى حد كبير ، إلى اختلاف الظروف الطبيعية التي يعيش فيها كل فريق ؟

هذه الاعتبارات وغيرها أدت إلى القول بأن دراسة السكان والظواهر المورفولوجية ليست في نهاية الأمر إلا خلاصة النتائج التي تستمد من دراسة مجموعة معقدة من الظواهر العضوية البحتة .

ولكن هذا الرأي فيه كثير من الغلو ، إذ أن القائلين به ينسون أن الظواهر العضوية التي تحدث داخل نطاق الجماعات تخضع إلى حد كبير - من حيث تنظيها - لمعتقدات هذه الجماعات ونظمها وبنائها الاجتماعي . فالزواج مثلا ، وإن كانت نتائجه لا تظهر - من ناحية السكان - إلا بتأثير العلاقات

الجنسية ، الا انه يخضع لمجموعة من الشروط الدينية ، فمن المجتمعات ما لا يسمح بالزواج من افراد يعتقدون عقيدة اخرى . كما قد يخضع لشروط اخرى قانونية تتصل بالسن او الاهلية او الكفاءة . وهذه كلها نظم يحددها المجتمع وتؤثر فى نهاية الامر على النتائج البيولوجية التى تنتج عن الزواج ، اى انها تكيف حركة السكان ، فى هذا الاتجاه او ذاك .

والمواليد كذلك تنتج عن وظيفة بيولوجية ، هى القابلية للنسل . ولكن هذه القابلية قد تتكيف وتتحدد بتدخل الارادة الانسانية . وهذه الارادة ذاتها تخضع لعوامل اجتماعية ، قد تكون اقتصادية ، وقد تكون مما يتصل بتيارات المراهى العام السائدة فى حقبة معينة من الزمن . ويطلق علماء الاجتماع على هذه العوامل اسم « التصورات الجمعية » *Représentations Collectives* ومما يؤيد اثر هذه العوامل الاجتماعية أن نسبة المواليد بين الطبقات الغنية فى مجتمع معين تختلف عن نسبتها بين الطبقات المتوسطة او الفقيرة .

ولا ينكر أحد ايضا أن اللوفاة ظاهرة بيولوجية ، فهى تحدث من استهلاك الغذاء والامسجة بسبب الجهود العنيفة التى تبذلها ، وكفاحنا لضمان العيش ، وما قد نتعرض له من الاخطار المهنية او الحوادث المارضة . ومع ذلك فحركة اللوفيات فى ذاتها ، وما يتبعها من تحديد متوسط السن فى مجتمع معين تتوقف على شروط اجتماعية . ومحاولتنا تحديد متوسط السن لانسان مجرد ، بدون النظر فيما اذا كان متزوجا او أعزبا ، ويدون النظر الى البيئة التى يعيش فيها والمهنة التى يحترفها وهم لا طائل تحته . ومن الاكيد أننا نعتد دائما بمرض ما ، كما أن الشيخوخة نفسها حالة مرضية . ولكن ليست الامراض ، فى كثير من الأحيان ، ذات صلة وثيقة ببعض الظروف الاجتماعية ؟ فلننظر الى مرض السل مثلا : هذا المرض ينتج عن ميكروب ، ولكن الاحصائيات تدل دلالة واضحة على انتشاره فى بعض البيئات الخاصة ، وفى محيط العمال الذين يشتغلون فى صناعات معينة . وفى الاماكن التى تزدحم بعدد كبير من السكان . وهذه

كلها عوامل اجتماعية - فتنسبة الوفيات تتغير اذ تتغير تبعاً للبيئة وتبعاً للمهن المختلفة - كما ان العمل على خفض هذه النسبة لا يكون الا بوسائل جماعية - فالكفاح ضد الامراض بوسائل الطب والجراحة والوقاية لا يؤتى ثماره المرجوة الا عن طريق التنظيم والتشريع الاجتماعى - ومن هنا نرى ان تحسن الصحة العامة ، وما يؤدى اليه من ارتفاع متوسط سن الفرد فى المجتمع ، يتوقف الى حد كبير على اثر العوامل الاجتماعية -

واذا نظرنا الى الهجرة من مكان الى آخر أو من بلد الى آخر وجدنا انها لا تحدث بدافع الهرب من الجوع أو الفاقة فحسب ، بل انها تمثل حركات جماعية يدخل فيها كثير من العوامل الميكولوجية - فالبؤس وحده قد لا يدفع الى الهجرة ، لأن البائس عندما يفكر فى الهرب من بؤسه عن طريق الهجرة ، يفكر كذلك فى مخاطر الجهول ، وما قد يصادفه من حظ عاثر فى مهجره ، وقد يستقر بعد المفاضلة بين الأمرين على البقاء فى وطنه - وعلى ذلك فالهجرة لا تخضع لمواضع فردية بحتة ، بل انها فى الحقيقة ، حركات جماعية ما تكاد تبدأ حتى تولد فى النفوس حالة عقلية خاصة ونزوعاً عاماً يفرض نفسه على مجموعة المهاجرين ، ويتميز تميزاً واضحاً عن حالات النزوح الفردى - ولا يلبث تصور الآفاق الجديدة ان يثير فيهم نوعاً جديداً من الجائنية يأسر نفوسهم ، ويتحكم فى عواطفهم تحكما لا يشعر به الفرد لو كان وحيداً -

وخلاصة القول أننا اذا تخيلنا مجموعة من الناس يعيشون متفرقين ويتحقق بينهم نوع من الاتصال الجنى بين حين وآخر ، ويموت منهم فى نهاية اجله من يموت ، اذا تخيلنا مجموعة كهذه وقمنا عليها بدراسة احصائية وجدنا بالتأكيد أن نسبة المواليد والوفيات وحالات الاتصال الجنى تختلف تسام الاختلاف عما تكون عليه فى مجتمعات كمجتمعاتنا تخضع لنظم مقررة - وقد قيل عن قلة عدد الهنود الحمر عند غزو البيض لأمريكا ، أن السبب فى هذا القلة ظروف البيئة التى كانوا يعيشون فيها وقضاؤهم معظم أوقاتهم فى الصيد

والاقتسام الفرصة وتأمين حياتهم المناسبة مما كان لا يسمح بوقت كاف يركنون فيه الى أزواجهم . وسواء اكان هذا التعامل صحيحا أم غير صحيح فانه يدل ، على كل حال ، على تحكم البيئة وظروف الحياة الاجتماعية فى قوانين الحياة البيولوجية .

ولا شك ان اختلافا كبيرا لابد أن يطرا على نسب المواليد والوفيات فى مجتمعاتنا الحالية اذا تحللت من جميع القيود والنظم الاجتماعية وعاشت عيشة حيوانية مرفهة .

منالك انن ، وبعد كل هذه الأمثلة والشواهد ، نظرة جديدة ودراسة جوهرية يخضع لها النوع البشرى ، لا بوصفه كائنات حية ، بل بوصفه مجتمعات لها نظمها ومعتقداتها وبنائها الاجتماعى . وهذه الدراسة التى تدرس المجتمعات الانسانية فى أشكالها المادية ، وتدرس تفاعل السكان مع البيئة ومع الظروف الاجتماعية المحيطة ، هى موضوع « المورفولوجيا الاجتماعية » . اما اذا اقتصرنا هذه الدراسة على السكان وحركاتهم فانها تسمى « الديموجرافيا » .

احصاءات السكان :

ان اهم المناهج التى تقوم عليها الدراسات السكانية هى المنهج الاحصائى وقد كان الاحصاء فى بادئ امره أى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر دراسة وصفية Descriptive للنواحى الجغرافية والسياسية والاقتصادية فى اقليم معين ، وكان الغرض من هذا الوصف التفصيلى مساعدة الحكومات الأوربية على معرفة بعض البيانات المتعلقة بمواردها وامكانياتها وحركة السكان فيها . وكانت خليطا أو حشدا من المعلومات عن حالة دولة معينة : فكنا نجد فيها عدد السكان وتوزيعهم ، وبيان التقسيمات السياسية ، وحالة الانتاج ومستوى المعيشة ، ووصف العادات والنظم ، ولم تكن معظم هذه البيانات

بطبيعة الحال تتخذ شكلا عدديا . ويقال ان العالم الالمانى « جوتفريد آخنفال
Achenwall ، (١٧١٩ - ١٧٧٢) هو اول من استخدم كلمة « احصاء
Statistik » ، ولكنه لم يتعد فى دراساته هذه الناحية الوصفية .

ولكن قبل ذلك بقليل اى فى اواخر القرن السابع عشر ، قام بعض علماء
الرياضة الانجليز من ناحيتهم بدراسة العلاقة بين المواليد من الذكور والاناث
مستعنيين فى ذلك بسجلات المواليد والوفيات ، ونذكر من هؤلاء على الخصوص
« جرونت Graunt » ، وقام « بيتى Petty » كذلك بعمل جداول احصائية عن
حالة للوفيات . وقد كانت هذه المحاولات النواة التى استفادت منها فيما بعد
شركات التأمين على الحياة التى انتشرت فى هولندا وانجلترا .

ثم اخذ الاحصاء يتجه شيئا فشيئا نحو الدراسة العددية خصوصا بعد
ان ظهر كتاب « جاك برنولى Bernoulli » عن « حساب الاحتمالات
Calcul des Probabilités » ، (١٧١٢) . وما لبث علماء الالمان ان نبذوا
طريقهم الوصفية الادبية ووجهوا جهودهم نحو الدراسة القائمة على البيانات
العددية ، ويعد « سوسميلش Susmilch » (١٧٠٧ - ١٧٦٧) من اشهر
علماء الاحصاء فى القرن الثامن عشر .

وبذا نستطيع القول ان الاحصاء قد تكون من النقاء تيارين : أحدهما
نوعه صفة أدبية يتجسّد بالوصف الجغرافى أو التاريخى أو الاقتصادى ويقترب
الى حد ما من الدراسات التى تسخّل اليوم فى محيط علم الاجتماع ، والآخر
يحاول تطبيق المنهج الرياضى على الظواهر الانسانية ويتناول ان يبين درجة
الاحتمال فى التنبؤ ببعض الظواهر . وقد كان هذا هو موقف عالم الفلك
البلجيكي « كيتيليه Quetelet » (١٧٩٦ - ١٨٨٤) انذى انشأ نظرية عن
« النموذج المتوسط للانسان L'homme moyen » وحاول ان يثبت فيها ان
المتوسطات المأخوذة من الاحصاءات والتى تتصل بجميع الظواهر الطبيعية

(كالطول والوزن والسن) أو الاجتماعية (كالزواج وعدد الأولاد أو الليل الى
النين) ، كل هذه المتوسطات تعبر عن النموذج « العاى » أو المتوسط
للإنسان . ولا يتعد عنها بعض الناس إلا بسبب حالات شاذة .

ثم أخذت الدراسة الاحصائية بعد ذلك تتقدم بخطى حثيثة وتقتصر على
جمع البيانات ذات الصبغة الاجتماعية وتقييمها فى شكل جداول عديدة أو رسوم
بيانية ، هذا فيما يتعلق بمحيط علم الاجتماع . وفى مجال العلوم الأخرى
كالبيولوجيا ، والعلوم الفلكية والطبيعية والكيميائية قدم الإحصاء كذلك خدمات
جليلة حتى يمكن القول اليوم أن هناك إحصاء فلكى ، وإحصاء أنثروبولوجى ،
وإحصاء ميكولوجى ... الخ .

تعريف الإحصاء :

عرف « بنينى Benini » الإحصاء (١) بأنه « شكل من أشكال الملاحظة
والاستقراء يتلأم مع الدراسة العددية للمظاهر التى توجد فى حالة تعدد أو
تجمع وهذه المظاهر تحتل التغير ولكنها لا تخضع فى تغيرها لقاعدة يمكن
تحديدتها تحديدا صارما » .

وقد انتقد « سيمياند Simiand » عالم الإحصاء الفرنسى هذا التعريف
مبينا بعض النقص فيه (٢) فقول بنينى أن الإحصاء دراسة للمظاهر فى تعددها
لا يحتم أن تكون كل دراسة عددية دراسة احصائية . فحساب عدد الكيلومترات
بين محطة معينة من محطات سكة الحديد وبين المحطات الأخرى لا يمكن أن
نعدها دراسة احصائية ، كما أن حساب عدد أيام الأرياء مثلا التى توجد

(١) وذلك فى كتابه :

Principii di statistici metodologica, Florence 1901.

(٢) وذلك فى بحثه الذى قدمه لجمعية الإحصاء بباريس بعنوان :
Statistique et Expérience, Remarques de Méthode, 1921.

خلال شهر معين لا تعد دراسة احصائية * وذلك لأن هذه البيانات العددية لا تتصل بمجموعة من الظواهر ذات الوحدة الحقيقية ، أو بمعنى آخر لأنها لا تعبر عن مجموعات لها كيان اجتماعي حقيقي .

وعلى عكس ذلك فإن عدد الأشخاص الذين يمرون على أحد الكبارى ، فى مدينة معينة فى اليوم يمكن أن يكون له دلالة احصائية لأنه يعبر عن حقيقة اجتماعية نطلق عليها اسم « حركة المرور » ، كما أنه يفسر يواضع وأنواع من النزوع يمكن معرفتها . وهذا المثال بالذات يخرج عن نطاق الاحصاء اذا اقتصرنا فى تعدادنا على عدد المزب مثل الذين يمرون فوق الكبرى ، فلا شك أن الأسباب التى دفعت هؤلاء الأفراد الى المرور فوقه لا صلة بين بعضها وبعض ولما نتحكم فيها المصدفة البحتة وعلى ذلك لا يمكن لهذا التعداد أن يوصلنا الى حقيقة متماسكة مترابطة .

ويقول « بنينى » كذلك أن الظواهر التى يدرسها الاحصاء « تحتل التغير ، ولكنها لا تخضع فى تغيرها لقاعدة صارمة » . ومن الاكيد أن البيانات الاحصائية ، اذا قورنت بوسائل الملاحظة والتجربة التى تستخدم فى العلوم الطبيعية ، فانها تبدو لنا دون درجة اليقين بكثير ، ويظهر طابع الاحتمال فيها على وجه الخصوص اذا نظرنا الى فرد فى مجموعة أو الى حالة معينة من مجموعة حالات أجرى عليها الاحصاء . ولكن عدم اليقين فى الاحصاء لا يتصل الا بالحالات الفردية بالذات ، والفرق بين التجربة الطبيعية والملاحظة الاحصائية هو أن الأولى تنصب على حالات فردية ولذا تبلغ فى نتائجها مبلغ اليقين وتسمح لنا باستنباط النتيجة نفسها بالنسبة لأى ظاهرة أخرى فردية تخضع للشروط نفسها التى أجريت فيها التجربة الأولى . فاذا اردنا معرفة معدل التمدد لقضبان من الحديد ، يكفى إجراء تجربة واحدة دقيقة لاستنباط منها نتيجة تنطبق على جميع القضبان الماثلة .

ولكن الأمر يختلف تماما في حالة قيامنا باحصاء متوسط عمر الفرد بين مجموعة من السكان : فالنتيجة التي نصل اليها تصبى بالنسبة للمجموعة بأكملها ، ولكن لا تسمح لنا بأن نستخرج منها كم من العمر يعيش زيد أو عمرو . ويرجع ذلك الى أنها نتيجة تعبر عن « المتوسط » أو عما نسميه أحيانا « بالقيمة النموذجية Valeur Typique » .

ولنا أن نتساءل الآن : هل هذه المتوسطات قيم خرافية لاتعبر عن حقيقة ما ؟
يرد على هذا السؤال « سيميان » حين يبين أن موضوع الاحصاء هو « بيان الصفات الجمعية أو الاجتماعية » وقد لا تتحقق هذه الصفات في فرد بعينه اذا أخذ على حدة ، ولكن ذلك لا ينفي أنها تعبر عن حقيقة في مجموعها » .
ودليل ذلك أن هذه الصفات تظل قائمة ، وتتشابه في المجموعات التي يتحقق فيها بناء اجتماعي واحد ، بالرغم من زوال الأفراد وتجددهم لمدة طويلة .

ومجمل القول ان الملاحظة الاحصائية وسيلة من وسائل البحث التي لا تتعارض مع المنهج التجريبي ، بل أنها على العكس نوع من أنواع الطريقة التجريبية يطبق على أنواع خاصة من الظواهر . وهذه الظواهر يمكن معرفة خواصها من ناحية الكم بملاحظتها في عدد معين ، قل أو كثر ، من الحالات الفردية ، على أن ذلك لا يعنى أنها تتحقق برمتها في أي من الأفراد الذين كانوا موضوع الملاحظة .

موضوعات البحث في مسائل السكان :

ان الظواهر التي تدخل تحت موضوع السكان عديدة ومركبة ويمكن تقسيم هذه الدراسة الى عدة مسائل وفروع : فهناك أولا دراسة السكان بوصفهم مجموعة أو كتلة من الكائنات البشرية تنتشر على سطح الجزء من الكرة الأرضية الذي تتوافر فيه امكانيات الحياة الانسانية . ويمكن بعد ذلك دراسة توزيع هذه الكتلة على القارات ثم دراسة توزيعها داخل الوحدات الإقليمية

التي تطلق عليها اسم الدول ، كما يمكن دراستها من ناحية التشابه العنصرى
او وحدة اللغة • وهذه الدراسة تعيننا على تحديد حجم السكان فى مجموعة
او فى اجزائه ، وتساعدنا على تتبع التغيرات التي مرت بعدادهم من عمر
الى آخر •

وهناك بعد ذلك دراسة ظاهرة أساسية تتحكم فى التطور الديموجرافى
بأسره : وهى النسبة بين الذكور والاناث ، والنسبة بين عدد المواليد من كل
جنس موى • وهذه الدراسة تؤدي بنا الى تصيد العوامل التي تتحكم فى
تجدد الأجيال وترشدنا الى الاتجاهات التي يمر بها المجتمع فى توسعه
وتضخمه • ويطلق على هذه الدراسة أحيانا اسم « الحركة الطبيعية للسكان »
ويدخل فيها دراسة طبقات السن وتوزيع كل طبقة بالنسبة للآخرى ، ودراسة
المواليد (شرعيين او غير شرعيين) ، ودراسة الزواج والطلاق ، ودراسة
الوفيات • وبالنظر الى هذه العناصر نظرة شاملة وتحديد زيادة المواليد على
الوفيات (او بالعكس) ، نستطيع أن نحدد القوة الحيوية للمجتمع ، أى نحدد
امكانيات زيادته واتساعه أو بقاءه على حاله ، أو احتمال تناقصه واضمحلاله •

وتأتى بعد ذلك دراسة الحركة المتبادلة للسكان ، أى انتقالهم عن طريق
الهجرة الداخلية والخارجية • ويستدعى ذلك الكلام عن كثافة السكان فى
مختلف الأقطار إذ أن هذه الكثافة هى السبب ، وأحيانا قد تكون النتيجة ،
لحركات الهجرة •

وأخيرا يأتى بعد هذه الدراسات وفروعها النظر فى وضع سياسة
للسكان : وتقوم هذه السياسة على تحديد الحد الأمثل للسكان فى قطر معين
Optimum Population . ، وعلى النظر فى علاج زيادة السكان الى حد
يهدد بالمجاعة ، أو قلتهم الى حد يهدد بالاضمحلال ، وعلى وضع القواعد التي
تكفل الرقابة على حركة السكان وتنظم تبادلهم بين اقليم وآخر •

هذه بالأجمال أهم الليراسات التي تدخل تحت موضوع السكان ، وستحاول فيما يلي أن نعرض لأهم فواحي البحث فيها : ونريد أن نؤكد قبل ذلك أن دراسة ظواهر السكان لابد لها من ملاحظات دقيقة وقياسات عديدة ، وهذه الومائل لا يمكن أن تحقق الغرض المطلوب إلا إذا كان المجتمع الذي يقرم باستقداها قد بلغ درجة متقدمة من التنظيم الإدارى . ولازال حتى اليوم جزء هام من العالم لا نعرف عن عدد سكانه وأحوالهم إلا النذر اليسير ، بل قد يكون ما نعرفه عنه يتضمن معلومات خاطئة ، وما ذلك إلا لأن التنظيم الإدارى فيه لا يساعد على إجراء عمليات التعداد البقيقة .

لمحة عن تاريخ تعداد السكان :

عثر المؤرخون وعلماء الآثار على وثائق تثبت وجود عملية تعداد السكان منذ أحقاب سحيقة فى بعض بلدان العالم القديم . فقد عرف الفراعنة نظام احصاء السكان ، واهتموا باحصاء الأراضى والفلات لجمع الضرائب ، وكانوا يحصون السكان بطريق غير مباشر بالنسبة لمقدار الحاصلات التي جمعت . ومن الأسباب التي جعلتهم يهتمون بالاحصاء - غير جمع الضرائب - العمليات الحربية والعمليات الانشائية الكبيرة كبناء الأهرام والمعابد . وينكر « برستيد Breasted » فى كتابه Ancient Records of Egypt أن قوائم تسجيل السكان عرفت فى مصر قبل ميلاد المسيح بعشرين قرنا . وقد عثر ، على أثره يعد أقدم ما عرف فى التاريخ عن تعداد السكان ، ويرجع الى القرن الخامس عشر قبل الميلاد . وهذا التعداد مكتوب على قاعدة تمثل « للكاتب » المقام فى معبد آمون بالكرك . ولسوء الحظ فإن هذا الأثر للقيم قد أصابه كسر فى المكان الذى كتب فيه عدد السكان فى ذلك الوقت ، فتعذرت قراءة الرقم .

ونبتنا اليوم ما يدل على أن إجراء التعداد فى الصين يرجع للى ٢٠٠٠ سنة قبل ميلاد المسيح وكان الغرض منه جباية الأموال والحاصيل . ويستدل

من بعض أئمة " العهد القديم " على أن ملوك بني إسرائيل قد قاموا بمحاولات لتعداد السكان . وكان غرضهم ، بوجه خاص ، الوصول إلى معرفة عدد الرجال القادرين على حمل السلاح . وكان التعداد في روما يتخذ صبغة جدية عند النظر في تقسيم المواطنين إلى طبقات حربية وفي توزيعهم على المجموعات المئوية Les Centuries (١) .

وكان تعداد السكان في العصور الوسطى يقوم على احصاء عدد الأضواء Les Feux وهذه الأضواء تدل على عدد المنازل ثم يحسب بعد ذلك عدد السكان على أساس متوسط عدد أفراد الأسرة في كل منزل) . وقد أراد " وليام الفاتح " في سنة ١٠٨٥ معرفة تقسيمات الأراضي في إنجلترا وعدد من يقطنون في كل تقسيم فأمر بإجراء التعداد المعروف باسم Domesday Book وبعد بمثابة بيان لعدد الملكيات الزراعية ومواقعها ومساحاتها مما يفيد في تقدير الضرائب عليها ، كما يستدل منه في الوقت نفسه على عدد السكان .

وقد أجريت محاولات في فرنسا منذ القرن السابع عشر لتقدير العدد الاجمالي للسكان فأمر لويس الرابع عشر حكام الاقاليم بكتابة منكرات وصفية عن اقاليمهم تعتوي على بيانات خاصة بعدد السكان . ولكن معظم هذه البيانات اقتصرت على تقدير احتمالي أساسه احصاء عدد الأضواء كما قدمنا .

ولم تلبأ عمليات التعداد التي يمكن الاطمئنان إلى جديتها إلا في القرن الثامن عشر حيث نستطيع العثور على بيانات احصائية كاملة يمكن مقارنتها ودراستها الوصول إلى معلومات تكاد تكون يقينية عن السكان في ذلك العصر .

(١) مثل التقسيم السياسي في روما القديمة مدة طويلة يقوم على تقسيم المواطنين إلى مجموعات تشكل كل مجموعة مائة مواطن ويطلق عليها اسم Centuria وقد أصبحت هذه المجموعة بعد ذلك وحدة حربية لها رئيس يطلق عليه اسم Centurion .

وقد بدأت عمليات تسجيل المواليد تتخذ شكلا دقيقا ومنظما خلال هذا القرن .
فاعتمد عليها الباحثون كثيرا في تقديرهم لعدد السكان .

ويقال ان السويد هي أول من قامت بنشر نتائج التعداد في فترات منتظمة منذ ١٧٤٩ . وتلتها النرويج منذ ١٧٦٠ والدانيمارك منذ ١٧٦٩ . ولم يبدأ أول تعداد عام في الولايات المتحدة الأمريكية الا في ١٧٩٠ . أما بلدان أوروبا الأخرى فبدأت عمليات التعداد فيها في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر ، فبدأت فرنسا وإنجلترا في ١٨٠١ ، وبروسيا في ١٨١٠ ثم تلتها بلدان أوروبا الوسطى بين سنتي ١٨١٥ - ١٨٢٠ .

التعداد في العصر الحديث : وأصبح التعداد في العصر الحديث يجري بطريقة منتظمة في البلاد الأوربية كل خمس سنوات . وقد اختلفت معظم الدول السنوات التي تبدأ بالرقم (١) ثم بالرقم (٦) على التوالي . أما في مصر فيجري التعداد كل عشر سنوات ، في الأعوام التي تبدأ بالرقم (٧) .

ولا تقتصر عملية التعداد في العصر الحديث على معرفة عدد السكان الإجمالي في دولة معينة ، بل انها تمسنا بالبيانات الإحصائية اللازمة عن توزيعهم بحسب الجنس (ذكور وإناث) وبحسب السن ، والحالة الاجتماعية (الزواج أو العزوبة أو حالة الطلاق أو الترميل) ، ودرجة التعليم والحرفة ، والجنسية الخ ولذلك فإن عملية التعداد تتطلب كما قلنا تنظيما دقيقا واعتمادات مالية كبيرة لاتمامها . وكلما وضعت عملية التعداد في يد الإدارة المركزية بدون أن تترك للهيئات الإقليمية التي يشيع فيها الإهمال والجهل بالوسائل العلمية الدقيقة ، كان ذلك أكثر ضمانا للوصول الى النتائج الصحيحة .

وأهم ما يعوق الوصول الى النتائج الصحيحة في عمليات التعداد اننى تجرى على نطاق واسع هو التطبيق الخاطيء للتعليمات الواردة في استمارات

الاحصاء . فقد يكون موظفو الاحصاء من الجهل أو قلة الاكتراث بحيث لا يوجهون العناية اللازمة الى عملهم الاحصائي ، ولذا يحسن أن تراقب اعمالهم وتراجع كلما كان ذلك ممكنا . ولا يهملنا ، نظرا لما تتطلب هذه العمليات من الدقة والصرامة ، أن تكون المعلومات التي تصلنا عن مقدار السكان في كثير من البلدان تحمل طابع التقدير أكثر مما تحمل طابع اليقين . وعلى ذلك يستحيل علينا أحيانا ، عند مقارنة تعدادين متتاليين في قطر معين أن نصل الى معلومات أكيدة عن الزيادة الحقيقية للسكان في ذلك القطر . والصين من البلاد التي كنا لا نعرف الى وقت قريب عن عدد سكانها الا معلومات غير محدودة ، وذلك بسبب الاضطرابات السياسية والحروب التي كانت تسودها وتشيع فيها الفوضى واختلال الادارة . أما في الهند ، وهي تمثل أيضا كتلة كبيرة من السكان ، فإن الاحصاء يجري فيها بانتظام كل عشر سنوات وذلك منذ ١٨٨١ . ويسير حسب طريقة علمية منظمة - ويمكن الاطمئنان الى نتائج هذه الاحصاءات بالرغم من الأمية المتفشية في السكان (فقد كان عدد المتعلمين في ١٩٣١ . ٢٨ مليوناً من مجموع السكان الذي بلغ ٢٥٠ مليوناً) . وذلك فيما يتعلق بالبيانات العددية . أما البيانات الأخرى الخاصة بالسكن والحرفة ومستوى المعيشة فما زالت مما لا نطمئن اليه كثيرا .

تقديرات السكان في العالم :

لم تكن نستطيع منذ أربعين أو خمسين سنة مضت أن نتتبع نمو السكان ولكن ذلك أصبح اليوم ممكنا بفضل الوسائل الدقيقة والمعلومات الميكانية التي ثبتت بعد تمحيص ونقد . وليست مسألة دراسة السكان في العالم مسألة حسابية محضة . بل انها تتطلب دراسة العلاقات الوثيقة القائمة بين القارات الست - وصحيح أن القارات ظلت مدة طويلة مستقلة بعضها عن بعض الى حد كبير ، وأن العالم الذي كان يعرفه القدماء كان عالما محدودا محصورا .

وحتى يجد اكتشاف أمريكا بـمدة طويلة ، لم يكن هناك اتصال جماعي على نطاق واسع بين العالم الجديد والعالم القديم ، وكانت جموع السكان في كل من المالين تجبل وجود الأخرى - بل ان هناك مناطق في العالم القديم وفي افريقيا بالذات ظلت مدة طويلة مجهولة ، ولم يتوغل « ستانلي » في غابات الكونغو الكثيفة الا في سنة ١٨٧٧ . وقبل ذلك التاريخ كنا تجبل بطبيعة الحال كل شيء عن القبائل التي كانت تسكن هذه المناطق الشاسعة . هذه الكتل البشرية التي كانت تسكن في بقاع مختلفة من سطح الأرض كانت اذن تواصل حياتها في عزلة عن بعضها البعض ، ولم تكن بينها هذه الصلات التي تجعل من سكان العالم اليوم وحدة حقيقية .

ومع ذلك فقد أثبتت بحوث علماء الأجناس وعلماء الانثروبولوجيا وعلماء اللغة ان هذه العزلة لم تكن تامة ، وان جهلنا ببعض الشعوب لا يعنى انقطاعها انقطاعا تاما عن أجزاء العالم الأخرى . فقد حقلت العصور التاريخية بل وعمورا ما قبل التاريخ بكثير من حركات الهجرة والاختلاط بين سكان العالم . وحدثت هذه التحركات آثارا ثقافية ولغوية فوق ما أحدثته من امتزاج الأجناس . بل ان أمريكا نفسها - كما أثبت بعض العلماء - لم تقل من آثار هذه الحركات . فقد أثبت « ريفيه Rivet » ان هناك صفات مشتركة بين لغة سكان استراليا وجزر ميلانيزيا بالذات وبين لغة القبائل التي كانت تسكن سواحل كاليفورنيا .

ولكن اذا كانت هذه الاتصالات وغيرها قد تم عن طريق الهجرة وعن طريق الغزو وعن طريق التجارة فان الكلام عن العالم كوحدة لم يصبح امرا مقروا ومعترفا به الا في خلال القرنين او الثلاثة قرون الأخيرة .

وفي بداية القرن العشرين كان موضوع دراسة السكان في العالم من اهم المسائل التي اهتم بها الباحثون . واذا اعتمدنا على تقديرات « سوندرج Sundbaerg » بالنسبة لأوربا ، وعلى تقديرات « سوبان Supan » بالنسبة

آسيا ، وعلى تقديرات « جوراشيك Juraschek » بالنسبة للقارات الأخرى
فإننا نصل إلى أن عدد سكان العالم في سنة ١٩٠٠ قد بلغ مليار ٥٥١ مليون .
ويلخ تقدير المعهد الدولي لعدد سكان العالم في سنة ١٩٢٩ مليار ،
٨٢٠ مليون .

والجدول الآتي يبين عدد سكان العالم كل خمسين سنة خلال الثلاثة
قرون الأخيرة ، وقد أوردته « ويلكوكس » على أنه خلاصة للآراء المختلفة ويعبر
عن أكثر الأرقام احتمالا وأقربها إلى الحقيقة . وقد أضيف إلى هذه التقديرات
تقدير سنة ١٩٢٢ وهو مأخوذ عن النشرة الإحصائية لجمعية الأمم (١) . أما
الأرقام الخاصة بسنة ١٩٥٠ فقد حسبت على أساس نسبة الزيادة بين سنتي
١٩٠٠ ، ١٩٢٢ :

ومن هذا الجدول يظهر أن عدد السكان قد زاد إلى أربعة أمثال ما كان
عليه منذ ثلاثة قرون . وقد كان معدل الزيادة يرتفع على السدوام حتى سنة
١٩٠٠ . ونلاحظ ذلك جيدا إذا نظرنا إلى الفترات التي تضاعف فيها عدد
السكان . فقد تضاعف من ١٦٥٠ إلى ١٨٢٥ أي في خلال ١٧٥ سنة ثم تضاعف
ثانية من ١٨٠٠ إلى ١٩١٠ أي في خلال ١١٠ سنة ، ثم تضاعف لثالث مرة من
١٨٥٠ إلى ١٩٥٠ أي في خلال ١٠٠ سنة فقط .

ولكن يبدو أن معدل الزيادة قد مال بعد ذلك إلى الاستقرار وأنه قد بلغ
اقضاء من ١٨٥٠ إلى ١٩٠٠ . بل إن هناك ما يبعث إلى الاعتقاد بأن نسبة
الزيادة في عدد السكان آخذة الآن في الهبوط .

مشكلة السكان في العالم :

سئل « الدوس هتسلي » عن أهم مشكلة يواجهها عالم اليوم فقال إن
العالم يواجه مشنتين رئيسيتين لا مشكلة واحدة ، أولاهما المشكلة السياسية

Annuaire Statistique de la Société des Nations (1932). (١)

السلات	١٦٥٠	١٧٠٠	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٥٠	١٩٠٠	١٩٣١	١٩٥٠
اسيا	٢٥٠	٣١٨٦	١٠٦	٥٢٠	٦٧١	٨٥٩	١٠٠٥	١٠٨٩
اوربا	١٠٠	١١٨٥	١٤٦	١٨٧	٣٦٦	٤٠١	٥٤٤٧	٦٣٦
البريقا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٤١	١٤٣٤	١٤٥
امريكا الشمالية	٧	٦٧	٦٣	١٥٤	٣٩	١٠٦	١٧٠٤	١٩٦
امريكا الجنوبية	١	٦٤	٦١	٩٢	٢٠	٣٨	٨٥	١١٣٥
استراليا والاقيانوس	٢	٦	٢	٢٠	٢	٦	٩٣	١٣١
الجمع	٤٦٥	٥٥٢	٦٦٠	٨٣٨	١٠٩٨	١٥٥١	١٩٥٨	٢١٨٠

وثانيتهما المشكلة الخاصة بتضخم عدد السكان • ولما طلب اليه ان يقدم واحدة على الأخرى قال ان المشكلة السياسية يمكن حلها عن طريق المؤتمرات ، ولكن مشكلة تزايد السكان أعقد من هذا بكثير • فحتى لو اقترضنا ان المشكلة السياسية قد حلت بالفعل ، فان اضطراب ازدياد السكان سيقتضي حتما الى بحث المشكلة السياسية من جديد •

والواقع ان مشكلة تضخم عدد السكان مشكلة قديمة • اذ يروى لنا التاريخ ان أحد أباطرة الصين في القرن الرابع قبل الميلاد راعه تزايد الناس في أيامه ، فأمر وزراءه بأن يشيروا عليه بحل لهذه المشكلة • ولا يعرف أحد ماذا أشاروا عليه به في ذلك الحين • وقد عرف العرب أيضا واد الأطفال في جامعتهم ، الى أن جاء الاسلام ونزلت الآية الكريمة بتحريمه في سورة الاسراء : « ولا تقتلوا أولادكم خشية אמلاق نحن نرزقهم وإياكم ان قتلهم كان خطا كبيرا » •

وقدّم المشكلة يرجع في الواقع الى العلاقة الوثيقة بين الانتاج الاقتصادي من جهة وبين عدد السكان من جهة أخرى ، فاذا كان الانتاج الاقتصادي في مكان ما كافيا لسكانه ، كان ثمة توازن بين الاثنين ، وان زاد عن حاجة الناس ارتفع مستوى معيشتهم ، أما ان قل الانتاج عن حاجة الناس فهنا يقول الاقتصاديون انه يوجد تضخم في عدد السكان وحل المشكلة يتلخص في زيادة الانتاج الاقتصادي في تلك المنطقة •

هذا هو المفهوم القديم للمشكلة • أما المشكلة في مظهرها الحديث فهي غير ذلك تماما ، كما يتضح من كتاب « ألفريد سوقي » في هذا الموضوع •

وتظهر لنا الإحصاءات المعاصرة ان سكان العالم يتزايدون اليوم بنسبة ١,٧٪ في العام • ومعنى هذا أننا لو بدأنا برجل وزوجته في عصر المسيح ، لبلغت نريتهم اليوم — حسب نسبة التزايد هذه — زهاء مائة وثلاثين مليون

نسمة - والواقع أن معدل الزيادة السنوية في بعض البلاد اليوم تزيد على نسبة ١٪ هذه - فهي في مصر مثلا ٢٪ بينما يتراوح في شمال افريقيا العربي بين ٢.٥٪ و ٢٪ وتعني زيادة ٢.٥٪ في السنة أن عدد السكان يتضاعف مرتين في مدى ٢٨ سنة ، ويتضاعف اثني عشرة مرة في بحر مائة سنة .

ورب من يسأل عن سبب هذا التزايد الجديد السريع في عدد السكان ، إذ من الواضح أن درجة التزايد الراهنة لم تكن موجودة من قبل . فلو أن كل رجل وامرأة عاشا في العصر الروماني أيام المسيح قد أنجبا مائة وثلاثين مليون نسمة اليوم ، لما اتسعت الأرض لسلالات هؤلاء الأسلاف . لذلك يجب أن نفرق هنا - للاجابة على هذا السؤال - بين نسبتين مهمتين : نسبة المواليد من جهة ، ونسبة الزيادة من جهة أخرى . فنسبة المواليد كانت ولاتزال في معظم انحاء العالم الفقيرة ثابتة على ٤.٥٪ في السنة . غير أن هذه النسبة العالمية من المواليد كانت تعدها في الماضي عوامل كثيرة أهمها وفيات الأطفال إذ كانت امراض الأطفال تقضى على عدد كبير من المواليد قبل أن يصلوا الى سن الرشد - ولهذا فقد كانت الزيادة قليلة حتى أنها لم تزد أيام الرومان على ١.٥٪ فقط من مجموع السكان في العالم . أما اليوم فقد استطاع الطب الحديث أن يقضى على امراض أخرى كانت تحصد الأرواح حصدا ، كالمalaria والطاعون والتيفوس وغيرها . وهكذا فإن نسبة الزيادة في السكان أخذت ترتفع . فمع أن نسبة المواليد لاتزال على ما كانت عليه إلا أن نسبة من يعيشون من هؤلاء أصبحت - نتيجة للتطعيم والتلقيح وتقدم الطب - نسبة عالية جدا ، وهذا هو الجديد في المشكلة التي نحن بصديدها .

نظرية مالتوس في الميزان :

ونقد كان مالتوس أول من فكر في مشكلة تضخم عدد السكان تفكيراً صحيحاً على أسس علمية سليمة . وعاش مالتوس بين عامي ١٧٦٦ ، ١٨٣٤

واشتهر بنظرية اقتصادية تقول (١) : « نستطيع أن نؤكد ، أن عدد السكان ، إذا لم تقف في سبيله أية عقبة ، فإنه يتضاعف كل خمس وعشرين سنة ، وزيادة السكان من فترة الى فترة تسير وفق مقولية هندسية . كما أن لدينا ما يدفعنا الى القول ، حسب ما نراه من حالة العالم الحاضر ، بأن الموارد الغذائية في أكثر الظروف ملائمة للصناعة لا يمكن أن تزيد الا وفق متوالية حسابية . فإذا نظرنا الى سطح الأرض وجدنا أن عدد السكان في العالم قد بلغ ألف مليون . فالنوع البشرى يزايد بنسبة ١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ٣٢ الخ على حين أن الموارد لا تزداد الا بنسبة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، الخ ومعنى ذلك أنه في نهاية قرن من الزمان ستكون نسبة السكان الى الموارد كنسبة ٨ الى ٤ ، وفي نهاية قرنين ستكون هذه النسبة ١٢٨ الى ٨ . وهذه الحال تؤدي حتما الى هلاك عدد كبير من السكان جوعا » .

هذه هي خلاصة نظرية مالتوس التي طالما أثيرت وكانت موضعاً للنقاش والجدل . ومن الغريب أن عددا كبيرا من الباحثين قد اقتصرُوا ، في عرضهم للنظرية ، على ذكر هذه الأرقام وتلك النسب التي لا تحتل من المؤلف الكبير الا العشر صفحات الأولى . ولو أنهم قد عنوا بقراءة باقى الكتاب لتبين لهم أن تلك لم تكن الا وسيلة اتخذها « مالتوس » لعرض آرائه . فلم يكن « مالتوس » يعنى حقيقة أن عدد السكان في العالم سيبلغ حسب متواليته الهندسية ، ٤ مليار ، بعد مضي قرن إذ أن ذلك معناه هلاك السكان جميعا قبل أن يمضى عليهم نصف قرن .

والحقيقة أن « مالتوس » كان من أشد الناس اقتناعا بأن عدد السكان سوف لا يزيد بالدرجة التي يستحيل معها غذاؤهم . وقد كرس الجزء الأكبر من

(١) وذلك في مؤلفه المشهور :

Essai sur le principe de la Population, 1er éd. 1789.

كتابه لدراسة العقبات التي تحول دون طغيان السكان على الموارد الغذائية وقسم هذه العقبات الى قسمين : عقبات تمارسها الطبيعة كرد فعل تلقائي ، وهى عقبات مدمرة Destructive (كالحروب ، والمجاعات ، والأوبئة ، والزلازل ، والبراكين) ، وعقبات يمارسها الانسان اذا أحس بأن الخطر يهدده وهى عقبات وقائية Preventive . وأهمها التعطف وتنظيم المعاشرة الزوجية وعدم الزواج أو تأخيرها اذا كان الرجل فى حالة لا يستطيع معها أن يعمل زوجة وطفالا .

ومن البديهي أن « مالتوس » قد نصح الناس بحرارة أن يمارسوا الوسائل الوقائية فى الحد من عدد السكان ، قبل أن تتدخل الوسائل المدمرة . وعلى كل حال فإن السكان سيعومون حتما ، بطريقة أو بأخرى ، الى المستوى الذى يتناسب مع موارد الغذاء فى العصر الذى يعيشون فيه .

وجه النقد فى هذه النظرية : من ذلك نرى أنه من الخطأ أن نحاول مهاجمة نظرية « مالتوس » ونحاول التدليل على فسادها بالاعتراض عليه بأن السكان فى الحقيقة لم يزدادوا ، حسب ادعائه ، وفق متوالية هندسية . فلم يكن ذلك الا فرضا بسطه « مالتوس » فى حالة عدم تدخل أية وسيلة للحد من تزايد السكان . وقد تأثر فيه بملاحظات علماء الحياة عن تكاثر النباتات والحيوانات بسرعة فائقة .

ولكن نقد هذه النظرية يجب أن ينصب فى الواقع على ما ادعاه من أن الموارد الغذائية لا تتزايد الا وفق متوالية حسابية . فقد كان من الواجب على « مالتوس » أن يفرق بين الموارد التى تحققت بالفعل فى عصره ، وبين الموارد التى يمكن أن تتحقق اذا تغيرت ظروف الانتاج . إذ نلاحظ مثلا أن عدد سكان أمريكا كان ضئيلا جدا فى الوقت الذى دخلها فيه المستعمرون البيض . ومن المحتمل أن هذا العدد هو كل ما كان يمكن أن تستوعبه هذه القارة لو ظل السكان يعيشون على قنص الحيوانات . ولكن ما أن بدأت زراعة الأرض واستغلالها

بالطرق الحديثة حتى أخذ عدد السكان يتزايد بسرعة فائقة ، بل أن هذا العدد أخذ يتضاعف في أقل من الخمس والعشرين سنة التي نكرها « مالتوس » .

لا يصح إذن أن تكون نظرتنا إلى الموارد وإلى الإنتاج نظرة مطلقة ، بل يجب أن نخضع هذه النظرة إلى ما يمكن تحقيقه من الوسائل الفنية (التكنولوجيا) .

ويظهر أن هذه الحقيقة لم تنب تماما عن ذهن « مالتوس » ، إذ أنه ذكر في آخر كتابه : « لا يبعد أن يحدث في إنجلترا مثلا حين تتجه الصناعة اتجاها جديدا أن يزداد السكان في خلال بضعة قرون إلى ضعف أو إلى ثلاثة أمثال عددهم ولا يبعد أن يكون نصيب كل فرد مع ذلك من الغذاء والكساء أوفر بكثير من نصيبه اليوم : » وكم كان يدهش مالتوس إذا عرف أن عدد السكان في إنجلترا قد تضاعف في خمسين سنة فقط على أثر الانقلاب الصناعي ، وأن مستوى المعيشة بالنسبة للطبقات العاملة مستقر . كذلك لأن التقدم الصناعي والتجاري والمالي لإنجلترا قد وسع حدود مواردها إلى أقصى حد .

وقد كانت الصناعة ، في أيام « مالتوس » ، في مركز ثانوي بالنسبة للزراعة . وكان الرأي السائد أن الإنسان يحصل على غذائه بزراعة الأرض . ولا يمكن بطبيعة الحال زيادة الإنتاج الزراعي إلا إلى حد محدود ، وإذا ما بلغنا الحد الأقصى فإن الغلة لا تزيد بنسبة الجهود التي تبذل في الأرض . وهذا هو ما يطلق عليه علماء الاقتصاد اسم « قانون الغلة المتناقصة » ، وهو ما نفع « مالتوس » إلى الاعتقاد بأن السكان لابد في هذه الحالة أن يتقوتوا في عددهم على نسبة الموارد .

ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للصناعة . فالتقدم الذي تم في ناحية واحدة من نواحي الصناعة وهي التي تتصل بطرق المواصلات ، أتاح للناس الانتقال بسهولة ويسر لاستغلال أراض جديدة لم يكن في استطاعتهم الوصول

اليها من قبل ٠ كما أن السكك الحديدية والبواخر العميمة الخ ٠٠٠ يسرت انتقال المواد الغذائية والمناسية من الجهات كثيرة الانتاج الى الاماكن الصناعية التي يزحم فيها السكان ٠ ويمكن للصناعة الآن بفضل الوسائل الحديثة وتقسيم العمل والتخصص الا تقف عند حد في انتاجها ، بحيث يفرز هذا الانتاج لـ ٢ . ٢ . ٤ بحسب بل بنسبة ١٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠٠ ٠ وهذا الانتاج الضخم في الصناعة هو الذي يفسر لنا زيادة السكان خلال القرن التاسع عشر بسرعة فائقة في المناطق الصناعية ٠ وقد تمكن هؤلاء السكان ، دون أن يزرعوا الأرض ، من الحصول على حاجتهم عن طريق مبادلة المصنوعات بالموارد الغذائية ٠

وجاء بعد ذلك علماء وافقوا مالتوس على نظريته من حيث التكاثر ، ولكنهم اختلفوا معه حول بعض استنتاجاته العامة ٠ فقالوا انه من العمق ترك الحبل على غاربه والسماح لهذه العوامل أن تأخذ مجراها وتتم دورتها الكاملة دون أن نحاول التأثير عليها والتدخل في مجرياتها بحيث ينقذ الناس من الوقوع في هوة الجوع والموت والحرب ٠

ولهذا نادى مؤيدو مالتوس المعاصرون بضرورة تحديد النسل ، وجعل أي زيادة في السكان مشروطا بزيادة مماثل له في المجال الاقتصادي ٠ ولا شك أن موضوع تحديد النسل موضوع شائك له جذور عميقة في العواطف الانسانية البدائية والشاعر الدينية ، ولهذا لم يفكر انصار مالتوس (١) ، عندما قدموا اقتراحهم هذا ، الى من هاجمهم مهاجمة مقذعة ، ومن رماهم بالكفر ومحاولة الهدل في مشيئة الخالق ٠ وليس من العادة أن يتفق الشيوعيون مع الكاثوليك على شيء ، ولكنهم متفقون في موضوع تحريم تحديد النسل ومهاجمة انصار

(١) يطلق على هؤلاء اسم دعاة المالتوسية الحديثة Néo-Malthusianisme

مالتوس والتقييد بأرائهم - وإن كانت الأسباب والعوامل التي أوجدت هذا الاتجاه المشترك تختلف اختلافا تاما في جوهرها عند الاثنين .

ومهما يكن الأمر ، فقد انشغل الناس بعد مالتوس انشغالا كليا بالثورة الصناعية التي كانت آنذاك جارية على قدم وساق . وظن البعض أن المجتمع الصناعي الجديد سيزيد الانتاج الاقتصادي ، وأن الآلات الجديدة ستستغل الثروة والموارد الطبيعية فيوفر الطعام للجميع مهما زاد المجتمع في تعداده . وابقن الكثيرون أن القدرة الصناعية الجديدة قد أوجدت حلا جديدا لتلك الدورة المشؤمة التي كشفها مالتوس ، وذلك بزيادة القدرة على انتاج الطعام بدلا من التقليل من عدد الناس .

وقد انقضى الآن أكثر من مائة وخمسين عاما على مالتوس بنظرية . فجدير بنا أن نقف لنتطلع الى ما طرأ على العالم في هذه الفترة . إن مالتوس قد انقطعت فعلا في غرب أوروبا . غير أن هذا الانقطاع لا يعود الى السبب البسيط الذي راه البعض أبان الثورة الصناعية بل يرجع الى - ١ - أسباب متشابهة . هناك بالطبع القدرة الصناعية التي قد يسرت فعلا اطعام عدد وافر من الناس . ثم هناك قلة عدد المواليد . فبينما نجد أن متوسط نسبة تزايد الناس في العالم هي ١.٧٪ في السنة . إلا أن الزيادة في غرب أوروبا لا تتعدى ٠.٧٪ فقط يضاف الى ذلك أن البلاد الصناعية هذه قد استغلت لصلحتها مساحات طبيعية كثيرة في مناطق شاسعة من العالم . وأخيرا نجد عامل الهجرة ، فقد هاجرت من أوروبا أعداد كبيرة من الناس لاستيطان بلاد جديدة مثل كندا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا - والمهم في كل ما تقدم أن ازدياد الانتاج في غرب أوروبا قد انسجم انسجاما تاما مع ازدياد في عدد السكان بل أنه زاد عليه فعلا . الأمر الذي عمل على رفع مستوى المعيشة بوجه عام بين شعوب هذه المنطقة .

العلاقة بين الحالة الاقتصادية ومشكلات السكان :

وانطلاق دورة الموتوس في غرب أوروبا لا يساعد على حل المشكلة الأساسية التي نحن بصدها ، بل انه يعمل على زيادتها تعقيدا . ذلك لأنه يدخل عامل السياسة في مشكلة اجتماعية اقتصادية تتلخص في أن سكان العالم - لاسيما سكان البلاد الفقيرة - يتوالدون بالنسبة الطبيعية وهي ٢.٥٪ في السنة، في الوقت الذي يعمل الطب الحديث على المحافظة على حياة الأطفال ويمد في عمر البالغين . ولهذا فإن تعداد السكان في البلاد الفقيرة يقفز لليوم قفزات عظيمة . ويبلغ سكان العالم اليوم حوالى ثلاثة الاف مليون نسمة ويتوقع الاختصاصيون أن يتضاعف هذا الرقم من الآن حتى آخر القرن فيصبح ستة الاف مليون ، أما بعد مائة سنة فيتوقعون أن يصبح مائة وسبعين ألف مليون . وليست المائة سنة بالمدة الطويلة في حياة الانسانية . ولهذا اذا سار الحال على هذا المنوال بضعة قرون من الزمان فقد يبلغ الأمر حدا لا يصبح فيه مكان على الأرض لجميع الناس الموجودين آنذاك .

ويمكننا أن نقسم العالم اليوم من حيث مشكلة السكان الى ثلاث مجموعات : اولاهما البلاد المتقدمة اقتصاديا ، وثانيتهما البلاد المتأخرة اقتصاديا ، وثالثتها البلاد الشيوعية . ولنبدأ باستعراض الحالة بشكل عام في بلاد المجموعة الأولى .

ان اية زيادة في عدد السكان تعنى أن جزءا من الدخل القومي يجب أن يخصص للاستثمار . ويعتمد مقدار هذا الجزء بالطبع على مقدار الزيادة في السكان ومقدار الدخل القومي . واقرب مثال على ذلك العائلة التي يزيد افرادها واحدا او اثنين فإن جزءا من دخلها لايد وأن يخصص للانفاق على الطفل او الطفلين دون أن يعمل ذلك على رفع مستوى معيشة الأسرة . وتعني زيادة ١٪ في السكان سنويا في البلاد المتقدمة أن نسبة ٥٪ من الدخل القومي يجب أن تنفق على الاستثمار من أجل الإبقاء على نفس المستوى المعيشي . أما

إذا أريدت الأمة زيادة سكانها بنفس هذه النسبة وتحسين مستوى معيشتها
فى أن واحد ، فهذا يتطلب قدرا من الاستثمار يزيد بالطبع على ٥٪ .

وتستطيع بلاد غربي أوروبا أن تجابه زيادة أكثر من الزيادة التى تواجهها
الآن . وقد يتوقع البعض أن تولد هذه القدرة الاقتصادية زيادة فى عدد الناس
ولكن ظهر أن الحقيقة هى عكس ذلك تماما ، فقد اتضح أن القدرة الاقتصادية
تجعل الناس يهتمون بمستواهم المعيشى ورفعه أكثر من اهتمامهم بالتوالد .
وكثيرا ما تكتفى العائلة - فى مثل هذه الظروف - بطفل أو اثنين حتى ينصرف
جميع أفرادها بعد ذلك الى الاستمتاع بمرحاض الحياة . وهناك أيضا عامل آخر
يعمل على الحد من عدد الأطفال . هو مقدار ثقافة الوالدين . فكلما زادت ثقافة
الآباء والأمهات فأنهم يأخذون فى تقدير واجباتهم نحو أولادهم ، وعادة ما يرون
أنهم لن يستطيعوا أن يقوموا بجميع هذه الواجبات خير قيام إذا زاد عدد الأطفال
عن حد معين . فتربية الطفل تقتضى من والديه الاهتمام به من ناحية صحة الجسم
والتكوين النفسى والتثقيف العقلى والروحى . ولهذا يقتصر الآباء المثقفون على
عدد محدود من الأطفال يستطيعون أن يؤدوا نحوه واجباتهم أداء ترضى عنه
ضمائهم . وهكذا فإن أضمن وسيلة للاقلال من التوالد فى مجتمع ما هى تعليم
الوالدين ، ولأسيما الأم . وهنا تبرز نقطة هامة أخرى لعلها نتيجة مباشرة
لما أسلفناه - تلك هى ازدياد أهمية الطفل فى العائلة المثقفة . فكل هذه الأسباب
تجعل للطفل قيمة فى العائلة الصغيرة المثقفة أكبر مما يحظى به فى العائلة
الكبيرة الفقيرة . وما ينطبق هنا على العائلة ينطبق أيضا على المجتمع .

ويخطئ من يظن أن للمجتمع فى غرب أوروبا لا يواجه أية مشكلة خاصة
بالمسكان . فهو يزيد كما أسلفنا بمعدل ٧٪ فى السنة . ولكن هذه الزيادة ،
التي هى أقل زيادة فى العالم ، لم تأت نتيجة زيادة المواليد ، بل جاءت نتيجة
طول العمر وارتفاع حده الأقصى بين الأفراد واجتماع هاتين الظاهرتين - أى
قلة المواليد وطول العمر عند الأفراد - توجد مجتمعاه فيه نسبة المسنين عالية

جدا • فهو كما يقولون مجتمع أخذ في الازدهار ، وبالتالي فهو مجتمع تقل فيه القدرة على الانتاج لوجود أعداد كبيرة فيه لا تنتج مطلقا وتشكل في الوقت ذاته عبئا اضافيا على كامل العاملين يتوجب عليهم اعاليتها والاتفاق عليها • ولو تساملنا هنا عن الغاية التي تسعى لتحقيقها الأمة • لقلنا ان غايتها رفع مستوى الشعب وجعل البلاد قوية مهابة لها احترامها على الصعيد الدولي • ولكن عدد السكان الذي يناسب أفضل مستوى معيشي أقل عدد ممكن ، في حين ان عدد السكان الذي يناسب أقوى نفوذ في المجال الدولي هو أكثر عددا • ويشكل هذا التعارض إحدى مشكلات المجتمع الأوروبي في الوقت الحاضر •

وننتقل الآن الى المجموعة الثانية من بلاد العالم ، وهي البلاد المتضلفة اقتصاديا • ان الزيادة في عدد السكان تستلزم كما ذكرنا سابقا تخصيص جزء من الدخل القومي للاتفاق عليها ، ومقدار هذا الجزء يتوقف على مقدار الزيادة ومقدار الدخل القومي • وهنا نجد ان الزيادة في السكان عالية جدا والدخل القومي منخفض جدا • ولهذا فان البلاد الفقيرة تحتاج الى تخصيص ٦٠٪ من دخلها القومي لمواجهة الزيادة الجارية مع الإبقاء على نفس المستوى المعيشي المنخفض اصلا • ولما كان الدخل القومي في هذه البلاد لا يكاد يكفي للوازم الضرورية لحياة السكان المسلمين قبل الزيادة ، فان اقتطاع ٦٠٪ منه مستحيل • ونعود الآن الى تشبيه سابق فنقول ان حالة المجتمع حالة العائلة • وهي ، في مجال دول هذه المجموعة ، تشبه حالة عائلة فقيرة تتكون من رجل وزوجته ولهما دخل لا يكاد يكفي لمعيشتهما • ولكن العائلة رغم ذلك تأخذ في التكاثر السريع ، فتتجب خلال بضع سنوات خمسة أطفال أو ستة ، والنية معقودة على الاستمرار في انجاب الأطفال دون توقف • يحق لنا ان نتساءل عما يحدث في مثل هذه الحالة • ان أهم ما يحدث هو ان نظرة العائلة للأطفال تتغير ، فيصبح الطفل مصدر رزق للعائلة اذ يخرج للعمل وهو في سن الحداثة ، وبذلك

يكفى أهله عبء الاتفاق عليه . غير أن أهم ظواهر هذا الموقف هو أن الطفل لا ينال حقه من التربية والتعليم .

والاحصائية التالية ، لها أهمية كبرى لأنها تظهر توزيع الثروة بين سكان العالم .

عدد السكان بالنسبة الى مكان العالم	الدخل القومي بالنسبة الى الدخل العالمى	
١٢,٦٪	٥,٣٪	الشعوب المتقدمة اقتصاديا
١٥,٩٪	٢,٠-٢,٤٪	الاتحاد السوفيتى ودول الدرجة الثانية الأوروبية
٦,٩٪	٤,٢٪	امريكا اللاتينية
١٢,٦٪	٢,٠-٢,١٪	افريقيا واسيا
١٠٠٪	١٠٠٪	

يظهر من هذه الاحصائية أن زهاء ١٤٪ من سكان العالم يسكنون أكثر من ٥٥٪ من الدخل العالمى ، بينما يملك ٦٤٪ من الناس ٢٠٪ فقط من الدخل العالمى (١) .

ويتمسك « سوفى Sauvy » هنا عن الطرق المفتوحة الآن أمام الشعوب الفقيرة في وضعها الراهن ، فيقول أن هناك طريقتين : طريق اقتصادى وآخر اجتماعى ، أما الطريق الاقتصادى فهو التصنيع واجتذاب رؤوس الأموال من الخارج وإدخال الطرق الحديثة في الزراعة وتشجيع الاستثمار بكل معانيه . ولكن هذا الطريق يتطلب رؤوس الأموال وهي ليست متوفرة إلا عند الشعوب المتقدمة اقتصاديا . غير أن هذه الشعوب قلما تغطي أموالها دون أن تكون لها

(١) اقتبسنا هذه الاحصائية من كتاب عالم السكان المشهور : الفريد سوفى .

مارب سياسية من وراء ذلك . انلك فقد تقرر الدولة الفقيرة ان تدخل فى دائرة نفوذ دولة كبيرة وتحصل على اكبر قدر ممكن من المساعدة ، وهذا ما فعلته تركيا والمانيا الشرقية . او قد تقف موقف الحياد وتحصل على المساعدة من الجانبين ولعل افضل سياسة تستطيع ان تنتهجها الشعوب الفقيرة هى التوسط لايقاف سباق التسلح بين الاتحاد السوفييتى والدول الغربية (١) . فهذا السباق هو الذى يستنزف الفئاض من اموال من لديهم القدرة على اعطاء المساعدة . ولو وقفت سياسة التسلح هذه ، لاتجهت تلك الاموال او اتجه على الأقل جزء كبير منها الى البلاد الفقيرة . ولا شك ان ادخال الآلات واقامة المصانع أمور هامة ، اتما الأهم منها هو رفع مستوى التعليم بين الناس ولهذا فان تقديم المساعدات للبلاد الفقيرة يجب ان يشمل تعليم طبقة من الناس تستطيع ان تطبق وتنقل من أى استثمار مالى او صناعى فى بلادها . ولو جرى الخيار بين رؤوس الاموال او تعليم الرجال ، لما كان هناك مجال للتربد - فالرجال المتعلمون أهم بكثير من رؤوس الاموال . ولنضرب مثلا على ذلك ما حدث فى المانيا بعد الحرب الأخيرة فقد كانت البلاد فى اقصى حالات الدمار والفقر ، وكان ينقصها كل شىء الا الرجال المتعلمون وقد عوضها وجودهم عن كل شىء آخر ، وما لبثت تلك البلاد ان عانت اليها حيويتها وعاد اليها نشاطها فى بحر سنوات قليلة .

اما الحل الآخر الذى تستطيع الشعوب الفقيرة ان تأخذ به فهو الحل الاجتماعى ، ونعنى بذلك تحديد التسل . والواقع ان الحل الأول ، وهو الحل الاقتصادى ، يساعد على ايجاد الحل الثانى . فتحديد التسل قد بدأ أول امره بين افراد المجتمع الميسرين او المثقفين . وقد نكرنا سابقا اننا اذا رفعنا من المستوى المعيشى ، اصبح الناس اكثر اهتماما بتحديد عدد اطفالهم . وطالما نحن

(١) هذه السياسة هى التى تنتهجها الان دول العالم الثالث . وتعرف بسياسة الحياد التبعيائى .

فى صعد الحديث عن البلاد الفقيرة فلا بد أن نتعرض للحديث عن الهند. حيث يبلغ المستوى المعيشى أثناء بين جميع شعوب العالم *

.. يبلغ تعداد الهند ٤٠٠ مليون نسمة ، وكثافة سكتها ٢١٠ أشخاص لكل ميل مربع ، وهى اكبر من كثافة السكان فى فرنسا بنسبة ٥٠٪ أما التوالد فيجرى على اعلى نسبة له وهى ٤٥٪ فى العالم . وقد استطاع الطب أن يقضى على الملاريا والمل اللذين كانا يحصدان الأرواح حصدا . والخطر الآن ليس فى حدوث مجاعة تقضى على بضعة ملايين من الناس ، بل فى وجود شعب يتكاثر ويتكاثر فينخفض مستوى معيشته المنخفض أصلا أكثر فأكثر ويسمى الشعب فى فقر منقع يعيش على مستوى قريب جدا من مستوى المجاعة . ما الذى تصنعه حكومة الهند لمجابهة هذه الحالة ؟ انها ترفض الاستدانة من الخارج الى الحد الذى يرهق ميزانيتها . ولهذا لم يبق أمامها الا الحل الاجتماعى وهو تحديد النسل . وفى عام ١٩٥٨ قرر وزير الصحة أن يوزع بالمجان جميع المستلزمات الطبية لمنع الحمل عند النساء . ونادى بعض كبار الموظفين ببناء عدة مصانع فى الهند لانتاج موانع الحمل هذه ، وأعلنت بعض المقاطعات انها تمنح جائزة مالية لكل امرأة لا تنجب اطفالا . والهند تستطيع أن تقوم بسياسة مثل هذه لأنها دولة مستقلة ، ولو قامت بها الحكومة البريطانية مثلا لانتها حكمها للهند لكان من المحتمل جدا أن يتهم الناس ، ولا سيما الهنود انفسهم ، مثل هذه السياسة بأن لها مآرب استعمارية او عنصرية . وليست الهند وحدها هى التى تواجه مشكلة كثافة السكان هذه . فاليابان مثلا قد بلغت فيها كثافة السكان قبل الحرب حدا عاليا جدا وهو ٥١٨ نسمة للميل المربع . وحاولت اليابان لحل مشكلتها هذه أن تجعل من بلادها مركزا لامبراطورية مقترامية الأطراف . تأنيتها بالخيرات والمواد الخام . وخاضت اليابان غمار الحرب لتثبت دعائم هذه السياسة فلم تنجح ، وانهارت بهزيمتها تلك الآمال التى كانت تعلقها على ذلك الحل الاستعمارى لمشكلة سكانها . وهكذا لم يبق أمام اليابان بد من

تحديد النسل ، فاصدرت الحكومة فى عام ١٩٤٨ قانونا سمته بقانون « تحسين النسل » ، تسمح بمقتضاه لى طبيب بان يجرى عملية التعقيم على اى شخص . يبنى ذلك وتبيح عمليات الاجهاض ، وتشجع منع الحمل ، وتنتشر بين النساء المعلومات للالزمة لتحقيق هذا الهدف . وكانت نتيجة ذلك ان انخفضت نسبة التزايد فى اليابان من ٢٧٪ فى السنة حتى بلغت ١٧٪ فى عام ١٩٥٧ ، وهو انخفاض لم يشاهد العالم انخفاضا اسرع منه .

وهكذا نجد ان سياسة تحديد النسل تفرض نفسها فرضا على كل دولة تعاني من مشكلة تضخم عدد السكان . ولعل ابرز مثال على ذلك ما حدث فى الصين منذ سنوات ، اذ طبقت الصين سياسة تحديد النسل ، بالرغم من تعاليم ماركس التى ترفض مبدأ تحديد النسل ، وجدير بنا هنا ان نتظر بشئ من التفصيل فى موقف الدول الشيوعية من هذه المشكلة عموما .

لقد لخص المنسوب السوفييتى موقف بلاده من هذه المشكلة عندما قال فى لجنة السكان التابعة للأمم المتحدة : « اننا لنعتبر اى عمل تقويبه هذه اللجنة بقصد الحد من الزواج او التقليل من عدد الأطفال يعد الزواج ، عملا مهيما متوحشا » . ان مشكلة تضخم السكان هى ثمرة النظام الرأسمالى ، اما النظام الاشتراكى الصالح فانه قادر على مجابهة اية زيادة فى السكان مجابهة ناجحة، اذ يجب تحويل الاقتصاد لمواجهة حاجات الناس وليس تحويل عدد الناس لمواجهة حاجات الاقتصاد » .

وموقف الاتحاد السوفييتى هذا موقف واضح اذا ادركنا الاسباب الاجتماعية والجغرافية التى يركز عليها . فقد قتل من الروس فى الحرب ما يتراوح بين ١٢ مليون و ١٤ مليون نسمة ، فى الوقت الذى توجد فيها مناطق شاسعة لاتزال غير مأهولة بالسكان وفيها امكانيات كثيرة لم يجر استغلالها بعد . ولهذا فان روسيا ليست لديها فى الحقيقة مشكلة تضخم السكان بالمعنى الصحيح . اما الموقف فى الصين الشيوعية فهو موقف مختلف .

فالمصين تمنأى فعلا من مشكلة التضخم . وقد أعلن شوان لاي : « من أجل حماية النساء والأطفال ، ومن أجل التنشئة والتعليم للجيل الصاعد ، ومن أجل صحة الأمة وازدهارها ، فأننا ندعو ونشجع تحديد النسل وتقليل الزيادة في السكان » وقد حولنا وزير الصحة مهمة إيجاد مشروع شامل يرمى إلى منه الحمل بالطرق الوقائية المعروفة لدى الأطباء » .

وقد صدر مؤخرا في الصين قانون يحرم الزواج قبل سن العشرين للرجل وسن الثامنة عشرة للمرأة . ويتلقى المقبلون على الزواج دروسا نظرية في طرق منع الحمل .

وقد قال مندوب الصين عام ١٩٥٧ في مؤتمر الإحصائيات في ستوكهولم: إن عدد الولادات في الصين يجب أن تقل بمقدار ٥٠٪ خلال السنوات العشر القادمة . ولو تحقق هذا فعلا ، فإنه سيكون أسرع وأعظم انخفاض يشاهده العالم في تاريخه . ومهما تكن النتيجة ، فأننا نجد أن ماوتسى تونغ يستجيب لنداء المalthوس أكثر من استجابته لنداء كارل ماركس في هذا الموضوع .

ويرفض سوفى في كتابه أن يأخذ موقفا متفانلا أو متشائما في عرضه للمشكلة . غير أن النتيجة النهائية التي يخلص إليها تدل بوضوح على إيمانه بإمكانية مواجهتها ، وإن أصر على أن العالم لن يستطيع أن يفعل ذلك عن طريق حل اقتصادى بحت أو اجتماعى خالص وإنما عن طريق الحلين معا .

السكان من حيث الجنس (تكور وثلاث) :

إذا نظرنا إلى النوع البشرى في جملته أمكن تقسيمه إلى قسيتين كبيرتين: فئة الذكور وفئة الاناث . والتفرقة بين الجنسين تظهر منذ الولادة وتقويها النظم الاجتماعية كالتفرقة في التسمية والملبس واختلاف التعليم أحيانا واضطلاع الرجال بأعباء خاصة كالخدمة العسكرية ويأنواع خاصة من العمل . ومع ميل بعض الدول الحديثة إلى التخفيف من هذه الفروق إلا أن هناك حاجة.

اساسية تحتم وجود الاختلاف بين الرجل والمرأة : وهذه الحاجة هي ان كلا منهما مكمل للآخر وخصوصا فيما يتصل بالتفاضل وحفظ النوع .

ولقد اراد احد علماء التاريخ الطبيعى ان يعرف نسبة الذكور والاناث فى نوع من الحشرات فجمع منها عددا كان يطير فى مجموعة وبعد فحصها وجد ان ٩٠٪ من المجموعة من الذكور ، وذلك لان اناث هذا النوع من الحشرات تختبئ بين الاحجار وفى الاعشاب القطرية . هذه الصعوبة فى احصاء نسبة الذكور والاناث فى بعض انواع الحيوان تقابلها صعوبات اخرى فيما يتصل بالنوع الانسانى . فنحن نلجا لمعرفة هذه النسبة الى المعلومات التى نجمعها من رب الأسرة او من محل محله ، وهو كثيرا ما يغفل عن ذكر الاعداد الحقيقية عن افعال او عن قصد . فقد ينسى الأطفال حديثي السن وفى ذلك ما يؤدى الى الخطا فى عند افراد كل جنس . وقد تمنع التقاليد وبعض المعتقدات الدينية من ذكر عدد الاناث . وتدل الاحصاءات التى تمت فى الهند على ان عددا كبيرا من النساء قد اسقط عددا من الاحصاء ، ويكاد الأمر يكون بالمثل فى اليابان . وفى البلاد العربية كم ضج موظفو الاحصاء بالشكوى من التكتم على الاناث وعدم ذكر اسمائهن وأعمارهن وذلك بدافع التشبث ببعض التقاليد التى تجعل من العيب ذكر عدد النساء به استنانهن واسمائهن . ومثل هذه الصعوبات كثيرة ومتعددة مما يجعل العلماء يتشككون كثيرا فى أى الجنسين يفوق الآخر عددا اذا نظر الى سكان العالم بأسره

نسبة النساء الى الرجال : ولم يكن قد تم حتى سنة ١٩٠٠ أى احصاء شامل يبين نسبة النساء الى الرجال فى جميع القارات . وانما كانت لدينا فقط بعض دراسات جزئية أهمها دراسة « كارل بوشر Bucher » فى سنة ١٨٩٢ ، وقد استخلص منها ان نسبة النساء فى العالم هي ٩٨٨ لكل ألف رجل . ولكن نظرا للأسباب التى اورناها والتي أدت الى اغفال عدد كبير من النساء

خصوصا فى مناطق آسيا الزمحة بالسكان ، يمكن القول ان النسبة كانت متساوية تقريبا فى مطلع هذا القرن •

والجدول الآتى يبين نسبة النساء لكل ألف رجل فى القارات المختلفة •

القارات	عدد النساء لكل ١٠٠٠ رجل
أورپا	١٠٢٤
أمريكا	٩٧٣
آسيا	٩٥٨
أستراليا	٨٥٠
أفريقيا	٩٦٨
المتوسط	٩٨٨

وبالرغم من أن عدد النساء أكثر من عدد الرجال فى أورپا عموما ، إلا أن هذه النسبة تختلف بمسب البلاد المختلفة • ففى دول الشمال (النرويج ، السويد ، إنجلترا ، الذانمرك) يفوق النساء عدد الرجال وكذلك فى فرنسا ، أما فى دول البلقان فإن عدد الرجال يفوق عدد النساء • ولا يرجع ذلك الى اختلاف عدد المواليد الذكور أو الإناث قسيظهر فيما بعد أن المواليد ... شور دائما وفى جميع أقاليم العالم تقريبا أكثر من الإناث • وإنما الاختلاف فى النسب من بلد الى آخر يرجع الى اختلاف نسبة الوفيات من كل جنس • فعدد المواليد الذكور فى فرنسا يفوق دائما عدد الإناث ، ولكن بعد مضى ٤ أو ٥ سنوات يصبح الإناث أكثر من الذكور ، وذلك لارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال الذكور عنها بين الإناث •

نسبة الذكور والإناث عند الولادة : اهتم الناس منذ أقدم العصور بمعرفة جنس مواليدهم وحاولوا أن يتكهنوا بالأسباب أو العوامل التى تؤدى الى ميلاد الذكر أو الأنثى • ولم يكن تساؤلهم ولا تشوقهم يدافع الرغبة فى استطلاع الغيب

فحسب ، بل كان يُحْمَن وراء دوافع اجتماعية ، ولم يكن حظ الذكر أو الأنثى واحداً في الحضارات والعصور المختلفة . فقد كان بعض القبائل القديمة ومنها القبائل العربية تمجد ميلاد الذكر وتستقبل ميلاد الأنثى بالخزى والعار (وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم) . وما زالت إلى الآن بعض آثار هذا التفصيل ، منها أن الذكور يزيدون من قوة الأسرة وعصبيتها أما الإناث فانهن مبعث قلق للوالدين . من حيث الرعاية والتنشئة . وإذا أضفنا إلى هذه الأسباب العامة بعض الرغبات الفرية بالنسبة للمولود الأول أو من يليه ، أدركنا مدى الاهتمام الذى يوجه إلى هذه المسألة ، ومدى انتشار الخرافات والعمليات السحرية التى يدعى ناشروها ومعتنقوها أنها تؤثر فى نوع المولود . ويمكن أن يتفرغ لهذه الدراسة فى عصور مختلفة أو فى مجتمعات متعددة أن يخرج بقائمة أو بقوائم طريفة لهذه المعتقدات . ونذكر على سبيل المثال أن أحد مطيبي العصور الوسطى كان يصف لمن تريد المولود الذكر حساء من أعاء الأرنب تشريه ، ثم تضع حول وسطها حزاماً من وبر الماعز مشبعاً بلبن « أتان » . وهناك « وصفات » أخرى منها أن يتخذ أحد الزوجين أو كلاهما وضعا خاصا أثناء المعاشرة الزوجية ، أو يتخيل صورة خاصة ، أو يدخل مفعده بالقدم اليمنى قبل اليسرى أو العكس ، أو يجتمع بزوجه فى وجه معين من أوجه القمر الخ . . . ومن الناس من يعتقد أن جنس المولود يتفق مع جنس المتفوق فى حبه من الزوجين ، ومنهم من يعتقد أنه يتأثر بدرجة الحرارة أو بالغذاء الذى تتناوله الأم أثناء حملها ، أو بسن الزوجين الخ . . . وسنختبر بعد قليل بعض هذه المؤثرات لفرى مقدار حظها من القيمة العلمية .

وقد يظهر لنا اليوم أن من البداية أن يكون هناك توازن بين عدد الذكور وعدد الإناث ، ولكن كم من البحوث أجريت لتعزيز هذه الحقيقة . وأول البحوث التى يمكن الاعتماد عليها هى بحوث « جرونت Graunt » العالم الانجليزى . أما المعلومات التى جاءت قبل ذلك فقد كانت مليئة بالأخطاء ، مثال ذلك أن أحد

الاطباء الاسبان فى القرن السابع عشر ادعى ان ولادة المولود الذكر يقابلها ولادة ١٦ او ٧ من الاناث وجاء فى أحد كتب الرحلات التى استعانت بها شركة الهند عند تكوينها ان عدد الاناث فى الهند يقدر بعشرة امثال عدد الذكور . وجاء فى كتابات « منتسكيو » ان السبب الرئيسى فى نظام تعدد الزوجات عند الشعوب الشرقية ان المواليد من الاناث اكثر من الذكور . وقد اثبتت الاحصاءات الحديثة ان ذلك غير صحيح . والجدول الآتى يبين نسبة المواليد للذكور لكل ١٠٠ من النساء فى عدد من الدول المختلفة (١) .

المبلاد	عدد الذكور لكل ١٠٠ من النساء
النرويج	١٠٦
الدانمرك	١٠٥
انجلترا	١٠٣
فرنسا	١٠٤
اسبانيا	١١٠
ايطاليا	١٠٥
اليونان	١١٧
الهند	١٠٨
اليابان	١٠٥
امريكا الشمالية	١٠٦

مواليد الذكور اكثر عددا من مواليد الاناث : وهذا الجدول يثبت اثباتا قاطعا ان نسبة المواليد من الذكور اكبر من نسبة المواليد من الاناث ، وذلك فى جميع الاوقات وبالنسبة للانحاء المختلفة من سطح الأرض .

(١) هذه الاحصائية مقتبسة عن كورانو جينى عالم السكان الايطالى المعاصر .

وقد ظلت هذه الحقيقة مدة طويلة موضع شك • فاعتقد « جرونت » ذاته انها تصلى على انجلترا ، ولكن نسبة الاناث فى البلاد الأخرى قد تتفوق على نسبة الذكور • كما اعتقد كثير من العلماء ان الشرق يتميز بكثرة عدد مواليد من الاناث ، (١) ومن هؤلاء فى العصر الحديث « نيبور » Niebuhr ، « جومار » Jomard ، « بروس » Bruce ، « فورستر » Forster ، « وكوك » Cook ، — ولـ الاحصاءات التى تمت منذ سنة ١٨٨٠ فى اليابان ، وفى واسط روسيا الآسيوية ، وفى الهند ، لم تؤيد هذا الرأى الخاطىء ، كما ان الاحصاءات التى قام بها عالم الاجتماع الايطالى المعاصر « جينى » Gini ، على السكان الملونين فى بعض مناطق امريكا واستراليا واقريقيا أثبتت ان نسبة المواليد من الذكور الى الاناث تماثل نسبتها عند البيض من سكان هذه المناطق •

فتفوق عدد المواليد من الذكور اذن ظاهرة عالية قررتها البيانات الاحصائية • ولا يقتصر الأمر على ذلك بل ان نسبة الزيادة تكاد لا تختلف الا قليلا بين بلاد تنتمى الى اقليم مناخى واحد • كما ان لكل اقليم نسبة واحدة بين عدد الذكور والاناث تكاد لا تتغير بتغير المصور • وهناك ظاهرة أخرى عامة وان كانت غريبة لا يستطيع العلم تفسيرها وهى ان المواليد من الذكور اقل عددا من الاناث فمن الأطفال غير الشرعيين منهم فى الأطفال الشرعيين •

وليات الذكور أكثر من وليات الاناث فى سن الطفولة :

وقد أثبتت الدراسة الاحصائية كذلك ان عدد من يموتون من الذكور أكثر من عدد الاناث فى سن الطفولة • ولذلك تكاد تتماثل النسبة بين الجنسين فى سن الماشرة • ولما كان الذكور أكثر تعرضا للمخاطر فى أعمالهم ولتحمل

(١) مرجع بهذا الرأى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر :

Jean Bodin, *Theatrum Naturae*.
Schmidt, *Biblischer Mathematicus*
Montesquieu, *L'Esprit des Loix*.

المسؤوليات في معيشتهم ، فانهم بذلك يصبحون أكثر تعرضا لأسباب الوفاة خلال حياتهم ، مما يؤدي بطبيعة الحال الى تفوق عدد الاناث في وقت من الأوقات وبالنسبة لمن معينة . وكذلك فان نسبة من يولدون أمواتا «Les Morts nés» أكبر في الذكور منها في الاناث .

ويمقارنة هذه الظواهر بمثيلاتها عند الحيوان نجد انها عند الحيوان ليست عامة ، أي انها لا تسير حسب نسبة واحدة بالنسبة للعصائل المختلفة من الحيوان . فقد لوحظ أن نسبة الذكور بين مواليد الخيل أقل من الاناث فهي بين ٩٥ ، ٩٩ ذكر لكل ١٠٠ أنثى ، وكذلك الحال بين الأبقار . أما عند الكلاب فقد ظهر أن النسبة عكسية ، أي أن الذكور أكثر عددا من الاناث (١١٠ ذكر لكل ١٠٠ أنثى) ، وكذلك الحال عند الأرانب . ولكن هذه البيانات التي اقتصر فيها على ملاحظة عدد صغير من الحالات ، وعلى ملاحظة الحيوانات في حالتها الأولية لا في حالتها الطبيعية تمنعنا من الحزم بصحتها واستخلاص لتسائج نهائية منها .

البحث عن العوامل التي تؤثر في جنس المولود :

(أ) هل لطبيعة الجو أثر ؟ لم يستطع الباحثون أن يقرروا اثرا معيناً للمناخ على جنس المولود . ولكن لوحظ بعض الارتباط بين الجنس ودرجة الارتفاع عن سطح البحر ، ومع ذلك ليس هناك ما يؤكد أن هذا الارتباط مرده الى الارتفاع وحده ، فقد يكون الارتفاع عن سطح البحر مصحوبا بتغير ظروف الحياة الاجتماعية ، وقد تكون هذه الأخيرة هي السبب الحقيقي لهذا الارتباط .

(ب) هل للحالة الصحية والتغذية أثر ؟ ونقول أن كمية الغذاء التي تتناولها الأم ونوعها تلعب دورا أساسيا في تحديد نوع المولود . ولكن لوحظ بعد فترات المجاعات في الهند مثلا أن النسبة بين مواليد الذكور والاناث لم تتغير . وعلى ذلك لم يستطع العلماء حتى الآن أن يحددوا العلاقة الحقيقية بين الحالة الاقتصادية ونوع المواليد ، وأن كانوا قد استطاعوا أن يحددوا علاقة واضحة بين

حالة للرخاء وبين كثرة الزيجات • ومما يزيد في تعقيد الأمر أن بعض الأطباء لاحظوا حالات أمهات كن ضعيفات وكانت تغليظهن ربيثة أثناء الحمل ، ثم أعقبن أولادا ذكورا •

أما عن تغذية الجنين ذاته فيمكن القول أنها تضعف في حالتين : الأولى حين يحدث الحمل خارج الرحم ، وقد لاحظ أحد الأطباء ٢٠ حالة من هذا النوع ، وتعادل فيه عدد المواليد من الذكور والإناث • أما الحالة الثانية فهي في حالة التوائم ، ولم يلاحظ في إحصاءات المواليد من التوائم أن هناك زيادة في نسبة أحد الجنسين على الآخر ، بل كانت النسبة عادية وهي ١٠٥ من الذكور لكل ١٠٠ من الإناث •

(ج) كيف يتحدد نوع المثلل من الناحية البيولوجية :

تعتمد البحوث لمعرفة العوامل البيولوجية المصرفة التي تؤثر في نوع المولود • وهناك ثلاثة احتمالات بالنسبة للفترة التي يتم فيها تحديد النوع ، وهذه الاحتمالات لا ينفي صحة أحدها خطأ الآخر • فنوع الجنين إما أن يتحدد قبل عملية الإخصاب *Détermination Protogame* ، وإما أن يتحدد في عملية الإخصاب ذاتها *Syngame* ، وإما أن يتحدد بعد عملية الإخصاب *Epigame* ، والاحتمال الأخير لا تؤيده أية ظاهرة من الظواهر التي نذكرها ، فلا التفتية ولا صحة الأم أثناء الحمل لها أثر واضح في تحديد نوع المولود • أما الاحتمال الأول فانه يصدق لو استطعنا أن نقرر أن نوع المولود يتأثر بطبيعة أمه وحدها أو أبيه وحده ، وهذا ما لا يمكن قبوله ، فالأطفال يرثون عن كلا الوالدين سمات جسمية وخلقية ، فلم يقتصر تحديد نوعهم على تأثير الأم وحدها ؟ بقي الاحتمال الثاني ، وهو أن نوع الجنس يتحدد أثناء عملية الإخصاب ذاتها ، وفي ذلك ما يجعل من الصعوبة يمكن معرفة أثر العوامل الخارجية •

(د) هل للوراثة أثر ؟ : واتجه البحث الى معرفة أثر الوراثة في نوع الجنين ، وتركز في بادئ الأمر فيما إذا كانت البنت تنجب أطفالا من نفس

للنوع الذي تتجبه أمها ، ولكنه لم يسفر عن نتيجة ايجابية . ثم تشعب البحث بعد ذلك الى معرفة اثر الوالدين ، فظهر أن الوراثة قد تحدث بتأثير الأب والأم معا . اذ اجريت عملية احصائية على عدد من الأسر يكون الأب والأم فيها ممن ينتمون الى أسر يكثر فيها انجاب الذكور فتايد فيها تفوق نسبة الذكور (١١٨٠ ذكر لكل ١٠٠ أنثى) . ثم أعيدت العملية نفسها على عدد من الأسر يكون الأب والأم فيها ممن ينتمون الى أسر يكثر فيها انجاب الاناث فتايد فيها تفوق نسبة الاناث (٩٨ ذكر لكل ١٠٠ أنثى) .

فالوراثة اذا كان لها اثر في نوع الطفل يجب أن تكون مزوجة أي من ناحيتي الأب والأم معا . وقد أجرى البحث في هذا المجال حتى الآن على حالات قليلة، ولكن نظن أنه اذا اتسع البحث فإن النتائج تكون أكثر وضوحا و يقينا . واذا ثبت نهائيا أن نوع الطفل يتأثر ولو جزئيا بالوراثة فإن هذه النتيجة تكون مؤيدة للنظرية التي تقول بأن نوع الجنين يتحدد قبل عملية الاخصاب ، اذ أن معنى ذلك أن هناك صفات خاصة في عناصر التناسل عند الرجل أو المرأة أو عندهما معا تساعد على إنتاج جنس معين ، أو تزيد من احتمال إنتاجه .

ولكن انصار النظرية القائلة بأن التخصيد يتم أثناء عمليّة الاخصاب يعترضون بقولهم أن هذه الصفات في ذاتها لا تعني شيئا . فقد تتعارض عناصر التناسل عند الرجل مع عناصر التناسل عند المرأة ، وفي هذه الحالة لا يتايد اتجاه الوراثة الى هذه الناحية أو تلك . أما اذا كان هناك اتفاق بين العناصر عند الرجل والمرأة فإن الوراثة يظهر أثرها على نحو ما قدمنا . والتعارض والاتفاق لا يكونان الا أثناء عملية الاخصاب ذاتها .

(د) هل هناك علاقة بين جنس المولود وسن الوالدين :

تسأل العلماء كذلك اذا كانت نسبة المواليد الذكور ذات صلة : (١) بسن الوالدين على الاطلاق ، أو بسن الأب وحده أو الأم وحدها وذلك أثناء تكوين الجنين (٢) بالفرق بين سن الوالدين (٣) أو باتحاد هذين العاملين .

وام يثبت حتى الآن أن هناك علاقة معينة بين العامل الأول (اى سن الموالدين) وبين نسبة المواليد الذكور . وعلى ذلك فلننظر ما أدى اليه البحث فى العامل الثانى (اى الفرق بين سن الموالدين) . الحقيقة أن الآراء اختلفت حول هذا العامل ، فبعضهم يؤيده وبعضهم ينفيه .

ومن تعرضوا لبحث هذا الموضوع العالم الألمانى « هوفاكىر Hofacker » والعالم الانجليزى « سادلى Sadler » وقد قاما ببحثهما فى وقت واحد تقريبا . الأول فى ١٨٢٨ ، والثانى فى ١٨٢٠ . وقد اعتمد الأول على دراسة ٢٠٠٠ حالة اختارها من سجلات إحدى المدن الألمانية الصغيرة « توبينجه Hofacker » واعتمد الثانى على دراسة عدد مماثل من الحالات اختاره من بين طبقة النبلاء الانجليز .

ويبدو لنا أن عدد الحالات التى درست صغير ولا يسمح بتحديد نتيجة قاطعة بالنسبة لهذا الموضوع الحير للعلماء . ومع ذلك فإن هذين العالمين لم يتربدا فى اعلان نتيجة بحثهما على الوجه الآتى : اذا كان الأب اكبر سنا فإن نسبة المواليد من الذكور يكون اكبر من نسبة الاناث . واذا كانت الأم اكبر سنا فإن نسبة الذكور تكون أصغر من نسبة الاناث .

وما لبث بعد ذلك أن قام علماء آخرون ببحوث أوسع نطاقا ثبت منها بطلان هذا الرأى . وانتهى رأى علماء الاحصاء الى القول بأن الفرق بين سن الرجل والمرأة لا يلعب اى دور فى تحديد نوع المولود . وقد عبر عن هذا الرأى العالم الألمانى « فرانك Franke » بعد دراسة سجلات المواليد فى النرويج من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٨٧٢ ، كما وصل البروفسور « ستيدا Stieda » الى نفس النتيجة بعد دراسة مائة ألف من مواليد الألزاس واللورين .

« اما كورانو جينى Gini » عالم السكان الايطالى المعاصر فبعد أن اثار الى أن أبحاث « هوفاكىر » و « سادلى » قد انعمدت عليها الآمال فى الوصول الى

فتح مقاليل هذا السر ، عاد فلك : « أن جميع الإحصاءات التي تمت في هذا الميدان قد انتهت بطريقة لاتدع للشك مجالاً في أن العلاقة بين سن الزوج والزوجة ليس لها أي أثر ثابت على جنس المولود » . كما أن « ميثورست Methorst السكرتير العام للمعهد الدولي للإحصاء قد قام بدراسة على المواليد في هولندا من سنة ١٩٠٦ إلى سنة ١٩١٢ ويحدث مليون ، ٢٢٢ ألف حالة وانتهى إلى التأكيد بأن : « الفارق بين سن الوالدين ليس له أي أثر على تحديد جنس الأطفال » .

التغيرات السكانية وصلتها بالتنظيم الاقتصادي

تعتبر القوى البشرية ، أو السكان ، المحرك الأساسي للنظم الاقتصادية - ويؤثر السكان على النظام الاقتصادي بطريقتين : فقد يختلف عدد السكان دون أن يصحبه تعديل في التوزيع الإقليمي أو المهني ، وفي هذه الحالة نجد اتساعاً أمام تغير في « الحجم » بدون تغير في « البناء » أو الهيكل التنظيمي ، ويؤدي هذا الوضع إلى كثير من المشكلات والأزمات . أما في الحالة الثانية ، ونستطيع أن نسميها الحالة السوية ، فإن التغيرات السكانية يصحبها تغيرات مماثلة في التوزيع المهني والإقليمي ، أي أن تغيرات « البناء » وتغيرات « الحجم » تسير جنباً إلى جنب ، وحينئذ يمكن القول إن هناك توازناً بين التغيرات السكانية والتنظيم الاقتصادي .

ويمكننا الآن أن نحلل النتائج التي تترتب على تغيرات الحجم بالنسبة للسكان ، ثم ننصرف بعد ذلك إلى تحليل للنتائج التي تترتب على تغيرات البناء أو الهيكل التنظيمي .

أولاً : تغيرات الحجم :

يتعرض سكان أي دولة لتغيرات إما بالزيادة أو بالنقصان . وفي كلتا الحالتين تترك هذه التغيرات أثرها في التنظيم الاقتصادي .

(١) زيادة السكان :- وفى حالة زيادة السكان تختلف النتائج بشكل ملحوظ بحسب معدل هذه الزيادة وسرعتها إذ أن الزيادة قد تكون سريعة وقد تكون بطيئة .

وتحدث الزيادة السريعة للسكان من تضافر عدة عوامل - فيجب أن يكون هناك أولا ارتفاع فى معدل المواليد ، ثم يصحب ذلك عادة انخفاض فى معدل الوفيات - وكلما اتسعت المسافة بين ارتفاع نسبة المواليد ، وانخفاض نسبة الوفيات ، أدى ذلك بطبيعة الحال ، الى زيادة سريعة فى عدد السكان - وسوف يزداد تأثير هذين العاملين بشكل ملحوظ فى المستقبل وخصوصا فى الدول النامية ، حيث استطاعت هذه الدول الى حد كبير ، أن تصل الى تخفيض ملحوظ فى نسبة الوفيات باقتباس الوسائل الصحية الحديثة ، دون أن تتحكم بشكل مماثل فى ضبط نسبة المواليد - وقد ، ذلك ما يعرضها الى زيادة كبيرة فى عدد السكان قد لا تلاحقها زيادة مماثلة فى الاستثمار والتنمية الاقتصادية .

ويعتبر السكان أيضا لمزادة سريعة اذا حدثت هجرة الى داخل البلاد بأعداد ضخمة . وقد حدث مثل ذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين .

وقد تكون الزيادة فى السكان بطيئة بسبب تفاعل هذه العوامل نفسها بطريقة مختلفة . وذلك مثلا حين يتزايد عدد المواليد بنسبة معقولة ويظل معدل الوفيات ثابتا . أو حين يتناقص معدل الوفيات، ويظل معدل المواليد ثابتا ، أما الهجرة فانها تكون فى هذه الحالة قليلة أو معدومة . وعلى كل حال فإن هناك احتمالات كثيرة لتفاعل هذه العوامل الثلاثة ، أى المواليد والوفيات والهجرة . وتمطينا فرنسا مثالا نموذجيا للزيادة البطيئة للسكان بين سنتى ١٨٧٠ ، ١٩١٤ . ولولا ما حدث من هجرات أجنبية إليها ، فى فترة ما بين الحربين العالميتين ، لتهضمت فرنسا الى نقص فى عدد سكانها بسبب قمع قطاعات كبيرة من سكانها بمبدا انجاب الطفل الواحد .

أما بالنسبة للنتائج ، فيمكننا أن نركز ، في هذا المجال ، على نتائج الزيادة السريعة للسكان ، أنها تستوجب تعديلات سريعة وعاجلة في التنظيم الاقتصادي .

ويمكن تصنيف النتائج ذات الطابع الاقتصادي الصرف في نوعين :

فهناك من ناحية المتغيرات التي تحدث في توزيع عناصر الإنتاج الاقتصادي . ذلك أن الزيادة السريعة في السكان معناها ، قبل كل شيء ، تغير في الوضع أو العلاقة بين كتلة السَّالِّ ، لنشطة و « المنتجة » والكتلة « غير المنتجة » ، إذ أن هذه الزيادة تشير بصفة خاصة الى زيادة صغار السن الذين يكونون عبئا على العناصر المنتجة ، كما أن هذه الزيادة تستوجب زيادة في الاستهلاك على حساب الإنتاج ، حيث يجب إطعام ورعاية الأعداد المتكاثرة من الأطفال - لسنوات طويلة ، قبل أعدادهم للمساهمة في الإنتاج .

ومن ناحية أخرى فإن الدولة لا يصح أن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه الزيادة السكانية دون أن تتخذ من الإجراءات الاقتصادية ما يعيد التوازن بين عدد السكان والمدخل القومي ، وأهم هذه الإجراءات محاولة زيادة الرقعة المزروعة ، وتحسين طرق الاستغلال في البلاد الزراعية ، وإنشاء صناعات جديدة لاستيعاب الأيدي العاملة في البلاد الصناعية . فإن لم تتوفر هذه الوسيلة أو تلك ، فليس هناك إلا الهجرة الى خارج الوطن . وبلدنا التاريخ على أن الهجرات الناتجة عن تكاثر السكان قد حدثت في أوروبا ابتداء من القرن الحادي عشر . قامت الى الغزو النورماندي لانتجلترا عام (١٠٦٦) ، وإلى تشوب الحروب الصليبية في الشرق عام (١٠٩٩) ، وإلى إعادة غزو أسبانيا لأخراج المسلمين منها في القرن الثاني عشر (١) .

وهناك نتائج أخرى لزيادة السكان تنصب على عناصر التنظيم الاقتصادي

نفسه ، وتذكر منها عنصرين أساسيين :

أما العنصر الأول فيتضمن التغيرات التي تحدث في عقلية المجتمع ، وخصوصا فيما يتصل بإعادة النظر في وسائل تنظيم مصادر الدخل القومي فإذا افترضنا أن زيادة المواليد هي التغير الوحيد الذي نضمعه في اعتبارنا ، فإن ما يحدث ، بعد فترة من الزمن ، هو أن تحتل « الفئة من صفر الى ٢٥ سنة » مكانا تقصاعد أهميته في المجتمع ، ويبدأ بذلك صراع الأجيال الذي يتخذ شكلا حادا بسبب صعوبة اندماج العناصر الشابة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية التقليدية ، نظرا لكثرة عددهم ولتشبعهم بالأفكار الجديدة . وحينئذ يحدث ، حسب تعبير عالم السكان الكبير « الفريد سوفى Sauvy » (١) « انفجار الشباب المتوحش » ، الذي يجبر المسؤولين ، في النهاية ، على افساح مجال أكبر لأرائهم واتجاهاتهم . وقد حدثت هذه الظاهرة في فرنسا ، حيث أدى تزايد المواليد بعد الحرب العالمية الثانية ، الى تغير في العقلية أحدثته ثورة الشباب ، وخصوصا في السنوات الأخيرة من حكم « ديغول » .

ويتضمن العنصر الثاني التغيرات المتصلة بتوزيع السلطة ، والوظائف الرئيسية - فتزايد العناصر الشابة - في الأجيال الجديدة . يزيد من طموحهم ويدفعهم الى اشباع هذا الطموح بمحاولة زحزحة الشيوخ عن مناصبهم الهامة أو طردهم منها ليحل محلهم الشباب . ولا تلبث مثل هذه التغيرات ذات الطابع الإداري أو السياسي أن تحدث أثرها في وسائل الإنتاج وطرق الاستغلال الاقتصادي .

ازدياد السكان والتقدم الاجتماعي :

وقد اهتم بتحديد العلاقة بين ازدياد السكان والتقدم الاجتماعي عالمان

A. Sauvy, De Malthus à Mao-Tsé-Toung, Paris, 1958.

(١)

أحدهما فرنسي والآخر بلجيكي . أما العالم الاجتماعي الفرنسي فهو « أدولف كوست Adolphe Coste » . فقد نشر كتابا بعنوان : « مبادئ علم الاجتماع الموضوعي Principes d'une Sociologie objective » ، تناول فيه القضايا الديموغرافية واعتبرها أساسية في بحثه . وهو يرى أن التطور الانساني اجمع يسيره ازدياد السكان العددي . فهو يقول : « ان التطور تابع لحصول ظاهرة أساسية تستدعي جميع مراحل التكامل لأن نمو المجتمعات يتجلى فيها » . هذه الظاهرة هي تكاثر عدد الناس الذين يؤلفون المجتمع وهو ما ادعاه بالشرط البشري للتقدم » .

الا ان التقدم عند « كوست » ليس مجرد زيادة « كمية » في الشعب ، بل يضيف بعض الاعتبارات « الكيفية » أيضا فيقول : « لا أقصد من كلامي هذا مجرد ازدياد الشعب فقط ، بل أقصد أن يشمل الشعب المتزايد تنظيم سياسي ونكرى واقتصادي أيضا . وتوحيد الشعب أهم بكثير من مجرد اتجاهه الى الزيادة . فلو أن جزءا من الأرض يقطنه مائة مليون نسمة قسم الى مائة ألف شعب متأخر ، يتألف كل شعب من ألف نسمة لكانت احوالهم الاجتماعية جد متأخرة . ولكن لو اتحد هذا العدد ووجد نفسه في دولة واحدة فخفضوا لقوانين واحدة وصدروا عن عقيدة واحدة وسعوا الى آمال واحدة ، ونسقوا جهودهم لكانت نتيجة ذلك بزوغ مدنية عظيمة لم نر لها مثيلا حتى الآن (١) » . ذلك لأن توحيد الشعب المتزايد يؤدي الى الاختصاص في الوظائف ويستدعي تضافر الجهود ، وعندئذ تبرز ملكات الأفراد ومواهبهم ويستفاد الى أقصى حد من هذه المواهب .

وعالج العالم الاجتماعي البلجيكي « ديربيل » موضوع التقدم الاجتماعي وعلاقته بالحركات الديموغرافية في صورة أكثر وضوحا . وقد شرح هذه العلاقة في كتابه « بحثان عن التقدم » Deux Essais sur le Progrès .

(١) كم يصدق هذا الكلام على حالة الأمة العربية التي تتكون من مائة مليون نسمة ، ولكنها مقسمة . بفعل عوامل مصطنعة الى عدد من الشعوب الصغيرة الضعيفة .

(برزكسل ١٩٢٨) (١) . اذ اعتبر فيه ازدياد المجتمعات العددي الشرط الاساسي للتقدم الاجتماعى من جميع وجوهه ، وبين كيفية حصول هذا التقدم . وخلصه رايه هو ان الانسان حين يلتمس مناقحه بطبيعته يعيل بطبيعته الى ايثار المتع المعالجة على المتع الاجلة . وهذا الميل الطبيعى اذا نما كان ضارا بالتقدم لان التقدم يتطلب جهودا قد لا تؤدى الى جزاء عاجل ، فكثير من هذه الجهود لا يؤتى ثماره الا بعد امد بعيد . فالحياة الارض الموت مثلا وزراعتها ومد السكة الحديدية وحفر المناجم والادخار والاختراع كل ذلك يستدعى تضحيات ويستتد جهودا بلا جزاء مباشر . والتقدم انما يتم بهذه التضحيات والجهود ، فلا بد فى حصوله من عامل جديد يتدخل فيدفع الانسان الى مغالبة ميله الطبيعى ويوطنه على تلك التضحيات ويجعله يشتري الخيرات المؤجلة بالحرمان للمعارض . . . وهذا العامل الجديد المختل هو زيادة السكارة ، فالية التقدم مرتبطة بهذه الزيادة . لتصور طائفة من الافراد يعيشون على كمية معينة من الموارد والخيرات ثم انضاف اليهم عدد جديد من الناس ، فيقتضى ذلك توزيع تلك الموارد عليهم جميعا ، فينشأ نقص نمى فى انصبتهم ويستدعى هذا النقص زيادة الانتاج وزيادة الاستغلال لتلك الموارد . ويضرب « دبيرييل » مثلا آخر فيقول: ان الاسرة الكثيرة العدد تتوزع مواردها المحدودة على افرادها للعديدين ويلقى الابوان عناء فى تعليم اولادهم ومتابعة هذا التعليم ، ولكن هذا الضيق يدفع الاولاد الى الاعتماد على انفسهم والى قبول الاحوال المتواضعة فى يادى الامر الى ان يتمكنوا بكفاحهم من شق طريقهم فى الحياة ، وهكذا فعل عدد من الاثرياء فى امريكا ، اذ بدأ اكثرهم بداية متواضعة .

ويرى « دبيرييل » كذلك ان انخفاض الاجر بسبب زيادة السكان ووفرة الايدي العاملة ، قد يؤدى من ناحية اخرى الى نتائج مفيدة . فهو يفرى بالقيام بالمشروعات الضخمة التى تستوعب الفائض من العمال بأجور زهيدة . ويستدل

على ذلك بأن انخفاض مستوى الأجر قد رافق نشوء الصناعة الكبرى في أوروبا الغربية خلال القرن التاسع عشر ، وفي روسيا الاشتراكية خلال القرن العشرين .
وزيادة الانتاج تؤدي الى كثرة البضائع والمصنوعات ، وبالتالي الى انخفاض الأسعار ، فيستفيد من ذلك العمال انفسهم بعد أن ذاقوا الضيق وعانوا من الحرمان .

وهكذا نقترب زيادة السكان أول الأمر بزيادة الجهود مع بعض الضيق ، أما جزء هذه الجهود فلا يظهر إلا بعد حين . وربما لا يصيب الخير من حل به الضيق بل قد يصيب غيره ، وقد يصيب جيلا غير الجيل الذي ضحى وبأب وجد . فالجزاء ليس للفرد بل للمجتمع ، وليس عاجلا بل أجلا . ويمكننا أن نملأ الخبرات الناجمة في المجتمع عن زيادة السكان بخط بياني يبين بالتناقض أول الأمر ، ثم يزداد بعد ذلك تدريجيا ويرتفع فوق نقطة البدء .

نظرية جيني عن أثر العوامل الديموجرافية :

يعد العالم الإيطالي المعاصر « كرادوجيني Corrado Gini » في طبيعة الباحثين الذين حاولوا أن يثبتوا أثر العوامل الديموجرافية في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية . وأهم هذه العوامل الديموجرافية عنده العامل الكمي (أي زيادة حجم السكان) . فهذا العامل وحده له تأثير في نواحي شتى :

١ - فائره واضح في مصير الحروب . وينكر جيني هنا جواب فريدريك الأكبر لأحد رجال الدين حين قصحه بأن يطمئن بالآل لأن الله مع الشعب البروسي . فأجاب الملك بأنه واثق من تأييد الله له ، ولكنه سبحانه وتعالى بجانب الجيش الجرار المضخم دائما .

ولا ينكر جيني أهمية السلاح والعتاد والتدريب والحيلة والجرأة في الحرب ، ولكنه يرى أن الحكم النهائي يبقى دائما للمعد الأكبر . ففي الحربين العالميتين الأخيرتين لم يكن أحد الفريقين يخترع سلاحا جديدا حتى يلحق به

الآخر ، ولكن الهزيمة في النهاية حلت بالفريق الأقل عددا •

٢ - وكذلك لكمية السكان مكانة في الميدان الاقتصادي ، فالبلاذ الكبيرة لا تعادلها في الأسواق العالمية البلاذ الصغيرة • وقد يكون متوسط دخل الفرد في قطر قليل السكان أعلى منه في قطر آخر مزدهم بهم • وهذا ما هو واقع فعلا في سويسرا والنسويد مثلا بالنسبة الى الهند والصين • ومع ذلك فالملع والبضائع التي تستوردها أو تصدرها سويسرا والنسويد قليلة الأهمية ، بالمقياس الى ما يمر منها بأسواق الهند والصين •

٣ - وتبين أهمية عدد السكان في الميدان الثقافي • فبلغات البلاذ الصغيرة متجهة الى الانكماش والاحتمساب واتخاذ صيغة اللهجات المحلية المحدودة الانتشار كاللغة الهولندية أو الدانمركية في حين يتكلم أكثر سكان هولندا والدانمرك الانجليزية أو الألمانية أو الفرنسية زيادة على لغتهم •

ومتى كانت اللغة واسعة الانتشار كثر عدد القراء ، وكثر عدد الكتب المطبوعة ، فقلت نفقات الطبع ، وتيسر بيع كميات كبيرة من الكتب ، وبذلك تتأثر شعوب البلاذ الصغيرة بحضارة الأمم الكبيرة وأدابها ومذاهبها الفكرية وعلومها بل واتجاهاتها السياسية •

٤ - ثم أن فرص التخصص وتنوع المواهب بين الأفراد أكثر سنوحا عند الأمم الكثيرة العدد ، ويحدث التخصص نتيجة لكثرة عدد المشتغلين في ميدان واحد وتتافسهم وسعيهم للتفوق والشهرة •

وعلى خلاف ذلك ما يحدث في البلاذ الصغيرة • إذ يكاد ضيق الحياة أن يحول بين الإنسان وبين زيادة التخصص لقلة الظروف والأحوال التي تساعد على ذلك (الأطباء وتخصصهم في بلد كبير ، وممارستهم لكل فروع الطب في بلد صغير) • وبالرغم من أن الأفراد في البلاذ الصغيرة قد يكونون على درجة عالية من الثقافة إلا أن الابتكار والاختراع والكشوف تتم غالبا في البلاذ الكبيرة •

وعدا كمية السكان وكثافتهم يرى جينى أن عامل الولادات واختلافها

بحسب الطبقات تأثيرا كبيرا فى تغيير خصائص الشعب البيولوجية . لننعم
النظر فى الأجيال المتعاقبة نجد أن كل جيل لا يتكون فى الحقيقة إلا من ذرية جزء
ضئيل من الجيل السابق . ذلك أن جزءا من الجيل السابق يقع مقداره بين $\frac{1}{4}$ و $\frac{2}{3}$ ($\frac{2}{3}$ و $\frac{1}{4}$) يموت قبل الزواج . والباقيون المعمرون (أى $\frac{2}{3}$ إلى $\frac{1}{4}$) يتزوجون .
فمنهم فريق (بين $\frac{1}{4}$ إلى $\frac{1}{2}$) يموت دون أن يأتى له أولاد .

ومعنى ذلك أن القسم الذى يخلف ذرية من الجيل يعادل النصف تقريبا

$$\frac{18}{25} = \frac{6}{7} \times \frac{2}{5} \quad \text{وذلك فى أحسن الأحوال . ولكن هذا القسم ينقص إلى}$$

$$\frac{2}{9} = \frac{2}{3} \times \frac{1}{3} \quad \text{التسعين (فى الأحوال السيئة .}$$

وهذا يدل على أن قضايا الزواج والولادات شديدة التأثير وسريعه فى
تغيير تركيب العرق وتبديل خصائص الشعب البيولوجية ، ويزيد فى هذا التغيير
والتبديل أن الطبقة الاجتماعية العالية لما كانت أقل نسلا وذرية من الطبقة
المنخفضة فانه يحدث تداخل بين هاتين الطبقتين يرفع أفرادا من الطبقة
الوضعية فيدخلهم فى الطبقة الرفيعة بسبب تناقص هذه الطبقة الدائم .

ويعتمد جينى على هذه الأمور الديموغرافية التى يقرها فى شرح اسباب
تقدم الأمة وتأخرها ، فيرى أن الأمة كالكائن الحى تمر فى تكاملها بمراحل
متعددة من نشوء ونمو واكتمال وهرم . فهو يقول أن حجم الشعب وكثافته
يزدادان فى بداية نهوضه . فيعمد فريق منهم إلى الهجرة أو إلى خوض غمار
الحرب بنية استثمار أراض جديدة ولا يهاجر ولا يحارب الأكل جرىء مغامر
كثير الذرية . فيضيع المجتمع أمثال هذه العناصر القوية النشيطة ، ويكون
الشعب فى هذه المرحلة كثير الحماسة قوى التضامن لا يتردد فى التضحية .

• ثم تقل العناصر الناعمة الكثيرة الانتمال في المجتمع • فتقل المواليد ويقل ازدياد الشعب وتكون الأحوال الاقتصادية قد ازدهرت ، فيقل الترف والميل الى الكماليات محل الجد وانعمل للتواصل ، وتشتد ارتفاع الأشخاص من الطبقات الوضيعة الى الطبقات الرقيقة ، ويتغير تركيب الشعب على الصورة التي نكرنا ويكثر الأشخاص النقييون في المجتمع للنين تجلدون الى الدعة ويحلون محل الجريئين المغامرين القين امتازت المرحلة الاولى بهم • ويرافق ذلك هجرة كبيرة من سكان الأرياف الى المدن مراكز الصناعة والمهر الترف •

ويلى ذلك مرحلة تأخر وانهاير • وذلك أن الشعب يهرم ، وتقل فيه الأيدى العاملة ، فتضعف الزراعة في الأرياف بسبب الهجرة منها ، وتقل المشاريع الاقتصادية لقلة الحاجة اليها ما دام الشعب ليس في حالة تكاثر وازدياد •

(ب) تناقص السكان : لا يسمح اهمال هذه الظاهرة . بالرغم من ندرتها ، فقد حدثت في الماضي ، ويمكن حدوثها في المستقبل •

ونستطيع أن نميز ، كما ميزنا في الحالة السابقة ، بين التناقص السريع والتناقص البطيء •

وهناك عوامل محددة تحدث في وقت قصير من الزمن تناقصا هاما في السكان • فنذكر منها « الثالوث » المعروف : « الحروب » ، « المجاعة » ، « والأوبئة » • واجتماع هذه العوامل أو تفرقها يؤدي الى زيادة ملحوظة في نسبة الوفيات ، ولا ينجو من تأثيرها المدمر الشيباب (كما في حالة الحرب) ولا الشيوخ والأطفال (كما في حالة المجاعة والأوبئة) • ومما يضاعف هذا التأثير تناقص نسبة المواليد لفترة طويلة بعد هذه الكوارث • إذ يخاف الناس من الانتجاب حتى لا تلثمهم اولادهم الحروب أو الأوبئة • أو تكون الخسائر في للرجال اعلى من الخسائر في النساء فتقل بذلك فرص الزواج والانتجاب •

ويحدثنا التاريخ عن امثلة مشهورة لمثل هذه الكوارث منها « الطاعون

الأسود ، الذي اجتاحت أوربا فيما بين سنتي ١٣٤٨ - ١٣٥٦ ، وبدا في جزيرتي صقلية وميرينيا ، ثم صعد إلى إيطاليا وانتشر في فرنسا وإنجلترا وألمانيا ووصل إلى شبه جزيرة إسكندنافيا - ويقدر العلماء أنه خلال بضعة سنوات تناقص عدد السكان من ٢٥ إلى ٥٠٪ حسب البلاد المختلفة - وفي فرنسا أضاعت حرب المائة سنة التي كانت في بدايتها . عددا آخر من المقوقين - وتعرضت فرنسا أيضا لتأثير المزدوج للحرب وباء الحمى الإسبانية أثناء الحرب العالمية الأولى - ولا ننسى « مجاعة البطاطس » التي اجتاحت أيرلندا فيما بين سنتي ١٨٤٥ ، ١٨٥٠ ، وأدت إلى هجرة نصف السكان .

أما التناقص البطيء للسكان الذي يمتد خلال عشرات السنين ، فإنه يحدث ، بصفة خاصة ، نتيجة للانخفاض المستمر لنسبة المواليد عن نسبة الوفيات إذ تؤدي هذه الظاهرة إلى وجود شعب هرم ، لا يكفي حجم المواليد السنوي المنخفض لتجديد شبابه .

وإذا حدث تناقص في معدل الوفيات ، فلا بد ، لكي تستمر الظاهرة ، أن يستمر التناقص في معدل المواليد ، بحيث يكون هناك دائما فارق سلبي بين معدل المواليد ومعدل الوفيات . ومعنى ذلك ، في عبارة واضحة ، أن معدل المواليد هو العامل المؤثر في تناقص عدد السكان ، وأن هذا التناقص يزداد بطبيعة الحال إذا قرر جزء من السكان الهجرة . كما يمكن تعويض هذا النقص إذا فتح البلد أبوابه لأعداد كبيرة من المهاجرين من جهات خارجية - غير أن حركات الهجرة هذه سواء أكانت داخلية أم خارجية لا تلعب في الواقع إلا دورا ثانويا .

ويترتب على تناقص السكان جمود البناء الاقتصادي الأساسي ، وعدم تعرض الهياكل التنظيمية الأساسية للتغيير . كما تمنع قلة عدد السكان من ظهور أنواع جديدة للاستثمار ، وإذا حاولت بعض الاتجاهات الجديدة أن تظهر فإن قلة الأقبال عليها تعطلها أو تعرضها للفشل - والتطور الاقتصادي

يحدث كما نعلم ، نتيجة لظهور صناعات واختراعات جديدة ، بعد مرحلة ثورية
إنسانية . وهذا ما حدث بعد اكتشاف قوة البخار واستخدامها في صناعة
النسيج وفي تسير المسك الحديدية ، إذ أعقب ذلك استخدام قوة الكهرباء ،
وصناعات الكيماويات ، والسيارات ، والطائرات ، ودخلنا الآن في العصر
الالكترونى . ومما لا شك فيه أن كل فرع جديد يحتاج في نموه واستغلاله الى
أيدي عاملة من الشباب تدخل سوق العمل ، ولا يمكن أن يعتمد هذا التطور مطلقا
على العمال الذين قاربوا من الشيخوخة ، إذ أن هؤلاء يصعب انتزاعهم من
أعمالهم السابقة ، وتوجيههم لاحتراف مهنة جديدة . وعلى ذلك فإذا تعدد وجود
أعداد كافية من الأيدي العاملة للشابة التي تنهض بصناعة ناشئة ، فإن هذه
الصناعة تتوقف أو تصبح بطيئة النمو .

وعلى ذلك يمكن القول ، بصفة عامة ، أن الشعوب التي تتعرض لتناقص
عدد سكانها تجد نفسها مضطرة لتوجيه الجزء الأكبر من مواردها للاستهلاك .
كما أن هذه الشعوب يغلب عليها طابع الشيخوخة إذ يتزايد فيها عدد السكان
فوق سن الخمسين . ولما كانت الشيخوخة الفيزيائية يصحبها ، في غالب
الأحيان ، شيخوخة عقلية ، فإن هذه الشعوب تصاب بنوع من الشلل العقلى
الذي يتمثل في الخوف من المخاطرة والتغيير ، والتشبث بالقديم بدعى الأمان
والاستقرار .

ثانيا - التغيير في التوزيع السكانى :

لا يتوزع سكان دولة ما على مساحة أرضها بنسب متساوية ، ولكن هذا
التوزيع يخضع للطبيعة الجغرافية والاقتصادية للأرض ، وهو يتعرض للتغيير
من حين لآخر تبعا لتغير ظروف الاستغلال بالنسبة للموارد الزراعية والصناعية .

ويمكن النظر الى التغيير في التوزيعات السكانية من ناحيتين : الأولى
تصل بالتركز الجغرافى ، والثانية بالاشتراك السكانى بين مجموعتين من
السكان .

(١) تغيرات المركز الجغرافي : ان التوزيع الجغرافي لشعب معين لا يتكرر مرتين خلال الزمن - ففي دولة زراعية يتركز جزء كبير من السكان في الأراضي الخصبة ، او التي يسهل استصلاحها وزراعتها - واذا حدث ارتفاع في عدد السكان ، وأصبحت الأراضي المزروعة غير كافية لتغذية الأعداد الإضافية ، اتجهت الجهود الى البحث عن اراض جديدة قابلة للزراعة مما يدفع أعدادا من السكان الى الهجرة من موطنها الأصلية •

وبالمثل فان الدولة الصناعية يتركز السكان فيها حول مراكز استقلال المواد الأولية ، وتتشأ المصانع فيها بالقرب من مراكز الاستهلاك الهامة التي تغذي ، في الوقت نفسه ، هذه المصانع بما يلزمها من الأيدي العاملة - كما يتركز السكان في مراكز النقل الهامة كالموانئ وغيرها • غير ان مراكز الانتاج التي تستقطب الأيدي العاملة لا تظل ، خلال الزمن ، كما هي بفون ان يطرأ عليها التغيير : فقد تنضب المواد الخام في منطقة معينة ، ويكتشف غيرها في مناطق أخرى ، فتنقل الأيدي العاملة الى مراكز الاستغلال الجديدة • وقد تضعف بعض الصناعات او تضعف ويقتل بدلا منها صناعات جديدة في مناطق مختلفة فتمتد أعدادا كبيرة من السكان •

ومن امثلة هذه التحركات الهامة المتصلة بتغير مراكز الاستغلال ، التحركات التي تمت في الولايات المتحدة الأمريكية من الشرق الى الغرب ، والتحركات السكانية التي تمت في دول الشرق الأوسط نتيجة لاكتشاف البترول وقيام مراكز صناعية جديدة لاستخراج هذه المادة الخام وتكريرها وتصديرها • وتشهد اليابان اتساعا عمرانيا وصناعيا في المساحة التي تقصم « طوكيو » عن « اوزاكا » ، وهي تبلغ حوالى المائتى كيلو متر ، بحيث يتوقع الخبراء ان تصبح المدينتان ، بعد سنوات قليلة ، مدينة واحدة •

ومما لا شك فيه ان هذه التغيرات في التركيز السكانى - تؤدي الى تغيرات في طريقة تنظيم الموارد الاقتصادية وهياكل الاستغلال الاقتصادى • فاذا حدث

تركز سكاني في منطقة معينة دون أن يصحبه نمو مماثل في طريقة الاستثمار ، فان ذلك يؤدي الى وجود عدد من « الطفيليات البشرية » اي الأيدي المعالة التي تستهلك أكثر مما تنتج . اما اذا سار النمو الاقتصادي ، سواء في محيط الزراعة او الصناعة ، في خط مواز مع التركيز السكاني ، فان ذلك يؤدي بطبيعة الحال ، الى تحقيق درجات عالية من الانتاج ، ويبعد شبح الأزمات الاقتصادية .

(ب) الاشتراك السكاني بين شعبيين :

يمكن أن يؤدي حدوث هذه الظاهرة الى تغيرات هامة وعميقة في التنظيم الاقتصادي .

فكلمة دولة لا تعني دائماً وجود شعب واحد متجانس ، بل انها في حالات كثيرة تضم شعبين مختلفين على الأقل . ويرجع ذلك الى الهجرة او الغزو : فقد تنتقل أعداد من السكان الى بلد قريب او بعيد لوجود قرص احسن للعمل ، وقد يتم الامتزاج بين شعبيين عن طريق الغزو . ويعطينا التاريخ امثلة كثيرة على ظواهر من هذا النوع : فقد استقر عدد من سكان منشوريا منذ قديم في الصين ، وتجاوزوا مع الصينيين قبل أن يندمجوا فيهم . واندمج عدد من اليونان في سكان الشرق الأوسط بعد فتوح الاسكندر الأكبر . وكانوا النورمانديون اقلية عندما استقروا في انجلترا في القرن الحادي عشر ، واحتاجوا لوقت اطول قبل أن يندمجوا نهائياً في الشعب الأصلي . وتاريخ الاستعمار الأوربي هو في اساسه فرض أعداد من السكان البيض على السكان الأصليين في افريقيا وأستراليا وجزر المحيط الهادئ . ومن الأمثلة القريبة لامتزاج شعبيين او أكثر ، امتزاج « الفلامان Flamands » و « الفالون Walloons » في بلجيكا ، وامتزاج عناصر من اصل فرنسي ، وألماني ، وإيطالي في سويسرا . وقد كان هتلر ، في الحرب العالمية الثانية ، يخطط لتكوين أوربا الموحدة التي تتكون من شعوب مختلفة يسودها للشعب الألماني .

هذا التجاوز أو الامتزاج بين شعبين أو أكثر يؤدي إلى تغيرات عديدة
وسريعة في التنظيم الاقتصادي :

فقد يتصرف أحد الشعبين تصرف الاستعلاء ، ويستولى على مصادر
الانتاج أو يعيد توزيع الأرض الزراعية ، مثلما فعل المستعمرون الفرنسيون
في الجزائر . ويؤدي الأمر إلى ارغام أفراد الشعب الأصلي على العمل
لصالح الشعب الدخيل . وهذا الوضع يقتل في السكان الأصليين الحافز على
النشاط والتقدم في تحسين الانتاج . كما أن المستعمر نفسه لا يحرص ، في
كثير من الأحيان ، بل ليست له أي مصلحة في تدريب السكان على الأعمال
الفنية ، أو تلقينهم الأساليب الجديدة في الانتاج .

وينتج عن هذا الوضع اضطرابات خطيرة في النواحي السياسية
والاجتماعية . إذ أن الشعب المتفوق يحاول بعد استقراره ، أن يجعل من نفسه
الطبقة الحاكمة ، ولا يهتم بتحقيق العدالة بالنسبة لجميع السكان ، بل يستأثر
لنفسه بمعظم الامتيازات والحقوق . ويضطر الشعب المغلوب إلى اللجوء
لفترة معينة حتى تحين له فرصة الثورة على تلك الأوضاع الظالمة . وعن طريق
الثورة يحاول استعادة حقوقه المسلوبة وإعادة تنظيم اقتصاده على أسس
جديدة تعيد الموارد والخيرات إلى أصحابها الحقيقيين .

من جميع ما تقدم تبين قضايا السكان من أهم القضايا الاجتماعية ،
وأولادها بالبحث والمعالجة ، ولا سيما في البلاد التي تشرع في إعادة بناء
نهضتها ، وتنظيم اقتصادياتها ، أو تجد نفسها أمام ظروف تحتم عليها درء
الآخطار التي تهددها ، مثل أقطار امّتنا العربية .

الباب الثالث

نظام الملكية وعلاقاته بالبناء الاجتماعى

الفصل السادس : تطور نظام الملكية

الفصل السابع : الملكية والتبادل عند الشعوب البدائية

الفصل الثامن / : الملكية وصلتها بالديانة العائلية فى المجتمع اليونانى القديم

الفصل التاسع / : المسيحية/حق الانتفاع

~~(الفصل العاشر : الاسلام والديانة الاجتماعية)~~

الفصل الحادى عشر : نظم الانتفاع فى العصور الوسطى

الفصل الثانى عشر : بدء حركة الاستعمار وظهور قوة المال

الفصل السادس

تطور نظام الملكية

يعتقد عدد كبير ممن يشتغلون بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية ان الملكية هي اساس "نظام الاجتماعى"، وانها أحد النظم الاساسية التى لعبت دورا كبيرا فى تاريخ الحضارة الانسانية .

وقد مر نظام الملكية بأطوار مختلفة خلال عصور التاريخ ، ولم يظل على حالة واحدة بل ضاق نطاقه أو اتسع تبعا للظروف والأحوال الاجتماعية التى مرت بها المجتمعات والنظم السياسية التى كانت تخضع لها والمعتقدات السائدة فيها . ولا يزال هذا النظام حتى يومنا هذا يتطور بتأثير المذاهب الاجتماعية ، وتطور مفهوم العدالة والحرية ، وكذلك بتأثير ما طرأ على فكرة الدولة من تطور ، ومقدار تدخلها للإشراف على النشاط الاقتصادى العام ، وتوجيهه لمصلحة الفرد أو المجتمع ، وعنايتها بتوفير الخدمات العامة ، ورفع مستوى المعيشة للطبقة العاملة .

والنشاط الاقتصادى ، فى أبسط صوره ، كما يقول « شارل جيد » Gide
اساسه الحاجة (١) . فالحاجات الانسانية هى نقطة البدء فى الاقتصاد
السياسى . والحاجات عند الحيوانات لا تتعدى حاجتين أوليتين : حاجة
الغذاء ، وهى تستنفد جل نشاطها ، وحاجة المأوى .

وهاتان الحاجتان ذاتهما تحتلان مكانا هاما فى حياة الانسان . وللاقتناع بذلك يكفى أن ننظر فى ميزانية أسرة من أسر العمال ، فنجد أن الغذاء يمثل ثلثى هذه الميزانية تقريبا أى ما يقرب من ٦٠ الى ٦٥٪ من مصروف الأسرة ،

Charles Gide, Premières Notions d'économie Politique. (١)

أما السكن فإنه يستغنى في الأوقات العادية حوالي ١٥٪ من دخل الأسرة .
ولكنه ارتفع في زمن الحرب . وفترة ما بعد الحرب إلى ما يقرب من ٢٥٪ عند
بعض الأمر متوسطة الحال . ومعنى ذلك أن الغذاء والممكن يستغنى بوجهها
ما يزيد على ٨٠٪ من ميزانية الطبقات العاملة . فما الذي يبقى بعد ذلك لسد
الحاجات الأخرى التي ترتفع بالإنسان فوق مستوى الحيوانية ، كحاجات
الملبس ، والثقافة ، والتعليم ، والترفيه الخ ...

وإذا كانت حاجة الحيوان قليلة وبسيطة فهل يجب أن يتخذ الإنسان منها
درساً يعلمه البساطة والاقتصاد على الحد الأدنى من الضروريات ؟

إن تحقيق هذه الرغبة التي ينادى بها رجال الأخلاق ، وفلاسفة التصوف
تحتاج أن نعرف أولاً ما هي الضروريات . فمن الملاحظ أن حدودها تضيق أو
تتسع بحسب الحضارات والبيئات ، ودرجة تقدم المجتمعات . فقد كان التعليم
يعد كمالياً بالنسبة للعامة في العصور الوسطى ، وكان يقتصر على رجال
الدين ، فأصبح اليوم ضرورة أولية يجب أن يحصل عليها كل فرد من أفراد
المجتمع . ومعنى ذلك ، أن الضروريات لا يمكن تحديدها لأنها في تطور مستمر .
ولكن ذلك لا يتنافى مع مبدأ « الحياة البسيطة » التي يحبها رجال الاقتصاد ،
ويضمون فيها صوتهم إلى صوت الأطباء والقائمين على رعاية الصحة العامة
ومبدأ « الحياة البسيطة » هذا لا يعنى الرجوع إلى الحياة الحيوانية ، وذلك
بأن نقتصر نشاطنا على تحصيل الغذاء والمأوى ، بل أنه يعنى ألا نتعصب بجهونا
أساساً على توفير أطايب المأكول لنكسها على المائدة ، وأقصر للرياض لتؤثث
به مسكننا . فالجهود الإنسانية يجب أن توجه إلى نواح أخرى أسى وأعلى
من هذه الحاجات الحيوانية ، يجب أن توجه إلى النواحي العقلية والعلمية
التي تعود بالخير على أفراد الإنسانية جمعاء . والحياة البسيطة لا تعنى انتقاء
الرفاهية ، ولكنها تستعيز عن رفاية البدن برفاية العقل وأعلى الروح .

العمل أساس سد الحاجات :

وإذا كان من الحيوان ما يسد حاجته دون عناء ، وذلك باستهلاك ما تنتجه الأرض ، فإن منه ما يبذل جهدا وعناء في الحصول على الغذاء .
ويصدق هذا ، بصفة خاصة ، على الحيوانات آكلة اللحوم ، فانها تكسر معظم جهودها لاقتناص الفريسة . ولم يرق الإنسان نفسه خلال عصور طويلة من تطوره الحضارى بأكثر من هذه الجهود ، فكان يقضى جل أوقاته ويكرس معظم جهوده لجمع الثمار ، أو لاقتناص الفريسة أو صيد الأسماك .
فإذا انتقلنا الى حاجة السكن ، وجدنا انها تتطلب كذلك عملا ، بل حنقا ودراية بتكوين مواد البناء ، وترتيبها على الوضع الذى يتفق مع ظروف البيئة .
ولكن العمل عند الحيوانات نشاط غريزى يقوم به بطريقة تلقائية ، ودون أن يناله منه نصب أو تعب . أما الإنسان فقد كتب عليه أن يكد ويكدح وأن يكسب عيشه ، فى كثير من الظروف والأحوال بعرق الجبين (١) .

ويقال ان شعور الإنسان بالمشقة فى العمل ورغبته فى اجتناب هذه المشقة ، هى التى جعلت ذهنه يتفقق عن نظام الرق الذى مكثه من أن يحيل العمل على غيره مستعينا بالمال أو بالقوة . كما أن طبقة الأغنياء والنبلاء كان يسمح لها ، حتى منتصف القرن التاسع عشر ، أن تفرج بالمال من يحل محل أفرادها فى قضاء مدة الخدمة العسكرية . على أن هذه الجهود التى صاحبت العمل فى جميع مراحلها ، وهذا الضغط الذى كان ولا يزال الإنسان يشعر بوطاته ... هذه الجهود وهذا الضغط ، هما فى الحقيقة مصدر الحضارة والزفامية اللذين تتمتع بهما . إذ لا كان الإنسان لا يحب العمل بطبيعته فقد بحث عن جميع الوسائل التى تخفف عنه عبء العمل ، وكانت هذه الوسائل

(١) جاء فى الانجيل : « ستشتغل بعرق جبينك » ، أى أن ابن آدم قد كتب عليه بعد ميوطه من الجنة أن يكدح فى الدنيا ويشقى ليحصل على عيشه .

بالذات هي الاختراعات والاكتشافات التي أدت الى الامتعاضة عن العمل اليدوى بالآلة ، وادت الى استخدام قوة الكهرباء فى الوفاء بكثير من الحاجات الانسانية دون عناء . ولكن هل سيمتريخ الانسان يوما من عناء العمل نهائيا ؟ اننا لا نتوقع ذلك ، بل سيظل الانسان يداعبه ابدا ذلك الحلم ، فيك ويحلم على امل ان يجنى من وراء ذلك الراحة . وهل تحقق حلم السياسة الذين قالوا بخوض الحرب وتحمل الامها لتجنب البشرية ويلات حروب اخرى فى المستقبل ؟ لقد كان الانسان يقوم بالعمل قديما والصوط يلهب ظهره ، ثم تحمّل بعد ذلك ضغط الحاجة واذل نفسه لصاحب العمل للحصول على لقمة العيش . ثم اصطبغ للعمل بعد ذلك بمصبغة انسانية عندما تكثرت النقابات المهنية لتدافع عن حقوق العمال . واليوم يشعر العامل ، فى البلاد المتقدمة ، انه يقوم بعمله خدمة للصالح العام ، وان واجب التعاون يقضى عليه بان يؤدى عمله خدمة لنفسه والمجموع .

كيف ظهرت الرغبة فى التملك :

على ان العمل ما لبث ان صاحبتة فكرة التملك . ويقال ان الرغبة فى التملك ظهرت فى ايسر صورها تحت ضغط الحاجة العضوية ، اي حاجة الجسم الى الغذاء والى كل ما يحميه من التلف . فبدأ الانسان بالاستحواذ على ما يقع تحت يده من مواد يمكن ان تنفعه فى غذائه . اي ان عملية « الامتلاك » ، فى ايسر صورها ، قد ظهرت لتسد حاجة « الاستهلاك » . وللتبديل على ذلك يكفى ان نلاحظ الطفل : فعندما يستحوذ على شيء ونطلب اليه ارجاعه يحمله الى فمه يقصد ابتلاعه ، لأن هذه هى افضل طريقة لامتلاك الشيء ، وضمان عدم انتزاعه منه .

ثم ظهرت درجة ثانية من درجات الامتلاك ، وهى تهدف الى استبقاء جزء مما استحوذ عليه الانسان يقصد استهلاكه ، للاستتفاع به عند الحاجة ، اي عندما يعوزه الطعام . وفى هذه المرحلة ظهرت فكرة الملكية بمعناها الحقيقي . لأنها

تعنى الاطمئنان الى وجود شيء منفصل عن الذات يمكن الالتجاء اليه واستخدامه وقت الحاجة . على أن الملكية ، فى هذه المرحلة ، ظلت قاصرة على الأشياء التى يستطيع الانسان أن يصل اليها ويقبض عليها بيديه (١) . ومعنى ذلك أن الملكية كانت تعنى ، فى الأصل ، الاستحواذ على الأشياء التى يمكن القبض عليها باليدين . وكان يدخل فى عداد هذه الأشياء كل ما تنتجه يد الانسان من أدوات للعمل أو للصيد أو من ملابس وحلى .

وهكذا بدأت الملكية الحقيقية عندما تعدت رغبة الاستهلاك المباشر ، الى اتخاذ شكل التوفير واقتصاد بعض ما تملكه اليد الى الغد . ومن هذا الأصل تكونت فكرة رأس المال . وهو الثروة المتوفرة التى تستخدم لانتاج ثروة جديدة .

ويعد أن استطاع الانسان أن يستأنس الحيوان ويستخدمه لقضاء مآربه وحاجاته امتدت الملكية الى الحيوانات المستأنسة . وقد صاحب استئناس الحيوان استقرار الجماعات الانسانية فى بقاع معينة . فاصبح مأوى الأسرة فى عداد الأشياء التى يجب احترام ملكيتها . وهنا نلاحظ أن الملكية بعد أن كانت فى الأصل فردية صرفة تتصل بما يسد حاجات الانسان ، أخذت تتطور وتتخذ شكلا جماعيا قوامه رابطة الأسرة والعاطفة التى تربط بين أفرادها .

ولكن مأوى الأسرة ومقرها لا يمكن أن يقوم بغير محيط من الأرض تفلحه الأسرة وتستغله لغذاء أفرادها ، ولذلك فقد امتد نظام الملكية من منزل الأسرة الى قطعة من الأرض تحيط به ، واختلف اتساعها بحسب الحاجات والامكانيات .

وعلى كل حال فإن الملكية لم تفقد حتى ذلك الحين طابعها الأصلي ، ولم تتعد حدود النوافع الحيوية التى دفعت اليها ، وظلت وثيقة الصلة بالحاجات الإنسانية ، لا يقرها نظام المجتمع الا بقدر ما يحتاج اليه الفرد أو الأسرة من ضروريات الحياة .

(١) يبدو هذا الأصل واضحا من تحليل كلمة *mancipation* ، فى اللسانون الروماني ، ومعناها ، الأخذ باليد .

ولا تستطيع ان تعين ، على وجه التحديد ، الوقت الذى بدأ فيه نظام الملكية يفقد هذا الطابع . ولكن يمكن القول انه بعد اختراع المحراث ، أصبحت الأراضي تؤزل الى اول من يصل اليها بمحراثه . وهكذا نرى ان الملكية بعد ان كانت قاصرة على ما تمسكه اليد او تحيط به العين ، أصبحت تمتد الى البقاع البعيدة التى يصل اليها نشاط الإنسان .

وهنا أخذت الملكية تتخذ شكل « الملكيات الكبيرة » ، وتطورت من نظام اقتصادى فى أساسه الى نظام سياسى . اذ نشأ على أساسها نظام الاقطاع ونظام الطبقات .

وحينئذ يبرز أمامنا هذا السؤال : ما هى الدعامة القانونية لهذه الملكية الكبيرة ؟ فقد كان امتلاك الأثاث ، والنزل ، والحقل فى الماضى يستند الى وضع اليد والاستحواذ ، أى الامتلاك بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة . وليس هناك شيء من هذا المعنى فيما يتعلق بالملكيات الكبيرة التى لا يحد مداها البصر . وليس الاحتلال الواقعى لكل شبر من الأرض هو الذى يسند ادعاء الدول الاستعمارية فى امتلاك ملايين الأميال المربعة فى شتى انحاء المعمورة . كما أن ادعاء هذه الملكية لا يمكن أن يستند الى عمل المستعمرين وجهودهم المضنية . فالعمل والجهد المضنى فى زراعة الأرض واستنباتها لا يقوم به ، فى الواقع ، الا الفلاحون والمبيد والأجراء من أبناء الاقطار المحتلة . فالامتلاك ، بهذا المعنى الواسع ، لا يقوم اذن لاعلى الاحتلال الحقيقى ، ولاعلى العمل ، وإنما يستند فى الواقع الى مبدأ القوة التى تتمثل فى الغزو والفتوحات الحربية .

ومن للعجيب أن هذه الطريقة فى الاستحواذ والامتلاك قد استمرت خلال عصور التاريخ الطويلة . وكان الرومان يرون أن خير نماذج الملكية هى الملكية التى تقوم على « أسنة الحراب sub hasta » ، وإذا نظرنا الى تاريخ إنجلترا كذلك وجدنا أنه على اثر الفتح النورماندى قسمت الأرض الى عدد من

الملكيات الكبيرة بين الفاتحين ، وسجل هذا التقسيم في الوثيقة المشهورة باسم « Domesday Book » . وتكرر هذا الأمر بحذاق في كل مكان حتى في أمريكا نفسها . فالهاجرون الأوائل ، الذين ينظر إليهم أسلافهم اليوم على أنهم خير من يمثل الملكية المقدسة التي قامت على العرق والجهود الضنية ، لم يحققوا هذه الملكية إلا بعد أن شهبوا الحسام ، وانتزعوا الأراضي بالقوة من أيدي أصحابها الحقيقيين وهم الهنود الحمر .

كان لنين مبدأ القوة ، أو الغزو هو الأصل البعيد لنشأة الملكية بمعناها
الواسع الشامل ، ملكية الأراضي والمساحات الشاسعة . ولكن الملكية لم تقف عند هذا الشكل المادي بل سرعان ما تطورت واتخذت أشكال جديدة يمكن أن نلخصها فيما نطلق عليه اليوم اسم « القيم المنقولة » . فثروة كثير من الناس اليوم لا تتمثل في امتلاك منزل أو قطعة من الأرض بقدر ما تتمثل في امتلاك أسهم بعض الشركات ، أو أوراق مالية لبعض المشروعات التجارية أو الصناعية . وكثير من الأسهم لا تحمل اسم صاحبها بل أنها « لحاملها » ، ولا يمتلكها أصحابها في منازلهم ، بل أنهم يودعونها في المصارف والمؤسسات المالية . وأخيرا تتبلور ثروة هؤلاء أو تتركز في « نفتر شيكات » يستخدمونه في دفع ثمن مشترياتهم وحاجاتهم . « نفتر الشيكات » هو اليوم رمز الملكية ، ملكية الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال .

وهكذا نرى أن الملكية كانت في بادئ أمرها شيئا ملموسا يتعمل بكيان الإنسان ويحاجاته المباشرة ، أي أنها كانت امتدادا حقيقيا لشخصية الإنسان وعنصرا أساسيا يحقق هذه الشخصية ، كانت بمثابة الصنفه الخارجية للقوة التي لا تعيش إلا بها ولا تحتوى إلا فيها . فاصبحت اليوم مجرد انعكاس لقوة الإنسان وجبروته ، واتسعت حتى غدت لا تحقق حاجات ضرورية ، بل لترضى شهوة بعض الناس . وتشبع غرورهم على حساب حاجات الكثيرين وأقواتهم (١).

(١) صور هذا التطور بصورة اخاذة المسالم الاشتراكي الفرنسي « جان جوريس Jaurès » في كتابه « دراسات اشتراكية Etudes Socialistes »

تطور الوضع القانوني للملكية :

ولم تتطور فكرة الملكية من حيث أشكالها فحسب ، بل أنها تطورت كذلك من حيث أوضاعها القانونية .

فإذا أردنا أن نحدد معنى الملكية تحديدا قانونيا قلنا : أنها الحق في امتلاك شيء امتلاكاً خاصاً بحيث لا يشاركنا الغير في هذا الحق ، وقد رأينا أن هذا الحق في الماضي كان يتمتع في استخدام شيء لأشباع الحاجات الضرورية ولكن هل كان هذا الحق يتضمن حقاً آخر يتراءى لنا أنه شديد الصلة به وهو : حق استبدال ما نملك بشيء آخر يمتلكه الغير ؟ كلا ، بلا شك ، فالتبادل يمثل مرحلة معينة في تاريخ الاقتصاد ، ولم يظهر إلا بعد أن تهيأت له ظروف اقتصادية على شيء من التركيب والتعقيد . وقد كان الإنسان في العصور الأولى يشعر بالضيق والتبرم إذا أجبر على أن يتنازل عن شيء مما يحتاجه إلى إنسان آخر . ولكن هذا التبرم زال بطبيعة الحال عندما أخذ الإنسان ينتج لبيع ، أي منذ اليوم الذي بدأ فيه نظام تقسيم العمل أولاً بين أفراد الأسرة ، ثم بين أفراد المجتمع ، وحينئذ أصبحت الحاجات : سلماً ، تتبادل ، ثم تباع وتشترى بالتقود .

ولم يكن التبادل والبيع والشراء يمتد في بادئ الأمر إلى المفضل أو إلى الحقل الذي يعيش عليه أفراد الأسرة ، فلم يكن هذا ولا ذاك في عداد السلع . ولم يكن يطبق عليهما وضع الممتلكات الفردية ، بل كانا ، في الواقع ، ملكاً جماعياً للأسرة . وكانت هذه الملكيات مقدسة لأنها تحوى مقر الأجداد والمعبود الذي أقيم في وسطها لاقامة شعائر الديانة العائلية . كانت ملكية المنزل والحقل إذن تخص الأموات كما تخص الأحياء ، وكان واجب هؤلاء أن يسلموها إلى أولادهم ليعيشوا عليها . فهذه الأشياء المقدسة لم تكن موضع المساومة والتجارة . وانتقل ملكية المنزل والحقل إلى الأولاد والأحفاد هو الأصل الأول لنظام الميراث . ولكن كان هذا الانتقال بحكم القانون . وبحكم الواقع قامراً على المنزل الذي تسكنه الأسرة والحقل الذي تزرعه

لتميش على محصوله • ولا تدرى كيف أصبح هذا الحق قبيحا بعد مطلقا ، وأصبح الإنسان يتصرف فى منزله بالبيع والايجار والاعارة • ثم غدا كذلك نظام التوريث مطلقا ينطبق على ما تنتفع به الأسرة ، وعلى ما يزيد على حاجة نفعها المباشر •

ولم يكن نظام الوراثة معروفا فى المجتمعات الانسانية الاولى ، وذلك لسبب بسيط ، وهو أن الملكية كانت - كما قلنا - تنحصر فى نطاق الحاجات الفردية والأشياء الخاصة التى يستخدمها الفرد فى حياته (١) وقد كان من المتبع فى المجتمعات القديمة أن الفرد إذا توفى تبعته حاجاته وممتلكاته : فاما أن تحرق وتلقى كما فى صاحبها واما أن تدفن معه فى قبره • وكان يثن مع مع الميت أموالته التى كان يستخدمها ، والحلى التى كان يزين بها ، وحصانه الذى كان يستخدمه فى السفر أو فى القتال • وفى بعض المجتمعات كان يدفن معه اتباعه ونساؤه كذلك • ولا تزال بقايا هذه العادات قائمة حتى اليوم • ولم تستطع السلطات البريطانية فى الهند القضاء على عادة حرق الزوجة مع زوجها المتوفى إلا بعد جهد جهيد • وطالعنا الصحف ، منذ فترة ليست بعيدة ، نبأ زوجة هندية غافلت من حولها وألقت بنفسها فى النار لتهترق مع زوجها ، وفى ذلك ما يجتث تأصل العادة القديمة فى النفوس ، وممارسة الزوجة لها دون إكراه ، أو شعور بما فيها من بشاعة •

ويمكن النظر الى دفن المتاع والحلى مع الموتى على أنه امتداد لفكرة الملكية فى حياة أخرى يحياها المرء بعد أن يترك هذه الحياة الدنيا • فلكى يجد الميت فى حياته الأخرى كل ما كان يتمتع به من حلى ورياش وعبيد ونساء يجب أن تدفن هذه الأشياء معه عند مماته •

وقد كانت هذه المعتقدات عاملا رئيسيا ساعد على حفظ تراث الأجيال

(١) انظر فيما بعد الملكية عند الشعوب البدائية •

الماخية ، وإتاح الفرصة للوقوف على آثارهم وحضارتهم . فقد أقامت الحضارة الإنسانية من الآثار والحلى التى عثر عليها فى مقابر المصريين القدماء ومعابد اليونان والرومان قائمة عظمى ، وامتلات متاحفنا اليوم بهذه الآثار الخالدة التى ستظل على الدوام معينا لا ينضب للمعرفة والثقافة .

وظل المنزل والحقل ملكا جماعيا للأسرة لا يمكن التصرف فيه حتى قامت الأسرة الأبوية ونظام هذه الأسرة كان يقوم على السلطة المطلقة التى يتمتع بها عاملها ، وكان يطلق عليه فى العصر الرومانى *Pater Familias* وكان لعامل الأسرة هذا كل حقوق الملكية على جميع ما تملكه الأسرة ، بل ، وكذلك على أولاده وزوجاته ، فإن شاء باعهم أو قتلهم أو تصرف فيهم بالهبة . وعند مماته كان هذا الحق ينتقل إجباريا الى من يليه فى السن من أفراد الأسرة للتكوير ، ولم يكن يسمح له أن يتنازل عن هذا الحق ، أو يتهرب من ممارسته .

وما لبث هذا الحق أن تطور حتى أصبح للوالد فى أن يتنازل عن ثروته لأولاده بعد مماته . بحيث تقسم هذه الثروة بين نريته وزوجه . كما أصبح للمالك الحق فى أن يعين من نريته من يخلفه فى الاستمتاع بثروته عن طريق الوصية . وكان له مطلق الحرية فى أن يهرم الآخرين .

ثم تدخلت التشريعات بعد ذلك فى تحديد ما يتصرف فيه المالك عن طريق الوصية : فتركت له هذا الحق فيما يتعلق بجزء معين من ثروته ، وحفظت لأولاده حقه فى الجزء الباقى . وفى الشريعة الإسلامية لا يحق للمالك أن يتصرف ، عن طريق الوصية ، الا فى ثلث ثروته .

وتدخلت الدولة بعد ذلك لتحديد الميراث نفسه ، فحددت من لهم الحق فى الميراث من العصبة الأقربين . مستعينة فى ذلك بالشرائع السماوية فى بغض المجتمعات . وبالقوانين الوضعية فى بعضها الآخر . فإذا لم يكن للمالك من يرثه من الأقارب الذين حددهم القانون التى ثروته الى الدولة . ثم نصبت الدولة

نفسها شريكة في الميراث بحيث تستولى على نسبة معينة من ثروة المالك المتوفى قبل توزيع الأنصبة على ورثته .

وهكذا نرى أن الملكية في تطوراتها المتعددة خلال عصور التاريخ ، قد غيرت اتجاهها الأول الذي كان يسير نحو الفردية ، ونحو الحق المطلق للفرد في التمتع بثروته ، وبما يملك كما يشاء . غيرت الملكية خلال العصور المختلفة هذا الاتجاه ، وسلكت طريقا آخر انتهى بظهور المذاهب الاشتراكية خلال القرن التاسع عشر .

وتؤكد الاشتراكية حق الدولة في التدخل في شؤون المالك لتحقيق المصلحة الاجتماعية العليا . ويمكن القول أن هذا الاتجاه الجديد يعود بالملكية الى طبيعتها الأصلية حيث كانت في بادئ امرها ملكية جماعية . وبذلك يكون تطور نظام الملكية قد اتخذ شكلا دائريا ، وأنه في سبيل العودة الى حيث بدأ . وسنحاول في الفصل التالية أن نشرح بالتفصيل مراحل هذا التطور في العصور المختلفة .

المصلحة الاجتماعية للملكية :

وإذا كان أحد لا يستطيع أن ينكر ملكية الإنسان لثمرة جهوده العقلية أو البدنية ، فإن هذه الملكية تعتمد - الى حد كبير - على جهود الجماعة كلها . فلا يستطيع المؤلف - في الحقيقة - أن يخرج لنا مؤلفا علميا أو أدبيا ما لم يرجع الى التراث العقلي الذي خلفه من سبقه من الباحثين . ولا يستطيع صانع أن يخترع اختراعا جديدا إذا لم يعتمد على ما سبق اختراعه من مواد وأصوات . وبهذا المعنى يمكن القول أن الملكية قد خلقتها جهود . الجميع ، وأنها بالمثل يجب أن تستخدم لصالح الجميع .

فهى « جماعية في أصولها ، جماعية في غايتها » . وقد اعترف علماء الاقتصاد الذين لا يؤمنون بالاشتراكية كمذهب بهذه الحقيقة ، وبأن الملكية تسير

حتما نحو الغايات الجماعية ، وبانه يجب النظر إليها من زاوية النفع
الاجتماعى .

وقد ترتب على هذه النظرة نتائج عملية هامة :

اولها انه ما دامت الملكية تتخذ اساسا لها المصالح الاجتماعى العام ،
فيجب ان تستقل استقلالاً تاماً - والمالك الذى يهمل او يقصر فى استغلال ملكه ،
ولا يستخرج منه الفوائد التى يمكن استخراجها ، يرى حقه فى الملكية معرضا
للضياع - فلا يصح ان تكون له ارض طيبة خصبة تنتج أجود المحاصيل ثم
يتركها بدون حراث أو زرع - وقد سنت فرنسا ، خلال الحرب العظمى الاولى ،
قانونا يحتم على كل مالك ارض ان يزرع ارضه ، فاذا تركها بدون زراعة
اعطيت لجاره لزراعتها ؛ او تولت زراعتها الادارة المحلية - وقد تألفت على
اثر ظهور هذا القانون جمعيات لتنهض بزراعة الاراضى التى تركها أصحابها
قاحلة .

وفى القانون الاسلامى لا يصبح لانسان الحق فى ملكية ارض بدون منازع
الا اذا « احياءا بعد موتها » ، أى حراثها وسقاها لتنتب .

وتظهر الصيغة الاجتماعية للملكية كذلك فى التشريعات الجديدة التى تبيع
نزع الملكية لتحقيق المصالح العام ، كشق الشوارع ، وحفر المصارف ، وبناء
المستشفيات او الملاجىء او السور الحكومية الخ . . . كما تنطبق قوانين نزع
الملكية على كل ما زاد على نسبة معينة سواء من العقار (قوانين الاصلاح
الزراعى) او من الاموال (قوانين الضرائب التصاعدية) . وليس معنى ذلك
ان ملكية النولة تحل محل ملكية الفرد ، بل على العكس فان هذه القوانين تتيح
الامتلاك لعدد اكبر من الافراد ، وتوزع الملكية بدلا من تركها فى ايدي افراد
معدودين .

وقد حرص الاسلام على تحقيق هذا المعنى فى فريضة الزكاة اذ انها

نوع من لشارك الجماعة فى ملكية الفرد • كما أن الضرائب التى تفرضها الدول الحديثة ، وتبلغ أحيانا ٧٠٪ من دخل الأغنياء ، إذا زاد هذا الدخل على نسبة معينة ، هذه الضرائب تثبت حق الدولة فى أن تنزع – عند الحاجة – ما يقرب من ثلاثة أرباع ما يملكه بعض الأفراد لانفاقه فيما يعود بالنفع على المجتمع بكافة طبقاته •

ومن وسائل رقابة الدولة على الملكية كذلك منع رؤوس الأموال ، وخصوصا المعادن النفيسة ، كالذهب والفضة ، من التصدير الى الخارج • ويسهر رجال الحدود ، ورجال الجمارك لضبط كل من يحاول تهريب رؤوس الأموال • ولا يسمح للمسافرين الى الخارج الا بمبالغ محدودة •

هذه القوانين والتشريعات تبين بوضوح الاتجاه الجديد بالنسبة للملكية • فلم يصبح المالك حر التصرف فى ملكه ، كما كان الحال من قبل ، بل أصبح فى مركز يشبه مركز المدير الذى يدير شئون أملاكه لصالح المجتمع • وهو مسئول امام الدولة من كل تصرف شاذ ، او مناقض للقوانين المنظمة لحق الملكية ، ومعنى ذلك أن الملكية قد أصبحت وظيفة عامة ، او وظيفة اجتماعية •

الفصل السابع

الملكية والتبادل عند الشعوب البدائية

اهتم علماء الاجتماع -- على نحو ما قمنا فى الفصل الاول -- بمناقشة العلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد ، وتوضيح أثر المنهج الاجتماعى التكاملى فى دراسة الظواهر الاقتصادية وقد اشرنا الى بعض جهود علماء الانثروبولوجيا فى تحليل الانماط والنظم الاقتصادية فى المجتمعات البدائية .

وغيرنا ، فى هذا الفصل ان نوضح ، بصفة عامة ، أوجه الاختلاف بين الاقتصاد البدائى والاقتصاد الحديث ثم ننصرف الى تحليل مفهوم نظامى الملكية والتبادل فى المجتمعات -- البدائية بالرجوع الى أمثلة من الدراسات الحقلية الاساسية التى قام بها علماء الانثروبولوجيا فى هذا الميدان .

ان الاختلافات بين الاقتصاد البدائى او التقليدى من ناحية ، والاقتصاد الحديث من ناحية أخرى ، ترجع فى معظمها الى اختلاف الظروف العامة فى كل نمط من أنماط المجتمعات فاذا كان من المستطاع الكلام عن الاقتصاد الحديث وتحديد الخصائص المميزة له باعتباره يقوم على التصنيع فى أساسه ، فان ذلك يصبح صعبا للغاية بالنسبة للمجتمع البدائى حيث لا يوجد نظام واحد يصدق على المجتمعات البدائية والبسيطة بغير استثناء ، وانما توجد نظم كثيرة ومختلفة تبعا لاختلاف وسيلة العيش فهناك جماعات لاتزال تعيش حتى الان على الجمع والالتقاط ، مثل الأقزام فى افريقيا ، وجماعات تعتمد اساسا على القنص مثل « البوشمن » فى صحراء كلاًهارى ، وجماعات تعيش على رعى الإبقار مثل القبائل النيلية (النوير ، والسنكا ، والشيلوك -- وغيرها) ، أو على رعى الأغنام والأبل مثل البدو والرحل فى كل منطقة الشرق الأوسط وشمال

افريقيا وغرب المسودان واخيرا هناك الجماعات التي تعتمد على الزراعة البسيطة سواء اكانت زراعة مستقرة او متنقلة لذلك كان اهم خطأ وقع فيه حال الاقتصاد الحديث هو انهم لم يدرسوا تلك النظم الاقتصادية على ما هي عليه . ولم يربوها الى ظروف الحياة البدائية التي تلابسها ، وانما كانوا يحاولون على العكس من ذلك ، اخضاع تلك الظروف والنظم للمعايير الاقتصادية الحديثة التي تنطبق على المجتمعات الغربية (١) .

ومن الطبيعي ان تبدأ دراستنا بتطور نظام الملكية بمعرفة ما كانت عليه هذه الظاهرة بالنسبة للعقليات البدائية .

ويجب ان نوضح ان كلمة (بدائي) Primitive فى معناها العلمى لا تعنى الشعوب التي لا حضارة لها ، او التي ليس لها تاريخ حضارى فهذه الشعوب قد مرت باطوار تاريخية طويلة ، ولكنها لأسباب معينة قد وقفت عند حد معين من النمو والتطور ، وقد تفوق مجتمعاتنا فى بعض وجوه التنظيم الاجتماعى كالتنظيم الدينى واقامة الشعائر .

وينظر علماء الأنثروبولوجيا الى المجتمعات البدائية على انها مجتمعات ضيقة المجال الاجتماعى من حيث عدد السكان ، ومساحة الأرض والعلاقات الاجتماعية وهى اذا قورنت بالمجتمعات الأكثر تقدما وجدنا انها تستعين فى حياتها بمسائل « تكنولوجية » بسيطة ، أى انها ظلت بعيدة ، الى حد كبير ، عن المؤثرات للتقنية التي أحدثتها المدنية الغربية الحديثة ، كما ينحصر نظامها الاقتصادى فى الاكتفاء الذاتى أو للتبادل المحدود . ويترتب على ذلك ضيق نظام تقسيم العمل والتخصص بين الأفراد ، ويميل البعض الى إضافة مميزات أخرى كعدم وجود انتاج أدبى او مناهج فنية أو علمية واضحة .

(١) فكتور أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعى . الجزء الثانى الاستق - دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٧ ص ١٠١ وما بعدها .

وإذا كانت فكرة البدائية الأولى مازالت تقتصر الى اثبات ، ولم يقل العلماء فيها كلمتهم الأخيرة ، الا انه من المحتمل جدا ان يكون هناك اوجه شبه عديدة بين البدائيين الحاليين وطرق معيشتهم . وبين المجتمعات التي نشأت في العصور الأولى للتاريخ . وقد عثر المتقبون والمشتغلون بالحفريات على رسوم ونقوش وأحجار في جنوب فرنسا ، وشمال اسبانيا يرجع عهدا الى ما قبل التاريخ وثبتت هذه الآثار ، بصفة قاطعة ، تشابه العقائد والطقوس الدينية بين من عاشوا من السكان في هذه المناطق في العصور الغابرة ، وبين الشعوب البدائية الحالية وتتضمن هذه العقائد في (النظام الطوطمي) Totémisme وفي الاعتقاد بـسريان الروح في جميع ظواهر الطبيعة ، وهو ما يعرف باسم (المبدأ الحيوي) ويكفي هذا التشابه من ناحية للعقيدة الدينية لنستدل منه على التشابه في النواحي الاجتماعية الأخرى ، وذلك لما بين الظواهر الاجتماعية من ترابط وثيق ولما للعقيدة ، بصفة خاصة ، من تأثير كبير على الظواهر الأخرى .

الملكية وصلتها بالعقيدة البدائية :

ومن أشهر علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة العقلية البدائية ، في العشرينات من هذا القرن « لوسيان ليفي برول » . وقد بحث ظاهرة الملكية بنوع خاص في كتابه « الوظائف العقلية في المجتمعات المفقطة » (١٩٢٠ م) ، والروح البدائية ، (١٩٢٧) . (١) .

واهم ما يميز العقلية البدائية ، في نظر هذا المؤلف ، هو اعتقاده باتصال الأرواح ووجود قوى ومؤثرات خفية ، والاعتناع بحقيقتها بالرغم من عدم

(١) Lévy-Bruhl (L.), Les Fonctions mentales des sociétés archaïques, Paris 1920.

—————, L'Âme Primitive, 1927.

ادراك الحواس لها ، ويترتب على هذا الاعتقاد ان العقلية البدائية لا تفترق بين المفرد والمتعدد ولا بين الذات والغير فالبدائيون لا يبركون مثلنا معنى التضاد بين هذ المعانى . مما يحتم علينا ان نفى أحد الصفتين بالنسبة لشخص واحد حين ننسب له الصفة المضادة ، فهذه العقلية ، حسب وصف « ليفي برول » لها عقلية (سابقة على المنطق) (١) .

وتتجلى ظاهرة الاتحاد الروحي بين الكائنات ، فى اعتقاد البدائي انه يكتب صفات « الطوطم » الذى يعتقد ، فمثلا يقتصر افراد قبيلة الـ (بورورو) فى شمال البرازيل بانهم (بيغاوات حمراء) ويعتقد للفرد من افراد هذه القبيلة ، فى نفس الوقت ، انه شخص له صفة الانسانية وطائر ذو ريش احمر ، وقد يكون هذا الاعتقاد مما يصعب علينا فهمه او تصوره ، ولكنه بالنسبة للعقلية البدائية التى تخضع لبدأ « المشاركة فى الوجود » ، أمر طبيعى فكل هذه المجتمعات التى يسودها النظام الطوطمى تعتقد بوجود تشابه حقيقى بين الافراد وبين الطوطم الذى ينتسبون اليه .

وفضلا عن ذلك فان العقلية البدائية تمزج وقوع حادثة ما لا الى سببها الطبيعى بل الى تدخل قوة خفية تتصل بالاشياء بطريقة غامضة فاذا ظهر مثلا فى فصل ما كثير من حيوانات الصيد ، بصورة غير عادية ، أو كثرت الاسماك فى البحيرات ، أو الثمار فى الغابات قانهم يفسرون ذلك بما قام به بعض رؤسائهم الروحانيين من طقوس دينية أو سحرية أو بوجود شخص مقنس فى المكان ، أو تمتعه بصحة جيدة .

ومن مظاهر هذه العقلية أيضا ان يعتقد الشخص ان ملازمة الحظ او النقص له يرتبط بنوع ما قامت به امرأته من أعمال يومية ، أو بما هيأته من طعام . وهكذا نجد ان العلاقات الطبيعية ، التى تقوم على قانون السببية لا تحظى بتصويب ، أو على الأقل ليست لها الاهمية تافهة فى تفكير الشعوب البدائية .

(١) المرجع السابق .

فالرجل البدائي يعد نفسه مرتبطا ارتباطا روحيا بالوحدة الاجتماعية التي ينتمي إليها - عشيرة كانت أم قبيلة - وبالنوع الحيواني أو النباتي الذي يقسمه ونسبه عادة الطوطم والملكية ، عند الشعوب البدائية ، سواء كانت فردية أو جماعية ، تتصل بعنيد المشاركة هذا فهي تعبر عن (صلة روحية) بين الفرد أو الجموع من جهة ، وبين شيء أو شخص من جهة أخرى ونظرا لصلتها الوثيقة بالمعتقدات الدينية ، فإن الملكية تعتبر مقدسة ، بعيدة عن كل اعتداء أو محاولة للاعتداء ، مادامت وحدة التصورات الجماعية في القبيلة تحتفظ بسلطانها على القول الفردي -

الأرض ملك للجماعة :

ولا ينطبق نظام الملكية الفردية عند الشعوب البدائية الا على بعض الأشياء البسيطة التي يستخدمها الأفراد امتدادا خاصا كالخنجر ، وشباك الصيد ، وبعض الحلى - أما القاعدة العامة فهي ان كل شيء ملك للجماعة ، وعلى الأخص الأرض فالبدائي لا يستطيع ان يفهم ان تكون الأرض ملكا لفرد من الأفراد يتصرف فيها كيف يشاء وكل ما يستطيع ان يتصرف فيه الأفراد بحرية هو محصول الأرض من ثمار وفاكهة - أما الأرض نفسها فهي ملك للجماعة بأكملها والمقصود بذلك مجموع أفراد القبيلة من أحياء وأموات وفي كثير من المجتمعات الاقريقية نجد اعتقادا شائعا في ان الملوك الحقيقيين للأرض هم الأسلاف -

وقد كان تمسك للقبائل البدائية بهذا المبدأ سببا في النزاع الدائم بينهم وبين البيض من المستعمرين ، إذ يعطى المستعمر الأبيض لفرد من أفراد القبيلة أى نوع من أنواع الحلى أو البضائع وهو يعتقد انه قد دفع له ثمن قطعة من الأرض ، فاصبح له بذلك الحق المطلق في التصرف فيها - والحقيقة انه لم يدر بحد البدائي لحظة واحدة ان ما اخذه من المال أو الحلى كان ثمنا للأرض ، فانه لا يفهم مطلقا ان الأرض تباع وتشترى وهو حين يرفض تركها للمستعمر

لا يحدث في عهد أو يرجع فيما أبرمه من صيغة ، ولكن المستعمر يؤول ذلك بسوء النية ومن هنا ينشأ الخلاف دون أن يفهم وجهة نظر الفريق الآخر .

ويقول الأب (فان ونج) في هذا الصدد : ان الملكية في الشعوب البدائية جماعية ولكن فكرتها تحتاج لكثير من الفهم ، فالقبيلة بأكملها تملك الأرض على انها وحدة لا تتجزأ ويجب أن تفهم كلمة قبيلة لا على انها تشمل الأحياء فحسب ، بل الأموات أيضا . وبصفة خاصة الأسلاف الصالحين ، هؤلاء يرقدون في سعادة تحت تربة القبيلة ، وتسيطر أرواحهم على الأرض ، وما تحتويه من غابات وأشجار وأنهار وحيوانات الخ . . . ويفضلهم تحمل الأشجار ثمارها ، وتمتلىء الأنهار بالأسماك وينبت المحصول في الأرض ولا يتعدى ما يباح للأفراد الزرع وجمع المحصول والاستفادة منه ، أما الأرض نفسها فهي ملك للأجداد الصالحين . هناك إذن ارتباط وثيق بين القبيلة وبين الأرض التي تعيش عليها .

ولا يقتصر مبدأ الملكية الجماعية على الأرض فقط بل يتعداه الى كثير من الأشياء الأخرى المنقولة . فكثيرا ما شوهد بين قبائل أستراليا ان الأسلحة والقوارب والشباك يستعملها الجميع للمصالح العام أو للدفاع عن القبيلة وقد لوحظ أيضا في جزر سالومون أن الرجل البدائي حين يعود من عمل ما قام به لدى الأوروبيين ، فإنه يقسم ما ربحه من عمله مع أفراد القبيلة .

وقد حاول بعض الكتاب أو يستدل من مثل هذا السلوك الاجتماعي على اتجاه يقترب من (الشيوعية) بمعناها المتداول اليوم . والخطأ الأساسي عند هؤلاء أنهم حاولوا تطبيق الأفكار والنظريات السائدة في المجتمعات الغربية الحديثة ، على مجتمعات تسود فيها قيم وأفكار جد مختلفة .

فالنظم الاقتصادية البدائية التي تؤخذ على انها شيوعية ، ليست في الحقيقة سوى أمور تتعلق بأصول اللياقة والضيافة والقيم الاجتماعية . وفي كثير من المجتمعات البدائية والتقليدية يرى الناس انه من العار أن يترك أي

شخص جائئاً مادام هناك طعام كاف عند أى عضو من أعضاء المجتمع ،
تقديم الطعام والمعونة يعتبر عندهم مسألة خلقية ، ولكنها ليست قانوناً ملزماً .
ثم ان هناك عوامل المركز الاجتماعى ، وحسن الصيت والسمعة التى تضطر
الإنسان الى تقديم ما عنده الى الغير ، او على الأقل دعوته لأن يشاركه فيه .
وعند الجماعات التى تعيش على قنص الحيوان يتحتم على المصياد حين يقتنص
أحد الحيوانات أن يشارك فيه جميع الحاضرين ، أو أن يضع كل ما حصل عليه
اثناء رحلة الصيد فى كومة واحدة ، ويترك لهم أن يختاروا منها ما يشاءون
لأنفسهم أولاً ، ثم يأخذ هو وأهله ما تبقى بعد ذلك .

كان كثير من الكتاب يأخذون مثل هذه التصرفات على انها دليل على
الشيوعية الفطرية عند البدائيين ، بينما هى فى الحقيقة تصرفات اجتماعية
تطلبها بعض القيم الاجتماعية التى تتعلق بالرغبة فى الحصول على مكانة
اجتماعية عالية فى المجتمع ، ولا تركز بتسائلاً على أى مفهوم اقتصادى
بحث (١) .

وترتبط ملكية الأرض ، فى المجتمعات البدائية ، بالتنظيم الاقتصادى
والقربابى والسياسى على السواء ومن الصعب أن نتكلم عن نظام واحد لحيازة
الأرض ، ونزعم أنه يمثل الشكل السائد للملكية فى جميع المجتمعات البدائية ،
اذ الواقع أن هناك نظماً كثيرة مختلفة تعطى للأفراد الحق فى استغلال جزء
من اراضى القبيلة بطريقة تنظمها الجماعة ، ويرجع هذا الاختلاف ، الى
اختلاف البناء الاجتماعى ، والعلاقات المتشابهة التى تدخل فى تركيب هذا
البناء .

ومع ذلك يمكن تمييز عدد من العوامل الهامة التى تتدخل فى تحديد شكل
الحيازة أو الملكية فمن هذه العوامل ، الظروف الجغرافية وأهمها عامل المناخ

(١) د. محمد أبو زيد : المرجع السابق .

الذى يتدخل . بغير شك ، فى تحديد نوع الزراعة ، وبالتالي يحدد الى درجة كبيرة نوع الحيازة . وطرق استغلال الأرض .

ويأتى بعد ذلك اثر النظم الاجتماعية . ومن اهمها المعتقدات التى تؤثر تأثيرا قويا فى تحديد موقف الناس من الأرض ، ومن قبيل ذلك ارتباطهم بأجدانهم وموتاهم ، وبالتالي بالأرض التى دفن فيها هؤلاء الأجداد ، ويترتب على هذه العقيدة رفض الناس ترك هذه الأرض حتى بعد أن تفقد خصوبتها ، ورفضهم بيعها للمستوطنين البيض ، على نحو ما قدمنا . إذ أن الملاك الحقيقيين للأرض هم الأسلاف .

وهناك معتقدات أخرى قد يتسبب عنها هجرة الأرض تماما مثل الخوف من السحر أو من لعين الشريرة أو من الموت ، وأفضل مثل لذلك هم (الأزاندى) . فى الجنوب الغربى من السودان حيث يهجر الناس اكواخهم ومساكنهم واراضيهم الزراعية حين يموت أحد أفراد العائلة خشية أن تصيبهم . هم أيضا . لعنة الموت ، وينظر عدد من شعوب افريقيا الى الهجرة على انها وسيلة للهرب من تسلط الأرواح الشريرة وعدوانها .

ومن العوامل التى تتدخل فى تحديد نوع الملكية الاعتبارات القرابية فملكية الأرض فى كثير من المجتمعات القبلية تقوم على أساس الجماعة القرابية أو الوحدة الإقليمية ويعتبر ذلك . فى الحقيقة . عاملا من أهم عوامل تماسك هذه الجماعة ووحدة نظرها لأن الجماعة تقوم « ككل » باستغلال تلك الأرض ، وتؤلف بذلك وحدة متعاونة للعمل والانتاج والاستهلاك ، وفى مثل هذه الأحوال نجد أن أية محاولة لتغيير نمط الملكية التقليدى ، وادخال نظام الملكية الفردية لا يؤدى فقط الى تقسيم الأرض وتجزئتها . بل وأيضا الى تفكك هذه الوحدة القرابية .

واخيرا فإن الفسق السياسى المسائد فى المجتمع كثيرا ما يكون له اثره فى تحديد نوع الحيازة . أو بقول أصح ، كثيرا ما يكون لحيازة الأرض جانبها

السياسي ، وقد لوحظ في المجتمعات الأفريقية أن ثمة علاقة قوية بين المركز الاجتماعي والسياسي الذي تشغله إحدى الجماعات القبلية ، وبخاصة العشيرة المسيطرة في القبيلة ، وبين الأرض التي تمتلكها ، وكثيرا ما نجد أن الحق في استغلال الأرض يعتمد اعتمادا مباشرا على الانتماء إلى رئيس معين بالذات ، كما أن سلطة الرؤساء بمختلف درجاتهم تتوقف هي أيضا على مساحة الأرض التي يملكونها ، أو يقومون باستغلالها .

هذه العوامل التي ذكرناها وغيرها توضح لنا مدى ارتباط نظام ملكية الأرض في المجتمعات البسيطة والتقليدية ، بالنظم الأخرى السائدة في المجتمع ، بحيث يتطلب الأمر لفهم تلك النظام - التعرف على أهم خصائص البناء الاجتماعي الكلي . وقد اهتم علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، وخاصة علماء المدرسة الوظيفية بتطبيق هذا المنهج ، الذي يقوم على تحليل وظيفة كل نسق من أنساق البناء الاجتماعي وربطه بالأنساق الأخرى في علاقات تكاملية .

وبالرغم من اختلاف الأسس التي تقوم عليها الحياة الاقتصادية في المجتمعات البدائية إلا أن هذا لا يمنع من تحديد بعض الملامح الأساسية التي تعتبر من أهم الخصائص المميزة لها ، وهي كلها خصائص ومميزات ناشئة - إلى حد كبير - من تشابه الظروف البيئية والبيولوجية التي تحيط بهذه المجتمعات .

وأولى هذه المميزات المتصلة بالظروف البيولوجية هي عدم التنوع في مصادر الثروة في المجتمعات البدائية فمنظم هذه الشعوب تعتمد على عدد قليل من هذه المصادر ولكنهم يحاولون استغلالها بكل وسيلة ممكنة ، بحيث تسد كل حاجاتهم المادية . لذا يصبح لهذا المصدر الأساسي قيمة اقتصادية واجتماعية كبرى . لدرجة أن معظم القيم الروحية والدينية تدور حوله ، كما هو الحال عند النوير ، في جنوب السودان فالحياة الاقتصادية والاجتماعية والشعائرية

عند هذه القبائل تتركز حول « الأبقار » فالبقرة عندهم هي وسيلة تقويم القرابين والأضحية ، كما تدور حولها مختلف الطقوس شبه الدينية مثل دفع المهر وحفلات تكريس المراهقين .

وهناك سمة أخرى متصلة أيضا بالظروف البيئية السائدة في هذه المجتمعات ، وهي انشغال الناس وارتباطهم ارتباطا تاما بمورد الطعام اليومي أو الفصلى ، وقد تعرضهم نتيجة لتقلبات الأحوال الطبيعية صعوبات كثيرة ، تصل إلى حد تعرضهم للمجاعات أحيانا هذا بالإضافة إلى صعوبة الانتقال عبر الغابات أو الصحارى . وقد كان لهذا الارتباط بمورد الطعام اليومي ، وضرورة الانتقال من مكان إلى آخر ، أثاره في كثير من تصرفات هذه الجماعات فليس من السهل على المرء في تلك المستويات المتخلفة أن يخزن ما يفيض عن حاجته من السمك أو اللحم للطوارئ ومع أن هذا العجز عن التخزين يؤدي إلى عدم الشعور بالأطمئنان أو الاستقرار ، فإنه قد أدى في الوقت ذاته إلى ظهور بعض النظم الاجتماعية التي تعكس درجة عالية من (التعاون المتبادل) للتغلب على هذه الالتزامات ويظهر هذا بوضوح عند الجماعات البدائية التي تعيش على قنص الحيوان ، إذ تقوم الزمرة الواحدة بتقسيم لحم القتيصة بين الزمر المجاورة التي ترتبط بها بروابط الجوار أو القرابية ، على أساس أنها تحصل في الوقت المناسب ، على نصيب معين من الصيد الذي تصطاده كل جماعة من تلك الجماعات . وفي ذلك يقول « أيلانز بريثارد » أن الفقر والحاجة ، وليس الشبع والقنى ، هما أهم أسباب الكرم وحسن الضيافة اللذين تتمتع بهما الشعوب للرغوية » (١) .

فلن نظرنا إذن إلى تصرفات أفراد العشائر البدائية ، في ضوء القيم

(١) المرجع السابق .

السائدة فى المجتمع المحلى ، وليس فى ضوء القيم الغربية الحديثة ، ظهرت لنا هذه التصرفات معقولة ومنطقية ، ومتفقة مع حاجات ذلك المجتمع المحلى وأسس تنظيمه الاجتماعى فإذا كانت الثروة مثلاً ، فى الاقتصاد الحديث ، تستخدم كإسمال فى أغراض التنمية والاستثمار ، فإن لها فى كثير من المجتمعات البدائية وظيفة أساسية مختلفة عن ذلك ، وتتمثل فى محاولة إنفاقها وتوزيعها لاكتساب مكانة اجتماعية عالية فى المجتمع كما يحدث فى مجتمعات ميلانيزيا ، وبولينزيا . والساحل الشمالى الغربى لأمريكا ، وهى المجتمعات التى تمارس ما يعرف باسم نظام « الكولا » ونظام « البوتلاتش » وسنأتى الى غمصيل ذلك بعد قليل .

الملكية الفردية :

إذا كانت الملكية الجماعية هى المظهر السائد للملكية فى المجتمعات البدائية والتقليدية وخاصة فيما يتعلق بملكية الأرض ، فما هو شكل الملكية الفردية ؟

إن الملكية الفردية عند البدائيين تنصب على ما يتعلق بذات الشخص ويستحسن أن نسميها « الملكية للشخصية » ، إذ أنها ترتبط بمعتقداتهم الخاصة عن حدود « الشخصية » أو الذات - وهذه الحدود ليست واضحة أو محددة ، بل تزيد أو تنقص حسب ما يكون للفرد من صلة بالقوى الخفية أو الخفية ، التى تضاعف من تأثيره فى الأشياء ، أو تمنحه مزيداً من الحظ أو السيطرة

فقد لاحظ أن فكرة الذات الجسمية عند البدائيين تشمل ما يفيت على الجسم ، وما يخرج منه من افرازات داخلية وخارجية كالشعر ، والأظفار ، والدموع ، والبول ، والعرق . ولذا فإن أى عمل سحرى يقع على أحد هذه الافرازات يؤثر فى الشخص نفسه ، ولهذا السبب يحرص البدائى حرصاً شديداً على ألا تقع قصاصة من شعره ، أو قلامة من ظفره ، فى يد شخص

يضمحل له اللداء أو يريد أن يناله بسوء ، إذ أن التسلط على شيء من هذه الأشياء معناه التسلط على روح الشخص وما الأقرازمات والشعر الاجزاء من شخصيته ، ، أو من ذاته كقدميه ويديه سواء بسواء فهي تخصه وتتعلق به بالمعنى الحرفي لهذه الكلمات .

ويضاف الى هذه العناصر المكونة للشخصية الآثار التي يتركها الجسم على مقعد أو على الأرض ، وعلى الخصوص آثار الأقدام واليكم مثالا طريفا .
لا يملقه البدائيون من أهمية على التأثير السحري للآثر :

عند قبائل « غيانا » قصة شعبية مؤداما أن امرأة قتل ولدها . فتعقب الآثار في المكان الذي حدث فيه القتل ، وهي تقول لنفسها « ما هو الرجل الذي قتل ولدي ، ثم أخذت حفنة من التراب تحمل آثار أقدام الرجل ، ولقتها في قطعة من القماش وربطتها بخيط وعلقتها في فرع شجرة . وذهبت لتمشيع بعض الحطب لإشعال النار فيها ، وعندما عادت أشعلت نارا متاجعة ورمت فيها الرميطة وهي تقول : « عليك اللعنة أيها الشخص الذي أحرق آثار أقدامه ليحترق صاحب هذا الأثر نفسه في النار » ولم تكن المسألة مجرد رمز فانها كانت تعتقد أن احراقها لهذا الأثر سيجنب روح الشخص ذاته نحو النار فتحترق . كل هذا قد يعد غريبا بالنسبة لعقلية الشعوب المتحضرة ، ولكن الأغرب هو نهاية هذه القصة فقد حدث أثناء ذهاب المرأة للبحث عن حطب أن علق بعض الأشياء أثر أقدامها في مكان الرميطة التي وضعتها فاجتذبتها النار مرتين رغما عن إرادتها وفي المرة الثالثة لم تستطع التحرق وسقطت في النار وسرعان ما تحول جسمها الى رماد (١) -

ويبخل كذلك فيما يخص الشخص ويعد امتدادا لشخصيته ، فضلات

طعامه • ونحن نفهم أن يكون هناك نوع من الامتزاج في العناصر بين الشخص وبين ما يأكله ، ولكن هذه العلاقة تمتد عند البدائيين الى فضلات الطعام الذي لم يؤكل • واليكم قصة أخرى تتصل بهذا الاعتقاد : حدث في ميلانيزيا أن اشبتكت قبيلة مع أعدائها في حرب ، وقيل أن يطوقهم العدو تماما جمعوا نساءهم وأطفالهم وهربوا تحت جناح الظلام وعندما أصبحوا في أمان ، بعيدا عن أيدي العدو تذكروا أنهم تركوا خلفهم حفنة من الجوز اكل منها رئيسهم ، فإذا وقعت في يد العدو فانه بلا شك سيستخدمها في عمل سحري يكون من شأنه القضاء على رئيسهم فاتفق أخوا الرئيس على أن يذهب واحد منهم مضحيا بنفسه ليحضر هذه الحفنة من الجوز حتى ينقذ حياة شقيقة الأكبر • فبقايا الطعام ان جزء من شخصية الفرد كالأشياء الأخرى المتعلقة به تماما •

وقد يعد من الغريب أن تخل في قائمة الأشياء المتصلة بذات الشخص ، الملابس التي لبسها واختلطت برائحة عرقه • فالبدائيون يعتقدون أن لبس ملابس لشخص آخر كاف لانتقال صفاته حسنة كانت أم رديئة ، الى الشخص الذي يلبسها •

وعند بعض القبائل البدائية اذا تنازل شخص آخر عن شيء يملكه كخنجر مثلا ، فانه يحرص على نزع قشرة رقيقة من مقبضه للاحتفاظ بها ، والا فان المالك الجديد يستطيع أن يؤثر في صاحب الخنجر الأول تأثيرا سحريا •

وفي بعض المجتمعات البدائية تعتبر الأشياء التي يصنعها الشخص بنفسه ، مما يتصل بذاته ولهذا السبب فان هذه الأشياء يجب أن تختفي بمجرد اختلقه ، فتحرق عند وفاته وقد يطبق ذلك على كل ما كان يملكه الشخص فلا يترك لغيره للانتفاع به • وطالما كان الشخص على قيد الحياة فان أي مساس بالأشياء التي يملكها يعد امانة لا تقتدر ، والبدائي ذو حساسية مرمقة فيما يتعلق بذلك ، ويكفي لاثارة غضبه أن يسمع أي تلميح ، ولو من بعيد ، قد يؤدي الى حرق كوخه أو قاربه أو بعض ملابسه واذا وجهت طعنة خنجر الى

شيء يملكه فانه يعد هذه الطعنة تمييزاً ومزياً لطعنة موجهة الى شخصه .
ونظرا لهذه الصلة الوثيقة بين الأشياء وصاحبها ، فقد جرت العادة أن تدفن
معها أو تعرض على قبره والاحتفاظ بها قد يؤدي الى ظهور روح الميت لطلبها
أو للانتقام من أجلها .

وتدخل الزوجة في نطاق الملكية الفردية فالزواج عند البدائيين معناه
امتلاك المرأة والاتحاد معها بكل ما في هذه الكلمة من معانٍ روحية . ويمجرد
أن تتزوج المرأة فانها تفقد الحرية التي كانت تتمتع بها وتصبح محرمة على
غير زوجها من أفراد القبيلة . وقد جاءت الأديان السماوية مؤيدة لهذا الوضع
ولكن هذا التحريم ، بالنسبة للعقلية البدائية ، يرجع الى المشاركة التي تنشأ
بين الزوج والزوجة وتجعل من شخصيهما شخصا واحدا متحدا الى درجة
أن أعمال الواحد تؤثر في حياة الآخر فإذا ذهب الزوج للحرب أو الصيد فإن
حياته أو حظه قد يصبحان في خطر بسبب بعض التصرفات التي تقوم بها
زوجته ولا ينقسم هذا الاتحاد الروحي الا اذا طردها من بيته ، اما اذا مات
الزوج وبقيت الزوجة على قيد الحياة فإن المشاركة تظل باقية بما يترتب عليها
من نتائج وأولى هذه النتائج هو موت الزوجة نفسها ، فهي اما أن تقتحر ،
واما أن يضحي بها من أجل زوجها ولم تقتصر هذه العادة على الشعوب البدائية،
بل تعدتها الى بعض المجتمعات التي نالت حظا من الحضارة كالهند والصين
وفي المجتمعات التي لا تأخذ بهذه العادة توضع الأرملة تحت رقابة شديدة
وتعرض عليها فروض قاسية : اذا اخلت بها حلت عليها لعنة الميت .

وقد يستثنى من القاعدة التي تحتم ائتلاف الأشخاص الشخصية عند وفاة
صاحبها ، بغض الحالات كأن يكون للمتوفى أطفال يربون الانتفاع بما ترك
والدم ، ومن الشاهد أن الاسكيمو من سكان (جرينلند) ينفنون مع الميت
قاريه وأدوات الصيد التي كان يمتلكها ، ولكنهم يتركون خيمته لأبنائه كما
جرت العادة أيضا عند هنود (بوليفيا) أن يحتفظ الفرد بأشياء كان يملكها

أبوه أو أمه عند وفاتها على شرط أن يستأنفها في ذلك قبل الوفاة • ومعنى هذا أن هناك نوعاً من الملكية الوراثية عند البدائيين ولكنها في نطاق محدود •

فالملكية الشائعة هي الملكية الجماعية ، وتليها الملكية الشخصية وهي ما يتعلق بذات الشخص أما الملكية للوراثية فتطبق في حالات نادرة وأهم ما يميز الملكية بجميع أنواعها هو طابع التقديس ، فالملكية الجماعية مقدسة لأنها تراث الجماعة وخصوصاً الأسلاف الصالحين ، والملكية الفردية مقدسة لأنها امتداد لشخصية الفرد نفسه ، والاعتداء عليها معناه الاعتداء على صاحبها •

نظام التبادل الشعائري :

اهتم عدد من علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية بدراسة النظم الاقتصادية البدائية ، ووجهوا عناية خاصة لما أطلقوا عليهم اسم « نظام التبادل الشعائري » •

ويعتبر « مالينوسكى » من أشهر العلماء الذين قاموا بدراسة هذا النظام الذى يعرف باسم « الكولا » عند السكان الأصليين في جزر المحيط الهادى ، وقد نشر هذه الدراسة الطويلة والمهمة في كتابه بعنوان « قبائل الأرجنوت في غرب المحيط الهادى » (١) ، فوجه بذلك الأنظار الى الدلالات العميقة التى تشتمل عليها التصرفات البدائية في المجال الاقتصادى • وجاء بعده تلميذه « يموذ فيرث » ، فسار في نفس الاتجاه ، وكتب عدة مؤلفات في دراسة النظم الاقتصادية البدائية أهمها « الاقتصاد البدائى عند قبائل الماورى في نيوزيلندة » - « الأنماط البشرية » - « التغير الاجتماعى عند التيكوييا » (٢) • ونظام « الكولا » تسمية محلية تعبر عن « المتبادل الشعائري » الذى يمارسه

Malinowski, Argonauts of Western Pacific, 1950.

(١)

Firth (R.), Social change in Tikopia, 1959.

(٢)

سكان جزر « التروبريالد » فيمقتضى هذا النظام يدخل سكان هذه الجزر بعضهم مع بعض ، كما يدخلون مع سكان بعض الجزر المجاورة ، فى نوع من التحالف أو الاتفاق الذى يهدف الى تبادل اشياء وسلع معينة تتألف من عقود طويلة من الصدف الأحمر ، وأساور من الصدف الأبيض ، وهى سلع ذات قيمة اجتماعية وشعائرية صرفه ٠٠٠ اذ أن الحصول عليها يؤثر تأثيرا فعلا فى المركز الاجتماعى الذى يحتله الفرد فى المجتمع ، بمعنى أن مكانته تزداد ارتفاعا وعلوا تبعا للأشياء التى يحصل عليها ، وبخاصة اذا كانت مصنوعة من الأصناف النادرة ويزيد من نيرج صيته ، وحسن سمعته أن ينزل عما يملكه عن طيب خاطر لأصدقائه أو شركائه فى اتفاقية تبادل سلع الكولا .

وعلى الرغم مما يبدو من بساطة هذا النظام ، فانه ينطوى فى الواقع ، على كثير من العناصر والعلاقات المتشابهة . فالمبادلات يجب أن تتم فى جو تسوده الرسميات والتكلف والجد ، والوقار . ويجب الاستعداد لها بالقيام بالشعائر المختلفة لتأمين الرحلة البحرية والمسافرين من مخاطر البحر .

كما أن تدخل العلاقات وتشابكها ينطبق على طريقة تبادل السلع الاستهلاكية فى الجزيرة الواحدة من ناحية ، وبين الجزر المختلفة التى تدخل فى نطاق الكولا من ناحية أخرى ، وينطبق أيضا على علاقات التبادل بين الشركاء فى مختلف الجزر وهى علاقات متوارثة منذ القدم ، وتسير تبعا لخطوط تقليدية معروفة ، بحيث تفرض نوعا من الالتزام الاجتماعى على الأطراف الذين يدخلون فى هذه العلاقة .

ويقوم الزائر - وبخاصة اذا كان من نوى المكثفة الدفيعه - بتقديم هدايا من (المقود) للشخص الذى اعتاد التبادل معه ، وذلك فى حفل خاص كبير يقيم سكان الجزيرة لهؤلاء الزائرين ، ثم يأخذ فى مقابل ذلك بعض « الأساور » التى تهدى اليه نظير هديته فيحملها معه الى جزيته . ويحتفظ بهذه الأساور ، ويأخذ العقود فى مقابلها وهكذا وعلى ذلك فان أطراف التبادل

فى نظام الكولا يتداولون تلك الأساور والعقود باستمرار ، بحيث تنتقل الأساور
فى اتجاه معين بينما تنتقل العقود فى الاتجاه المضاد •

ومن ذلك نرى أن نظام الكولا ينطوى ، فى المقام الأول ، على « مضمون
اجتماعى » أساسه توطيد أواصر الصداقة والعلاقات الطيبة بين سكان تلك
الجزر ، والحصول على الصيت والسمعة نتيجة لتنازل الشخص عن بعض
الأشياء ذات القيمة الرقيقة لأصدقائه وفى الوقت نفسه فإن نظام التبادل
الشعائرى هذا يصبح تبادلا ومقايضة عادية لكثير من السلع الاستهلاكية
بين سكان تلك الجزر الذين قد لا تساح الدصة لانتقالهم لولا الدخول
فى علاقة الكولا التى تعتبر الباعث الأول على هذه التحركات (١) •

غير أن الذى نريد أن نؤكد عليه أن تبادل السلع الاستهلاكية ، أو النافعة
فى الحياة اليومية ، ليس هو الأساس الذى تقوم عليه الكولا كما أنها لا تتم
وقت الحاجة فحسب ، وإنما تتم فى مواسم معينة ومحددة مقدما ، وتبعا
لخطوات مدروسة بدقة كذلك تفرض علاقات التبادل المستمرة ، على أطراف
التبادل عددا من الحقوق والالتزامات المتبادلة ، وبذلك تخلق نوعا من العلاقات
الواسعة الممتدة بين القبائل المختلفة ، وهذه العلاقات تقوم فى المحل الأول ،
على أساس متين من الثقة المتبادلة وشرف المعاملة وتقضى التقاليد وقواعد
العرف أن يرد الهدى إليه ما يقابل هديته بهدية أخرى لها قيمة مماثلة على
الأقل وإذا تأخر عن القيام بهذا الالتزام ، فإنه يحرم على أن يقدم لزميله
فى الكولا بعض الهدايا الصغيرة ، من حين لآخر ، حتى تساح له الفرصة
لتقديم الهدية المناسبة •

والذى يهمنا من كل هذا ، أن كل صورة من صور التبادل الشعائرى التى
تتم فى جزر « التروبرياندا » لا يوجد فيها ما يدل على تفكير الناس فى أمور

(١) د - محمد أبو زيد • المرجع السابق •

الريح أو الكسب ، أو النفع الشخصى وسواء أكانت للهدايا فوائد مادية أو لم تكن ، فإن « العطاء من أجل العطاء » يعتبر من أهم الملامح المميزة للحياة الاجتماعية عند التروبريانده ، بل أن خالينوسكى - بدراسة نظام الكولا - كان له الفضل الأكبر فى تغيير النظرة التى كان ينظر بها العلماء الى الاقتصاد البدائى ، وفى التنبيه الى ضرورة إعادة تقييم نظريتنا عن حياة الرجل البدائى بعمامة . ونظمه الاقتصادية بخاصة .

نظام البوتلاتشى :

وهناك نظام آخر ، يدل ايضا على طبيعة الاقتصاد البدائى ، وبعده عن المفاهيم المادية للاقتصاد الحديث ، ونعنى به نظام « البوتلاتشى » ويسود هذا النظام بين عدد من قبائل الهنود الحمر الذين يعيشون على الساحل الشمالى الغربى لأمريكا ويرتكز فى أساسه وفى أبسط مظاهره على أن يقوم الشخص ، من لوى المكانة والمركز الاجتماعى ، بتوزيع نوع معين من الأغذية على اقاربه الذين لا يلبثون ، بعد انقضاء فترة من الزمن ، أن يردوا اليه هذه الأغذية بعد أن يضيفوا اليها أعدادا أخرى كبيرة قد تصل الى اضعاف ما اخذوه منه فى الأصل .

وكان كثير من العلماء ينظرون الى هذا النظام على أنه نوع من « الاقراض » الذى يعود على صاحبه بفوائد مرتفعة . وهذا فهم خاطئ بغير شك ، ومن الذين وقعوا فى هذا الخطأ العالم الأمريكى « فرانز بواس » ، وذلك حين وصف هذا النظام بأنه نوع من استثمار الممتلكات بالفائدة كما وقعت فى نفس الخطأ « روث بنديكت » (١) .

والحقيقة أن نظام البوتلاتشى ، فى جوهره ، نظام لاجتماعى وشمائلى

(١) المرجع السابق .

يهدف الى اكتساب مزيد من الشرف ، والسمعة الطيبة ، ونبوغ المصيت عن طريق المنح والاعطاء والبالغ في الرد . وليس أدل على ذلك من أن الشخص كثيرا ما يلجأ الى احراق هذه الاغذية ذات القيمة الاجتماعية العالية ، بل وفي احيان اخرى كثيرة ، قد يحرق كثيرا من ممتلكاته ليندل على استهائته بالأشياء المادية التي تؤلف ثروة الرجل العادى ويدعو ، فى الوقت نفسه ، غيره من الأشخاص الذين يحضرون حفل البوتلاتش ، الى مجاراته فى أعماله ، متحديا لهم ان يتفوقوا عليه فى ذلك اذا استطاعوا ، وكلمنا أحد الشخص منهم قيمة هذه السلع المادية ، وقام باحراقها أو اتلافها ، ارتفعت مكانته فى المجتمع .

فكان نظام البوتلاتش اذن يساعد على اشباع الحاجة التى يشعر بها الشخص للحصول على مزيد من السمعة ونبوغ المصيت ، ليس فقط عن طريق اتلاف ممتلكاته ، بل وايضا عن طريق احراج غيره من الناس ، وتدمير مركزهم الاجتماعى ، اثناء حفل البوتلاتش ، اذا اخفقوا فى السير معه الى آخر الشرط .

فمن الخطأ اذن أن ننظر الى هذا النظام من الزاوية الاقتصادية الحرف ونغفل الاعتبارات الاجتماعية التى تحيط به ، وكذلك الشعائر والطقوس وأنماط السلوك التى تلازمه .

وقد قلم عالم الانثروبولوجيا « يول بوهانان » بدراسة نسق المتبادل والعوامل الاجتماعية التى تصاحبه ، وتؤثر فيه عند قبائل (المتيغ) الذين يعيشون وسط « وادى بينو » فى نيجيريا الشمالية . وتطلعا هذه الدراسة على بعض أوجه الشبه بين نسق المتبادل فى تلك المجتمعات الافريقية ، ونظام البوتلاتش الذى تكلمنا عنه عند الهنود الحمر .

اذ يميز « بوهانان » بين نمطين مختلفين من أنماط المتبادل عند « المتيغ » ، يقوم أحدهما على مبدأ « الهدية » ، بينما يقوم الثانى على فكرة « السوق » أو

التجارة • والمقصود بالهبة ، هو- تبادل الهدايا الذي يتم بين الأفراد أو الجماعات لتقوية الروابط الاجتماعية بينهم ، وهو لا يخضع للمعاملة أو الى تقدير هذه الهدايا فى حدود والفاظ القيمة المادية أما التبادل التجارى المادى فانه يقوم على فكرة « السوق » أى على تقدير قيمة السلعة أو سعرها بحسب ندرتها أو الحاجة اليها •

وقد لاحظ « بوهانان » أن تحقيق الشرف والمكانة الاجتماعية للمالية كثيرا ما يتم عن طريق اعداد القيمة المادية والاقتصادية لبعض السلع أو اتلافها وجعلها غير صالحة للتبادل • وهنا نجد بعض الملامح التى سبق أن اشرنا اليها فى نظام البوتلاتش •

وهكذا يتضح من دراستنا لنظام الملكية والتبادل عند الشعوب البدائية أن النظم والأنساق الاقتصادية الشائعة فى تلك المجتمعات والتى لايزال بعضها يوجد حتى الآن فى المجتمعات التقليدية والقبلية - هذه النظم قد يساء فهمها اذا درسناها فى ضوء القيم والأفكار والنظريات السائدة فى المجتمعات الغربية الحديثة • فيجب إذن أن نضعها فى إطارها الصحيح ، وأن ندرسها فى ضوء القيم والمعتقدات السائدة فى كل مجتمع من تلك المجتمعات البدائية •

الفصل الثامن

الملكية وصلتها بالديانة العائلية

فى

المجتمع اليونانى القديم

مما لا شك فيه أن المعتقدات الدينية تعد من اكبر العوامل التى تؤثر فى تحديد الاشكال المختلفة للنظم الاجتماعية . وقد لاحظنا ذلك بالنسبة للملكية عند الشعوب البدائية وراينا كيف كانت تتسم بملامح التقديس لارتباطها بالمعتقدات الدينية للجماعة .

ولقد ظلت فكرة الملكية مرتبطة بفكرة الدين فى المجتمع اليونانى القديم وان كان قد اعتراما بعض التغيير نتيجة لاختلاف البيئة وتغير المعتقدات . وإذا كنا لا نستطيع دراسة أى نظام اجتماعى إذا سبق تلك الدراسة المام بمعتقدات المجتمع الذى نريد أن ندرسه . أصبح لزاما علينا قبل الكلام عن النظام السياسى والاجتماعى فى المجتمع اليونانى القديم أن نشرح المعتقدات الدينية التى كانت تسيطر على هذا المجتمع . فالنظام السياسى والاجتماعى عند الاغريق كما يصفه لنا التاريخ نظام معقد . ونحن لا نستطيع أن نفهم معنى وجود الطبقات المختلفة (الأشراف Patrons والوالى Clients ، والمعامه Plebéiens) ولا معنى التشريعات العائلية والمدنية ولا معنى الحصرية والديموقراطية التى كان يتكلم عنها فلاسفة اليونان وحكامهم وهى ولا شك تختلف عما نراه اليوم — لا نستطيع أن نفهم طبيعة هذه النظم المعقدة إلا إذا درسنا معتقدات الاغريق فى ذلك العصر وعرفنا فكرتهم عن الطبيعة الانسانية

وعن الحياة والموت والعالم الآخر . وحينئذ فقط تتكشف أمامنا الحجب ونستطيع أن نفهم دقائق نظامهم السياسى والاجتماعى خصوصا ما يتعلق منه بالقانون والتشريع وبالتالي بالملكية . وقد أثبتت المقارنة بين المعتقدات والقوانين أن الدين هو أساس تكوين الأسرة اليونانية والرومانية وأساس الزواج والسلطة الأبوية كما أنه هو الذى يحدد نوع القرابة بين أفراد العائلة ويفصل حق الملكية وحق الميراث (١) .

لنستعرض الآن قبل الكلام عن الملكية طريفا من هذه المعتقدات :

١ - المعتقدات الخاصة بالموت وبالروح :

نستطيع أن نقول أن اليونان منذ فجر تاريخهم وحتى قبل ظهور فلاسفتهم كانوا يعتقدون بأن هناك حياة أخرى بعد الموت . فلم يكن فى نظرهم انحلالا للكانن الحى بل كانوا يعدونه نوعا آخر من الحياة . ولكن أين مكان هذه الحياة الأخرى ؟ هل تفارق الروح الجسد لتحل فى جسد آخر ؟ كلا ، فلم يكن اليونان يعتقدون بتناسخ الأرواح . هل كانت الروح تصعد الى السماء لتعيش فى عالم النور ؟ لم يكن هذا أيضا اعتقادهم لأن هذه الفكرة تعتبر حديثة نسبيا فى تاريخ الفلسفة الغربية ولم يكن صعود الروح الى السماء الا نوعا من التمجيد تختص به فئة العظماء وقادة الانسانية . لا داعى إذن لأن نذهب بعيدا فان أقدم معتقدات اليونان تدل على أن الروح بعد الوفاة لم تكن تذهب لتعيش فى عالم آخر بل انها كانت تظل قريبا من الأحياء وتواصل حياتها

(١) انظر تفصيل هذه الموضوعات فى المراجع التالية :

Fustel de Coulanges, La Cité Antique, Hachette, 1910

» » » Le Droit de Propriété chez les Grecs.

Paul Guirand, La Propriété Foncière en Grèce jusqu'à la conquête romaine, Paris 1893.

الأخرى تحت الأرض - ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أنهم ظلوا يعتقدون مدة طويلة أن الروح في هذه الحياة الأخرى تظل متعلقة بالجسد متحدة به وأهم شاهد على هذه المعتقدات هو الشعائر التي كانوا يتبعونها في دفن الموتى
Rites de Sépulture

فقد كانت العادة المتبعة عند الدفن أن ينادى ثلاث مرات على روح الميت ثم يعقب ذلك التمنيات لها بالعيش سعيدة تحت الأرض فيقال لها :
« ليهنا لك العيش ولتكن الأرض خفيفة عليك » ومما يؤكد أيضا اعتقادهم هذا بأن الميت يواصل حياته تحت الأرض أنهم كانوا يدفنون معه ما يحتاج إليه من ملابس ومأكل ويريقون النبيذ على قبره بين حين وآخر لاطفاء ظمئه ، كما يضعون الألعمة المختلفة لأشباع جوعه .

يفسر لنا هذا الاعتقاد ما كان يتمسك به قديما الاغريق من ضرورة دفن موتاهم فلكي تستريح الروح في مقرها التي تقضى فيه حياتها الأخرى تحت الأرض يجب أن يكون الجسد الذي كانت تتعلق به مغطى بالتراب والروح التي لا قبر لها ، لا مأوى لها وتظل حائرة - وقد تنقم في شقائها هذا على الأحياء لترسل إليهم الأروية وتلك بمحاسيلهم وتظهر لهم على شكل أشباح مضيئة . ونلاحظ أن الدفن تحت الأرض لم يكن وحده كافيا بل يصحب ذلك شعائر تقليدية خاصة وعبارات محددة تلقى أثناء الدفن - كان إذن دفن الموتى أمرا على غاية من الأهمية بالنسبة للمجتمع اليوناني القديم حتى أن الشخص لم يكن يرهب الموت بقدر ما كان يرهب الحرمان من القبر - وقد طالب الآثينيون مرة بالتمثيل ببعض القواد البحرين بالرغم من انتصاراتهم وذلك لأنهم اهتموا انتشال جثث القتلى من البحر لحفظها وتركوا مئات من الأرواح تتعذب بدون مأوى - كان من أكبر العقوبات التي يعاقب بها المجرمون أن يحرموا من حق الدفن فتعذب بذلك أرواحهم عذابا أبديا .

كل هذه المعتقدات أدت الى وضع قواعد ثابتة تكفل رغد العيش للموتى
فى الحياة الأخرى - فبادع الميت يحتاج للطعام والشراب فان من واجب
الأحياء أن يقوموا على الوفاء بهذه الحاجات ولا يجب أن يترك ذلك للمصنف
او لموظف الأشخاص المتقلبة بل يجب أن ترسم له قواعد اجبارية - ومن هنا
نشأ ما نسميه ببنية الموت أو مراسم الموتى *Le Culte des Morts*
وقد ظلت هذه الشعائر معمولاً بها حتى انتصار المسيحية - فكان الأموات
موضع التقديس والاحترام كالآلهة تماماً وكان يطلق عليهم فى كثير من الأحيان
اسم الآلهة الأرضيين *Les Dieux Souterrains* وكانت المقابر هى معابد
لك الآلهة وكان أمام كل قبر « منبج Autel » لتقدم عليه القرابين والضحايا
مثلاً كان متعباً فى معابد الآلهة الحقيقيين - وإذا اتبعت الشعائر بدقة وأحضر
الطعام فى مواعيده فإن الميت يظل على صلة بنويه يماونهم فى أعمالهم ويسر
لهم أمورهم المعقدة - وكثيراً ما كان الأمل يذهبون الى قبر الميت يطلبون اليه
المعونة ويتضرعون اليه أن يرجع عزيزاً غائباً أو يشفى مريضاً استمضى
شفاؤه - ولا يقتصر طلب المعونة على ما يتصل بالحياة المادية بل قد يتعداه
الى الصفات الخلقية - فنرى « الكترا Electra » تطلب من روح أبيها أن
يعينها على أن يكون لها قلب اطهر من قلب أمها ويدان اصفى من يديها ، وتعد
بيانة الموتى هذه الاقدم للديانات بالنسبة للشعوب الاغريقية والرومانية ، فقد
عبد الإنسان موته قبل أن يعبد الآلهة التى صنعها خياله مثل « اندرا Indra
و « زيوس Zeus » ، وكان يخاف منهم ويقدم لهم الصلاة - ومن علماء الاجتماع
من يعتقد أن ذلك كان بداية الشعور الدينى إذ يحتمل أن تكون رؤية الموت هى
التي ولدت فى الإنسان فكرة ما بعد الطبيعة وجعلته يأمل فى عالم آخر غير
الذى يراه - ومما لا شك فيه أن الموت هو أول الأسرار وهو الذى حول نظره
الإنسان الى استطلاع الأسرار الأخرى ورفع تفكيره من المنظور الى الخفى ،
ومن العرض الى الأبدى ، ومن الإنسانى الى الإلهى .

٢ - الشعلة المقدسة (١) :

كانت العادة في المجتمع اليوناني والروماني القديم ان يتوسط منزل رب الأسرة منيح و Autel ، وأن توقد الشعلة المقدسة فوق ذلك المذبح بصفة مستديمة بحيث لا تخرب في أية لحظة إذ أن من الفروض المقدسة على رب البيت ان يهتمها دائما ويغذيها بالوقود . والويل كل المويل لبيت تنطفئ شعلته . اذ يتوقع أهله مصيبة تحيق بهم . ولذلك كان أهل البيت يهتمون قبل النوم بوضع قليل من الرماد المبال على اللحم المترجم حتى لا يشتعل بسرعة وتظل النار متقدة حتى الصباح . فإذا ما استيقظوا كان أول مهمهم هو انعاش الشعلة وتغذيتها ببعض الحطب والوقود . ولم تكن الشعلة لتخمد الا اذا انقرضت العائلة تماما ، وكان يجري على الأسن عند هؤلاء القدماء اصطلاح « شعلة اضمحت » بمعنى « عائلة انثرت » .

كانت هذه الشعلة انن بالنسبة للمجتمع اليوناني القديم شيئا مقدسا وكانت تتمثل بها بعض العبادات والطقوس الخاصة . فكانت تقدم لها الهبات ويطلب اليها المعونة والحماية وتؤدي اليها صلوات حارة للحصول على الجاه أو الصحة أو السعادة . ويرجع أصل هذا التقدير لما يوحى به الاجتماع حول مكان الشعلة من عواطف المودة وصلة الرحم ولذلك أصبح مكانا يحتسى فيه كل غريب ويأوى اليه المحارب عندما يحيق به الخطر . كانت العائلة انن تنظر الى الشعلة المقدسة على أنها « العناية Providence » التي تهيئها . وعندما تطورت العقيدة اليونانية واصبحت تتصور الالهة على شكل اشخاص.

(١) يعبر عن هذه المفيدة بكلمة «Foyers» ومعناها المكان الذي توقد فيه النار ويقت في وسط منزل كبير العائلة ويجتمع حوله الأفراد للاكل والسر ثم اقتصر الاجتماع حوله بعد ذلك على العادة ومن هذا المولد توقد مشاعل الزواج ، والاجتماع حوله يرمز الى المودة وصلة الرحم وقد تطور معنى هذه الكلمة حتى أصبحت تعني في اللغة الفرنسية الحديثة « بيت الأسرة » .

ويُعطى لكل إله اسماً خاصاً خضعت عقيدة الوثنيون لهذا التطور وأصبح يطلق على الشعلة المقدسة اسم « فستا Vesta » ، ويلاحظ أن هذه التسمية كانت واحدة في اليونانية واللاتينية .

ونستطيع إذا أنعمنا النظر أن نجد علاقة وثيقة بين عقيدة الشعلة المقدسة وتقديس الأموات فالشعلة كانت تقس على أنها قوة روحية ، وقوة طاهرة يحرم بجوارها التبتل وفعل الخسيس من الأمور ، قوة خلقية يستمد منها الإنسان صفاء الضمير ونقاء السريرة . وعندما تطورت هذه العبادة وصار يطلق عليها اسم « فستا » كما قدمنا ، أصبحت « فستا » الالهة العذراء رمز النظام ولم يكن يقصد بالنظام ، النظام الكوني الذى يسير وفق قوانين رياضية وإنما النظام الخلقي . وهذه الفكرة ، فكرة الابتعاد عن الطبيعة المادية ومحاولة الاتصال بالعالم الخفى نقريناً من فكرة تقديس الموتى . والواقع أن العقيدتين كانتا مرتبطتين إلى حد الامتزاج فى بيانه واحدة . فكان ذكر المعبد يستدعى حتماً ذكر الأسلاف وذلك لأن عادة دفن الموتى فى المنازل كانت قديمة وكان هؤلاء يدفنون بجوار الموقد أو مكان الشعلة وعلى ذلك أصبح الموقد رمزاً لما تكنه الأسرة من تقديس لموتاهما . وهنا تتبجج العقيدتان اندماجاً كلياً إذ أن جدران المذبح تطوى تحتها رفات الأسلاف ولم تكن الشعلة التى توقد إلا لتكريمهم والتذكير بهم دائماً . كما كانت ترمز أيضاً إلى روحهم الساهرة على شئون البيت

٣ - الديانة العائلية :

يدل ما قدمناه عن طقوس الموتى وعن الشعلة المقدسة على أن الديانة اليونانية القديمة كانت ذات صبغة عائلية وهى تختلف فى معناها عما عرف من الديانات المساوية فيما بعد ، بحيث أصبح الفكر الإنسانى يميز العقيدة الدينية بطائفتين أصابيين : الأولى وحدة الإله ، والثانى أن الدين يشرع لجميع الناس . دون تفرق بين طبقة وطبقة أو جنس وآخر . ولكن الديانة القديمة لم يكن يتوافر

فيها هذان الشرطان فبجانب تعدد الآلهة لم تكن العبادات ذات صبغة عامة لجميع البشر . وتميزت الديانة القديمة بأن لكل عائلة الهة الذي لا يعبد سواها . وعلى ذلك لا نستطيع أن نشبه تقديس الموتى بما في الديانة المسيحية من نظام القيسين لأن كل عائلة كانت تختص بتقديس موتاهم الذين تتصل بهم بصلة الدم ولم يكن يؤدي ملقوس الجنائز إلا أهل الميت الأثريون ، كما أنهم كانوا يعتقدون أن الميت لا يقبل المهيئات إلا من ذويه وأن حضور شخص آخر غريب يكر صفوه وراحته . ولذلك فإن القانون كان يحرم على الأجانب الاقتراب من القبر أثناء تأدية الملقوس الدينية .

وكان لكل عائلة مقبرتها الخاصة حيث يدفن موتاهم الواحد بعد الآخر في مكان واحد . وكانت الحفلات وأعياد الميلاد تقام داخل هذا المدفن . وقد قلنا أن المقبرة كانت تقام في كثير من الأحيان في وسط المنزل بجانب المذبح حتى يتصل الأبناء عند دخولهم وخروجهم بروح أبيهم ويطلبون منها الدعاء لهم .

ونحن قد نجد اليوم عناء كبيرا في فهم هذه العقائد ولا نستطيع أن نتصور كيف يعبد الإنسان أباه أو جده ، ويرامى لنا أن تأليه الإنسان يتنافى مع روح الدين ولكن دمشقنا لا تلبث أن تزول حين ندرك أن هؤلاء القسماء لم يعرفوا فكرة الخلق L'idée de Création ، فلم يكونوا قد توصلوا بعد إلى أن هناك خالقا خلق الكون ويخلق الكائنات وأن سر هذا الخلق هو أساس الدين وتقديس الآلهة ، بل اقتصر نظرهم على التأمل في سر التناسل أو التوالد Mystere de génération ، فكان هذا السر يعادل بالنسبة إليهم سر الخلق بالنسبة إلينا ، وكان من نتيجة ذلك أن اعتبروا أصل الأجيال المتعاقبة «générateurs» أي جدهم الأكبر مخلوقا مقدسا فعبده .

ويتبع ما قلناه عن الطابع العائلي للعقائد الدينية عند قدماء اليونان أنه لم تكن هناك قواعد ثابتة أو شعائر عامة بل كانت كل عائلة تتمتع بحريتها

الطلقا • ولم يكن لأى قوة خارجية سلطان عليها فى تنظيم عباراتها أو معتقداتها فكان لكل عائلة حفلاتها الخاصة وأعيادها الخاصة ، بل وعباراتها الخاصة التى ترتلها فى الصلاة والأتاشيد • وهناك صفة أخرى هامة امتازت بها هذه الديانة العائلية وهى أن القيام بأمر الشعائر والطقوس كان يكلف به الذكور فقط وسبب ذلك راجع الى فكرة التتاسل *génération* التى ذكرناها • والرجال طبعا هم المعنصر الإيجابى فى هذه الفكرة فالأب وحده هو الذى يملك القوة الخفية لوجود الابن وهو الذى يولد الشرارة التى تنبثق منها • الحياة •

وقد ترتب على هذه الحقيقة نتائج هامة فى التشريع الخاص بنظام الأسرة وحق الملكية والميراث كما سنتفصله فيما يلى :

حق الملكية :

إذا كنا قد تكلمنا بشئ من التفصيل عن العقائد الدينية فى المجتمع اليونانى القديم فذلك لأن هذه العقائد أساس نظام الأسرة وبالتالي أساس نظام الملكية وحق الميراث •

وقد قلنا عند الكلام عن الملكية عند الشعوب البدائية أن الملكية الفردية أو الخاصة لم تكن معروفة اللهم الا بالنسبة للأشياء المتعلقة بذات الشخص • وهناك كثير من المجتمعات الأخرى القديمة لم تكن تعرف نظام الملكية الفردية خصوصا بالنسبة للأرض • فالتار كانوا يفهمون الملكية للمراشى ولكنهم لم يعترفوا بها بالنسبة للأرض • وكان الحال كذلك عند الجرمان فلم تكن الأرض ملكا لأحد بل كانت القبيلة تونع على كل فرد حصة ليزرعها ويستبدلها بغيرها فى العام التالى •

ولكن الأمر يختلف تماما بالنسبة للشعوب اليونانية والرومانية • فقد عرفت هذه الشعوب الملكية الخاصة منذ أقدم عصور التاريخ • وليس هناك

اى دليل اولى وثيقة تاريخية تثبت أن الأرض كانت مشاعا فى عصر من العصور . بل ان هناك ظاهرة تُستدعى الانتباه لما فيها من روح التناقض . فقد لاحظنا بالنسبة للشعوب التى تمارس الملكية العامة أنها تترك الأفراد يتمتعون بمحصول الأرض وثمارها ويتصرفون فيها بكل حرية . أما عند اليونان فقد كان الأمر على عكس ذلك تماما . كان الفرد يتمتع بملكية الأرض ولكنه لم يكن يستطيع التصرف فى محصولها بل كان يضعه بين يدي رئيس القبيلة للاستهلاك العام .

قد يظهر لنا هذا الوضع غريبا ولكننا نثبت أن نفهم هذا النظام ونقتب به اذا ما درسناه فى ضوء ارتباطه بالفكرة الدينية . نقد قلنا أن أهم ما يميز ديانة الاغريق القديمة هو أنها ديانة عائلية . فكان لكل عائلة مربدا «Autei» ، حيث يرقد الأسلاف المقدسون . وهذه الظاهرة هى حلقة الاتصال بين فكرة العقيدة وفكرة الملكية بالنسبة للأرض . فالمعبد رمز الحياة المستقرة وهو يقام عادة على قطعة من الأرض وإذا اقيم فى مكان ما فلا سبيل ائى تغييره الا اذا دعت ضرورة قصوى كالحرب أو المجاعة . فإذا استقر أبو العائلة أو اله العائلة (والتعبيران بمعنى واحد) فى مكان ما فإن هذا الاستقرار يستمر ما بقيت العائلة وما بقى من أحفاده أحد يقضى الشعلة ويقدم لها القرابين . ومعنى ذلك أن الأرض التى يقام عليها المعبد تصبح بوب الأسرة أى ملكا له . وتلتف العائلة بطبيعة الحال حول ذلك المعبد وتستقر فى محيطه من الأرض يحيط به . ومادامت العائلة قد اقامت حيث شيد معبدها أصبحت الأرض التى استقرت فيها ملكا لها .

ولما كان لكل عائلة كما قسمنا الهتها الخاصة وطقوسها الخاصة ، حتى أن الزواج بين عائلتين لم يكن يسمح بامتزاج دينيهما ، فقد نشأت لذلك عادة احاطة المعبد بسياج يكفل لكل عائلة اقامة شعائرها بعيدة عن أعين الغرباء . وكان هذا السياج مقدسا بحيث تحل المعنة على من يحاول اجتيازه ثم اتسعت

دائرة هذا النطاق شيئاً قسيمياً حتى أصبح يشمل منزل العائلة وحظيرة اغنامها والحقل الذى تزرعه . وأصبح المعبد يقام وسط هذا النطاق وقد ظلت هذه العادة متبعة حتى بعد نشأة المدن إذ دعت الضرورة الى اقتراب الساكن بعضها من بعض ولكن دون أن يلتصق كل منها بالآخر تماماً . فلم يكن يسمح بأن يكون حائط واحد فاصلاً بين منزلين ، وحدد القانون المسافة التى تفصل بين منزل وآخر . ومن السهل أن ندرك أن هذه الديانة العائلية وما تتصف به من طابع الاستقرار كانت السبب المباشر فى بناء المنازل من الحجر لتصبح موطناً للعائلة أبناء واحفاداً . فبنى الاغريق منازلهم ومعابدهم فى الوقت الذى كانت فيه معظم الشعوب الأخرى تعيش فى الخيام أو تسكن فى عربات متنقلة .

وبخلاصة القول ان الملكية الخاصة نشأت عند الاغريق كمظهر من مظاهر الدين فاقتصت كل عائلة بقطعة من الأرض لتقيم عليها شعائر دينها ، ثم اتسعت تلك الرقعة حتى شملت الحقول المجاورة التى تكفل العيش لأفراد العائلة . وكانت الملكية على هذا الشكل ضرورة يقضى بها نظام الدين وعدم الاعتراف بها فيه القضاء على ذلك الدين ، لأنك اذا لم تعترف بحق العائلة فى امتلاك أرضها أصبح المعبد حائراً بين أرض وأخرى وتفرق الاموات وتبعثروا وحينئذ يصبح من المستحيل اقامة الشعائر الدينية والطقوس الخاصة بهم . ومادامت الملكية قد نشأت فى احضان الدين فليس غريباً أن تصطبغ القوانين التى تنظمها وتسهر على رعاية حق كل عائلة بصيغة دينية .

وقد نذكرنا أن أرض كل عائلة كانت تحاط بسيجاً ليفصلها عن ملكيات العائلات الأخرى . ولم يكن هذا السياج حائطاً مرتفعاً من الحجر كما قد يتطرق الى انهمائنا بل كان عبارة عن شريط من الأرض عرضه بضعة اقدام يظل قحلاً ويحرم أن يمر فيه الحراث . وينظر الى هذه المساحة الضئيلة على أنها مقدسة يجب أن يحترمها الجميع لأن فى انتهاك حرمتها انتهاكاً لحرمة الدين . وفى بعض ايام معينة من السنة يدور رئيس العائلة حول الحقل محانياً

لذلك الخط يرتل بعض التراتيل ويقدم القرابين لجلب رضى الآلهة • ويمكن تأويل تلك الرسوم والأدعية بأنها تأكيد الملكية الأرض بعد أن أشهد على ذلك الآلهة •

وقد كانت العادة المتبعة عادة عند تأسيس مدينة جديدة على اثر هجرة أو استعمار أو فتح حربى أن تقسم الأرض الى قطع صغيرة من الملكيات الخاصة ويتم هذا التقسيم عادة بطريق الاقتراع فترضى كل عائلة بما قسم لها معتقدة ان تلك هى لرادة الآلهة • ويقول « فوستل دى كولانج » معارضا بذلك رأى كثير من المؤرخين (١) : ان التقسيم اذا ما تم اعتبر نهائيا لا سبيل الى تغييره أو الاعتراض عليه الا اذا قامت ثورة عاصفة غيرت من معمله • فالأقتراع بمثابة قرار الآلهة ولا سبيل الى العُدول عما قرروه • وعلى ذلك يصبح الرباط الذى يربط بين كل أسرة والأرض التى تملكها رباطا مقدسا لا تقسم عراه •

وقبل ان نترك هذه النقطة نحب ان نلفت النظر الى امر قد يكون موضع لبس - فقد قلنا ان الملكية فى المجتمع اليونانى القديم كانت ملكية خاصة بمعنى ان كل عائلة كانت تملك أرضا لا ينازعها فيها احد • وقد يفهم من ذلك ان هذا النوع من الملكية يباح فيه التصرف فى الأرض بالبيع أو الهبة الخ ... فمادت املك شيئا وهذا الشيء يخصنى ولا يخص غيرى فانا حر التصرف فيه كما شاء • قد يكون هذا المبدأ صحيحا ومنطقيًا اذا كانت الملكية تقوم على أسس أخرى غير الدين كأن تكون ثمرة العمل أو نتيجة ميراث أو ما شابه ذلك • ولكن الامر لم يكن كذلك فى عصر اليونان فقد كان قوام الملكية هو الدين فالتخلى عن الأرض معناه التخلى عن دين العائلة والعائلة التى تضيع أرضها فقد ضيعت دينها • فالأرض لا يصح ان يتصرف فيها وهى غير قابلة للتحويل من شخص لآخر «Inaliénable» لأنها ليست ملكا للفرد بل للعائلة بأسرها • وهى وديعة

(١) راجع كتابه المذكور •

أودعها اله العائلة بين يدي أفراد الأسرة جميعا ولا تخص الجيل الحاضر كما تخص الأجيال السابقة والأجيال اللاحقة . وكما أن المرء لا يستطيع أن يتصرف في أرضه بمحض رغبته فليس هناك أى قوة تستطيع أن تنزعها منه . فنزع الملكية للمصالح العام لم يكن معروفا لدى القدماء ولم يكن الحجز على الأراضى يطبق إلا فى حالة صدور قرار يتفق الشخص ومعنى ذلك حرمانه من لقب « مواطن » ويتضمن ذلك بالتالى حرمانه من التمتع بحقه فى أرض الوطن . وكذلك لم يكن نزع الملكية لاستيفاء الديون معروفا . وكان القانون يخسول للدائن حق استخدام المدين وتشغيله فى عمل ما استيفاء لدينه دون أن يفعله أى حق على أرضه . وذلك لأن الأرض كانت تعد ملكا مقدسا للعائلة كلها وليست لشخص بعينه .

وما دامت الملكية عائلية وليست شخصية فإن الابن هو الذى يرث أرض العائلة بوصفه القائم على عبادة الأسلاف وعلى إقامة الشعائر الدينية . أما القتاة فهي بحسب هذا المبدأ لا ترث أرض العائلة إذ أنها لا تكلف بإقامة شعائر الديانة العائلية ، وهى عند زواجها تنضم الى عبادات زوجها . وإذا ترك رب الأسرة عدة نكور فإن الابن الأكبر هو الذى يقوم على حفظ التراث العائلى ولكى تكون فكرة صحيحة عن معنى الوراثة عند الشعوب اليونانية القديمة يجب أن نبعد عن أذهاننا أن هناك ثروة تنتقل من يد الى يد ، فالثروة ثابتة وثباتها مستمد من ثبات المعبد الذى تقوم حوله عبادات الأسرة وشعائرها الدينية .

نظام الرق :

هناك صفة أخرى تتميز بها ظاهرة الملكية عند الشعوب القديمة ، وهى أن الملكية كانت لا تنصب على الأشياء فحسب بل على البشر كذلك . وكان الرقيق أو العبيد ينتقلون من الأب الى الابن ومن الموفى الى وارثه .

وقد كان القدماء يميزون كما نميز اليوم بين نوعين من الملكية : الملكية الثابتة والملكية المنقولة . وكان العبيد يدخلون في هذا النوع أو ذاك حسب الحالات . فالعبد المملوك لشخص بالذات ينتقل من سيد إلى آخر ويخضع لتصرفات صاحبه فيه سواء أكان ذلك بالبيع أو بالهبه ويكون حكمه حينئذ حكم الأشياء المنقولة . ولكن هناك عبيدا آخرين يطلق عليهم اسم رقيق الأرض ، هؤلاء يظلون ثابتين في أماكنهم ويكون حكمهم حكم العقار الثابت ولم ينشأ نظام رقيق الأرض كما يعتقد البعض في العصور الوسطى ، بل انه يرجع إلى عصور أبعد من ذلك حيث نجده عند قدماء اليونان وكان يطلق عليهم في أثينا اسم «Thètes» وفي سبارطة «Hilotes»

انحلال الملكية العائلية :

في القرن السادس قبل الميلاد بدأ الضعف يذب في تقاليد الديانات العائلية واستماضت الشعوب اليونانية عن عبادة الهتها المحلية وأسلافها بعبادة الهة أكثر جمالا وأعظم قدرا على حد قول حكمائهم وأخذ نطاق الأسرة المنطوية على نفسها يقنى في نطاق المدينة أو الوحدة الإقليمية ثم أخذ اتساع نطاق التجارة وازدياد أهمية المعادن النفيسة كمصدر من مصادر الثروة يقضيان شيئا فشيئا على أهمية الملكية العقارية . وجرف المال في حركته الأرض نفسها ولم يعد من الممكن أن تحتفظ ملكية الأرض بطابعها المقدس ، ذلك الطابع الذي كان يكفل لها الثبات وعدم المساس بها . وأخذ مبدأ الملكية الشخصية أو الفردية ينتشر على حساب الملكية العائلية وأصبح بيع الأرض ورهنها مباحين . وكانت أكبر ضربة وجهت إلى مبدأ الملكية العائلية انخال نظام الوصية الذي أباح انتقال الثروة إلى أفراد يختارهم صاحب الوصية وقد يكون هؤلاء من غير الأبناء .

وهكذا نرى أن نظام الملكية قد تطور في غضون حياة شعب واحد من الملكية العائلية إلى الملكية الفردية . ولكن هذا الشكل الأخير لم يتخذ سماته

المعروفة الا تدريجيا وظلت الملكية وقتا طويلا تحتفظ ببعض ما علق بها من اثار
المعتقدات الدينية (١) .

نمو التجارة واثره فى تطور الملكية :

سبق ان اشرنا الى أن اتساع نطاق التجارة قد ادى الى التقليل من اهمية
الأرض والى اضعاف طابعها المقدس واخذت الملكية المنقولة تستأثر بنصيب أوفر
عن نشاط الانسان واهتمامه .

وقد فحص « انجلز » Engels « احد كيار مؤسسى المذهب الاشتراكي ،
السمات الأساسية لهذا التطور (٢) » . وأكد ان التجارة أصبحت منذ ذلك الحين
- أى منذ الوقت الذى تخطى فيه الانتاج النطاق العائلى الى النطاق الخارجى -
الوسيط الضرورى بين طوائف المنتجين فنشأت بذلك « طبقة الطفيليات »
« Parasites » (أى طبقة للتجار حسب تسمية انجلز لهم) ، وهى الطبقة
التي أصبحت فيما بعد تحتكر مصادر عظيمة للثروة .

وما أن اخترع نظام التعامل بالنقود المعدنية ، حتى استخدمت التجارة
هذه الوسيلة الجديدة لتسيطر بها على المنتج وعلى انتاجه ، فأصبحت النقود
على رأس جميع أنواع التجارة ، وأخذت تتحول شيئا فشيئا الى تلك القسوة
السحرية التى تتشكل بأشكال ما نرغبه من السلع المختلفة . وأصبح من يملك
هذه القوة يستطيع أن يسيطر على العالم وعلى مصادر الانتاج فيه . ومن كان
يملك المال قبل أن تنشأ الصناعات الكبرى ؟ انهم التجار .

وبعد أن أصبحت السلع تباع وتشتري بالمال ، ظهر فى تاريخ الاقتصاد

Guirand, op. cit.

Engels, L'origine de la Famille, de la propriété privée, (١)
et de L'Etat (Traduction fr.). (٢)

عملية أخرى هي عملية «إقراض المال» وما يتبع ذلك من تحقيق الأرباح عن طريق الربا . وحينئذٍ عدت الأرض شئيلة كثيراً من السلع يمكن بيعها ورهنها لقاء مقدار من المال . ويمكن القول أن التصرف في الأرض بالرهن كان قرين التطور من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة (١) .

وقد كانت نتائج ذلك ، حسب قول انجلز ، أن تركز المال وتجمع شئينا فشيئاً في يد فئة قليلة وصاحب ذلك عزز الجماعات وازدياد عدد الفقراء .

وقد كان هذا التطور سريعاً بصفة خاصة في أثينا ، إذ أن شهرتها في التجارة بالنسبة للعالم اليوناني القديم كانت كشهرة انجلترا في عالم اليوم . ويستطيع من يرجع إلى التراث اليوناني وخصوصاً ما كتب بعد حكم سولون (٦٤٠ - ٥٥٨ ق م) أن يثر على وثائق كتبها كتاب ذلك العصر ويفضحون فيها بشع التجار الأغنياء وتهمهم .

هذه الحالة التي اتينا على وصفها أدت إلى وجود الاختلافات الكبيرة بين الطبقات من الناحية الاقتصادية . فالديموقراطية اليونانية ولو أنها كانت تحقق المساواة من ناحية الحقوق السياسية إلا أنها كانت لا تحول دون تزايد الفروق من الناحية الاقتصادية . وقد جعلت في كثير من المدن اليونانية أن كان الفقراء يمارسون حنظلهم على الدولة حتى يتاح لهم الحصول على بعض المنافع التي حرموها منها والتي كان الأغنياء وحدهم يتمتعون بها . وكانت مظاهر حنظلهم تتجلى في مطالبتهم بالقاء ما عليهم من الدين وبمصادرة بعض أموال الأغنياء حتى يتقنع بها عامة الشعب وكانوا يطلقون أحياناً بقضى الأغنياء الذين يستغلون الشعب استغلالاً سيئاً .

وعندما كانت ثورة النفوس تصل إلى مداها ، تنفلق الحرب الأهلية .

(١) المرجع السابق .

والحروب الأهلية فى العصور القديمة ، كانت تنشب لأسباب اقتصادية • وكان الفقراء يقفون فيها فى جانب الأغنياء فى الجانب الآخر • وكانت رغبة الفقراء الاستيلاء على الثروات المكتسبة • ورغبة الأغنياء الاحتفاظ بترك الثروات أو استعادتها إذا استطاع الفقراء الوصول إليها (١) •

وقد أكد مؤرخو اليونان أنفسهم أن كل حرب أهلية كان سببها الأساسى التنازع حول الثروة وكانت المدائن القديمة تعيش دائما بين ثورتين ، أحدهما تجرد الأغنياء من ممتلكاتهم والأخرى تعيد اليهم هذه الممتلكات • وظلت الحال كذلك من بدء حروب البولوبونيز (٤٣١ - ٤٠٤ ق م) حتى للفوز الرومانى لبلاد اليونان (١٤٦ ق م) وقد وصف أرسطو تلك الحال بقوله أن الأحزاب السياسية كانت تتنازع على الكسب أكثر من تنازعها على القاب الشرف •

وكان هذا النزاع حول المصالح المادية الذى استمر من القرن الخامس الى القرن الثانى قبل الميلاد سببا فى فساد الديمقراطية ، فحين كان يصل الأغنياء الى الحكم كانت هذه الديمقراطية تنقلب الى نوع من « الأوليجارشية العنيفة » (٢) • وحين كان الفقراء يستأثرون بالحكم كانت تنقلب الى نوع من الطغيان الجارف إذ أن الطغاة كانوا يتملقون الفقراء ويعنونهم بمحاربة الأغنياء ويصلون بهذه الطريقة الى الحكم • وكان الكفاح يدور حول الدفاع عن « الحرية » أو من أجل « الطغيان » • وقد اتخذت هاتان الكلمتان معنى خاصا فى ذلك العصر ، فكانت الحرية معناها قيام حكومة يكون للأغنياء فيها السيطرة بحيث يستطيعون الاحتفاظ بثروتهم ، أما الطغيان فكان يعنى عكس ذلك تماما •

(١) فوستيل دى كولاتج : المرجع السابق •

(٢) الأوليجارشية اصطلاح مستمد من اليونانية ومعناه نظام الحكم الذى يضم طبقة الأغنياء •

شيوعية افلاطون :

هذا الجزء الصاخب وهذه الآلام والحزانات التي كانت تمزق جسم المدائن القديمة من أجل المنافع المادية . دفعت بعض العقول الى التفكير في نظام مثالي يقضى على اسباب الخلاف ويحقق الانسجام والطمأنينة بين جميع افراد المجتمع .

وقد ابدى « افلاطون » فيلسوف اليونان الكبير بدلوه في هذا الميدان وترك لنا في كتابه « الجمهورية » وصفا لما يجب ان تكون عليه « المدينة الفاضلة » .

اظهر افلاطون سخطه على النظم السياسية التي كانت تتتابع في اثينا . ابان حكم الطغاة الثلاثين كما كان . يحنق على الديمقراطية التي حكمت على سقراط بالموت . فانتفى الى تصور مثال أعلى لمجتمع جديد يتحقق فيه النظام ويسود فيه الهدوء والسعادة والانسجام . وقد بدا افلاطون محاوراته في « الجمهورية » بأن يبين كيف تنشأ الدولة من عجز الأفراد عن الاكتفاء بأنفسهم ومن حاجتهم الدائمة الى « الآخرين » . ولما كان هؤلاء الأفراد يختلفون من حيث المواهب والكفايات لذلك وجب ان نحسب حسابا لهذه الفوارق الطبيعية عند القيام « بتقسيم العمل » بين الأفراد الذين تتكون منهم المدينة أو الدولة .

يقول افلاطون ان النفس الانسانية تتألف من ثلاث قوى يجب تحقيق التوازن والانسجام بينها لكي تتحقق السعادة الكاملة . هذه القوى الثلاث هي « الشهوة Le Désir » ، « والقلب Le Coeur » ، « والعقل La Raison » . وهذه القوى تتصل بفصائل ثلاث يجب تحقيق التوازن بينها ايضا وهي العفة Tempérance . والشجاعة Courage . والحكمة Sagesse .

ولقد اراد افلاطون أن يحقق هذا الانسجام في مدينته المثالية . فرأى أن يقوم الفلاسفة في مقام الراس من جسم الانسان . اذ ان الحجة الأساسية

التي تنسب اليهم هي الحكمة - ويقوم المحاربون مقام القلب وصفتهم الأساسية الشجاعة - أما الشهوات او الرغبات المادية فيقوافر على ارضائها طبقة الزراع والصناع والتجار -

لقد استطاع افلاطون اذن على اساس الفوارق الطبيعية وبالرجوع الى مذهب الفلسفى عن قوى النفس ، أن يميز بين طوائف او طبقات ثلاثة : طبقة المزارعين والصناع ، وطبقة المحاربين ، وأخيرا طبقة الحكام أو الشرعيين . وقد اوجد بينها نوعا من التدرج الذى يجعل كل طبقة تستمد قوتها من الطبقة التى تليها - وعلى رأس الدولة يقوم الفلاسفة أو اصحاب العقول المتأيزة - فالدولة المثالية اذن فى نظر افلاطون دولة « ارسقراطية » لأنها تعهد بالحكم الى خير الرجال - ولكن هذه الارسقراطية لم تكن تقوم على المال او على الجاه وإنما كانت تقوم على قوة العقل وحصافة الراى ، أى على « الحكمة » -

وأراد افلاطون أن يتجنب اسباب النزاع بين طبقات المجتمع الثلاثة . ذلك النزاع الذى رأينا أنه كان ينشأ من السعى وراء المصالح المادية ومن تهالك الناس على الاقتناء والتفرد بأنواع الملكية وأراد افلاطون أن يتجنب فى دولته المثالية تلك المشاحنات التى تنشأ عن التنافس على الملكية فشرع لهذه الدولة نظاما شيعيا ، وكان ذلك أول ما عرف التاريخ من محاولات لنقد الملكية الخاصة والرغبة فى اقامة نظام اشتراكى يقوم على الملكية للعامة أو ملكية الدولة -

ولا نستطيع أن نجزم بأن افلاطون قد طبق الشيعية تطبيقا صارما على طبقة المزارعين والصناع ، ويبدو لنا أن نظامه لم يكن يسمح بانتقال الملكية عن طريق الوراثة ، ولكنه كان يسمح للفلاحين بالتصرف الحر فى أدواتهم وممتلكاتهم ومحاصيلهم على شرط أن يقوموا بإداء ما يقرر عليهم من أنصبة للدولة حتى تستطيع أن تفى بحاجات الطبقات الأخرى -

أما طبقة المحاربين فقد كانت تخضع للنظام الشيعى خضوعا تاما

وإستطيع أن نجد ما يؤكد ذلك فى الكتاب الثالث من الجمهورية حيث يقول افلاطون أن أول شيء يجب تحقيقه هو ألا يمتلك أحد منهم « أى من المحاربين » شيئاً لنفسه إلا ما دعت إليه الضرورة الحتمية - ويجب أن تكون حياتهم داخل نطاق وحدات عامة . ياكلون على موائد عامة . ويعيشون معا كمحاربين فى معسكرات جماعية . ويحرم عليهم من بين المواطنين جميعا أن يتعاملوا بل أن يلمسوا بأيديهم الذهب أو الفضة أو يحتفظوا بها فى بيوتهم أو يزينوا بها ملابسهم أو يتخذوا منها أوعية يشربون فيها - ويقوم المواطنون الآخرون بحاجات المحاربين من الغذاء ووسائل العيش - وإذا لم يخضع المحاربون لهذا النظام بحيث حديثهم أنفسهم بامتلاك الذهب أو الفضة زالت عنهم صفة الجنود وأصبحوا رجال اقتصاد - وحينئذ يدب بينهم النزاع والحسد والبغضاء ويصبحون أعداء الوطن بعد أن كان الأمل معقودا عليهم للدفاع عنه .

إما الطبقة الثالثة وهى طبقة الحكام ^١ فإن أعضائها يختارون من بين أحسن المحاربين بعد أن يبلغوا سنا معينة .

وقد أضاف افلاطون الى شيوعية الملكية شيوعية النساء والأطفال . لكن الأمر لم يكن فوضى بحيث يختار أى فرد امراته كما يشاء وفى أى وقت يشاء ، بل كان الزواج لا يتم الا بقرار من الحكام بعد أن يتأكد هؤلاء من صلاحية كل من الزوجين للآخر . فتضمن الدولة بذلك تحسن السلالات وخروج أجيال قوية . أما الأطفال فإن الدولة تقوم على تربيتهم فى المؤسسات العامة .

وقد وجد افلاطون أن هذه الشيوعية فى الملكية وفى النساء والأطفال تؤدي الى تقوية أواصر المشاركة الوجدانية بين أفراد الشعب ، بحيث يشتركون جميعا فيما يجلب السرور ويأسى بعضهم لبعض فى حالات الحزن والألم . وبذلك ترتبط الدولة بروابط الوحدة والمحبة . « ليس أكبر شر يصيب الدولة هو الانقسام والتفرقة ، أليست مساعدتها فى توحيد عناصرها وجعلها جسما واحدا ؟ »

استهدفت هذه الشيوعية الأفلاطونية منذ القدم لأعنف الهجمات وأنواع النقد اللاذع . وقد كانت كتابات أرسطو هي ذاتها ردا على آراء افلاطون وتقنيدا لها ومحاوله للدفاع عن التقاليد السائدة من حيث احترام الملكية الخاصة . وقبل ان نتعرض بالتفصيل لآراء أرسطو يجب أن نشير الى النقد التهكمي الذي وجهه شاعر الملهاة « أرسطوفان » الى نظام افلاطون في مرحلة مجتمع النساء « L'assemblée des Femmes » .

فهو يصور لنا أحد المواطنين الذين يائسون من انفسهم المقصرة على التحايل على الدولة . فيرفض هذا المواطن اداء ما فرضته عليه الدولة من بعض محصوله ويسخر من المنذج الذين يطيعون القوانين . اما هو فيتملص بسهولة من اداء واجباته ولا يمتعه ذلك من الاختلاف الى الموائد العامة حيث يصيب طعاما وشرابا ويستغل فر جشع وانانية مزايا النظام الاشتراكي الجديد .

على ان افلاطون قد اقتنع في آخر حياته ان مثاليته ربما كانت ارفع من ان تقبلها عقلية العصر الذي عاش فيه . وحاول في كتابه « القوانين » وهو من آخر ما كتب ان يجد وسيلة للإقامة مذهبه الفلسفي مع ما عرفه عن قصور الانسان فعاد يسمح بنظام الملكية الفردية على شرط ان تقيد داخل حدود معينة .

أرسطو ويناقحه عن الملكية (٣٨٤ - ٣٣٢ ق م) :

وجاء بعد افلاطون تلميذه أرسطو فكان من أشد معارضيه فيما يتعلق بالملكية وتنظيم الدولة .

كان افلاطون يهتم بوحدة الدولة ورخائها وان ضحى في سبيل ذلك بجزء

من سعادة الأفراد (١) . أما أرسطو فقد كان يرى في الدولة مجموعة الأفراد . وسعادة الدولة ورخاؤها في نظره ليست شيئا آخر غير سعادة الأفراد الذين تتألف الدولة من مجموعهم . وكان يعتقد أن أحد عناصر السعادة الأساسية هي ، الملكية الفردية ، . فإذا لم يمتلك المزارعون الأرض التي يزرعونها فإنهم لا يهتمون بفلاحتها . وإذا أبيع لهم وحدهم حق الامتلاك ، كانوا وحدهم المواطنين الحقيقيين . فالملكية الفردية تشعر الأفراد بنوع من السمو ، وهي الحافز الوحيد ، في نظر أرسطو ، إلى العمل المنتج والنشاط الخلاق .

ويمجد أرسطو على وجه الخصوص الملكية العقارية . أما الملكية المنقولة فلا يعدها جديرة بالاهتمام ، بل أنه يسفه الرأي القائل بأن رأس المال يمكن أن ينتج ربحاً ، فأرباح القروض ليست إلا ربا . ومن الطريف أن الكلمة اليونانية التي تعيد معنى الربح تعني أيضا « النسل أو النورية » في لغة الشعر . ولذلك نجد أرسطو يقول : « أننا نفهم أن يكون الحقل خصبا أو تكون البهيمة كثيرة النسل تنتج لنا نتاجا وفيرا ، ولكن كيف يمكن أن نستسيغ أن قطعة النقود ، وهي شيء مصطنع ، تنتج لنا قطعة أخرى ، فلتبقى إذن على عقمها » (٢) .

ومن الأشياء التي تدهشنا من فيلسوف واجبه الأول الدفاع عن الكرامة الإنسانية ، تقرير أرسطو لنظام الرقيق وامتداحه له . فنقرأ في مؤلفه « السياسة » (الكتاب الأول الفصل الثاني) وفي بعض كتاباته الأخرى ، أن العبد يعد نوعا من الملكية ، بل أنه أولى الملكيات بالاهتمام وأكثرها ضرورة ، لأنه أداة لا غنى لنا عنها . وإذا كانت الأداة « عبد لا يمي » فالعبد « أداة واعية » . والأداة الواعية لا بد من وجودها لاستخدام الأداة غير الواعية .

(١) أن رأى الناسون في الدولة أكثر قربا إلى الناشئة منه إلى الشيوعية . فالنقولة كما عدها حوسوليني وحدة مطلقة لما الأفراد فلا شيء . انظر كتاب الديمقراطية أبدا ، لخالد محمد خالده .

Politique, Liv. I. chap. 16.

(٢)

والرقى ضرورى ليرفع عن كامل الأجزاء الأغنياء أعياء الحياة المادية . كما
أن هناك أناسا لا يملكون من العقل الا القدر اليسير الذى يمكنهم من فهم
الآخرين وتحقيق رغباتهم . فمسير هؤلاء أن يكونوا عبيدا لغيرهم . وقد
شاطر أرسطو ما ساد فى زمانه من آراء ونزعات عنصرية إذ كانت الشعوب
غير اليونانية تسمى بالشعوب المتبريرة :

وهذه الشعوب لا يهيء مستقراها المنحط الا للخضوع والطاعة ، أما
اليونانيون فهم وحدهم الجديرون بالحرية والسيادة . ونحن لا نستطيع أن
نعمل التناقض فى عقلية أرسطو الجبارة ، تلك العقلية التى جعلت منه فى نظر
الغرب ، « المعلم الأول » ، كيف استساعت هذه العقلية هذه القراءات حول
سيادة عنصر على عنصر ؟ أن أرسطو كان بلا شك فى تربيده تلك الأفكار واقعا
تحت تأثير الوسط الاجتماعى وما ساد فيه من آراء . ولكن الفيلسوف يجب الا
يقتصر على ترديد الآراء الشائعة بل يجب أن يمحسها ويسلط عليها ضوء
العقل ليتبين له فيها وجه الصواب ، ويجب أن يكون رائده دائما اعلاء القيم
الانسانية .

على أن تفكير أرسطو لم ينصب الا على البحث عن الشروط التى يمكن
إذا تحققت أن يقضى فيها على نظام الرقيق . وهذه الشروط كانت بالنسبة
للتقدم الفنى فى عصره مستحيلة التحقيق . إذ نراه يقول : « لو استطاعت
ادوات العمل حينئذ أن تعمل بحد ذاتها أو حينئذ تشترى حاجتنا لأداء عمل معين أن تقوم بهذا
العمل من تلقاء نفسها ، وإذا استطاع النول أن ينسج بنفسه ، والقوس أن يمر
على أوتار القيثارة ، حينئذ لا يكون المهندسون فى حاجة الى عمال ولا الاسياد
الى حاجة الى عبيد » . لقد رأى البعض فى هذه العبارة تنبؤا بعصر الآلات ،
ولكننا نعتقد أن أرسطو قد كتبها للتهكم ، ولكن يدلل بها على ما زعمه من
استحالة إلغاء نظام الرقيق .

هذا التعارض التام بين رأى كل من افلاطون وأرسطو فى مسألة الملكية

كان المقدمة التي فتحت باب النقاش والمجادلة على مصراعيه أمام الفكر
الأوروبي . وعسى أن هذا الموضوع الهام قد احتل جزءا كبيرا من التفكير
الاجتماعي وأن النزاع سيظل يحتدم دائما حول مبدأ الملكية الفردية أو الملكية
الجماعية . ويتساءل الناس دائما عما إذا كانت الملكية الفردية سببا في
انقسام المجتمع وتبديد جهوده ، وأنها أساس الفوضى ومبعث الشرور
الاجتماعية أو أنها على العكس شرط ضروري لتحقيق العمل المنتج وإثارة
التنافس الذي يبعث على التقدم .

الفصل التاسع

المسيحية وحق الانتفاع

لقد نشأت المسيحية في ظل الامبراطورية الرومانية وكان لهذه الامبراطورية قوانينها المشهورة التي لاتزال ينبوعا للقوانين الاوربية الحديثة وكان للمجتمع الروماني نظمه الوضعية ومقوماته الاجتماعية فلم تكن المسيحية بحاجة يومئذ ان تضع للدولة الرومانية الوطيدة ، وللمجتمع الروماني المعقد ، قوانين ونظما وحدودا للسير على هداها في الدولة والمجتمع ، بل انصرفت الى التهنيت الروحي ، والتطهير الموجداني ، وإلى التخفيف من حدة الصلف والفطوسة ، والافتساس في الملذات الجسدية وهذا ما كان المجتمع الروماني في أمس الحاجة اليه حينذاك .

والمسيح عليه السلام انما جاء داعية للصفاء الروحي ، والرحمة ، واللين ، والتسامح ، والعفة والزهد ولم يشر الا اشارات عارضة للنظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية ومن اقواله :

« سمعتم انه قيل عين بعين ومن بسن وأما أنا فأقول لكم : لا تقاوموا الشر ، بل من لطمك على خدك الأيمن فحول له الآخر أيضا ، ومن أراد ان يخاصمك ويأخذ ثوبك ، فاترك له الرداء أيضا ، ومن سغفرك ميلا واحدا فأنهب معه لثنتين » (١) .

ولقد بلغت المسيحية في التطهر الروحي ، والتجرد المادي ، والسماحة الوجدانية غاية ما بعدها غاية ، وابت واجبها في هذا الجانب من حياة

(١) انجيل متى : الاصحاح الخامس - آيات من ٢٨ - ٤٦ .

الانسانية الروحية ، يندر ما تستطيع ديانة أن ترتفع بالروح ، وأن تسمو بالوجدان ، وأن تنظف القلب والضمير - وَتَرْكَبَ الدَّوْلَةَ تَنْظِيمَ الْجَمْعِيَّةِ قَوَانِينَهَا - الأرضية ، في عالم الظاهر والواقع ، اذ كانت هي معنية بعالم النفس والضمير وتمثل هذا الاتجاه في العبارة المشهورة «دع ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله ، » ومعناها أن « للدين صلة ما بين العبد والرب » وأن القانون صلة ما بين الفرد والدولة »

وكان هذا منطقيا مع نشأة المسيحية في كنف الامبراطورية الرومانية ، منطقيا مع الفترة الموقوتة المعدة للمسيحية حتى يظهر الدين العالمى الأخير وهو الاسلام .

وقد انعكست هذه الروح ، روح التجرد المادى ، والسماحة ، والزهد ، في أقوال آباء المسيحية في عصورها الأولى فكانوا يرددونها بالنسبة للملكية ، أن الله قد خلق الأرض « لينتفع » بها جميع الخلق من عباده . وقد أدى هذا المبدأ الى التشديد بالملكبة الخاصة عند الوثنيين (وهى التى بلغت أوجها فى العصر الرومانى) ، وتمجيد الملكبة العامة عند المسيحيين فيقول أحد آباء الكنيسة : « ان المسيحيين يعيشون اخوة فى ظل الملكبة العامة ، أما الوثنيون فنظامهم هو سبب النزاع والتطاحن والمسيحيون فى اتحادهم القلبي والروحي يعتبرون أن كل شيء ملك للجميع فالملكبة عامة لديهم فيما عدا ملكبة النساء ، أما لدى الوثنيين ، فعلى المكس ليست هناك ملكبة عامة الا ملكبة النساء » .

وفى للقرن الرابع المسيحى نجد أن « القديس امبرواز » يعلن أن « حق الملكبة العامة قد أوجده الطبيعة ، أما حق الملكبة الخاصة فقد أوجده التعسف » .

وجاء بعده « القديس أوغسطين » أكبر مشرعى المسيحية فى عصورها الأولى ، فأعلن أن الله وحده هو الذى له الملكبة المطلقة للأشياء التى خلقها

جميعا ، وهو وحده الذى يستطيع التصرف فيها كما يشاء وله أن يتصرف فيها بإبداعها فى يد الإنسان . فملكية الإنسان ليست الا ملكية تسمية لأنها تخضع لإرادة الله . والله يسمح للإنسان « بالانتفاع » بالخيرات التى تفيض من كرمه ، ولكنه لا يسمح ، ولا يرضى عن « اساءة حق الانتفاع » (١) ومن أقواله : « الا فليعلم الذين حالفهم الدمار فحفهم بمظاهر الثروة والجاه ان ارادة الله هي أن يتمتع الجميع بخيراتهم . فانه يوزع أشعة الشمس على جميع الناس ، وينزل الغيث على جميع الحقول بدون تمييز . ولكن بعض ظروف الطمع أو الظلم ، هي التى رجحت كفة بعض الناس بالنسبة للخيرات التى أعطاها الله للجميع . لو علم الأغنياء ذلك ، ونفقوا ارادة الله بأشاعة السعادة واليسر بين أفراد الشعب لكانوا أغنياء فى الدنيا ، وأغنياء فى الآخرة ، بدلا من أن يسيئوا استعمال ثروتهم فيشتتوا غنى الدنيا بسعادة الآخرة » (٢) .

يظهر من هذه الفقرة بوضوح روح « الاشتراكية » التى اتسمت بها العصور الأولى للمسيحية فهذه الكلمة لا يقتصر معناها كما استقر فى بعض الأذهان - على النظم التى تتخذ هذه التسمية فى العصر الحديث ، بل ان معناها الحقيقي كل محاولة ، سواء اكانت بالقول أو بالعمل ، لكى يتمتع جميع أفراد البشر بالخيرات التى أودعها الله بين أيديهم . ومن هذا المعنى يتضح ان التفرقة بين الاشتراكية وغيرها من المذاهب على أساس العقيدة ، تفرقة لا أساس لها ، إذ ان مبادئ الاشتراكية التى نادى بها أقطاب المسيحية الأولى لا تتنافى بناتا مع عقيدتهم البنيية ، بل جاءت على العكس مؤكدة للمساواة فى حق الانتفاع المستمد من هذه العقيدة .

(١) فى هذه العبارة إشارة ونك لا جاء فى القانون الرومانى من ان « الملكية تملئ
User et abuser de son Droit

(٢) القديس أوغسطين . مسائل حول العهد القديم

وقد ذهب بعض المتطرفين ، من المسيحيين الأوائل ، في منازعتهم للملكية الخاصة ، الى حد تحريم امتلاك الذهب والفضة . والحقيقة ان امتلاك الذهب والفضة ليس شرا ولا اثما في ذاته ولكن الاثم في اساءة استخدامها ، وفي تكليسها على حساب حاجات المحتاجين من عامة الشعب وإذا كان الله قد منح بعض عباده هذه الخيرات ، فلكي يستخدموها في خدمة اخوانهم ، وكسب رضى الله وثوابه اذ « ليست الخيرات التي نستحوذ عليها لأنفسنا الا سببا في التناوب والتحاسد والشقاق ، والحروب بين الناس وهي أيضا سبب الفسائح والآثام وانواع الظلم والمذابح . وهل تتناوب او تتطاحن اذا كانت هذه الخيرات ملكا لنا جميعا ننقذ بها على السواء » (١) .

غير انه من المؤسف ان نجد ان تلك التطرف في تفسير وتطبيق اقوال القديسين الأوائل قد انتهى الى نوع من الزهد والسلبية ، والتغلى تماما عن مطالب الحياة المادية . وما ان يحل القرن الثاني عشر حتى يكون هذا الزهد قد أصبح مذهبا متكاملا يعبده ويدعو اليه كبار رجال الكنيسة فيقول القديس فرنسوا د'Assise François d'Assise « انه قد اتخذ من الفقر زوجة روحية » له بعد ان ظلت هذه الزوجة أرملة منذ وفاة المسيح . وهو يأمر تلاميذه بالا يمتلكوا شيئا ويقول لهم ان الفقر ليس موانعا للنفوس بل انه شرط السعادة ، لأنه يجنبنا الشقاق مع الآخرين ، ويفتح أمامنا طريق المذات العليا التي نتعد فيها مع الانسانية ومع الطبيعة وهكذا نرى ان القديس « فرانسوا داسيز » قد زهد في كل شيء ، حتى يستطيع امتلاك كل شيء .

وليس من العسير ان نترك من خلال اقوال هذا القديس الزاهد ، مقدار التطور الذي طرأ على التفكير المسيحي ، فيما يتعلق بالملكية ، في مدى أحد عشر

Commentaire du Psaume CXXXI, 5

(١) القديس ارسلطين :

(٢) كلمة الفقر Pauvreté

« مؤتلة في الفرنسية ، ولذا تستعمل الاستعارة أكثر

من استعمالها في اللغة العربية .

قرنا • فالمسيحيون الأوائل كانوا ينادون بحق الجميع في الانتفاع بخيرات
الله ، انتفاعا لا عنت فيه ولا إرهاق • أما هنا ، فأننا نرى بوضوح مبدأ الزهد
الذي أخذ رجال الكنيسة يفسرونه فيما بعد تفسيراً خاطئاً ، ويستغلونه في
إشاعة روح الاستسلام بين عامة الشعب وتثبيط همم الناس عن المطالبة
بحقوقهم •

أراء القديس توماس الاكوينى :

يعتبر القديس توماس الاكوينى Saint Thomas d'Aquin الذى عاش
في القرن الثالث عشر (١٢٢٦ - ١٢٧٤) ، اكبر فلاسفة المسيحيين في العصور
الوسطى •

وقد رأى أن من اول واجباته ان يعود بالمسيحية الى طابعها الاصيل وأن
يخفف على قدر المستطاع ، من تيار الزهد ، الذى أخذ يباعد بين الناس وبين
التمسك بالعقيدة ، لنساقته لروح السعى والرغبة في الاستمتاع بخيرات
الأرض •

فأخذ يريد من جديد رأى القديس أوغسطين ، وغيره من اساطين اللاهوت
المسيحي بأن الله خالق الأشياء جميعا ، هو المالك الحقيقي لجميع ما على
الأرض وعلى ذلك فليست الملكية الخاصة الا تفويضا من الله للإنسان باستخدام
ثروات الأرض والانتفاع بخيراتها أو هي بمصوب التعبير القانونى ليست الا
مجرد « حق الانتفاع » منحه مالك كل شيء وهو الله ، للإنسان (١) •

وعلى هذا الأساس يكون للإنسان الحق في الانتفاع بالطبقات التى
أوجدتها الله • بل ان عدوله عن هذا الانتفاع ، « وزهده » فيه ، قد يعود على

(١) تأذن ذلك بما جاء في القرآن الكريم وفي التشريع الإسلامى من أن « الله استخلف
الإنسان في الأرض فهو وكيل على المال الذى في يده » . ويجب أن يستخدمة للمصلحة العامة •
انظر الممن للتالى •

حياته وعلى مستقبل بالضرر . فيجب عليه لن أن يستخدم المال ، ويسد
مصادر الطبيعة لمصلحته ومصلحة أقرانه ، ويحتل كل ما في وسعه لتقدم
الحضارة وازدياد الرفاهية لبنى الإنسان فإذا أصاب بجهده وعمله مالا وفيرا
فعليه أن يستخدم هذا المال لمساعدة الآخرين ، وأن يكون المال في يده وسيلة
تعيّنه على أداء واجب المساعدة والاحسان .

هذا للرأى الذى أعلنه « توماس الاكوينى » يتنافى مع حالة الزهد.
والتجرد التى تبلورت فى حركة زهاد المسيحية فى القرن الثانى عشر . وقد
أراد به أن يعود بالدين الى مواعمة حكيمة ، الروحانية وبين العمل المادى
ولاعتماد الانسان فليست الروحانية ، وحب الخير ، وبذل النفس فى سبيل
اسعاد الغير مما يتنافى مع واجب العمل ، ومع استخدام القدرة والموهب فى
تشخير موارد الطبيعة لمنفعة البشر جميعا بل أن استخدام موارد الأرض يصبح
أمرا ضروريا ، وعملا تأمر به الأخلاق ، ويحضى عليه الميثم مادام يهدف فى
النهاية الى غاية سامية ، وهى تيسير الحياة ، وتوفير السعادة لأكبر عدد من
بنى الانسان .

لقد كان الزهد والروحانية المخالصة التى بلغت حد الرغبة فى افناء
الجسد لاعلاء الروح ، رد فعل تلقائى لماللة الاسراف والبذخ والغلو فى الترف
الذى اتسم بها العصر الرومانى فى أواخر عهده . ولم يكن هناك يد من أن
يكون واضع أسس المسيحية الأولى قدوة لغيرهم فى التجرد والزهد حتى
تنكسر شوكة المادية الجارفة ، ويألف الناس ، شيئا فشيئا ، روح المساواة
الحقة القائمة على الاعتراف بحق الجميع فى التمتع بمستوى لائق من المعيشة
وإذا كان الذين قد خلق هذه الرسالة عن طريق تعاليمه الروحية ، فلا يأس من
أن يعود الآن الى مجراه الطبيعى ، معتمدا على ما قد يكون قد تاحل فى
النفس من حب الخير ، والرغبة فى التعاون والتراحم .

فليطمح الناس انن أن الذين أو التكنين ليس فى الزهد ، وثبذ الطيبات ،

، ان الذين هو أن تعمل ما وسعك العمل ، وتسعى لتحسين حاله وحال من حولك . وأن تقىء مما تكسبه من كدك وعملك على غيرك ممن هم دوله فى المقدرة على العمل والكسب .

هذه هى روح الدين الحقيقية كما فهمتها المسيحية . وكما اكهما الاسلام من بعد - وقد دعت المسيحية اليها بلسان القديس توماس ولكن هذه الدعوة ما لبثت أن انحرفت عن معناها الصحيح لاذ سرعان ما تناسى الناس الشطر الأول من روح الدين ، وهو القاتل بحق الجميع فى الانتفاع بخيرات الأرض ، ولم يصيب مائلا امام أعينهم الا روح الكفاح والصراع .

وانحرف النشاط عن هدفه الحقيقى وهو اسعاد البشر جميعا ، واصبح لا ييغى الا ارضاء الطامع الذاتية ومما ساعد على تأكيد هذا الانحراف ان المسيحية قد وجدت فى أوربا اقاما حديثا المهد بالبربرية ، يتناهرون يجمعهم الكثيفة على رقعة من الأرض ضيقة ، ذات طبيعة قاسية وعرة ، ضئيلة شحيحة لا يملك من يعيش فيها أن يذوق طعم الراحة فترة . ولا أن يلقى سلاحه لحظة ، ولا أن يركن فى واقع الحياة الى نظريات المسيحية المسحة ، الموهلة فى السماحة .

وهكذا بدأ الانفصام بين الدين المسيحى وبين المجتمع ، وبدأ هؤلاء الأقوام يريدون لأنفسهم أن الدين لا يصلح للحياة ، وقالوا : ان الدين صلب ما بين العبد والرب - اما المجتمع فتحكمه القوة أو يحكمه القانون المنى .

وانحرف المجتمع الغربى بكليته فى التيار الذى عرف باسم « المادية » وفهم للكثيرون هذه الكلمة على أنها ضد « الروحانية » . ولذلك تبنوا الدين لأنه لا يغنى رغبتهم فى الصراع - ولكن الحقيقة أن المادية اذا فهمت بمعنى العمل المادى والذباب والتشاطر للانتفاع بموارد الأرض وتحقيق الرفاهية لمبنى الانسان فإن هذا المعنى لا يقتضى - كما قلنا - مع روح الدين . اما اذا

اقتصرت العمل والنشاط على تحقيق المآرب الذاتية ، وانصرف عن الأهداف العامة فإن الدين لا يعتبر مسئولاً عن ذلك .

تأييد الملكية الفردية :

حاول توماس الاكويى ، فى آخر حياته ، أن يربط المصدع الذى حدث بين الدين والمجتمع ، وبدأ يصرف الناس عن العقيدة نتيجة للمغالاة فى الزهد والروحانية فدعى الى تأييد الملكية للفردية وكان تبريره لها يستند الى أن المرء يكون عادة أكثر اهتماماً بملكه الخاص منه بملك يكون مشاعاً بين الجميع وبذلك تكون الملكية الفردية خيراً وسيلة فى نظره ، لزيادة الانتاج وحسن استقلال الثروة والمالك الحق فى أن يتمتع ببعض المزايا التى تعود عليه من حسن استقلال ملكه ، على ألا ينسى أن خيرات الأرض إنما خلقت لكى يتمتع بها جميع الناس فواجبه يحتم عليه أن يشرك الآخرين فيما يجنيه من ربح ناتج عن استقلال ما يملك .

ولكن ما دامت المزايا التى يتمتع بها المالك تفوق ما يحصل عليه الآخرين فلا مناص ، حسب رأى القديس توماس ، من الاعتراف بشرعية التفاوت فى الثروة وللمرتبة على أن هذا التفاوت يبرره كذلك تفاوت حظ الناس من القوة والذكاء والخصال . اللازمة لحسن استقلال موارد الطبيعة . فكل طبقة ، وكل فرد يجب أن ينال من الأجر ما يلائم طبيعة عمله ، وطبيعة الخدمات التى يؤتيها للمجتمع ويجب أن يرضى كل انسان بالمكان الذى وضعته فيه العناية الربانية ، وأن يحسن خدمة المجتمع فى مكانه . فاختلاف المراتب على الأرض لا يمنع من أن يكون الناس جميعاً سواء أمام الله .

ومن الغريب أن تلك الآراء التى نادى بها القديس توماس ، قد فصلت عن الآراء التى اتخذها المحافظون فى الاقتصاد ، فيما بعد ، مدخلاً لهم ، وهذا المذهب يقوم على دعائمين : التمسك بالملكية الفردية الى أبعد الحدود ، ويؤمنون أى قيود ، ثم تبرير الفوارق من حيث الثروة .

• على ان الانصاف يقتضى منا ان ننكر ان الروح التي دفعت القديس ترماس الى اعلان رايه هذا كانت روحا طيبة ، وانه كان يشترط لقيام الملكية الغريبة ، الرغبة الصادقة فى حسن استخدام المال لخدمة الآخرين ولم يكن يتوقع - شأنه شأن القديسين - ان يجر هذا المبدأ الى التنافس المعقوت ، وخدمة المصالح الذاتية •

موقف المسيحية من التعامل بالربا :

كان التعامل بالربا فى التشريعات الوثنية والحضارات القديمة أمرا سائقا فى حدود تتسع أو تضيق بحسب الظروف والحالات وكانت توضع له فى بعض الأحيان ، نظم تحميه اذا لم يجاوز حدا معلوما ولكن التشريعات السماوية انتقلت به نحو الحظر والتحريم الكلى •

• فنقرأ فى العهد القديم أو « التوراه » اذا اقترضت ما لا لأحد من أبناء شعبى ٠٠٠ فلأتقف منه موقف الدائن : لا تطلب منه ربحا مائة (الاية ٢٥ من الفصل ٢٢ من سفر الخروج) وفى موضع آخر : « اذا افترض أخوك فأحمله ، لا تطلب منه ربحا ولا منقمة » (الاية ٣٥ من الفصل ٢٥ من سفر اللاويين) •

ونقرأ فى العهد الجديد (الانجيل) : « وان اقترضتم الذين ترجون ان تستردوا منهم فأنى فضل لكم ؟ ٠٠٠ ولكن افعلوا الخيرات ، واقترضوا وانتم لا ترجون شيئا ٠٠٠ واذن يكون ثوابكم جزيلا » الايتان ٢٤ ، ٢٥ من الانصاح السادس من انجيل لوقا) •

ولقد أجمع رجال الكنيسة ورؤساؤها ، كما اتفقت مجامعها على ان هذا التعليم الصابر من السيد المسيح عليه السلام يعد تحريما قاطعا للتعامل بالربا ، حتى ان الآباء اليسوعيين الذين يهتمون غالبا بالليل الى الترخص والتسامح فى مطالب الحياة ، وردت عنهم فى شأن الربا عبارات صارمة ، منها

قول « سكويار » : « ان من يقول ان الربا ليس معصية يعد ملحدًا عن الدين » ، و قوله « الأب بوني » : « ان المرابين يفقدون شرفهم في الحياة الدنيا ، وليسوا أهلاً للتكفين بعد موتهم » (١) .

كانت المسيحية الاولى ان تنافس الربا وقرض المال مقابل فائدة وكانت هذه النافضة مستوحاة من أقوال السيد المسيح حول هذا الموضوع ، كما كان يعزها . ويشد من أزرها احتقار المسيحيين الأرائل للثروة ، ودعوتهم إلى نبذ ملذات الجسد لاعلاء شأن الروح .

ولذلك لم تخل آراء القديس توماس - التي ذكرنا بعضها فيما تقدم - من فقرات حريجة وقوية تندد بالربا وتحرمه تحريماً قاطعاً . من تلك قوله : « ان من يبيع الخبز أو النبيذ يفقد كل حق فيما يبيعه ، بحيث يصبح المشتري هو صاحب الحق الكامل في استهلاك السلعة والتصرف فيها حسب رغبته . أما إذا أقرض امرؤ صاحبه شيئاً من الخبز أو النبيذ ، فإن له الحق في استرداد قدر مساو له أقرضه تماماً . ولا يحق له أن يطلب مقداراً اضافياً من الخبز أو النبيذ نظير الخدمة التي ائداها لصاحبه » .

« فادعاء المرء حق تقاضي ثمن المعونة ادعاء باطل ، فوق أنه بعيد عن معنى الإنسانية ، وعن معنى العدل وهذا هو ما يسمى « بالربا L'usure ولا يختلف أمر المال عن أمر السلع الأخرى كالخبز والنبيذ فالمرء لا يستطيع أن يفيد من المال إلا باستهلاكه وصرقه ، واذن فللمقترض الحق في استهلاك المال الذي يقرضه ، كما يجب أن يقتصر على رد المبلغ الذي اقترضه فقط » بدون أدنى زيادة » .

هذا الرأي الصريح في تحريم الربا قد أثار ملاحظة بعض مؤرخي

(١) انظر « باسكان » في مراسلات الاقليمية الخطب الثامن .

اقتبسنا هذه الفقرة وما بعدها عن الدكتور محمد عبد الله فراز : دراسات اسلامية دار الفلم الكويت .

الاقتصاد في القرن التاسع عشر فكتب أحدهم « إن موقف المسيحية والقرون الوسطى من المسائل الاقتصادية كان لا يخلو من تناقض فقد كان هؤلاء القوم يعدون الإنسان سلعة تباع وتشترى ، ويرفضون النظر إلى المال على هذا الاعتبار وكانوا يحرمون التجارة في المعادن النفيسة ويبيحونها بالنمسة للألمانيين » (١) *

هذه النظرة الدينية ، في تحريم الربا ، أقرها القانون المدني الاوربي في سنة ٧٨٩ (مرسوم اكس لا شاييل) وبقيت هي المذهب الوحيد في أوروبا طوال القرون الوسطى *

غير أن تعاليم الكنيسة بشأن المال واقتنائه ما لبثت أن اصطفت ، بعد ذلك بشيء من الرونة وقد أشرنا إلى الظروف التي دفعت بالقدّيس توماس الاكويني إلى الدفاع عن الملكية الفردية والواقع أن هذه التعاليم بدأت تفقد معناها شيئاً فشيئاً ، منذ عصر النهضة : فما أن بدأ القرن السادس عشر حتى أخذت روح النقد تتغلغل في صميم مبادئ الكنيسة فكانت حركة الإصلاح الديني التي تزعمها « مارتن لوتر » و « كالفن » وغيرها والتي قبلورت في المذهب البروتستانتي . وقد كان للمبادئ الجديدة هذه أثرها في تعديل رأى الكنيسة فيما يتعلق بالملكية والمعاملات الاقتصادية بوجه عام *

فلم تجد « البروتستانتية » نفسها في حاجة لأن تنقيد بمبادئ الكنيسة التقليدية ، بعد أن تشبعت بالروح الجديدة التي سادت في عصر النهضة وهي روح النقد والثورة على التقاليد ، حتى أن بعض رجال هذا المذهب أخذوا يهاجمون نظم الأميرية التي تقوم على العزلة ، وعلى حياة الكسل ، وطالبوا بأن يصبح الفضل الأول لكل إنسان قائماً على العمل ، والعمل المنتج وصرحوا

Georges d'Avenel, Histoire économique de la Propriété, (١)
Paris.1894, T.I. p. 160.

بأن اقتناء الثروة أمر لاخيار عليه، فما دامت هذه الثروة تأتي عن طريق العمل .

وهكذا نستطيع أن نلاحظ بعد الشقة بين هذه المبادئ الجديدة . وبين مبادئ المسيحية الأولى التي كانت تقوم على الزهد وعلى الروحانية وقد ترتب على هذه المبادئ الجديدة أن تغير موقف الكنيسة من التعامل بالربوا وأصبحت تقبل مبدأ القرض بفائدة .

وفي بادئ الأمر . دخل في ثنايا التحريم العام للربوا عدد من حالات الاستثناء : من هذه الحالات حالة التعاقد على تأجير الأرض ففي هذه الحالة يقرض المالك للمستأجر أرضاً ، ويحق له أن يطلب في نظير ذلك فائدة ، قد تكون من غلة الأرض وقد تكون مقدارا من المال .

ثم شجع « كالفان » Calvin أحد واضعي أسس « البروتستانتية » على التعامل بالربوا بقوله : « لماذا لا نسمح لمن يملك مقدارا من المال بأن يحصل منه على فائدة ما ؟ على حين أننا نسمح لمن يملك أرضا بوارا أن يحصل على فائدة منها نظير إيجارها للخير ؟ » .

وانتهى الأمر بالكنيسة الى التفوق بين « القرض العقيم Le Prêt Stérile » و « القرض المنتج Le Prêt Productif » . وليس من المحذور بالنسبة لهذا النوع الثاني أن يشتريه صاحب المال مع المقرض فيما يحق من أرباح .

وهكذا نجد أن البروتستانتية وقد وضعت المحور الذي ارتكزت عليه أسس الرأسمالية فيما بعد واستمدت منه مبرراتها (١) . ولا غرابة في أن

(١) يعتبر عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Weber من أشهر العلماء الذين درسوا الظروف التاريخية لنشأة النظام الرأسمالي . وهو يرى أن العقيدة البروتستانتية . وبخاصة (الكالفنية) هي التي هيأت الظروف الاجتماعية والنفسية التي أدت الى ازدهار الرأسمالية .

نجد ، بعد ذلك ، ان كبار رجال المال والتجارة فى المراكز الكبرى مثل
، انقرس ، و « ليون » يتحمسون للآراء الدينية الجديدة ويصبجون من اشد
انصارها وذلك لانها اوجدت لهم الاساس الروحى الذى كانوا يفتقدونه والذى
يمكن الاستناد اليه فى تبرير العمليات والصفقات التى يعقدونها .

وقد كان لتخاذه الكنيسة فى موضوع الريا مظهران : مظهر على ومظهر
تشريعى فالما المظهر العملى فهو ان بعض الملوك والرؤساء الدينيين انفسهم اخذوا
يجترئون على انتهاك هذا التحريم علنا : من ذلك ان « لويس الرابع عشر »
لقترض بالريا ليسد ثمن « دانكرك » فى عام ١٦٦٢ ، وان البابا « بى التاسع »
تعامل بالريا . واما المظهر التشريعى فهو انه منذ اواخر القرن السادس عشر
(١٥٩٢) وضع استثناء لهذا العطر فى اموال القاصرين ، فصار يساح
تسميها بالريا بانن من القاضى .

اما الضربة القضائية التى وجهت الى هذه النظرة الدينية ، فى تحريم
الريا ، فقد حملتها اليها الثورة الفرنسية حيث احتضنت المذهب المعارض
للتحريم وجعلته مبدا رسميا منذ قررت الجمعية العمومية فى الامر الصادر
بتاريخ ١٢ اكتوبر ١٧٨٩ انه « يجوز لكل احد ان يتعامل بالريا فى حدود
خاصة يمينها القانون » .

الفصل العاشر

الإسلام والعدالة الاجتماعية

وضع الإسلام المبادئ العامة والقواعد الشاملة لحياة اجتماعية سليمة. وترك التطبيقات لتطور الزمان . وبروز الحاجات . وهو بهذا الشمول . وهذه المرونة . قد كفل لأحكامه التطبيقية النمو والتجديد . ومسايرة ظروف الحياة المتغيرة .

وقد ظلت الانسانية دهورا طويلة تفرق بين القوى الروحية والقوى المادية تنكر احدهما لتثبّت الأخرى . أو تعترف بوجودهما فى حالة تعارض وضمام . حتى جاء الاسلام فاذا هو يعرض فكرة جديدة كاملة متناسقة ، فجمع بين الدنيا والآخرة فى نظام الدين . وبين الروح والجسد فى نظام الانسان . وبين العبادة والعمل فى نظام الحياة . وعن تلك الموائمة الحكيمة بين العقيدة والسلوك . وبين ما يتصل بالروح وما يتصل بالمادة . تصدر تشريعاته وفرائضه . وتوجيهاته وحدوده . وآراؤه فى سياسة الحكم وسياسة المال . وهذه السياسة تنطوى على عدالة انسانية واجتماعية شاملة . لا عدالة اقتصادية محدودة .

والعدالة فى نظر السلام مساواة انسانية ينظر فيها الى تعادل جميع القيم ، بما فيها القيمة الاقتصادية البحتة . وهى على وجه البقعة تكافؤ فى الفرص ، وترك المواهب يعد ذلك تعمل فى الحدود التى لا تتعارض مع الاهداف العليا للمجتمع . قرر الاسلام مبدأ تكافؤ الفرص . ومبدأ العدل بين الجميع . ثم ترك الباب مفتوحا للتفاضل بالجهد والعمل ، واتاحة الفرص المتساوية للجميع معاناما الا يقف أمام فرد حسب ، ولا نشأة . ولا أصل ، ولا جنس ، ولا قيد واحد من القيود التى تقلل الجهود .

والتسوية بين الناس هي مظهر أحد الأسامين اللذين قام عليهما الاسلام . وهما التوحيد والعدل . وقد سار النبي في اصحابه بمكة ثم المدينة سيرة قوامها العدل في الجليل من امرهم والخطير ، حتى استقر في نفوس المسلمين ان العدل وكن أساسى من اركان الاسلام ، وان الانحراف عنه انحراف عن الاسلام . والاخلال به اخلال بالدين . والسنيين قرعوا سيرة النبي الكريم وسنته يعلمون أنه لم يكن يؤثر نفسه بخير دون اصحابه ، الا ان يؤثره الله بهذا الخير في أمر يوحى اليه في القرآن ، وتوفى وهو لا يملك من الدنيا بيضاء ولا صفراء .

وسار ابو بكر سيرة النبي نفسه ، فخرج أن يموت وعنده من اموال المسلمين شيء ، وأوصى أهله أن يربوا على عمر هنات كانت عنده من اموال المسلمين .

أما عمر فقد أرانا من ذلك ما لا تصدقه النفوس : لقد أبى ، حين رأى الشدة التي نزلت بالمسلمين في عام الرمادة ، الا أن يشارك الناس في شدتهم . فعرف أن عامة الناس من حوله لا يجدون السمن . فحرم السمن على نفسه ، وصبرها على الخبز الجاف والزيت . وقد أثر ذلك في صحته ، ففتير لونه ، وعرف المسلمون ذلك فلم يستطيعوا أن يردوه عنه ، لأنه أبى أن يخصب حتى يخصب عامة الناس (١) .

وإذا بحثنا عن الأسس العامة التي أقام عليها الاسلام بناء العدالة الاجتماعية . وجبنا أنه يمكن إجمالها في ثلاثة : (١) التحرر للوجداني (٢) المساواة الانسانية الكاملة - ٣ (التكافل الاجتماعي) .

(١) حله حسين : الفتنة الكبرى . الجزء الأول (عثمان) . دار المعارف . مصر .
من ١٢ وما بعدها .

وقد ذهبت المسيحية الى ان التحرر الوجداني هو التحرر من لذائذ الحياة وشهواتها ، والتوجه الى ملكوت الرب فى السماء . وهذا حق ولكنه ليس الحق كله . فدوافع الحياة لا تقهر فى جميع الأحوال . والتحرر الوجداني الذى يدعو اليه الاسلام معناه الاعتزاز بالنفس والحرص على طلب الرزق ، دون فقدان الكرامة ، وعدم الشعور بالخوف عند المطالبة بالحق .

واذا استثمر الضمير البشرى هذا التحرر الوجداني ، فسيطلب حقه فى المساواة ، وسيجاهد لتقرير هذا الحق ، ولن يقبل عنه بديلا . وقد قرر الاسلام مبدأ المساواة فى الوقت الذى كان بعضهم يدعى ويصدق أنه من نسل الالهة . أو يجرى فى عروقه الدم الأزرق النبيل . وفى الوقت الذى كان يباح فيه للسيد أن يقتل عبيده ويعذبهم لأنهم من نوع آخر غير نوع السادة . فى هذا الوقت جاء الاسلام ليقرر المساواة أمام القانون وأمام الله . فى الدنيا وفى الآخرة . لأفضل الا للعمل الصالح (لأفضل لمعى على أعجمى الا بالتقوى) .

اما التكافل الاجتماعى فيضع فى اعتباره أن للفرد ذاته مصلحة خاصة فى أن يقف عند حدود معينة فى استمتاعه بحريته ، وأن للمجتمع مصلحة عليا لابد أن تنتهى عندها حرية الأفراد . ولذا يقرر الاسلام مبدأ التكافل بين الفرد وأسرته ، وبين الفرد والمجاعة . وبين الجيل والأجيال المتعاقبة .

وقيمة للتكافل فى محيط الأسرة أنه قوامها الذى يمسكها ، لأن الأسرة هى اللبنة الأولى فى بناء المجتمع . ومن مظاهر التكافل العائلى فى الإسلام نظام الميراث .

أما التكافل بين الفرد والمجاعة فإنه يوجب على كل منهما تبعات . ويرتب لكل منهما حقوقا . فكل فرد مكلف أولا أن يحسن عمله الخاص ، لأن

نمرة العمل الخاص ملك للجماعة • وكل فرد مكلف أن يرفع مصالح الجماعة
 كأنه حارس لها • والتعاون بين جميع الأفراد واجب لمصلحة الجماعة في حدود
 البر والعرف • والأمة مسئولة عن حماية الضعفاء فيها ، ورعاية مصالحهم ،
 وعليها أن تحفظ لهم أموالهم حتى يرشدوا • وهي مسئولة عن فقرائها وموزيها
 أن توفر لهم الرزق بما فيه الكفاية : فتتقاضى أموال الزكاة ، وتتفقه في
 مصارفها ، فإذا لم تكف فرضت على القادرين بقدر ما يسد عوز المحتاجين ، بلا
 قيد ولا شرط الا هذه الكفاية • فالأمة الإسلامية كلاجسد واحد ، مثل المؤمنين
 في توادهم وتراحمهم وتماطفهم كمثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له
 سائر الجسد بالسهر والحمى •

ومكذا نرى أن الإسلام حينما حاول أن يحقق العدالة الاجتماعية كاملة
 ارتفع بها عن أن تكون عدالة اقتصادية محدودة ، فجعلها عدالة انسانية
 شاملة ، وإقامها على ركنين قويين : للضمير البشرى من داخل النفس ،
 والتشريع القانوني في محيط المجتمع (١) •

سياسة المال :

ويسير الإسلام في سياسة المال على هدى فلسفته العامة ، وفكرته
 الشاملة ، يلاحظ مصلحة الفرد ويحقق مصلحة الجماعة ، وهو يتبع في تحقيق
 هذه السياسة وسيلتيه الأساسيتين التوجيه والتشريع •

ويعتبر الإسلام المال ، في ذاته ، فنة خلقها الله ليمتحن بها البشر فينظر
 كيف يمثلون • فقد يكون أداة يسفرها الإنسان لخدمة الناس واستعداد حالهم ،
 وتعميم الخير بينهم • وقد يستخيمه ، بعكس ذلك لا يذاء الناس والاضرار بهم

(١) سيد الطه العدالة الاجتماعية في الإسلام • دار الكتاب العربي • القاهرة ١٩٥٢

ص ٢٢ وما بعدها

والتضييق عليهم - ولذلك فالمرء يتوقف على النظرة التي يتطرق بها الانفراد
والجماعات للمال - ونجد في القرآن الكريم آيات تنظر الى المال على انه ابتلاء
وفتنة : « واعلموا انما اموالكم واولادكم فتنة - واني الله عنده اجر عظيم -
« كما ان هناك آيات تعتبره نعمة وفضلا : « ويمدكم باموال وبنين ، ويجعل
لكم جنات ، ويجعل لكم انهارا » ، « المال والبنون زينة الحياة الدنيا » .

بين هاتين المقتضيتين يقف المرء حائرا ماذا يصنع ؟ ولكنه يهتدى الى
طريق الصواب حين يدرك ان الدين يدعو الى تهذيب الطبيعة - وعدم ترك الحبل
على الغارب - فالمال وسيلة - وان يجب الا يتخذ غاية لذلك لحرم الاسلام الربا
حتى لا يكون - كما قال التزالي - وسيلة لاستجماع المال واكتنازه دون ان تتم
الاستفادة منه في الامة - وقد ائذر القرآن من يكتزون الاموال ويحبسونها بقوله
تمالئ : « والذين يكتزون الذهب والفضة ، ولا ينفقونها في سبيل الله ، فيشرهم
بغذاب اليم - يوم يحمى عليها في نار جهنم ، ففكروا بها جباههم وجنوبهم
وظهورهم ، هذا ما كترتم لانفسكم ، فنوقوا ما كنتم تكتزون » .

ذلك لان النتيجة الطبيعية لاكتناز المال وحبسه عن التداول هي تشرب
اصحابه - ومن اسباب الخراب الاجتماعي وجود المترفين في الامة - واليه
يشير القرآن بالآية الكريمة : « واذا اردنا ان نهلك قرية امرنا مترفيا ففسقوا
فيها ، فحق عليها القول فدمرناها تدميرا » .

تلك حقيقة اعلنتها الاسلام منذ اكثر من ثلاثة عشر قرنا ، ويعترف
بصدقها اليوم كبار مفكرى الغرب ومصلحيه ، وان لم يشعروا بسبق الاسلام
ايامهم ، فيقول الكاتب - لتحليزي الشهير - « هـ - ج - ولز : « ان وجود طبقة
الاعياء غير المسؤولين - وهو كثير في الحياة الحاضرة - يؤدي الى خضباع
مصادر الثروة لاساسية الى درجه عظيمة : اذ هو يجعل افكار المشايخ ميثقة ،
ويقصد اخلاقي من في امكانهم الانتاج - كذلك يحمل معه امكان التدخل التعسفي

فى حياة المجتمع السياسية والعقلية » (١) .

ويحرم الاسلام تكتيل الأموال الى أن تصبح فى يد اقلية يتداولها بينها
ويحرم منها عموم الأمة . ويحث على أن يقسم الغنى بين جميع الأفراد ، معللا
ذلك بقوله تعالى : « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » . أى حتى لا يصبح
المال المكتسب مقصورا على ذوى الثراء يتداولونه فيما بينهم دون أن يشيع
تداوله بين الجميع . وهكذا نجد الاسلام يحرم بحسبة هريجة الرأسمالية
العصرية التى تجعل المال دولة بين الأغنياء .

ذلك أن تضخم المال فى جانب ، وانحساره فى الجانب الآخر مثار مفسدة
عظيمة . فوق ما يثيره من احقاد فالمحرومون الذين لا يجدون ما ينفقون ، اما
ان يحقدوا على ذوى الثراء الفاحش ، واما أن تنهاوى نفوسهم وتتهافت ،
وتتضاعل قيمتهم الذاتية فى نظر انفسهم . فتهدون عليهم كرامتهم امام سطوة
المال .

ويبيح الاسلام لكل فرد أن يكتسب . ويحثه على ذلك . بل يريد منه أن يكون
غنيا شاكرا . لكنه لا يسمح له باستعمال ما اكتسبه وفق ما تريده أهواؤه
وطبيعته . ذلك المال فى نظر الاسلام « مال الأمة كلها » . وهو قوام المجتمع
بأسره فلا ينبغي أن يصرف فى غير الوجود التى تعود على المجتمع بالمنفعة .

والفرد اشبه شئ بالوكيل فى هذا أثال عن الجماعة ، وحيازته له انما هى
« وظيفة » أكثر منها « امتلاكا » . إذ أن المال فى عمومه انما هو حق للجماعة ،
والجماعة مستخلفة فيه عن الله ، الذى لا مالك لشيء مسواه : « آمنوا بالله
ورسله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (سورة الحديد : ٧) .

وتتطلب بقاء هذه الوظيفة ، هو الصلاحية للتصرف . ولذا كان لولى الامر

H.G. Wells, 'The Work, Wealth, and Happiness of Man- (١)
kind, P. 504

أو للجماعة استرداد حق التصرف من السفيه : « ولاتؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما ، وارزقوهم فيها وكسوفهم » (النساء : ٥) فحق التصرف موهون بالرشد ، واحسان القيام بالوظيفة . وما من شك في أن شعور الفرد بأنه مجرد موظف في هذا المال ، الذي هو في أصله ملك الجماعة . يجعله يتقبل الواجبات التي يضعها التشريع الاسلامي على عاتقه . والقيود التي يحد بها تصرفاته . كما أن شعور الجماعة بحقوقها الاصيل في هذا المال ، يجعلها اكثر جرأة في فرض المفروض ، وسن الحدود . (١)

وقد ترتب على هذا المبدأ تحريم الاسلام لكل نفقة تعود بالضرر على صاحبها أو على أسرته ، أو على المجتمع فالقمار محرم ، وتبذير الثروة في اللهو محظور ، والمتحلى بالذهب والفضة والحديد لا يباح للرجال ، واتخاذ أوائل الذهب والفضة لا يسمح به ، والتباهي في تزيين المساجد وتحلية جدرانها ، وتشيد الأضرحة وتانيقها كل ذلك مكروه .

وللإنسان أن ينفق ما اكتسبه على حاجته وحاجة نويه دون يخل ولا اسراف ، قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق .
وله أن يستغل فضول ماله في الفلاحة أو التجارة ، ولكن بشرط أن يتجاوز في ذلك حدود التوجيهات الشرعية التي تنور كلها على اعتبار المال وسيلة فإذا توفر من هذه المعاملات ربح كبير يتجاوز الذي يحتاجه أصحابه ، فإن الاسلام يوجب الانفاق على الأهل والأقارب المحتاجين ، ثم يحث على الانفاق في سبيل الله .

ولكن من الناس من يفضلون اسخار القليل أو الكثير مما في أيديهم ، ويعتبرون ذلك فضيلة اجتماعية مشكورة . وهنا يتدخل التشريع الاسلامي بحد اجتماعي عادل ، وهو الزكاة .

(١) د . سيد قطب - المرجع السابق .

الزكاة : فالزكاة هي حق المال ، وهي عبادة من ناحية ، وواجب اجتماعي من ناحية أخرى - وكلمة الزكاة معناها الطهارة والنماء : فهي طهارة للضمير والنعمة بأداء الحق المفروض ، وهي طهارة للنفس والقلب من فطرة الشح وحب الذات ، وهي طهارة للمال بأداء حقه وصيرورته بعد ذلك حلالا .

والزكاة حق الجماعة في علق الفرد ، لتكفل الكفاية للمحتاجين ، وشيئا من المتاع بعد الكفاف أحيانا - وبذلك يحقق الاسلام جزءا من مبدئه العام : ، كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم - فالاسلام يوجب ، أولا ، ان ينال كل فرد كفايته من جهده الخاص حين يستطيع ، ثم من مال الجماعة حين يعجز لسبب من الاسباب - ويكره الاسلام ان تكون فوارق الطبقات بين الأمة بحيث تعيش منها جماعة في مستوى الترف ، وتعيش جماعة أخرى في مستوى الشظف ، ثم ان تتجاوز الشظف الى الحرمان والجوع والعري - يكره الاسلام هذه الفوارق لما وراءها من احقاد تحطم اركان المجتمع . ولما فيها من اضطراب المحتاجين ، اما الى السرقة والنصب ، واما الى النذل وبيع الشرف والكرامة . وكلها منحدرات يتجافى الاسلام بالجماعة عنها .

لهذه المعاني جميعها شرع الاسلام الزكاة ، وجعلها فريضة في المال ، وحقا مستحقها لا تقضيا من مخرجها حقا تتقاضاه الدولة بحكم القانون - ولكنه راح يحفز الوجدان على أداء هذا الحق ، حتى يجعل أداءه رغبة ذاتية من القادرين على الأداء - فالزكاة ركن من اركان الاسلام ، وضرورة من ضرورات الايمان : « قد اقلح المؤمنون - الذين هم في صلاتهم خاشعون ، والذين هم عن اللغو معرضون ، والذين هم للزكاة فاعلون » (- مسورة المؤمنون) فاذا لم يحفز الضمير الى تاتية هذا الفرض ، فللإمام ان يقاات الناس ليجبرهم عليه ، بل ان الاسلام جعل للإمام الحق في ان يأخذ بعد الزكاة ما يمنع به الضرر ، ويرفع به الحرج ، ويصون به المصلحة لجماعة المسلمين ، فليست الزكاة وحدها هي حق المال ، بل انها الحد الأدنى المفروض حين لا تحتاج

الجماعة الى غير حصيلة الزكاة - فلما حين لا تبقى ، فان الاسلام لا يقف مكتوف اليدين ، بل يتمتع ولى الأمر سلطات واسعة للأخذ من رؤوس الأموال بقسبر معلوم فى الحدود اللازمة للإصلاح . وفى الحديث الشريف « أن فى المال حقا سوى الزكاة » ودائرة « المصالح المرسله » (١) . وسد الذرائع « (٢) . دائرة واسعة تشمل تحقيق كافة المصالح للجماعة ، وتضمن دفع جميع الأضرار . ويرى عن الخليفة « عمر » انه قال فى عام الرمادة : « لقد هممت أن أنزل على كل بيت مثل عددهم . فان الرجل لا يهلك على نصف بطنه » . واستنبط الفقهاء من ذلك أن لولى الأمر فى أيام المسفة . أن يوزع الفقراء على أهل السعة بقدر لا يجحف بهم .

نظام الميراث : ويشرع الاسلام نظاما آخر من أجل اتمام التوزيع للثروة الفردية ، وعدم تكتيلها فى أيد قليلة . ومعنى به نظام الميراث .

فبينما نجد عددا من التشريعات عند الأمم الأخرى تجعل الميراث من اختصاص الابن الأكبر ، استحصانا منها للاحتفاظ بالثروة متجمعة . وبينما اعتبرت استمرار الثروة فى يد الابن الأكبر ضمانا لاستمرار العائلة - بينما نجد ذلك فى الأنظمة الوضعية . حتى الديمقراطية منها . نجد الاسلام يجعل تركة المتوفى ميراثا للورثة . يقتسمونها بينهم . وهؤلاء الورثة سبعون .

(١) ان المصالح التى ليس لها نص خاص يشهد لنوعها بالاعتبار تسمى المصالح المرسله . مثال ذلك ما حكى عن عمر رضى الله عنه أنه أراق اللبن المنشوش بالماء . تنظيها للفاش . وذلك من باب المصلحة العامة . لكيلا يفشوا الناس . ومن ملاحظة المصلحة فى المسائل العامة أنه اذا خلا بيت المال ، أو ارتفعت حاجات الجنود . وليس فيه ما يكتفيهم . فالإمام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا لهم فى الحال . (انظر كتاب الإمام مالك للاستاذ محمد أبو زهرة) .

(٢) الذريعة معناها الوسيلة . ومعنى سد الذرائع رفعها . ومؤدى الكلام أن وسيلة انحراف محرمة ، ووسيلة الواجب واجبة . والاصل فى اعتبار سد الذرائع هو النظر فى غايات الأفعال . فان كانت نتجه نمو المصالح التى هى المقاصد والغايات من معاملات الناس بعضهم مع بعض . كانت مطلوبة بمقدار يناسب طلب هذه المقاصد . فمبدأ الذرائع يقصد الى النفع العام أو الى دفع الفساد العام .

حسب نظام دقيق وردت تفاصيله فى آيتى الميراث (سورة النساء) • وهذا النظام له حكمته وله مبرراته • كما أباح الشرع « الوصية » فيما لا يزيد عن ثلث التركة . وذلك لتلقى بعض الحالات التى تحرم فيها من الأثر اقرباء توجب صلتهم أن يكون لهم نصيب ، ولكن مرجتهم تجعل غيرهم من الورثة يحجبونهم عن الميراث • وهى بهذا الاعتبار وجه من وجوه البر والصلة • • لا يحق لواحد من الورثة أن يجمع بين مال الميراث ومال الوصية . « فلا وصية لوارث » •

فإذا لم يخلف المتوفى وارثا قريبا أو بعيدا فإن بيت المال يرث ما يتركه • ولذلك ، فالثروة مهما عظم مقدارها فإنها بنظام الميراث هذا تتوزع بعد ثلاثة موارث وتصبح عامة ، مقسمة كما كانت قبل اكتسابها • وبذلك يتحقق المبدأ العام الذى يسيطر على سياسة المال ، وتعنى به الحيلولة دون تكس الثروات ، ويكون نظام الميراث الإسلامى على هذا النحو ، أداة لتفتيت الثروات المتضخمة على توالى الأجيال • فالملكية الوحيدة تنتقل الى العديد من النرية والاقارب بمجرد وفاة المالك . فتستحيل الى ثروات متوسطة أو صغيرة •

هذا بالإضافة الى ما يحققه نظام الميراث من التكافل العائلى ، ومن مراعاة التكافؤ بين الجد والجزاء • فالوالد الذى يعمل ، وفى شعوره أن ثمرته جهوده لن تقف عند حياته القصيرة المحدودة ، بل ستمتد لينتفع بها ابنائه – هذا الموالد يبذل أقصى جهده ، فى العمل والانتاج ، وفى هذا مصلحة له ، وللولة وبلانسانية ، كما أن فيه تعادلا بين الجهد الذى يبذله والجزاء الذى يلقاه ، فابنائه جزء منه يشعر فيهم بالامتداد والحياة •

نظام الملكية :

يقر الإسلام الملكية ، ولكنه مع ذلك يسمي لتضييق نطاقها خشية أن تصرف صاحبها عن الرشد ، فيحيد عن طريق الصواب • وهى ميزة امتاز

فيها الاسلام عن كثير من الأبيان الأخرى - فالبرهمية بالهند مثلا تعلن ان السعي
لامتلاك الثروة اثم - واليونية تعد حياة عامة الناس من اتباعها الذين يملكون.
ويبلشرون المهن اخط منزلة من حياة الرهبان الذين يحرم عليهم ملك شيء او
مباشرة مهنة - واذا كانت لليهودية لم تقل في هذا الامر غلو البرهمية واليونية.
الا انها أيضا لم تكن تنتظر الى اقتناء الثروة او مهنة التجارة بعين الرضا .
واكتفت فقط بتحبيذ الزراعة - لذلك كان اليهود ينظرون الى التاجر نظرة احتقار
الى درجة كبيرة ، ويسمونه « كنعماني » وفي « سفر المكابيين » ذكرت الزراء
ولم تذكر التجارة - (١) كذلك كانت المسيحية الأولى ترى في ملك الأرض
والرقيق عقاب الله للنازل على المالك لمعاصيه - وحرمت على الرهبان وعامة
الناس من النصارى . التجارة والريا وملك الثروة ، على نحو ما ذكرناه في
الفصل السابق .

والحق ان تحريم الملكية لا يلائم طبع الانسان . لان التفكير في مستقبله
ومستقبل نريته من صفاته الطبيعية - وان ما وصل اليه علماء الاقتصاد في
المغرب . وفي العصر الحاضر . بعد نقاش طويل . ورد وقدح بين الآراء والأفكار
والنظريات حول تحديد الملكية ، على نحو ما سنبينه في الفصول التالية - كل
هذا قد عالجه التشريع الاسلامي ووضع مبادئه قبلهم بقرون :

فالاسلام لا يحول بين الناس وبين الملكية الفردية بوسائل التملك
المشروعة - كما يعطى المالك حق التصرف في ملكه بالبيع والإجارة والرهن
والهبة والوصية ... الى آخر حقوق التصرف الحلال ، وفي نطاق المصروف
التي منها للتصرفات .

(١) عن كتاب الملكية في الاسلام تأليف السيد أبي النصر الحسيني - لجنة التأليف
والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٥٢ .

وتقرير حق الملكية الفردية يحقق العدالة بين الجهد والجزاء ، فسوق مسابرة للفطرة . واتفاقه مع الميول الأصلية فى النفس البشرية ، تلك الميول التى يحسب الاسلام حسابها فى اقامة نظام المجتمع .

ولكن الاسلام لا يدع حق الملكية الفردية مطلقا بلا قيود ولا حدود . فهو بقرره ويقرر بجوارده مبادئ أخرى ، تكاد تحيله حقا نظريا لا عمليا . ومصلحة الجماعة كامنة من وراء هذا كله .

ويرى الأستاذ « شارل جيد » وغيره من علماء الاقتصاد أن منشأ حق الملكية هو الاستيلاء . (٢) ولكن الشرع الاسلامى لا يقول بالاستيلاء المطلق ، ويرى أن استيلاء الفاضب على المقصوب لا يثبت حق الملكية ، كذلك لا يوجد ذكر للعمل كأساس للملكية ، لا فى نصوص القانون الرومانى ، ولا فى مواد القانون الفرنسى المدنى . ولكن الشريعة الاسلامية لم تقتصر على ذكر العمل كمصدر للملكية فحسب ، بل رجحته على جميع المصادر الأخرى : ففي الحديث الشريف « ما أكل أحدكم طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده » .

مصادر الملكية : وبينما يرى معظم رجال الاقتصاد فى الغرب أن أهم مصادر الملكية المعترف بها لدى القانون ثلاثة : الاشتراء ، والهبة ، والارث (سواء بوصية أو بغير وصية) ، نجد أن هذه المصادر لدى الشريعة الاسلامية كثيرة ، فمنها : الكسب ، والاشتراء ، والمعاضدات المالية (مثل اجور الخدمة ، وضمان التلف وغيرها) ، والمهور والخلع (وهو ما يدفعه الزوج عند التطلق) ، والميراث ، والهبات ، والصنقات ، والوصايا ، والوقف ، والغنمة ، والاحياء (أى احياء الأرض الموات) ، والاقطاع (أى اقطاع الأرض لأحد من قبل الامام) ، ومدة القتيل وغيرها . ولا يدخل عن طريق تلك

(٢) انظر فيما تقدم . الفصل الخامس يتطور نظم الملكية .

المصادر شيء في ملك الانسان الا باختياره ، ماعدا بعض الأشياء فانها تدخل ملكه من دون اختياره قبلها او لم يقلها ، مثل الارث ، وغلة الوقت يملكها للوقوف عليه وان لم يقل ، وكثرة تلك المصادر تدل على حرص الشريعة الاسلامية على تعدد المسالك لادالة الثروة بين طبقات الأمة المختلفة ذكورا واناثا .

والاسلام يرى ان التفاوت في قسمة الثروة بين افراد الشعب راجع الى التفاوت الخلقي الموجود في قوى الأفراد المختلفة ، ومصدر مشيئة الله ، وليست الملكية الخاصة ، ففي القرآن : - والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ، (سورة النحل : ٧١) وقد اعترف بهذا التفاوت الخلقي ، بعض كبار رجال الاقتصاد في العصر الحاضر ، ومنهم الاقتصاديان الانجليزيان الفرد مارشال ، واللورد كينز ، فقد اعترف الأول ان التفاوت بين الناس فطري لا يمكن اقصاؤه اقصاء كاملا ، وهو يرى ان الفقر يرجع الى ضعف اما في جسم الانسان او في عقله او اخلاقه (١) ، اما الثاني ، وهو الذي كان آرائه وافكاره اثر بليغ في النظم الاقتصادية في اوربا وأمريكا في العصر الحاضر ، فقد عد هذا التفاوت مصدرا لاختلاف احكام الناس بشأن توفير المال واستثماره في المشروعات الخاصة .

ومائل التملك الفردي :

ولما كان العمل — كما قدمنا — هو الوسيلة الوحيدة لنيل حق التملك في الاسلام ، فقد عند الشرع عددا من انواع العمل المشروعة التي تعطى هذا الحق (٢) ، نذكر منها :

١ - الصيد : وهو الوسيلة البدائية الاولى في حياة البشرية .

J.M. Keynes, General Theory of Economics. (١)

(٢) انظر محمد أبو زهرة ، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الاسلامية .

٢ - احياء الموات من الارض التي لا مالك لها : بآية وسيلة من وسائل الاحياء . ولابد من ان يقوم الفرد باحيائها في ظرف ثلاث سنوات من وضع يده عليها . والا سقط حق ملكيته لها .

٣ - استخراج ما في باطن الارض من المعادن : وهذا العمل يجعل أربعة اخماس ما يستخرج من معدن ملكا لمن استخرجه . والخمس زكاة . وهنا يجدر بنا ان نلاحظ أن المعادن التي كانت تستخرج . عند وضع التشريع . هي الذهب والفضة وما اليها . وهذه ليست من ضروريات الجماعة . واليوم يستخرج البترول والفحم والحديد وهي من الضروريات . فهل يطبق على هذه المواد نفس المبدأ أم يكون حكمها حكم الضروريات المشاعة كالماء والكلأ والنار ؟ لقد ورد على لسان الرسول الكريم قوله : « الناس شركاء في ثلاث : في الماء . والكلأ . والنار » . بوصفها ضروريات لحياة الجماعة في البيئة العربية . والضروريات تختلف من بيئة الى بيئة . ومن عصر الى عصر . والقياس - وهو أحد اصول التشريع في الاسلام - ينفسح لسواها عند التطبيق . مما هو في حكمها (.

٤ - الغزو : وينشأ عنه ملكية السلب . وهو كل ما مع القتل المشترك الذي يقتله مسلم . كما تنشأ عنه ملكية الغنيمة . وأربعة أخماسها للمحاربين وخمسها لله والرسول : « واعلموا انما غنمتم من شيء . فإن لله خمسة وللرسول . ولذي القربى واليتامى . والمساكين . وابن السبيل » . (سورة الأنفال : ٤١) .

٥ - العمل باجر للآخرين : فالاسلام يحترم هذا العمل ويعظمه . ويروى أن الرسول قبل يدا ورمت من كثرة العمل وهو يقول : « تلك يد يحبها الله ورسوله » . كما يدعو الى توفية أجره معجلا كاملا غير منقوص . وفي الحديث الشريف : « اعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه » . ولقد

طلب الاسلام الى العامل ، في مقابل هذه العناية بحقه أن يقوم هو من جانبه بتجويد العمل وإتقانه . - أن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه .

ومادام العمل هو أساس التملك ، فتقرير حق الملكية الفردية في الحدود التي بينها لا يضار به أحد . بل يصبح مجالا لحد الفرد على بذل أقصى الجهد ليرضى رغبته في التملك . مادام يعمل في الحدود المشروعة .

ملكية الأرض :

يعتبر الاسلام أن الأرض في الأصل ملك لله ، وهو يتفق في ذلك مع ماورد في المسيحية الأولى (انظر الفصل السابق) . ولا يملكها أحد الا بقوريته تعالى : « ان الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين » (سورة الأعراف : ١٢٧) . وفي الحديث : « الأرض أرض الله . والعباد عباد الله » .

وقد يرى بعض الناس أن هذا المبدأ يتفق مع ما دعت اليه المذاهب الشيوعية . وبعض المذاهب الاشتراكية للتطرفة في العصر الحديث ، من اعتبار الأرض ملك البيئة الاجتماعية في عمومها . ولكن الاسلام ، في الحقيقة ، يختلف عن تلك المذاهب . في أنه لم يجعل تعميم ملكية الأرض أساسا لتحرير الملكية الخاصة وإلغائها . كما جعلت تلك المذاهب .

...ذلك لأن الملكية الخاصة صفة متممة لحرية الفرد . أو وضع ضروري لتحقيق خريقته . وفي أيضا عون على الدين . كما أن إتاحة الملكية الخاصة تعليميا للإنسان لحمل المسئولية واختبار وجوها . لذلك نشجع الاسلام على الملكية الخاصة للأرض عن طريق الاقطاع ، والاحياء .

التمليك بالاقطاع :

إقطاع الأرض موع عطاها وتمليكها لمن صلح لذلك . وفي الحديث الشريفي عادي لا يكوثر بغير سواه ثم هو لكم (وعادي بمعنى قديم) .

وقد اطلع النبي فعلاً للناس الأرض المفتوحة ، وايضا غير المفتوحة التي فتحت
بعد وفاته ، فنقده خلفاءه .

وعلى ذلك ، فاذا كانت الأرض غير العامرة ملكا لعامة المسلمين ، أى
ملك الهيئة الاجتماعية الاسلامية ، فان الاسلام يفوض امور الهيئة الى الامام .
لذلك صرح عمر بن الخطاب قائلا : « لنا رقاب الأرض » ، ويقول السرخسي :
« ما كان الحق فيه لعامة المسلمين ، فالتدبير فيه الى الامام ، ولهذا ان يخص
بعضهم بشئ من ذلك حسب ما يرى كما يفعله فى بيت المال » (١) ، ولما كان
الامام ممثلا للهيئة الاجتماعية الاسلامية ، والسلطة التى يستمد منها الهيئة
لا يمكنه استعمالها فى اموره الخاصة ، بل فى تحقيق مصلحة الأمة ، فمعنى
ذلك ان الاسلام قد اقر مبدأ « سيادة الأمة » قبل أن يقره ساسة العصر الحديث
بقرون ، ويروى على لسان الرسول قوله : « ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند
الله حسن ، وما رآه قبيحا فهو عند الله قبيح » .

ولذلك فلاامام ان يقطع الأرض ، مراعى ذلك المبدأ ومستعملا هاته السلطة
المفوضة اليه ، لمن يصلح لذلك ، ولا يتركها غير مقطوعة فتتلف ، فيفوت على
المسلمين عنصر هام من عناصر العمران والتقدم .

الاحياء :

الاحياء هو مباشرة موات الأرض ، أى التى لم يجز عليها ملك احد
بتأثير شئ فيها من احاطة ، او زرع ، او عمارة ونحو ذلك . فالاسلام يملكها
لمن يحيطها ، اذ فى الحديث : « من اعمر أرضا ليست لأحد فهو احق » .

والفرق بين الاقطاع والاحياء هو ان الاول تملك الأرض من قبل الامام
على طلب فرد او غير ظليه ، والثانى تملك الفرد الأرض باحيازها .

(١) المسوط للسرخسي طبع مصر ج ٢٣ ص ١٠ .

ويوجد اختلاف في آراء أئمة الإسلام في الأحياء . فذهب أبو حنيفة إلى أن الأحياء لا يكون إلا باذن من الإمام ورأيه هذا يتفق مع ما ذكرناه من قبل من أن الأرض - في الأصل - ملك للهيئة الاجتماعية الإسلامية . وإمام هو الممثل لسلطة هذه الهيئة . فلا يجوز تسويغ الأحياء إلا باذن من الإمام .

وذهب الشافعي ولحقه حنبل إلى أن ملك الموات يعتبر بالأحياء . دور ابن الإمام . وهذا المذهب يؤكد خطورة شأن الفرد ورفاهيته في المجتمع . فيقرر عدم التعرض لنشاطه الاقتصادي . ويرى أن الفرد خير قاض في أموره حسب مواهبه وقدرته . فيجب ألا تتعرض الهيئة الاجتماعية لأعماله إلا عند التضام بالخير .

أما الإمام مالك فجمع بين الرأيين المذكورين . ونهج نهجا وسطا بينهما . إذ قرر أنه إذا كانت موارد الأرض قريبة من العمران يلزم في أحيائها أن الاسم . وأما إذا كانت بعده عنه فلا يلزم فيه أن الاسم

شرط التملك بالاقطاع والأحياء

على أن تملك الإسلام الأرض بالاقطاع والأحياء هذا ليس بشون شرط ولا قيد فمادام انتهى الإسلام هو التوصل بهما إلى العمران والتقدم فلذلك التوجيه الإسلامي احتجار الأرض ، دون اعمارها ، أكثر من ثلاث سنوياً ففي الحديث « من أحيأ أرضاً ميتة فهي له ، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنوياً » فأحتجار الأرض وتركها غير معمورة ممنوع في الإسلام .

أما كان الإسلام يؤكد حرية الفرد الاقتصادية في العمل والاستثمار

ألا أن هذه الحرية لا تصح أن تتجاوز الحد المعقول بحيث يستولى الفرد على أكثر مما يحتاج إليه لأن ما زاد على حاجته قد يكون غيره أحوج إليه .

والأرض الزراعية نحو ملكيتها لمن يزرعها من المسلمين .

وقد جاء في كتابات بعض المستشرقين أن الإسلام كان يستخف بالزراعة

ويفضل عليها حياة الرعي • واستشهدوا على ذلك بما رواه البخاري عن قول النبي : « لا يدخل هذا بيت قوم الا دخله الذل » (مشيراً الى المحراث) .
والحقيقة ان الرسول لم يقصد بذلك الاستخفاف بالزراعة والحط من شأنها .
اذ كيف يكون ذلك وهناك غير واحد من أحاديثه تحرص على مباشرة الزراعة .
من ذلك قوله : « ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فتأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة الا كان له به صدقة » (ورد في صحيح البخاري ومسلم) .
وقوله ايضاً : « اطلبوا الرزق تحت خبايا الأرض » ، وايضاً : « المزارع يتاجر ربه » .
وقد أجمع الشراح على ان الحديث الذي نكروه المستشرقون وحاولوا به اثبات دعواهم عن احتقار الاسلام للزراعة ، هذا الحديث قصد به الرسول صلوات الله عليه الا ينصرف المسلمون بالزراعة عما هو اهم منها وهو نشر الدين والجهاد في سبيل الله . اذ ان هذا الانصراف يؤدي الى « الذل » اي فقدان الحرية - والحرية هي وجهة آمال الناس . وقيلة رجاء الأمم - وعليه فمقصد الرسول الكريم بالحديث غير ما فهم المستشرقون - ومن اصول الشريعة الاسلامية ، ان الأمور بمقاصدها .

ومجمل القول ان الاسلام لا يحرم ملكية الأرض . ولكنه يسمح بها في حدود بواسطة اقطاع الأرض مئة أو زراعية ، أو بواسطة احياء الأرض الميتة أو بواسطة زرع الأرض للزراعية • والشرط الأساسي في جميع تلك الطرق هو « العمل » ، فان أهمل المقطوع عليه أرضه المملوكة ، أو تغاضى محيي الميتة عنها بعد احيائه أياها ، أو لم يزرع الأرض الزراعية مالكةا ، نتاح له حينئذ فرصة ثلاث سنين ، فان لم ينتهز الفرصة ، ولم يقيم بعمل فيها في تلك المدة ، تخذ أرضه وتوزع على غيره ممن يستطيع القيام بأعمارها من المسلمين .

طرق تنمية الملكية :

يتدخل التشريع الاسلامي ايضاً في طريقة تنمية المال والتعامل به - فلكل فرد الحرية في تنمية أمواله ، ولكن في الحدود المشروعة : له أن يطلع الأرض ،

وأن يحول المواد الخام الى مصنوعات ، وله أن يتجر الخ ٠٠٠ ولكن ليس له أن ينشئ ، أو يحتكر ضروريات الناس ، أو أن يعطى أمواله بالربا ، أو أن يظلم من أجور العمال ليزيد من أرباحه - والإسلام يحرم كذلك حبس المال عن التداول والاتفاق ، لأن حبسه تعطيل لوظيفته - والجماعة فى حاجة الى تداول أموالها العامة لتنمى الحياة فى شتى مظاهرها ، وتضمن الانتاج فى أوسع ميادينه ، وتنبىء للعاملين وسائل العمل ، وللاتصافية طريق النشاط - وحبس الأموال يعطل هذا كله . فهو حرام . فى نظر الإسلام لما فيه من تعطيل للصالح العام .

وفى تحريم الغش ورد فى الحديث الشريف : « من غش فليس منى » . فلك أن تبيع وأن تشتري ، على ألا تغش فى السلعة ، ولا فى العملة . فإن كان بها عيب فليك بيانها ، والا فانت غاش وريحك عليك حرام ، ولن ينجيك من المؤاخذة أن تصنع بهذا الربح الحرام . فالصفة لا تصعب الا من ماله الحلال . وقد روى عن الرسول أنه قال : « ان الله لا يمحو السيئ بالسيئ ، ولكن يمحو السيئ بالحسن - ان الخبيث لا يمحو الخبيث » .

ومن الغش كذلك . الغش فى الكيل والميزان ، وقد نزلت فى تحريمه الآية الكريمة : « ويل للمطففين الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » . والإسلام فى هذا يسير على قواعد الخلقية ، كما يسير على مبادئه فى منع الضرر وتحقيق التعاون بين الناس . ولا تعاون فى الجماعة من غير ثقة . فضلا عن أن ثمرة الغش هى الحصول على كسب بلا جهد مشروع . وقاعدة الإسلام العلية هى ان لا كسب بلا جهد ، كما أنه لا جهد بلا جزاء .

أما الاحتكار فقد اعتبره الإسلام اهدارا لحرية للتجارة والصناعة . فالاحتكار لا يسمح لسواه أن يجتلب ما يجتلبه أو يصنع ما يصنعه . وبذلك يتحكم فى السوق . ويفرض على الناس ما يشاء من أسعار ، فيكفهم عنتا ، ويحملهم مشقة ، فوق أنه يقلل باب الفرص أمام الآخرين ليرتقوا كما ارتقى ،

وليجودوا فوق ما جود • وقد يقع أحياناً أن يسد المحتكر الموارد ، وأن يتلف البضاعة المغائضة ، حتى يتمكن من فرض سعر اجباري (١) .

ولقد بلغ من حرص الاسلام على منع هذه الوسيلة من وسائل تنمية المال، أن اعتبر المحتكر خارجاً عن الدين ، ففي الحديث الشريف : « من احتكر طعاماً أربعين يوماً فقد برئ من الله ، ويرى الله منه » • فما هو بمسلم ذلك الذي يتحكم في حاجات الجماعة الضرورية ، ويحبسها ليحصل منها على كسب حرام يزيد به ماله الخاص على حساب المصالح العام •

الاسلام ونظام الرق :

كل انسان له في الاسلام قدسية الانسان ، وللجنس البشري كله كرامته التي لا يجوز أن تستغل • اذ يقول القرآن : « ولقد كرّمنا بني آدم ، وجعلناهم في البر والبحر ورزقناهم من طيبات ، وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً » • (سورة الاسراء : ٧٠) • ومعنى هذه الآية الكريمة ان الله قد كرم بني آدم بجنتهم ، لا باشخاصهم ولا بعناصرهم ولا بقبائلهم • فالكرامة للجميع على سبيل المساواة المطلقة • للناس جميعاً كرامتهم التي لا يجوز أن ينال منها احد ، وللناس جميعاً حرمتهم التي لا يجوز أن ينتهكها الآخرون •

هذه الكرامة هي ميثاق من الحصانة ينشره قانون الاسلام على كل فرد من البشر : يصون به لمة أن يسفك ، وعرضه أن ينتهك • وماله أن يفتصب ، ومسكنه أن يقتحم ، ونسبه أن يبدل ، ووطنه أن يخرج منه ، وضميره أن يتحكم فيه قسراً ، وتعمل حريته خداعاً ومكراً (٢) •

(١) يلاحظ ذلك مستكرو تجارة الين البرازيلي ، فيمرون منه الاطنان لئلا يهبط ثمن البن في السوق •

(٢) انظر الاسلام وكرامة الفرد للمكتوب محمد عبد الله دراز (ضمن كتاب في الدين والاخلاق والقيومية) مجموعة مقالات ودراسات اداعية ، قمنا بجمعها والتقديم لها • دار الكتب العربي القاهرة (١٩٦٧) •

وبهذه الكرامة يحصى الاسلام اعدائه . كما يخفى ابتلاءه وأوليائه . نعم
انه يحصى اعداءه فيحول دون قتالهم الا اذا بداوا بالعدوان . ويحصى في
ميدان القتال نفسه . اذ يمتهم من النهب والسلب والخدر والاغتيال .

هذه الكرامة التي كرم الله بها الانسانية في كل فرد من افرادها ، والتي
جعلها الاسلام درعا واقيا يدرا به عن الانسانية نزوات الطغاة والجبارين ،
هل اشعر الاسلام بها الضعفاء والمستضعفين ؟ لقد شكك بعضهم في هذا
الامر حين تساءلوا : لماذا لم يبت الاسلام . بشكل قاطع ، في المهاد الرق ؟

ما من شك في ان الاسترقاق اهدار 'كرامة الانسانية' فكيف يوافق
عليه ويقره الاسلام الذي أعلن كرامة الانسان ؟

ان الذين يلصقون هذا الاتهام بالاسلام ، قوم يشهد تاريخهم بأنهم هم
الذين أنشأوا الرق أبيضه وأسوده وأنهم جاوزوا فيه الحدود ، ولم يكفهم
استرقاق الأفراد فعمدوا الى استرقاق الأمم والشعوب . ومازلنا نشهد حتى
اليوم ، في بعض البلاد التي تسود فيها التفرقة العنصرية ، ان الزنجي يحرم
عليه الزواج بالبيضاء ، بل يحرم عليه ارتياد الأماكن التي يرتادها للبيض ،
والجلوس بجانبهم في المركبات العامة .

ولقد كانت الشرائع والقوانين القديمة تقف باب الرق على مصراعيه :
فكان جزاء القاتل ان يكون عيدا لولى الدم ، وكان المدين الذي يعجز عن وفاء
دينه ينقلب مملوكا لدايته . وكان السلطان المطلق المخول لرب الأسرة على
أعضائها يبيع له ان يقتل منهم من يشاء ، وأن يبيع من يشاء . وكان نير
العبودية متى وضع على عرق فلا فكك لها منه ابد الدهر ، الا ان ينصل
السيد بفكها بمحض أرائقه (١) .

(١) المرجع السابق .

مكذا كانت أوضاع المجتمع قبل ظهور الإسلام • فلما جاء الإسلام أعلنها حرباً شعراء على هذه الأوضاع كلها لأنها لا تتفق مع مبادئه في الحرية وأرساء قواعد المساواة والعدالة • ولكنه وفقاً لسياسته الحكيمة في تغيير النظام الفاسدة • لم يشأ أن يبطّل الرق بجرة قلم ، بل سار في الخائن تدريجياً كما فعل في تحريمه للخمر وتحريمه للربا • ذلك لأن النظام والمعادن المتصلة في بنية المجتمع ، قد يصعب استئصالها دفعة واحدة ، أو تبديلها من النقيض إلى النقيض •

لقد كانت سوق الرقيق راتجة في جميع المجتمعات ، ومنها المجتمع الإسلامي ، وكان الحريق أعظم من أن تطفئه نفخة واحدة ، والداء أوسع من أن يعالج بجرعة واحدة من الدواء •

فما كان من الإسلام إلا أن ضرب نطقاً حول النار حتى لا يتسع لهيبها ، وفتح أبواباً لينطلق منها كل من استطاع النجاة من داخل هذا النطاق •

فأما النطاق الذي ضربه الإسلام حول الرق ، فهو ذلك القانون الذي منع به استرقاق الأحرار وأمنهم منه ، بعد أن كانوا مهسدين به من كل جانب • ولم يعد المبيع ولا الشراء ، ولا التغلب في المشاجرات والغارات ، ولا تحكم رب الأسرة ولا العجز عن وفاة الدين ، ولا السرقة ولا القتل ، لم يعد شيء من ذلك كله • منذ ظهر الإسلام ، يصلح مبرراً لاستعباد الإنسان •

وقد يقال إن الإسلام قد ترك باباً للاسترقاق لم يغلقه ، ونعني بمعاملة أسرى الحرب كإرقاء في الحرب الإسلامية المشروعة ، وهي التي يعتدى فيها الكفار على بلاد الإسلام • ولكن حتى في مثل هذه الحالات فإن الإسلام لم يلجأ إلى استرقاق الأسرى إلا نزولاً على حكم الضرورة ، واثقاء لخطرهم ، وكسراً لمشوكتهم وشوكة قومهم • ولم يجعل هذا الاسترقاق مصيرهم النهائي ، بل اتخذ إجراء مؤقتاً حتى تتاح الفرصة لتحريرهم •

أما عن الوسائل التي أبعدها الإسلام لكافة الرق ، وأعطى بها تلك الأبواب الواسعة الكثيرة التي فتحها الإسلام لأخراج الأرقاء الى فضاء الحرية ، فأولها حق المؤمن على عتق الرقاب وترغيبهم فيه بمختلف الوسائل : « فلا اتحمم العقبة ، وما أدراك ما للعقبة ، فك رقية » .

وثاني هذه الأبواب جعل مقدر من الصدقات لاقتداء الأسرى ، وتحرير المستعبدين : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين ... وفي الرقاب » .

وثالثها قانون الكفارات ، وهو للقانون الذي يجعل عتق الرقاب فريضة لازمة لمحو خطيئة من الخطايا . كالحنث في اليمين ، والفطر في رمضان ، والقتل الخطأ ، وغير ذلك . بل إن الإساءة التي تقع من السيد في حق المبد نفسه تكون كفارتها عتقه ، وفي ذلك يقول الرسول : « من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يمتقه » .

أما الأرقاء الذين ظلوا على حالهم لسبب أو آخر ، فقد عاملهم الإسلام معاملة إنسانية وكان يحاول إسماعهم في مجتمع الأحرار بكل وسيلة ممكنة . فزوج الرسول ابنة عمته « زينب بنت جحش » سلبية قريش للهاشمية من مولاة زيد ، والزواج مسألة حساسة ترقع فيها قضية المساواة التي ألق دونه كل الحق .

ويرى عن عمر بن الخطاب أنه مر يوماً بمكة فرائى للخدم وقروا لا يأكلون مع ساداتهم ، فغضب وقال لساكنهم مستكبرا : « ما لقوم يستأثرون على خدامهم ؟ » ثم دعا الخدم للأكل مع السادة في وعاء واحد .

وكان المجال مفتوحاً أمام الموالى ليلقوا أهلى مراتب المجد في كل اتجاه : فبعث الرسول « يزيد » مولاة قائداً في غزوة من الغزوات ، ثم بابنه « أسامة » قائداً لغزو الروم في جيش يضم كثرة من المهاجرين والأنصار ، فيهم أبو بكر وفيهم عمر . وبعد ذلك نرى عمر بن الخطاب يولى عمار بن ياسر على

الكوفة ، وهو أحد الموالى • وفى مصر تولى الفتيا « يزيد بن أبى حبيب »
فى أيام عمر بن عبد العزيز ، وهو مولى أسود من سقلة (١) •

وهكذا نرى أن الإسلام قد عمل بكل الوسائل على تصفية نظام الرق ،
وشتم الأرقاء بحطف سابغ ، ورعاية كاملة حتى يتم تحريرهم ، وحث المؤمنين
على عقد الرقاب اكتساباً للثواب والمغفرة •

موقف الإسلام من التعامل بالريا (٢) :

كان العرب فى الجاهلية يتبعون أهواءهم وفزعاتهم المادية فى أكثر
عباداتهم ومعاملاتهم • وكان من ذلك تعاملهم بالريا بدون قيد ولا عرف
ولا تشريع • ولعل مرد هذا أولاً : الى نزعة الاستكثار ، وحب الكسب التى
تتم عادة فى البيئات التى تزدهر فيها التجارة ، كما هو الحال فى مكة ،
وثانياً : الى علاقتهم المستمرة باليهود ، الذين هم جيرانهم وأبناء عمومتهم •

ولعلنا نحب أن تكون مجاورتهم لشعب ذى شريعة مساوية تحرم الريا
سبباً فى تشجيعهم على التعامل به • ولكن الذى يزيل هذا العجب ، أن هذه
البيانة نفسها – حسبما ورد فى كتب أهلها – تبيح الريا كما تحرمه • وقد
ذكرنا ، فى موضع سابق ، شواهد التحريم من نصوص التوراة ، ولكننا
بكل أسف ، نجد فيها نصاً آخر يقيد فيها هذا التحريم ، ويجعله خاصاً بالشعب
للعبرانى ، بحيث يسوغ لليهودى أن يأخذ الريا من غير اليهودى (١) • ولما

(١) سيد قطب • المرجع السابق ص ١٦٣ •

(٢) رجعنا فى هذا الموضوع ، الى البحث الذى كتبه الدكتور محمد عبد الله دراز ، ونشر
ضمن مجموعة من بحوثه تحت عنوان : « دراسات اسلامية » دار القلم • انكوبت - ١٩٧٣ •

(١) الآية ٢٠ من الفصل ٢٢ من سفر التثنية • (الاجنبى تفرس يربا ولكن لاشبه لا تفرس
ربا لكى يباركك الرب) •

لم يكن في هذا النص تحديد قانوني لقدر الربا لأنون فيه كان ذلك فتحا لآباب الاستغلال المالي على مصراعيه بحيث يدخله اشد أنواع الربا فداحة وافرطا

وهكذا كان هذا النص المنسوب للقانون الموسوى سببا فيما نرى - أو جزءا كبيرا من السبب - لا في بقاء التعامل بالربا في العالم اليوم فحسب . بل في تهوين امره على كثير من النفوس . واتخاذهم آياه امرا مشروعا في بعض الأحوال .

ف نجد أن العرب في الجاهلية قد اعتا . أن يقترضوا بالربا من اليهود . وأن يتقارضوا به فيما بينهم . دون أن يجدوا فيه حرجا ولا غضاظة . وقد عرفت لهم في ذلك أنواع مختلفة من العقود الربوية . وأكثرها انتشارا فيما بينهم كانت تبدأ بالحاسبة فيه - على ما يظهر - من السنة الثانية . بمعنى أن الدائن لا يطلب من مدينه شيئا وراء رأس المال اذا وافاه بينه في أجله المعلوم . فان لم يستطع اداؤه في ذلك الأجل اتفقا على تأجيله سنة ثانية في مقابل زيادة يختلف مقدارها على حسب التراضى بينهم . وكان عندهم نوع آخر من هذه العقود الربوية . وهو يقضى بأن يدفع صاحب المال للمقترض قنرا من المال لمدة سنة . على أن يأخذ منه فائدة معينة كل شهر . فاذا جاء آخر السنة ولم يرد رأس المال اتفقا على فوائد أخرى للتأخير .

للتعامل بالربا في العصر الحاضر ؟

لقد رأينا من قبل كيف جاهدت المسيحية ، في عصورها الأولى ، لا لتحريم الربا فحسب ، بل لمنع التعامل به اطلاقا . وسنرى بعد قليل كيف يؤكد الاسلام هذا التحريم .

غير أن تخائل المسيحية امام زحف النظم المادية قد امت - كما رأينا - الى لقرار الثورة الفرنسية ، في آخر القرن الثامن عشر . لبدا التعامل بالربا في أوروبا ، بعد أن ظل هذا النظام منبوذا فيها طوال قرون عديدة .

وكان طبيعياً أن تؤدي العلاقات المستمرة بين أجزاء العالم إلى انتشار هذه الفكرة المادية ، رويداً رويداً ، وانتقالها خارج أوروبا .

ولم ينتصف القرن التاسع عشر إلا وقد سرت عدواها إلى البلاد الإسلامية - فبدأ بعض المسلمين يتعاملون بالربا لا إقراضاً ، بل إقتراضاً ، ثم اتسع الأمر وشاع عملياً ، مع بقائه محظوراً قانونياً - ثم ما لبث أن دخل الآن به في دائرة التشريع تحت ضغط السلطات الأوربية المحتلة للأقطار الإسلامية - وبقيت الشعوب الإسلامية نفسها ، مدة طويلة ، متمردة على فكرة تأسيس مصارف وطنية تكون مهمتها التصرف في جميع المعاملات المالية التي منها القرض بفائدة .

ولكن عندما تأزمت الأمور في بعض البلاد الإسلامية ، وجد الشعب نفسه أمام محظورين لا مخرج له منهما : إما أن يلجأ إلى المرابيين الذين ليس في قلوبهم رحمة يقترض منهم بأفدح الربا ، وإما أن ينشئ شركة مالية يرؤوس أموال وطنية يقترض منها المحتاجون يشروط غير مجدية .

ومالت بعض النفوس إلى اختيار الحل الثاني ، غير أنه وقفت أمامها اعتبارات دينية قوية ، إذ كيف تقوم في بلد إسلامي مؤسسة مالية مخالفة لقواعد القرآن ؟

وعرضت مختلف الآراء في الموضوع من حيث تحقيق المبدأ الإسلامي ، فالتفت آراء أكثر المفكرين على رفض المشروع من الوجهة الدينية ، فبرز أن فريقاً آخر أيد الفكرة معتمداً على نص الآية للكريمة : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة » (آل عمران ١٣٠) . وفسر هذا الفريق هذه الآية بأن الربا المحظور في الإسلام إنما هو الربا الذي يصل إلى مثل رأس المال أو يزيد عليه ، أما إذا كان الربح يتقنن عن مقدار رأس المال فهو محل بحث واختلف في نظره - وسوف نبين ، فيما يلي ، فساد هذا الرأي .

حكم الربا مستمدا من القرآن الكريم :

ما حقيقة الأمر في نظر الشريعة الاسلامية ، وهل يبيح الاسلام حقا .
التعامل بالربا اليسير ؟

إن القرآن الكريم ، في معالجته لأمراض المجتمع لا يأخذها بالعنف
والمفاجأة ، بل يتلطف في السير بها الى الإصلاح على مراحل مترتبة
متصاعدة ، حتى يصل بها الى الغاية المنشودة

كان هذا هو منهجه في شأن الخمر ، فلم يبطه بجوة قلم . بل لم يحرمه
تحريما كليا الا في المرحلة الرابعة من الوحي . أما المرحلة الأولى (التي نزلت
في مكة) فانها رسمت الوجهة التي سيسير فيها التشريع . وأما المراحل الثلاث
(التي نزلت بالمدينة) فيتضح فيها التدرج نحو التحريم النهائي . اد بدأت
المرحلة الثانية ببيان مجرد لآثار الخمر . وان اثمه اكبر من نفعه . وفي المرحلة
الثالثة نجد تحريما جزئيا له . أما في المرحلة الرابعة والأخيرة فان التشريع
القرآني يحرمه تحريما كليا قاطعا .

هذا المنهج التدريجي هو الذي سلكه القرآن الكريم في تحريم الربا . فقد
تناول القرآن حديث الربا في أربعة مواضع ايضا . وكان أول موضع
وحيا مكيا ، والثلاثة الباقية مدنية . وكان كل واحد من هذه التشريعات الأربعة
متشابهة تمام التشابهة لمقابلته في موضوع الخمر .

ففي الآية الملكية يقول الله تعالى : « وما اتيتم من ربا ليربو في أموال
الغائب فلا يربو عند الله ، وما اتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم
المضعفون » (سورة الروم آية ٣٩) .

معنى هذه الآية أن الربا لا ثواب له عند الله . ولكنها لا تشير الى أن الله
اخبر لآكله عقابا . وهذا بالضبط نظير ما جاء في آية الخمر الملكية الأولى :
« ومن شرب من الخمر والاعناب يتخون منه سكرا ، ورزقا حسنا . ان في ذلك

نابة لقوم يعقلون ، (النحل آية ٦٧) اذ تشير هذه الآية برفق الى ان ما يتخذ سكرا ليس من الرزق الحسن دون أن تقول انه رجس واجب الاجتناب .
اما الموضع الثانى فكان درساً وعبرة قصها علينا القرآن من مسيرة اليهود ، الذين حرم عليهم الربا فأكلوه ، وعاقبهم الله بمعصيتهم : « وأكلهم الربا ، وأكلهم أموال الناس بالباطل ، واعتدنا للكافرين منهم عذاباً أليماً » . (النساء ، آية ١٦١) .

رواضح أن هذه العبرة لا تقع موقعها الا اذا كان من ورائها اتجاه نحو تحريم الربا على المسلمين . ولكنه حتى الآن تحريم بالتطويع لا بالنص الصريح . وهذا الأسلوب كان من شأنه أن يدع المسلمين فى موقف تقرب وانتظار لنهى يوجه اليهم قصداً فى هذا الشأن . وهو نظير ما وقع بعد المرحلة الثانية فى الخمر : « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ، ومنافع للناس ، واثمهما اكبر من نفعهما » . (البقرة ٢١٩) . فمن هذه الآية استشعرت النفوس ما جاء فى المرحلة الثالثة من نهى عن الخمر ، ولكنه لم يكن الا نهياً جزئياً ، فى اوقات الصلاة : « يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى » . (النساء ٤٣) .

وكذلك لم يأت النهى الصريح عن الربا الا فى المرحلة الثالثة ، ولم يكن أيضاً الا نهياً جزئياً عن الربا الفاحش . الربا الذى يتزايد حتى يصير اضعافاً مضاعفة : « يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا اضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون » (آل عمران ١٢٠) .

وكما جاءت الحلقة الأخيرة فى تحريم الخمر بقوله تعالى : « انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » ، وردت الحلقة التى ختم بها التشريع فى الربا ، وفيها المنهى الحاسم عن كل ما يزيد من رأس مال الدين حيث يقول الله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله ، ونزروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين » . فان لم تفعلوا فانتظروا بحرب من الله

ورسولہ وان یبتم فلنم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا نظلمون • وان کان
 یظلمکم فسطروا علی میسرة ، وان تصدقوا خیر لکم ان کتتم تعلمون ، واتقوا
 یوما ترجعون فیہ الی اقد ، ثم توفی کل نفس ما کسبت وهم لا یظلمون ،
 (البقرة ۲۷۸ - ۲۸۱) •

هذه هي نصوص التشريع القرآني في الربا مرتبة على حسب تسلسلها التاريخي .

ومنها نرى يوضح أن الفقه التي تزعم أن الإسلام يفرق بين الربا الفاحش وغيره ، لم تنكف بانها خالفت إجماع علماء المسلمين في كل العصور ، بل انها قلبت الوضع التاريخي . إذ اعتبرت النص الثالث مرحلة نهائية . بينما هو لم يكن الا خطوة انتقالية في التشريع : لم يختلف في ذلك محدث ، ولا مفسر ، ولا فقيه .

حكمة التشريع القراقي :

بعد أن وضعنا موقف القرآن الكريم من التعامل بالربا . نجد أنفسنا الآن أمام سؤالين هامين :

الأول : ما هي الأسباب المعقولة لهذا التحريم الصارم للمعاملة الربوية ؟

والثاني : هل الحياة الاقتصادية في حالتها الحاضرة تعد طرفا استثنائيا

يترخص فيه بمخالفة هذا القانون ؟

أما مسألة معقولية النبی أو عدم معقولیته ، فإنها قد اثیرت فی عهد النبوة علی لسان العرب انفسهم ، فقد استنكروا التفرقة بین البیع و الربا ، قائلین : اذا اتممت منعتم ربح القرض . فامنعوا كذلك کل ربح یحصل من طریق البیع اذ هما سواء .

وكان رد القرآن على هذا الاعتراض بـ"مَنْ يَمْلِكُ أَنْ يَنْزِلَ بِآيَاتٍ مِثْلَ آيَاتِ الْكِتَابِ الْمُبِينِ" لا تقبل مراء

ولا جدالا : كلا ليس البيع مثل الربا ، فقد « أحل الله البيع وحرم الربا »
(البقرة ٢٧٥) .

على أنه لا يمكن أن يفهم من هذا الأسلوب أن أمر التشريع هنا يصدر
عن ارادة جبروتية تقضى أحكامها تحكما وتمتعا ، فقد علمنا القرآن في غير
موضع أن الأوامر الالهية أنزه شيء عن هذا الحرج والعنت : « ما يريد الله
ليجعل عليكم من حرج » ولكن يريد ليظهركم ، وليتم نعمته عليكم لعلكم
تشكرون » (المائدة ، ١٦) .

يجب إذن أن تكون لهذا النهى عن التعامل بالربا دعائم قوية وأسباب
معقولة ، فما تلك الدعائم ؟

١ - للدعامة الأخلاقية :

إن أول ما يكتشفه الباحث من أسرار التشريع في هذا الباب هو نزاع
الأنبياء والخلقية .

فالضمير الإنساني يدرك بنوع من الحدس المباشر مدى الفرق بين الربح
من طريق المعاملة « البيع » ، والربح من طريق المجاملة « القرض » . ليس
كل واحد منا يستنكف حقيقة من أن يطلب بتعويض مالى عن شيء يعيره لمن
يحتاج إليه ، أو عن مساعدة يقدمها لغيره ؟ فلماذا يختلف النظر في الأمر
حينما تكون المعاونة في شكل « قرض » ، للأشياء التي يمكن أن ترد بمثلها ؟

إن الشأن في الحالين واحد . والأمور هنا يختلف عن البيع اختلافا
جوهريا : ذلك أن أمر البيع يتعلق بمالين مختلفين لكل منهما قيمته التي قد
تزيد أو تنقص عن قيمة الآخر ، أما بسبب اختلاف الرغبات ، وأما بحسب
قانون العرض والطلب - بينما المقصود في القرض ، كما في الإعارة هو
استرداد الشيء نفسه . أما بعينه أو شيء مماثل له تماما من جنسه . وليس

للمقترض أن يرفض قبول شيء نفسه . اذا اعاده له المقترض عند انجلى حالته
التي تسلمه عليها - ' .

٢ - الدعامة الاجتماعية :

ولو نظرنا الى القضية من ناحيتها الاجتماعية لظهرت لنا حكمة هذا
التشريع ، وسداده في اجلى مظاهرها :

لا نقول فقط ان حياة المجتمع تصبح حياة لا تطاق اذا لم تنفس فيها
مجالا لفكرة البر والتعاون والتضامن والتراحم بل نقول ان مجرد تقرير ربح
مضمون لرب المال . بدون ان يكون في مقابل ذلك ضمان ربح للمقترض -
نقول ان هذا الوضع وحده فيه ما فيه من محاباة للمال ، واهثار له على
العمل . وان الضرر الذى ينجم عن ذلك ليس من نوع الاضرار الالبية فحسب
بل انه يمس بناء الجماعة مصا عثقا وعميقا . ذلك اننا بهذه الوسيلة نزيد
في توسيع المسافة وتعميق الهوة بين طبقات الشعب بتحويل مجرى الثروة
وترجيئها الى جهة واحدة معينة ، بدلا من ان نشجع المساواة فى الفرص
بين الجميع . وان تقارب بين مستوى الامة حتى يكون اميل الى التجانس
واقرب الى الوحدة .

ان اللمحة البارزة فى التشريع القرآنى ، وكذلك فى كل تشريع اجتماعى
جدير بهذا الاسم ، هى الحيلولة دون هذه المحاباة لرأس المال على حساب
الجمهور الكادح ، والسعى لتحقيق نوع من التجانس والمساواة بين افراد
الامة .

انها للكلمات قصيرة ، ولكنها ذات مغزى بعيد ، تلك التى يرسم فيها :
القرآن دستور هذه السياسة ، حيث يقول : : كى لا يكون دولة بين
الأغنياء منكم ، .

٣ - الدعامة الاقتصادية :

واحبرا لننظر الى القضية من وجهة العدالة الاقتصادية البحتة : يقول
إتصار مشروعية الربا - ولهم بعض الحق فيما يقولون : ان الربح الذى
يحصل عليه المقرض من عمله فى المال الذى اقترضه انما ينشأ وليدا من
التزاوج بين العمل ورأس المال ، فكيف تخولون للعمل حقا فى الربح ،
ولا تخولون للمال حقه فيه ، مع أنه زوجة وشريكه فى هذا الانتاج ؟

هاكم الجواب على هذا الاعتراض :

ان المعارضين قد فاتهم شيء جوهري ، وهو أنه بمجرد عقد القرض
اصبح العمل ورأس المال فى يد شخص واحد ، ولم يبق للمقرض علاقة ما
بذلك المال ، بل صار المقرض هو الذى يتولى تدبيره تحت مسئوليته التامة ،
لربحه أو خسارته ، حتى ان المال اذا هلك أو تلف فانما يهلك أو يتلف على
مالكه (وهو المقرض) .

فاذا أصررنا على اشتراك المقرض فى الربح الناشئ وجب علينا ، فى
الوقت نفسه ، ان نشركه فى الخسارة النازلة . اذ كل حق يقابله واجب .
وستى قبلنا اشتراك رب المال فى الربح والخسارة معا ، انتقلت المسألة من
موضوع القرض الى صورة معاملة أخرى ، وهى الشركة التضامنية الحقيقية
بين رأس المال والعمل ، وهذه الشركة أساغها ونظمها القانون الإسلامى .
ولكى يقبل رب المال الخضوع لهذا النوع من التعامل يجب أن يكون لديه من
الشجاعة الأدبية ما يواجه به المستقبل فى كل احتمالاته وهذه فضيلة لا يمكنها
الرابون ، لأنهم يريدون ربحا بغير مخاطرة .

هكذا اذا سرنا وفقا للأصول والابادى الاقتصادية ، فى اقل حدودها ،
كانت لنا الخيرة بين نظامين اثنين لا ثالث لهما : فاما نظام يتقيدان فيه رب
المال والعامل فى الربح والخسر (وهو نظام الشركة التضامنية) ، ولما

نظام لا يشترك فيه معه فى ربح ولا خسر (وهو نظام القرض) . ولا ثالث لهما الا ان يكون تلفيقا من الجور والمحابة .

وقد حاول بعضهم تصنيف « القرض » فى نوعين : نوع تكون المعاملة فيه مجانية وهو ما يسمى بالاعارة ، ونوع آخر . وهو المتمكين من المنفعة بأجر ، . وقالوا ان هذا النوع الأخير ، كالنوع الأول سواء بسواء ، مقبول قانونا وديانة ، وهو متبع فى كثير من الشؤون « كتأجير الأرض ، والعقار ، والمنقولات ، والحيوان الخ . . . » ، فإى مانع إذن من تطبيق قاعدة الإجارة على القرض ، مادام الأمر فيه قائما على تملك الانتفاع برأس المال ، على شرط ان يرد المقترض زائدا الأجر ، كما هو الحال فى سائر عقود الإيجار ؟

ولبيان الراى الصحيح ، الذى يتفق مع الشرع ، فى هذا الموضوع نقول : « إن الوضع القانونى » للمستأجر ، يختلف اختلافا جوهريا عن الوضع القانونى « للمقترض » . نلك ان المستأجر ليس مسئولاً عن تلف السلعة المؤجرة ، ولا عن هلاكها ، الا اذا تسبب فى ذلك . بينما يتحمل المقترض مسئوليته المدنية كاملة ، حتى فى حالة الاصابة بحادث خارج من ارادته ، بفعل الغير ، أو بفعل القضاء والقدر .

ومن جهة أخرى فإن المقترض - كما قدمنا - يصبح المالك الوحيد للمال ، وإن فهو ليس ملزماً بتعويض منافعه لأحد من الناس .

ولما كن عقد الإيجار واقعا على حق الانتفاع ، فإن التزام المستأجر يكون بالأجرة لا بالسلعة نفسها .

اما عقد القرض فهو واقع على المال ، وحينئذ يكون التزام المقترض بالبذل لا بالربح .

هكذا يجب أن يأخذ كل وضع نتائجها الخاصة به . دون خلط ولا لبس . فعقد القرض عقد قائم بذاته ، يختلف اختلافا كليا عن عقد الإيجار ، كما

يختلف ، حسب ما سبق أن ذكرناه - عن عقد البيع - ولعلنا لا حاجة بنا الى بيان أن ما قد يلزم به المستاجر من تعريض العين المستاجرة في حالة التسبب في هلاكها أو تلفها بالقصد أو بالإهمال ، ليس أثراً من آثار عقد الإيجار نفسه ، ذلك العقد الذي لا صلة له إلا بمنفعة ومقابلها ، وإنما هو تطبيق للقاعدة العامة التي تلزم كل متعدي بتعريض الضرر الذي تسبب فيه .

بقيت المسألة الثانية وهي حكم الربا في وقتنا هذا ، وفي ظروفنا الاقتصادية الحاضرة - وهذه ليست قضية « مبدأ » ، وإنما هي قضية « تطبيق » ، وهي فوق ذلك ، فيما نرى ، من الشئون التي لا يقضى فيها فرد أو بضعة أفراد ، بل ينبغي أن يتداعى لها طوائف من الخبراء في القانون والسياسة والاقتصاد ، وأن يدرسوها دراسة دقيقة مستفيضة من جميع نواحيها الحاضرة والمستقبلية .

غير أننا نحب أن توجه الأنظار الى نقطتين يجب أن نتخذ أساساً للبحث في التفصيل :

الأولى : هي أن الاسلام قد وضع الى جانب كل قانون ، بل فوق كل قانون قانوناً أعلى يقوم على الضرورة التي تتبع كل محظور ، وقد فصل لكم ما حرم عليكم . إلا ما اضطررتم اليه ، (الأنعام ١١٩) .

الثانية : هي أنه لأجل أن يكون تطبيق قانون الضرورة على مسألة ما تطبيقاً مشروعاً لا يكفي أن يكون المرء عالماً بقواعد الشريعة ، بل يجب أن يكون له من الورع والتقوى ، ما يحجزه عن التوسع أو عن التصرع في تطبيق الرخصة على غير وضعها ، كما يجب أن ييأس باستنفاد كل الحلول الممكنة المشروعة في الاسلام ، فانه إن فعل ذلك عسى ألا يجد حاجة للترخيص ولا للاستثناء ، كما هي سنة الله في أهل العزائم من المؤمنين ، ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ، ويرزقه من حيث لا يحتسب ، (الطلاق ٢ - ٣) .

الاسلام بين الرأسمالية والشيوعية :

رأينا مما تقدم ان النظام الاقتصادي الاسلامى يشتمل على الخصائص
المصالحة فى اكثر المذاهب الاقتصادية الحديثة وينقسم العالم اليوم على
اساس هذه المذاهب الى معسكرين كبيرين الرأسمالى والشيوعى .

وتسعى الرأسمالية كما تسعى الشيوعية لكسب العالم الاسلامى
واحتوائه . ومن البين ان هذا السعى لا ينظر لصلحة الاسلام ، وانما يتم
بفرض المصلحة الذاتية لكل من النظامين .

وليس مما يجوز ان نقارن بين الاسلام والرأسمالية والشيوعية ، لان
الشيوعية والرأسمالية مذهبان . والاسلام دين . ولا تجوز المقارنة الا بين
متساويات . وكل ما نستطيع ان نتحدث عن موقف الاسلام من الرأسمالية
والشيوعية .

والحقيقة الأساسية التى نحب أن نقرها هي أن النظام الاقتصادي
الذى شرعه الاسلام ، يختلف عن أى نظام آخر . ولقد سبق الاسلام هذين
النظامين ، فهو ليس واحدا منهما . وهو ليس خليطا منهما . . . ليس
مستمدا من مجموعيهما . انما هو نظام قائم مستقل بذاته .

تضع الرأسمالية الفرد فى بؤرة اهتمامها ، وتضع الشيوعية الدولة
فى بؤرة الاهتمام . والاقتصاد « حر » فى النظام الرأسمالى ، وهو « موجه »
فى النظام الشيوعى . والحكم فى النظام الرأسمالى ديمقراطى الواجهة ،
وان حكمت المؤسسات ورؤوس الاموال ، بينما الحكم فى النظم الشيوعية
يقوم على ديكتاتورية الطبقة العاملة .

وعلى حين يضحى النظام الرأسمالى بالعدالة الاجتماعية من أجل
الفرد ، فان الشيوعية تضحي بالفرد من أجل عظمة الدولة . وهكذا يتنازل

كل نظام من النظامين عن شيء في مقابل شيء آخر . وقد نشأ كل نظام منهما
كرد فعل للظروف السائدة في مجتمعه وعصره .

أما النظام الإسلامى فهو ، كما قلنا ، نظام الهى ، وضعه خالق الإنسان
ليحقق به التوازن الذى تصلح به حياة الإنسان . والفرق الرئيسى بين النظام
الإسلامى ، وغيره من الأنظمة ، أن الإسلام يربط الفرد بالله . فالولاء لله
تعالى يسبق ولاء الإنسان لنفسه . أو أهله أو ماله . يقول تعالى : « قل إن
كان أبائكم وإبنائكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم ، وأموال اقترفتموها ،
وتجارة تفشون كسادها ، ومساكن ترضونها . أحب إليكم من الله ورسوله
وجهاد فى سبيله . فتريصوا حتى يأتى الله بأمره » . والله لا يهدى القوم
الفاستقين » .

إن هذا النص يجعل الصلة بالله والرسول . والجهاد فى سبيل الله
معيار التقوى . وهذا النص يميز نظام الإسلام عن غيره من الأنظمة : فهو
نظام يرتبط فيه الفرد بالله ، ويتلقى منه التشريع والحكم والقواعد العامة .
فى السلوك . ويتدخل الإسلام فى كل شيء : فهو ينظم قواعد العبادة ، وينظم
علاقة الزوج بزوجه ، وينظم المواريث والوصية ، كما يضع القواعد العامة
للحكم .

فيقوم الحكم فى الإسلام على الشورى لقوله تعالى : « وشاورهم فى
الأمر » . وهذه الشورى تختلف عن ديمقراطية الغرب ، كما تختلف عن حكم
الطبقة العاملة .

ويقوم النظام الاقتصادى فى الإسلام على مبادئ أساسيين هما : أن
المال مال الله . وأتوهم من مال الله الذى أتاكم ، (سورة النور) ، ثم أنه ،
والأمر كذلك ، فإن المسلمين خلفاء لا أهلاء فى إدارة هذا المال واستثماره .
« امنوا بالله ورسوله . وانفقوا مما جعلكم مستغلفين فيه » (سورة الحديد) .

وفى ضوء هذين الاعتبارين يقر الاسلام الملكية الفردية فى مظهرها
التصرف والانتفاع . ولكن شرط بقاء هذه الوظيفة هى الصلاحية للتصرف ،
فإذا تم هذا التصرف بسفه وخلل ، كان للمولى أو للجماعة استرداد هذا
الحق . فحق التصرف موهون بالرشد .

وثمة مبدأ آخر يقره الاسلام فى ملكية المال ، هو رفضه لأن يعيس
فى أيدي فئة قليلة ، يتداول بينهم ولا يجده الآخرون . كى لا يكون دولة بين
الأغنياء منهم .

وعندما يكون هناك ظرف استثنائى يواجه المجتمع ، فإن للإسلام موقفا
آخر . والحديث يقول : « إذا جاع المسلمون فلا مال لأحد » . ولقد أوقف
امير المؤمنين عمر بن الخطاب حد السرقة ، المقرر بنصوص واضحة فى
القرآن ، عندما حلت الجاعة بالمسلمين ، اجتهدا منه ، وإيمانا بأن للحدود
حكمة يتلقى التطبيق أو انتقلت .

وفى القرآن نصر يهدد الذين يكتزون الذهب والفضة بعذاب جهنم ،
وهذا العقاب الأخرى يعنى أن هناك جريمة ارتكبت فى الدنيا . ومن حق
الحاكم أن يمنع الجرائم على الأرض . وأن يصادر الكنوز المظلة . ويقوم
النظام الإسلامى أيضا ضد الربا الذى ينهض عليه النظام الاقتصادى
الرأسمالى ، كما يقف مع العدالة الاجتماعية التى تقف معها للنظم الاشتراكية .

ورغم هذا فإن من الخطأ أن نتصور أن الاسلام مع الاشتراكية فقط
الرأسمالية . أو مع الرأسمالية ضد الاشتراكية . فالاسلام كنظام يقف أملا
مع نفسه . هو نظام خاص له خلفيته الفكرية التى تصل الانسان بالله . وله
أسلوبه فى الحكم والسياسة والاقتصاد ، وله طابعه المميز الذى قد تتشابه
معه بعض المذاهب والأنظمة أو لا تتشابه . ومن قبيل الهزيمة الروحية أمام
الغرب والشرق ، أن ننسب الاسلام لى من أنظمة الشرق والغرب .

وليس يعنى انفراد الاسلام بانتظمته الحكم عليه بالاغتراب فى دنيا
ليس فيها غير منين النظامين ، انما يعنى ذلك اعتقادنا باهمية ما يبيننا
من جوهر تهدره حين ننتسب الى المشرق مرة ، والى الغرب مرة .

فلاجدربنا أن ننتسب الى النظام الذى يتفق مع عقيدتنا وتقاليدينا
ومثلنا العليا . وأن نبحت . وسط عالم لا يحترم غير القوة ، عن اسلوب
نسترد به للاسلام قوته ، فنظهر به القلوب ونحكم به الحياة . وإن يكون ذلك
بالاستسلام لى مذهب أو نظام ، اذ أن مرونة الاسلام وعظمته قد امتويت
جميع الثقافات والأنظمة فى نشأته الأولى ، وتمت حركة التأليف والترجمة
والعلوم تحت راية التفتح العقلى للمسلمين الأوائل .

الفصل الحادى عشر

نظام الإقطاع فى العصور الوسطى

نشأ فى أوربا فى العصور الوسطى نظام للملكية ترتب عليه حقوق وواجبات بالنسبة للأشراف أصحاب الأرض والأتباع الذين كانوا يزرعون الأرض أو يتفعمون بثمارها ، وعرف هذا النظام ، فى التاريخ ، باسم نظام الإقطاع Feodalité .

وقد ظهرت البوادر الأولى لهذا النظام خلال الفترة التى سادت فيها غزوات وغارات القبائل المتبيرة على جنوب أوربا وغربها ، فاستولى الرعب والذعر على النفوس ، وعم السلب والنهب ، وأصبح القوى يستولى على مال الضعيف ، بل ويستحل دمه ، فلم يكن بد من أن يطلب الضعيف حماية القوى ، ومن أن يلوذ به ، ويضع نفسه وما يملكه تحت تصرفه حتى يضمن لنفسه وأسرته نوعا من الحياة المستقرة المهادنة .

ولم يلبث هذا النظام أن انتشر وعم معظم أنحاء أوربا ، وأصبح يطلق على من يطلب الحماية اسم « التابع » Vassal ، وعلى صاحب النفوذ الذى يحميه اسم « المشرىف » Suzerain ، أو « السيد » Seigneur .

وكان أول شرط من شروط التبعية أن يتنازل التابع عن أرضه للسيد ، أن كان له أرض ، ثم يمنحه « السيد » بعد ذلك تلك الأرض ليفلحها ويتمتع ببعض ثمارها ، ولا تعنى تلك المنحة بالنسبة للتابع إلا حق الانتفاع (باللاتينية Beneficium) . أما الملكية الحقيقية للأرض فقد انتقلت نهائيا إلى يد « السيد » أو أمير الإقطاع كما أطلق عليه فيما بعد . وقد كان يحدث أن يفرض بعض الأمراء حمايتهم على من هم أقل منهم قوة ، ويقتدرون بهذه الحماية للاستيلاء على أراضيتهم .

وكانت التبعية فى بادىء امرها لا تصرى الا طول مدة حياة التابع
ار حياة السيد فكانت بذلك مؤقتة بحياة احد الطرفين كما ان حق الانتفاع
بالأرض كان ينتهى أحيانا بوفاة « المانع » أو وفاة « المنتفع » .

ثم تطور هذا النظام شيئا فشيئا حتى أصبحت « التبعية » وراثية
يموت التابع فيظل أبناؤه وأفراد أسرته تابعين « للسيد » من بعده . وترتب
على ذلك أن أصبح حق الانتفاع وراثيا كذلك ، فإذا مات المنتفع بالأرض ،
انتفع بها من بعده خلفه وذووه . وإذا مات السيد المانع استمر حق الانتفاع
ساريا بالنسبة للتابع . ومنذ ذلك الحين استبدل بكلمة « Beneficium »
(أو الأرض المنتفع بها) كلمة Feodum ، « ومعناها اقطاعية » ، ومنها
اشتق اسم النظام الاقطاعى .

وما لبث أمراء الاقطاع أن أضافوا الى حقوق الملكية حقوقا أخرى
تتملق بالسيادة السياسية والتشريعية : فأصبح لهم الحق فى الفصل فى قضايا
التابع والحكم عليهم ، والحق فى جباية الضرائب . وبذلك غدا كل أمير
أو كل اقطاعى الحاكم المتصرف فى اقطاعيته . وقد لخص « جيزو Guizot »
المؤرخ الفرنسى هذا الموضوع بقوله : « ان نظام الاقطاع يتألف فى جوهره من
الخلط بين السيادة ، وبين حق الملكية » (١) .

وبعد قليل أصبح لقب « السيد Seigneur » لا يطلق الا على من يملك
اقطاعية (٢) . ثم نشأ نوع من التدرج بين السادة انفسهم ، وذلك بحسب

«La Féodalité consiste essentiellement dans la confusion (١)
de la souveraineté et de la Propriété».

(٢) بهذه المناسبة نلفت النظر الى ان كلمة « سيور Monsieur » الفرنسية ،
رمزها العرفى « سيدى » . هذه الكلمة أصبحت بعد الثورة الفرنسية تطلق على العظيم
والمقبر . دلالة على المساواة . ولكن اصلها الاشتقاقى من Mon seigneur
وكان يطلق فقط على أمير الاقطاع أو النبيل

قيمة ومساحة ، ما يملكه كل منهم من اقطاعيات ، فتكونت بذلك حلقة متصلة من العلاقات والتبعيات ونشأ في نطاقها نظام التعاون المتبادل الذي تميزت به أصغر الاقطاعيين شائنا حتى ينتهي الى أمير المقاطعة ، أو « الملك » ، وكانت صفته الأولى ، في ذلك الوقت ، أنه كبير أمراء الاقطاع .

وهذا التسلسل في التبعية من الصغير الى الكبير ، جعل الأرض نفسها تخضع لنظام غريب من حيث الملكية . فكثيرا ما كانت ملكيتها في يد عدد من الملاك يخضع كل منهم لمن هو أكبر منه شائنا ، ويكون لكل منهم نفوذ في ادارة الأرض ، يقل أو يزيد حسب مكانته .

وبعد أن ثبت نظام الاقطاع اقدمه أصبح لا يطلق اسم « اقطاعية *Fief* » الا على الملكيات الكبيرة التي يملكها النبلاء والأشراف وأصحاب السطوة والجاه ، وتجمعهم جميعا كلمة « النبلاء *Nobles* » أما الأراضي الأخرى التي كان يستأجرها الأفراد العاديون من أمراء الاقطاع نظير دفع مبلغ من المال ، أو جزء من المحصول ، فقد كان يطلق عليها اسم « أراضي التجزئة *Censives* » وقد اشتق هذا الاسم من الكلمة اللاتينية *Census* ، ومعناها مقدار المال الذي يدفعه المستأجر نظير انتفاعه بالأرض .

أما فلاحة الأرض فقد كان يمهّد بها الى عدد من الأفراد يطلق عليهم اسم « للعامة أو البهلاء *Vilains Roturiers* » ، وقليل من هؤلاء كانوا يتمتعون بحريتهم بحيث يمكنهم أن يتركوا الأرض في أي وقت يشاءون أما الغالبية العظمى منهم فكانوا من عبيد الأرض أو « رقيق الأرض *des serfs* » المقيدين بها هم ونسبتهم الى ما شاء الله .

رقيق الأرض :

وفي نظام الرق هناك فرق بين العبد الذي يشتري بالمال *Esclave* ويكون تابعا لمسيده ، وبين العبد التابع للأرض *serf* وقد خفف ظهور

لمسيحية من وطأة نظام الرق فيما يتعلق باعتبار الرقيق سلعة تباع وتشتري
وأوضحت المسيحية في مبادئها الأولى أن السيد والعبد جميعا أبناء الله ، وأن
مبدأ المساواة أمام الله يقتضى مع وجود نظام ينظر الى بعض بنى الانسان
كالسائمة او كالعبيات العمل الصماء .

ولكن اعلان هذا المبدأ لم يقض على نظام الرق تماما . اذ لا تكفى المثالية
للقضاء على نظام كان يرتبط اشد الارتباط بالحياة الاقتصادية ، وبحالة
الانتاج في ذلك الوقت . فاستعيز عن نظام الرق . بمعناه الشامل ، بنظام
« رقيق الأرض » servage .

على ان المسيحية . وان كانت قد اعترفت من حيث المبدأ بالمساواة بين
السيد والعبد . الا انها من حيث الواقع قد اقبلت على النظام القائم لما تبين لها
من استحالة الفائه بين يوم وليلة . ولذلك نجد في الكتاب المقدس (الانجيل)
نصوصا تحت العبيد على طاعة اسيادهم . وعلى خدمتهم بامانة : « الدعوة
التي دعى فيها كل واحد فليقبل فيها » . دعت وانت عبيد فلا يهكم . بل وان
استطعت ان تصير حرا فاستعملها بالحرى . لأن من دعى في الرب وهو عبيد
فهو عتيق الرب . كذلك ايضا الحر المعروف هو عبد المسيح . قد اشترى بثمان
فلا تصيروا عبيدا للناس . ما دعى كل واحد فيه ايها الاخوة ، فليقبل في ذلك
مع الله . (رسالة القديس بولس الاول الى اهل كورنثوس - الاصحاح
المابع ، آيات ٢٠ - ٢٤) .

ولم تطلب المسيحية الى الاسياد تحرير عبيدهم ، بل اقتصرت على حضمهم
على معاملتهم بالحسنى : « واتمم ايها السادة ، اقبلوا لهم هذه الامور تاركين
التنهيذ عالمين ان مسيحكم اتمم ايضا في السموات ، وليس عنده معابة »
(رسالة بولس الرسول الى اهل الفس - الاصحاح السادس آية ٩) .

وقد كان رقيق الأرض هم غالبا العبيد القدامى ، خلصوا من ريلة سيد
بذاته ليبرطوا مصيرهم بمصير الأرض التي يعيشون عليها ويزرعونها . واذا

حدثتهم انفسهم بالهروب من الأرض الى مكان آخر ، فان لصاحب الأرض الحق في مطارتهم ، والقبض عليهم ، واعانتهم بالقوة الى مكانهم الأول .

ولم يكن للكنيسة يد من قبول هذا الوضع ، كما قبلت من قبل نظام الرقيق على أنه أمر واقع . وقد جاء في أحد النصوص الدينية . في هذا السرد أن « الله قد شاء أن يكون بين الناس أسياد وغييد » . وكل ما فعلته الكنيسة - كما قدمنا - هو إسداء النصح الى الأسياد ، وتحبيب العتق تقريبا الى الله . ولكن هذه الحافظة لم تكن هي الحافز الحقيقي الى تحرير الأرقاء . بل كان الحافز هو الرغبة في الحصول على منقعه مادية . فما كان العبد يستطيع أن يحصل على حريته دون مقابل . بل كان يدفع الى سيده مبلغا كبيرا من المال نظير الحصول على هذه الحرية (١) .

ويفسر بعض المؤرخين حالة الاسراع بتحرير الأرقاء ويتحسین حالة رقيق الأرض تفسيراً لا يخلو من الغرابة . إذ وجدوا أن اضمحلال نظام الرق يرتبط اشد الارتباط بظهور طريقة جديدة استعملت في تلجيم الخيل *attelage* مما أدى الى حسن استغلال قوتها والى استخدامهما بدلا من الانسان في كثير من الأعمال الشاقة . وكان من نتيجة ذلك أن أزيح عن عاتق الانسان كثيرا من اعباء العمل المادى المرمق . فقد كان القدماء يكتفون بوضع شريط رقيق رقيقة الحصان ، ويصلونه بحبل يقودونه منه . وكان التصاق هذا الشريط برقبة الحيوان تقريبا يعرضه للاختناق كلما زاد الجهد الذى يبذله . فلما استعملت الطريقة الجديدة بوضع حلقة اللجام على الكتف بدلا من وضعها على العنق أمكن للحصان أن يجر احمالا ثقيلة . ويبذل أقصى جهده بدون أن يعرضه ذلك لخطر الاختناق . وقد تبين للانسان على اثر ذلك أن استخدام الحيوان

(١) Henri Sée, Les Classes rurales et le régime domanial en France au moyen age. Paris 1901.

فى الأعمال الشاقة . واستغلال قوته التى كان لا يحسن استغلالها من قبل ، يعود عليه بنفع واقتصاد فى التكاليف لا تيسر له فى حالة استخدام الرقيق . وما ان جاء القرن العاشر الميلادى حتى كان استخدام القوة الانسانية يقترب من نهايته ، وبدأ عهد استخدام القوة الحيوانية على نطاق واسع .

وان المتبع لتاريخ الكنيسة الكاثوليكية لا يسهل الا ان يعجب لانساجها التام . فى النظام الإقطاعى بالرغم من ان هذا النظام كان يتنافى منافاة صريحة مع تعاليم المسيحية فى عصورها الاولى . ومن الغريب ان رجال الكنيسة قد اخذوا ينشئون لأنفسهم نظاما درجيا كالنظام الدنى ، واصبح صغيرهم يتبع من هو اكبر منه ، ويخضع له فى جميع الأمور لا فى أمور الدين فحسب . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل اتخذ رجال الكنيسة لهم من العامة أتباعا ، وعبيدا يفلحون لهم أرضهم .

وهكذا نرى ان الكنيسة بامعانها فى الانساج فيما احاط بها من ظروف اقتصادية وسياسية ، قد ابتعدت - على نحو ما وضعناه من قبل - عن الروح الاولى للمسيحية . وعن النظام التالى الذى جاء الدين ليؤكد . وهو نظام الملكية العامة ، وحق الانتفاع للجميع .

الفصل الثانى عشر

بدء حركة الاستعمار وظهور قوة المال

بدأت حركة الكشف الجغرافية وارتداد مجاهل العالم فى القرن السادس عشر فاختفت رقة العالم تتسع رويدا رويدا ، وعرف العالم القديم شعبيا . جهيدا . وعادات وعقائد لم تكن تخطر له على بال ١٠ كما اكتشفت القارة الجديدة (أمريكا) . فكانت مصدرا جديدا للثروة . وفتحت بال العمل والثراء امام الفاسدين ونوى الطموح ١٠ . واخذ نطاق التجارة والتبادل بين الشعوب المختلفة يتسع اتساعا لم يعهده العالم من قبل ٠ فاثرت كل ذلك على النظم الاقتصادية . وعلى نظام الملكية بصفة خاصة . وترتب على هذا النشاط الواسع نتائج هامة ٠

على ان عصر النهضة ، الذى بدأ فى اواخر القرن الخامس عشر . واولال القرن السادس عشر لم يتميز بهذا التوسع المكاني فحسب . بل ان من اهم مظاهره الحركة العلمية والعقلية التى امتدت خلال الزمان ٠ فحفظت العلماء الى اعادة دراسة النصوص اليونانية القديمة . وإلى البحث عن المفقود منها ، وإلى الاهتمام بالفكر المشرقي والعربي بصفة خاصة . وذلك الفكر الذى انتقل الى اوربا عبر الأندلس ٠ كما ان روح النقد تغلغلت فى صميم مياديه الكنيسة ، فكانت حركة الإصلاح اللبني التى تزعمها «لوثرو » كالفن ٠ وقد كان للمبادئ الجديدة اثرها فى تعديل رأى الكنيسة فيما يتعلق بالملكية والمعاملات الاقتصادية بوجه عام . على نحو ما تقدم ذكره ٠

وكان الأسبان والبرتغاليون أول من خرجوا لكشف مجاهل العالم ، واستعمار الأراضى . ومالبث ان تبعهم الهولنديون والإنجليز والفرنسيون ٠ وما ان استقر المستعمرون البيض فى الأراضى الجديدة حتى بدأ تسخيرهم لأمالى

البلاد ، فاستخدموا الوسائل المشروعة ، وغير المشروعة للثراء غير مهالين
بتحصين حالة السكان من أهل البلاد الأصليين الذين أجبروا على العمل ليل نهار
لصالح المستعمر . وقد وصف هذه الحالة أحد كتاب التاريخ الاقتصادي ،
وهو العلامة « زمبارت Sombart » ، حين ذكر في كتابه عن « أصول
النظام الرأسمالي » أن الأوربيين قد أصبحوا أغنياء لأن شعوباً برمجها قد
ملكّت من أجلهم ، وتجردت قارات يأكملها من سكانها الأصليين لا شيء إلا
لخدمة مصالح الأوربيين » .

وقد كان استغلال مناجم الذهب والمعادن النفيسة في أمريكا ، وأفريقيا ،
ونهب الكنوز التي جمعتها الهنود الأصليون ، وخاصة قبائل « الإنكا Incas »
سبباً في تدفق الذهب والفضة والجواهر النفيسة على أوروبا . فاضط شأن
الملكية العقارية ، وأصبح رنين الذهب هو المسموع في كل مكان ، وأخذت
سطوة المال تطفئ على اندية السياسة ، وتسيير دفة الأمور في الدول الكبيرة .
وتضاعف المال المتداول بنسب فاقّت زيادة مواد الإنتاج ، فارتفعت الثمن السلع
ارتفاعاً فاحشاً ، وأصبحت الحياة بالنسبة للطبقات الفقيرة جحيماً لا يطاق ،
ولكنها قدت بالنسبة لأصحاب الذهب والفضة أكثر يسراً وليونة .

وادی اتساع نطاق التجارة الى تشغيل رؤوس الأموال الكبيرة ، وأصبح
التعامل وعقد الصفقات عن طريق « البورصة » ، فنشأ أول هذه المؤسسات
المالية في « انفرنس » ، ببلجيكا ، وفي « ليون » ، بفرنسا . وأنشئت كذلك المصارف ،
وكان أول من أنشأها الإيطاليون ثم الألمان . وأصبح التعامل في النقد بين
الدول المختلفة مصدراً من مصادر الثراء السريع ، وتحقيق الأرباح الطائلة .

وما لبث أن أصبح رجال المال هم المسيطرين على أعنة السياسة ، حيث
تلقهم الملوك والحكام ، وأخذوا يستعينون بهم على قضاء الحاجات وحل
الأنزمات ، ثم منحهم - لقاء ما قدموه من خدمات - القاب الشرف ، وتلقبهم
أعظم المناصب .

أرستقراطية المال تحل محل أرستقراطية الدم :

وهكذا نشأت طبقة جديدة تتمتع بمظاهر النفوذ والأرستقراطية . لا عن طريق عراقلة الأصل أو الكرم المحتد . أو الانتماء الى أسرة حاكمة ، او الى أمراء الاقطاع ، بل بفضل قوة المال والثراء وحده . ولا حاجة بنا لأن ننوه بأن الكثيرين ممن نعموا بهذا المجد والنفوذ كانوا في الأصل من الفاسدين أو الأفاكين أو اللصوص . ويقدر ما أخذ نجم هؤلاء في الصعود أخذ نجم الأمراء والتبلاء في الاقوال : اذ غرقت أراضيهم وممتلكاتهم في الديون ، واضطروا في معظم الحالات الى وضعها رهينة في يد أصحاب المال حتى يتالوا لقاء ذلك مقداراً من المال يجابهون به مطالب الحياة . وكانت هذه الأراضي تؤول بطبيعة الحال الى أصحاب المال حين يعجز أصحابها الأصليون عن الوفاء بديونهم .

وبدا بعض رجال المال يستثمرون أموالهم في مشروعات صناعية ، او ينتشرون بانفسهم المشروعات الجديدة . ففي بلجيكا نشأت صناعة الأقمشة ، وصناعة تمدين الفحم حول منطقة « ليج » . وفي انجلترا نشأت صناعة الصوف في « يوركشير » .

وعلى هذا النحو بدأت الأرستقراطية القائمة على الملكية العقارية تفقد أهميتها ، وارتفع شأن « بورجوازية » التجارة والصناعة . ومنذ ذلك الحين نجد أن تدخل قوة المال يكفي وحده لرفع أي فرد الى أعلا درجات السلم الاجتماعي .

ظهور النظريات الإصلاحية الخيالية (اليوتوبيا) :

يلاحظ من يؤرخ للحركات الاقتصادية أن الاندفاع وراء الأثراء ، وظهور طبقة من الرأسماليين تحتكر الثروة لنفسها على حساب الطبقات الأخرى ، يؤدي في النهاية الى حركة مضادة يقوم بها نبي أو مصلح أو فيلسوف ليعيد ميزان العدالة ويحاول القضاء على الفوارق الشاسعة بين الطبقات ، تلك

الفوارق التي تفرق وراءها التناحر والتنازع والشرور . وقد رأينا أن ظهور الطبقات ، والكفاح بين غنيها وفقيرها في المجتمع اليوناني القديم قد أدى إلى سلسلة من الحروب والفتن الداخلية . مما دفع « افلاطون » إلى المبادرة بتطبيق مبادئه الشيوعية ، وإلى وضع نظام « الجمهورية » على أسس لا تعرف الفوارق من حيث الثروة أو الجاه . ورأينا بعد ذلك أن ازدياد الفوارق بين الأشراف والسوقة في المجتمع الروماني ، قد دفع بذلك المجتمع إلى كثير من الفتن الداخلية ، فجاءت المبادئ المسيحية الأولى تبشر بالمساواة ويحقير المال ، وتدعو إلى الزهد والتقشف . وسار الإسلام في نفس الطريق لحاربة نظام الرق ، والقضاء على عصبية الجاهلية .

ثم أخذ نظام الملكية بعد ذلك يتطور حتى انتهى إلى الانقطاع ، وما لبث الانقطاع نفسه أن تخاذل وفقد سيطرته أمام قوة المال والتجارة التي بدأت مع حركة الكشف واستعمار الأراضي الجديدة . وحين أخذ رأس المال يسيطر سلطانه على الدول . ويوجه سياستها ، وبدأت بوادر الصراع بين الطبقات ، ظهرت فئة من المصلحين ترغب في حسم الداء قبل أن يستفحل أمره ، وتتأذى بالعودة إلى مبادئ المساواة والعدالة التي نادى بها افلاطون ، ونادى بها اقناب المسيحية الأوائل .

وأشهر هؤلاء المصلحين الذين ظهرت في القرن السادس عشر هو توماس مور ، (١٤٨٠ - ١٥٣٥) . وقد ظهر مؤلفه المشهور بعنوان : « جزيرة اليوتوبيا أو أفضل الجمهوريات » (١) في عام ١٥١٦ .

ويظهر المؤلف ، على لسان بطله « هيثلودي » Hythlodée ، تبرمه بالمجتمع الأوربي الذي انتهكته الحروب حتى أصبحت شعوبه متهوكة للقرى ، وساد بينها الفقر والبؤس . ثم تراه يقول بعد ذلك : « إن الملكية الخاصة إذا ظهرت في أي مكان . وأصبح المال مقياس كل شيء . استحالة توطيد أركان

L'île d'UTOPIE, ou la meilleur des Républiques, Paris (١)
1935.

العدالة الاجتماعية ، وتوفير أسباب الرخاء . اللهم الا اذا سمينا « عدالة » تلك الحالة الاجتماعية التي تصبح فيها خير الأشياء ملكا لاحت الناس . والا اذا سمينا « رخاء » حالة البلد الذي يقسم فيه حفنة من الأفراد جميع الخيرات ، ويتمتعون بأرقى حظ من الرفاهية على حين يعيش باقى الناس فى أشد حالات اليأس » .

ثم يتجه المؤلف بعد ذلك بخياله الى تلك النظم العاقلة الطيبة التي يعيش عليها سكان « اليوتوبيا » ويرسم لنا صورة لذلك المجتمع المثالى الذي يحلم بتحقيقه حيث يسود تقسيم الخيرات تقسيما عادلا مما يسمح لكل فرد بأن يعيش فى رخاء وسعة » .

ويعرف المؤلف حياة أهل هذه الجزيرة الخيالية وصفا دقيقا ، فيقول « أن الفرد منهم يعمل ست ساعات فى اليوم ، ويكرس باقى وقته لتنظيف عائلته والترتيب عن نفسه بالانصراف الى أنواع اللهى البرى . - وقد بلغ تحقير هؤلاء الناس للذهب والفضة . وعرفانهم بخطرهما الى حد أنهم لا يستخدمون هذه المعادن الا لصنع السلاسل والقيود التي يغل بها المجرمون ، كما توضع منها عقود فى رقاب من حكم عليهم بأحكام لما اقترفوه من اعمال مشينة » .

وفى محاولة لنقد العادات السائدة فى المجتمع الانجليزى . يقارن المؤلف بين هذه العادات والمعادن التي يتخيلها فى مدينة أحلامه فيقول : « أن أهل اليوتوبيا يسفرون من الثروة ، ولا يعتقدون انها تحقق السعادة . فالسمى وراء الثروة هو الذى يدفع الناس الى التقاتل والى الحروب ، ويجعل الملوك والحكام يبتلون من الجهود فى محاولة توسيع ملكهم أكثر مما ينفقون فى محاولة حكم بلادهم حكما صالحا . ويعجب أهل اليوتوبيا أن يكون عقاب السارق فى بعض المجتمعات الاعدام . فما من عقوبة تنجح فى منع السرقة ما دام السارقون لا يجدون أمامهم فرصة العمل الشريف . والحاكم الذى يقتل السارق دون أن يهيبه له العمل يشبه المدرس الأحمق الذى يضرب تلميذه دون أن يعلمه شيئا » .

وقد أثارت للمشروع الاجتماعية ، والفوارق الشاسعة بين الطبقات
شعور مفكر آخر هو الفيلسوف الإيطالي « توما كومبانيللا » (١٥٦٨ -
١٦٢٩) . وكان حكم عليه بالسجن لمدة ثمانية وعشرين عاما لاتهامه باضرام
نار الثورة في وطنه « جزيرة كالابريا » ضد المحتلين الأسبان . قضى مدة
سجنه في كتابة آرائه عن الدنيا المثالية ، واطلق عليها « مدينة الشمس »
(١٦٢٣) .

وهذا الكتاب ، كسابقه ، على شكل قصة ، يمدد حوائثها قبطان باخرة
ميط أثناء سياحته حول العالم في جزيرة صغيرة جنوب خط الاستواء . وقد
لاحظ ان مكان هذه الجزيرة يعيشون عيشة جماعية سماها هو « عيشة
فلسفية » . فالخيرات هناك مشاع بين الجميع ، ولا يقتصر الأمر على ذلك ،
بل ان هذا المجتمع أيضا يمارس شيوعية النساء والاطفال (وهنا نجد ان
كومبانيللا يختلف عن توماس مور ، ويقترب كثيرا من افلاطون) (١) . ويؤكد
المؤلف ان الجميع سعداء بهذه المساواة . ولما كان العمل يوزع بينهم بالعدل
كذلك ، فان الفرد يعمل اربع ساعات فقط في اليوم . ومع ذلك تكثر الخيرات ،
ويجد الجميع حاجتهم بوفرة من اللحوم ، والخضر ، والالبان ، والفواكه .
ويتناول سكان الجزيرة غذاءهم جماعا ، ويقرا عليهم أحد الشبان بعض الكتب
اثناء الأكل . ويخدم الصغار المسنين (وكثيرا ما يعمر اهل الجزيرة الى
مائتي سنة) ، ولا يوجد خدم مأجورون ، وانما يتعاون الجميع في أداء الخدمات
العامية .

وبهذا النظام امن سكان الجزيرة شر المارقة والجريمة ، وانتهاك
الحرمان ، وليست لديهم الا بعض العيوب التافهة كركة الشعور ، والليل الى
الكسل الذي تسببه شدة الحرارة احيانا .

(١) انظر :

Félicien Challaye, La Formation du Socialisme : de
Platon à Lénine.

هذه الآراء وغيرها على ما فيها أحيانا من مزاوجة . تدل على الرغبة في علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عن سوء توزيع الثروة . واختلال ميزان العدالة - وهي ان كانت تنشط أحيانا وتمعن في الخيال - الا انها تتلخص وسط هذا الشطط والمغالاة طريقا لاقرار العدالة وارساء علاقات الأفراد على اساس سليمة تمنع الاحتكاك والتناؤد بينهم -

الباب الرابع

النظم الاقتصادية في العصر الحديث

- الفصل الثالث عشر : الفكر الاقتصادي في عصر الفلسفة
- الفصل الرابع عشر : نشأة المذاهب الاشتراكية – مذهب سان سيمون
- الفصل الخامس عشر : اشتراكية التعاون عند روبرت أوين وفورييه
- الفصل السادس عشر : نقد المذاهب الاقتصادية الحرة ودعائم الرأسمالية
- الفصل السابع عشر : تقنم النظام الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر
- الفصل الثامن عشر : الملكية الفردية بين أنصار التحديد والاطلاق

الفصل الثالث عشر

الفكر الاقتصادي في عصر الفلسفة

مرت أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر بعصر يمكن أن نطلق عليه اسم « عصر الفلسفة » . فقد ظهرت في هذا العصر الفلسفات الأصلية في إنجلترا وفرنسا وألمانيا . ففي إنجلترا ظهر « في القرن السابع عشر ، « هوبز » ، و « لوك » ، ووضع هذان الأخيران أسس الفلسفة التجريبية . وفي فرنسا ظهر « ديكارت » أعظم فلاسفة زمانه ، ووضع طريقة الشك المنهجي . وظهر في القرن الثامن عشر الفلاسفة الطبيعيون من أمثال « جان جاك روسو » ، وفلاسفة النقد ومن أشهرهم « فولتير » ، و « دولباخ » ، و « ديدرو » ، في فرنسا ، و « كانت » في ألمانيا . ولم يهتم الفلاسفة وغيرهم بالأراء النظرية ووضع مناهج التفكير الجديد فحسب ، بل اهتموا أيضا وكرسوا جزءا من تفكيرهم لمعالجة مشكلات المجتمع الحديث . وسنرى ، من خلال ما نعرضه في هذا الفصل ، كيف اهتم الفلاسفة بالمشكلات الاقتصادية التي نجمت عن اتساع نطاق التجارة والصناعة . وما هي آراؤهم في مسألة الملكية على وجه الخصوص .

ازداد في هذا العصر الاهتمام بالملكيات المنقولة ، وغطت المعادن النفيسة والأموال على أوروبا . وأخذت المصارف الكبيرة التي انتشرت في امستردام وهامبورج ولندن دورا هاما في اقتصاديات الدول - فتركزت فيها الأموال ، واتخذت الحياة الاقتصادية كلها شكل مشروع تجاري كبير ، مشروع لا يملكه شخص واحد أو عدة أشخاص . بل يساهم فيه عدد كبير بطريق التعامل في الأوراق المالية .

وظهر نشاط الشركات المساهمة مثل « الشركة الهولندية » ، والشركة

الانجليزية ، لجزر الهند لشرقية • وقد بلغ من نجاح هذه الشركات ورواج أعمالها انها كانت تعطى من الأرباح أحيانا ما يعادل ١٦٦٪ من رأس المال فى الشركة الهولندية . و ٢٨٠٪ من رأس المال فى الشركة الانجليزية •

وأصبحت الملكيات الكبيرة فى يد أصحاب الأساطيل الكبيرة التى كانت تجوب العالم حاملة أنواع السلع المختلفة . ثم تعود أخيرا الى مرفئها الاصلى مخلفة بالمال والجواهر • كما ظهر فى فرنسا ، وبعض بلدان أوروبا طبقة من الموليس كانوا يطلقون عليهم اسم « عملاء الحكومة » Les traitants وهؤلاء كانوا يقدمون للخزينة الملكية المبالغ التى يتلقونها عليها ، على ان يعطى لهم الحق فى جباية بعض الضرائب من الشعب • وظهر كذلك ، فى هذا العصر فئة تجار الذخيرة الذين اتسع ثراؤهم بتوريد الذخائر ومعدات الحرب للجيش المختلفة فى أنحاء أوروبا •

الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر :

وما ان جاء القرن الثامن عشر حتى ظهرت فئة جديدة أخذت تستغل رؤوس أموالها فى الصناعة . فبدأ عهد « الرأسمالية » الذى لا تزال نراه حتى اليوم • ولم يقتصر الأمر على استغلال رأس المال بل تعدى ذلك الى استغلال العمال أنفسهم حتى يستطيع صاحب رأس المال ان يحقق أكبر ربح ممكن • فنشأت مع الثورة الصناعية مشكلات العمال وبدا النزاع بين صاحب العمل والعامل يتخذ شكلا حادا • بل يتخذ شكل الحركات الثورية فى كثير من الأحيان • وابت هذه الحركات الى ظهور المذاهب الاشتراكية . فى القرن التاسع عشر . كما سيأتى بيانه فيما بعد •

بدأت الثورة الصناعية باستخدام الآلات البخارية فى الصناعة ، فأصبحت المصانع لا تنتج لحاجة الاستهلاك فحسب . بل تنتج للتصدير وغزو اسواق العالم • واحتاج هذا الانتاج الكبير Mass Production الى استخدام أعداد ضخمة من العمال • فتكدس العمال فى المراكز الصناعية الهامة .

وحول مناجم الفحم والحديد ، ونشأ عن تكلمهم كثير من المشكلات الاجتماعية والصحية .

ولم يكن من الغريب أن تستعير الصناعة رؤوس أموالها في بادئ الأمر من التجارة . بل إن كلمة Commerce في فرنسا ، و Trade في إنجلترا كانتا تطلقان . في القرن الثامن عشر ، على بعض المشروعات الصناعية ولم يتردد بعضهم ، بسبب هذه الصلة ، في أن يصف للتجارة الصناعية بأنها . الانتقال التدريجي لتفوذ طبقة التجار إلى ميدان الصناعة وسيطرتهم عليها حتى أصبح القول بأن حلقة الاتصال التأريخية بين المصانع اليدوي L'artisan في العصور الوسطى ، وبين رجل الصناعة الذي نعرفه اليوم هو التاجر الذي استغل ثروته في الصناعة الناشئة (١) .

وحين اتسع نطاق الصناعة أصبح من أهم مميزاتها ، ومن أهم المسائل التي تشغلها :

١ - إيجاد أسواق جديدة على الدوام لتصريف البضائع التي يزايد إنتاجها يوما بعد يوم .

٢ - العمل على تيسير الحياة لآلاف العمال الذين يتكبدون في المدن ، وفي المراكز الصناعية ، وسيببون بفلك كثيرا من المشاكل الاجتماعية والصحية والسياسية .

٣ - الاهتمام بمشكلة تقسيم العمل ، وازدياد التخصص ، وتكوين فئة من الفنيين الذين يستطيعون إدارة الآلات المعقدة ، واستخدام المواد الكيميائية التي ينجم عن سوء استعمالها أخطار كبيرة .

على أن من أهم المشكلات الاجتماعية التي أوجبتها الثورة الصناعية .

Gide et Rist, Histoire des doctrines économiques, Paris (١)
1922.

ظهور شعور جديد احد بـ يرى بين الأفراد والجماعات ويمكن ان نطلق عليه اسم « الشعور الطبقي » Sentiment de Classe . وقد تبلور هذا الشعور في مظهر التعارض بين مصالح العمال ومصالح اصحاب العمل ووضع العمال وجها لوجه أمام الرأسماليين . وأصبحتنا أمام حالة لا يمكن ان تقارن بحالة صاحب العمل مع عماله أيام العمل في الحوانيت والورش اليدوية .

واخذت الدول المنتجة تنظم تجارتها وتهتم بحركة التسويق الخارجى حتى تستطيع ان تحصل . نظير ما تبيعه من السلع . على اكبر قدر من المعادن النفيسة والنفود الذهبية . وذلك بعد ان أصبح نفوذ الدولة ورفاهيتها يرتبطان اشد الارتباط بمقدار حفظها من رصيد الذهب . وقد حاولت كل دولة ان تبيع أكثر ما يمكن بيعه الى الخارج . وأن تشتري اقل ما يمكن ان تشتريه . وعبر رجال الاقتصاد عن ذلك بقولهم ان « الميزان التجارى » يكون فى صالح الدولة اذا كان ما تصدرة أكثر مما تستورده .

على أن نظرية الحصول على أكبر مقدار من الذهب وتكديسه . ما لبثت ان ظهر فيها أول تحدو بالمحاولة الجذمة التى قام بها « لاس (١٦٧١ - ١٧٢٩) أحد رجال المال الفرنسيين . حين اراد ان يستخدم العملة الورقية بدلا من العملة الذهبية . وقد استوحى فكرته مما رآه من اتساع نطاق البنوك والتعامل بالأوراق المالية والسندات . كما أنه قد فطن - وتلك فكرة سنجدها عند الاشتراكيين فى القرن التاسع عشر - الى ان الثروة الحقيقية ليست فى المال . بل فى « العمل » . وازدياد القدرة على استغلال موارد الطبيعة . ولما كان العمل فى حاجة الى مال لتمويل المشروعات ودفع أجور العمال ، فان ازدياد القدرة على عملية التمويل معناها امكان تشغيل عدد أكبر من العمال .

ومن جهة أخرى فان قيمة النقود ليست فى نقاسة معدنها ، بل ان هذه القيمة . فى الواقع . تتوقف على ضمان الدولة لها ، فاذا استطاعت الدولة

. يصدر عملة ورقية ومصممها استطاعت انعاش الصناعة وتشغيل الأيدي العاملة وزيادة الثروة الحقيقية للبلاد

نكسة إلى الوراء - نظرية الفيزيوقراطيين :

في خضم هذه الحركة التي كانت تدفع بالصناعة إلى الأمام ، وتزاحم فيها الدول على كسب أسواق جديدة للتجارة وتصريف المنتجات الصناعية ظهرت جماعة من رجال الاقتصاد عرفوا باسم (الفيزيوقراطيين) ، أي انصار الطبيعة . إذ أرادوا أن يقيموا أسس الاقتصاد على المصدر الطبيعي للثروة أي « الزراعة » ، ومن أشهر علماء هذه المدرسة « كيزنييه Quesnay (١٦٩٤ - ١٧٧٤) » ، و « تورجوت Turgot » (١٧٢٦ - ١٧٨١) .

يرى الفيزيوقراطيون أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة ، وأن الفلاحة هي العمل الوحيد المنتج حقا . فجميع الأشياء المادية التي نستخدمها تأتي بطريق مباشر أو غير مباشر من الأرض . وليس الصناع والعمال ، في الصناعة والتجارة . في نظرهم . إلا عالة على طبقة الفلاحين الذين يتنازلون لهم عن جزء صغير أو كبير مما ينتجونه من محاصيل .

ومن الغريب أن هؤلاء الفيزيوقراطيين لم يقلقهم ما كانوا يرون من نماب نصف الدخل القومي تقريبا إلى جيوب أصحاب الأراضي ، وذلك على حساب الإجراء المساكين الذين كانوا يعملون في الأرض . بل كانوا يبررون ذلك بأن مستأجر الأرض أو الفلاح قد تسلم الأرض من صاحبها ، فهذا الأخير (أي صاحب الأرض) هو إذن صاحب الحق الأول فيها ، بعد أن استخلفه الله على هذه الأرض . وتدين طبقة الفلاحين لمالك الأرض بما هيأ لها من وسائل الإنتاج (١) .

ما من شك في أن هذه النظرة التي تحبذ الاستقلال وتطلق يد الملاك وأصحاب الأراضي في مصادرات الفلاحين والعمال بصفة عامة ، قد عادت بالاقتصاد خطوات إلى الوراء .

ولكننا ، بالرغم من ذلك ، نستطيع أن نجد في مذهب الفيزيوقراطيين فكرة أخرى إيجابية ، لم يفلن إليها الكثيرون . وهي الفكرة القائنة على احترام القوانين الطبيعية في الاقتصاد . فقد كانت العلوم الاجتماعية ، بصفة عامة ، حتى القرن الثامن عشر ، تتصف بوجهة النظر الغائية والمعيارية : كانت تبحث فقط عما ينبغي أن يكون عليه التنظيم الاجتماعي والسياسي الأفضل ، وكانت تهتم اهتماما مباشرا بوضع « معايير » للسلوك الاجتماعي ، وهذا الاهتمام « بما يجب أن يكون » لم يكن يقيم وزنا للمخالفات الاقتصادية . ولا للقوانين التي تخضع لها .

وحين طبقت فكرة القوانين الطبيعية على مجموعة من العلوم الاجتماعية كالإقتصاد والإحصاء والعلوم السياسية ساعدت هذه الفكرة على بحث الظواهر الاجتماعية بطريقة علمية تقوم على الوصف والمقارنة والتفسير . وتبورت شيئا فشيئا تلك القاعدة الأساسية التي تقول بأن الظواهر الاجتماعية حقيقة لها وجودها الخارجي ، ولذا يجب أن نبحثها لأجل معرفتها وفهمها ، قبل أن نحاول تعديلها أو إصلاحها .

كأن من الضروري إذن ، لكي تقوم النظرية الاجتماعية على أسس علمية ، أن تبرز تلك الفكرة القائلة بأن الظواهر الاجتماعية تخضع لقوانين بالرغم من أن العنصر الفعال فيها هو الإنسان . وقد برزت هذه الفكرة ، خلال القرن الثامن عشر ، في عدة دراسات ذات صلة وثيقة بعلم الاجتماع ومنها الاقتصاد . وكان ذلك على يد مدرسة الفيزيوقراطيين (١) .

(١) انظر كتابنا ، مبادئ علم الاجتماع دار المعارف الطبعة الثالثة - ١٣٧٠ - الفصل السادس .

يقدم لنا « كيزنيه » فى كتابه « لوحة اقتصادية » (١) فكرة نظام طبيعى قائم على تفوق الزراعة . ثم يجمع أحد زملائه ، وهو « ديون دى نور » بعض دعايته تحت عنوان « المذهب الطبيعى » (٢) ليعبر بها تعبيراً دقيقاً عن فكرة القوانين الطبيعية ومدى تحكمها فى الظواهر ، وهى تتعدى نطاق تلك الفكرة التى ذهب اليها عامة الناس من أن هذه المدرسة قد اهتمت فقط بإظهار تفرق الإنتاج الطبيعى ، أى الزراعة . فقد تحدث هذا المفكر عن القوانين الخاصة بالمجتمع . وأعلن أن القوانين الطبيعية هى الشروط الجوهرية التى يتم كل شيء بمقتضاها فى نطاق النظام الذى أنشأه خالق الطبيعة .

أما « مرسيه دى لا ريفير » ، وهو أيضاً أحد علماء هذه المدرسة ، فإنه فى كتابه « النظام الطبيعى والجوهري للمجتمعات السياسية » (٣) يرى أن تعبير « وضع القوانين » تعبير خاطئ . وينبغى ألا يفهم من هذا التعبير أن يكون للانسان الحق والمقدرة على أن يتخيل ، وأن يكتشف ، وأن يسن قوانين وضعية لا أساس لها من الواقع . فكل ما يفعله المشرع هو استنباط هذه القوانين من البيئة على اعتبار أنها نتائج طبيعية للنظام الأساسى للمجتمع .

وهكذا نجد أن « الفيزيوقراطيين » أو أصحاب المذهب الطبيعى قد أسهموا فى وضع الخطوط الأساسية لفكرة القوانين الطبيعية ، تلك الفكرة التى أصبح لها شأن عظيم لدى رجال الاقتصاد .

عود للى تمجيد للعمل :

بالرغم مما أثاره مذهب الفيزيوقراطيين من آراء حول الملكية ، وحول الأرض باعتبارها ، فى نظرهم ، المصدر الحقيقى للثروة فإن فكرة « العمل »

Quesnay, Tableau économique (1758). (١)

Dupont de Nemours, Physiocratie. (٢)

Mercier de la Rivière, L'Ordre Naturel et essentiel des (٣)

Sociétés Politique (1767).

باعتباره الأساس الحقيقي للقيم الاقتصادية اخذت تشق طريقها ببطء شديد .
وظهر في القرن الثامن عشر مفكرون ينادون بأن يكون المبرر الوحيد للثروة
هو العمل .

فابرز « جون لوك » (١٦٢٢ - ١٧٠٤) ، هذه الفكرة ورسم الطريق لمن
اتوا بعده من فلاسفة القرن الثامن عشر وكتب في رسالتيه عن « الحكومة
المدنية Civil government » ، في الفصل الخاص « بملكية الأشياء » :

ان المبدأ الأول هو ان الله قد أعطى الأرض للنوع الانساني لكي يفيد منها
الناس جميعا . فلم يكن في حالة الطبيعة ، اى قبل نشأة الحياة الاجتماعية ،
اى اثر للملكية الشخصية . ثم وجد للفرد بعد ذلك انه ، لكي يفيد من خيرات
الأرض وانتاجها ، فلا مندوحة من أن يستحوذ على جزء منها ويمتلكه لنفسه ، .

فالموسيلة الاولى للملك كانت اذن ، في نظر لوك ، عن طريق العمل .
اذ لما كان الانسان يمتلك نشاطه الذاتي ومجهود يديه ، فقد خلص من ذلك
الى ان ما ينتجه هذا النشاط كذلك يصبح ملكا له . فالثمار التى على الشجر
تصبح ملكا لمن يكلف نفسه مؤونة جمعها ، وكل ما يخرج عن نطاق مجهود
الفرد يجب ان يظل ملكا للآخرين .

وعلى هذا الأساس فالأرض الزراعية يجب أن تكون ملكا لمن يستصلحها
ويؤزرها . اما اذا احاط امرؤ ارضا يسايح ، فلا يمكن له ان يدعى ملكيتها
مادام قد تركها بورا بدون استغلال - ويجب اعتبار هذه الأرض غفلا بحيث
يمكن أن تصبح ملكا لاي فرد يقدم على استغلالها .

ويبيع لوك مبدأ المقايضة بحيث يستبدل المرء مواد غذائية نظير الحصول
على أشياء أخرى يمكن حفظها ، وهو اذا احتفظ بهذه الأشياء فلا ضير عليه
وايس في ذلك اقتتات على حقوق الغير - كما يمكن للمرء ان يستبدل الملح
مقابل الحصول على النقود . وما دامت النقود قد أصبحت وسيلة التعامل ،

وتقبلها الرأي العام بسهولة استخدامها ، فلا بد أن يقبل أيضا النتائج التي
تترتب على ذلك ، وأولها ، بلا ريب ، إمكان الاحتفاظ بالتقود وتكريسها وتكوين
ثروة من المال ، ثم تجمع الثروة بعد ذلك في أيدي فئة قليلة ، وما يجز إليه ذلك
من ضياع فكرة المساواة •

على أن كل تلك الشرور التي أوجدها استخدام التقود ، لا ينبغي أن
تتسبب إلينا البلبا الحقيقي ، وهو أن أساس الملكية يجب أن يقوم دائما على النشاط
الإنساني ، أي على « العمل » ، وعليه وحده •

وهناك طائفة من المفكرين لم تكن تنكر أن فكرة الملكية من خلق المجتمع ،
وأنها لم تكن لتوجد بدون أن تنظمها القوانين المدنية ، ومع ذلك ، فلم تكن هذه
الحقيقة ، في نظرهم سببا للطمع في مشروعيتها •

ومن هؤلاء الفيلسوف الديني « بوسيه Bossuet » (١٦٢٧ - ١٧٠٤) ،
الذي أراد أن يعالج مسائل السياسة بالرجوع إلى نصوص الإنجيل (١) •
وهو يقول : « أنك إذا ألغيت الحكومة ، فإن الأرض وجميع خيراتها تصبح
مشاعا بين جميع الناس كالهواء والنور • فقانون الطبيعة اليدائي لا يعطي
حقا لكائن على أي شيء من الأشياء ، ولكنه أيضا يجعل من كل إنسان فريسة
لأي إنسان • ولم تكتسب الحقوق ، على وجه العموم ، إلا بعد تدعيم السلطة
العامة » •

رأي منتسكيو :

وكان هذا أيضا هو رأي « منتسكيو » (١٦٨٩ - ١٧٥٥) ، وقد وضعه
في فصل مشهور من كتابه « روح القوانين L'Esprit des Lois » (الفصل
الخامس عشر) • و خلاصة هذا الفصل أن « الناس ماداموا قد تنازلوا عن

استقلالهم الطبيعي ليعيشوا خاضعين لسلطة القوانين السياسية ، فإن ذلك يقتضى تنازلهم عن شيوعية الملكية الطبيعية ، وخضوعهم فى ذلك لقوانين مدنية . وقد نتج عن القوانين الأولى (أى السياسية) تنظيم الحريات الشخصية ، أما الثانية (أى المدنية) فقد نتج عنها نظام الملكية .

وعلى الرغم مما اكده منتسكيو من أن نظام الملكية قد أوجبه حياة المجتمع إلا أنه كان يرى - وفى ذلك ما فيه من تناقض - أن ينحصر تدخل المجتمع فى مسائل الملكية فى أضيق نطاق ممكن ، ويلقى فى هذا الصدد مؤلفا شديد المحافظة ، ويحاول أن يدعم موقفه بالرجوع الى الصالح العام عند مشرعى القوانين الرومانية ، وبالأخص عند شيشرون . إذ يقول : « أكد شيشرون أن المدينة لم تنشأ الا لتساعد كل انسان على الاحتفاظ بما يملك ، فليكن هذا إذن المبدأ الذى نسير على هديه - فالصالح العام لا يكون بأن نحرم فردا من ملكيته ، ولا يكون كذلك بأن ننقص من هذه الملكية أى جزء ، حتى ولو كان ذلك عن طريق قانون أو مشروع سياسى . أن أساس القانون المدنى ، الذى يجب أن نتمسك بحرفيته هو أن يتمتع كل فرد بما يملك ، وأن تحافظ الدولة على ذلك » .

وقد ترتب على هذا الرأى أن طالب منتسكيو بأن تعوض الدولة كل فرد تنتزع منه جزءا من املاكه للمنفعة العامة . إذ أن الدولة ليست ، فى هذا الشأن ، الا فردا يتعامل مع فرد آخر ، ويجب أن تحفظ هذه المعاملة ، حقوق الطرفين .

رأى بنتام :

وقد وجدت هذه النظرية القائلة بأن الملكية أوجبتها حياة المجتمع ، من الفيلسوف الانجليزى « بنتام » (١٧٤٨ - ١٨٣٢) ، أكبر مدافع عنها . فهو يرى أن الملكية لا وجود لها فى حياة الطبيعة ، إذ أنها نظام لا يوجد

الأبوجود القانون . وليست الملكية فى أساسها الا موقف انتظار : انتظار للحصول على بعض المنافع من أشياء نملكها . ومعنى ذلك أنها مجموعة علاقات بين الناس والأشياء . وليست هذه العلاقات مادية بل هى معنوية ، وهى تختلف بحسب الزمان والمكان . وبحسب اقتناعنا من الفائدة التى تعود علينا من ملكية بعينها . على أن التمتع بالملكية لا يقوم الا على أساس القانون ، فانا لا نستطيع أن نتمتع بملكيته الا بعد أن يضمن له القانون ذلك ، فاذا انتفت القوانين انتفى معها وجود الملكية .

حالة الطبيعة وحالة المجتمع :

كانت المقارنة بين حالة الطبيعة وحالة المجتمع من الأمور التى تميز بها القرن الثامن عشر . فقد كثرت الرحلات الى الأقطار النائية ، واستصبح الرحالة معهم ، فى عودتهم ، أفراداً من القبائل البدائية لدراساتهم . ومن أمثلتهم ذلك البدائى الذى عرف باسم « متوحش الأفيرون Sauvage de l'Aveyron » ، نسبة الى موطنه الأصلى ، وأجريت عليه دراسات علمية وفلسفية . ولم تخل هذه الدراسات من الطرائف فوق ما أثارته من فضول المترفين الذين لم يعرفوا غير حياة الصالونات ومحافل الشعر والأدب .

وكان « ديدرو Diderot » ، أحد رجال الإنسكلوبيديا ، ممن كتبوا فى الموضوع ، فعرض آراءه عن الحياة البدائية ، أى الحياة الطبيعية ، فى مقال بعنوان « إضافات الى رحلة بوجانفيل » (١) ، وبين على وجه الخصوص مزايا الملكية الجماعية للأشياء . ومما يذكره فى هذا المقال أن « بوجانفيل » أراد أن يفسد على البدائيين حياتهم وينخل ليهم النظم المتعصرة ، فطرده شيخ قبيلة ، وأتايته ، قائلاً له : « نحن هنا نعيش عيشة ساذجة ، ولكننا سعداء ،

Diderot, Supplément au voyage de Bougainville.

فلا تقصد علينا سعادتنا . لأننا نسير حسب وحى الطبيعة . وقد أردت أن
تنتزع من نفوسنا هذا الطابع . أن كل شيء هنا ملك للجميع ، ولكذك أخذت
تطلب في التمييز بين ما هو - لى ، وما هو - لك - . اننا لا نمزك الا ما هو
ضرورى ونافع لنا . اتمتحق من أجل ذلك الاحتقار ؟ أحتقرنا لأننا نحتقر
الاشياء التى لا نتقنعنا ولا تهمننا ؟ اننا اذا جمعنا نجد ما نشبع به جوعنا ،
واذا أحسنا البرد وجعنا ما ندقى به أجسامنا . فاذا حاولت أن تقنعنا
بضرورة تخطى دائرة هذه المنافع الضيقة ، فلا شك أنك ستفتح علينا بابا
لا يمكن غلقه ، وانا لنتساءل كيف يمكن حينئذ أن نفرغ من السعى المتواصل ؟ ،
أراء جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) :

ويمتبر جان جاك روسو أشهر فيلسوف من فلاسفة القرن الثامن عشر
جدل من تمجيد حالة الطبيعة المحور الأساسى لفلسفته .

فقد كان يعتقد أن الانسان خير بطورته ، وأن حياة المجتمع هى التى
غيرت هذه الفطرة وجعلته يميل من الخير الى الشر ، ومن التلقائية والصرامة
الى الزيف والرياء والنفاق .

وحالة الطبيعة ، كما يصفها روسو ، هى التى يعيش فيها الانسان بدون
علاقات منظمة مع الآخرين (١) . ومع اعتراف روسو بأن تلك حالة لا تتحقق
تماما ، فانه يعتمد على هذا الفرض النظرى ، ويبنى عليه قواعد نظرية .

وقد عارض روسو بهذه النظرية الاتجاه العام الذى ساد بين فلاسفة
القرن الثامن عشر . فبينما كان يمتدح حالة الفطرة كان غيره من الفلاسفة
(أمثال فولتير وكوندسليه ، ورجال الانسكلوبيديا) يعتبرونها حالة يبرية.

(١) قُبِحت الدراسات الاثنوبولوجية خطه لهم روسو لحالة الطبيعة . إذ ان البدائين هم
أشد الناس خضوعا لنظام القبيلة . ولا تراهى خيرة من حياتهم الا بتنظيم دقيق . ووفق قواعد
معددة . بل ان نظام القرابة عندهم يحدد مكان كل فرد فى الأسرة تحديدا دقيقا بالنسبة
للآخرين .

لا تليق بما ارتفع اليه الانسان في العلم والنكاه - وقد سخر فولتير من تلك الحالة في خطاب ارسله الى روسو وقال فيه : « لو عاد الناس الى تلك الحالة التي تتمناها لساروا على اربع » .

ومما جعل روسو يمتدح حالة الفطرة ما شاهده في مجتمعه من روح الانانية والرياء من الناحية الاخلاقية . وعدم المساواة من الناحية الاجتماعية مما جعل الاقلية تتحكم في الاغلبية - فيقول ان الناس في حالة الطبيعة كانوا يعيشون بحرية . وتسود بينهم المساواة . ولكن كل شيء ما لبث ان تغير حين ظهرت الملكية الفردية بعد تقدم المجتمع نحو الحياة الاجتماعية . عرض روسو هذه الفكرة بقوة في فقرة مشهورة من رسالته عن « اصل عدم المساواة بين الناس » (١) . وتعتبر نظريته عن الملكية توكييا واكثر عمقا من النظريات التي اتينا على ذكرها .

يرى روسو ان عدم المساواة في الثروة يجعل اغلبية الشعب في ذل لان القلة التي تتحكم في الثروة تتحكم ايضا في اراؤا الاغلبية ، وتكون نتيجة ذلك ان تنعدم الحريات الاساسية لهذه الاغلبية . وليس عدم المساواة ، في نظر روسو ، الا مظهرا من المظاهر التي خلقتها المدنية ، وهذا ما جعله يتنادى بالرجوع الى عهد الفطرة الذي عاشت فيه الانسانية في رخاء وسعادة ، لانه عهد تساوى فيه الناس ، ولم يعش بعضهم عالة على بعض ، ولم يكس فيه بعضهم المال والثروات على حساب الآخرين . فعاش الناس جميعا في احضان الطبيعة ، وتمتعوا بخيراتها على قدم المساواة لان « كل ما هو من صنع الطبيعة حسن ، وكل ما هو من صنع المجتمع فاسد قبيح » .

ويقول روسو في عبارة مشهورة : « ان اول انسان استطاع ان يحيط

J.J. Rousseau, Discours sur l'origine de l'inégalité Parmi (١)
les hommes.

أرضاً يساج ، ثم ادعى أنها ملكا له . ووجود من حوله نوعا بسطاء يصنعون ادعاءه ، هذا الإنسان هو فى الواقع . واضح أسس المجتمع المدنى

ولو وجد . فى ذلك الوقت ، شخص جرىء أخذ يقتل الأوتاد ويهدم السياج . ثم صاح فى زملائه أن احذروا أن تستمعوا لهذا المخاتل ولا تقسروا أن ثمرات الأرض ملك للجميع . وأن الأرض ليست ملكا لشخص بعينه . لو وجد هذا الشخص الجريء لاستطاع أن يجذب العالم شرور كثير من الجرائم . والحروب . وأنواع اليؤس والغزع .

يظهر الملكية الفردية ، انن . ظهر نظام اجتماعى يقوم على عدم المساواة والاضطهاد . ولذا يتحتم . فى نظري رومرو المرجوع الى حالة الطبيعة ، الى حالة الحرية والمساواة . ولو بالقدر الذى تسمح به عاداتنا التى اكتسبناها من الحياة الاجتماعية . هذه هى الفكرة الأساسية التى يدور حولها كتابه الرئيسى العقد الاجتماعى Contrat Social .

فالحياة الاجتماعية ، لكى تحقق نوعا من الحرية والمساواة يجب أن تقدم على نوع من التماقد . والبند الأساسى فى صيغة العقد هو انه : « يجب أن يكون دخول كل فرد فى حياة المجتمع مصحوبا بتنازله عن . حرياته الطبيعية » ، وعن جميع ما استطاع أن يستحوذ عليه من أنواع الملكية ، على أن يتلقى ، فى نظير ذلك ، من الدولة ، أى من الشعب صاحب الكلمة العليا بتقنين الحريات المدنية ، وهى تلك الحريات التى لا تتعارض مع المصالح المشروعة للآخرين . كما أن الدولة تتعهد بحماية حقوقه ضد اعتداء الآخرين .

وإذا قام المجتمع على مثل هذا التماقد استطاع أن يحقق المزاي الجهورية لحالة الطبيعة . وأولها « الحرية » . لأن الإنسان سيكون جزءا من الشعب . صاحب السلطة العليا الذى يقرر بنفسه ما هى حقوقه . وما من شك فى أن الخضوع لقانون يعتقد كل انسان انه واضعه . لا يقيد الحرية فى شيء . وثانى

هذه المزايا « المساواة » : لأن القانون الذى يحدد الحقوق قانون يشرع الجميع ، وهو قانون يطبق على الجميع بدون تمييز أو مفاضلة بينهم .

ويمكن القول ان الحالة التى كانت تسود قبل التعاقد هى حالة اقرب الى « الاستحواذ » منها الى الملكية ، لأنها نتيجة للقوة ووضع اليد . أما بعد التعاقد فإن الملكية تقوم على أساس وضمى وينظم امرها القانون .

ويصف روسو بدقة الشروط الاقتصادية التى لا يمكن أن يقوم التنظيم الديموقراطى بدونها . فهو لا يطالب بالمساواة المطلقة التى يستحيل تحقيقها فى المجتمع ، وإنما يطالب بنظام اقتصادى يحفظ التوازن بحيث لا يكون هناك فقر منع ولا ثراء فاحش . فلا يصح أن « يكون بين المواطنين من يبلغ به الثراء الى حد يمكنه من شراء الآخرين ، ولا من يبلغ به الفقر الى حد يدفع به الى أن يبيع نفسه » . ويجب أن يكون واجب الدولة الأول تجنب الشطط : « اذ لما كانت طبيعة الأشياء تدفع دائما الى هدم صرح المساواة ، كان لابد لقوة القانون من أن تحرص دائما على بقاءه قويا متماسكا » (١) .

ويظهر اتجاه روسو بشكل واضح فى « مشروع الدستور الذى وضعه لجزيرة كورسيكا » (٢) . اذ يقول فيه : « ان فكرتى لا تهدف الى هدم الملكية الخاصة لأن ذلك مستحيلا ، ولكنى اريد أن احصرها فى اضييق الحدود الممكنة ، وأن اضع لها نظاما وقاعدة ، وأن اوجهها دائما فى الاتجاه الذى يخضعها للمصالح العام » .

هذا هو المبدأ الذى سينادى به بعد روسو كثير من المفكرين وعلماء الاقتصاد الاشتراكيين فى اواخر القرن الثامن عشر ، واولال القرن التاسع عشر .

Contrat Social, Liv. II, Chap. XI.
Projet de Constitution pour la Corse.

(١)

(٢)

وقد حاول الشعب الثائر أثناء الثورة الفرنسية أن يتخذ من مبادئ هؤلاء الفلاسفة ذريعة يبرر بها إعادة توزيع الثروة - ولكن رجال السياسة ما لبثوا أن تدخلوا تدخلًا حكيمًا يضع أساسًا جديدةً لمجتمع جديد ، ويحقق الديمقراطية الاجتماعية •

رويسبيير :

ويعتبر رويسبيير من أشهر الساسة الذين اتجهت بهم الثورة الفرنسية • وقد تبني آراء روسو ، وأراد أن يحققها عمليًا إذ كان يعتبره « معلم الإنسانية » . فقال بأن الحرية والسعادة تتوقفان على المساواة • ولكن لما كانت المساواة المطلقة مستحيلة ، فإن القوانين يجب أن تتجه إلى تحقيق مساواة نسبية ، وذلك بتقاييل الفوارق بين الثروات المختلفة • ويجب أن يكون حق الملكية مؤقتًا ، بحيث تمود الملكيات ، بعد موت أصحابها إلى الدولة •

ولما كانت أهم الحقوق هي المحافظة على البقاء ، والحرية ، فإن الملكية يجب أن تكون في خدمة هذين الحقين • وحق الملكية الذي يسمح لفرد ما يجب أن يتحدد بالنسبة لحقوق الآخرين • أي أن الملكية التي يتمتع بها فرد أو أفراد يجب ألا تحرم أحداً من حق « العيش » ، وحق « الحرية » •

- وكل ما هو ضروري لمعيشة جميع السكان يجب أن يكون ملكاً للمجتمع بأسره • وما زاد على ذلك يصح أن يكون موضوعاً للملكية الفردية • أي أن الدولة يجب أن توفر لكل فرد جزءاً من ثمار الأرض كافياً لمعيشته ، أما الفائض ، فيترك للتداول الحر بين الأفراد •

وهكذا نرى أن الثورة الفرنسية ، وعلى رأسها رويسبيير ، قد أكدت مبدأً ظل يتأرجح بين التأييد والانتكار مدة طويلة . ونعني به أن حق الملكية ليس مطلقاً ، بل يجب أن يخضع لتنظيم الدولة ورقابة المجتمع شأنه في ذلك شأن جميع الحقوق الأخرى •

بدء الحركة العمالية :

غير أن الثورة الفرنسية - حسبما يرى المؤرخون - اهتمت بارضاء الفلاحين وتأكيد حقوقهم أكثر مما اهتمت بحقوق العمال . وربما كان ذلك لأن الفلاحين كانوا يمثلون أغلبية الشعب ، كما أن طبقتهم كانت الطبقة التي ملحتها الاقطاع وامتيازات النبلاء والأشراف .

فدفع البؤس العمال الى القيام بحركة في عام ١٧٩٢ طالبوا من ورائها بتغيير النظم التي تعمل على استغلالهم وتجويعهم . ونادى انتصار هذه الحركة بأن يحل « حق العمل » محل « حق الملكية » . وقد بلغ تحمس هؤلاء الانتصار أحيانا الى حد القول بأن حالة العمال لا تتحسن الا بقيام ثورة أخرى . وكان هذا رأى « بابيف Babeuf » وانتصاره الذين أطلقوا على أنفسهم اسم « المتساوين Les Egaux » ، وطالبوا بالرجوع الى المساواة التي تقوم على حالة الطبيعة ، وأن يكون العمل والتمتع بثماره من حق الجميع ، وأن تسخر جميع موارد الدولة لتوفير الرخاء والرعاية للجميع .

ولكن حركة « بابيف » باءت بالفشل ، وأعدم تحت القصلة ، فكان أخفاق هذه المحاولة للوصول الى الإصلاح الاجتماعي من الأساليب التي ساعدت على نجاح « يونابرت » واستثنائه بالمسلطة .

ويهمنا أن نبين ما اشتمل عليه « قانون نابليون » المشهور Code Napoleon من مواد في تنظيم حق الملكية . وكان اعلان حقوق الانسان والمواطن ، الذي أصدرته الثورة ، قد أكد . من قبل ، أن الملكية من الحقوق الطبيعية التي لا تقيد قيوذ . كما أكد هذا الاعلان أيضا أن الملكية حق مقدس لا يصح أن يعتدى عليه ، ولا يصح أن يحرم منه أحد الا اذا اقتضت الضرورة العامة ذلك . وفي هذه الحالة يجب أن يعرض المالك عن ملكيته المتزوجة تعريضا عادلا .

سادت هذه الروح كذلك في قانون نابليون . ولم يتردد المشرعون في القول بأن أهم أغراضه تنظيم المبادئ التي تضمن للأفراد التمتع بحق الملكية (١) . ويجعل هذا القانون من حق الملكية حقاً مطلقاً حسب مفهوم القانون الروماني الذي يقول بأن « الملكية هي حق التمتع والتصرف في الأشياء بطريقة مطلقة على شرط ألا تستخدم في أغراض تحرمها القوانين واللوائح » .

وفي جميع حالات النزاع يدافع القانون عن حق المالك . فالمالك مثلاً لا يجبر على دفع ثمن التحسينات التي يدخلها المنتفع على ملكه - وفي حالة البيع يحمي القانون المستولي على السلعة ، أي المالك الجديد . وفي قانون الإجراءات ينص على أن الهدف الأساسي من الإجراءات ، حماية الملكية والأمن .

وهكذا نرى في النهاية ، أنه إذا كانت الثورة الفرنسية قد ضمنت الحقوق السياسية ، للفرد ، فقد أجهضت الحقوق « الاجتماعية » التي كافح من أجلها كبار الفلاسفة والمفكرين خلال القرن الثامن عشر . وهذا ما جعل عددا من المؤرخين يؤكدون أن الثورة قد أفادت البورجوازية أكثر مما أفادت الطبقة العاملة . وهي ، لذلك ، قد فتحت الباب على مصراعيه للأفكار والمذاهب الاشتراكية التي ازدهرت خلال القرن التاسع عشر .

الفصل الرابع عشر

نشأة المذاهب الاشتراكية

١ - تعريف الاشتراكية :

لتعريف الأشياء طريقتان : طريقة ذاتية تقتصر في الانتزاع على النفس . وتامل الأشياء حسب ما يوحيه الينا شعورنا بها ، وطريقة موضوعية تهتم ببحث الأشياء كما هي في ذاتها دون أن يكون للشعور الذاتي أى تأثير على هذا البحث .

ويبدو لنا أن تعريف بعض المفكرين للاشتراكية كان يخضع في كثير من الأحيان لما يشعرون به نحوها من نفور . وهو شعور لا تنكره على أصح صيغته ، فكل إنسان مطلق الحرية في أن يعتقد ما يعلو له من المذاهب . ولكن الذي تنكره هو أن تكون العاطفة والبول الشخصية سببا في تشويه الحقائق وإظهارها في صورة مخالفة ، أو غير مطابقة لنتائج البحث العلمي .

ولذا كان لأحد من الناس رأى خاص في الاشتراكية ، فليس له أن يفرض هذا الرأى على الناس وينشره على أنه نتيجة البحث العلمي . فالبحث العلمي النزهي يقرر من الحقائق بصدد تعريف الاشتراكية ، والفرق بينها وبين الشيوعية ، ما يختلف تمام الاختلاف عما ورد في آراء بعض من تعرضوا لهذا الموضوع .

فقد ذكر بعضهم أن الاشتراكية هي « النفس اللطاع المريح لجناب الملكية الغربية » . ونكر آخرون أن « الاشتراكية بمعناها الصحيح حرب على الملكية الفردية . إذ أن أول مطلب لها هو تجريد كل مالك مما ملك يداه » .

والحقيقة انه ما من مذهب اشتراكى واحد . سواء اكارى متطرفا و معضدا . ينطبق عليه هذا التعريف . بل انه المذهب الجماعى نفسه Collectiviste . الذى نادى به كارل ماركس . وعرف فيما بعد باسم الشيوعية (وسنشرح فيما بعد الفرق بينهما وبين الاشتراكية) - هذا المذهب قد اتسم بطابع الحد من الملكية الفردية . الى اقصى حد . ولكنه مع ذلك لم يلغها تماما . فقد اترك على الافراد حق تملك ادوات الانتاج . ولكنه سمح لهم بالاحتفاظ بكامل حقوقهم بالنسبة لما يحصلون عليه من كسب عملهم .

فالاشتراكية لا تحارب اذن الملكية الفردية . ولكنها تختلف فقط مع المذاهب الأخرى . ومع الرأسمالية على الخصوص . على تعريف هذه الملكية . فالملكية الفردية . في نظر الاشتراكية هي الملكية التى يصح الاحتفاظ بها . هي الملكية التى يكونها المرء بنفسه . وعن طريق جهده وعمله . وليست الملكية التى تاتيه عن طريق الميراث . اذا نظر إليها فى حقيقتها . فهي ليست ملكية فردية . وانما هي ملكية جماعية نتجت عن جهود أسرة . فى أجيال متعاقبة . ثم تملكها شخص واحد بطريق الميراث . أما الملكية الفردية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة . فهي الملكية التى تبدأ مع الفرد وتنتهى بانتهائه .

وقد عرف « أدولف هاز » الاشتراكية بأنها « العمل على خضوع الفرد لصالح الجماعة » (١) وهو تعريف لا يمس مبدأ الملكية . ولكنه قد يتدخل فى تحديد ما اذا دعت الى ذلك مصلحة الجماعة (مثلاً حدث فى قوانين الإصلاح الزراعى التى صدرت فى بعض البلاد النامية كوسيلة من وسائل علاج التخلف) .

والواقع ان الاشتراكية التى ازدهرت فى القرن التاسع عشر . كانت رد فعل ضد المذاهب الفردية Individualisme التى سادت فى القرن الثامن عشر

فليس من الغريب أن يكون من أول أهدافها محاربة النزعة الفردية ،
 والمناداة بتحقيق مصلحة الجماعة قبل مصلحة الفرد . ويترتب على هذا
 الهدف تحسين حال الطبقات العاملة . وتضييق الفروق بينها وبين الطبقات
 الأخرى ، والوصول الى ذلك بقوة القانون ، لا عن طريق تنظيم الاحسان ،
 او الدعوة الى مد يد المساعدة للفقير . فقد لا يستجيب المرء لصوت الضمير ،
 او للمطالبات التي يدعو اليها الدين خصوصا بعد أن جرفه تيار الحياة المادية ،
 وحينئذ يجبره القانون على أداء واجبه نحو الآخرين . ومن الوسائل التي
 تستعين بها الدولة على تحسين حال الطبقات العاملة . والحد من سيطرة
 اصحاب رؤوس الاموال ، تأميم الصناعات الكبرى والمرافق الحيوية . وهذا
 التأميم هو احدى سمات المذاهب الاشتراكية لأنه يحمي المصالح الجماعية من
 عسف بعض الافراد .

يمكننا ان نعرف الاشتراكية تعريفا موضوعيا بانها المذاهب التي
تطالب « بإشراف » الدولة على مصادر الحياة الاقتصادية ، وبغرض نوع من
 الرقابة على المرافق الزراعية والتجارية والصناعية » .

ولا يشذ واحد من المذاهب الاشتراكية المتعددة عن هذا التعريف ، وان
 كانت تختلف فيما بينها على تحديد درجة هذه الرقابة . ونحب أن نلفت النظر
 الى نقطة هامة في هذا التعريف وهي اختيار كلمتي « الإشراف » و « الرقابة »
 وهما لا تمنيان بتاتا فكرة « الخضوع » فالاشتراكيون لا يطالبون بأن تضع
 الدولة يدها على جميع مرافق الحياة الاقتصادية بل يكتفون بأن تقتصر وظيفة
 الدولة ، في هذا الشأن ، على الإشراف والرقابة .

وهذا التعريف يبعد الفكرة التي قد تخامر بعض الانهمن من أن الاشتراكية
 تهتم بإنشاء المؤسسات الخيرية للأخذ بناصية المحتاجين ، فاشتراكية في
 جوهرها محاولة للإصلاح والتنظيم ولكن الاحسان لا ينظم الاوضاع السقيمة،

ولا يعيد التوازن إليها ، بل يترك الاحوال على ما هي عليه مكتفياً بتخفيف بعض الآلام الفردية التي سببها فساد النظام واختلال التوازن .

وكذلك فإن التعريف الذي أوردها لا يتعرض للكفاح أو الصراع بين الطبقات ، ولا الى فكرة المساواة في توزيع الثروة . والقول بأن الاشتراكية هي فلسفة الطبقات الكادحة لا ينصب الا على أحد الاشكال الخاصة جداً من هذا المذهب . والحقيقة أن تحسين حالة الطبقات العاملة يأتي كما قلنا ، كنتيجة للتنظيم الاجتماعي الذي تهدف الاشتراكية الى تحقيقه . ولكنه ليس بالمهلف المباشر لها .

والآن بعد أن عرفنا الاشتراكية ، يتحتم علينا توضيحاً لفكرتنا - أن نبين الفرق بينها وبين الشيوعية :

ان النظريات التي عرفت بالشيوعية قد ظهرت بعكس الحال في الاشتراكية منذ اقدم العصور . وكان أول من صاغها صياغة منهجية هو فيلسوف الاغريق افلاطون . وظهرت بعد ذلك ، في عصور النهضة ومطلع العصر الحديث . نظريات أخرى مماثلة نذكر من أهمها « الميوتوبيا » لتوماس مور « ومدينة الشمس » لكامبانيلا .

وقد جاء الخلط بين الاشتراكية والشيوعية من الانتصار الاعداء على المسواء . فلم ير بعضهم بينهما الا اختلافاً في الدرجة ، ونظر بعضهم الآخر الى الاشتراكية على أنها « الجنس » والى الشيوعية على أنها « النوع » . ونحن إذا تأملنا في تاريخ النظريات الشيوعية وجدنا أنها قد ظهرت في فترات متباعدة . فأصحابها لا يكونون مدرسة متصلة الحلقات ، ولكنهم يعبرون بين الفنية والفينة عما يداعب نفوسهم من أحلام . فهذه النظريات لا تعبر انن عن حال المجتمع الراهنة ، ولكنها تعبر عما يتخيله اصحابها من حالة مثالية

للمجتمع المستقبل - وهي ، بصفتها هذه ، تلفت الانتظار إليها ، ولكنها تظل عديمة الجدوى لأنها لا تتصل بالحاجات الحقيقية التي يحسها المجتمع وقت ظهورها .

ويختلف الامر تماما فيما يتعلق بالاشتراكية . فقد نمت هذه النظريات واتصلت بدون انقطاع منذ ظهورها في أوائل القرن التاسع عشر ، واشتد تيارها حوالى عام ١٨٥٠ . مما يدل على أنها كانت تلبي نداء حاجة اجتماعية فظهرت مدارس . سان سيمون ، و « فورييه » فى فرنسا ، « روبرت أوين » فى إنجلترا . ولم تكف هذه المدارس بتشديد الاحلام . ووضع المثل العليا ، بل اتجهت توا الى المسائل العلمية .

ويعتقد الشيوعيون ان الثروة هي أساس كل فساد اجتماعى لأنها تولد الانانية الفردية ، وتثير البغضاء فى قلوب المواطنين فتدفعهم الى انواع النزاع الداخلى الذى يؤدي الى خراب الدولة . ولذلك حرص افلاطون على عدم تملك الثروة وخصوصا بين طبقة الحكام والمحاربين فى « مدينته القاضلة » ولم تكن النظريات الشيوعية التي جاءت بعد ذلك الا صورا متعددة لشيوعية افلاطون .

فالشيوعية إذن هي التي تحارب الثروة ، وتحارب الملكية ، لأنها فى نظرها ، أساس النزاع بين الطبقات وأساس فساد المجتمع .

وهنا يحضرنا سؤال هام : هل النظام السائد الآن فى روسيا نظام شيوعى بالمعنى العلمى البقيق لهذه الكلمة ؟ اننا لا نستطيع ان نجزم بذلك لان المعلومات التي تصلنا عن هذا النظام تاتي من طريق الدعاية ومصادر الاعلام ، وهي اما ضد هذا النظام او مؤيدة له . وفى كلتا الحالتين تتعذر وسائل الحكم الصحيح . كما ان الاسم الرسمى للدولة الروسية هو « اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، U.R.S.S. ، ولا يبدو فى هذه التسمية اى إشارة الى الشيوعية . ولذا نعتقد أننا نكون فى جانب الصواب لو سمينا هذا النظام « جماعيا Collectivist » لانه يقوم على فكرة الاشتراك فى ادارة المرافق العامة

ومصادر الثروة ، ولا يلغى الملكية تماما بل يحصرها فى أضيق الحدود .

فالشيوعية - كما قدمنا - ليست الا افكارا تداعب خيال أصحابها ، وهم يسمطونها على صفحات الكتب للتعبير عن رأيهم فيما يجب أن يكون عليه المجتمع المثالى . وهى بهذا المعنى تنصب دائما على المستقبل لأن المثل الأعلى اذا تحقق انتفت عنه هذه الصفة . واذا اصطدمت هذه الافكار بالواقع ظهرت استحالة تحقيقها بحذافيرها . فهيهات أن نستطيع تحقيق مجتمع تنعدم فيه الفوارق بين الطبقات .

ويمكن اجمال الفروق بين الاشتراكية والشيوعية فيما يلى (١) .

١ - تتبع النظم الاشتراكية قدرا من ملكية أدوات الانتاج كما تتبع ملكية سلع الاستهلاك أما الشيوعية فأدوات الانتاج فيها ملك للدولة ، كما أنها لا توسع بملكية سلع الاستهلاك الا فى نطاق محدود .

٢ - تخضع المنظمات والأجهزة الاشتراكية للنظام الحكم الذاتى واللامركزى فى التنفيذ مع درجة بسيطة من المركزية فى توجيه السياسة وتصميم الخططة العامة . أما المنظمات والأجهزة الشيوعية ، فانها تتصف بالمركزية وتركيز السلطة .

٣ - يخضع التنظيم الاشتراكى لحاجات البيئة المحلية ، وقد يختلف من اقليم لآخر داخل البلد الواحد . بينما الاسلوب الشيوعى عادة يكون موحدا فى الداخل وللخارج . ومن ثم نجد أن الدعوة الى الشيوعية دعوة عالمية .

٤ - يعتمد الاشتراكيون الى حد كبير فى مرحلة التحول من المجتمع الرأسمالى الى المجتمع الاشتراكى على الوسائل والتشريعات السلمية ، بينما يعتمد الشيوعيون على الثورات العنيفة وعلى القوة .

(١) عن الدكتور جمال الدين محمد سعيد : الاشتراكية العربية ومكانها فى النظم الاقتصادية (منشلة : كتب تومية) .

٥ - الاشتراكية لا تتعارض مع الأديان . بل ان كثيرا من النظم الاشتراكية تستمد معنوياتها . وقيمها الاخلاقية . وفلسفتها الروحية من الأديان ، بينما الشيوعية لا تهتم بالأديان بل انها تحاربها .

٢ - مذهب سان سيمون :

يدين العالم الحديث بالكثير من الآراء التي تحركه الى مذهب سان سيمون الذي يعد بحق فاتحة الحركة الاشتراكية التي نخر بها تاريخ القرن التاسع عشر . وقد كان للآراء الخسبة التي تحمى بها ودافع عنها بقوة اثر كبير فيمن جاء بعده من الاتباع والمريدين . فاستغلوا هذه الآراء وتوسعوا فيها حتى اتخذت سمة المذهب الحكم - ولذلك فان الكلام عن سان سيمون لا يكمل الا بالكمال عن حركة اتباعه التي اطلق عليها اسم - المسان سيمونية ، Saint-Simonisme فهو لاء الاتباع هم الذين روجوا للمذهب ونشروه وفصلوا ما فيه من تداليم . ووشعوها في صيغة محكمة ، وقولوا الدافع عنها بكل ما اوتوا من قوة وعزيمة .

وقصة هذا الارستقراطي الثائر . اى سان سيمون . قصة عجيبة : فقد ولد في أحضان العز من أسرة عريقة في النبالة - ولكنه ما لبث ان ادرك منذ حداثته ان الطبقة الارستقراطية لاتتميز بأموال ولا بالجاه ولا بالحسب ولا بالنسب ، بل ان هناك ارستقراطية أخرى يجب ان تسود وهي التي يتميز اصحابها بما يؤدونه من خدمات انسانية .

وما كاد سان سيمون يبلغ سن الشباب حتى كانت الثورة في امريكا تتأجج تحت الاستعمار البريطانى ووقع الامريكيون علم الثورة ضد انجلترا (١) .

(١) ما - حرب الاستقلال الامريكى في عام ١٧٧٦ -

فسارعت فرنسا لمساعدة أمريكا على التخلص من ثير الاستعباد ،
وارسلت فيلق الحرية بقيادة « لافاييت » Lafayette ، فسارع سان سيمون
الى الانضمام اليه ، فقد وجد الفرصة سانحة للدفاع عن مثله العليا ، وقام
بواجبه في الدفاع خير قيام حتى انه جرح في فخذه في إحدى المعارك
البحرية .

وما ان استقرت الأحوال حتى ظهر لديه نوع آخر من النشاط . نشاط
يتلاءم مع اوقات السلم والتعمير . فيأبى الى استغلال ما تعلمه في الهندسة ،
واتصل بأولى الشأن في المكسيك لشق قناة تصل بين المحيطين الاطلسي والهادى ،
وهى القناة التى عرفت فيما بعد بقناة بنالما . ولم يكن يقدمه شيء عن أى
مشروع يرى فيه مجالا لاستغلال موارد العالم لمصالح الانسانية .

ولما وجد ان مشروعاته التى يضطرم بها ذهنه ولايمكن تحقيقها الا عن
طريق المال ، اشترك في عدة مشروعات تجارية . واختلط في فترة من حياته
برجال الأعمال وجمع ثروة ضخمة . وكان ينتهز فرصة المآدب والحفلات
للاجتماع برجال العلم والاستثناس برأيهم والتعلم منهم . وفى عام ١٨٠٣
كتب سلسلة خطابات بعنوان « خطابات من أحد نزلاء جنيف » (١) دعا فيها
شعوب أوروبا الى تبجيل العلماء ووضعهم في المنزلة التى تليق بهم .

وبين عشية وضحاها قلب له الدهر ظهر المحن ، فتعثر حظه في الأعمال
واسابه الافلاس فاضطر لكى يعيش الى قبول وظيفة كاتب بسيط في أحد بنوك
التسليف ، والتمس المعونة المادية من خادمه السابق . ولكنه لم يضيع الوقت
في الندم ، وفى البكاء على حظه العاثر . بل انه لم يعر أى التفات الى ما اصبح
فيه من عمر وفاقه . ولم يقلل ذلك من نشاطه وتحمسه لمبادئه . فكتب في هذه

الفترة بحثا يقدم فيه للجمهور خلاصة الابحاث العلمية التي تمت في القرن التاسع عشر (١) كما كتب « بحثا في علم الايمان » (٢) . وقبل انعقاد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ، لتسوية مشاكل اوربا بعد حروب نابليون ، اخذ سان سيمون بعد مشروعا ضخما بمساعدة « اوجستان تييرى - Augustin Thierry » احد معاونيه . وكان هذا المشروع يرمى الى اعادة تنظيم المجتمع الاوربي وقرار السلام فيه . ولكن هل يمكن اقرار السلام بدون تنظيم الصناعة ؟

وهكذا نصب سان سيمون نفسه منذ عام ١٨١٧ نصيرا للصناعة ، واخذ على عاتقه الدفاع عن حقوق العمال والتهوؤ بهم . ولكي يسمع صوت العمال للعالم ويهيء لهم مكانا يليق بما يبذلونه من جهود ، اخذ يحذر بمساعدة « اوجست كونت » - الذى انضم اليه وعمل حينئذ من الزمن تحت لوائه - نشرات ضمنها تعاليمه الاشتراكية وآراءه الفلسفية تحت عنوان « تعاليم رجال الصناعة Ca'léchisme des Industriels » (٣) .

وقد تعرض سان سيمون لبعض المحن في سبيل نشر مذهبه ، وانفض عنه الكثيرون من أتباعه حتى انه - غي غمرة من اليأس - اطلق على نفسه الرصاص . ولكنه نجا من الموت بمعجزة . وعاود نشاطه وحماسه . وما لبث ان تاصل مذهبه في نفوس الاتباع حتى أصبحوا اشد حماسه من أساتذتهم وزعيمهم . وقد استطاع سان سيمون قبل وفاته ان يشهد هذا الحماس ويفخر به . ولما حانت ساعة وفاته (عام ١٨٢٥) اوصى أتباعه بنشر مؤلفه الذى اودعه خلاصة آرائه ، واختار له عنوان « المسيحية الجديدة Nouveau Christianisme » . وكان اخر ما رده تلك العبارة التى قالها بحماس :
L'Avenir est à Nous المستقبل لنا

Introduction aux travaux scientifiques du XIX Siècles. (١)
Mémoires sur la Science de l'homme. (٢)
(٣)

ووامل الاتياد نشاطهم بعد موت الزعيم . وكان منهم المهندسون امثال
 • انتفتان Enfantin ورجال الاقتصاد والمال امثال • بيرير Pereire
 وامسروا نشرة اسبوعية تتضمن آراءهم ويحدثهم تحت عنوان • المنتج
 Le Producteur • ثم اتبعوها بنشرة اخرى بعنوان • النظم
 L'organisateur • وعنوان كلتا النشرتين يدل دلالة واضحة على بعض
 اهدافها وهي • الانتاج • و • التنظيم • ونظموا بعد ذلك سلسلة من المحاضرات
 التي ابرزوا فيها اتجاهات فلسفتهم الجديدة ثم ما لبثت هذه الفلسفة ان
 اصطلحت في نظريهم بصيغة العقيدة • فاضفى المحاضرون على انفسهم صفة
 القديسين والمجاهدين واتخذوا لانفسهم صومعة في أحد أحياء باريس النائية .
 لرهو حي • منليمونتان Ménilmontant واخذوا يمارسون هناك ضروب التعاون .
 ويتدربون على العمل وينزعون الأرض وهم يرددون أناشيدهم الخاصة •

ولكن ما لبث الاتباع ان انقسموا الى فريقين بعد ان اشتد الخلاف بينهم
 حول • حقوق المرأة • والمكانة التي يجب ان تحتلها في سبيلهم • وشد فريق
 اصداق المرأة رحاله الى الشرق • وهبطوا مصر • ولم يكن ذلك للنهوض بنساء
 الشرق • وانما كان الرحيل هربا من الموقعة وحققا للدماء • وفي مصر عاودهم
 نشاطهم الصناعي والهنسي • فوضعوا مشروعا لحفر قناة السويس ولكن
 مقامهم في مصر لم يطل لعدم ملاءمة الجو لهم فقفلوا راجعين الى وطنهم •
 واشتغل الكثيرون منهم في مشروعات السكك الحديدية • لانهم وجدوا في مد
 طرق المواصلات وسيلة لنشر الصناعة وتحقيق فكرتهم الاسامية واذاعتها في
 العالم اجمع •

الاتجاهات الاسامية في هذا المذهب :

ما هي الافكار والاتجاهات الاسامية التي يدور حولها مذهب سان سيمون
 • واتباعه ؟

لقد قلنا في صيغة مجملة • ان هذا المذهب يهدف لنصرة الصناعة ورفع

ثانها والدفاع عن حقوق الصنّاع • ونريد الآن أن نتكلم عن الآراء التفصيلية
فى هذا البرنامج • ونستطيع أن نتبين فيه أربعة اتجاهات أساسية •

التمسك بالعقيدة - وإقرار السلام - والتصنيع - والاشتراكية •

(١) التمسك بالعقيدة :

اما عن العقيدة فهى المحور الذى تدور حوله جميع تفاصيل المذهب • ولم
تكن هذه الحركة ، فى الواقع ، ذات صبغة دينية فى بدايتها • ولكن بعض
الانصار ومحرمى • المنتج • ما لبثوا أن وجدوا فى انفسهم نزعة قوية لتحويل
• الحركة • الى عقيدة • • وكانت بهشة الآخرين بالغة حين قرأوا ذات صباح
النشرات التى يلصقها بروجو المذهب على جدران المنازل • وعلى رأسها هذه
العبارة الغريبة «بيانة سان سيمون» ثم أخذت هذه النزعة تظهر فى المحاضرات
القيمة التى كان يلقيها أحد الاقطاب وهو • بازار Bazard • ، فقد كانت
الصفة العلمية • وقوة الحجة والبرهان • والاعتماد على الاقيسة المنطقية •
ووسائل الاستنتاج تخفى وراءها الرغبة الشديدة فى تحريك العواطف وقيادة
النفوس نحو عقيدة جديدة • ولا يستطيع المؤرخ أن يفهم روح هذا المذهب ولا أن
يفسر الحماس الذى كان يملأ قلوب المدافعين عنه • اذا هو أغفل هذه الحقيقة •

ولكن هل كانت هذه هى رغبة سان سيمون نفسه ؟ وهل كان ذلك هو
الحلم الذى يطمح الى تحقيقه ؟

لقد اختلفت آراء الباحثين حول هذا الموضوع • فبعضهم • من أمثال
• جورج دوماس • يصور لنا سان سيمون فى صورة الراهب الذى يتصحب
لرائته • ويدافع عنها فى حماس بدون أن يهتم بتدعيمها بالاسانيد العلمية •
وبعضهم الآخر من أمثال • مكسيم لروا Maxime Leroi • يصوره لتسا •
على العكس • فى صورة العالم الهادئ المتزن • ويؤكد لنا انه كان حراً
العقيدة • يحيا حياة غيره من أبناء القرن الثامن عشر الذين أولعوا بالعلم

والمعرفة النظرية ، وكان على اتصال وثيق برجال « الانكلوبيديا » المحمدين ، وكان يعلق مثلهم . الامال المكبار على تقدم العلوم التى تؤدى فى النهاية الى النهوض بالانسانية .

ونحن لا ننضم فى رايها الى هؤلاء ، ولا الى اولئك ، فكلا الرايين ، فى الواقع ، ينطوى على مسحة من الراى الصواب . ولا أدل على ذلك من ان سان سيمون قد ميز فى كتاباته بين « الاطوار الحرجة Les Périodes critiques » و « الاطوار العضوية او الاستقرارية Les Périodes organiques » فى حياة المجتمعات . فهو اذ كان قد انحاز الى جانب الظلماء فى مرحلة النقد فقد اتخذ صفة الرسل والقديسين فى مرحلة البناء ، وامتدح انصار الدين لانهم ادركوا قيمة « الوحدة المنظمة » . واخيرا لا ننسى انه كتب فى آخر حياته « المسيحية الجديدة » ، واذا كان هذا الكتاب يهاجم الكاثوليكية والبروتستانتية لعدم اهتمامهما باستغلال خيرات الارض لمنفعة الطبقات الكادحة ، الا انه يبين بوضوح ان تحسين المستقبل المادى والخلقى لهذه الطبقات يستلزم التمسك باهداف عقيدة تجمع حولها القلوب ، وتثير الحماس فى النفوس .

ويؤثر عن سان سيمون انه قال . وهو على فراش الموت : « لقد توهم بعض الناس ان كل مذهب دينى يجب ان يختفى ، بعد ان وضحت للعيان عيوب المذهب الكاثولىكى . ولكن هذا وهم خاطىء . فالمعقيدة الدينية لا يمكن ان تختفى من الوجود ، ولكنها يمكن ان تتطور بحسب مقتضيات كل عصر . ويجب ان نتذكر دائما ان أداء الاعمال العظيمة يتطلب الانفعالات القوية » (التى تنبعث من الايمان) .

لقد تذكر الاتباع هذه الاقوال وغيرها ، واتخذوها مادة لبناء عقيدة جديدة - ولكنهم ما لبثوا ان غلوا فى هذا الاتجاه . وانحرفوا نحو التصوف . وربما كان احد اسباب هذا الغلو ما وجدوه من ذبوع المذهب الوضعى ، الذى اسسه اوجست كونت ، ورغبتهم فى محاورة الفكرة القائلة بأن الدين قد انقضى

زمنه ، وبانه أصبح عادة تتقبل بالازمنة القديمة . وانصبت جهود « انفتخان »
و « بازار » . على وجه الخصوص ، على بعض « قانون الحالات الثلاث »
الذى اتخذه أوجست كونت أساسا لفلسفته الوضعية (١) .

فهذا القانون ، فى نظره ، لا ينفى ان كل تطور للانسانية يتميز باتساع
نطاق العقائد الدينية . وكل ما فى الأمر ان هذه العقائد تتخلص مما يشوبها
من الخرافات كلما تطور بها الزمن . ولكن الانسانية لا يمكنها الاستغناء عن
العقائد . هذه المحاولات للدفاع عن فكرة العقيدة هى التى حث بالنقاد الألبى
المعروف « سانت بيف Sainte Beuve الى الثناء على حركة سان سيمون
وصفها بأنها « زودت الكثيرين بما كان ينقصهم من وجوب اعتناق عقيدة »
وأضفت صفة الاحترام على أسمى أشكال الظواهر الاجتماعية وهى العقيدة
الدينية » .

وهى الطبيعية ان تكون هذه الديانة الجديدة التى نادى بها أنصار سان
سيمون ، وانتصارهم لفكرة تجديد العقيدة سببا فى إثارة رجال الدين المسيحي
ضدهم . اذ ان العقيدة الجديدة تختلف مع العقيدة الكاثوليكية فى مسائل
جوهرية . فالكاثوليكية تنادى بمبدأ « الثنائية Daulisme » الذى يقابل بين
« الروح » و « الجسد » بين الطبيعة « و « الله » ولكن مذهب سان سيمون
يعارب هذه الثنائية ويكن أعظم جهوده لاعلاء شأن الجسد الذى تعظمه الديانة
الكاثوليكية وليس معنى ذلك ان هذا المذهب يجند أرضاء الغرائز ، والانفعا
وراء الأهواء الجسدية ، بل انه يرمى من وراء ذلك الى فكرة سامية ، وهى
« تمجيد العمل » وعدم الانتقاص من أهمية الرخاء المادى ، والعيش الطيب
الذى يجب ان تتمتع به الطبقات الفقيرة . واذا كان الله ، فى نظر أتباع

(١) يقول هذا القانون ان الفكر البشرى ، فى تفسيره للظواهر ، هو مر بثلاث حالات
متعاقبة ، هى : الحالة الدينية ، ثم الحالة الميتافيزيقية . ثم الحالة الوضعية او العلمية .

انظر : ليلى برول : فلسفة أوجست كونت - ترجمة الدكتور محمود تامم ، والدكتور السيد
محمد بنوى مكتبة الانجلو المصرية : ١٩٥٢ .

سان سيمون ، هو الصانع المثالى للكون . أفلا يكون ذلك داعيا الى اعلاء شأن الصناعة وتحسين حال الصناع ؟

(ب) اقرار السلام :

إذا تطورت الإنسانية نحو هذه الفكرة السامية ، وهى تحقيق الرخاء للجميع . فإن ذلك لا يؤدي الى تقدم الصناعة فحسب . بل يؤدي كذلك الى اقرار السلام بين الشعوب *

تلك هى العقيدة الراسخة فى نفوس انصار سان سيمون . والتي لا يشذ عنها واحد منهم . وليس هناك من شك فى أن هذه العقيدة التى تتصل بسلام العالم ، تعبر تمام التعبير عن رأى سان سيمون نفسه . فقد سبق ان قلنا انه كتب « رسائل من جنيف » فى عام ١٨٠٣ . وأعد مشروعا « لتنظيم الإنسانية » فى عام ١٨١٤ * وهو فى رسائله يدعو الشعوب لارسال مندوبيهم الى جنيف حيث يجتمع عدد من العلماء للاتفاق على الخطط *

والتدابير اللازمة لسعادة الإنسانية وفى مشروعه يدعو الدول لى تحذو حذو انجلترا وفرنسا فى ارساء دعائم النظام البرلمانى . ويمير عن رغبته فى قيام « برلمان عام » أو « برلمان أعلى » يجمع ممثلى الشعوب جميعا (١) وهذا البرلمان تفوق سلطته الحكومات الخاصة . ويزود بالقوة اللازمة للحكم فى الخلافات التى تنشأ بين الدول ولا تقتصر مهمته على التحكيم . وابداء الراى فى المنازعات ، بل يجب ان تكون وظيفته الاولى توحيد الجهد . وإدارة الاعمال التى تقود بالنفع على جميع المجتمعات الأوروبية بوجه عام . وبذلك يعد قلوب وعقول الأجيال الناشئة لاعتناق فكرة « الوطن الأوروبى » *

(١) هذه الفكرة قد تحققت كما نعرف فى عصبة الأمم (بعد الحرب العالمية الاولى - ثم فى هيئة الأمم المتحدة - بعد الحرب العالمية الثانية) ولكنها لم تنجح للأسف . حتى الآن ، لى اقرار السلام والقضاء على المنازعات الدولية *

ويقيم اتباع سان سيمون حول هذه الآراء مذهب فلسفية وهذا المذهب لا ينكر وجود الحرب وما يؤدي اليه من تطورات في نظم المجتمع ، ولكنه ينتهي من نلك الى ان حالة التالف والتآزر تحل - بالتدريج محل النزاع والتطاحن فالنزاع بين الجماعات ، والنزاع بين طوائف الجماعة الواحدة يتلاشيان شيئا فشيئا ، وأسباب الطمأنينة تزداد تبعضا لذلك ويثبت التاريخ ان المدينة حين تكونت جمعت شتات الأسر ، وقضت على أسباب الخلاف بينها كما ان ، الدولة ، قد فرضت نظاما واحدا على مجموعة المدن التي ضمتها تحت لوائها ويأمل اتباع سان سيمون أن يستمر هذا التطور للوصول الى نظام يوجد ، أو على الأقل ، يبعد أسباب النزاع بين دول العالم .

(ج) الصناعة :

واذا أردنا أن نبحث عن المقررة اللازمة لتحقيق الأهداف ، والشكل العملي وجدنا أن سان سيمون يحصر هذه القوة في شيء واحد : « الصناعة » .

« وإذا كان اتباعه قد ارتدوا ، في بعض المواقف ، مسوح الرهبان ، فانهم يكونون في معدنهم الاصلى جماعة من رجال العلم والهندسة وهدفهم الرئيسي ٧ .
ار المحور الذي تدور حوله جميع آرائهم الاخرى هي الوصول الى استغلال مزارد الأرض الى أقصى ما تسمح به قوة البشر ولذلك حاربوا بعنف كل ميل نحو حياة الدعة ، والاكتفاء بما تمنحه الطبيعة كما حاربوا فكرة الرجوع الى الطبيعة التي اعتنقها الكثيرون منذ ان نادى بها جان جاك روسو ، لانهم وجدوا في تلك الفكرة تعريفا لتقسيم الحضارة المادية التي يجب ان تقوم على الصناعة » .

« وإذا كان مبدأ المساواة أحد المبادئ التي نادت بها الثورة الفرنسية فيجب الا يؤدي تحقيق هذا المبدأ الى خفض مستوى المعيشة ، بحيث نص في النهاية الى « المساواة في الفقر » ويجب ان تعمل الصناعة على تحقيق مستوى لائق

للمجتمع وأنا توقفت على الصناعة أو تباطأت . انهار كل أمل في تحقيق هدف
الإنسانية نحو الوحدة وقرار السلام .

« كل شيء عن طريق الصناعة . وكل شيء لها » هذه العبارة التي كان
يردها سان سيمون في كثير من المناسبات قد أصبحت شعار اتباعه . وغدت
امام ابصارهم الحافز القوي الذي يدفعهم دائما الى الامام ويجب الانتى تأثير
المكتابات التي كان يكتبها الزعيم واشرنا اليها من قبل وهي التي كانت تمسدر
تحت عنوان « تعاليم رجال الصناعة » وكانت تفسح مجالا كبيرا لمطالب العمال
وتنادى بضرورة انصافهم وقد اظهرت هذه الكتابات حقيقة هامة وهي ان تحسين
وسائل الانتاج واستخدام الاختراعات الحديثة لابد ان يؤدي الى ظهور قوة
اقتصادية جديدة . هي قوة العمال ويجب ان يفسح المجال لكي تحتل هذه
القوة مكانها وتسهم بنصيبها في الحياة السياسية فاذا كانت الحقوق تقاس
بنسبة الخدمات افلا تؤدي هذه الطبقة اجل الخدمات واعظمها للمجتمع ؟ ان
العمل الانساني هو الذي يشكل المادة ويعطيها كل قيمتها ولذا يجب ان تقدره
التقدير المناسب مثل هذه الاراء تؤدي في النهاية الى فلسفة تجعل من العمل
الصناعي اساسا لجميع القيم الأخرى سواء اكانت اجتماعية أم اقتصادية وسواء
اكانت تتعلق بالرجال أم بالأشياء فاعظم الرجال قيعة عند سان سيمون هو
المهندس كما ان هذه الفلسفة لا تلبث ان تصبح اساسا لبرنامج سياسي يقوم
على المطالبة بحق الصناع وارباب الأعمال في التمثيل النيابي وقد كان سان
سيمون اول من صدر الحركة التي قام بها لافيت Leffite والتي كان هدفها
القضاء على النظام العتيق نلك النظام الذي كان يسمح بالتمثيل النيابي على
اساس ما يدفعه الفرد من الضريبة المقاربة فقد كان هذا النظام يحرم التاجر
والصانع من حق دخول البرلمان في حين انهما يمثلان العناصر المنشطة العاملة
فيجب في ظل النظام الجديد ان يقضى على هذا النظام القطاعي الذي يحمل
طابع الفوضى ويغفل توازن القوى .

وكان سان سيمون حين انتصر لهذه الحركة ومطالب بهذا الإصلاح لنظام التمثيل النيابي يتكلم بلسان الشعب وإذا كانت طبقات الشعب وخاصة طبقة العمال قد أخذت منه محاميا يعبر عن رغباتها فقد كان هو نفسه بكرة الحامين والمحاماة ولا يعادل كرمه لتلك المهنة الا كرمه لرجال الحرب . وكان يطلق على هاتين الفئتين فى شئ من السخرية كلمتى Sabreurs أى رجال السيف و Parleurs أى رجال الكلام وكان ينظر الى مهنتهما فى شئ من الحنر ولا يولى ثقته الا لأصحاب النشاط المنتج ولذلك كان يعزو فشل الثورة الفرنسية وضعف نتائجها الى تدخل رجال القانون ، وكان يرجو أن يفسح المجال لرجال العمل اللذين يستطيعون أن يؤثروا فى الأشياء ويتحكموا فى المادة فيعبدون بذلك الوسائل التى تؤدى - لا عن طريق الكلام والخطابة ولا عن طريق اللوائح والمنشورات الى خير استغلال لموارد العالم وأجل نفع لسكانه .

وقد كان اتباع سان سيمون اول من نادوا بضرورة انشاء حزب للعمال وكانوا فى بادئ امرهم لا يفصلون بين العمال وبين اصحاب المشروعات الصناعية ولكنهم عادوا بعد ذلك ففرقوا بين العمال الذين يخدوم الآلات وبين رؤساء العمل والفنيين ومنظمى الانتاج وأفسحوا مكانا بعد ذلك لرجال المال اللذين يجب ان ينفذوا المشروعات الانتاجية بأموالهم أما رجال الفكر فان منهج سان سيمون ينظر اليهم نظرة خاصة وهو فى غمرة انتصاره للصناعة والعمل والنشاط الحسى لم يغفل اثر العلماء وواضعى النظريات العلمية التى تصقل للصناعة التقدم والانتماش .

وقد عرف سان سيمون ان العلم هو الثورة الحقيقية للشعوب وكان ينكر
ذلك فى كل مناسبة ولكنه رأى كذلك ان العلم يجب ان يكون فى خدمة الصناعة
وان يكون مقدمه تمهيد للتقدم فى جميع الميادين الأخرى للحياة الاجتماعية وهناك
شرط هام يهيمن على اتجاهات هذا التقدم وهو ان حسن الاستغلال لموارد الأرض
الى الحد من استغلال الانسان بواسطة الانسان ومعنى ذلك ان يصبح التقدم
الحسنى الاتجاه نحو الاشتراكية .

(د) الاشتراكية

لم تكن الاشتراكية معروفة في الوقت الذي قام فيه سان سيمون بحركته
ولكن هذه الحركة كانت تتسم بروح الاشتراكية .

وقد ظهرت هذه الكلمة في أوائل القرن التاسع عشر واطلقت لأول مرة
على النظريات التي نشرها . روبرت أوين ، في انجلترا ثم أدخلها . بيرلور
Pierre Leroux ، في فرنسا بين سنتي ١٨٢٠ . ١٨٢٥ محاولا ان يبين
القضاء بين مذهب الاشتراكية ومذهب الفردية .

وقد كانت فكرة الاشتراكية بالنسبة لسان سيمون واتباعه تهدف الى
وضع حد للفوضى الاقتصادية وذلك لتحقيق مصلحة الطبقات العاملة .

ومما صرح به في بدء حركته ان البند الأول في الميزانية يجب ان يخصص
لتوفير العمل للقادرين والمعاش للمعجزين ثم اخذ هدفه يتضح شيئا فشيئا حتى
أصبحت غايته القصوى تحسين الحالة المادية والمعنوية للطبقة الأكثر عددا
والأقل حظا في الحياة وقد عبر عن غايته هذه التي أراد ان يجعل منها الهدف
الأساسي للإنسانية في مؤلفه «المسيحية الجديدة» وبعد هذا الكتاب وصيته العقلية
لأنه أوصى فيه بكل ما أراد تحقيقه في الحياة وقد جاء فيه « ان الأمر الذي
يجب ان يشغل ذهنان المفكرين أكثر من أى شيء آخر هو تحقيق الرفاهية
الاجتماعية للفقراء » .

وقد جعل الاتباع من هذه اللبانات المتناثرة أساسا لما بنوه فيما بعد من
بناء شامخ وأصبح هذا البناء موردا يفترق منه أصحاب المذاهب الاشتراكية
الذين أتوا بعدهم فبدأوا يوضحون بالأساليب المنهجية ما بين مذهب الاقتصادى
الحر من تناقض وبينوا خطأ هذا الأخير من الناحية التاريخية ومخالفة لبناء
التطور الاجتماعى اذ انه يقيم الاقتصاد على اساس ثابتة لا تتغير على حين ان
المعايير الاقتصادية والاجتماعية تتغير بحسب الأزمنة والامكنة وبحسب البناء

الاجتماعى فى البيئات المتخلفة وكذلك بحسب درجة التقدم العلمى والصناعى
فى كل مجتمع وليس مذهب الاقتصاد الحر فى ذاته الا مرحلة من مراحل حياة
الاقتصاد وجدت لتلائم ظروف اجتماعية معينة لا بد ان تفسح المجال لغيرها من
المراحل .

وهكذا كان اتباع سان سيمون اول من عمل معول اللهم فى مرح للذهب
الاقتصادى التقليدى الذى خيل للناس انه خالد ولا سبيل الى زهرته وقد
جعلوا ذلك واجبهم الاول قبل القامة بناتهم للجمع ثم هاجموا بعد ذلك نظم
الوراثة واطهروا ما فيه من ظلم واغفال لمبدأ تكافؤ الفرص اذ تتمتع طبقة قليلة
اقل من غيرها خطأ فى الثقافة والذكاء والعلم بشروط طائفة وتستند الى ثروتها
فى السيطرة على الطبقات الأخرى فطالبوا بإلغاء الوراثة بعد الفرع الثانى
ويفرض سبيلاً على الوراثة المباشرة وقد كان نظام الوراثة فى نظرم نوعاً
من الخطر الذى يصادف الانسان منذ ولادته فيميزه عن غيره ويكون عبئاً
فى سبيل تحقيق مطامح الآخرين ممن لم يصادفهم هذا الخطر وكانوا يريدون
ان العدالة تقتضى ان تتاح الفرصة كاملة لكل انسان لاثبات قدرته ومواهبه
وان يكافأ كل انسان على قدر عمله وقد كان يحلو لاتباع سان سيمون ان ينشئ
طبقة الوارثين والارستوقراطيين ياتهم « الطبقة التى تستهلك دون ان تنتج »
واصبح هذا الهجوم ضد الثروة التى تأتى بغير عمل من المبادئ التى امتلات
بها صفحات النشرات الاشتراكية فيما بعد .

والمحور الأساسى الذى تدور حوله اشتراكية سان سيمون هو ان الملكية
ظاهرة تاريخية ، ولذا يجب ان تتطور مع الزمن ومن الخطأ ان نعتقد ان
الملكية مبدأ مطلق بطل كما هو فى جميع مراحل التاريخ بل يجب ان يخضع
للتنظيم والتنهيب اللذين يتناولان نواحي الحياة الاجتماعية الأخرى .

ومما يدل على ان الملكية ظاهرة نسبية انها كانت تمتد فى الأزمنة المسالفة
الى الأفراد من بنى الانسان فكانت نظم الرق تبيح للانسان ان يمتلك افراداً

من بنى جنسه يتخذه عبيدا له - ولم يكن أحد يجد في ذلك أي منافاة للعزل والكرامة الإنسانية - ثم اقتضت الملكية في أيامنا هذه على . الأشياء . . . وليس هناك ما يمنع من أن تقتصر في المستقبل على أشياء دون غيرها وإن تتحدد وتنظم بحسب ما تدعو إليه ضرورات الحياة الاجتماعية .

كما أن . الوصية . كانت في الأزمنة الماضية متحررة من كل قيد فكان للمرء مطلق الحرية في أن يهب ماله أو يوصي به بعد موته . إن يشاء ويحرم من يشاء أما اليرم فإن صاحب الوصية لا يوصي بماله إلا داخل نطاق يحسده له القانون (١) .

فإذا كان ما نراه اليوم من النظم يخالف ما كان ساريا في الماضي فما الذي يمنع من أن يكون نظام المستقبل غير نظام اليوم ؟ إن كل شيء في العلم يتغير . ولابد أن تتغير النظم والاقتصادية منها على وجه الخصوص لكي تتلاءم مع الأوضاع الجديدة للحياة الاجتماعية .

ولا شك أن الإنسانية في ظل النظام الحاضر لم تصل بعد إلى تحقيق مطالبها كاملة ودليل ذلك وجود الطبقة الكادحة التي لا تتمتع إلا بصيرية وهمية فالعامل الذي يخضع لصاحب العمل ويقع فريسة لاستغلاله وجشعه لا يختلف حظه كثيرا عن سبقه في العصور الماضية من العبيد وإذا كانت وطأة الظلم قد خفت عن كاهله قليلا إلا أنه مازال مظلوما على أي حال لأنه لا يمتلك الوسائل التي يستطيع أن يظهر بها مواهبه أو يحسن بها أجره وطالما طالب بحقوقه دون أن يجد الوسيلة الفعالة للحصول عليها فالإنسانية إذن بالرغم من تقدمها لم تستطع أن تقضي نهائيا على استغلال الإنسان بواسطة الإنسان .

(١) في الشريعة الإسلامية لا تمنح الوصية إلا في نطاق . الثلث . في التركة ويشترط أن يكون المالك هو أوصى بها . قبل وفاته . وهو في كامل وعيه .

فما الذى يجب عمله للقضاء على هذا الاستغلال ؟ وما هى الوسائل
التي يتعين اتخاذها ؟ بالأحرى ما هى الاتجاهات الإيجابية لهذا المذهب
الاشتراكي الذي أتينا على تلخيص جوانبه النقدية ؟

أول هذه الاتجاهات هو أن يخضع الاقتصاد لتوجيه الدولة ويعمل عن
المبدأ المشهور « حرية العمل وحرية المرور *laissez faire, laissez passer* »
وخاصة أن تدعم الدولة في العهد الجديد أي عهد الاشتراكية ويقوة للمال عن
طريق البنوك المركزية أو المؤمة ويقوة الصناعة التي تنظم على أسس علمية .
فإذا استطاعت الدولة أن توجه الاقتصاد وتدعمه بالمال أصبح من واجبه
بعد ذلك توزيع العمل وتنظيم الانتاج .

ثم تسعى الدولة في النهاية لتدعيم السلام فلا تجند الناس لقتلهم
أساليب التعذيب والقتل وإنما لقتلهم الانتاج والابداع الفني .

وهكذا نرى أن اشتراكية سان سيمون واتباعه هي اشتراكية الانتاج
والمنتجين . ولم يهتم هذا المذهب بالاستهلاك وتنظيمه بقدر ما اهتم بزيادة
الخيرات التي تقيد منها الإنسانية وذلك عن طريق حسم الاستغلال لموارد الأرض
وهذا المشروع الضخم لا يتم الا اذا قدرت المواهب حق قدرها وارتفع الموهوبون
والعاملون الى المكانة الأولى .

وقد حرص هذا المذهب على أن يبعد عن الأذهان فكرة الخوف من سيطرة
الدولة حين تتولى الاشراف على انجاز مشروعات التنمية فأكد أن للدولة التي
تحقق هذا المثال الأعلى عن طريق الصناعة لا بد أن تكون دولة قد تطهرت
بتمامها من كل فساد وتطهرت على الخصوص من سلطان غير المختصين
والوارثين وهم بقايا المهرود السياسية الفاسدة ولا بد أن تتقلب أساليب الصناعة
التي تعتمد على العلم . على أساليب السياسة اللثوية ويسود حكم القانون
والنظام بعد أن كان يسود من قبل حكم الأشخاص .

الفصل الخامس عشر

اشتراكية التعاون

انصار هذا النوع من الاشتراكية لا يتجهون الى بسط سيطرة الدولة
او المجتمع بأكمله على الاقتصاد وانما يرغبون في تنظيم جماعات صغيرة تقوم
على الاستقلال الذاتي من الناحية الاقتصادية مستعينة في ذلك بمبدأ التعاون
وهذه الجماعات تتكون عن طريق الارادة الحرة وتتكون وحدها ببيع داخلي
لا عن طريق قوة عليا تفرض ارادتها ومع تقدسهم لمبدأي « الحرية » و « الفردية »
الا انهم كانوا يرون ضرورة غرس هذين المبدأين في ارض جديدة او في وسط
جديد وهذا الوسط الجديد لا يمكن أن يوجد من تلقاء نفسه بل لابد من تنظيمه
وتعمده بالرعاية .

وقد كانت هذه الفكرة وهذا الاقتناع بوجوب خلق وسط جديد غير الوسط
الاجتماعي للكائن بالفعل هو السبب في وصف اصحاب هذا المذهب بالاشتراكيين
الخياليين UTOPISTES .

واذا كنا نميل اليوم الى السخرية أحيانا من السذاجة التي تظهر في
عدد من آراء هؤلاء الاشتراكيين والى أن تتبين في « الوسط » الذي يخلقون
روح « التصنع » والبعد عن الواقع فقد كانوا هم انفسهم يرون على العكس من
ذلك أن الوسط الذي نعيش فيه هو الوسط المصطنع ولذا يتعين الكشف عن
الوسط الطبيعي الذي يتلاءم مع حاجات الانسان ويحقق الانسجام الطبيعي بين
الأفراد المختلفين .

وقد كان أشد ما أزعجهم في النظام الاقتصادي المعاصر مبدأ المنافسة
الذي اتخذ شكل النزاع بين المنتجين على الربح والنزاع بين العمال على

الآجر . وقد بدأت بولدر هذه المنافسة الخطرة تظهر في رأيهم على اثر انحلال
تقليات الصناع القديمة Corporations ، وتوقعوا أن تؤدي هذه المنافسة في
النهاية الى الاحتكار الذي يتركز في أيدي فئة من اصحاب رؤوس الاموال .

ولم ينسحب بهم الفزع من هذا التطور الى الرغبة في العودة الى نظام
التقليات القديم بل ارادوا أن يجلوا محله نظاما آخر هو نظام « التجمعات
التعاونية L'association Coopérative » ، فقد وجدوا في هذا النظام خير
وسيلة للقضاء على المنافسة مع الاحتفاظ بالحرية وما يستلزمه الانتاج من
شروط .

ويعد « روبرت أوين Owen » ، الانجليزي ، شارل فوربييه Fourier الفرنسي
اشهر من يمثلون اشتراكية التعاون .

ومن الغريب انهما من سن واحدة تقريبا فقد ولد الأول في عام ١٧٧١
والثاني في عام ١٧٧٢ وأغرب من ذلك أن التعاون لم يتم بينهما بل ظل كل
منهما يسمع عن الآخر دون أن يراه وقد يكون السبب في ذلك اختلاف البيئة
والوسط الذي عاش فيه كل منهما فقد كان « أوين » أحد رجال الصناعة
الاغنياء ويتمتع بكثير من النفوذ والجاه في وطنه ، على حين لم يكن فوربييه
الا عاملا في متجر بسيط ولم تتمتع شهرته ونفوذه محيط عدد محدود من
الاصنفاء .

وعلى عكس ما قد تتوقع من تأثير المركز الاجتماعي أصبح « أوين »
صاحب الملايين اشد من صاحبه صبي المتجر ايمانا بالاشتراكية وتحمسا لنشر
مبادئها بالدعاية والمحاضرات وجميع وسائل الكفاح المتطرفة .

وسنحاول الآن أن نستعرض أهم المبادئ التي تقوم عليها الأفكار
الاشتراكية عند كل من هذين المفكرين .

اولا - اشتراكية روبرت أوين وتفسير الوسط الاجتماعي

يعتبر روبرت أوين مثالا فريدا للتناقض بين المركز الاجتماعي الذي يحتله الانسان على رغم انه احيانا وبين العاطفة التي تجعله يعيل ويوجه جهوده نحو نوع آخر من النشاط .

ولم تكن اشتراكية بدافع الرحمة التي يحسها صاحب العمل نحو العمال احيانا بل انها كانت صادرة عن اقتناع وعن عقيدة قوية جعلت منه في نظر بعض المؤرخين اول قطب من اقطاب الاشتراكية البارزين .

ويحتمل كما يقول شارل جيد ان يكون اول كتاب ظهرت على غلافه تلك الكلمة الجديدة « الاشتراكية » هو الكتاب الذي اصدره « أوين » في عام ١٨٤١ بعنوان « ما هي الاشتراكية What is Socialism » ولكن ليس معنى ذلك ان أوين هو الذي اخترع هذه الكلمة ، بل انها ظهرت في كتابات الكثيرين قبله .

وبالرغم من ان احلام « أوين » لتحقيق المؤسسات التعاونية لم يكتب لها الا نجاح مؤقت فقد ظلت اراؤه الأساسية مصدرا لما جاء بعد ذلك من التشريعات العمالية .

وقد كانت أولى محاولاته لتأسيس المؤسسات التعاونية في عام ١٨٢٥ حين انشا في مقاطعة « انديانا » بأمريكا الشمالية مستعمرة تعاونية اطلق عليها اسم New Harmony (اى الانسجام الجديد) . ولم يكتب لها البقاء الا سنوات معدودة وذلك لانه بدأ فيها نظام التوزيع بنسبة الخدمات التي يؤمها كل فرد . ثم اراد ان يرتفع درجة أخرى نحو المساواة الكاملة ويحقق بذلك المثال الاعلى للمذهب الجماعي « لكل على قدر حاجته » بغض النظر عما يؤديه من خدمات او يقمعه من عمل فادى ذلك التطور الى انهيار المؤسسة بعد وقت وجيز -

ولم يقتصر نشاط أوين على تلك المحاولات المثالية ، التي تكثرت فيما بعد
فى شكل « مخازن التبادل » كما سيأتى ذكره ، بل إنه وضع مشروعاً لصلاحيا
فى صالح العمال وأراد أن يلزم أصحاب الأعمال بتطبيقه وكان هو قسمه بطنية
الحال أول: من طبقه ليضع أمام الآخرين مثالا صائفاً لفكرة الإصلاح وقد عرف
هذا المشروع باسم « النظم الخاصة بـ *Patronal* العمل
Institutions » . وقدم مثالا له فى مصنعه فى « نيو لانتارك *New-Lanark*
حيث قام ببناء مساكن للعمال تحيط بها الحدائق ومطاعم فسيحة لغذائهم إضافة
لهم صندوقاً للاختيار كما طبق بعض النظم الأخرى التى لم تظهر فى التشريعات
المالية الا بعد ما يزيد على ثلاثين سنة ومنها :

١ - تخفيض ساعات العمل للكبار من ١٧ ساعة الى ١٠ ساعات يومياً .

٢ - عدم تشغيل الأطفال قبل سن العاشرة وإنشاء مدارس لهم

٣ - إلغاء نظام الغرامات الذى كان سائداً فى ذلك الوقت

وقد فجع شركاؤه فى العمل بالشكوى من هذه الإصلاحات التى كانت
تسم بطابع الجراءة بالنسبة لروح العصر فكان أوين يرد على شكواهم بقوله :
إن التجربة قد علمتكم تقدير الفارق بين الآلات النظيفة اللامعة التى تظل
فى حالة جيدة من الكفاءة لمؤالة العناية بها ، وبين الآلات القذرة التى تهمل
حتى يعلوها الصدا ويتولد عنها الاحتكاك الضار فتصبح بعد قليل عديمة
الفائدة . فإذا كانت العناية بالآلات الجامدة تؤدى دائماً الى النتائج العسنة
فى العمل ، فما بالكم اذا وجهت مثل تلك العناية الى الآلات الحية ، أى الى
العمال الذين يعملون فى المصانع ؟ اليس من البديهي أن هذه الكائنات تزداد
قوة ويزداد انتاجها اذا ساعدناها على الاحتفاظ بسلامة الجسم ، وإذا عاملناها
بالرفق ، وإذا تعطينا العوامل التى تولد فى عقولها الا الاحتكاكات الضارة ؟ .
وهكذا كان أوين يجاهد فى سبيل اقتناع زملائه ، واقتناع أصحاب الأعمال
من حوله بضرورة الأخذ بأرائه الإصلاحية ولكنهم كانوا يصنون أذنانهم عنه ،

فأنتجته إلى طلب المعونة من الدولة وحاول أن يقنع حكومته وحكومات الدول المجاورة بإصدار التشريعات الإصلاحية في صالح العمال ولكن نجاحه لم يكن ، في هذه الناحية أيضا ، إلا نجاحا طفيفا . ولما يش من أصحاب الأعمال ومن الدولة ولم يستطع اجتذاب هاتين اللقوتين لخدمة التقدم الاجتماعى يعم وجهه شطر الناحية الثالثة التى كانت ملجأه الأخير وهى تكوين « الرابطة association » التى تقوم على النظام التعاونى وقد كان يأمل عن طريقها فى خلق « البيئة الجديدة » التى تكفل حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية .

البيئة الجديدة للإصلاح الاجتماعى :

لقد كانت فكرة خلق البيئة الاجتماعية الجديدة هى « الفكرة الرئيسية » عند « أوين » التى ظل يطالب بها أصحاب الأعمال والدولة وأراد أن يحققها أخيرا عن طريق نظام التعاون ولذلك فإنه يمد أول من بحث فكرة التوافق بين الإنسان والبيئة تلك الفكرة التى انتشرت فيما بعد بين علماء الاجتماع تحت اسم *Étiologie* . ولا شك أننا نستطيع أن نمش على نوع من الصلة بين هذه الفكرة وبين نظيرتها عند علماء البيولوجيا فى ذلك العصر من أمثال « لامارك » و « داروين » - وكان محور هذه الفكرة هو الاعتقاد بتغير الكائنات الحية تحت قوة التأثير الذى يحدثه الوسط أو البيئة على بعض الأعضاء .

وإذا كان جان جاك روسو قد استطاع أن ينشر « فى القرن الثامن عشر رايه عن طيبة الإنسان المتأصلة فيه » وعن التأثير السيئ الذى أحدثته فيه حضارة المجتمع وطالب تبعا لذلك بالعودة إلى أحضان الطبيعة ، فإن « أوين » وأتباعه قد اتخذوا موقفا مغايرا ، موقفا أكثر حيدة يقوم على أن الإنسان بحسب طبيعته لا يوصف بالطيبة أو بالخبيث ولكنه ينطبع بطابع البيئة التى يوجد فيها فإذا كانت حياة الإنسان كلها شرا فماذا لك إلا لأن النظام الاقتصادى والاجتماعى ملئ بالخطأ والمعيوب .

وتذكر « البيئة » أو « الوسط » في مذهب « أوين » لا يوحى بأنه وجه أهمية خاصة إلى تأثير الوسط « الطبيعي » الذي يشمل بطبيعة الأرض والمناخ ، وطرق المواصلات كما كان الحال عند بعض المدارس الاجتماعية التي اهتمت بتأثير العامل الجغرافي « مثل مدرسة لوبلي - Play هاومدرسة راتزل Ratzel وجان برون Jean Brunhes . فالواقع أن « أوين » لم يوجه اهتمامه إلا لتأثير الوسط الاجتماعي الذي يجب أن تتعاون التربية والتشريع وتأثير الأفراد على خلقه .

« غيروا الوسط إذا كنتم تريدون تغيير الإنسان » تلك هي الصيغة التي لم يفتر « أوين » عن المناداة بها .

ولا ندري كيف انتهى تقرير هذا البند عند « أوين » إلى المطالبة بالمساواة المطلقة وإلى مكافأة العمال بحسب حاجاتهم لا بحسب قدرتهم وانتاجهم وربما كانت الصلة بين الفكرتين راجعة إلى أن الذكاء أو القوة أو المقدرة على العمل ، ليست بحسب مبدأ تأثير الوسط ، مما يمكن أن يكون للإنسان دخل فيه ، فإن هذه المواهب كلها أشياء خلقتها الظروف ، ومن الممكن أن تكون عند فرد معين غير ما هي عليه بالفعل إذا قدر له أن ينشأ في وسط مغاير .

وهكذا نرى أن تسلسل الآراء النظرية ينتهي منطقيا عند « أوين » إلى تقرير مبدأ المساواة الذي أراد أن يحققه في نطاق المؤسسات التعاونية .

الوسائل العملية لتغيير الوسط الاجتماعي :

وقد كانت الوسيلة الأولى التي اعتمد عليها « أوين » لتغيير الحياة الاقتصادية على وجه الخصوص هي إلغاء الأرباح أو كل زيادة في ثمن السلعة يتخطى سعر التكلفة هذا الريح في نظره ، إجراء غير عادل ، والعدل هو أن يتابع السلعة بالثمن الذي تكلف به إنتاجها - ولا ينطوي الريح على مبدأ الظلم فحسب بل انه يسبب كذلك أخطارا اقتصادية أهمها الأزمات وتخطي

الانتاج لحالة السوق وهبوط مستوى الاستهلاك عند الأفراد العائدين
فالأرباح التي تزداد على سعر السلع هي التي تحول بين العامل وبين شراء
السلعة التي أنتجها بمجهوده وعمله وتحول بينه كذلك وبين استهلاك ما يوازي
قيمة إنتاجه الحقيقي . فالسلعة حين تخرج من بين يديه تضاف إليها أرباح
تجعل من العسير على صانعها أن يشتريها بعد ذلك .

فما هي الوسيلة لالغاء هذا النظام . المصطنع . في نظراوين ، وهل يمكن
في ذلك أن نترك عمل المنافسة وحده يعمل عمله ؟ أن بعض الاقتصاديين
يؤكدون نظام المنافسة إذا كان كاملا فإن نسبة الربح تتضاءل حتى تنتهي إلى
العدم . ولكن أوين لا يؤمن قط بمثل هذه النظريات بل كان يؤمن على العكس
بان المنافسة والربح عنصران متلازمان . وإذا كانت المنافسة هي . الحرب ،
فإن الربح هو . الغنيمة ، التي تكتسب من هذه الحرب .

فيجب إذن إيجاد وسيلة أخرى لالغاء هذا الربح والاستئصال هذه المادة
السينة التي تجعل الناس يشترون بثمن رخيص ويبيعون بثمن غال . وقد
اعتقد أوين أن أداة الربح هي النقود فالربح معناه الحصول على المال .
فالقضاء إذن على هذا النظام الاقتصادي المتفعل يجب إلغاء نظام التعامل بالنقود
وأحلال نظام بطاقات العمل محله (Labour notes — Bons de Travail)
اذ لما كان العمل هو أساس القيمة التي تعطى للأشياء فمن الطبيعي أن يكون
العمل هو المقياس الذي تقاس به هذه القيمة :

فكل عامل يدفع له من هذه البطاقات عددا يساوي عدد ساعات العمل
التي أنفقها في إنتاج سلعة معينة كما أن المستهلك لا يدفع عند شرائها الا هذا
العدد نفسه من البطاقات وبذلك يلغى نظام الربح ولم يتردد أوين بعد أن وجد
تلك الفكرة في محاولة تحقيقها في نطاق عملي فبدأ تحريته بإنشاء . مخزن

تبادل السلع في لندن ، (١) وهو مؤسسة تعاونية يستطيع كل مساهم فيها أن يسلمها انتاج عمله ويحصل على ثمنه من بطاقات العمل ويقدر الثمن تبعا لساعات العمل التي اقتضاها انتاج السلعة ويؤخذ في ذلك بأقوال المساهم نفسه ، وتعرض السلع في محل البيع وعلى كل سلعة ثمنها بعدد ساعات العمل ، ولا يدفع المشتري وهو من المساهمين في المؤسسة أيضا إلا الثمن المكتوب دون أى زيادة . وبذلك فإن العامل الذى يقضى عشر ساعات في صنع زوج من الأحذية مثلا يكون متاكدا أنه يستطيع شراء أى سلعة يحتاج إليها تكون قد استنفدت من صنعها عشر ساعات من العمل .

ومعنى ذلك أنه يكسب ما يساوى عمله تماما من الناحية المادية بعد أن كان كسبه يقل عن قيمة عمله بحسب النظام القديم . وهكذا يقضى على نظام الربح وعلى الوسطاء الذين كانوا يتدخلون بدون حق بين المنتج والمستهلك .

وبدأ العمل في « مخزن التبادل » في سنة ١٨٢٢ وصافى المشروع نجاحا كبيرا في بدايته وساهم فيه ٨٤٠ مشتركا ولكنه باء في النهاية بالفشل الذريع ويرجع هذا الفشل الى الأسباب الآتية .

١ - كان المشتركون يرفعون قيمة انتاجهم بالمبالغة في عدد ساعات العمل التي تكلفها هذا الانتاج ؟ (وقد ذكرنا أنه كان يؤخذ بأقوالهم دون مراجعة) .
ولما فطنت ادارة المشروع الى ذلك عينت خبراء لاجراء هذا التقدير .

ولكن هؤلاء الخبراء لم يكونوا من التشبعين بنظرية أوين في تقدير القيمة عن طريق تحديد ساعات العمل فآخذوا يقدرون السلع أولا بالنقد ، ثم يحولون تلك القيمة بعد ذلك الى ما يساويها من بطاقات العمل (على اساس أن كل ساعة من ساعات العمل كانت تساوى ٦ ستة بنسات) .

فأدى هذا الاجراء الى افساد النظرية لأن العمل يعد المقياس الحقيقي
لقيمة السلع المنتجة -

٢ - كانت الفئة الاولى من المشتركين من المتحمسين للمشروع فاطموا
فى تطبيقه - ولكن جاءت بعد ذلك فئة أخرى اتخذت من المشروع وسيلة لتصريف
السلع التى اصحابها البوار ولا تجد من يشتريها فيسلمونها للمخزن ليبيعهما •
ولا يكابون يستلمون قيمتها من البطاقات حتى يصارعون الى شراء المنتجات
التي لها قيمة من المخزن نفسه - ولا يكتفون بذلك بل يبيعونها فى الخارج بفقد
حقيقية - فلم تنقش مدة من الزمن حتى أصبح المخزن لا يحوى الا السلع
البائنة وبصفة عامة فقد كان المخزن يشتري السلعة باكثر من قيمتها الحقيقية .
ولا يبيع الا السلع المسعرة باقل من قيمتها الحقيقية •

ولم تكن بطاقات العمل اسمية بل كان اى شخص يستطيع استخدامها
حتى ولو لم يكن مساهما وقد استغل ذلك بعض التجار ممن ارادوا احباط
المشروع فاعلنوا انهم يقبلون البطاقات ثمنا للسلع التى يبيعونها • ثم استخدموا
هذه البطاقات فى شراء ائمن محبوبات • مخزن التبادل • • وبعد ان تركوه قاعا
صفصفا اعلنوا انهم لم يقبلوا البطاقات بعد ذلك ثمنا لمنتجاتهم ونجحت حيلتهم
فى تدمير المشروع • ومما لوحظ كذلك ان • مخزن التبادل • لم يؤد نفا للعمال
الاجراء Les Salariés فالاجير لا يملك انتاج عمله فليس لديه ان ما يبيعه •
فالاجير لا يملك انتاج عمله فليس لديه ان ما يبيعه • ولذا فان هذا النظام
لا تتحقق منه الفائدة الا بجانب نظام الصناعة الفردية L'artisanat

ومع ان مشروع • اوين • قد فشل فان الفكرة فى ذاتها بقيت سليمة .
وهى فكرة القضاء على نظام الارباح غير المشروعة ونجحت هذه الفكرة فيما
بعد عن طريق المنشآت التعاونية وتقوم هذه المنشآت اما على البيع بدون ارباح
او على ارجاع هذه الارباح لمشتوكيها بنسبة مشترياتهم . والطريقة الثانية هى

السائدة في غالب الأحيان وتستعين هذه المنشآت التعاونية على تحقيق هذا الغرض بالطريقة التي وضعها أوين وهي إيجاد الصلة المباشرة بين المنتج والمستهلك بدون وسطاء على أنه لم تكن هناك حاجة لإلغاء التعامل بالنقود في سبيل الوصول إلى هذا الغرض التعاوني إذ ليست هناك صلة وثيقة بين التعامل بالنقود وتحقيق الأرباح كما كان يعتقد أوين وقد كان نظام المبادلة Le troc أحيانا وسيلة لتحقيق الأرباح الفاجشية .

ثانيا : اشتراكية فورييه

والضحايا التعاونية

بالرغم من الحياة المصاحبة والمغامرات الجريئة التي خاض غمارها سان سيمون واتصاره ، وبالرغم مما وصف به من مذهب من الغلو والامعان في الشطط فإن هذا المذهب قد تهنّب مع الزمن وترك لنا آراء خصبة استطاعت أن تشق طريقها وتندمج مع المبادئ الاقتصادية في العصر الحديث .

واما الآن محاولة من نوع آخر : محاولة قام بها رجل لا أثر في حياته للمصخب ولا للمغامرات ولكن كان ذهنه يعج بالآراء المثالية التي بلغت في مثالياتها حد الخيال حتى أصبحت تضيق بالواقع ويحدوده الضيقة ولذا فإن من المؤرخين من يميل إلى وضعه في قائمة أصحاب « اليوتوبيا » أو الآراء الخيالية من أمثال « كميانيل » ، « توماس مور » ، ولكننا سنحاول أن نصل من خلال القشور والزيف إلى لب الحقائق الأساسية . وسنرى حينئذ أن الحكم الصائب على مذهب « فورييه » ، لا يكون عن طريق التعلق ببعض التفاصيل النائية وإنما يكون بالنظر إلى هذا المذهب في جملته .

ونقطة البدء في مذهب « فورييه » ، الزهد Anti-aosrtisme ، محاربة « الزهد فهو يدعو إلى ترك الطبيعة البشرية على مسجيتها دون عت أو إرهاق ويعيب على المسيحية حطها من شأن الرفاهية وكتبها للفرائز الطبيعية التي يجب

ان تجد متفتنًا لها في التمتع بمرآح الحياة في حدود المباح وهو في هذا يتفق مع سان سيمون وانصاره بل انه أشد منهم تحمسًا لأعلاء شأن الجسد .

وقد خلص - فورييه - من تحليله للمواقف الانسانية الى اظهار ما انطوت عليه المبادئ الاقتصادية القديمة من فهم خاطيء لنفسية الانسان .

فقد وصلت هذه المبادئ الى تحليل يميل الى التبسيط المتناهي لهذه الحقيقة المعقدة وادعت عن طريق صيغتها المشهورة عن الانسان الاقتصادي *Homo oeconomicus*

ان النشاط الانساني يخضع لعامل أساسي واحد هو - الرغبة في الكسب ، ولكن الحقيقة ان الناس حتى في معاملاتهم الاقتصادية يميلون الى التضافر والتعاون وتوحيد الجهود وإلى التنوع في ملذاتهم العقلية والجسمية . وهذه الآراء التي كانت تميل الى الواقعية في فهم طبيعة الغرائز والمواقف الانسانية كانت سببا في اتهام - فورييه - وغيره من الاشتراكيين بأن هدفهم لا يقتصر على محاربة الملكية ، بل الى عدم الامرة كذلك .

ونحن لا ننكر ان - فورييه - كان يجذب الميل الى التحرر من بعض قيود العلاقات الجنسية . ولكن اهتمامه الأساسي كان يدور حول - العمل - فقد اراد ان يحرر العمل من قيوده الثقيلة على النفس . ويدخل عليه من الوسائل ما يجعله محببا الى النفوس ، وكان يهدف من وراء ذلك الى زيادة الانتاج حتى يصل الى حد لم يبلغه قط من قبل .

ويتلخص العمل الذي يحقق السعادة في نظام - الخلية التعاونية ، المسماة *Le Phalanstère* وتقوم هذه الخلية على فكرة فلسفية اقتبس بها فورييه عن كيفية تحقيق الانسجام على سطح الأرض فقد لاحظ ان الانسجام الكوني يتحقق بفضل قانون الجاذبية الذي اكتشفه العالم - نيوتن ، ولكن الانسان شذ عن هذا الانسجام لامتاراه عن قانون - الجاذبية الأخلاقية *L'attraction morale* ، الى بعض الترهات والخدع الفلسفية .

والطريقة الوحيدة لعودة هذا الانسجام بين بنى الانسان هو الاعتراف بقوة الغرائز والانفعالات *Les Passions* . وقد عدد « فورييه » من انواعها اثنتى عشرة يمكن ان تتجمع فى حوالى ثمانمائة شكل مختلف من اشكال الطباع فاذا ضما عتقا هذا المعدد للخطبة امكن الحصول على جميع الاشكال الممكنة للطباع الانسانية وذلك هو اساس تفيد عدد الأفراد داخل نطق الخلية التعاونية بحوالى ألف وستمائة شخص يتكون منهم « الفالانج *Ha Phalange* » وتتلون كل خلية فى بناء كبير هو المسمى « بالفالانستير » (١) .
يقام وسط مساحة من الأرض تكفى لحاجاته المختلفة من زراعة وصناعة .

ويؤدى كل فرد فى هذه الخلية ما يروق له من الأعمال ، كل حسب ميوله ومواهبه وبذلك يصبح العمل جذابا لا يبعث على الضجر . ويؤدى الفرد دون عناء كبير فضلا عما فى ذلك من زيادة الانتاج .

ولكل فرد فى هذه الخلية ان يتمتع بعد ادنى من الرفاهية وما يقضى بعد ذلك من الانتاج يقسم الى اثنى عشر قسما ، يخصص خمسة منها لتعويض رأس المال ، وأربعة للعمل ، وثلاثة للكفاة والمواهب الممتازة .

ويحتوى البناء على مكتبة وقاعات للدرس ، وردعات للراحة ، كما تتصلب الأجنحة بعضها ببعض عن طريق مسارات ذات نوافذ زجاجية مزودة بأجهزة التدفئة فى الشتاء .

وقد اعتقد « فورييه » انه بهذا النظام يستطيع ان يرتفع بالانتاج الى أربعة أمثالة . وليس من الميسر علينا ان نلاحظ ما فى هذا النظام من الاتساق وراء الخيال وعدم التأكيد بالواقع ولذلك فإن « ماركس » يضع « فورييه » بين

(١) يبدو ان فورييه قد اختار هذا الاسم ليكون على وزن *monastère* أى الدير . ولينظر المقابلة بين نظام الدير اللتائم على الزهد ، ونظام الخلية التعاونية اللتائم على الانتاج وعلى التمتع بمباهج الحياة .

الاشتراكيين الذين لم يتقيدوا في نظرياتهم بمراحل التطور التاريخي. كما إن الفكر الاشتراكي القرنى « برون » يشبه بمخرج من مخرجى المسرحيات أو « الياليه » الذين يحلو لهم التفتن والمخرج عن حد المألوف لظهور مواهبهم وكسب ثقة الجمهور . والحقيقة أن اتهام ماركس لايقوم على أساس . وإن كان تشبيه « برون » فيه شيء من الحقيقة . ولا يرجع أغراق فوربييه في الخيال الى جهله بمراحل التطور الانسانى . فقد درس هذه المراحل وكون لنفسه فلسفة للتاريخ على غرار من سبقه ، ومن أتى بعده من المصلحين الاشتراكيين . وقد عني بذكر أهم مراحل هذا التطور وهى حالة « الوحشية Sauvagerie وحالة « الهمجية » Barbarie ، وحالة النظام الأبوى Le Patriarcat وحالة المدنية civilisation . واعتقد أن نظامه يزدى الى خاتمة المطاف فى هذه السلسلة وهى حالة التكافل أو التضامن Garantisme

وقد يكون من الأفضل أن نترك آراء فوربييه عن الماضى لننتقل الى عرض آرائه عن اشتراكية المستقبل ، وكيف يجب أن تكون .

وإذا كنا قد استعلمنا أن نحدد فى مذهب « سان سيمون » أربع نقاط هامة . فانتنا سنحاول كذلك أن نحدد الأفكار الرئيسية فى مذهب « فوربييه » ليكون من ذلك مجال للمقارنة بين آراء كل من هذين المصلحين :

١ - الاهتمام بالاستهلاك :

وأول ما يميز اشتراكية « فوربييه » عن اشتراكية « سان سيمون » عناية فوربييه واهتمامه بالاستهلاك على حين انتبا قد رأينا أن سان سيمون يهتم بالانتاج . كان فوربييه دائم الاهتمام بضمان الحصول على مايلزم لجمهور المستهلكين وكان دائم البحث عن خير الوسائل لتوفير الطعام والملبس ووسائل التمتع لهم ، وكرس معظم جهوده لصالح هذه المشكلات وإذا قدم له بعضهم طريقة جديدة للاستغلال أو نظرية فنية جديدة ، كان أول سؤال يخطر بباله

لتحقيق قيمتها هو « هل تضمن لنا هذه الطريقة مائدة حافلة بأنواع الطعام ؟ »
وكان يأمل أن يعلم الأمر التي كانت تعيش من قبل على الكفاف ، فن التمتع
بالحياة عن طريق الانضمام إلى الخلايا التعاونية التي سبق نكرها .

هذا الاهتمام برعاية المستهلك جعل من « فورييه » اماما وراثيا لأولئك
الذين يطالبون بأن تتجه النظريات الاقتصادية اتجاهها جديدا يكفل حقوق
المستهلكين .

٢ - الخصائص الزراعية :

أما المصفة الثانية فهي تفضيل « فورييه » للزراعة على الصناعة وهي
حقة قباذه بينه كذلك وبين سدان سيمون على حين أنها تربط نظريته بأراء
« الفيزيوقراطيين » (١) .

وإن ما تهتم به الخلايا التعاونية ، وتطمح إلى تحقيقه هو زيادة الانتاج
من الخضروات والفواكه والأزهار المختلفة . ومن اليسير علينا أن نلاحظ
ارتباط هذه الفكرة الأولى وهي الحرص على رعاية المستهلك ، إذاً حاجيات
المستهلك الأولية أي المباشرة تعتمد على انتاج الأرض أكثر مما تعتمد على
انتاج الصناعة وليست الصناعة والمصانع ، في نظر « فورييه » ، إلا وسائل
تأتي في الدرجة الثانية ، ويجب قبل الاهتمام بها أن تركز الجهود في البداية
لاستصلاح الأراضي وتهيتها للزراعة ، والمقيام بجميع المشروعات التي تزيد
من ثروة الأرض الزراعية والصناعة التي يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع
الزراعة هي تلك التي تزودنا بالآلات الحث والمضاد ، أو التي تقوم على
استغلال الحاصلات الزراعية وتحويلها إلى سلع ترفع المستهلك .

(١) هم أصحاب المذهب الطبيعي في الاقتصاد في القرن الثامن عشر ومن أشهرهم
« كيزنه » Quesnay و« ديبون دي نمور » Dupont de Nemours وهم يهتدون عن فكرة
الزراعتين الطبيعيين ومدى تحكمها في الغرامر الاقتصادية ، ويهتمون باظهار تفرق الانتاج
الطبيعي أو الزراعة - انظر الفصل الثالث عشر -

وقد اوضح . فورييه ، النتائج الضارة والأخطار التي تترتب أو التي
 نجمت بالفعل عن « التصنيع الكامل » وعن « الانتاج الضخم
 Mass Production » ومن الطريف أن اراده في هذا المخاض . تتفق مع آراء
 . سيموندى ، العالم الاقتصادى الذى كتب فى الاقتصاد كتابه المشهور
 - مبادئ جديدة فى الاقتصاد السياسى - (١) ووضح فيه الأضرار التي تحدث
 من زيادة الانتاج اذا كان مصحوبا بانخفاض مستوى الجودة أما « فورييه » فقد
 بين أن الانتفاع فى الانتاج بدون ضوابط يؤدي الى - ازمت الوفرة - حيث
 نجد أن الفقر يولد فى أحضان هذه الوفرة نفسها إذ تكثر الحاجيات ولا تجد من
 يشتريها لانخفاض الأجور وتفضى البطالة وليس هناك أى ضمان يعطى للأجير
 من اشتراكه فى زيادة الانتاج ومضاعفة الثروة . بل أن ما يحدث فعلا هو
 ازدياد ثراء المنتجين وأصحاب المصانع بمقدار ما يزداد فقر العمال والاجراء .
 ولم ينس . فورييه ، أخيرا أن يعدد مضار الصناعة من حيث اضرارها بصحة
 العامل ، وبصحة أسرته ، ومن حيث تأثيرها على نفسيته وطبعها بطابع الكآبة
 والشك والقلق .

٣ - كراهية للتجارة :

وإذا كانت الصناعة لم تحظ فى منهج . فورييه ، إلا بمرتبة ثانوية .
 فإن التجارة لا تجد لها أى مكان فى هذا المذهب ويمكن القول أن بين « فورييه »
 وبين التاجر عداة مستحكما . فقد مارس التجارة بنفسه فى متجر الأقمشة الذى
 كان يملكه والده . ورأى عن كثب وسائل الاحتيال والفسخ التي يبتزها التاجر
 أموال زبائنه . كما أنه اكتشف فيما بعد أمرا أثار دهشته وفزعته ، وهو أن
 سعر التفاح يصل الى عشرة أمثاله فى انتقاله من « بيزانسون » بلدة تصديره

الى باريس حيث يستهلك ولا شك ان مسئولية هذا الارتفاع في الاسعار تقع على عاتق طبقة « الوسطاء Intermediaires » تلك الطبقة التي لا تنتج شيئا ، وتتصف فوق ذلك بالكذب والخداع وسوء المعاملة ولم يتردد « فورييه » في القول بان تسعة اعضاء التجار وثلاثي الوسطاء لا فائدة منهم ، وهم لذلك ينزلون الضرر بالمجتمع ويشير سخطه ان الزراعة ، وهي الوظيفة الاساسية للمجتمع تصبح خاضعة للتجارة وهي وظيفة ثانوية (١) وهو لذلك لم يدخر وسعا في ان يصب جام غضبه على تلك « الطفيليات التجارية » .

ومن نلك نرى ان مذهب « فورييه » الذي يقوم على المثالية . ويعمن احيانا في الخيال لم يخل من الآراء النقدية الصائبة ولقد كانت الحيوب ووسائل الاستغلال المعيب التي اهتم بالكشف عنها وقصصها هي بالذات التي اتجه اليها نقد الاشتراكيين فيما بعد فاتخذوا من قضاياء وحججه قاعدة بناوا عليها اتهاماتهم . وبدأوا منها هجومهم الذي لا هوادة فيه ضد المذاهب الاقتصادية المتبعة .

الناحية الإيجابية في مذهب فورييه :

على اننا اذا تركنا جانبا ناحية النقد في مذهب فورييه ، واتجهنا لدراسة الناحية الإيجابية أو الانشائية في نلك المذهب ، وجدنا أنه يتميز بسميزات خاصة فهو لا يدعو الى المساواة الكاملة ولا يعمل على الأساليب السياسية في سبيل تحقيق غاياته ، ولا يزيد الصراع بين الطبقات ، ولا يدعو الى وضع مصادر الانتاج في يد الدولة :

١ - فهو يرى ان المساواة الكاملة التي تضع جميع الناس في مستوى

(١) تتحقق هذه النظرة بصفة خاصة على زراعة القطن في مصر . فهذه الزراعة التي تعتبر اهم مصدر للانتاج الزراعي لا يجنى منها المزارع الا ربحا ضئيلا لا يقاس بجانب الثروات الطائلة التي يجنيها تجار القطن .

اقتصادي واحد لا يمكن تحقيقها ولذلك فقد استبعد هذه الفكرة من مذهبه ، كما استبعدا من قبل سان سيمون وقد رأينا أنه يخصص نسباً مئوية من الأرباح في خليته التعاونية ، لرأس المال والمواهب ولم يذهب به الخيال الى حد الاعتقاد او الى حد التصريح بأن كل شيء يعود الفضل فيه الى العمال وحدهم ، وبأن كل قيمة اقتصادية تصدر عنهم ويجب أن تعود اليهم فقد أعلن بصراحة ان رأس المال ، . . والكفاية الفنية ، ضروريان ، كالعامل ، سواء بسواء لحسن سير المشروعات الانتاجية .

فهو في هذه النقطة الاولى لم يكن يتأنا من انصار القضاء على الطبقات ولكنه كان يرغب فقط في التخفيف من حدة النزاع بينها ، والعمل على الاقلال من الفوارق التي تفصل بينها في ظل النظام القائم وكان يهدف من وراء تنفيذ برنامجه الى دعوة الأفراد الذين ينتمون الى اصول مختلفة الى التعاون في جماعات . وبذلك يتم الاندماج بين الطبقات عن طريق التوافق العاطفي ومما جاء على لسانه في هذا الصدد أنه ، قام بنشاطه لشراء طبقات المواطنين جميعا دون ان يبال طبقة على حساب الأخرى .

٢ - أما عن كراميته للسياسة فقد كانت كذلك أمرا لا يدعو الى الشك . دلت عليه جميع احاديثه وتصرفاته وقد ابتعد ابتمادا تاما عن الاحزاب التي كانت تتطاحن للوصول الى الحكم او للاصلاح النيابي . وكان يرى انها تعد بحريات لا تستطيع تحقيقها أو ضمانها واستطاع ان يميز . في هذا المجال بين ، الحريات الشكلية ، التي ينص عليها في الورق . وبين ، الحريات الحقيقية ، التي تنتج من ازدياد سيطرة الإنسان على الطبيعة وكان يتحكم من يتشدقون بالحرية . وهم يتضورون جوعا . وتحدى تلك النظم السياسية ان تمنح لأفراد الشعب في المدن من الحرية قدر ما يتمتع به الهيجي من الحقوق الفعلية حينما يستطيع ان يقطف الثمار لغذائه من أي شجرة تصادف . او يقتنص فريسته من أي مكان يحلو له .

ولكن إذا كان فورييه يظهر هذا التحفظ بالنسبة للحريات التي تقترحها
النظم للسياسية المختلفة ، فليس معنى ذلك أنه يميل الى الدفاع عن مبدأ تركيز
السلطة فقد كان على العكس يحرص اشد الحرص على أن يخلو نظامه
الاقتصادي من آثار التصف الى الكيز حد مستطاع وكان يرى أن « السلطات
التي تدبر المشروعات يجب أن تكون وظيفتها » ، « ادارية » ، لا « تحكمية » ، كما أن
وظائف الادارة ذاتها يجب أن تكون بالانتخاب ، وأن يكون باب التشريع اليها
مفتوحا للجميع وهو لا يشك في أن الخلايا التعاونية التي يحلم بتحقيقها سوف
تصل الى أعلى درجات الحرية وذلك عن طريق توفير أعلى مراتب الرفاه .

٢ - وقد بلغ من حرص فورييه على الاعتماد عن المركزية ، وعن الفلوا
في التنظيم ، انه رفض أن تتركز الشؤون الاقتصادية بأكملها في يد الدولة ،
وكان يرى أن اصلاح الامور الاقتصادية يجب أن يبدأ من الأساس اي بالتربية
الصحيحة للشعب وتقويم النفوس وافهام كل امرؤ واجبه . كما أن هذا الاصلاح
يتطلب جهدا في تنظيم الانتاج وتنظيم الاستهلاك ، وفي تحقيق الانسجام لا بين
افراد الجماعة الواحدة فحسب بل لدعم الصلات بينها وبين الجماعات الاخرى
كذلك فترتبط الخلايا التعاونية بعضها ببعض بعلاقات التبادل الاقتصادي .

ولتقديم المساعدات الى الفلاحين داخل نطاق الوحدة الزراعية ، حتى
يتمكنوا من تصريف محاصيلهم وشراء ما يلزمهم من البذور والسماد والالات
يقترح فورييه انشاء مخازن عامة للمحاصيل ، وبنوك قروية لتمويل مشروعات
الفلاح ، ويجب أن تكون وظيفة الدولة في هذه الحالة ، هي ايمان المواد
الزراعية الى مراكز الصناعة ، فيقضى بذلك على مجموعة الوسطاء الذين
يستغلون الفلاح ، ويستنزفون اموال المستهلك .

للتطبيقات العملية لمذهب فورييه :

والآن نريد أن نعرف مقدار ما افادته النظم الاقتصادية الجديدة من
اراء هذا المصلح الاجتماعي الذي كثيرا ما وضع في عداد الخياليين واصحاب

• اليوتوبيا ، • دل تبحرت نظرياته وتبددت كما تتبدد الأوهام ؛ لم يبق منها بنور قدر لها أن تخصب وتؤتي أكلها بعد حين ؟ •

• الحقيقة هي ان هذه الآراء التي بسطها « فورييه » قد اتخذت فيما بعد مظهرا أكثر واقعية بعد ان اعتنقها نفر من أنصاره . وحاولوا تخليصها من الشوائب الخيالية والفلسفية . واضفوا عليها بعد ذلك صبغة « عملية » .

ظهرت هذه النظريات ممكنة وضرورية في الوقت نفسه . ممكنة لأنها نتيجة لتقدم العلم والمعرفة وتتمشى بذلك . مع التطور الذي شمل جميع أوضاع الحياة الاجتماعية وضرورية لما ظهر للعيان من أن الطبقة العاملة . وهي الأغلبية العظمى من أفراد الشعب لا تحصل من الكسب ما يتناسب مع الجهود التي تبذلها في ميادين الانتاج ،

وقد انحصرت جهود الاتباع بعد ان راجعوا تعاليم أساتذهم في ثلاث نقط هامة :

١ - محاربة التركيز الرأسمالي •

٢ - الدفاع عن الطبقات العاملة •

٣ - السعي لرفع مستوى المعيشة لهذه الطبقات •

وهذه المبادئ الثلاثة قد أصبحت فيما بعد أساس التعاليم التي نابت

بها المدارس الاشتراكية • العلمية • (١) •

ومما لا شك فيه أن اشتراكية « فورييه » تقوم على الديمقراطية دون

أن تمهد للشيعوية وقد كانت في ذلك مطابقة لروح العصر ، إذ أن النصر

(١) يعتقد جورج سورله أحد المفكرين الاشتراكيين . أن المبادئ التي نشرها كونسيديران
أحد أنصار فورييه بعنوان « مبادئ الاشتراكية » Principes du Socialisme (١٨٤٢)
كان لها تأثير مباشر على أفكار ماركس •

الحاسم للنظم الديمقراطية قد تم في القرن التاسع عشر ، وأصبحت الديمقراطية عقيدة المجتمع الجديد في كل من الحياة السياسية والاجتماعية ولكن الديمقراطية كانت في حاجة الى من ينهها الى ان المسائل الاقتصادية والاجتماعية لها خطورتها . وانها لذلك يجب ان تخطى بعناية الباحثين وجهودهم أكثر مما تخطى به المسائل السياسية الخالصة وقد كان لفورييه الفضل في هذا التنبيه ، وفي توجيه الأنظار نحو أهمية المسائل الاقتصادية ولم يتخذ هذا التنبيه شكل العنف والقوة ، بل اتخذ طابع الاعتدال والواقعية ، وخصوصا بعد أن تهنيت عناصر المذهب على يد الأتباع .

فلم تحيد اشتراكية فورييه ، صراع الطبقات ، ولا نكتاتورية الطبقة الكاثقة ، ولا وضع مصادر الثروة جميعها في يد الدولة . وانما اعتبرت على التوازن ، بين مختلف الطبقات في رفع مستوى المعيشة (١) .

اثر فورييه في النظم التعاونية الحديثة :

يؤكد عدد من مؤرخي النظم الاقتصادية ان نظريات فورييه ، واره عن الخلايا التعاونية ، كانت أساسا للنظم التعاونية التي اصاب حظا كبيرا من النجاح والانتشار في أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن ومن الذين اهتموا بإبراز هذه النقطة ، جومون Gaumont ، و فريدبرج Friedberg ، و لافرنى Lavergne ، وخصوصا شارل جيد Gide ، الذي اهتم في كتبه عن تاريخ النظم الاقتصادية اهتماما خاصا بمذهب فورييه ، حتى عد من أنصاره الخالصين (٢) .

(١) لارن بين مبدأ التعاون ، هذا وبين المبدأ الذي تنادي به الاشتراكية العربية وهو : تحالف قوى الشعب العاملة .
(٢) انظر :

Gaumont, Histoire générale de la Coopération en France
Paris, 1923, 2 vol.

Lavergne, L'ordre Coopératif ; T.I. Paris, Alcan 1926.

Gide (ch.), Fourier, Précurseur de la Coopération, Paris 1922.

وقبل أن ندخل في تفاصيل الحركة التعاونية لنرى أثر تعاليم « فورييه »
في نشأتها . نحب أن نلفت الأنظار الى بعض الآراء الأخرى التي ظهرت في
ميايدين الحياة الاجتماعية . وكان لمذهب فورييه نصيب وافر في ظهورها من
تلك الآراء الجديدة في التربية التي تبلورت بعد ذلك في شكل « النظم التربوية
النموذجية » .

وذلك أن المبادئ التربوية التي نادى بها مونتني Montaigne و رابليه
Rabelais ، في القرن السادس عشر وكانت تدعو الى مراعاة طبيعة
الطفل ، وعدم الاعتماد على الحفظ والتلقين هذه المبادئ كان قد أسدل عليها
ستار من النسيان في القرن السابع عشر ، تحت تأثير تعاليم « الجوزيت ،
القاسية ، ثم عاد تيار الرجعية والتحكم بعد ذلك على أشده أيام حكم نابليون .

فلما ظهرت آراء « فورييه » كانت حلقة الوصل التي ربطت التربية في
العصر الحديث بأصولها الأولى في القرن السادس عشر إذ عمل « فورييه »
على أن تكون التربية وسيلة للتعاون العريين الأطفال ، حتى يشبوا على حب
هذا النظام . ووجه الأنظار الى ضرورة الاهتمام بمعرفة ميول الأطفال وانواقهم
حتى يكون العمل بالنسبة اليهم مشوقا . كما راعى في ذلك حاجتهم الى التغيير
وانتقال مركز اهتمامهم من عمل الى آخر . كما أراد أيضا أن يكون التعليم
« عمليا » وأن يعتمد كل البعد عن التلقين وعن الحفظ وبذلك يكتب الطفل
معلوماته عن طريق النشاط الذي يمارسه بنفسه وعن طريق اتصاله بالاشياء
الحسية والتأثير عليها . واهتم بأن يلحق بكل مدرسة مصنع وحقل لتدريب
الأطفال تدريجا عمليا كما انه نصح المربين بأن يستخدموا خبرتهم في تكييف
عواطف الأطفال وفق نظم الحياة الجماعية ، وذلك بالرجوع الى الطريقة التي
عرفت فيما بعد بطيخة « اعلاء الغرائز Sublimation » .

ومن الحركات الأخرى التي أسهمت آراء فورييه بنصيب في تقويتها

• الحركة النسائية ، فقد دافع بقوة عن حقوق المرأة ويجب ألا ننسى من ذلك انه كان يؤيد اعطاء المرأة حق الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية ، ولكنه كان يعنى بالدفاع عن المرأة ، الدفاع عنها في المجال الاجتماعي . وكان يرغب في ان يفسح المجال لها لممارسة الأعمال التي تؤهلها لها طبيعتها وقد أعلن بمراحة ان تقدم الشعوب انما يقاس بمقدار تمتع المرأة بحقوقها الاجتماعية .

ولكن هذه النتائج الفرعية لا تعد شيئا بجانب البناء الشامل الذي وضعه «فورييه» ، اول لجنة في تشييده ، وذلك هو بناء النظام التعاوني بشقيه : تعاون الانتاج وتعاون الاستهلاك .

ولا تحفى على المقارئ ما أصاب المحاولات الأولى لانشاء « الخلايا التعاونية » ، وفقا لمشروع فورييه ، من فشل نوع قد قام بهذه المحاولات بعض انتصاره في فرنسا (١) ، وفي أمريكا (٢) ، وحاولوا تنظيم العمل فيها على أساس نتائج المجموعات ، والحياة المشتركة ولكن هذه المحاولات لم تنجح لسوء الحظ أحيانا ، ولقلة الأموال اللازمة لإدارة هذه الخلايا أحيانا أخرى . وسجل « شارل جيد » - وهو كما قدمنا أكثر علماء الاقتصاد اهتماما بحركة فورييه - فشل هذه المحاولات فيما كتبه عن « المستعمرات الجماعية أو التعاونية » (٣) .

ولكن اذا كانت الفكرة قد فشلت في تطبيقها تطبيقا كاملا ، أى في تنظيم التعاون في الوحدات على أساس الانتاج والاستهلاك معا ، فقد اثبتت التجارب امكان نجاحها وازدهارها بتجزئتها أى بتنظيم كل من تعاون الانتاج وتعاون الاستهلاك على حدة .

Cîteaux, Condé-sur-Vesgre

Texas, Brook farms

Gide, Les Colonies Communistes et Coopératives, Paris. (١)

1977.

(١) في منقلى

(٢) في منقلى

ويقترحنا الانصاف ان نمسجل ان « فورييه » لم يكن الوحيد الذي كان يحلم بتحقيق فكرة التعاون في الانتاج ، فقد سبقه في ذلك بعض المفكرين ، كما جاء بعده أحد المصلحين المشهورين في الحركة الاشتراكية ، وهو « لويى بلان Louis Blanc » وجامد جهادا عنيفا في سبيل نجاح تلك الفكرة .

تعاون الانتاج :

وتقوم فكرة التعاون في الانتاج على اجتماع بعض صغار المنتجين الذين ينتجون في ميدان معين من ميادين الاقتصاد ، ويضع كل منهم ما يستطيع ان يضعه من مال لادارة المشروع او يتفقون فيما بينهم على ان تتساوى الجبالغ التي يضعها كل منهم (وفي الحالة الاولى تقسم الأرباح بنسبة رأس مال كل واحد ، وفي الحالة الثانية تقسم الأرباح بالتساوى) .

وبعد تكوين رأس المال بهذه الطريقة تشتري الأدوات اللازمة للعمل ثم ينظم العمل نفسه ويوزع بين الجميع وفي نهاية المدة اللازمة لانتاج السلعة او لضم المحاصيل ، تجمع المواد المنتجة ، وتباع في الاسواق ، ثم تقسم الأرباح على المشتركين حسب ما قدمنا .

وهذه الطريقة التعاونية في الانتاج تخشى الافراد عن رأس المال الضخم الذي قد يلزم لكل منهم للقيام بمشروعه ، كما انها تحررهم من عسف اصحاب الاعمال الذين يفرضون عليهم شروطهم القاسية لانهم يملكون رأس المال .

وقد بذلت جهود كبيرة لتوطيد اقدام مثل هذه المشروعات التعاونية ، وكثيرا ما كانت الدولة تبذل لها المعونة ، وتفضلها على غيرها في شراء ما تحتاج اليه من سلع حرصا على نجاحها ، وتشجيعا للقائمين بامرها ولكن نجاح هذه الجمعيات التعاونية الانتاجية ظل ، مع ذلك ، محدودا ، فلم تكن لها القوة التي تستطيع بها تصعد في وجه المشروعات الضخمة التي كان يقوم بها كبار الرأسماليين .

تعاون المستهلك :

وإذا كان تعاون الانتاج قد انحصر فى دائرة ضيقة ، فإن تعاون المستهلك قد اتى . على العكس ، بنتائج باهرة وقد قلنا من قبل ان العرص على منفعة المستهلك وتوفير الرفاهية له كانت من المبادئ الأساسية فى اشتراكية « فوريه » فلا عجب اذا قلنا الآن ، ان « الجمعيات التعاونية الاستهلاكية » كانت أوثق صلة بفكرته ، او انها كانت النتيجة المباشرة لآرائه وجهوده .

وتتلخص فكرة التعاون فى الاستهلاك ، فى انضمام فريق من المستهلكين تحت لواء « جمعية تعاونية » وهذه الجمعية تتولى شراء المنتجات والأغذية والسلع المختلفة من أماكن انتاجها راساً (وبذلك توفر كثيراً من اللباغ التى تدخل جيوب الوسطاء والمستوردين) ثم تبيع هذه المنتجات للأعضاء « ببيع قليل » ، وتوزع الأرباح فى نهاية العام بنسبة ما اشترى أو ما استهلكه كل فرد .

لقد كانت هذه الفكرة عن ظهورها ثورة فى أساليب الاقتصاد الحديث فأتسع نطاق هذه الحركة التعاونية بسرعة فائقة . ولم تصانف فى طريقتها ما صانفه « تعاون الانتاج » من عقبات ولم يكن من دواعى الفخر لهذا النظام زيادة عدد الأقواء التى تحصل على الطعام بثمن معقول فحسب ، بل ان من أكبر محاسنه تنظيم التعامل الاقتصادى فى شكل تعاون كبير (١) فبعد ان كانت المؤسسات التعاونية فى اول امرها فى عزلة بعضها عن بعض ، ثم بينها الاتصال ووجدت جهودها فى تقديم طلباتها الى مصادر الانتاج ، وبذلك

(١) ملئت الإحصاءات على أن التتبعين فى فرنسا . بنظام التعاون قد بلغ فى عام ١٩٢٥م عشرة ملايين شخص ، أى ما يزيد على ربع السكان فى ذلك الوقت .

استطاعت بتكتلها أن تملأ شروطها على المنتجين . وتحصل منهم على أرخص الأثمان ولم يقف الأمر عند هذا الحد . بل أن الجمعيات التعاونية أصبحت توجه الانتاج ذاته حسب مقتضيات الحاجة . وذلك بعد أن أصبحت تشترك في أسهم شركات الانتاج والمصانع الكبرى وكان من نتيجة هذا التوجيه . أحداث التوازن وتحقيق التناسب بين كمية المواد المنتجة . والمواد المستهلكة .

وقد دلت دراسات . برنار لافرنى ، عن نظام التعاون (١) على الاتجاه نحو صيغة جديدة تنبئ لنا حلا موقفا لمشكلة من أهم المشاكل التي تشغل الأثمان ، في الوقت الحاضر . وهي مشكلة . استغلال المرافق بوسائل اشتراكية دون الاتجاه الى التأميم *Socialiser sans étatiser* ، وتتلخص هذه الصيغة في انشاء شركات لاستغلال المرافق العامة . بتصريح من الدولة على أن تحتفظ هذه المرافق باستقلالها الذاتي . وتوزيع أسهمها على المتقنين بما تستغله من مرافق مثال ذلك : انشاء شركة لاستغلال خط للسكك الحديدية أو لاستغلال منجم للبتروول . أو لتوزيع المياه على السكان الخ .. ويشترط في مثل هذه الشركات - لكي تتميز عن الشركات الأخرى الاحتكارية التي تقوم على استغلال الجمهور :

- (أ) أن تقتصر أسهمها . كما قلنا . على المستهلكين .
- (ب) ألا يكون كل منها تحقيق الأرباح بأى طريقة .
- (ج) أن تضم الأرباح التي تحصل الى المال الاحتياطي .
- (د) وأن يستخدم هذا المال الاحتياطي في تحسين شروط الاستهلاك بصفة مستديمة . وفي تخفيف العبء عن جمهور المستهلكين .

(١) انظر الكتاب .

Lavergne, Socialisme et Coopération, Paris, 1922.

هذه هي الطريقة الفذة التي تجمع بين محاسن التأميم من حيث القضاء على الاستغلال الاحتكاري ، وبين محاسن المشروعات الخاصة التي تقوم على احكام التنظيم ، وتوفير الوسائل الفنية في الاستغلال .

وهكذا نجد أن فكرة فورييه الأساسية التي كانت تقوم على الرغبة في توحيد الأفراد عن طريق تحقيق الانسجام بين عواطفهم المختلفة ، هذه الفكرة قد أوجدت لنا في النهاية نظام « التعاون الاستهلاكي » الذي انتقد أفراد الشعب من مفاسد مبدأ « الحرية المطلقة *Le laissez faire* » .

ونذكر الذين ينكرون على فورييه أبوقه لهذا النظام بأنه قد كافح طوال حياته ضد « الطفيليات » أي ضد الهيئات الوسيطة التي كانت تعيش على مجهود الغير . كما كافح من أجل تحقيق صالح المستهلك .

الفصل السادس عشر

نقد المذاهب الاقتصادية الحرة ودعائم الرأسمالية

تمهيد :

في مطلع القرن التاسع عشر كانت المذاهب الاقتصادية الكلاسيكية قد رطلت أقدامها تحت تأثير نظريات « آدم سميث . وجان باتيست ساي J.B. Say وريكاردو » وغيرهم ونستطيع أن نقول أن إبرر الأسس التي قامت عليها هذه المذاهب هي المنافسة الحرة *Laissez faire* . والملكية الخاصة التي لا تتقيد بحدود ورأس المال بصفته أهم عناصر الإنتاج . وقد عم مبدأ المنافسة الحرة جميع مرافق الإنتاج وأعرضت الدول عن التدخل في تنظيم الإنتاج أو في تنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال . اللهم الا إذا كان هذا التدخل لقمع كل حركة ترمى إلى تكتل العمال واتحادهم للدفاع عن مصالحهم . وإذا كانت الدولة في اعراضها عن التدخل قد تدرعت « بالحرية » فإن هذه الحرية كانت في جانب المنتجين وأصحاب الأعمال وحدهم .

ونحن لا ننكر أن الصناعة قد ازدهرت في ظل هذا النظام . وأن المراكز الصناعية مثل « مانشستر وبرمنجهام » في إنجلترا . و « ليل وسيدان » في فرنسا قد تطورت بسرعة فائقة وأصبحت تضم المصانع الكبيرة التي تشغل الوفا من العمال -

ولكن إلى جانب هذا النجاح ظهرت مشاكل أخرى وظواهر اجتماعية واقتصادية بنات تشغل الأذهان وتحرك العقول لتتبرما وتقابها قبل استئصالها . وأهم هذه المشاكل ظهور طبقة جديدة في المراكز الصناعية تتميز بفقرها ويؤسها

وسوء حالتها الاجتماعية . تلك هي طبقة عمال المصانع . وإلى جانب مشكلة العمال هذه وجدت مشكلة أخرى هي مشكلة تصمم الإنتاج Super production وما يترقب عليه من ازمات اقتصادية وبطالة . وحينئذ بدأ رجال الفكر ينجسور خيفة ويتشككون في قيمة المذاهب الاقتصادية القديمة التي ظل الكثيرون يعتقدون مدة طويلة انه لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها . ويناب حركتهم ضد هذه المذاهب بوصف البؤس الذي كانت تعانيه طبقة العمال والظروف السيئة التي يعملون فيها والاستغلال الفاضح الذي يروحون تحت عبئه . فوصف بعضهم استخدام الأطفال والأحداث في العمل تحت ظروف قاسية بدون أى رعاية صحية (١) . وتكلم آخرون عن تسخير العمال في العمل ساعات طويلة . نظير أجور ضئيلة وعدم العناية بتعليمهم أو بتهيئة وسائل العلاج لهم أو بتوفير المساكن الصحية لمائلاتهم . وقد بلغ من ضالة الأجور ان . جاس باتيست ساسى ، نفسه قد لاحظ في أثناء رحلة الى إنجلترا عام ١٩١٥ . ان العامل الانجليزي كان لا يكسب بعد بلل أقصى جهد في العمل الا ما يوازي ثلاثة ارباع . بل وفي كثير من الأحيان الا ما يوازي نصف نفقاته . (٢) .

وقد جاء في وصف للنكتور . فيلارمي Villermé ، ان السوط الذي كان يستخدم لتأنيب الأطفال كان يأخذ مكانه فوق آلات النسيج ، في بعض مصانع نورمانديا . كما لو كان إحدى أدوات العمل .

(١) في عام ١٨٢٥ كان عدد الأطفال في مصانع النسيج الإنجليزية ٤٨٠٠ من الأولاد . ٥٢٠٨ من البنات ممن تقل سنهم عن ١١ سنة و ٦٧٠٠٠ صبي . ٨٩٠٠٠ فتاة فيما بين سن الحادية عشرة والثامنة عشرة (عن شارل جيد في كتابه ، تلويح المذاهب الاقتصادية من ١١٢ الجزء الأول .

J.B. Say, De l'Angleterre et des Anglais, Oeuvres T.V. (٧)
p. 213.

وجاء في بعض التقارير أن العمال كانوا يعملون بين خمس عشرة .
وست عشرة ساعة في اليوم وقد تصل أحيانا الى سبع عشرة ساعة (١) .

وقد جاءت الأزمات الاقتصادية فزادت من سوء هذه الحالة . ففي عام ١٨١٥ نشأت أولى الأزمات الاقتصادية التي هزت سوق التجارة في إنجلترا .
فالتقى بعدد من العمال الى عرض الشارع وقامت على اثر ذلك اضطرابات
الى اقتحام المصانع وتدمير الآلات . وقد نجمت هذه الأزمة عن جشع اصحاب
المصانع ، إذ اتهم حين قهروا قرب عودة السلم بعد حروب نابليون الطاحنة ،
بداوا يضاعفون من الانتاج على أمل تصدير البضائع واغراق الأسواق بعد أن
تضع الحرب أوزارها . ولكن المقادير التي انتجوها كانت تزيد بكثير عن حاجة
الاستهلاك في القارة فتكسبت السلع بدون تصريف مما أدى الى وجود الأزمة -
ومنذ ذلك الحين اخذت الأزمات تتوالى في فترات منتظمة تقريبا في خلال
القرن التاسع عشر وكان نطاقها يتسع كلما اتسع نطاق الصناعة والانتاج
الكبير .

وازاء هذه الحالة بنا المفكرون ورجال الاقتصاد يتساءلون - ألا يرجع
سوء الحال هذا الى عيب أو عيوب أساسية في النظام الاقتصادي الذي وضع
أسسه رجال الاقتصاد الحر ؟ ألا يمكن أن تكون مظاهر هذا النظام الخلابة
وما ينادي به من حرية اقتصادية ومنافسة حرة تخفي وراءها أبا خاويا يهدد
بالانهيار والخراب ؟

وقبعت مرحلة الوصف مرحلة النقد ومهاجمة النظام الاقتصادي القديم
ونجاءت بعد ذلك مرحلة الانتشاء : انشاء مذاهب اقتصادية جديدة ترقم على
أسس جديدة وتنادي بحقوق الطبقة العاملة وتنظيم الاقتصاد وإخضاعه لنوع

من الرقابة وبالحسد من الملكية الخاصة : هذه المذاهب هي التي اصطلح على تسميتها باسم المذاهب الاشتراكية .

ومن أشهر من قاموا بالنقد « سيموندي Sismondi » ، فوضع أمام العالم صورة لا تنسى للآلام والبؤس الذي نجم عن المنافسة الحرة .

وجاءت بعده العقول الجريئة التي لم تكف بالتدقيق بل قبضته بوضعه مشروع لنظام اقتصادي جديد : ونذكر من هؤلاء « سان سيمون » وأصحابه الذين بنوا بمهاجمة الملكية الخاصة ونظام اليراث وتبصروا ذلك بإنشاء منعب الصناعة للدفاع عن حقوق العمال . وجاء بعد ذلك الاشتراكيون أصحاب المشروعات التعاونية ومن أشهرهم « أوين Owen » و « فورييه Fourier » و « لويس بلان Louis Blanc » . وكان يداعبهم الحلم الجميل بالقضاء على الأنانية الفردية وتوضيح المصالح الخاصة في سبيل قيام نظام تعاوني يكفل السعادة والرخاء للجميع . وقد أطلق عليهم لذلك « أصحاب المذاهب الخيالية Utopistes » و « سار برودون Proudhon » في طريق آخر وكان إله التاليف بين مبدأ الحرية ومبدأ العدالة وذلك باصلاح نظام التبادل على أسس للفناء النقد .

هذه هي أهم الاتجاهات التي بدأت بها الحركة الاشتراكية وقد أفرنا لكل منها فصلا خاصا يوضح ما فيها من أسس سليمة وما امتزج بها من ضروب الوهم والخيال . ولا شك أن هؤلاء المصلحين كانت تحدرهم الرغبة الطيبة في الاصلاح والقضاء على الظلم والاضطراب ولكنهم كانوا يتلغفون أحيانا في تطرف وراء مثلهم العليا فيتصنون تطلق الحقيقة الى الخيال . وكان عثرهم في ذلك أنهم وضعوا كل أملهم في الجانب الطيب للانسان وكانوا يأملون في القضاء على الجانب الخبيث الذي يعرقل سبل الاصلاح ويقت حذر عثرة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية .

وإذا كانت المذاهب الاشتراكية قد تعثرت في بادئ أمرها . فإنها قد تبرر عيوب النظام القديم . واثبتت أن كتاب الاقتصاد لم تختتم صفحاته وأن فلسفة اقتصادية جديدة يمكن أن تحل محل الفلسفة القديمة التي ثبت فشلها . وكأني بهؤلاء المصلحين الاشتراكيين يقولون لأصحاب المذاهب القديمة ما قاله هاملت لهوراثيو : « هناك حقائق في السماء وحقائق في الأرض تتعدى النطاق الضيق الذي خلقته فلسفتك » - فلقد أثاروا حقا مسائل جديدة وكانت نظريات تفيض بالآراء الخصبة الناضجة - فالتجهت الأنظار اليهم وشاعت النظريات الاشتراكية حتى استطاعت في النهاية أن تفرض نفسها على انصار المذاهب القديمة انفسهم -

سيموندى وتقدمه للاقتصاد الكلاسيكى :

درس سيموندى آراء المذاهب الاقتصادية الحرة وكون لنفسه رأيا فيها . ولم يبدأ في اذاعة آرائه الانتقادية الا بعد أن اختبرت في ذهنه فكرة المنهج الجديد الذى يجب أن تتجه اليه الدراسات الاقتصادية . وقد مهد لذلك بزيارته البلاد الصناعية المختلفة فاطلع على احوال العمال وما يقاسونه من شظف العيش وخصوصا بعد الأزمة التي اجتاحت أوروبا في مطلع القرن التاسع عشر . وبعد عودته من إنجلترا في ١٨١٩ أخذ في اعداد ملاحظاته وضم اليها عناصر المقال الذى كان قد اعدّه من قبل للنشر في « دائرة معارف ادنبرة » ، وأخرج كتابه المشهور : « مبادئ جديدة للاقتصاد السياسى » (١) . وعاد بعد ذلك فنشر كتابا آخر في ١٨٢٧ بعنوان : « دراسات في الاقتصاد السياسى » (٢) . وقد دعم فيه آراءه الجديدة بمجموعة من الدراسات الوصفية والتاريخية وعلى الأخص ما يتعلق فيها بحياة عمال الزراعة في إنجلترا ، واسكوتلندة ، وايرلندة ، وإيطاليا .

Nouveaux Principes d'économie Politique.

(١)

Etudes sur l'économie Politique.

(٢)

ولم ينسب نقد سيسموندى على المبادئ النظرية للاقتصاد السياسى بل
انصب على ثلاث نواح هامة تتعلق أولا : بالمنهج وثانيا بالموضوع وثالثا
بالتفائج العملية التى تترتب على مبادئ المدرسة الكلاسيكية .

اولا - ملاحظاته على المنهج :

يرى سيسموندى أن الاقتصاد السياسى علم لانسانى يجب أن تراعى فيه
القيم الأخلاقية ، كما يجب على عالم الاقتصاد أن يضع نصب عينيه ربط
الظواهر الاقتصادية بالظواهر الاجتماعية الأخرى لأن عزل الظاهرة الاقتصادية
ودراستها على حدة ينتهى بنا الى دراسة تجريدية لا تمت الى عالم الواقع
بصلة . وتقوم الدراسة الاقتصادية على التجربة والتاريخ والملاحظة ، ويجب
أن تمنى بدراسة تفاصيل الحياة الانسانية : فينصرف العالم أحيانا الى دراسة
أحوال زمن معين وأحيانا الى دراسة أحوال بلد معين ، أو يوجه اهتمامه
أحيانا الى دراسة شروط حرفة معينة حتى يستطيع أن يربط بين حياة الانسان
وبين النظم الاجتماعية التى تؤثر فيها . وقد أكد سيسموندى أن المسلك الى
التعميم فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية هو سبب الأخطاء الجسيمة التى يقع
فيها الباحثون .

وإذا كان الاقتصاد يقوم على دراسة العلاقات الانسانية فيجب لن أن
يعنى بمعرفة الطبيعة الانسانية ، ويجب أن يعنى بأحوال المجتمعات وتطورها
فى حدود الزمان والمكان أى أنه يجب أن يكون وثيق الصلة بالتاريخ وأن
يعتمد على الوثائق التاريخية وعلى دراسة علماء الأنثولوجيا والأنثروبولوجيا .
وهذه إلقاء هى أساس ما رده علماء الاجتماع فيما بعد حين شرعوا فى
تجديد الدراسة الاقتصادية باخضاع الاقتصاد الى منهج بحث الظواهر
الاجتماعية واخضاعه لقانون النسبية .

وقد ظهرت قيمة آراء سيسموندى فى بحث المشاكل العملية حين يتعين

على الباحث أن ينرم الظروف الخاصة التى أدت الى وجود المشكلة وإن يتنبأ بالنتائج القريبة التى تترتب على تطبيق تشريع معين - ولكن هذه الآراء كانت بالرغم من منطقتها السليم واستنادها الى الأمثلة الحسية ، موضع الهجوم الشديد من انصار المذاهب القديمة التى أطلق عليها سيسموندى اسم « المذاهب الأرثوذكسية » وقد ظلت هذه التسمية علما عليها حتى اليوم .

ثانيا - ملاحظاته على الموضوع :

كان اصحاب المذاهب القديمة او « الأرثوذكسية » حسب تسمية سيسموندى لها ينظرون الى الاقتصاد على انه علم الثروة (١) ، ولكن الموضوع الحقيقى للاقتصاد هو الانسان او بمعنى ابقى « الرفاهية المادية للانسان » ، فالاهتمام بالثروة وحدها واغفال الانسان هو الذى يؤدى الى حدوث الكوارث ولا شك ان هدف الحكومات الاساسى « يجب أن يتجه . لا الى تكديس الثروة ، بل اشتراك جميع المواطنين فى التمتع بشمارها والى تحقيق مستوى ملائم للرفاهية يتمتع به السواد الأعظم - ولا يقاس رخاء الدولة بصدار ثروتها وعدد سكانها ، بل بالعلاقة التى توجد بين هذين العنصرين » (٢) - وإذا كان القدماء قد اهتموا بالانتاج Production أى بمراد الحصول على الثروة ، فان العصر الحديث يجب أن يفسح مجالا للاهتمام بالتوزيع Distribution وقد ادعى القدماء أن وضعهم الانتاج فى المقام الأول راجع الى أن زيادة انتاج السلع شرط أساسى لتحسين التوزيع وزيادة نصيب كل فرد منها - ولكن هذا الادعاء ليس له سند من الواقع - إذ أن تكديس السلع لا يفي عن الأمر شيئا مادامت الأحوال الاقتصادية لا تتيح للمواد الأعظم من الشعب المقدرة الشرائية التى تمكنه من الانتفاع بهذه السلع - ولذلك فإن الثروة لا قيمة لها - فى نظر

(١) ساد هذا التعريف منذ عهد ارسطو الذى أطلق على الاقتصاد اسم chrématistique ومعناه فى اليونانية ما يتصل بالثروة .

Nouveaux Principes, T.I. p. 9.

(٢)

سيموندى - الا اذا توزعت بنسبة ملائمة تتفق مع حاجات الناس ومع ما يؤمنونه من خدمات للمجتمع . وقد اهتم اهتماما خاصا ، فى كلامه عن التوزيع ، بمن اطلق عليهم اسم « الفقراء Les Pauvres » ، وهم اولئك الذين لا يملكون كوسيلة للحياة الا قوة اترعهم ويظلون يكسحون من الصباح الى المساء فى المصانع او فى الحقول - فهؤلاء ، فى الواقع ، هم الذين يكونون غالبية السكان . وقد اهتم سيموندى بالاثار التى أحدثها فى حياتهم اختراع الآلات ، ونظام المنافسة الحرة ، والملكية الفردية التى لا تتقيد بمعوق . ان الاقتصاد السياسى يجب ان يؤول ، فى نظره ، الى نظرية لتنظيم الخير Théorie de Bienfaisance واذا لم يهدف الاقتصاد الى اسعاد السود الأعظم من الشعب فلا داعى لوجوده » (١) .

وخلاصة القول ان « الاقتصاد السياسى » يجب ، فى رأى سيموندى ، ان يتحول الى « اقتصاد اجتماعى » ويعد سيموندى اول من اتجه هذا الاتجاه الاجتماعى فى دراسة الظواهر الاقتصادية ، وقد مهد بذلك الطريق امام نظريات المدرسة « السسيولوجية » الفرنسية .

ثالثا - نقد الملتانج التى تقترب على مبادئ المذاهب الحرة :

١ - زيادة الانتاج :

لقد ترتب على الخطأ فى المنهج ، وفى فهم الموضوع الحقيقى للاقتصاد اللوئوخ فى أخطاء كانت لها عواقب وخيمة من الناحية العملية . وأهم هذه الأخطاء الانتفاخ فى الانتاج دون الوقوف عند حد معين ، والثقة العمياء فى مبدأ المنافسة حتى ظن الكثيرون ان هذا المبدأ وحده كفيل بإحداث التوازن

(١) ويقول سيموندى فى موقع آخر : « اذا كان لا بد للحكومة ان تهتم بمسألة طبقة من طبقات الأمة على حساب الطبقات الأخرى ، فلا شك ان أولى الطبقات بهذا الاهتمام هي طبقة الأجراء الذين يكسبون معاشهم يوما بيوم - »

بين المصالح المختلفة . وأخيرا اعتماد الحكومة عن كل تدخل في الميدان الاقتصادي .

ولم يعترف الكلاسيكيون بوجود أي خطر في زيادة الانتاج . في نظرهم اذا زاد في سلعة معينة فلا يلبث انخفاض الأسعار ان ينبه المنتج الى ضرورة الاتجاه الى ناحية أخرى كما ان ارتفاع الأسعار بالنسبة لسلعة معينة من شأنه ان يلفت نظر المنتج الى عدم كفاية هذه السلعة . والى ضرورة زيادة الانتاج فيها . فعلى فرض ان هناك أخطاء تحدث من ان لآخر في هذه الناحية فانها أخطاء مؤقتة . ولا تلبث الية العرض والطلب وانخفاض الأسعار وارتفاعها ان تنبه اليها فيعمد المنتجون قوا الى تلافيها .

يقول سيسموندى ولكن هذا التحليل النظري لا يلبث ان ينهار امام الحقائق . اذ قد يحدث ان تزداد الحاجة الى سلعة معينة دون ان تكون نسبة هذه الزيادة موازية لنسبة الزيادة في الانتاج . فيعتقد المنتج ان العرض قد زاد على الطلب ويعمد الى الاقلال من انتاجه . فيضار بذلك المستهلك . هذا الى ان تحويل رؤوس الأموال وأدوات العمل من صناعة باثرة الى صناعة رابحة لا يكون بتلك السهولة التي يتحدث عنها الكلاسيكيون . كما ان العامل لا يقبل ان ينتقل فجأة من عمل قد اتقنه وأضاع في تعلمه جهودا مضيئة الى عمل لا يستطيع ان يظهر فيه مواهبه ومقدرته . وهو يقبل ان يتخفّض أجره في صناعة باثرة تعود عليها ولا يقبل الانتقال الى صناعة رابحة لم يالها . ويعود الأمر عليه وعلى المنتج في النهاية بالويل . واذا قدر للتوازن ان يعود يوما ما بين الانتاج والاستهلاك فلا يكون ذلك الا بعد سلسلة من المحن التي تصيب المنتج والمعامل . فلا يقل الانتاج الا بافلاس عدد من المنتجين وذهاب عدد من العمال ضحية للبؤس والمقاة .

فلنحذر اذن من هذه النظرية الخطرة التي تدعى ان للتوازن يحدث من

تلقاه نفسه . فان التوازن اذا حدث بعد مدة طويلة فلا يكون ذلك الا بتضميمات
جسيمة » (١) .

واذا كان سيسموندى قد هاجم الافراط فى الانتاج فقد ادى ذلك بطبيعة
الحال الى مهاجمة التصنيع الآلى . فجرد على الآلات حملة شعواء مما جعل
مناصره ينعتونه بالرجعية والجهل . ولكنه صمد فى هجومه واخذ يفند آراء
الكلاسيكيين الذين اجمعوا على الاعتراف بما اسبقه الآلات من خدمات
للانسانية . فان الآلات فى نظره قد اتاحت الانتاج للرخيص وخصوصا فى
المراد الغذائية ، فاستطاع المستهلك بذلك ان يوفر جزءا من دخله ينقله الى
شراء الحاجيات الأخرى والكماليات . وهذا الاقبال على الشراء او زيادة
الطلب يؤدى بطبيعة الحال الى فتح مجالات جديدة للممل وتشغيل عدد اكبر
من العمال . ولا ينكر سيسموندى حقيقة هذا الأمر من « الناحية النظرية » ،
فان الانتاج الجديد لابد ان يؤدى الى استهلاك جديد . ولكن الأمر يختلف اذا
نظرنا اليه فى ضوء الواقع ، عند ذلك لا نلبث ان نشاهد ان الأثر المباشر
للآلات هو زيادة التعمل وتعرض العمال الى التشرد ، واذا لم يصل الأمر الى
هذا الحد فان المنافسة بينهم وتزاحمهم على العمل يؤدى الى خفض الأجور .
واذا انخفضت الأجور . انخفض الاستهلاك تبعا لذلك وقل الطلب على السلع .
وبذلك تنهدم نظرية الكلاسيكيين من أساسها . ولا يمكن ان تكون نافعة الا اذا
سبق استخدامها زيادة الدخل : كما ان « احلال الآلة محل الانسان لا يعمد
بالفعل الا بقدر ما يجد هذا الانسان عملا فى مكان آخر » (٢) .

ولم يثر غضب سيسموندى ، فى الواقع الا اهمال رجال الاقتصاد
الكلاسيكيين لهذه الناحية الانسانية بالذات . وعدم اهتمامهم بما يعمل بالعمال

op. cit. T.I. p. 333

(١)

op. cit. p. 398.

(٢)

من ازمات وعطى الاخصر فى فترات الانتقال . واذا كان استخدام الآلات يؤدي .
فى النهاية الى ايجاد العمل فان ذلك يتطلب احيانا وقتا طويلا . ومسألة
الوقت هذه لها اهميتها بالنسبة للعمال العاطلين .

واذا كان يؤس العمال من جراء التصنيع الكبير لا يحرك نفوس رجال
الاقتصاد الكلاسيكيين ، فما ذلك الا لانهم حاولوا القناع انفسهم بأن كل نظام
جديد لابد له من ضحايا حتى يكتب له الاستقرار . ولكن سيسموندى كان
شديد الاهتمام بتخفيف الالم العمال فى مراحل الانتقال الى النظام الجديد .
وكانت المسألة فى نظره اكبر وخطر من أن تترك لعمال الزمن وهذه .

ولم يقتصر دفاع سيسموندى على الرغبة فى علاج التمثل الذى تنشئ
بين العمال على اثر استخدام الآلات ، بل انه انتقل بعد ذلك الى مناقشة الفوائد
التي يمكن أن يجنيها العمال من استخدامها . فقد كان يكفى ، فى نظر
الكلاسيكيين ، أن يتمتع العامل برخص الأثمان بوصفه مستهلكا . ولكن
سيسموندى يطالب بأكثر من ذلك : فإذا كان استخدام الآلات قد ساعد على
زيادة الانتاج افلا يحق للعامل أن يفيد من ذلك بالمطالبة بانقاص ساعات العمل
والتمتع بفترة معقولة من الراحة ؟ لقد تفاؤل رجال الصناعة واصحاب رؤوس
الأموال من هذه الحقيقة وهم فى غمرة المنافسة . كما أن هذه المنافسة قد
اينت الى خفض اجور العمال فاضطر العامل الى مضاعفة مجهوده وإلى اضافة
ساعات الى عمله المعتاد حتى يعرض ما أصابه من خفض أجره . ونحن
لا نستطيع أن نجزم دائما بأن العامل يفيد من استخدام الآلات بوصفه مستهلكا ،
فكثير من السلع التى تنتجها الآلات لا يحتاج اليها العامل فى استهلاكه ، فلا اقل
من أن يحتفظ لنفسه بالحق فى انقاص ساعات العمل مادام قد ساهم فى زيادة
الانتاج .

لقد آخذت هذه الفكرة المائبة تشق طريقها حتى استحوذت شيئا فشيئا
على عقول القائمين على نقابات العمال . فاصبحت هذه النقابات لا تجل

تشغيل آلة جديدة الا اذا ضمنت فى مقابل ذلك انقاص ساعات العمل وزيادة
اجور العمال .

ويضيف سيسموندى الى مضار المنافسة عملا آخر : فان السعى وراء
خفض الاسعار لا يدفع صاحب العمل الى السعى وراء الاقتصاد فى المواد
الاولية فحسب ، بل يدفعه كذلك الى الاقتصاد فى تكاليف الابدى للعامة .
ولذلك فافتنا نجد ان مبدأ المنافسة قد خلق امامنا مشكلة استقدام الأطفال
والنساء بدلا من الرجال لما يتقاضونه من اجور ضئيلة . وقد يبلغ العسك
بهؤلاء الضعفاء الى حد استغلالهم فى المصانع ليلا ونهارا حتى يتضاعف
الانتاج فمادام يجدينا فى هذه الحالة انخفاض اسعار السلع اذا كان ذلك
سيكلفنا ثمنا غاليا يدفعه هؤلاء التعساء من صحتهم وقوتهم . ان المنافسة
فى هذه الحالة تاتى على اثمن ما يملكه الشعب من ذخيرة : اذ انها تهدم مرج
الصحة العامة وتفتح به نحو التدهور والفناء .

لقد استطاع سيسموندى بنقده هذا وبارائه الصائبة ان يصيب الذمب
الحر . Libéralisme « فى الصميم ، قهده بذلك السبيل لقيام المذامب
الاشتراكية . وقد استطاع ان يثبت ، بصفة قاطعة ، خطأ النظرية التى نادى
بها الفيزيوقراطيون وادم سميث والمضى تتلخص فى « الاتفاق الطبيعى بين
المصلحة الخاصة والمصلحة العامة » . فكل شخص يحرص بطبيعة الحال على
مصلحته اكثر مما يحرص عليها حكومة جاملة او مهتمة ، كما ان معنى كل
فرد وراء مصلحته يؤدى فى النهاية الى مصلحة المجموع . « ان هذه النظرية
ليس لها من الحقيقة الا مظهرها . وقد بحث سيسموندى عن الاسباب التى
انبت الى تكنيها فى الواقع ، فامتدى الى ان العامل الاساسى هو سوء توزيع
الملكية . هذا العامل الذى يرجع الى سوء التنظيم الاجتماعى وللذى يؤدى
الى عدم تكافؤ الفرص هو الذى يفسر لنا فى النهاية ذلك التضارب الذى يحدث
بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة .

٢ - النزاع بين رأس المال والعمل :

وقد يكون سيسموندى هو أول من وجه الأنظار الى أن المجتمع الصناعى يميل الى الفصل بين طبقتين : طبقة من يعملون وطبقة من يملكون وقد ساعدت المنافسة الحرة على توسيع الهوة بين الطبقتين حتى أصبحنا نجد فى النهاية طبقتين وجها لوجه : الطبقة الكادحة *Prolétariat* ، و « الرأسماليين » ولخبت الطبقات التى كانت تحتل المراتب الوسيطة بينهما ، كطبقة صغار الملاك ، وصغار المزارعين فى الريف ، وأصحاب المصانع الصغيرة وأصحاب الحوانيت . فهؤلاء جميعا لم يتمكنوا من الصمود أمام أصحاب المشروعات الكبيرة . ولم يعد فى المجتمع مكان الا للرأسمالى الكبير وأمامه ذلك الحشد المتزايد من افراد الطبقة التى لا تملك شيئا .

هذه الظاهرة التى أدت الى تركيز رأس المال ، والتى ستلعب دورا هاما كما سنرى فيما بعد - فى آراء « كارل ماركس » . قد اقلقت بال سيسموندى ، فوجه لها عناية خاصة واهتم بتحليلها وعرضها عرضا أظهر ما انطوت عليه من خطورة : اذ أظهر ما تسببه من الدمار فى ميادين الزراعة والصناعة والتجارة . فوجود هاتين الطبقتين وجها لوجه ، أى طبقة الرأسماليين وطبقة المعدمين ، بعد أن أمحت الطبقات الأخرى الوسيطة . هو السبب الأساسى فى بؤس العمال أولا وفى وجود الأزمات الاقتصادية ثانيا .

أما من حيث بؤس العمال فإن سببه هو تكاثرهم وتهاقثم على العمل لحاجتهم الماسة اليه - فيزداد عرض الأيدي العاملة ويقل الطلب عليها . فيضطر العمال حينئذ لقبول أى أجر يعرض عليهم حتى لا يموتوا جوعا وهم يعلمون أن هذا القبول لا يحقق مصلحتهم ولا مصلحة الطبقة التى ينتمون اليها . ان الضرورة التى تلزم التقير يقبول شروط مجحفة ، وتزداد على الدوام اجحافا به . لم تنجم الا عن لتساع الهوة بين من يملكون وبين من يعملون .

اذ لو ظل العمل صانما مستقلا « *Artisan* » ، كما كان من قبل ، لاستطاع

ان يقدر دخله على وجه التقريب وأن ينظم حياته وحياة امرته وفقاً لما يتوقعه من كسب - ولكنه ، اليوم تحت رحمة صاحب العمل ، ولا يملك شيئاً يستطيع ، بالاعتماد عليه بعض الوقت ، أن يساوم على الأجر الذي يرضيه - كما أن جهله بالظروف التي تستدعى زيادة الطلب على العمل أو مضاعفة الانتاج يجعله لا يهتم بالتطلع الى المستقبل فيستسلم لشئته الاقدار ويصبح أداة في ايدي الطبقة المالكة تسخره كيف تشاء : ان شامت هيات له العمل وان شامت تركته فريسة للجوع والحرمان -

ولا يصدق ذلك على عمال الصناعة فحسب ، بل على عمال الزراعة كذلك - فلو أن جميع الفلاحين كانوا ملاكاً لأراضيهم لاستطاعوا ان يضمعوا لانفسهم ولأسرتهم حياة طيبة في مستوى يليق بكرامة الأسمين ، فامتلاكهم للأراضي يحفزهم دائماً على العمل لزيادة الانتاج - أما اذا كانت الأراضي في يد مالك اقطاعي واحد ، فانه يصبح لا هم له الا زيادة ربحه للساقى منها ولا يقيس له ذلك الا بالاجحاف بحقوق الفلاحين وتسخيرهم للعمل بأجور ضئيلة -

أما من حيث الأزمات الاقتصادية فسنبين كيف يتسبب هذا التضاد بين رأس المال والعمل في وجودها : يرى سيسموندى أن من الأسباب التي تحدث الأزمات صعوبة التعرف على احوال السوق اذا اتسع نطاقها الى حد كبير ، واعتماد المنتجين على رؤوس أموالهم أكثر من اعتمادهم على حاجات المستهلكين - ولكن السبب الأهم في نظره ، هو سوء توزيع الثروة - فالانفصال الذي حدث بين رأس المال والعمل جعل دخل الملاك في ازدياد مستمر ، بينما ظل دخل العمال مستقراً عند الحد الأدنى - وقد نتج عن ذلك بطيئة الحال عدم التوازن من ناحية طلب السلع ، فالملكية اذا كانت موزعة توزيعاً عادلاً ، وإذا كانت زيادة الدخل تصير بنسبة واحدة أو بنسبة متقاربة على الأقل ، فإن ذلك يؤدي الى نوع من الاتساق في زيادة الطلب ، فيرتفع الانتاج بالنسبة

للمصناعات التي تغذى الحاجات العامة والمضروية - ولكن ما يحدث بالفعل .
هو زيادة دخول الأغنياء دون غيرهم قيؤدي ذلك بطبيعة الحال الى زيادة
الطلب على الكماليات ، قتهمل المصناعات الأساسية ويوجه الاهتمام الى
المصناعات الكمالية . ويتتج عن أعمال المصناعات الأولى وضعف المقدرة
الشرائية للطبقة الكاسحة كساد انتاجها . فيقوم صاحب العمل بتوفير العمال
الذين يعملون فيها - ولما كانت المصناعات الجديدة لا تنمو الا ببطء ولا تستطيع
أن تستوعب مرة واحدة هذا العدد الهائل من العمال . فان هؤلاء يظلون مدة
طويلة يعانون البطالة وتهبط تبعاً لذلك نسبة استهلاكهم للمساود الغذائية
والسلع المضروية - وهذا الهبوط المتواصل في الاستهلاك للسلع المضروية
هو الذي يولد الأزمات .

مشروعات الإصلاح :

حين عالج سيسموندى أسباب الأزمات وأسباب الفقر بين الطبقات العاملة
اثار موضوعات لم يكن علماء الاقتصاد قد اعتادوا أن يطرقوها من قبل .
وهذا . في الواقع . هو وجه الحدة والمراقبة في كتاباته : فقد كان يشرب
بعض تحليلاته شيء من السطحية والتفاهة أحيانا . ولكن القيمة الحقيقية
لمؤلفاته ظلت في تلك الروح الوثابة نحو التجديد . وفي تلك الجرأة على
مواجهة المشاكل وعدم التهرب منها ومحاولة إيجاد حلول لها . ولم يعد في
الامكان أن ينسى الناس أو تناسوا ، بعدما كتب سيسموند . الآلام واليؤس
الذي خلله تقدم الصناعة والارتفاع نحو الانتاج الكبير . في محيط العمال .
ولم يعد من المستطاع أن يتفائل المهتمون بالأمور الاقتصادية عن خطورة
الأزمات ، وان تظل نظرتهم اليها قاصرة على اعتبارها ظواهر عابرة لا تكاد
تترك أثرا ينكر . ولم يعد من الممكن التغاضي عن النظر الى المشاكل والمصاعب
الاقتصادية التي تنجم عن سوء توزيع الملكية وعن الفوارق الشاسعة بين الملاك
والمعوزين مما جعل من المستحيل أن يقوم بين هاتين الطبقتين تعاقد أساسه

حرية الاختيار - هذه المسائل التي اثارها سيسموندى بقوة وحرارة ، اخذت
تجرى فى محيط الاقتصاد وفى محيط للمال فاثارت الاهتمام فى المحيط الأول
وبفقت نحو المطالبة بالاصلاح فى المحيط الثانى - وهى فى هذا المجال او ذاك ،
قد بينت بوضوح ، لا ليس فيه ، ضرورة الاهتمام بالنتائج الاجتماعية التي
تترتب على التقديرات الاقتصادية ، وضرورة العمل على وضع سياسة اجتماعية
تسير جنباً الى جنب مع السياسة الاقتصادية .

ان سيسموندى ، بهذه السياسة الاجتماعية التي رسم خطوطها ، قد فتح
الطريق امام من اتى بعده من المصلحين الاشتراكيين : فلننتظر الآن فيم احتوت
عليه هذه السياسة من آراء .

وحصل سيسموندى من تحليله للظواهر الاقتصادية الى حقيقة هامة وهى
ان المصالح الخاصة غالباً ما تتعارض مع المصلحة العامة - وهو فى رايه هذا
يخالف تماماً آراء المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسها آدم سميث ، تلك المدرسة
التي كانت تقوم - كما قلنا فى مناسبات عدة - على الحرية المطلقة وعلى
الاعتقاد بان التوازن وتحقيق المصالح المختلفة يتحققان بطريقة تلقائية عن
طريق المنافسة الحرة - غارض سيسموندى هذا الرأى واقام الدليل على بطلانه
وان ذلك نرى ان اول ما ينصح به كوجه من وجوه الاصلاح ، تدخل الحكومة
لوضع حدود للمطامع الفردية ، ولوقف كل من تحدثه نفسه بالتمسك فى
استغلال نفوذه - فسيسموندى يعد ان اول انتصار للتدخل Interventionnistes
بين علماء الاقتصاد - وسنرى فيما بعد ان مبدأ التدخل هذا من اهم الابعاد
التي تقوم عليها المذاهب الاشتراكية .

يجب ان تتدخل الدولة اولاً لتحذ من الانتفاع الجارف فى تيار الإنتاج ،
وتهدئ من تلك السرعة الجنونية فى استغلال المخترعات الحديثة - ولعل
سيسموندى كان يتوق الى تحقيق التقدم الذى يسمير بخطوات وثيرة ولا ينتقل
من مرحلة الى اخرى الا بعد ان يتبين طريقه بوضوح ، من ان يكون فى ذلك

الانتقال ما يسبب الشقاء والألام للطبقات العاملة - ولقد تعرض بسبب احساسه المرهف هذا ، ويسبب حرصه على رفاة الطبقات الفقيرة لسفوية معارضيته .

ومادام شقاء العمال ينتج عن عدم اطمئنانهم الى الحصول على مورد ثابت للرزق ، ومن خلو وقاضهم من كل اثر للملكية فان الحكومة يجب ان توجه عنايتها وتكرس جهودها لعلاج هذا الامر كذلك - فيكون هدفها هو تحقيق الوحدة بين للعمل والملكية على قدر ما تسمح الظروف ، فتعين الزراع على تملك اراضيهم - اما عن الصناعة فان سيسموندى كان يامل فى عودة نظام الصناعة المستقلة Artisanat ، « اننى ارجب فى ان تتوزع الصناعة فى المدن ... بين عدد من الورش المستقلة ateliers لا ان تتجمع فى يد رئيس واحد يتحكم فى مئات او الوف من العمال - وارغب فى ان تتوزع ملكية المصانع بين عدد من المولدين متوسطى الحال ، لا ان تتجمع فى يد رأسمالى واحد يملك عدة ملايين - وارغب فى ان تتاح الفرصة للعامل الصناعى لى يكون شريكا لصاحب العمل حتى اذا تزوج وجد له نصيب من الربح والتجارة بدل من ان يهرموا كما يحدث اليوم ، دون ان يحقق املا فى تحسين حاله » (١) -

ولكن ما هى الوسائل لاصلاح هذه الحال : من الامس ان سيسموندى بعد ان وضع اصبعه على مواطن الداء واقطع فى بيان العيوب والمشاكل الاقتصادية التى يئن منها المجتمع الحديث ، قد احجم عن تعيين وسائل العلاج او على الأقل قد اعوزته الجراءة لرسم خطة للاصلاح واضحة المعالم - وقد بلغ به الشك احيانا الى حد فقدان الامل فى الوصول الى علاج ناجح - ولكن يخيّل لنا ان السبب الاساسى فى احجائه هذا وتريده هو عدم ميله الى اعتناق

منهـب اصـلاحي من المـذاهـب الـتى اخـذت تـطهـر وتـضم الـأنصـار اليـها من كل مكان ، فـرقـض أن يـكون مع الـاشـتراكيـين أو مع الشـيـوعيـين أو مع اصـحاب المـذاهـب الخـيـالية Utopistes من أمـثال « أـوين » و « فـوريـيه » ، وذلـك بالرغم من اعـترافه بوحـدة الـهـدف بيـنه وبيـنهم .

وإذا كان الـاصـلاح ، فى نظره ، لا يـتم الا بـتحقيق الـوحـدة بين الـملكـية والـعمل ، فإن هـناك وسـائل أخـرى اقـرب مـنـالـا من ذلـك يـمكن اتـفـاعـها لتخفيف حـدة الـأزمـة ، ومـعالـجة المـشـاكل المـاجـلة الـتى تـعـانيـها طـبقة الـعمال .

وأول هـذه الـوسـائل اعـطاء الـعمال حق التـكـثـل وتـكوـين النقـابات ، ويأتى بعـد ذلـك تحـريم تشـغيل الـأطـفال وتـحـديد سـاعات الـعمل بالنسبة للـكـبار واحـترام العطـلة الأسبـوعية ، وأخـيراً انـشاء النـظام الـذى أطلق عـليه سـيسـموندى اسم « الضـمان المهـنى Garantie professionnelle » ، ويتلخـص هـذا النـظام فى الـزام صـاحب الـعمل (سواء أكان ذك فى المـزراعـة أم فى الصـناعـة) بـتحـمل مـصاريف الـعامل أو جزـء مـنها إثناء فـترة مـرضـه أو تعطـله أو عـجزـه - وإذا أصـبح اصـحاب الـأعمال مـستـولين عـن الـحـالة الصـحية والاجـتماعية لـعمالهم فلا شـك أنهم سيـهتمون بأن يـكفـلوا لهم شـروطا ملائمة للـعمل .

ومن السهل علينا أن ندرك مقدار اقتراب هـذه الـوسـائل من المـثال الـأعلى الـذى تتوق التـشريعات العمـالية الـحديثـة الى تحقيقه فى الصـورة الـتى اصطلحنا عـلى تسميتها اليـوم « بالتأمين الاجتماعى Assurance Sociale » ، على أن الفرق الاسـمى بين هـذه التـشريعات وبيـن ما اقـترحه سـيسـموندى ، هو رغبة هـذا الأخـير فى أن يتـكـثـل صـاحب الـعمل وحده بـتحـمل أعباء الـعمال ، على حين أن التـشريعات الـحديثـة تـضع جزـءاً كبيراً من هـذه الـأعباء على عاتق الدولة . وقد برر سـيسـموندى وجهة نظره بأن صـاحب الـعمل الـذى يلزم بـتحـمل مـصاريف الـمرض والتعطـل والعـجز يـعمل جـهدـه على توفير مـستوى مـلائم للـعامل وعلى منحه أجـراً

مناسبة وفي ذلك ما يقلل من نسبة حدوث الكوارث التي يتحمل عبئها صاحب العمل وحده .

مما قدما نرى كيف كانت آراء سيسموندى النواة الأولى التي تفرعت عنها الآراء الاقتصادية والاجتماعية فى القرن التاسع عشر . فقد كان أول من اعترض للطريق امام آراء المدارس « الكلاسيكية » أو مدارس « الاقتصاد الحر » ، وأول من بين خطأ هذه الآراء قفّح الباب على مصراعيه لما جاء بعده من المدارس الاشتراكية . وإذا كانت آراء سيسموندى قد أهملت بعض الوقت فى زوايا النسيان . فقد قدر لها أن تبث فى السنوات الأخيرة وأن تحتل مكانها بين الآراء التى وضعت أسس الإصلاح الاشتراكى . ويكفيه فضلا أن كان أول من ثار على الأوضاع العامة التى قبلها وعاش عليها معاصروه - وإذا كنا لا نريد أن ننسبه زعيما للمدارس الاشتراكية الحديثة فلنعترف على الأقل بأنه كان المبشر الأول بأرائها . وسنرى فيما بعد أن هذه المدارس تستهدف اغراضا مماثلة وتصوغ آراءها فى صيغ لا تختلف كثيرا عما عبر عنه -

إن منهجه العلمى الذى يقوم على استقرار الظواهر وعلى ملاحظتها ، وعلى نقد الوسائل الاستدلالية والتعميم المطلق تجعل منه بحق أحد السنين مهدوا لقيام « المدرسة التاريخية » فى الاقتصاد ، تلك المدرسة التى كان يمثلها « لويلاى Le Play » فى فرنسا و « شمولر Schmoller » فى اسبانيا .

كما أنه حين أفسح للمعاطفة نصيبا فى دراسة المسائل الاقتصادية ، وحين انتصر لمعطيات العمال ، وانتقد طغيان الآلة ومبدأ المنافسة المطلقة ، فتح المجال امام التيارات المعاطفية العنيفة التى وقفت فى وجه النظريات الاقتصادية للجامعة ، ومهد لحركة « المسيحيين الاشتراكيين » الذين رفعوا صوت المسيحية وأعلنوا ما تأتت به من مبادئ الاحسان والتضامن ضد النتائج الاجتماعية الخطيرة التى ترتبت على حركة التمسيع والانتاج الكبير .

وأخيرا فإن سيسموندي حين طالب بتدخل الدولة في مجال الاقتصاد
فتح المجال للطعن في مبدأ « الحرية المطلقة » ، وقد أخذ هذا التيار يشتد
ويقوى خلال القرن التاسع عشر حتى أصبح مبدأ التدخل أحد الدعائم
الأساسية للمذاهب الاشتراكية على وجه العموم والاشتراكية الدولة
Socialisme d'Etat على وجه الخصوص .

فلا عجب إذن ، وقد رأينا أن آراء سيسموندي قد فتحت المجال أمام ثلاثة
تجاهات قوية ، أن يتضاعف اليوم الاهتمام بهذه الآراء التي عدّها الكثيرون
حجر الأساس في بناء المذاهب الاشتراكية .

الفصل السابع عشر

تضخم النظام الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر

سابت آخر القرن الثامن عشر حركات ثورية كانت أهمها الثورة الفرنسية الكبرى التي تعد نهاية العهد القديم . عهد السلطان المطلق للملوك والأباطرة وبدا عهد جديد ، عهد اعلان حقوق الانسان وسيادة الشعوب وتكوين الحياة الديمقراطية على أساس المساواة فى الحقوق السياسية لجميع المواطنين . ولكن هذه المساواة السياسية صاحبها اتساع الهوة وازدياد الفروق بين الطبقات وعدم المساواة فى توزيع الثروة . مما حدا بأحد الكتّاب الى القول بأن : « القرن التاسع عشر هو الذى تحققت فيه المساواة امام القانون ، ولكنه كذلك القرن الذى شهد ازدياد عدم المساواة فى توزيع الثروة » .

وقد نشأ هذا الاختلال فى التوازن بين الثروات من اثر الثورة الصناعية التى بدأت كما قدمنا فى القرن الثامن عشر واتسع نطاقها خلال القرن التاسع عشر . وقد احتاج هذا الاتساع الى رؤوس الأموال الضخمة فبدأ بذلك عصر الرأسمالية الحديثة التى تغذى الصناعة وتتغذى منها فى الوقت نفسه .

ومن مميزات الصناعة الكبرى ان انتاجها يزداد على الدوام فيدفعها ذلك الى البحث عن أسواق جديدة وفى ذلك ما يفسر لنا نشاط حركة الاستعمار فى القرن التاسع عشر اذ كان هذا الاستعمار يهدف الى غرضين أساسيين . الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة باثمان بخسة . وايجاد أسواق لتصريف السلع فى البلاد المتخلفة اقتصاديا . أما الأغراض الأخرى أو الظواهر التى تصاحب الاستعمار من كبت لحرية الشعوب وتعزيق للتقدم والنهوض فإنها وسائل لخدمة هذين الغرضين الأساسيين . وزاد عليهما فى العصر الحديث

غرض ثالث يهدف الى ربط مصير بعض الدول بدولة كبرى بغية استخدام الرجال والعتاد في هذه الدول للدفاع عن مصالح الدولة الكبرى عند نشوب الحروب . والحروب الحديثة - كما نعلم - تحتاج لامكانيات كبيرة ويستمر اوارها سنوات عديدة فلا بد من أن تقع الدول المتطاحنة في اتونها بكل من تستطيع تجنيده والا تمثر عليها الاستمرار فيها . وياتساع نطاق الصناعة أصبحت الأسواق عالمية واشتكت المنافسة بين الدول المنتجة مما أدى في آخر الأمر الى تفكير الكثير منها في حماية صناعاتها المحلية ضد طغيان المستوعات الخارجية فسنت التشريعات وبذلت المئذ لتشجيع هذه الصناعات المحلية واقيمت الحواجز الجمركية لصد تيار السلع الخارجية المتدفقة .

ولم تكن رؤوس الأموال الفردية كافية في كثير من الأحيان لمد حاجة المشروعات الضخمة ، فتكونت الشركات المساهمة التي استطاعت بطرح أسهمها في السوق أن تجمع رؤوس أموال ضخمة توظفها في الانتاج وتوزع ريعها على المساهمين كل بحسب حصته من الأسهم .

وكان من نتائج هذه الثورة الصناعية ازدياد التخصص وبلوغ ظاهرة تقسيم العمل نهاية تطورها . وأصبحت المصانع لا تستخدم العمال والمهندسين وحدهم ، بل تستخدم بجانبهم عددا من الكيميائيين والكهربائيين والاداريين والمتخصصين في الشؤون الاجتماعية الخ ...

وما لبثت الصناعة الكبرى التي تستخدم فئات بل الوف من العمال أن قضت على الصناعات المتوسطة والصغيرة . وذلك لأن المصانع الكبيرة يستطيع بإمكانياتها الضخمة أن يوفر من نفقاته ويزيد من أرباحه . فهو يوفر من نفقاته باستخدام الآلات الضخمة التي تنتج أكبر عدد من الوحدات في أقصر وقت ، وياستطاعته للحصول على المواد الأولية بكميات كبيرة ويأسعار زهيدة من مواردها الأصلية وكذلك باستطاعته الحصول على رؤوس

الأموال اللازمة بفوائد ضئيلة وإذا قلت النفقات وازداد الانتاج ازدادت الأرباح بطبيعة الحال .

على أن رجال الصناعة وأصحاب المشروعات الكبرى قد فطنوا الى وسائل تضمن لهم التحكم فى الأسواق وتجنب الخسائر التى تنجم عن المنافسة . فتشكلوا فى منظمات عرفت باسم الكارتل cartell والكونزرن concern أما الكارتل فهو اتحاد المنتجين فى ظرف معين واتفاقهم على تحديد الأثمان التى يدفعونها ثمنا للمواد الأولية ووضع شروط خاصة للانتاج وتحديد ثمن بيع السلع للمستهلكين . على حين أن « الكونزرن » يشمل ارتباط جميع الفروع اللازمة لصناعة معينة برباط واحد ابتداء من المواد الخام حتى السلعة الجاهزة للبيع . فالكارتيل إذن تركيز « افقى » يشمل المنتجين لسلعة واحدة ، أما الكونزرن فهو تركيز عمودى يشمل جميع الصناعات الفرعية التى تمت بصلة لانتاج سلعة معينة . وقد يستطيع أحد الرأسماليين يتفوق ثروته وعظم نفوذه أن يسيطر على جميع المشروعات التى تنتج سلعة معينة ويجبرها على الانضمام اليه ويحتكر هو وحده انتاج هذه السلعة وذلك هو ما يطلق عليه اسم « الترسـت Trust » . وهذا النوع من التركيز الرأسمالى يضمن التحكم فى السوق وتحكما مطلقا . فهو من ناحية يقلل من نفقاته بتركيز الانتاج فى مصانع ضخمة وتقليل عدد العمال والتوفير فى ثمن المواد الخام ونفقات النقل وكذلك نفقات التنظيم والاعلان الخ . . . ومن ناحية أخرى يزيد من أرباحه بفرض الأسعار التى يراها واخضاع العمال لنظام صارم اذا ترك احدهم العمل وجد نفسه عاطلا فى عرض الطريق .

هذه هى الوسائل التى لجأت اليها الرأسمالية لتثبيت اقدامها وتدافع عن مصالحها وحدها ولو كان ذلك على حساب المستهلك والعامل . ولم تحرك الحكومات فى بادئ الأمر ساكنا أمام هذه التنظيمات والاتفاقات ولكن الحال تغير عندما بنا العمال يحسون بالظلم الواقع عليهم وبدأوا يتكلمون وينشرون

التقاييد للدفاع عن حقوقهم - فأصبحنا أمام نوعين من التكسل ، تكسل الراسماليين من ناحية وهو تكسل يهدف الى زيادة أرباحهم والتحكم فى الاسواق والقضاء على كل منافسة مشروعة ، وتكسل العمال الذى يهدف الى ضمان مستوى لاثقا لأجورهم وتأمينهم ضد البطالة والتشريد - ومن الصدام بين هاتين الكتلتين نولدت الحركة الاشتراكية .

البرجوازية :

ويمكن القول أن رؤوس الأموال اللازمة للصناعة والمشروعات العمرانية والتجارية وأعمال البنوك قد تركزت فى أيدي فئة من الرجال نوى الكفاءة والنشاط والذين امتازوا بروح الكفاح والنداب وقوة الارادة ، وان كان فيهم من اتصف بسعة الحيلة وحسن اغتنام الفرص وعدم التسورع عن الخداع والنفاق فى مبييل تحقيق المارب : هذه الفئة التى أصبح لها فى المجتمع الصناعى الراسمالى شأن كبير هى « البرجوازية » . وليس لأفرادها سند من حسب أو نسب أو نبالة ولكنهم شفقوا طريقهم بالكفاح المصانق أحيانا وباستغلال اقوات الناس وحاجاتهم أحيانا أخرى . وقد استطاع أحد كتاب ذلك العصر أن يفرق بين البرجوازية الأصلية التى تتصف بالفضائل وقوة العزم ويحدوها فى عملها الشعور بالشرف ورفعة النفس وبين البرجوازية الحديثة المتطفلة التى لا تمت الى الأولى الا بالاسم - وهذه لم تكسب مركزها بالنداب والعمل الشاق المتواصل وممارسة الفضائل قامت على انتهاز الفرص واللعب بأرذاق الناس خلال الثورات والحروب وعلى المقامرة فى البورصة ، ولم تكن تنتظر الى العمل على أنه أول المراجبات بل احدى الوسائل التى توصلها الى غرضها وهو الحصول على الثروة (١) .

الفئة الكاسحة :

ومن الطرف الآخر من هذا الجهاز الضخم جهاز التصنيع والانتاج الكبير نجد أفراد الذين يكونون الأغلبية العظمى ، وقد أطلق اسم الطبقة الكاسحة على الذين لا يملكون شيئاً مطلقاً ويعيشون على عمل أيديهم وعرق جبينهم ولا يدخل في هذه الطبقة عمال المصانع وخدمهم بل تشمل كذلك صغار المستخدمين ذوي الرواتب الصغيرة والعمال الزراعيين الذين يعملون بأجر يومي ، كما يمكن أن نخدل فيها صغار المستأجرين الزراعيين الذين قد يعصف الحصول الرديء بما لديهم من مال قليل .

ولما كان الكادح يعيش يوماً بيوم ولا يستطيع أن يدخر من المال ما يضمن له غده ، فإنه يحتاج لأن يعمل دائماً حتى يوفر القوت لنفسه ولعائلته . وهو لا يستطيع أن يجد العمل الا اذا وضع نفسه في خدمة أصحاب الأراضي او اصحاب المصانع . وهؤلاء غالباً ما كانوا يستغلون يؤسه وحاجته فيفرضون عليه شروطهم القاسية ويضطر هو لقبولها حتى لا يموت جوعاً . وقد كانت ظروف العمل في المصانع في اول الأمر على اشد ما يكون من المشقة والعسف . وبعد اصحاب العمل الى تشغيل النساء والاطفال لقللة ما يتقاضونه من اجور . ولكن العمال ما لبثوا أن تجمعوا تحت تأثير الحركة الاشتراكية (١) ، التي كانت رد فعل طبيعي لهذا الاستغلال والعسف الذي لحق بالعمال . وتكونت النقابات للدفاع عن مصالحهم فاستطاعوا أن يجسروا من اجورهم وأن يحصلوا على شروط خاصة بتحديد ساعات للعمل .

(١) تنظر الجلب الخاص بالاشتراكية .

الفصل الثامن عشر

الملكية الفردية بين انتصار التحديد والاطلاق

مادامنا عرضنا للكلام عن المذاهب الاشتراكية وفلسفتها في الفصل السابق فاننا نقتصر هنا على عرض آراء بعض الفلاسفة بصدد الملكية سواء اكانوا من انتصار التحديد ، او من معارضيهِ . وسيبين لنا التحليل ايج الشروط يجب أن توضع حتى تقوم الملكية على أسس سليمة عادلة .

من فلاسفة القرن التاسع عشر من قرن الملكية بمبدأ الحرية ، وقد عجز عن هذه الفكرة يوضح الفيلسوف الألماني « فيشته Fichte » (١٧٦٢ - ١٨١٤) وتأثر غير مستأنه « كانت » بآراء الفيلسوف الفرنسي « روسو » ، يرى « فيشته » أن الدور الأساسي للدولة هو حماية حرية كل فرد وبالتالي حماية حريات المجموع . ولكن الحرية الحقيقية ، في نظره ، لا تتحقق بدون حد أدنى من الملكية . وعلى ذلك فواجب الدولة هو أن تضمن لكل فرد الى جانب حريته ، قدرا معينا من الملكية . ولا يتولد حق الملكية ، في الحقيقة ، من العلاقة التي يدعيها الانسان بينه وبين الأشياء التي يصح أن تكون موضوعا للملكية ، بل أن هذا الحق لايد أن يقوم بالاتفاق بين الأفراد جميعا بحيث يتنازل بعضهم للبعض الآخر عن شيء معين مما يملك . فهذا الحق إذن ليس الا تعاقدا بمثابة تعاقد بين الناس تكون الدولة هي الضامنة لتنفيذه .

فعلى الدولة أن تمكن كل فرد فيها من الحصول على نصيبه في الملكية مهما كان هذا النصيب ، وذلك بأن تضمن له العمل - وضمان العمل لكل فرد لا يكون الا بتنظيمه بحيث يوزع الأفراد على المهن المختلفة من صناعة ، وزراعة ، وتجارة وأعمال إدارية . ويجب على الدولة ، حسب رأي « فيشته »

أن تحدد مقايير الإنتاج فى كل سلعة وتحدد كذلك ائتمان بيعها وتنظم الإنتاج والتبادل عن طريق الجمعيات التعاونية (نظام روسيا فى الوقت الحاضر) ..

• ويعتقد « فيشته » أن التبادل التجارى الحر مع الخارج نظام فاسد لأنه حين يسمح بتصدير السلع يقلل من فرصة وجودها للاستهلاك المحلى • ومن جهة اخرى فان مناقسة السلع المستوردة من الخارج قد تؤدى الى خفض قيمة المنتجات المحلية • ولذا فانه ينصح بأن يقوم نظام الدولة على التجارة للقللة او على سياسة الاكتفاء الذاتى • وقد استقى الحزب الاشتراكى الوطنى فى المانيا بزعامة هتلر الكثير فى برنامجه من هذه الآراء التى فصلها فيشته •

وحذا حذو فيشته فلاسفة آخرون تأثروا بمبادئه ومنهم « فردينان لاسال Lassale » (١٨٢٥ - ١٨٦٤) الذى يعد اكبر مشرع للاشتراكية الألمانية •

ويرى لاسال أن من الخطأ بناء النظم الاقتصادية على النظريات العامة والآراء التجريدية - فالنظريات العامة توحى الى الاثمان بأن الاشكال القانونية واحدة بالنسبة لجميع المجتمعات ولجميع الأزمان ، وتتكلم عن الملكية والوراثة كما لو كانا نظامين لهما نموذج واحد لا يتغير •

ولكن الحقيقة أن القانون ليس الا التعبير عن الارادة العامة لجماعة من الناس فى صيغة تشريعية • وعن هذه الارادة العامة تصدر جميع الحقوق الفردية • وهذه الحقوق تتغير ويجب أن تتغير اذا تغيرت الارادة العامة أى تغير اتجاه الرأى العام • وعلى هذا الأساس لا يصح النظر الى حق الملكية على انه حق ثابت لا يتغير • وقد قام حق الملكية فى بدء تاريخه ، الطويل ، على مبدأ القوة ولذا يجب اعادة النظر فيه • ولا بد ان ينشأ بين الحقوق المكتسبة والحقوق التى يترق الشعب الى تحقيقها صراع مرير ، وهذا الصراع هو الذى يؤدى فى النهاية الى جعل المثل العليا حقيقة واقعية •

وقد قام العمل فى بادئ الامر على استقلال الائتمان ، ولما كان عمل

الجماعة لكثير انتاجاً من عمل كل فرد فقد استغل بعضهم بقوته ودهائه ضعف الآخرين وقلة حيلتهم وسفرهم لتحقيق مآربه فكان نتيجة هذا التفسير ان احتكرت فئة قليلة ثمرة كد الغالبية العظمى - ولم يكن العمل في بلديء امره الا نوعاً من المسخرة والرق ، لاذ كان العمال لا يمتحنون من الاجر الا ما يكفى لسد حاجاتهم الضرورية ، ولضطر العامل خوفاً من الموت جوعاً ان يخضع لارادة صاحب العمل ، وأن يرضى بأقل الاجور .

ويكفى للتليل على فساد هذا المذهب ان مجموع العمال مزودين بمجموع اجورهم لا يستطيعون باى حال شراء مجموع ما انتجته ايديهم . فالجزء الأكبر من قيمة هذا الانتاج يذهب الى جيوب الرأسماليين أو حسب تعبير روبرتس Rodbertus ، وهو أحد الاقتصاديين اللذين تأثر بهم « لاسال » ، « لا يتم العمل الاجتماعى الا لمصلحة الملاك » . واذا كان بعض النظرين قد حاولوا اثبات ان رأس المال يأتى عن طريق الانقراض الذى يمارسه الفرد بالنسبة لاستهلاكه ، فان الحقيقة هي ان رأس المال يأتى من الامصار الذى يقطع من اجور العمال ومن عملهم - أو بعبارة اخرى اذا كان رأس المال يأتى عن طريق العمل ، فانه يأتى من عمل الآخرين وكسبهم .

ويختتم « لاسال » آراءه بقوله : « ان الاشتراكية لا تبغى مطلقاً القضاء على الملكية أو الخائنها ، بل على العكس فانها أول من يحيد قيام الملكية الفردية ولكن بشرط ان تؤسس على العمل » .

ملاع عن الملكية الفردية :

ويجانب هؤلاء الفلاسفة وغيرهم من دعاة الاشتراكية اللذين كانوا يريدون تنظيم الملكية وفقاً لتطورات الحياة الاجتماعية ، كان هناك مفكرون آخرون استصروا لمبدأ الملكية الفردية دون قيد ولا شرط - ومن هؤلاء السياسى الفرنسى « تيير Thiers » الذى فصل رأيه فى كتاب بعنوان « الملكية La propriété

(١٨٤٨) والاقتصادى « فريدريك باستيا Bastiat » صاحب كتاب
« الانسجام الاقتصادى Harmonie économique » (١٨٥٠) .

ولم ينكر « تيير » ان الملكية يجب ان تقوم قبل كل شىء على العمل :
« فهذه السمكة التى استطلعت اصطيادها بعد جهد . وهذا الرغبة الذى اعبدته
بعد مجهود شاق . من يملكهما ؟ ان اى فرد من افراد النوع الانسانى لا يستطيع
ان يمارى فى انهما لى » .

اما دفاع « باستيا » عن الملكية فهو دفاع حار تكتنفه شطحات من الخيال .
اذ يقول : « اننى أستطيع ان أثبت ان الملكية هى الحق والعدالة نفسها وانها
تحمل فى طياتها معانى التقدم والحياة » . وائى لأدهش كيف يشعر الملاك الذين
ينعمون بوقتهم بشىء من وخز الضمير أحيانا . انهم بلا شك يقعون تحت تأثير
ذلك الأريج السم الذى يهب من النظريات الخيالية (١) الى هؤلاء الملاك
الفاقين أقول . مطمئنا . انكم لم تسلبوا : ما منحكم الله . ربما لم تفكروا الا نى
انفسكم . ولكن مبالحك الشخص نفسه أداة تدنل على وجود العناية الالهية
المبصرة الحكيمة » .

ومما يدهش حقا أن « باستيا » قد صدر كتابه عن « الانسجام الاقتصادى »
بهذه العبارة اللاتينية *Digitus Dei est hic* ، ومعناها « اصبع الله هنا » .

ثم يصف بعد ذلك دفاعه عن الملكية بوصف هو أشبه الى الجهاد الدينى
منه الى المجهود العلمى . اذ يختار للتمييز عنه كلمة *Croisade* . ومعناها
« الحرب الصليبية » .

ويعرض « باستيا » نظريته المتفائلة بقوله : « ان الله خلق الأرض ووضع
على سطحها وفى جوفها كثيرا من الأشياء التى تنفع الناس وتسد حاجاتهم » .

(١) بلعد تلك النظريات الاشتراكية .

وقد منح الله الإنسان هذه الخيرات وهذه القوى دون مقابل - ثم بدأ الناس يمارسون نشاطهم لتشكيل هذه المواد أو تفسير هذه القوى محاولين بذلك أن يخدموا أنفسهم ، وبعد ذلك وجه بعضهم نشاطه وعمله لخدمة آخرين فنتج عن ذلك تبادل الخدمات - وعن هذه الخدمات تولدت فكرة « القيمة » ، وعن القيمة نشأت « الملكية » .

أصبح الآن كل إنسان مالكا يقدر ما يقدم من خدمات (وهذه مفالطة لأن الإنسان حصل على ملكيته الأولى بوضع اليد وبالقوة) كما أننا نرى أن كثيرين يجدون أنفسهم ملاكا دون أن يؤدوا أية خدمة) - وظلت القوى والمواد التي منحها الله لنا كما كانت وكما ستظل دائما في متناول الجميع دون مقابل (وهذه مفالطة ثانية لأن الأرض وهي أول منحة منحها الله للإنسان أصبحت ملكا لبعض الناس دون بعضهم الآخر وحرم على غير مالكيها الانتفاع بها إلا بإذن من المالك) - وقد تدارك المؤلف نفسه وأراد أن يفصل المواد والقوى التي ينتفع بها جميع الناس مجانا فنكر أنها الهواء ونور الشمس وماء الينابيع والانهار .

وأكد بعد ذلك أنه بمجرد وجود خدمات متبادلة فأننا لا نستطيع إلا أن نقدر هذه الخدمات أي نقدر المجهود الذي بذل في أدائها والتعب الذي وفرتة على المنتفع بها ، وعلى أساس هذا التقدير تظهر بالضرورة الملكية الفردية .

ثم تحاول هذه النظرية بعد ذلك أن تفسر وإن تبرر ظاهرة الاختلاف بين الثروات فتقول : « إذا كانت الملكية غير موزعة بالتساوي فليس معنى ذلك أن هذا التوزيع منافي للعادلة لأنه يتناسب مع الخدمات التي يؤديها كل فرد ، وليست الملكية إلا التقدير المادي لهذه الخدمات » (وهذه النقطة الأخيرة بالذات هي التي تحتاج إلى إثبات علمي) ولا يخفى « باستيا » أن المنتج يحفره دائما إلى العمل لتحقيق صالحة للشخص ، وإن الدافع الذي ينلمه إلى النشاط والإنتاج هو الرغبة في الكسب والتملك ، ولكنه مع ذلك إذا عمل للحصول على

أكثر كسب ممكناً فإنه يؤدي بطريق هذا العمل خدمات للآخرين . وبينك يمكن القول أن إنسانيته تتحول إلى غيرية - على الرغم منه - وإذا كان للإنسان أن يهتم بنفسه فإن الله يفكر في الجميع - . ولا شك أن المنتجين حين يشتغلون ويخترعون لزيادة أرباحهم يعملون في الوقت نفسه على زيادة السلع وخفض أسعارها مما يؤدي إلى منفعة المستهلكين - . ولا شك أن الملكية تدفع النكاه الانساني إلى محاولة الانتفاع بالقوى الطبيعية الكامنة -

وفي النهاية يطلب إلينا المؤلف أن ننحنى أمام هذا الاتسجام العجيب الذي وضعه الله في النظام الطبيعي للمجتمع -

ومن البديهي أن كثيراً من المفكرين لم يأمنوا على تلك الفكرة التي قدمها باستياً من أن الخيرات ملك للناس جميعاً فهذا الرأي المتفائل ينفيه في وضوح تام وجود الملكية العقارية . ولذلك فقد نصب بعضهم نفسه ناقداً لهذا النوع من الملكية ومن هؤلاء المفكر الأمريكي « هنري جورج » الذي نال الشهرة بمؤلفه « التقدم والفقر » Progress and Poverty (١٨٧٩) - . عاصر هذا المفكر النمو السريع لسان فرانسيسكو والمنطقة المحيطة بها ، وشاهد بنفسه كيف ارتفع ثمن الأراضي في هذه المنطقة ارتفاعاً فاحشاً بعد أن تدفق عليها الباحثون عن الذهب وأنشئت بها طرق المواصلات - وقد كانت هذه الملاحظة الحسية نقطة البدء في نظريته -

وبينا هذه النظرية بقوله أن الاشتراكيين كانوا على خطأ حين انتقدوا رأس المال بوجه عام - فالعمل ورأس المال عنصران متعاونان - ولكن أساس الفساد هو وجود الملكية الخاصة للأرض - فاصحاب الأرض يحتفظون لأنفسهم بجميع الأرباح التي تنتج عن زيادة عدد السكان وتحسن وسائل المواصلات وطرق الإنتاج - إذ لما كانت الأرض بدون عمل لا قيمة لها فإن كل مضاعفة للنشاط الانتاجي يزيد من غلتها ويزيد تبعاً لذلك من ربح صاحبها الذي يحتكر ملكيتها وحده - وعلى ذلك فكل المزايا التي تنتج عن تقدم الحضارة تذهب لثروتها إلى

ملك الأرض - وكلنا زاد ربح المالك زاد الفقير بين من يعملون من حوله ، فترتفع نسبة الثراء بقدر ما تزداد نسبة الفقر .

ثم يشرح المؤلف في آخر كتابه ، في صيغة نهكية طريقة الاثراء السريع فينصح القارئ بشراء قطعة أرض في منطقة جديدة ينتظر في المستقبل أن تصبح مركزا هاما : « فإذا اشتريت هذه الأرض وأصبحت مالكا لها فانه تستطيع أن تتطرح على الأرض وتدخن غليونك في هدوء وأن تترك إلى الدعة والسكون (وأن تحلق في أفاق الخيال انتظارا للثروة - إذ بعد مدة معينة من الزمن ، وبدون أن تعمل أى مجهود أو تقوم بأى عمل يزيد من الثروة العامة تجد نفسك قد أصبحت غنيا ، ويكون لك في المدينة الجديدة قصرا شامخا ، بينما لا يكون للبائس الذي لم يمتلك تلك قطعة من الأرض الا ملجأ للمحتاجين » .

دفاع عن الملكية الوراثية :

لم يابه الذين تزعموا حركة الدفاع عن الملكية الفردية لهذا النقد وأمثاله ، بل ساروا قدما في طريقهم - وظهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعض رجال الاقتصاد الذين تصدروا للدفاع عن الملكية الوراثية فنكر منهم الاقتصادي الفرنسي « بول لوروا بوليو » (١٨٤٢ - ١٩١٦) - ويجب أن نذكر انصافا للبحث العلمي والتاريخي أن مثل هذه الإراء لم تكن هي للمائدة في تلك الوقت ، بل على العكس كانت الحركة الاشتراكية في أوجها واستطاعت أن تحقق كثيرا من برامجها وعلى الأخص في محيط العمال .

دافع « بوليو » عن الملكية والملكية الوراثية على وجه القصص معتمدا في دفاعه على عدة عوامل (١) - وأولها في نظره العامل التاريخي ، فلو كانت الملكية نظاما شاذا وفاسدا لا رأينا نطاقها يتسع خلال عصور التاريخ .

(١) انظر كتابه : Beaulieu, Traité théorique, et Pratique d'écono. Politique.

فالمشاهد ان الملكية اخذت تنمو على الدوام حتى أصبحت تشمل أشياء ومناطق لم يكن تشملها من قبل - اذ اقتصر في بادئ امرها على امتلاك النساء والعبيد والحيوانات والأشياء التي يستخدمها الانسان - ثم انتقلت بعد ذلك الى ملكية المنزل وبيت العائلة التي كانت تقام عليه الشعائر الدينية (١) . والى ملكية الأرض - وظلت الملكية المقاربية ربحا من الزمن محددة بنظم خاصة كالنظام الاقطاعي ثم انفكت من عقالها - ونحن نطالب في الوقت المصاضر بتوسيع حق الملكية حتى يشمل الانتاج الأبي والفني - وهكذا نرى خلال التاريخ ان نظام الملكية ينزع لأن يكون كاملا ومطلقا ،

ثم ينتقل الكاتب بعد ذلك الى العامل النفسى ، فيقول اذا كانت الملكية قد اتسع نطاقها على مر الزمان فما ذلك الا لأنها نظام يتصل بالفرائز الأصيلية فى النفس الانسانية - فالانسان يشعر بالرغبة فى تملك ما هو ضرورى لارضاء حاجاته ، وهو حين لا يملك شيئا لا يشعر بحريته شعورا حقيقيا - (ونحن نرد على ذلك بأن الاشتراكية التي تنفى حق الملكية المطلق لا تعارض فى أن يملك الانسان ما هو ضرورى لارضاء حاجاته ، ولكنها تعارض فى أن يبلغ حب التملك الى حد اكتناز الاموال والعقارات الفائضة عن حاجته وحرمان الآخرين منها) -

ويشرح الكاتب بعد ذلك تأثير العامل الخلقى . فيقول ان الملكية تؤسس اخلاقيا على العمل وعلى الادخار - والشيء الذى يخلقه الانسان أو يحقته بمجهوده الشخصى يصبح ، بلا شك ، امتدادا لشخصيته ويجب أن يحترم كما تحترم هذه الشخصية تماما - ونحن اذا بحثنا عن مصدر كل ملكية وجدنا ان هذا المصدر ينبع دائما . الا فى بعض حالات نادرة . من الادخار أو العمل -

ثم يعرج الكاتب فى النهاية على أهم العوامل ، فى نظره ، وهو العامل

(١) انظر الملكية فى المجتمع اليونانى القديم .

اجتماعى . فيقول ان كل مجتمع لا يقوم له كيان الا عن طريق العمل الذى يؤديه الافراد . والعمل لا يتحقق على اتم وجه الا اذا كان وراءه دافع او حافز : واهم الحوافز التى تحفز الى العمل هو الملكية . وكذلك فان للجمع يزدهر اذا اصبح لكل فرد مسخر من المال ، لأن الانخار يزيد من الثروة القومية ، ومن ثم يتعين على المجتمع ان يسمح للأفراد بامتلاك ما اخروه .

واخيرا فان الملكية ، فى نظر « بوليو » ، هى الدافع الاجتماعى الوحيد الذى يدفع الافراد للعمل والانخار دون لجبار او عسف .

وبعد ان انتهى من تبرير مبدأ الملكية الفردية انتقل الى تبرير نظام الوراثة . فقال ، انه اولا النتيجة المنطقية لحق الملكية . فإذا كنا نملك شيئا فان لنا الحق فى اتلافه او اعطائه للغير ، وتبعاً لذلك يصح أن نتركه بعد الوفاة لورثتنا .

كما ان هناك ما يبرر نظام الوراثة اخلاقيا ، فان هذا النظام يقوى روابط الأسرة ، كما ان الامل فى جعل الأولاد يتمتعون بحياة طيبة يشد من أثر الوالد ويجعله يضاعف من نشاطه وجهوده .

واخيرا فان نظام الوراثة نافع للمجتمع . فبدون هذا النظام يتوقف الرجال عن العمل بعد بلوغ سن معين ويكتفون بالعيش ، فى البقية الباقية من حياتهم ، على ما اقتصدوه فى شبابههم . ان المجتمع يحتاج لجهود تتضاعف على الدوام وهو يفيد فى النهاية من التقدم الذى يحرزه كل فرد ، بل ان المجتمع هو الذى يحقق الربح الأكبر من نظام الوراثة الفردى .

ولتفسير التفاوت فى توزيع الثروة يسوق المؤلف أمثلة تامة ، فى معظمها ، الى الطبيعة الانسانية . فبعض الناس كسالى او مسرفون ، وبعضهم يجنون مقتصدون . فلا غرو ان تصبح الثروة فى جانب هؤلاء الآخرين (ولكن العمال هم اكثر الناس جدا وعلا اذ يعملون كل يوم ٨ ساعات على الأقل ومع ذلك فان أجورهم الضئيلة لا تسمح لهم باسخر جزء منها ، بل انها لا تسمح

لهم بالعيشة العقلية ، ومن العمال من يستهلك ما يملك مباشرة ومنهم من
يخسر جزءا يتحول شيئا فشيئا الى رأس مال . وهكذا تنتقل الثروة قليلة الى
الأولاد وتنمو باتباع القوة الصالحة وبالتربية الحكيمة وبث حب العمل
والاقتصاد في النفوس . وينتهي الأمر الى تكسب الثروة في بعض الأسر .
والى بقاء الغاكة في أسر أخرى . فإذا كان هذا التفاوت أمر لا محيص عنه
حدث عن طريق اختلاف الطبائع والفزعات . فإنه على هذا الأساس تفاوت ل
ما يبرره .

الملكية وظيفة اجتماعية :

هذا الدفاع عن الملكية الفردية الذي لخصنا آراء أهم أنصاره لم يكن يخلو عن
راينا من شلحات خيالية أو من تعصب لفكرة معينة مما جعله يجانب أحيانا
منهج البحث العلمي . وقد حاول الفيلسوف الفرنسي « أوجست كونت » مؤسس
الفلسفة الوصفية وواضع أسس علم الاجتماع أن يدرس ظاهرة الملكية في مدر.
بحيث يضعها في مكانها من البناء الاجتماعي . فكانت آراؤه وسطا معتدلا بين
آراء أنصار الملكية الفردية من غلاة المحافظين وبين آراء أعدائها من متعصبى
الاشتراكيين .

وقد عرض « أوجست كونت » هذه الآراء في كتابه عن « السياسة الوضعية
Système de Politique Positive » . ولما كان قد عاصر بدء الحركة
الصناعية الكبرى ، فقد لاحظ اتساع الهوة الذى أخذ يزداد يوما عن يوم بين
« الرؤوس والأذرع » أى بين أصحاب المشروعات الصناعية والعمال . ولم
يتردد في التنديد بمجتمع الأولين وأثانياتهم ومحاولتهم التشبه بفطرسه النبلاء
الذين كانوا يتحكمون فى مصير فرنسا قبل الثورة . ونعى عليهم التجاهل
الى وسائل العنف والقوة لكبت شعور العمال وفرض آرائهم عليهم . هذه
الطبقة البرجوازية التى ازدهرت فى القرن التاسع عشر وافادت كثيرا من

التطورات الاقتصادية الجديدة . حاولت أن تجعل من أفرادها زيتانية كزيتانية
الباستيل يعذبون ويسجنون من يطالبون بحقوقهم في العيش .

على أن « أوجست كونت » إذا كان قد بين بشجاعة أخطاء الراسماليين
وأصحاب الأعمال ، إلا أن ذلك لم يدفعه إلى الارتساء في أحضان انتمصار
الشيوعية ، الذين وصف أراهم بأنها سلسلة من الأخطاء ، ونعت مشروعاتهم
بأنها من « الجراة بحيث تبلغ حد الوقاحة » . ثم قال إن الاشتراكيين يخطئون
إذا كانوا يعتقدون أن من الممكن بل من المستحب إلغاء الملكية الفردية . ولا يكون
المجتمع الذي يحلمون بتحقيقه إلا مجتمعا يفتق الملكات للفردية ، وينزع إلى
القضاء على فكرة المسؤولية ويضف من قيمة للكرامة الإنسانية . وهذه
النتائج ، في نظر أوجست كونت ، هي ما يؤدي إليه الانتفاع وراء النظريات
الخيالية التي تضحى بالحرية الحقيقية في سبيل مساواة تتسم بدور للفوضى
ولهي سبيل إضاء فيه غلر واضح .

وعلى ذلك يجب الاحتفاظ بمبدأ الملكية الفردية ، على أن نفهم أولا طبيعتها
الاجتماعية : فإذا أدركنا أن الملكية لا يكونها صاحبها إلا بمساعدة الآخرين
وأنها ثمرة التضامن الاجتماعي وجب أن نقرر أن الانتفاع بها لا يصح أن يكون
فرديا محضا . يجب أن تنظر إلى الملكية على أنها وظيفة اجتماعية ضرورية
يتحقق عن طريقها وجود المشروعات التي تنفع الأجيال المستقبلية . وعلى
أصحاب الأملاك ألا ينظروا إلى ملكياتهم على أنها امتياز بل على أنها وسيلة
تستخدم لصالح المجتمع ، ولا يصح أن يحاولوا من النفع العام إلى خدمة
مصلحتهم الخاصة . ولا يتحقق النفع العام إلا إذا فهموا واجباتهم تمام الفهم .
وعلى ذلك يصبح العلاج الناجع ضد : آراء الشيوعيين المضطربة ذا طابع
خالق . فالأمر يتعلق قبل كل شيء بالتربية . تربية جيل يعرف ولجباته ويعمل
وفق القاعدة الأساسية للمذهب الوضعي وهي « الحياة من أجل الآخرين » .

هذا الاتجاه في التوفيق بين صالح الملاك والصالح العام . وفي استخدام الملكية وسيلة لتحقيق الرخاء للمجموع هو الاتجاه الذى سار فيه الكتاب المسيحيون . وانصار المذاهب الاشتراكية المسيحية في اواخر القرن التاسع عشر واولئ القرن العشرين . فقد كان على راس هؤلاء عالم الاجتماع المعروف « فرينريك لوبلى Le Play » (١٨٠٦ - ١٨٨٢) الذى اهتم في دراساته بتدعيم الأسرة على وجه الخصوص ، كما اهتم بمسألة المورثة كوسيلة من وسائل هذا التدعيم .

وإذاع الاشتراكيون المسيحيون أن المالك عليه واجب هام ، وهو مساعدة الذين لا يملكون . وقد اعتمدوا في نشر آرائهم وفي حض الملاك على القيام برلجهم نحو الفقراء على نصوص من « العهد الجديد » وعلى أقوال القديسين الاول وقسارسة الكنيسة وخطبائها من أمثال « بوسويه Bossuet » و « بوردالو Bourdaloue » . ويجب أن تقوم الدولة في نظرهم ، بالدفاع عن الملكية ، او بالأحرى بإعادة تنظيمها حتى تضمن حق الأسرة في ممارسة الملكية العقارية ، وطالبوا بحق المالك في الوصية بملكه لواحد من اولاده . وقد اعتمدوا في فرنسا بالذات على تدهور السكان نتيجة لقلة النسل فأرجعوا المسبب في ذلك الى البرلمج الاشتراكية المتطرفة ، التى تهدم الأعشاش ثم تشكر بعد ذلك من قلة الفراخ .

وحاولوا علاج مشكلة العمال بالدعوة لاعادة نظام النقابات الذى كان سائدا في القرون الوسطى Corporations فانه النظام الذى يشعر العمال بأن لهم تراث جمعى ينتقل من جيل الى جيل ويعوضهم عن الملكية الفردية . وبذلك يقضى على التقسيم الحالى الفاسد الذى يقسم الناس الى فئتين : فئة الملاك وفئة المحميين او الكانحين .

ونادى أحد هؤلاء الكتاب المسيحيين المعاصرين بأن الوقت قد حان

للانتقال • من الملكية الرأسمالية إلى الملكية الإنسانية ، (١) - وقال إن مبدأ الملكية يجب ألا يتفصل عن الطريقة المثلى للاستفادة منها • واعداد تفصيل فكرة أوجست كونت من أن الملكية لا تتكون إلا بالتعاون بين أفراد عديدين ، ولذا يجب النظر إليها في ضوء الصالح العام للمجموع • ولا يصح ، في نظره ، أن يقوم المجتمع على أساس الملكيات الفردية للبحث أو على أساس الملكيات الجماعية للبحث ، لأن الملكية لها وظيفة مزدوجة : فردية واجتماعية ، يجب أن تكون في يد الفرد أداة لخدمة المجتمع •

ولاشك أن الأحزاب المسيحية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين قد اتجهت إلى هذه الحلول المصطنعة بالصيغة الإنسانية ، حتى تستطيع مقاومة تيار الاشتراكية المنسحق ، وحتى تستطيع أن تكيف نفسها بالتطورات التي طرأت على الحالة الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام ووجدت المسيحية نفسها مهددة بضياع هيبتها وزوال تأثيرها على النفوس أن لم تساهم بتصميمها في حل المشكلات الاقتصادية المعقدة التي نجمت عن الحركة الصناعية • ولم يتردد بعضهم في القول • أن للمسيحية تصبح حرماً إذا لم تهتم اهتماماً جدياً بحل البؤس والفقر الذي يخيم على محيط العمال فلم يعد نظام • الأجراء • الحالي يصلح ولم يعد يستسيغه الفكر الإنساني الراقى ولا يقبله الضمير المتيقظ •

هذا الأمل الذي دأب الاشتراكيين المسيحيين لوضع الملكية الفردية في خدمة الصالح العام قد حققته الاشتراكية الوطنية في ألمانيا بجراء عظيمة ووضعت لذلك نظاماً جديداً لكل من الملكية العقارية والملكية المنقولة •

أما الملكية العقارية فقد نظمها قانون ١٩٢٢ - الذي أوجد نوعاً جديداً من الملكيات • فاطلق اسم الحق الررأسي على كل مساحة من الأرض صالحة

Em. Mounier, De la propriété capitaliste à la Propriété (١)
Humaine, Paris 1936.

الزراعة تتراوح بين جزء من الغدان ومائة وخمسة وعشرين فداناً على أن تكون مسجلة من قبل في السجلات الرسمية . وهذه الأراضي يزرعها أصحابها بأنفسهم مستعينين بأقاربهم أو بيمض الخدم ويحظر عليهم استخدام العمال الأجراء فيها . ولا يسمح بتقسيمها على أن تنتقل لمواحد فقط من أبناء المالك يختاره قبل وفاته ويتعين على صاحب الأرض أن يقدم للمنظمة الإقليمية الجزء الأكبر من محصوله ، أما الباقي فله أن يبيعه في السوق الحرة — ويجب ألا يتجاوز ربحه ٨٪ من التكاليف . وما يخرج من الأراضي عن نطاق هذا التوزيع تتولى الدولة إدارته وتشغل فيه العمال الزراعيين بأجور معقولة ، كما تنشئ لهم المنشآت اللازمة لحياتهم الصحية والاجتماعية .

أما الملكية المنقولة فقد أصبحت في النظام الاشتراكي الوطني تقوم على « نظام نقدي داخلي » ليس له غطاء من الذهب أو من الأرصدة الخارجية . فقد أخذت الدولة على عاتقها القيام بمشروعات ضخمة كانشاء الطرق وبناء المصانع والتسلح حتى تستطيع بذلك أن تقضى على البطالة . وقد اعتدت في تمويل هذه المشروعات على إصدار نقد داخلي يعتبره علماء الاقتصاد الكلاسيكيون بدون غطاء لأن الدولة لم يكن لديها من الذهب أو من العملة الخارجية ما يكفي لسد هذه النفقات . فوضع أقطاب الاشتراكية الوطنية مبدأ جديدا لفكرة الثروة ، وقالوا بأن ثروة أى بلد لا تتكون في الحقيقة من الذهب أو من الأرصدة والأوراق المالية الأجنبية ، بل انها تتكون في الواقع من الامكانيات العينية لهذا البلد كالأراضي والمباني والمواد الأولية والرافق الصناعية والعمرانية المختلفة ، والصلع المصنوعة الخ . . . وهذه الثروة الحقيقية يجب أن تستخدم في زيادة رفاهية الشعب عن طريق العمل . فالصلب إذن في النهاية ، على اختلاف اشكاله ، هو للثروة الحقيقية أو الثروة الوحيدة . وعلى هذا الأساس لا يكون للنقد قيمة الا بقدر ما ينفع في تبادل المنافع والسلع المختلفة . وقد كانت هذه الخطوة الجريئة بداية نظرة جديدة للملكية ونصلها عن كل تقويم بالعملة أو الذهب على وجه الخصوص .

الباب الخامس

اجتماعيات العمل

- الفصل التاسع عشر : الطبقات الاجتماعية وعناصرها المتداخلة
- الفصل العشرون : التحليل الاجتماعى لظاهرة العمل
- الفصل الحادى والعشرون : الاسس الاجتماعية لظاهرة تقسيم العمل
- الفصل الثانى والعشرون : العوامل الانسانية فى الصناعة

الفصل التاسع عشر

الطبقات الاجتماعية

الطبقات حقائق اجتماعية تقوم في كل مجتمع بالرغم من جميع النظريات
و جميع الصيغ التي تحاول انكارها وقد دلت بحوث علم الانسان
(الانثروبولوجيا) ودراسة الاجناس البشرية (الاكثوغرافيا) على وجود
الطبقات حتى عند الشعوب البدائية . وكانت هذه الطبقات تتعاون في هدوء
في غالب الأحيان . وان يكن هذا التعاون لم يمنع من قيام صراعات بين حين
واخر .

فالمرء يولد في طبقة معينة ويختلط بافراد من الطبقة التي ينتمي اليها .
ويختار زوجه عادة في محيط طبقته وقد يرتفع المرء من طبقة الى اخرى او يهبط
من طبقة الى طبقة ادنى . فهناك الوصوليون ومن لفظتهم طبقتهم ومصير كل
فرد يرتبط الى حد كبير بالطبقة التي ينتمي اليها . وقد كتب « لويس روجيه
Rougier » في هذا المعنى يقول « ان وجود كل انسان يحدد وينظم مقدما
كقصيدة شعرية جميلة » ولم يخطئ حين اضاف الى ذلك « ان هذه الحقيقة
تصدق دائما في اى زمان وفي اى نظام سياسى وان اختلفت حدودها سعة
او ضيقا » .

فما هي اذن الطبقة الاجتماعية على وجه التحديد ؟

ان هذه الكلمة تجرى على السنتنا دائما في احاديثنا الخاصة ، ونراها
في الجرائد وفي المنشورات الانتخابية ، وفي البرامج السياسية . ونحن نسبح
في كل لحظة عن الصراع بين الطبقات وعن تعاون الطبقات وعن فكرة وجود
مجتمع بغير طبقات الخ

ان كل انسان يكون لنفسه وايضا عن الطبقات الاجتماعية ، ولا شك في انه

يفهم جيدا معنى هذه الكلمة • ومع ذلك فلوسالنا احدا من هؤلاء الذين يتحدثون عنها أن يعطينا تعريفا لها ، أو يحدد لنا بدقة ماذا تعنى . فان قليلا منهم لا تتملكه الحيرة أو لا يظهر فى تفسيره ما يدل على عدم وضوح هذه الفكرة لديه •

وما ذلك فى الواقع الا لأن فكرة الطبقة الاجتماعية تنطوى على درجة كبيرة من التركيب فالمعناصر التى تعرف بها الطبقة مختلفة من حيث طبيعتها اشد الاختلاف ، كما أنها تتفاوت تفاوتا كبيرا من حيث أهميتها • ان الحقيقة الاجتماعية التى نريد الكلام عنها لا يمكن الاحاطة بها بنظرة واحدة فيجب ان ننصرف الى تحليلها •

الطبقة والثروة :

ان الثروة هى اول ما نفكر فيه حين نتكلم عن الطبقات • والواقع ان احاديثنا العامة تدور حول الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة ، والطبقات المتيسرة والطبقات المتوسطة ، وطبقة الملاك وطبقة المعدمين الخ • • • ويميز عالم الاقتصاد « جيزو Guizot » من هذه الناحية بين ثلاثة انواع من الحالات الاجتماعية فهناك أولا من يعيشون على املاكهم العقارية ، أو ثرواتهم المنقولة أى على الأراضى ، أو رؤوس الأموال بدون أن يحاولوا زيادة ثروتهم عن طريق العمل • وهناك من يجتهدون فى استغلال ثرواتهم وزيادة املاكهم عن طريق عملهم الخاص ، واخيرا هناك من يعيشون من عملهم ، أو من عرق جبينهم دون أن يكون لهم املاك أو رأس مال • وهذه الأنواع ، كما يقول ، تمبر عن حقائق عامة نستطيع أن نعثر عليها فى أى مجتمع انسانى •

ويميز شارل جيد Gide « بدوره ، من حيث توزيع الثروة ، بين ثلاث طبقات أو فئات ، اذ يقول فى كتابه « محاضرات فى الاقتصاد السياسى » • • ان هناك أولا العمال الذين يتقاضون أجرا ، ثم الراسماليين الذين يحصلون من

راس مالهم على ربح . وأخيرا الملاك الذين يعيشون على دخلهم . وفيما عدا هذه الفئات لا يوجد إلا المعتمون الذين يعيشون على الصدقات ، أو على ما تنظم الدولة لهم من إعانات » .

الطبقة والمهنة :

ولكن هيئات أن تكفى الثروة وحدها لتمديد الطبقة ، فلمهنة على الأقل من الأهمية ما للثروة وتشهد بذلك العبارات التي تسجل تلقائيا ملاحظات الناس . فهم يتحدثون دائما عن طبقة العمال ، وطبقة الفلاحين وعن طبقات التجارة ، والصناعة ، وأصحاب المهن الحرة الذين يعتبرون طبقة واحدة .

ويميز « شارل جيد » من هذه الناحية بين طبقتين كبيرتين تنقسم كل منهما الى فئات . فهناك من ناحية طبقة الراسماليين ، وتضم طائفة نوى النشاط الإيجابي أو أصحاب المشروعات التي تدر الربح ، وطائفة السلبين ، وهم الملاك الذين يعيشون على دخلهم .

وهناك من ناحية أخرى طبقة الماملين ، وتشمل فئات « الأجراء *Les salariés* » ومن عمال الزراعة والصناعة والمستخدمين والوظفين والخدم ، كما تشمل فئات نوى الأعمال المستقلة ، كالمصانع *ouvrier* والفلاحين ، والمستأجرين وأصحاب المتاجر وأصحاب المهن الحرة ، وهؤلاء جميعا يكونون ما نطلق عليه عادة اسم الطبقات المتوسطة .

وفي كثير من الحالات تبدو لنا الطبقة مستقلة عن « الثروة » ومتصلة « بنوع المهنة » فالصانع الفني *artisan* يتميز عن العامل المادي *ouvrier* حتى ولو كان كسبه أقل من الأجر الذي يتقاضاه العامل ، وما ذلك إلا لأنه لا يخضع لمصاحب عمل ، بل يظل في عمله سيد نفسه . ويرى لنا « ريشيه كاييه *R. Caillée* » وهو أول أوربي وصل الى « تريبوكتو » أن الأفراء

الذين يعملون نظير أجر يومي ، يعاملون كإفراد طبقة دنيا • ومعنى ذلك أن طبيعة العمل هي التي تحدد الطبقة التي ينتمي إليها الفرد •

ومع ذلك فالمهنة وحدها لا تكون الطبقة ، إذ أن الطبقة سابقة على المهنة ، فالإنسان يولد في طبقة معينة على حين أنه يختار مهنته فيما بعد • أضف إلى ذلك أن الطبقة كثيرا ما تؤثر في اختيار المهنة • • فهناك من يقتصر في ممارستها على التوارث من الأب إلى الابن كمهنة الزراعة أو التعدين أو الصيد فلا يتصرف امرؤ إلى فلاحه الأرض أو لا ينزل إلى المنجم ولا يواجه أخطار البحر في قارب للصيد ، إذا لم يولد في الوسط الذي يعيش على هذا النوع من العمل ، فيزاوله مقتنيا بثويته • والبرجوازي لا يمكن أن يمتهن مهنة النجار أو الحداد أو الخباز فضلا عن مهنة الفلاح • وإذا كانت هناك حالات شاذة فهي بلا شك نادرة •

وبالإضافة إلى ذلك فإن الطبقة الواحدة تضم عادة أشخاصا من مهن مختلفة ، فنرى مثلا ، أن الأطباء والمحامين والموثقين والأساتذة ينتمون إلى طبقة أصحاب المهن الحرة • فتشابه العمل وما يتطلبه من معرفة ومعلومات ، وخلو من الجهود الجسماني الأليم ، الذي قد يعرقل عمل الفكر ، كل ذلك يكتفي لانماج هذه الفئات الاجتماعية المختلفة في « طبقة واحدة » • كذلك في طبقة العمال ، فإنها تشمل حرف من أنواع مختلفة كحرفة البناء والطلاء وصناعة الزجاج والعمل في المصانع المختلفة إلخ • • • وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الطبقة أوسع من الحرفة أو المهنة •

الطبقة ونوع الحياة :

من هذا نرى أنه لا الثروة ولا المهنة تكفي وحدهما لتحديد الطبقة • ذلك أنه يجب في الواقع — إذا تفاوتت الثروة — أن ندخل في اعتبارنا طريقة الاستمتاع بها ، وإذا كانت المهنة واحدة وجب أن نراعي الظروف التي تمارس

نيتها - فالتاجر مثلاً ينتمى الى الطبقة الوسطى (البورجوازية) (١) اذا كان صاحب متجر كبير ولا يظهر في محل تجارته الا للتوجيه واعطاء الأوامر لخدمته . وهو مجرد بائع اذا كان يقوم بوزن السلع ويخدم زبائنه بنفسه .

وانذا كان العامل يحصل على أجر طيب من عمله ، ويقتصد جزءاً من دخله لقتناء منزل خاص تحوطه حديقة صغيرة ، ويرى أولاده تربية قيّمة في المدارس - فان هذا العامل يعيش عيشة بورجوازية بالرغم من أنه يمارس حرفة يدوية . وفي كثير من البلاد الصناعية في أوروبا وأمريكا نجد ان عدداً كبيراً من العمال قد اقترب في أسلوب معيشته من البورجوازية ، على حين نجد ان البورجوازية القديمة التي كانت تعتز بتقاليدها قد انحدرت بسبب الهزات العنيفة التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية ، وأصبح أفراد هذه الطبقة يقومون بأعمال ما كانوا يقبلون للقيام بها من قبل - كما ان زيادة الضرائب العقارية ، مع حظر رفع الاجارات والغلاء المتزايد في اثمان الحاجيات ، كل ذلك كان من شأنه خضعة حال صفار الملاك ، ونوى الدخل الصغير .

وهكذا نرى اننا امام نوع ثالث من العوامل التي تؤثر في تحديد الطبقة الاجتماعية ، الا وهو «نوع الحياة» وهو عامل يتصل بالمظهر ، و « الثقافة » ، كما يتصل بالطريقة التي تمارس بها المهنة ، وبالوسائل التي يستخدمها الفرد للاستمتاع بثروته .

ولكل طبقة سلوكها الخاص وطريقتها في الغذاء ، وتفضيل بعض انواع من الطعام ، وطريقتها في اللهو ، وقضاء أوقات الفراغ وفي تنظيم مصروفاتها ،

(١) البورجوازية اسم يطلق على الطبقة الوسطى وتضم عادة التجار واصحاب المهن الحرة - والكلمة في الأصل تعني « سكان المدن » . وكانت المعية في العصر الوسيط هي سكنى للتجار على حين كانوا الفلاحون يعيشون خارجها - وتدل كلمة البورجوازية الآن على شبة لها روحها المحافظة وتقاليدها الخاصة ولا تميل كثيراً الى الانسجام مع الطبقات الأخرى .

كما أن لها عاداتها الجسمية والفكرية ، وتتميز بالفاظ معينة ، وطريقة خاصة
فى الكلام ... الخ .

وتصرفات كل طبقة تحدها أنواع الأعمال المادية التى تقوم بها ، والمهنة
أو الخرفة من ناحية ، وكذلك الثروة من ناحية ثانية . كما تحدها الثقافة من
ناحية ثالثة وهذا التشابه فى الأنواع والتصرفات الذى تحدهه هذه العوامل
الثلاثة هو الذى يتيح لأشخاص من مهن متشابهة أو على ثراء متقارب ، أن
يتحدث بعضهم الى بعض أو يتفاهم بعضهم مع بعض . وينصرفون الى أنواع
واحدة من اللهى ، ويجدون متعة فى أشياء معينة ويتخذ بعضهم بعضا نموذجا
خصوصا فيما يتعلق بالأزياء والرحلات ، وقضاء العطلة واختيار الكتب
والملاهى ووسائل تربية الأطفال .

الانحيازات الطبقيّة :

ولكل طبقة اتجاهات خلقية خاصة تتميز بها . فلا تتساوى الواجبات فى
أهميتها بالنسبة لجميع الطبقات . كما انها ليست على درجة واحدة من حيث
طابع الالتزام . ولا تتمتع فضائل بعضها بقدر واحد من التقدير والاحترام لدى
جميع الطبقات .

وهذه الحقيقة توضح لنا أن . نوع الحياة ، ومستوياتها المختلفة تؤدى .
فى كل طبقة ، الى فوارق كبيرة فى الأحكام الخلقية .

ومن ناحية أخرى نجد أن كل طبقة تتميز بقدر من الانحيازات ذات صلة
بمواطنها وأهوائها وأذواقها وميولها . واعتزاز كل طبقة بنفسها يجعل
أفرادها يغالون فى تقدير قيمة الأعمال والمهام التى تعرسوا فيها . وتدبروا
عليها ، كما أنهم يميلون الى الحط من قيمة الأعمال التى يصعب عليهم
أداؤها . وعلى هذا النحو نجد طبقة المثقفين ممن يشتغلون بالعمل الفكرى أو
الإدارى يحطون من شأن العمل اليدوى ، ونجد طبقة العمال تحط من شأن

العمل الفكرى - ونتيجة لثقل هذه التحييزات تحولت بعض الكلمات عن معناها
الأصلى الى معنى التحقير فكلمة « فلاح » يطلقها أفراد الطبقة الوسطى من
مكان المدن على الشخص « الساذج » ، أو « خشن الطبع » الذى لا يساير
الأنواق والأوضاع الحديثة وكذلك نجد ان أفراد الطبقة الدنيا تحاول أن تطرد
عن نفسها عقدة النقص باتهام أفراد الطبقات العليا بالصلف والكبرياء
والأنانية ، والمتطرفة ، وبالتهكم بتقاليدنا وأوضاعنا . فكلمة « بورجوازى »
إذا أطلقها عامل على زميل له كان معنى بها التهكم عليه واحتقاره .

وينسب احتقار أفراد الطبقة الوسطى للأعمال اليدوية فى عمومها ، نجد
ان « البورجوازى » يفضل دائما أن يزوج ابنته لموظف فى مكتب على أن يزوجه
لعامل حتى ولو كان يكسب أكثر مما يكسب الموظف . ولكى يعد العمل اليدوى
مقبولا وشريفا فى نظر الطبقات العليا يجب أن يقوم به المرء فى حرية وبنون
مقابل ، كان يزرع حديقته بنفسه ويقلم أشجارها .

وقد يذهب التمسك بالتمييزات أحيانا الى حد الخروج على القانون ،
من ذلك ما يذهب اليه بعض رؤساء القبائل فى البادية ، وبعض أثرياء الريف
من اعتبار التقاضى أمام الحاكم طريقة محتقرة ما داموا يستطيعون أخذ حقهم
بالقوة والسلاح . وقد تبلورت هذه النمرة فى عادة الأخذ بالثأر بحيث ينظر
أهل الريف أو البادية بعين الاحتقار الى من لا يأخذ ثأره بيده ، وهذا معناه
انهم يعتبرون من الأمور المخجلة أن يخضعوا للقوانين مادام فى مقدورهم إقرار
العدالة عن طريق السلاح .

المظهر وقواعد اللياقة :

تأتى بعد الأحكام التقييمية التى تصدر عنها التحييزات ، الأحكام التى
تنصل بالمظهر وقواعد اللياقة فما يعد من مستلزمات « المظهر اللائق » فى طبقة
معينة قد يعد فى طبقة أخرى نوعا من التخلف يبعث الى السخرية ، بل قد ينبعث

على الاستهجان باعتباره من التصرفات المنافية للخلق - مثال ذلك أن الواحد من أفراد الطبقة العليا قد يجد في هجران زوجته واتخاذ عشيقه مصدرا للتباهي والمفاخرة ، على حين نجد أن الفرد من الطبقة الوسطى أو العمالية يحرص على سعة زوجته ويغار على عفتها ولا يحيد في سلوكه عن هذا المبدأ .

فما يعد احتراماً للذات وللآخرين في طبقة معينة قد يعد تبذلاً واسفافاً في وسط آخر . ذلك أن لكل طبقة في الواقع ، طريقتها الخاصة في مراعاة قواعد التآدب ولها فنها الخاص في المعاملة وقد لوحظ الفرق الشاسع في هذا المجال بين الطبقات الشعبية والطبقات الميسورة - فنجد مثلاً أن المسافرين في الدرجة الثالثة ، وهم من أفراد الطبقة الشعبية ، غالباً ما يتجسسون في الحديث مع رفقاء السفر ، بل ويدعونهم لمشاركتهم في طعامهم . ولا يحدث هذا بتاتاً بين المسافرين في الدرجة الأولى . ذلك أن ما يراه ركاب الدرجة الثالثة من واجبات الألب يعتبره الآخرون فضولاً وتدخلًا في غير موضعه ، وما تراه البورجوازية من واجبات التحفظ تعتبره طبقة الشعب إنانية .

أثر التربية والثقافة :

مما تقدم نستطيع أن نتبين أهمية التربية والثقافة في التمييز بين طبقة وأخرى . وقد لاحظ « كارنو » Carnot ، (١) بحق أن عدم المساواة في الثروة ، أقل في أهميته وخطره من عدم المساواة في التربية . وفي هذا يقول أن الثرى الذي ينتمي إلى طبقة عليا - حتى ولو كان جاهلاً - يحتفظ من مفرطته التي قضاها في وسط مستثير بأفكار عامة ودرجة من الامتياز في اللغة والتعبير ، يتعذر ادراكها عن طريق الدرس والتحصيل - ويضيف « كارنو » ،

(١) رجل من رجال السياسة الفرنسيين ، انتخب عضواً في الحكومة المؤقتة سنة ١٨١٤ . وهو ابن العالم الرياضي الكبير الذي نظم جيوش الثورة الفرنسية . ولقب لذلك « بمنظم النصر » .

الى ذلك أن الانسان اذا لم يكن مزودا بهذا القدر من الثقافة الأولى (أى ثقافة الوسط الذى ينشأ فيه) شعر بالمهانة وبأنه غريب حتى اتصل بأتاس تميزوا عليه من هذه الناحية ، أما اذا كانت الثقافة الأولى واحدة أصبح التفاهم بينهم سهلا .

وما لاحظته « كارنو » فى آخر القرن الثامن عشر ، وأوائل القرن التاسع عشر ، لاحظته « رابازا Babasa » فى المكسيك ، حيث تتمايز الطبقات الاجتماعية . كما يقول — تمايزا واضحا وتتفاضل تفاضلا يرجع فى المقام الأول الى عامل التربية وحده تقريبا .

فالثروة لا تتدخل الا قليلا وبالقدر الضرورى الذى يكفى لاعطاء المظهر للطبقة العليا ، أما السلالة فلا أثر لها فى تحديد الطبقة ، فالهندي الذى يتمتع برقة المظهر وحسن المعشر ، يستطيع أن يشق طريقه الى ارقى الأوساط بنفس الحرية التى يتمتع بها الأبيض ، ويستطيع كذلك أن يشغل أعلى الوظائف الخ . . . وقد لاحظ « فرنان جرينار » Grenard ملاحظات من هذا القبيل فى روسيا القيصرية . فلم تكن كتلة العامة أو الرعايا تتألف من الفقراء وحدهم — وهو يقول . — لقد عرفت هناك كثيرا من أصحاب الملايين لا يعرفون القراءة أو الكتابة ، وهم لا يخرجون عن كونهم فلاحين أغنياء ومرابيين يعيشون كسلا يعيش جيرانهم من الفلاحين الحقيقيين . هؤلاء الأغنياء الذين كانوا يعنون بمئات الألوف كانوا فى نظر المجتمع من العامة . اذ ان التمييز لا يرجع الى الحالة المادية بقدر ما يرجع الى الثقافة والمظهر .

وعلى هذا الانسان يجب الاعتراف بان هناك طبقات مثقفة وطبقات غير مثقفة ، طبقات تضم أتاسا تميزوا باسم التربية وأخرى يتجرد أفرادها ، على الأغلب ، من عناصر التربية المتأخرة . وفى النوع الأول يعلق الأفراد أهمية كبرى على الثقافة لذاتها ويعملون على التزود منها لاهتمامهم بقيمة الأدب والفنون والفلسفة والعلوم . وهم يقدرون الى اسمى درجة قوة العقل والوراثة

المتنازة ، وأرفع أنواع التائب والرقعة في الحديث والمقابلة^{١٠} أما في النوع الثاني فإن التعليم لا يقدر الا بقدر منفعته العامة ، والثقافة المتنازة لا نصيب لها الا الأعمال^{١١} أما طرائق التائب ولطف المعاملة فيحكم عليها بأنها نوع من النفاق أو الحذقة ، ولا يكون نصيبها الا التهكم بدافع من الحسد ، أو الاحتقار بدافع من اللغظة والخشونة^{١٢} . ويكون هذا بمقدار ما تكون غريبة عن خلق القسم وطرقهم في التعامل^{١٣} .

التأثير المتبادل بين جميع هذه العناصر :

بدأت لنا العناصر المختلفة التي تحدد معنى الطبقة ، وهي الثروة والمهنة، والتربية ونوع الحياة ، والثقافة كما لو كان كل منها مستقل عن الآخر استقلالا نسبيا ، فهي لا تتضمن بعضها البعض بالضرورة ولكن إذا كان من الممكن وجود بعضها دون البعض الآخر أحيانا فهذا لا ينفي تضافهما في كثير من الحالات . فالثروة والمهنة مثلا تنزعان الى تحديد نوع الحياة - فقد لاحظ أحد علماء الاجتماع في فرنسا ، أن الموظفين لا يخاطبون بعضهم بعضا بصيغة المفرد أنت tu ، كما يفعل العامل عادة ، بل بصيغة الجمع ، انتم Vous وهي صيغة الاحترام ، ولا يفرغون كؤوسهم وهم وقوف أمام « بارات » حانات النبيذ كما أن زوجاتهم لا يذهبن الى الغسل العمومي « كزوجات العمال » . أما الأغنياء فلم حياتهم الاجتماعية التي تزخر بالاستقبالات والمساالى مما يستحيل وجوده بدون الثروة^{١٤} .

ومن جهة أخرى فإن المهنة لها بالضرورة علاقة بالثروة . فمن المهن ما يتقاضى عليها صاحبها أجرا أو مرتبا يرتفع أو ينخفض حسب مكانة المهنة ، ومنها ما يدر أرباحا مغرية والثروة تكون في اغلب الأحوال من حظ رجل الصناعة أو التجارة لا من نصيب الموظف الصغير^{١٥} .

كما أن الثقافة بدورها لها علاقة بالمهنة^{١٦} . فنجدها عند الجامعيين والأطباء

رضباط البحرية مثلا اكثر مما نجدها عند المشتغلين بالصناعة او التجارة ، وقد يكون لها من بعض النواحي علاقة بالثروة ، فالثروة تتيح لصاحبها ان يتمتع بجميع انواع اللذات سواء اكانت اكثرها سموا او اقلها درجة ، كما تتيح ان يعرفون كيف يستخدمونها وسائل الاستمتاع بالثقافة العالية واكتساب اللغات المختلفة بالتردد على البلاد الأجنبية ، وطول الإقامة بها ، او يأخذ دورس فيها على يد اقدر الاساتذة - كما يتبع المال كذلك تنرق الفنون والآداب ، ودراستها بالزيارة المتصلة للمتاحف ، وحضور الحفلات الموسيقية والمسرحية وعن طريق اقتناء مكتبة غنية بالمؤلفات ، كذلك عن طريق تكوين العلاقات مع نوى الثقافة المتازة ، او الذين يشغلون مناصب رفيعة او مع الكتاب نوى الشهرة او الفنانين نوى المواهب النخ - -

صعوبة تحديد معنى الطبقة :

ان تداخل العوامل المختلفة التي نكرناها يجعل من العسير علينا ان نحدد معنى الطبقة بوضوح ودقة ، كما تحدد الأشكال الهندسية كالدائرة ، او الشكل المتعدد الأضلاع مثلا ، او كما نحدد المعاني الاختيارية في العلوم الطبيعية كمعنى الزواحف او الثدييات او القوارض او الحيرانات المجترية - فالطبقة ليس لها حدود مرسومة بدقة ، كما هي الحال في الطائفة الدينية او العنصرية ، كما ان الطبقة الواحدة تضم بين ثناياها فئات تتنوع أشد التنوع - فنوع الحياة والتربية والثقافة قد تختلف في الواقع بين أناس يمارسون مهنة مختلفة ، او يقاتلون من حيث درجة الثراء - وقد يفسح النبوغ او الثقافة المتازة او الشهرة المجال او كاتب او فنان كبير او واعظ فصيح فيخطف بأناس ، ويندمج في أوساط ما كان له ان يندمج فيها لو نظرنا الى أصله او مهنته او أعماله المادية -

وهناك أسر عريقة فقدت ثروتها ، ولكنها ظلت تحتفظ بعاداتها وطريق

معيشتها التي كانت تتيحها لها ثروتها الغابرة ، وبملاقاتها مع الأوساط التي عرفتها أيام ثرائها ويظهرها الممتاز الذي اكتسبته بفضل الثروة .

• كذلك يحتفظ حديثو النعمة أو اغنياء الحرب - كما اعتدنا أن نسميهم - بماداتهم وطرق معيشتهم القديمة التي لا تتناسب مع وضعهم الجديد .

لهذه الاعتبارات جميعا يمكن القول أن الطبقات حقائق اجتماعية لا يمكن تحديدها تحديدا صارما فهي من هذه الناحية ، شبيهة بتلك السحب التي تتشكل في السماء بأشكال مختلفة تحت تأثير الرياح ، أو بتلك البقع الملونة التي ترسم على سطح البحر عند غروب الشمس ، في شكل دوائر ذهبية ولازوردية وظلال ، بدون أن نستطيع أن نحدد بدقة أشكالها أو ألوانها الحقيقية . ولهذا السبب نلاحظ في أحاديثنا الدارجة التي تسجل بطريقة آلية الملاحظات التفكائية لعامة الناس - نلاحظ أن تصنيف الأفراد في طبقات يختلف باختلاف وجهات النظر والاعتبارات التي نضعها أمامنا ، فنتكلم عن الطبقات الثنية أو المتوسطة أو الفقيرة حين ننظر إلى الثروة . ونتكلم عن الطبقات المثقفة والطبقات الجاملة حين لا نضع في اعتبارنا إلا درجة التثقيف . ونتكلم عن الطبقات المهينة الرقيقة ، وعن طبقات الأجيال وخشنى الطباع ، وعديمي الذوق حين لا ننظر إلا في طرائق التصرف ووسائل التعبير .

وفي هذا ما يبعث على الاعتقاد بأن الطبقات ليست حقائق في ذاتها بقدر ما هي وجهات نظر يكونها من يلاحظ مجتمعا من المجتمعات . عن أفراد هذا المجتمع .

ومع ذلك فإن عدم تحديد فكرة الطبقة يجب ألا يكون وسيلة لتضليلنا . إذ إنه لا يحول دون أن تكون الطبقة إحدى المعطيات المشخصة التي يمكن تمييزها كما نميز في علم الحيوان أو النبات تقسيماته إلى شعب وفصائل وأسر ومراتب وأجناس وأنواع . أو كما نميز الحيوانات الفقرية والضفادع والحشرات الجنحة . على أننا إذا بقنا النظر في المعلوم الطبيعية ذاتها ، وجئنا أن

التصنيفات فيها ليست الانسيبية بحيث لا نستطيع الفصل بين فصيلة واخرى
فصلا صارما - فهناك حالات كثيرة نجد فيها احد الأنواع يوجد مع غيره في
رتبة أو عائلة واحدة لاشتراكه معها في بعض الصفات ، ولكنه يختلف عنها
اختلافا بينا في صفات أخرى (١) •

لذا لا يحق لنا أن نعرض عن اعتبار الطبقات الاجتماعية حقائق لها
كيانها ، فانها في الواقع حقائق تفرض نفسها على عالم الاجتماع ، كما تفرض
نفسها على المؤرخ •

تعريف الطبقة :

ونستطيع بعد كل ما تقدم أن نحاول تعريف الطبقة بقولنا ، ان كل طبقة
اجتماعية تتألف من عدد قل أو كثر من الافراد ، يتشابهون فيما بينهم في نواح
معينة كترع الحياة أو الحرفة أو الثروة والتعليم والثقافة ، ويختلفون عن
غيرهم في هذه النواحي نفسها داخل نطاق للمجتمع الواحد ، • وكل طبقة
تنشأ من تمايز تلقائي يحدث من ضغط الحاجات وتنوع أوجه النشاط في
المجتمع ، ويتأثر بالزمن الذي يعيش فيه افراد المجتمع وهذا التمايز اساسه
على التمييز تقسيم العمل الاجتماعي ، وتوزيع الثروة ، واختلاف للمادات
باختلاف ظروف المعيشة التي يعيشها الافراد • وتبدو الطبقة متماسكة وثابتة
امام عيني الناظر بمقدار ما تكون السمات المختلفة التي تميزها كالثروة
والحرفة وغيرها - متشابة يؤثر بعضها في بعض - اما اذا كانت هذه
السمات مستقلة بعضها عن بعض وعرضة للتغير ظهرت الطبقة في شكل مائع
وغير محدد •

(١) مثال ذلك حيوان يسمى Ornithorynque - وهو يعيش في استراليا ، • ويصنف
عادة مع الثدييات لأن له ثديين ولو انهما غلمان ولكن له الى جانب ذلك منظر من مادة
قرنية يقربه كثيرا من الطيور . كما انه يعيش في الأرض . ويراه فرق بينه ، هذا الى انه
يقرب كثيرا من الزواحف من حيث تركيب اعطائه الداخلية •

فيم تختلف الطبقة عن الطائفة ، وعن الفئة الاجتماعية :

وفى ضوء التعريف الذى اوردناه تظهر لنا الطبقة الاجتماعية متميزة عن

كل من الطائفة Caste وعن الفئة الاجتماعية Catégorie Sociale

اما عن الفئات الاجتماعية فيتميز بعضها عن بعض على الدوام تمايزا واضحا لأن تصنيفها يقوم على خاصية اساسية واحدة ، او مجموعة من الخصائص يماسك بعضها ببعض تماكسا وثيقا ، فهي تقوم مثلا على الحرفة وحدها حين نتكلم عن فئة البنائين ، وفئة صانعى الزجاج ، وفئة الضباط الخ ... او تقوم على وسيلة الحصول على الدخل او المال اللازم للمعيشة ، كما هى الحال حين نفصل بين فئة الملاك وفئة الاجراء وفئة المضاربين فى البورصة . وفئة المحتالين الخ ... او على اللؤلؤ من الحرفة حين نتحدث عن فئة المتسككين . وغيرها .

من هذا يتضح ان الطبقة الاجتماعية الواحدة تتطوى عادة على فئات اجتماعية مختلفة ، فطبقة الفلاحين مثلا تضم الملاك الذين يستغلون املاكهم بانفسهم ، والمستاجرين للأرض ، والعمال الزراعيين وطبقة العمال تضم عمال المصنع ، وعمال المناجم وعمال السكك الحديدية وغيرهم .

وقد تنقسم الفئة الاجتماعية بدورها الى فئات أكثر تخصصا ، فتقسم فئة رجال القانون الى محامين ومرثقين ورجال استشارة وقضاة الخ ... وتقسم فئة رجال التعليم الى اساتذة ومعلمين ومفتشين الخ ... كما اننا نميز ايضا بين رجال التعليم فئة مدرسى التعليم الحكومى ، ومدرسى التعليم الحر ، او بين فئة معلمى التعليم الابتدائى وفئة مدرسى التعليم الثانوى او العالى . ويقوم التصنيف فى كل مرة على وجهة نظر محددة تستبعد غيرها من وجهات النظر .

وعلى العكس من ذلك فان الطبقة عادة تكون ذات نطاق واسع جدا بسبب تعدد الصفات . ووجهات النظر التى تدخل فى تعريفها . وحتى اذا اقتصرنا على

النظر الى الطبقة من زاوية خاصة ، كما هي الحال حين نتكلم عن الطبقات
المفقيرة او الطبقات المثقفة فانتنا نمنج فئات جد مختلفة في مفهوم واحد .

فالتبقيات الفقيرة مثلا ، تشمل العمال الكاسحين الذين يتقاضون اجرا
زهيدا ، ولا يوفقون الى وصل طرفى الشهر الا بشق الأنفس كما تشمل للموزين
الذين يعيشون على الاحسان ، او لليوهيميين الذين لا يقر لهم قرار ، ويقترون
دائما الى المال لما لانهم ينفقون ثوا ما يحصل الى ايديهم من مكاسب او لانهم
يورطون انفسهم فى ديون لا يستطيعون لها سدادا . وكذلك الحال فى الطبقة
المثقفة فانها تشمل اناسا ينصرفون الى نواح من الدراسات العقلية تختلف
فيما بينها اشد الاختلاف ، فمنهم الفلاسفة ومنهم المؤرخون ، ومنهم الفرعون
ومنهم رجال الأدب ، وتقاد الفن ، هذا فضلا عن العلوم المختلفة .

واذا كانت الطبقة تتميز - كما بينا - عن الفئة الاجتماعية ، فانها
تتميز كذلك عن الطائفة Caste . فاهم خصائص الطائفة انها مغلقة ،
على حين ان الطبقة مفتوحة ، فاذا كان الانسان ينتمى بالضرورة ، منذ ولادته
الى طبقة معينة الا انه يستطيع ان يرتفع منها الى طبقة اعلى . وهذا لا يمكن
حدوثه بالنسبة للطائفة . فالانسان الذى ينتمى الى طائفة معينة يظل ينتمى
اليها طول حياته ، كما كانت الحال فى مصر الفرعونية وغيرها من الشعوب
القديمة . وكما نشاهده حتى الآن فى الهند . ولا يستطيع احد ان يخرج من
طائفته عند الهنود الا اذا ارتضى ان يتنازل عن الانتماء اليها ليهبط الى
طائفة . النبوذين . (١) .

وهناك صفة اخرى تميز بين الطبقة والطائفة فى المصور الحديثة . وهى

(١) علاج موضوع نظام الطوائف فى الهند العلامة ، بوجليه ، احمد علماء اندرية
الفرنسية الاجتماعية وكتب فى كتابه بعنوان :
Bouglé, Le Régime des Castes, Alcan, Paris 1932.

أن الطبقة لا تتحد عن طريق عرف أو قانون وضعى . ولكن الحال لم تكن كذلك في العصور القديمة عند اليونان والرومان ، حيث ميز القانون بين المواطن الحر والمتوق والرقيق . وكذلك كان يقسم المواطنون الى طبقات حسب حالتهم أو ثروتهم لأسباب تتعلق بجباية الضرائب أو لأسباب حرية أو سياسية .

وفي اليونان إذا صرفنا النظر عن الأرقاء الذين لم يكن لهم حق التمتع بأية حقوق مدنية كان التميز قائما في اثنا بين المواطنين والأجانب الذين لهم حق الإقامة . Les métèques ، وكان قائما في اسبارطة بين المواطنين وسكان البلاد المفتوحة الذين كانوا في وضع خاص بين الأحرار والرقيق Les périèques وبين الأرقاء . فمن هذه الناحية كانت الطبقات تنزع في العصور القديمة نحو نظام الطوائف . ومع ذلك فقد ظلت متميزة عنها بمقدار ما كان في وسع المرء أن يرتفع من طبقة الى أخرى ، إذ كان في استطاعة العبد أن يتحرر ، وكان ابن المتحرر يولد حرا . وعند قبائل الأزتق aztèques في المكسيك لم يكن أبناء العبيد يعتبرون عبيدا . ولكن كانوا يدخلون في عداد الأحرار منذ ولادتهم . وذلك على عكس ما كان قائما عند الشعوب الأخرى ، وعلى ذلك فلم يسلخ نظام الرق لديهم بصيغة طائفية . وعلى هذا النحو كان النظام الطبقي في روما يسمح بالارتقاء من مرتبة الفرسان L'ordre équestre . الى مرتبة رجال السناتو (أو مجلس الشيوخ) .

وفي فرنسا القديمة لم يكن ينظر أبدا الى رجال الدين والنبلاء ورجال التشريع على أنهم وحدات طائفية . فقد كانوا يؤلفون مراتب حكومية دون شك إلا أنها كانت مفتوحة على مصراعها . فكانت طبقة رجال الدين مفتوحة بحكم طبيعتها لأنها تقوم على نظام العزوبة ، فلم يكن هناك لعامل الوراثة فيها أدنى نصيب . وكانت طبقة النبلاء أيضا طبقة مفتوحة لأنه كان في الامكان الوصول الى مرتبة النبالة بإداء خدمات جليلة في المجال العسكري أو المدني . بل وقد حدث بعد ذلك أن أصبحت النبالة تشتري بالمال إذ وجدت الحكومة في ذلك

موردا هاما يمكن استغلاله . واستمر هذا الوضع خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر . ونستطيع أن نعثر على ما يعاثل هذا النظام في العصر التركي حيث كانت رتبة اليكوية ورتبة الباشوية تمنحان نظير دفع مقدار من المال .

امس تكوين الطبقات

تتكون الطبقات الاجتماعية وتتميز بعضها عن بعض داخل الجماعات المختلفة تحت تأثير ظروف متباينة ، ولأسباب مختلفة .

ويمكن القول بوجه عام ، أن « تقسيم العمل الاجتماعى » ، وهو ظاهرة عامة بالنسبة لجميع المجتمعات له نصيب كبير فى هذا التكوين والتمايز الطبقي - فتتووع الحاجات الاجتماعية ، وتوزيع الأعمال الضرورية لأرضاء هذه الحاجات توزيعا تلقائيا أو مقروضا ، يؤدي بالضرورة الى تمايز بين الأفراد بحسب اختلاف الأعمال . ولا شك أن العمل لتوفير الغذاء ، وبناء المساكن ، وصنع الأسلحة والأواني وأدوات العمل ، ونسج الملابس ، كل هذه الحرف المختلفة تكفى لإيجاد التفرقة بين الزراع والصناع ، وهذا اذا قصرنا النظر على المجتمعات التى لم تتقدم فى الحضارة الا قليلا . أما حين يتعمد نظام تقسيم العمل فانه يؤدي الى ازدياد عمليات التبادل التجارى ، وحينئذ تنشأ فئات اجتماعية جديدة . ف بجانب الزراع والصيادين والحصادين والبنائين الخ ... يظهر التجار ورجال المصارف الخ ... وهذه الفئات المختلفة لا تلبث بدورها أن تكون طبقات على أساس التشابه أو التضاد فى نوع حياتها ، ومصادر ثروتها ، ودرجة ثقافتها وتعليمها .

يمكن القول انن بوجه عام ان تنوع الوظائف داخل نطاق المجتمع يبين على تكوين الطبقات اذ تقوم الطبقات العاملة لأرضاء الحاجات الأولية التى تتصل بتوفير اسباب المعيشة المادية . وتقوم الطبقة العسكرية على الوفاء بحاجة الدفاع ضد العدو الخارجى ، وتستجيب الطبقات الحاكمة أو الادارية

الحاجة الى التنسيق بين الرغبات المختلفة ، وإيجاد التوازن بين المصالح المتباينة ، بحيث يستتب النظام والسلام فى الداخل • وعلى هذا الأساس يكون تقسيم المجتمع الى طبقات نتيجة للضروريات للحياة • أى أن هذا التقسيم ينبع من إرادة الحياة عند كل جماعة •

ثم تأتى الظروف الخاصة بعد ذلك لتتنسج اشكال مختلفة حول هذه القاعدة الأساسية التى تشترك فيها جميع المجتمعات • ولذلك فإن التاريخ يقيم لنا بالنسبة لتكوين الطبقات قائمة حافلة ، تصور لنا الى أى حد اختلفت الطبقات وتباينت من شعب الى شعب ، ومن عصر الى عصر •

علاقات التبعية :

وأول صيغة من صيغ تكوين المجتمع الطبقات تنحصر فى نشأة علاقات التبعية بين رجل وآخر ، أو بين أسرة وأخرى • ونحن نجد مثالا لتلك التبعية فى العصور القديمة حيث كان التمييز قائما فى روما بين الأشراف (patriciens ومواليهم clients) - فقد كان الأشراف يكونون أسرا تتجمع فى وحدة اجتماعية تحت زعيم أعلى هو عامل الأسرة (Pater Familias) ، وكان يعسد بالنسبة للموالى كصاحب العمى Patron بالنسبة للعمال الميرم • وفى الواقع كانت تتركز فى يده جميع السلطات فهو الكاهن والقاضى والقائد العسكرى فى وقت الحرب ، وهو الذى يدير أملاك المجموعة العائلية أو الأسرة الكبيرة ، كما أن له حق التصرف المطلق فى مصير أفراد الجماعة ، بحيث يمنح الحياة أو يحكم بالموت ، كما يشاء على أى عضو من أعضائها ، بما فهم للموالى والعبيد ، وهو الذى يتزعم مراسم وطقوس الديانة العائلية ، ويقدم القرابين أمام قبر الأسلاف (انظر الفصل الخاص بالملكية فى المجتمع اليونانى القديم) •

والشريف سواء أكان ينتمى الى الفرع الأكبر أو الى الفروع الصغيرة فى الأسرة يستطيع أن يصل الى مركز « العاهل أو الزعيم » • أما للرولى ،

فهو مهما جسد في أصول نسبة قلن يجد بين أسلافه غير . موالى ، أو « عبيد »
وله أن يزرع أراضى الأسرة بوصفه وكيلًا دون أن يكون له أى حق للملكية
عليها . ومن الناحية الدينية فليس لطبقة الموالى عبادة خاصة بهم ، فهم
يحضرون الحفلات الدينية الخاصة بعبادة الأسرة التى ينتمون إليها ، دون أن
يكون لهم الحق فى رئاسة أحدها . وإذا تلاشت الأسرة فإن الموالى لا يستطيعون
الاستمرار فى إقامة شعائرها ، بل يتفرقون ويلتحقون بأمر أخرى لأن الديانة
العائلية ليست تراثهم ، وهى لا تنصل بهمهم ، أى أنها لم تقتصر اليهم من
أسلافهم . لقد كانوا يدينون بها عن طريق الاستعارة وينعمون فى ظلها ولكنهم
ليسوا أصحابها (١) .

وإذا كانت الروابط التى تربط الموالى بالأشراف تمثل تبعية أسرة لأسرة ،
فإن الأمر يختلف عن ذلك بين الأسياد والمطلقاء ، إذ تمثل العلاقة تبعية رجل
لرجل ، فالسيد الذى يملك عبده يظل يحتفظ ببعض الحقوق عليه ، ويظل
المعبد طوعا أمرا لاداء بعض الخدمات التى يحدد نطاقها السيد وحده . وللمعبد
حق العدالة على المعبد ، فهو يستطيع أن يعيده الى الرق لو اتهمه بالجور .

ومنذ القرن الخامس الميلادى تكونت علاقات تبعية على أساس الاختيار
الحر ، إذ يرتبط أحد المحاربين بزعيم يختاره اختيارا حرا ، وهذا النوع
من العلاقة هو الذى ساد بعد ذلك فى نظام الإقطاع وربط بين أمير الإقطاع
«Suzerain» وتابعه «Vassal» .

وقد حدث فى ظروف تاريخية أخرى أن تكونت الطبقات على أساس
علاقة التبعية بين شعب وآخر ، وكان هذا نتيجة طبيعية للغزو ، فالفاطحيون
المنتصرون يكونون الطبقة الممتازة على حين يؤلف المغلوبون الطبقة الدنيا .

وقد كان من اثر الفتح النورماندى فى اسجلترا خلق طبقة من « البارونات Barons » تتمتع بيمتلكات منحها لها الملك مباشرة . واحتلت بذلك اسمى مكانة فى المجتمع على حين ان العشائر القديمة الانجلوسكسونية وجدت نفسها قد نزلت الى مرتبة دون مرتبة اصحاب الاقطاعيات .

وقد حدث فى كثير من الاحيان ان اجبر الشعب المهزوم - كله او جزء منه - على النزول الى مرتبة الارقاء او عبيد الارض . انذ يستولى الشعب المنتصر على الاراضى باكملها . ويجبر افراد الشعب المهزوم على زراعتها بحسابه الخاص . وقد حدث ذلك بوجه خاص . فى اسبارطه . فى العصور القديمة . اذ لما كان الاسبارطيون قد فرضوا انفسهم على البلاد التى فتحوها بقوة السلاح . واقاموا معسكراتهم فوق اراض معادية يسكنها عدد من السكان يفوق عددهم ، فقد وجدوا منذ اللحظة الاولى انهم لا يستطيعون الاحتفاظ بسلطانهم الا اذا اخضعوا انفسهم لنظام عسكري صارم يتدربون عليه منذ نعومة اظفارهم . وبذلك قام لديهم نظام سيادة الدولة مطلقا على الافراد بما يشبه ما عرفناه من النظم الفاشية والنازية فى العصر الحديث . فلم تكن الدولة تسمح لمن يريد ان يكون فى عداد المواطنين بان يكون له اى نوع من الوجود الخاص وكانت هى التى تحدد نظام تربية الاطفال . بل ونظام تأديب البالغين وفقا للمصالح العام . ولما كان المواطنون جميعا جنودا ، فقد حرم عليهم كل عمل تجارى او صناعى . بل حرم عليهم ايضا الاشتغال بالزراعة مع انهم كانوا ملاك الارض . ولذلك فان الارقاء . من سكان البلاد المفتوحة . هم الذين كانوا يزرعون الارض . ويكفلون بذلك غذاء المحاربين من غلتها .

ومما يمكن ارجاعه كذلك الى علاقات . التبعية بين شعب واخر ، التمييز الذى كان قائما فى اثينا بين المواطنين اى الذين يولدون من ابوين اثينيين ، وبين المهاجرين او الاجانب الذين منحوا حق الاقامة الدائمة . وكانوا عادة ممن وفدوا على البلاد للاشتغال بالتجارة . وهؤلاء كانوا يدفعون الضرائب

كالواطينين ، وكانت تفرض عليهم الخدمة العسكرية ، ولكن لم تكن لهم أى حقوق مدنية ، فلم يكن يسمح لهم بالتصويت فى الانتخابات ، ولم تكن تسمح اقوالهم ولا شهادتهم فى المحاكم ، بل ولم يكن لهم الحق فى ان يمتلكوا ارضا او عقارا .

ونستطيع اليوم ان نجد ما يشبه بعض هذه النظم فى دول البترول المربية التى فتحت ابوابها لهجرة الأيدى العاملة واصحاب الخبرة ليسهموا فى عمليات التنمية . واستطاع بعض هؤلاء ، نظرا لحاجة هذه الدول الى جهودهم ، ان يحصلوا على اقامة طويلة او دائمة . ولكن ظلت القوانين المحلية تحول دون ممارستهم لبعض الأعمال . وتمنع امتلاكهم للأرض أو العقار ، كما ان ممارستهم للأعمال التجارية لا تكون إلا من خلال « وكيل » من أبناء البلد .

تأثير النظم العسكرية :

فى بدء حياة كثير من المجتمعات ، وعلى الأخص المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة ، وفى المياد الأوربية عامة خلال العصور الوسطى ، وفى الهند وجدت طبقة من الأرستقراطية العسكرية قوامها النبلاء الذين كانوا مرشحين بفضل معتهم لتقلد المناصب العسكرية ووظائف الإدارة فى الدولة وهم سلالة الأسر المرفقة فى اثينا ، والأشراف فى روما ، وأمراء الاقطاع فى العصور الوسطى . وقد دعت طبقات أخرى فيما بعد لحمل السلاح وتولى مناصب القضاء والاشتراف فى الحكومة . واقتربت بذلك من طبقة النبلاء ثم نافستها ، واستطاعت فى بعض الأحيان ان تستلمجها أو تحل محلها بالاستيلاء على كل أو بعض المناصب التى كانت فى الأصل قاصرة على النبلاء .

وقد كان التنظيم الطبقي ذو الأساس للمسكرى ، فى روما ، يقسم الشعب الى سبع طبقات . وكانت الطبقة الأولى تضم أكثر الأشراف ثراء وكان يطلق عليهم اسم الفرسان Chevaliers . وتأتى بعد هؤلاء خمس طبقات تضم

الأولى منها المواطنين الذين يمتلكون عقارا لا يقل عن مائة ألف ذراع مربع ثم تتابع الطبقات الأخرى مرتبة حسب الثروة كذلك . وتنتهى الطبقات من أسفل بقية تعتبر خارجة عن التنظيم الطبقي هي فئة المعوزين . وقد انشئ هذا التقسيم الطبقي لغاية حربية ، فوزعت الوظائف والتبعات العسكرية على قمر ثروة كل طبقة . وذلك على أساس المبدأ السائد فى ذلك الوقت ، والذي كان يرى ان المواطنين يزداد اهتمامهم بالدفاع عن المدينة بقدر ما لديهم من ثروة . وتبعاً لذلك فقد كان الفقراء وأفراد الطبقة الكادحة يعفون من كل خدمة عسكرية . وهذا تقريباً عكس ما كان يسود الى وقت قريب فى مجتمعاتنا الحديثة ، إذ قبل ان تصبح الخدمة العسكرية واجبا إجباريا على كل مواطن ، كان الفقراء هم الذين يساقون الى التجنيد . وكانت الفئات الأخرى تتحايل بطريقة أو بأخرى للحصول على الإعفاء من الخدمة العسكرية .

تأثير النظم المدنية :

لم تكن النظم العسكرية وحدها هي التي تعمل على تكوين طبقة أو طبقات جديدة ، بل ان النظم المدنية لها كذلك أثرها فى هذا المجال . ومن امثلة هذا الأثر تكوين طبقة القانونيين فى العصور الوسطى . فقد اصطلح فى العهد الرومانى على أن يقوم الوثقون بكتابة العقود . وادى ذلك الى انشاء مدارس لتعليم صياغة العقود والرافعة امام القضاء . وكانت هذه المدارس يديرها أفراد من غير رجال الدين يطلق عليهم اسم « الماجستير » او الدكاترة (١) وعلى هذا النحو تكونت شيئا فشيئا طبقة القانونيين ، والقضاة ، والحامين ، والوثقين الذين استعان بهم ملوك أوروبا فى الوظائف الادارية والقضائية . وانضمت طبقة رجال القانون لى البورجوازية التي كانت أساسا

(١) كانت هذه الفئة تمثل لكثير الناس ثقافة . فقد اقتبست التاب الماجستير والدكتوراه

«يدا» من لقل على الدرجات الجامعية .

من التجار وأصحاب المال . فزادت من حجمها ورفعت كثيرا من شأنها .

ونلاحظ اليوم في كثير من الدول الحديثة ظاهرة من نفس النوع . إذ أدى تدخل الدولة في كثير من ميادين النشاط الاقتصادي والصناعي والاجتماعي ، وهي ميادين كانت في الماضي بعيدة عن مجال نشاطها ، وأدى تكوين المجالس النيابية والمؤسسات الدستورية إلى وجود طبقة من الناس متخصصة في مسائل التشريع والتنظيم الإداري . ثم أصبحت التشريعات على درجة من التمديد ، وتنفيذ القوانين على درجة من الصعوبة بحيث جعلت من الضرورة وجود هيئات إدارية يتخصص كل منها في فرع من الفروع القانونية العديدة ، ومن ثم أصبحت كل إضافة في التشريع الاجتماعي يتبعها بطريقة آلية زيادة عدد الموظفين الفنيين والإداريين فتكوت بذلك طبقة جسيمة هي ،

• البيروقراطية • (١) .

المراع والطبقات :

إذا كانت الطبقات وليدة تقسيم العمل الاجتماعي إلى حد كبير ، فلا كان من المتوقع أن تتعاون فيما بينها في هدوء وسلام . ولكن اختلاف طريق تفكيرها وشعورها لاختلاف مسائل معيشتها ، قد أدى ، في كثير من الأحيان إلى تعارض الآراء فيما بينها ، وإلى تضارب مصالحها . وقد نجم عن ذلك قيام بعضها في وجه بعض وخاصة في أوقات الأزمات والثورات .

ومن أقدم ظواهر المراع بين الطبقات ، المراع الذي نشب بين سكان المدن الذين عرفوا باسم «المبورجوازية» وبين الفلاحين ، إذ كانت للشرعية العقارية تفرض . بوجه خاص ، على الفلاحين ، ولذلك كان أفراد الشعب الأغنياء

(١) المعنى الأصلي لهذه الكلمة هو طبقة من يشتغلون خلف المكاتب . ثم أصبحت تطلق - سخرية على فئة الموظفين الذين يملكون الأعمال ويتسكعون بالفراغ الروتينية ، ويتناولون من أصحاب المصالح من الممهور .

يفرحون للعيش فى المدن للعمل فى التجارة . وبذلك كانوا يتجيبون دفع المخرية . ولما كانت هناك من ناحية أخرى وظائف كثيرة تضمن لأصحابها الاعفاء من الخدمة العسكرية ، فقد أخذ البورجوازيون يشترون هذه الوظائف مما أدى الى مضاعفة العبء على كواهل الفلاحين وزيادة ما يؤدونه من خدمات عسكرية ، وما يدفعونه من ضرائب مالية .

ولهذه الأسباب أصبح سكان القرى يكرهون مكان المدن اشد الكراهية اذ كان هؤلاء لا يتورعون عن التضحية بسكان الريف فى سبيل مصلحتهم .

ولم يكن الصراع بأخف وطأة بين أفراد الشعب وبين النبلاء . اذ استمر هذا الصراع طوال عدة قرون وبلغ مداه بنشوب الثورة الفرنسية التى قضت على طبقة النبلاء وأعلنت حقوق الانسان فى الحرية والاخاء والمساواة . فقد ظهر للمعيان قبيل الثورة الفرنسية أن اعفاء النبلاء من الضرائب كان ينطوى على ظلم صارخ ، والى جانب ذلك فقد كان النبلاء لا يؤدون الخدمة العسكرية ، ولم يكن هناك نظام يحتم عليهم دفع بمقدار معين من المال لاحتلال غيرهم محلهم فى خدمة الجيش . وقد بلغ الحد على للنبلاء اشدّه حين ظهرت ، بعد ازدياد التجارة ، طبقة كانت تشتترى القاب النبالة بالمال ، وأصبحت تتمتع بامتيازات عديدة ، وتعالى على الشعب محاولة اخفاء أصلها الوضع .

والفصام بين الطبقات هو دائما خصام بين طبقة محرومة ، وطبقة محظوظة ، أو على الأقل بين طبقة غارمة وطبقة غلغمة . ولما كانت الطبقات العليا تحاول أن تحتفظ بمغانمها وامتيازاتها ازاء الطبقات الدنيا ، فإن هذه الأخيرة تجد نفسها أو ترى أنها فى موقف الطبقات المضطهدة المظلومة ، وتبهر الطبقات العليا أمام ناظرها صاحبة الظلم والطغيان . ومن جهة أخرى فإن رغبة الطبقات الدنيا فى الارتقاء والصعود تدفعها الى تجريد الطبقات العليا من امتيازاتها ، وحينئذ تشعر هذه الطبقات المتخمة بأنها مهددة من جانب الطبقات الطامعة وتمتبر نفسها فى حالة دفاع مشروع ازاءها . وحين تحصل

الخصومة بين الطبقات الى هذا الحد يخشى ان تنقلب الى صراع سافر ، وغالبا ما يؤدي هذا الصراع بين الطبقات الى حدوث الثورات .

يبدو لنا ان الصراع بين الطبقات ينشأ عن عاملين .. الاول الضغط او الظلم الذي يقع حقيقة او بتأثير الوهم والخيال من طبقة على أخرى والثاني فيض شعور الطبقة التي تعتبر نفسها مظلومة واحساسها بكيانها وقوتها وبإمومتها في المجتمع ، وتطور مطالبها تجاه الطبقة العليا وسعيها للحصول على حقوقها .

وبمقارنة أنواع الصراع التي نشبت بين الطبقات في الشعوب المختلفة ، وفي العصور المختلفة يظهر لنا ، ان نتائجها كانت متباينة ، وان هذا التباين يرجع الى اختلاف العقليات والصفات العنصرية عند الشعوب التي كانت مسرحا لهذا الصراع كما يرجع الى الظروف التاريخية التي نشب فيها هذا الصراع .

فالصراع في المجتمع اليوناني القديم كان ينتهي دائما بحروب داخلية متصلة لا ينتج عنها الا الحكم الدكتاتوري او ما كانوا يسمونه بالطغيان *tyrannie* ، او وقوع البلاد في براثن المردو الاجنبي كالفرس ، والمقدونيين والرومان . اما في روما فقد اتخذ الصراع بين الطبقات شكلا اكثر اتزاناً بسبب سمو الروح الوطنية ، وسيادة النظام عند الشعب فتتج عن ذلك سلسلة من الاتفاقات وضروب التفاهم بين طبقة الشعب وطبقة الاشراف . وفي فرنسا انتهى الصراع بين الشعب من ناحية وطبقة النبلاء ورجال الكنيسة من ناحية أخرى بقيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ على نحو ما قمنا . اما في إنجلترا فان روح التساهل والتعاقد والنزعة العملية عند الشعب الانجليزي ، ومزاجه المحافظ بطبيعته ، والثقة التي وضعها في صفوته المختارة من رجال الحكم ، كل ذلك كان من شأنه تدعيم النظم واستقرارها .

وقد اتخذت الخصومة بين الطبقات والصراع بينها شكلا جديدا في ايامنا

هذه فهناك صراع الطبقة العاملة ضد البورجوازية او بصوره اعم صراع الطبقة الكاسحة *eprolétariats* ضد الرأسمالية وفى المجتمعات النامية ومنها المجتمعات العربية نجد أن الشعور بالحرمان الذى عانى منه لفقره طويلة طبقات الفلاحين والعمال بسبب سيطرة الاستعمار واستغلال القطاعيين والرأسماليين . هذا الشعور أخذ يتصاعد حتى بلغ مداه فى ثورات التحرير الوطنية التى بدأت بثورة ٢٢ يوليو فى مصر . وأعقبها بعد تلك ثورات ١٤ تموز فى العراق . و ٨ آذار فى سوريا والفتح من سبتمبر فى ليبيا الخ ووضعت هذه الثورات حدا للاستغلال بأرساء قواعد العدالة الاجتماعية القائمة على القضاء على الاقطاع ورأس المال المستغل واصدار قوانين الاحلاح الزراعى ، والقوانين التى تكفل تمثيل العمال والفلاحين فى المجالس التشريعية بنسبة تتعامل مع اهميتهم بوصفهم المصدر الأساسى للانتاج .

وقد ظهرت الطبقة الكاسحة فى انجلترا منذ مطلع القرن الثامن عشر وفى فرنسا حوالى سنة ١٨٣٠ وهى فى اوتياطها بالصناعة الكبرى ، وبالتقدم الآلى قد نشأت منذ اليوم الذى أصبح فيه العامل مجرد يد عاملة ، ونكرة بين الاف عذبة يضمها المصنع الكبير ، حيث يتحتم عليه أن يعمل عشر ساعات نظير اجر ضئيل يفرضه عليه رؤساء لا يتحملون أية مسئولية . وعلى ذلك يمكن القول ان التقدم المادى للمجتمعات قد ادى فى هذه الظروف الى الهبوط بالاف العمال الى حالة اليأس . وحكم عليهم بالعيش عيشة شظفة بل وبالتدهور الاخلاقى الملق .

فى هذه الظروف الاقتصادية ادى التمسارح بين البورجوازية وبين الطبقة الكاسحة الى تيار فكرى جديد ، وسمى به التيار الاشتراكى . وقد عرف كورنو Cournot : - الاشتراكية بانها : الجهود التى تبذل لمعالجة المساوىء التى نجمت عن تقدم النشاط الصناعى . والسعى وراء الثراء . وذلك باجراء تجديد شامل للنظم الاجتماعية ، . وقد اقترحت وسائل كثيرة لهذا التجديد

وهي وسائل تختلف فيما بينها اشد الاختلاف ويهنا في هذا المجال النتائج التي احدثتها تلك التيارات الفكرية . واهمها تلك الكراهية التي اصبحت على طبقة البورجوازية (التي تشمل اصحاب المهن الحرة ، ورؤساء الأعمال ، والراسماليين) ، واعتبرت كلمة « بورجوازي » مرادفة لكلمة « نهاز القرم » الذي يستغل وسائل غير انسانية ويستفيد من نظم اجتماعي قاسد .

وعلى هذا النحو جعلت الطبقة العاملة التي تشتغل في للصناعات الكبرى من نفسها خصما عنيدا للطبقة البورجوازية بأكملها ، أي لجميع الفئات التي تتمتع بقدر من وسائل الرفاهية ، وينوع من الأمن على المستقبل وتحفظ بمجموعة من التقاليد .

الطبقات في روسيا :

تعطى لنا روسيا ابان عهد القيصرية مثالا للمجتمع الذي يتدرج في مراتب تبعا للحرف ، فكان سكان الريف يحترفون الزراعة بطبيعة الحال ، وكان سكان المدن يحترفون الصناعة أو التجارة ، على حين يكرس القسس والرهبان جهودهم لخدمة الكنيسة ، بينما كان النبلاء يتولون الوظائف العامة .

وقد اعطى بطرس الأكبر هذا التقسيم التلقائي الطبيعي للعمل صفة رسمية بان اصدر تشريعا يحدد طبقات المجتمع بأربع طبقات كبرى ، وينظم شئون كل منها بلائحة خاصة . ولم يكن لأى من هذه الطبقات حقوق سياسية . ولكن النبلاء ورجال الكنيسة والصفوة المختارة من سكان المدن كانوا يحصلون بطريق القانون ، وبارادة القيصر على بعض الامتيازات : واهمها الاعفاء من الخدمة العسكرية . ومن بعض الضرائب ومن المعقوبات الجسمية التي كانت ترفع بالسوط أو اعواد الخيزران .

اما الطبقات التي لا امتيازات لها . وهي التي تتكون من جمهرة سكان المدن . ومن صغار البورجوازيين وصغار التجار والصناع ومن رقيق الأرض ،

فهلواء جميعا كانوا يُنفعون ضريبة الرأس . وكانوا معرضين لتطبيق العقوبات المدنية عليهم ، وكان لكل من هذه الطبقات التى انقسم اليها المجتمع الروسى تنظيمه الخاص وتشيكلاته النقابية ، كما كان لكل منها احيانا محاكمة وقضاته . وكانت كل طبقة تتولى الوصاية على اعضائها القصر ، بل كانت مسئلة فى بعض الاحيان عن اعضائها الذين بلغوا سن الرشد .

وهكذا نرى ان تقسيم الطبقات ، فى روسيا القيصرية ، الذى نشأ تلقائيا نتيجة لتقسيم العمل ، قد أصبح تقسيما صارما يتدخل الدولة حين اتجهت الى تحويله الى شبه طوائف .

وحين قامت الثورة الشيوعية فى عام ١٩١٧ ، أعلن قادة هذه الثورة عن رغبتهم الأكيدة فى انشاء مجتمع بدون طبقات ، او على الأصح مجتمع تسيطر عليه الطبقة العاملة (دكتاتورية البروليتاريا) .

لكن حكم الواقع فرض نفسه ، بالرغم من ذلك ، على تدبير الافراد . فقد حدث فى اوائل عهد النظام الشيوعى ، اى فى عام ١٩٢١ ان قرر « لينين » العودة الى الاقتصاد الحر بعد ان حدثت مجاعة بسبب تجميع الاراضى فى يد الدولة والاستيلاء على المحاصيل بالقوة . وعلى اثر هذا القرار اصبح عدد كبير من الفلاحين فى حالة ثراء مما ادى الى تكوين طبقة جديدة من المزارعين الموسرين هى طبقة « الكولاك Koulaks » التى قضى عليها فيما بعد ، وتبعثر افرادها فى السجون والمعتقلات لاتهامها بالعداء للنظام الشيوعى ، وذلك فى الوقت الذى عدلت فيه الحكومة عن تطبيق النظام الحر فى الاقتصاد .

ولكن ما لبث الواقع ان فرض نفسه مرة اخرى فتكونت طبقات جديدة شهد بوجودها عدد كبير من المفكرين الذين عاشوا فى الاتحاد السوفيتى .

اذ لم يلبث محترفو السياسة والمختصون فى الاقتصاد السياسى ان نعموا بما اتاحه لهم مركزهم الممتاز . واصبحت لهم عادات وطرق فى العيش تميزهم

عن عامة الشعب : فسكنوا « القيلات » . واعتادوا الإقامة في مدن الاستجمام صيفا ، وفي المشاتي شتاء ، كما أخفت سيدات بعض رجال الكرملين في شراء ملايين من باريس .. أما هؤلاء الرجال انفسهم فأنهم يعيشون احسن بكثير مما يعيش اقدر العمال واكثرهم كفاءة .

وقد كان شعار الشيوعية الأول « من كل على قدر طاقته ، ولكل على قدر حاجته » ، غير أن تمرر تطبيق هذا المبدأ الذي يعمن في الخيال ويتعد عن ظروف الواقع أدى الى انخزال بعض التعديل عليه ، فأصبح : « لكل على قدر عمله » . وبهذا التعديل تراجعت الشيوعية الى ارض الواقع بعد ان بدأت بالتخليق في سماء الخيال ، وأصبحت بهذا التعديل لا تختلف عن النظم الأخرى من حيث تقدير الأجور على أساس قيمة العمل ونوعه ، وإنما اختلفت فقط عن هذه النظم بعدم السماح بتكيس رأس المال ، وامتلاك الدولة لرافق الانتاج .

وما دام الأمر قد انتهى بالشيوعية الى عدم تمازج الرتب والأجور ، فإن ذلك قد أدى حتما الى الاختلاف في وسائل المعيشة والى تكوين علاقات بين من يعيشون في مستوى واحد ، وبالتالي الى تكوين الطبقات . بل لقد تنبأ أحد رجال الاقتصاد ، بأن نظام الأجور « بالقطعة » ومكافآت زيادة الانتاج ، وهما الوسيلتان اللتان اتفقتا لتشجيع العامل ولزيادة الانتاج قد تؤديان الى تكوين طبقة بورجوازية جديدة .

فمنذ عدة سنوات ، وبسبب تدهور الانتاج ، وعدم استطاعة تحقيق المعدلات التي رسمها رجال الحزب ، ظهر من جديد اتجاه تزعمه عالم الاقتصاد « ليبيرمان » الذي نادى بتخفيف القيود التي تضمها الدولة ، وإنشاء نظام الحوافز ، وذلك بإعطاء المنح أو بعض الامتيازات المبتنية لمن يظهرهم كفاءة ، أو تفرق في مجالات الانتاج ، وبذلك فتح المجال رسميا لمعددة نظام الطبقات .

الفصل العشرون

التحليل الاجتماعي لظاهرة العمل

يمالـج هذا الفصل موضوعاً رئيسياً من موضوعات علم الاجتماع الحديث ، وهو ما يطلق عليه اسم « سسيولوجيا العمل » أو أجتـماعيات العمل ، اذا اردنا أن تعرب هذا المصطلح ، وأن كنا نعتقد أن اللفظ للعربى لا يعبر تماماً عما يتضمنه المصطلح الأجنبى من تطبيق لأساليب ومناهج البحث العلمى على دراسة ظاهرة العمل باعتبارها من الظواهر الاجتماعية الأساسية فى حياة المجتمعات ، بل فى تشكيل الإنسان نفسه •

فقد أصبح من البديهيات لليوم أن العمل هو الذى يطور البيئة بعد أن يستمد منها مائته الأولية • وهذا التطوير يؤثر فى الشخصية ، أو على الأقل يوفر الظروف الضرورية التى تتفاعل فيها • ومن ناحية أخرى فإن نظام العمل ودرجة تقدمه تؤثر فى اتجاه الثقافة • وهذه ، بمجالاتها الفنية والفلسفية والعلمية تؤثر بدورها فى الشخصية وتطبعها بطابعها ، كما تؤثر فى تحديد نوع العلاقات بين الأفراد •

وقد رأينا أنه من المناسب ، كمدخل للموضوع ، أن نعى بتوضيح ما تتضمنه كلمة « عمل » من مفاهيم مختلفة • إذ أن هذا التوضيح يساعد كثيراً على وصولنا الى لب الحقائق والموضوعات التى يهتم هذا الفرع من علم الاجتماع — ونعنى به « اجتماعيات العمل » — بالبحث فيها • ونحاول بعد ذلك توضيح الفرق بين « العمل » و « النشاط » ثم نتطرق الى الكلام عن تفاصيل المسائل الرئيسية فى ظاهرة العمل نفسها ، واضعين نصب أعيننا دائماً تحليل هذه المسائل من وجهة نظر عالم الاجتماع •

معنى كلمة « عمل » :

إذا كان أرسطو قد عرف الإنسان بأنه ، حيوان اجتماعي ، فإن هذا التعريف لا يكتمل اليوم إلا إذا أضفنا إليه أن هذا الإنسان ، من خلال الينيات المختلفة التي يعيش فيها ، قد أصبح ، في جوهره ، انسانا مشغولا بالعمل ، أو « انسانا عاملا » . فالعمل قد أصبح شرطا أساسيا لكل حياة انسانية ، وبالتالي لكل حياة اجتماعية .

ولم تعد الأمثلة الكلاسيكية التي طالما ذكرت عن العمل الحيواني ، ومن أشهرها عمل الحشرات (كالنمل والنحل) ، وبعض الثدييات (كالسنجاب) ، لم تعد هذه الأمثلة صالحة للتقريب بين الإنسان والحيوان في هذا المجال ، بعد أن أثبت علم النفس الحيواني أن عمل الحيوان لا يرجع إلى أكثر من تصرفات غريزية في بيئة ذات حوافز محدودة . أما حين يبدأ التكيف لزام موقف « غير متوقع » ، وعين يحتاج الأمر أحيانا إلى صنع « أدوات » يستعين بها الكائن على العمل ، كما ثبت من تجارب « كوهلر » Kohler ، « الشهيرة على القدرة العليا » (١٩٢٨) - حينئذ فقط يمكن القول أن الشروط والمتطلبات الذهنية للعمل الانساني قد وجدت .

هذه التصرفات ذات الطابع الانساني الصرف ، ما هي صفتها المميزة ؟ لقد حدد بعض العلماء هذه الصفة في « المنفعة » . وانتصر لهذه الفكرة اصحاب مذهب الاقتصاد الحر . إذ عرفوا العمل بأنه ، استخدام الانسان لقواه الفيزيائية والذهنية في سبيل انتاج الثروة والحصول على المنافع ، . ومعنى ذلك أنه ، بالنسبة لرجل الاقتصاد ، يتميز نشاط العمل بما يهدف إليه من أغراض ، أو بمعنى أدق ، بما يحققه من « منفعة » عن طريق قيمة الانتاج الذي ينتجه (١)

(١) نستطيع أن نلاحظ أن الفيلسوف هنري برجسن . قد وصل عن طريق تأملاته الفلسفية

ولا نتكز أن المنفعة هي إحدى العناصر الهامة التي يجب أن نضعها في اعتبارنا حين نفكر في الأعراض البعيدة للعمل • ولكن ، لا تتطوى التصرفات الحيوانية الغريزية ، التي تشبه إلى حد ما ظواهر العمل ، على المنفعة بالنسبة للكائن والمجموعة التي ينتمي إليها ، بالرغم من أن هذه المنفعة لا تقوم على القيمة بمعناها الاقتصادي المعروف ؟ وأن فلأبد لنا من أن نبحث في مجال آخر عن الصفات الأصلية للعمل الإنساني •

منهك طائفة أخرى من رجال الاقتصاد تقول بأن العمل • يتألف قبل كل شيء من القدرة على صنع الأشياء ، وبصفة خاصة من القدرة على تنظيم الكفاح ضد الطبيعة داخل إطار اجتماعي (١) • « والمواقع أن المفكرين منذ أزمان بعيدة قد حاولوا تعريف العمل بالرجوع إلى العلاقات الديناميكية التي تربط الإنسان بالطبيعة • فقد عرف « فرنسيس بيكون » الفن (بمعناه التطبيقي) بأنه « الإنسان مضافا إلى الطبيعة » ، *Ars Homo additus Naturae* • وفجد امتداد هذه الفكرة عند « فيكارت » (المقال في المنهج - القسم السادس) ، ثم عند رجال الاستكولوبيديا في القرن الثامن عشر • وربما كان « كارل ماركس » أكثر المفكرين المحدثين اهتماما بتحليل العلاقة بين الإنسان والطبيعة في نشاط العمل • فالعمل في جوهره ، مستعينا بالتكنولوجيا ، ليس إلا تحويل الإنسان لمصادر « الطبيعة » التي تؤثر ، بدورها ، على الإنسان فتعمل على تطوير حياته • ويقول ماركس في كتابه « رأس المال » : « أن العمل يبدو لنا لأول وهلة على أنه نشاط يدور بين الإنسان والطبيعة ••• وفي نفس الوقت الذي يؤثر فيه

إلى نفس الرأي حين كتب في مؤله « التطور الخلقي » أن « العمل الإنساني نشاط يهدف إلى خلق النعمة » •

انظر : Bergson, *L'évolution Créatrice*, P.U.F. Paris 1948, p. 297.

وانظر أيضا الفصل الذي كتبه عن نظرية بيرجسون في التطور في كتابنا •

« التطور في الحياة وفي المجتمع » ، مؤسسة الثقافة الجامعية - الاسكتريه - ١١٦٧ •
(١) Bartoli (H.), *Science économique et Travail*, Paris 1957.

الإنسان يعمل . على الطبيعة الخارجية ويغيرها ، فإنه يغير طبيعته الذاتية
وينسى ملكاته التي كانت كامنة ولم يظهرها الا نشاط العمل ، .

وهكذا يبرز أمامنا ، شيئا فشيئا ، تعريف جزئى للعمل يستند الى صيغة
« الإنسان الصانع Homo Faber » (١) . وهذا التعريف هو أن « العمل
مجموعة من أوجه النشاط التي يمارسها الإنسان على المادة ، ويستفيد في ذلك
قوة ذهنه وعضلاته ، كما قد يستخدم الأدوات والآلات . وهذا النشاط يؤثر
بدره على حياة الإنسان ويطورها » . والواقع أن هذا التفاعل للتبادل بين
الإنسان والطبيعة ، أو بين الإنسان وبيئته ، هو العنصر الأساسي الذي يفسر
لنا تطور المجتمع ، بل انه يفسر لنا ما يحدث أحيانا في البناء الاجتماعي من
تغير شامل .

غير أننا نلاحظ على التعاريف التي نكرناها أنها تنطوي جميعا على
الاعتراف بفكرة « الغائية » الضرورية الكامنة وراء الإنسان . أي أن تحويل
الطبيعة موجه ، في أساسه ، نحو غاية معينة ، وهي السيطرة على الطبيعة
بواسطة الإنسان ، وجعل الإنسان سيدا ومالكا لموارد الطبيعة .

وموقف علم الاجتماع من فكرة الغائية هذه ، هو أنه ليست هناك ، في
الحقيقة ، « غاية عامة » للعمل تنطبق على جميع الظروف والأحوال بنض النظر
عن شروط الزمان والمكان ، ومن البعث أن نحاول إخضاع العمل لأحكام فلسفية
يفصله عن طبيعة المجتمعات التي يمارس فيها ، ومميزاتها المعنوية والثقافية .
بل إن الأمر يقتضى أحيانا ، داخل نطاق المجتمع الواحد ، أن نضع اعتبارا
للفريق الفردية ولا نطلق أحكامنا متأثرين بوجهة نظر معينة .

(١) يرى بعض الثلاثة . ومنهم برجمون . أن «الإنسان الصانع» Homo Faber

قد سبق « الإنسان الفكر » Homo Sapiens .

وهل نحتاج الى أن نلفت النظر ، ونحن بصدد هذه الفكرة الى أن كثيرا من المجتمعات ذات الحضارات المختلفة كانت تحقر العمل اليدوي ، ولا تضعف عليه القيمة التي يستحقها ؟ حدث هذا في المدن اليونانية القديمة حيث كان يعهد بالعمل الى الطبقات الدنيا أو العبيد حتى تتفرغ الصفوة لشؤون الفكر والعقل . كما أن مجتمع العصر الوسيط كان ينظر الى العمل نفس النظرة وكان يحقر من يشتغل بيديه ، ويضع المشتغلين بالعمل الذهني في مكانة سامية . ولأننا نذهب بعيدا وقد سادت مثل هذه النظرة في مجتمعات العريقين الى عهد قريب ، بتأثير الحكم التركي ثم عهد الاستعمار . فكانت طبقة الفلاحين والعمال تمثل أدنى المستويات في السلم الاجتماعي ، وكان أمل كل شاب أن يتطلع الى وظيفة حكومية ، ولو كانت دون مستوى ثقافته ، حتى يرتفع مركزه الاجتماعي في نظر الناس . ولا نقول أن هذه النظرة قد زالت من الأذهان تماما ، ولكن تطورت الاقتصادى واهتمامنا بتصنيع بلادنا قد ساعد ، بعض الشيء ، على الاتجاه نحو تغييرها .

وإذا كان التاريخ الغابر قد اطلعنا على حضارات كانت تحقر العمل اليدوي ، فإن التاريخ الحديث يظهرنا على أمثلة بارزة لمجتمعات تمجد بل تقدر العمل الصناعى . ومن هذه الأمثلة المجتمع الألماني واليابانى ومجتمع الاتحاد السوفيتي ، حيث نجد أن كل عناصر الوسط الاجتماعى ، ووسائل الدعاية والاعلام ، والانتاج الأدبى والفنى ، كلها تركز نشاطها لتوجيه الأفراد نحو الاعتراف والاشادة بقيمة العمل اليدوي . وقد غيرت روسيا من برامجها التعليمية لى تجعلها تتلاءم مع الجهود المبذولة لاعلاء قيمة العمل ، وأصبح محتما على جميع الطلبة أن يؤدوا تدريباً خاصاً فى مراكز الانتاج ، قد يستمر سنة أو أكثر قبل الحصول على درجاتهم العلمية .

وعلى ذلك لا يصعنا الا أن نحذر مرة أخرى من التعاريف الميتافيزيقية . أو ذات الطابع العام ، للعمل . إذ يجب أن ننظر دائماً بعين الاعتبار الى تاريخ

المجتمع وظروفه الحضارية ، وإلى الطريقة التي يؤدي بها العمل ، ودرجة
إحساس الشعب بقيمته (١) -

الفرق بين العمل والنشاط :

ويجب أن نعني كذلك ، في تحديدنا لمفهوم العمل ، بالتفرقة بينه وبين
النشاط الإنساني بصفة عامة . فمن ناحية الصفات الذاتية للنشاط الذي نسميه
« عملاً » - نلاحظ أن العنصر الاسمي هو وجود نوع من « القهر » *Contrainte*
وهذا العنصر هو الذي يميز العمل عن أي نوع من أنواع النشاط الأخرى التي
يقوم بها الإنسان . وقد اهتم بإظهار هذه التفرقة عدد من علماء النفس البارزين
نذكر منهم « فالون Wallon » ، و « ميرسون Meyerson » ، و « هيرنشو
Hearnshaw » . وهذا الأخير قام بتحليل دقيق للعمل في بحثه بعنوان
« الاتجاهات نحو العمل » (٢) . ومعنى ذلك أن العمل نشاط ملزم ، يفرض
على الإنسان وذلك بخلاف للنشاط العادي الذي يتصف بالحرية -

وفي بعض الحالات قد يصبح العمل نشاطاً حراً إذا كان يقوم على هوية ،
كما هو الحال بالنسبة للفنان الذي يحقق عملاً فنياً يقتضى وقتاً طويلاً ، بحيث
يقبل عليه بين حين وآخر مدفوعاً برغبته الحرة ، ولا يرغمه على ذلك أي دافع
مادى أو خارجي . غير أن مثل هذه الحالات نادرة جداً باعتراف الفنانين أنفسهم ،
فالقليل منهم هو الذي يعمل عن هوية حقيقية ، أما الآكثرون فأنهم يضطرون
للعمل للحصول على لقمة العيش . ويحضرنا في هذا المجال مثل ، بلزاك ،
الكاتب القصصي المشهور الذي كان يكتب فصول وأجزاء « الكوميديا الإنسانية
La Comédie Humaine تحت ضغط وملاحقة دائنة ، وأصبح ، في هذه

(١) Friedman, *Traité de Sociologie de Travail*, Colin, Paris 1964.

(٢) Hearnshaw, *Attitudes to Work ; in Occupational Psychology*, 1954.

لأغورف ، وبالدغم ، من فنه الرفيع لا يختلف موقفه عن موقف أى عامل يعمل
تحت ضغط الإلحاح المادى .

• ونضيف الى ذلك ان العمل لا يعتبر نشاطا بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة
الا اذا كان يحقق للنزعات العميقة عند الانسان لابرار شخصيته . فالموسيقى
الذى يعمل اللاتهام من « سيمفونية » جديدة ، والمهندس الذى يعمل للوصول الى
اختراع جديد ، بل ان مجموعة العمال الذين يعملون لانجاز مشروع بنائى
يضعون فيه كل حنقهم ومهارتهم - كل هؤلاء يشعرون بأنهم يقومون بنشاط
خلاق ، لا اثر فيه للضغط ، لأنهم يحققون به شخصيتهم ، ويؤكدون به نزعتهم
للمدح والشهرة .

ولا شك ان الانسجام الذاتى فى نشاط العمل يؤدى الى حالات نفسية
مختلفة : قد تكون متراجعة بين الضغط أو الحزن ، أو الهبوط النفسى
أو الحساب ، أو تكون على العكس حالات من تحقيق الذات أو الرضى ، أو
ازدهار الملائك ، وهذه تشبع فى النفس البهجة والسرور . هذه الدرجات
المختلفة من الحالات العاطفية المتصلة بالعمل تظهر فى صيغ متعددة بحسب
المحتوى النفسى والثقافى الذى يؤدى فيه العمل .

من ذلك يتضح ان العمل قد تكون له نتائج ايجابية على الشخصية : فكل
عمل يقوم علم الاختيار الحر ، ويتفق مع استمدادات الشخص ومواهبه ، يصبح
عاملا عاما فى أحداث التوازن النفسى وفى بناء الشخصية ، وإشاعة الرضى
والمساعدة فى النفس . وقد أشار « فرويد » لهذه النتائج وأكدها بعد دراسة
عميقة (١) . وبين أن العمل ظاهرة حاسمة فى ارتفاع الانسان فوق مستوى
الحيوانية . ومن وجهة النظر الاجتماعية يعتبر العمل أساسا ليزوج الحضارات
وتطورها . أما بالنسبة للفرد فانه عامل هام لتحقيق الذات وتقرير المصير .

الإستغلال والسلبيه في العمل :

وكما أن للعمل نتائج ايجابية ، فانه يمكن أن تكون له نتائج سلبية اذا انطوى على شكل من أشكال الإستغلال ، أو أدى الى نوع من الرقض أو السلبيه . فكل عمل أساسه سوء الاختيار أو سوء التكيف ، تترتب عليه نتائج ضارة بالنسبة للفرد العامل - وكل عمل يشعر من يقوم بعبائه نشاط غريب لا يفهم مغزاه ، ولا يمكن أن يتقبله يعتبر عملا مرفوضا . وقد اظهرت الاستفتاءات والملاحظات في محيط العمال ، أن هناك أعمالا يؤديها العامل مكرها دون أن يحب الاشتراك فيها . وهناك أعمال يتهرب منها العامل أو يقضى فيها يومه وكأنه مسخر ، ويقتظر بفروغ صبر موعده انتهاء العمل ليخرج عن كاهله هذا الكابوس ، مثل هذه الأعمال التي لا تقوم على الرغبة الذاتية ، ولا تتفق مع ميل العامل واستعداده تعوق تقدم الانتاج وتؤدي الى السلبيه بل الى التمر والسخط .

فلكي يكون العمل مقبولا يجب أن يحقق الشروط الثلاثة لا من النواحي التكنولوجية والفسيولوجية فحسب ، بل ايضا من الناحية السيكلوجية . ولذلك فان من اكبر العوامل التي تفسد جو العمل أن يحس العامل بأنه موضع الإستغلال . ومن الأمور الهامة أن يشعر العامل بأنه يتال أجرا عادلا نظير عمله . ويأن هذا الأجر يتناسب كفاءته ومع الجهود الذي يبذله . كما أن العامل يهتم جدا ألا يكون أجره أقل من أجر نظرائه . ونحن نشير في هذا المجال حقل واسع من حقل البحث العلمي بالنسبة لاجتماعيات العمل . ومن الرواد الأوائل في هذا الحقل « فريدريك تايلور Taylor » الذي وضع ، بتجاربه وإبحاثه في أيدة بين عامي ١٨٨٠ - ١٨٨٩ أسس للتنظيم الصناعي الحديث . كما أنت دراسته التي قام بها على طريقة أداء العمل ، ونظم الأجور الى ابتكار طريقته المعروفة باسم « دراسة الوقت والحركة Time and Motion Study » وتتلخص في تحديد حركات العامل والزمن الأمثل للقيام بها حتى يمكن تحقيق العمل بأقل

جهد ، وفي اقصر وقت ممكن (١) - ثم جاءت ابحاث « التون مايو Elton Mayo » التي ساعدت على نمو الدراسة التكاملية المتعلقة بشخصية العامل - وقد اشارت هذه الابحاث الى درجة الرضى عن العمل ، وكفاية العامل الانتاجية تنتج من تفاعل ثلاثة عوامل توجد في بيئة العمل الداخلية ، وتوجد كذلك في البيئة الخارجية ، وهذه العوامل هي : ١ - عوامل بيولوجية ، ٢ - عوامل سيكولوجية ، ٣ - عوامل اجتماعية - ومن ثم ، لكي يمكن دراسة العامل دراسة متكاملة ، يجب ان ندرس من حيث تأثيره بهذه العوامل الثلاثة التي تلعب دورا هاما في تشكيل شخصيته - ولدراسة هذه العوامل الرئيسية التي تشكل سلوك العامل ، قامت ثلاثة علوم رئيسية هي : علم النفسولوجيا الصناعية ، وعلم النفس الصناعي ، وعلم الاجتماع الصناعي -

وتتابعت بعد ذلك ابحاث « روثليس برجر Roethlis Berger » ، و « لويد وارنر » في دراسته المشهورة عن « اليانكي سيتي Yankee City » ، و « الليوت تشابل Eliot Chapple » ، وكلها تؤكد اهمية العوامل الانسانية والاجتماعية تحقيق الكفاية الانتاجية - كما تعاون كل من « ارنسبرج Arensberg » ، و « ماك جريجر Mac Gregor » في اجراء دراسة عن « الحالة المعنوية للعمال وتأثيرها بالتنظيم الاجتماعي في شركة كهربائية » (٧) - وقد اهتم هؤلاء الباحثون وغيرهم بجمع بيانات كثيرة تتصل بمواقف العمال ازاء العمل ، وريط هذه المواقف بحالة المشروع ووسائله الفنية - وطريقة احتساب الاجور الخ - وبلغت بعض النتائج المتصلة بعدد من المجتمعات المعاصرة التي ينتمى بعضها الى النظام الرأسمالي والبعض الآخر الى شكل من اشكال الاشتراكية او الاقتصاد الموجه - بلت هذه النتائج على انه مازالت توجد في كل من هذه النظم الاقتصادية ، بعض انواع

J.A. Brown, *Social Psychology in Industry*, p. 13. (١)
 Determination of Morale in an Industrial Company, in. (٧)
 Rev. of applied Anthropologie, 1942

الاستغلال والعمل المرفوض • وهذا العمل في شتى صورده وأشكاله قد يؤدي الى اضعاف الشخصية ، والانتقاص من الكرامة (١) •

العوامل المركبة التي تؤثر في نشاط العمل :

مما تقدم نلاحظ ان العمل نشاط ذو طبيعة مركبة إذ تدخل في تحديده عدة عوامل منها البيئة ، ودرجة الثقافة السائدة في المجتمع ، والوسائل التكنولوجية المستخدمة ، والعلاقات السائدة في محيط العمل • وتختلف النتائج التي نصل اليها تبعاً لاختلاف وجهة النظر التي ندرسها منها ، وكذلك تبعاً للتركيز على عامل رئيسي من هذه العوامل • وبالرغم من أن العمل في مجموعه ظاهرة موحدة إلا أن اختلاف الزوايا التي ننظر منها اليه تضعنا امام مسائل ذات طبيعة مختلفة من المشهد أو المنظر تبعاً للزاوية التي نلتقطه منها •

ولتوضيح الجوانب المختلفة للعمل ، أو المسائل العلمية التي يهتم بدراستها خبراء العمل نأخذ حالة عامل يشتغل مثلاً بالخراطة في أحد المصانع ، ان العمل الذي يقوم به هذا العامل يمكن النظر اليه من زوايا مختلفة ، ولكنه بالرغم من ذلك عمل له وحدته الكاملة ، وطبيعته الخاصة ، ولذلك فإنه لا يبدو على حقيقته إلا اذا أعدنا تركيب الحقائق التي جمعناها من الزوايا المختلفة ، ونظرنا في أوجه الارتباط الوثيقة بينها •

(١) وأول مظهر يبدو لنا أنه « عمل فتي » ، بل ان هذا المظهر هو الذي ظل سائداً وحده امام الباحثين مدة طويلة ، فكان العمل في نظريهم يقوم ، بصورة خاصة ، على خبرة المهندس ومهارة العامل • ويتصل بهذا الموضوع الصفات الفنية لمكان العمل وأدواته ، وهي الآلة التي يعمل امامها العامل : والقوة الممركة التي تغذيها ، والحركات التي يؤديها وتتطلبها طبيعة العمل • وقد

(١) انظر في هذا الموضوع :

Frazer, The Incidence of Neurosis among Factory Workers, 1947.

يختل في هذا الموضوع دراسة المشكلات الخاصة بالتكيف الفسيولوجي والنفسى للعمل ، ويشير إليها خبراء العمل الأمريكيون تحت اسم « الهندسة البشرية »
Human Engineering

(ب) أما المظهر الثانى لنشاط العامل فهو مظهر فسيولوجى • اذ ان العامل بوصفه انسانا فان له قوة جسمية محددة كما أنه يتميز بصفات معينة من حيث أجهزته العقلية والتفكيرية والعصبية • ومن الأمور الهامة معرفة درجة تكيف العامل وهو بحالته الجسمية المحددة ، مع الظروف الفيزيائية التى يعمل فيها ، ثم تتبع التغيرات التى يحدثها استمراره فى العمل لمدة طويلة على تكوينه الجسمانى •

وإذا نظرنا الى العمل من هذه الزاوية ، فان هذه النظرة تدخل ضمن نطاق البحوث التى تتصل بطواهر يجمعها اسم شامل هو « التعب Fatigue » • وهذه الطواهر على درجة كبيرة من التركيب والتعقيد • اذ الاستجابات العضوية للعامل بالنسبة لعمله قد تتوقف على ظروف مسكنه ، او على بعد المسافة او وسيلة الانتقال من المسكن الى المصنع • او قد تتوقف هذه الاستجابات ، كما يبدو من عديد من الملاحظات ، على موقفه ذهنى بالنسبة للعمل • وهذا الموقف تحدده علاقات العامل مع الهياكل والجماعات المختلفة التى يعمل معها ، والتى سنشرح اثرها فى محيط العمل فيما بعد • ومعنى هذا ان « التعب » ليس ظاهرة « نفسية » محسب ، بل قد يرجع فى ظروف معينة الى اسباب « اجتماعية » •

(ج) ولكن العامل ، بوصفه انسانا ، ليس فقط تكوينا جسمانيا ، بل انه ايضا تكوين معنوى • وقد سبق ان اكدنا ، منذ البداية ، ان العمل نشاط يتميز به النوع البشرى ، وانه جزء من صميم الحياة الاجتماعية للانسان • فلا يكفى ان ننظر اليه من الناحية المادية ، بل ان الناحية المعنوية تكون فى هذه الحالة اهم واعق • اذ ان كل سلوك انسانى يتضمن ، على درجات متفاوتة ، نوعا من النشاط النفسى او المعنوى •

ومن الأسئلة التي يمكن اثارها في هذا المجال : ما هي الاستجابة النفسية للعامل بالنسبة لعمله اليومي ؟ وما هي المبررات التي تحركه للعمل ؟ وما هي درجة ضميره المهني وشعوره بالرضى ، والاطمئنان في عمله ؟

ومما لا شك فيه ان التفاعل بين نشاط العمل وبين الشخصية يظهر هنا في كل خطوة : فهو الذي حدد أولا اختيار العامل لحرفته ، كما ان ظروف العمل الذي يؤديه كل يوم تؤثر على نزوعه وعلى مواقفه الذهنية والخلقية وعلى افكاره ، او باختصار ، على شخصيته كلها .

ومن ناحية اخرى فان الحالة المعنوية والذهنية التي يكون عليها العامل اثناء عمله ، والفرص التي تكون امامه او التي تستعصى عليه لتحسين مركزه تؤثر الى درجة كبيرة على سلوكه اثناء العمل ، وكذلك على سلوكه خارج العمل : أي تؤثر مثلا على موقفه ازاء امرته ، وعلى علاقاته الاجتماعية مع زملائه واصدقائه ، وعلى اختياره للوسيلة التي يقضي بها اوقات فراغه . ومعنى ذلك ان الدراسة المتكاملة لظواهر العمل تتضمن بالضرورة دراسة الظواهر « خارج العمل » . فهذه وتلك يتصل بعضها ببعض اتصالا وثيقا وتكون في كثير من الاحيان علاقات سبب ونتيجة .

(د) وبالرغم من ان العامل يحصر ذهنه في عمله ، ويتفهم فيه احيانا الى حد تعيين كل ما حوله ، الا انه ، مع ذلك ، لا يعمل بمفرده ، او منعزلا عن الآخرين . بل انه ينتمي الى عدد من الجماعات والهيئات تتكون اما داخل العمل او خارجه .

فهناك ان من مدخل لدراسة ظواهر العمل من الناحية الاجتماعية ، وهذا المنخل الذي يهتم بدراسة العمل كحقيقة اجتماعية هو المحور الاساسي لبحوث علماء الاجتماع في ميادين العمل والصناعة .

واذا تعرضنا للكلام عن الجماعات التي ينتمي اليها العامل وجبنا اولا

الجموعة الصغيرة في مكان العمل المباشر ، وهي التي تطلق عليها اسم « فريق العمل » ، وهناك بعد ذلك « القسم » الذي يعمل العامل في إطاره ، والذي يعتبر عمله جزءا أو فرعا منه ، ثم « المشروع » كله بكامل اقسامه الفنية والإدارية ، وهو يشمل في الشركة أو المؤسسة بما لها من صفات خاصة يشعر بها . حسب الحالات ، كل فرد ينتمي إليها . ونشير هنا الى بعض المهتمين بتطبيق « العلاقات الإنسانية » في الصناعة يحاولون ، بجهد مشكور ، ان يؤكدوا « الشخصية الاجتماعية » للمؤسسة وذلك بإدماج العامل فيها ادماجاً تاماً لتحقيق ما يسمونه « بالجو الاجتماعي الأمثل » .

فإذا أدركنا محيط العمل وجدنا أن هناك جماعات خارجية تمارس تأثيرا على العامل قد لا يكون أقل أهمية ، بل أنه أحيانا أكثر أهمية من تأثير الجماعات داخل المصنع . وأول هذه الجماعات الخارجية « الأسرة » التي يتلقى منها العامل عددا من القيم والحوافز التي تحدد كثيرا من مواقفه أثناء العمل . وتأتي بعد ذلك « النقابة » التي يكون عضوا فيها ، و « المنظمة السياسية » التي يشترك في اجتماعاتها ، وهذه التنظيمات لا يمكن اغفال أثرها في محيط العمل . وبالرغم من أن المجتمع الاشتراكي يهدف الى تنويع الفوارق بين الطبقات ، إلا أن « الشعور الطبقي Conscience de Classe » سيظل قرينة فعالة تحفز الى العمل ، أو تحرض على افساده .

وأخيرا فإن العامل ينتمي كمواطن الى المجتمع الأكبر ، وهذا المجتمع بما يسود فيه من قيم وتصورات فكرية وأخلاقية يؤثر تأثيرا كبيرا على عقلية العامل وعلى موقفه ازاء عمله . وإذا أصيب هذا المجتمع بمحنة أو نكسة فأنه يجمع قواه ، ويجتهد كل إمكانياته للتغلب عليها ، وتنعكس هذه الإرادة الجماعية على عمل كل فرد فيدتل فيه أقصى جهد ممكن .

هذه الجماعات التي لها كيان ثابت معترف به بين أعضائها ، وقد اصطلح على تسميتها « بالجماعات الرسمية Formal groups » . ولكن الى جانب هذه

الجماعات توجد جماعات من نوع آخر يعتبرها بعض الكتاب جماعات غير منظورة ، ويطلق عليها اسم « الجماعات غير الرسمية Informal groups » وأحيانا الجماعات التلقائية . ويكون الباعث على تكوينها وحدة الركن الأصلي . أو وحدة العقيدة ، أو اتفاق الأوهام والمشارب . وهذه الجماعات غير الرسمية تمارس تأثيرا كبيرا في محيط العمل ، وفي مواقف العمال من بعض الهيئات الرسمية . كما أن لها أثرا الذي لا ينكر على الانتاج .

وقد اهتم من الباحثين ، في ميادين العمل والصناعة ، بدراسة هذه الجماعات ، وبرزوا اهمية هذه الدراسة . فتيبن مثلا بعد التجارب التي أجريت في مصانع شركة « موثورن » وأشرف عليها « التون ماير » ، تبين أن هناك شيئا أثر في الانتاج تأثيرا بالغا ، بغض النظر عن ظروف العمل المادية . وجاء اكتشاف هذا الشيء بطريق الصدفة شأن كثير من الاكتشافات ، وكننتيجة غير متوقعة لتجارب كانت تهدف ، في الأصل ، الى اختبار فروض النظرية الكلاسيكية التي كانت تهتم بظروف العمل الفيزيكية (من حيث الاضاءة ، والتهوية ، وساعات العمل ، وفترات الراحة الخ ...) هذا الشيء الجديد الذي اكتشف هو الروح المعنوية للعامل ، وشعوره بقوة انتمائه الى جماعة تربطه بها علاقات ودية .

ومنذ ذلك الحين بدأ التساؤل : لماذا لا تعتبر « معنوية العمال » من بين المتغيرات التي تؤثر على مستوى الكفاية الانتاجية ؟ بل لماذا لا نعتبرها المتغير الاساسي ؟

لقد وضح من التجارب التي أجريت أن « للشاعر » لم تكن فقط أكثر اهمية من عدد ساعات العمل ، بل كانت أهم من الأجور نفسها . وليس معنى هذا أن الباحثين قد وجدوا أن ساعات العمل ، والأجور ، وفترات الراحة ، والاضاءة . ليست بذات قيمة ، ولكنهم تأكدوا من تجاربهم أنه مادامت ظروف العمل مناسبة ، فإن الشاعر تصبح أعظم اهمية من ساعات العمل والأجور التي يحصل

عليها الأفراد . كما أثبتت الـبحوث فضلا عن ذلك أن العامل لا يـهمه أجره مهما كان عاليا بقدر ما يـهمه ، ألا يكون أجره أقل من أجر نظرائه . أو من يعتقد أنهم أقل منه ، (١) .

هذا المظهر الاجتماعي للعمل ، الذي ألحنا الى عناصره المركبة ، يشتمل بالإضافة الى ذلك ، على العلاقات الشخصية التي تنشأ بين الأفراد نتيجة لمعلمهم في واحدة أو أكثر من الهيئات والجماعات التي نكرناها . وإذا كانت كلمة « العلاقات الإنسانية » قد أسيء استخدامها أحيانا ، إلا أن ذلك لا يمنع من النظر إليها كحقيقة لها أثرها المهم في العمل . ومن زاوية هذه العلاقات الإنسانية تمت الدراسات الكثيرة عن « المصنع » أو « المشروع » بوصفه « تنظيمًا اجتماعيًا » . ويكفي هنا أن نـدل على أهمية المظهر الاجتماعي للعمل بأن بعض المؤلفين يعرفون الاقتصاد بأنه « علم العلاقات الإنسانية الناشئة عن العمل » .

المـعمل والحاجات الإنسانية :

أصبح من الواضح الآن أن ظروف العمل التي نـظرنا إليها من زواياها المتعددة (الفنية ، والـفسيولوجية ، والنفسية ، والاجتماعية) تؤثر في درجة كفاية العامل ، وبالتالي في معدل الانتاج بوجه عام . وهذه النظرة ، ذات الطبيعة المركبة ، هي التي ينظر بها عالم الاجتماع الى مسائل العمل ، وتحتـم عليه بحث متغيرات كثيرة ، ومعرفة تأثيرها بعضها في بعض .

والآن ننظر الى العمل في مظهر آخر من حيث أنه وسيلة للحصول على سلـع تتفاوت قيمتها بحسب حاجات الإنسان . وفي هذا المظهر نجد أن العمل له علاقات وثيقة بمبادئ اقتصادية كالقيمة ، والتبادل ، والسوق ، ورأس المال ، والاستهلاك ، والحاجة .

(١) لـويس كامـل مليكة . سيكولوجية الجماعات والقيادة - القاهرة ١٩٥٩ .

والواقع ان حاجة الانسان الى السلع لا يمكن للنظر اليها من الناحية الاقتصادية فحسب ، بل انها قد تكون ، في غالب الأحيان مرتبطة بعوامل ومؤثرات نفسية واجتماعية - ففي المجتمعات الصناعية ، على وجه الخصوص ، وتحت ضغط الاعلان ، ووسائل الاعلام الجماهيرية (كالمصحف ، والاذاعة ، والسينما) تظهر انواع من النزوع نحو الاستهلاك يجب اختبارها بدقة قبل ان نجزم بارتباطها او صلورها عن الحاجات الاساسية -

وقد ظهرت في امريكا ، منذ اوائل القرن العشرين ، ظاهرة اطلق عليها بعض الباحثين اسم « ظاهرة الاستهلاك المباشرة والتفاخر *Conspicuous Consumption* » - ومنذ ذلك الحين أخذت تتسع وتزداد عمقا - كما اتضح ان النزوع نحو الاستهلاك ينمو ، في الطبقات المعريضة من الشعب ، بسرعة اكبر مما تنمو به الوسائل الاقتصادية لارضاء هذا النزوع - ومما يزيد الأمور تعقيدا ان هذه الظاهرة التي كشفتها البحوث في المجتمعات الصناعية للقيمة ، قد ظهرت كذلك في بلاد مازالت في بداية نهضتها الصناعية حيث يكون مستوى الاستهلاك منخفضا في جملته - ففي يوغوسلافيا مثلا ، اتضح ان نمو الحاجات قد ارتفع بأسرع مما ارتفعت به القوة الشرائية للشعب ، وذلك بتأثير تقليد الناس للمسيح الأجانب ، ولما يشاهدونه في الأفلام - ومع اختلاف البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، فقد لوحظت نفس الظاهرة في الاتحاد السوفييتي وبولندا ، كما لوحظت في بعض اوساط العمال في فرنسا ولبنجترا وألمانيا حيث ظهر من الاستفتاء ان رضى العمال عن مستوى رفاهيتهم اقل بكثير مما كان عليه يوم ان كانوا يحصلون على اجور اقل -

هذا التخلف لوسائل الاشباع عن اللحاق بالتطور السريع للحاجات الإنسانية ، له تأثيرات هامة على نشاط العمل نفسه - فهو يخلق ، في بعض المجتمعات ، ما نسميه بالحلقة المفرغة : اذ يتعين رفع معدل الانتاج للوصول الى زيادة كمية السلع والى زيادة الاجور ، ولكن ، من ناحية اخرى ، لكي

تحقق زيادة الانتاج ، يجب أن يشعر العمال ، على جميع المستويات ، برغبة أو بدافع تلقائي لتحسين الانتاج كما وكيفا . يجب أن يمنحوا لعمالهم أكبر مجهود من الناحية الفنية ، وأكبر قدر من الاهتمام المعنوي . وهذا يفترض بالضرورة أن يحصل العامل على أجر يحقق ، الى حد ما ، الوفاء بحاجاته ، ويجعله يشعر بنوع من الرفاهية . وقد دل تطور سياسة الأجور في الاتحاد السوفييتي ، سواء في مجال الزراعة أو في مجال الصناعة ، على أن الدوافع النفسية والاجتماعية (المتصلة بالمثل الاشتراكية) لا تكفي وحدها لرفع مستوى الانتاج ، بل يجب أن يضاف اليها بعض المزايا المادية . ويزداد الشعور بهذا النقص في النواحي المادية ، كلما اتسعت الهوة بين تطور الحاجات وبين وسائل اشباعها على نحو ما وضعنا منذ قليل .

وكيفما كان البناء الاجتماعي للمجتمع أو مستوى الانتاج والكفاية فإن ظاهرة التملل والتطلع ، في محيط العمال سببها الرئيسي ، من الناحية الاقتصادية ، هو عدم التوازن بين القوة الشرائية للطبقة العاملة ، وبين الضغط المتزايد للحاجات المتنوعة المنبثقة من تعقد الحضارة ، وتضييق الفوارق بين الفئات الاجتماعية المختلفة .

المجال الحقيقي لمسئولية العمل :

بعد أن تكلمنا عن معنى العمل ، ووضحنا أهمية بعض الموضوعات المتصلة بنشاط العمل ، يحق لنا الآن أن نعن بتحديد المجال الحقيقي لمسئولية العمل .

لقد كان من الطبيعي حين تطور التفكير العلمي شيئا فشيئا من المجرد والعالم الى المحسوس والخاص - كان من الطبيعي أن يتجه التفكير نحو الملاحظة المنهجية للمجتمعات الانسانية التي ظلت ظواهرها ردا طويلا من الزمن لا تجد من الباحثين عناية للكشف عنها . واتجه البحث في بادئ الامر .

نحو الظواهر الاجتماعية ذات الصلة البشرية ، أو التشريعية ، أو الاقتصادية ،
أو الأخلاقية .

غير أن التقدم المطرد في تكنولوجيا الإنتاج ، والاتساع الهائل في العدد
والحجم للمشروعات الصناعية والكان للسوق احتلته الصناعة في النشاط
الاجتماعي ، وتزايد قوة التنظيمات العمالية والنقابية ، وما صاحب ذلك من
ضروب النزاع بين العمال وأصحاب الأعمال ، وتوجيه الانتظار بعد بحوث
« تاييلور » ، الى الأهمية الخاصة « لتنظيم العمل Scientific
management كل ذلك قد حول اهتمام علماء الاجتماع الى دراسة الجماعات
المختلفة التي تتكون على أساس نشاط العمل .

ولكن هذا الاهتمام تشعب في فواحي مختلفة تبعاً للظروف السياسية ،
والتركيبات الاقتصادية ، والرغبة في حل بعض المشكلات القائمة .

وخرجت البحوث متفاوتة من حيث قيمتها ، كما ظهر بعض الاضطراب
في تحديد المفاهيم الأساسية : فتراوح بعض العلماء على بحوث موضوعية تهدف
الى دراسة مسائل محددة ، وتخفف اليها الرغبة في المعرفة ، وزيادة الحصول
العلمي في ميدان جديد . وفي الطرف الآخر كان هناك باحثون لم يهتموا الا
بالبيانات السريعة والسطحية التي كان يطلبها بعض رؤساء العمل لتحقيق جو
من الهدوء يساعد على زيادة الإنتاج . واهتم الباحثون في أمريكا بناحية
خاصة وهي التصلة « بإدارة المشروعات Managerial Aspect

وارتضت جميع هذه البحوث لنفسها أن تدخل تحت اسم « علم الاجتماع
الصناعي » ، وذلك بالرغم من اختلاف موضوعاتها ، واقترب بعضها من
موضوع علم النفس الاجتماعي . وذاع هذا التعريف ، حتى قبل أن يعنى أحد
بتحديد المسائل التي تتطوى تحته . وظهرت مؤلفات هامة تحمل اسم « علم

الاجتماع الصناعى ، (١) ، وهى أدوات لها قيمتها فى البحث ، ولكن يكتنفها بعض الغموض والالتواء فى تحديد المفاهيم الأساسية .

هذا الغموض هو الذى يدفعنا الى اظهار الفرق بين ميدان « علم الاجتماع الصناعى » وميدان « علم اجتماع العمل » أو « مسيولوجية العمل » .

فعلم الاجتماع الصناعى ، حسب هذه التسمية ، يجب أن يقرر بحوثه على نشاط العمل فى الصناعة وحدها .

اما علم اجتماع العمل فيمتد الى مجال أوسع . إذ يهتم بدراسة جميع مظاهر النشاط التى تمارسها الجماعات الانسانية فى محيط العمل ايا كان نوعه . فكل جماعة للعمل لها بعض سمات الاستقرار يمكن أن تصبح موضوعا لمسيولوجية العمل : وعلى هذا النحو لا يهتم هذا العلم بالمشروعات الصناعية فحسب ، بل قد يهتم بدراسة مجموعة من البحارة فوق باخرة أو مركب لصيد ، أو مجموعة من المزارعين يعملون فى مزرعة ، أو مجموعة من البائعين يعملون فى متجر كبير ، أو جماعة صغيرة من الصناع تشتغل بتوجيه من صاحب العمل أو « الأسطى » فى حانوت أو ورشة .

وهكذا نرى ، بعد هذا التحديد ، أننا أمام ملاحظات ثلاثة :

(الأولى) - أن نعتبر « علم الاجتماع الصناعى » قد استخدم فى غير موضعه ، حين اهتم ببحث جماعات للعمل لا تعمل فى ميدان الصناعة . وقد يقوم كمبرر لهذا الاستخدام أن الآلية قد دخلت فى مجالات كثيرة للعمل ، دون أن تقتصر على الصناعة بمفهومها الدقيق . فهناك مظهر صناعى فى النشاط التجارى ، بل فى النشاط الإدارى والزراعى .

(١) من أشهر هذه المؤلفات كتاب ميللر وفرم Miller and Form (١٩٢١) .
وكتاب شير Schneider (١٩٥٧) .

وتحضرنا ، فى هذه المناسبة كلمة « هنرى فورد » حين عرف الزراعة بانها « صناعة الأغنية » ومع ذلك فقد يبدو أكثر وضوحا وبقة أن نقول إن هناك « علم اجتماع صناعى » ، و « علم اجتماع تجارى » ، و « علم اجتماع زراعى » الخ ... (وللإحاطة الثانية) تتصل بشرعية وجود علم اجتماع للإدارة . فنحن نعرف أنه توجد دراسات متخصصة فى الإدارة ، ومعاهد للإدارة توضع لها المقررات فيما يسمى « بعلم الإدارة Administrative science » فالى أى حد يمكن أن تدخل الدراسة الاجتماعية فى هذا المجال ؟ وهل الإدارة تعتبر شكلا خاصا أصيلا من نشاطات العمل ؟ أو أنها مجرد أسلوب يطبق على كل نوع من أنواع العمل ؟

إنها ، فى الحقيقة أسلوب أو طريقة تتبع فى إعداد « العمل » وتنظيمه ، و « مراقبة » نتائجه و « تقويمه » - وقد عرف « فايول » الإدارة بانها « التوقع ، والتنظيم ، والأمر ، والتنسيق ، والمراقبة » (١) - وأضاف « سيمون » لى هذا التعريف أن الإدارة هى « فن الوصول الى إنجاز الأشياء The Art of getting things done » (٢) وهو يؤكد ، بهذا التعريف ، أن الإدارة تتضمن فى ان واحد عملية التصميم وعملية التنفيذ - فالتنظيم الإدارى الجيد هو الذى يتحقق باتخاذ القرار الحاسم والتنفيذ للثمر ، أو الذى يؤدي الى نتيجة إيجابية .

وعلى ذلك شكل جماعة للعمل لها مظهر إدارى وواجبات إدارية حتى ما كان مذهبها شئ معتدى الحيفر كالحانوت أو الورشة . ويقابل هذا أيضا أن اعظم التنظيمات الإدارية التى تنشعب فروعها وأوجه نشاطها ، لا يقتصر عملها

(١) Fayol (J.), Administration industrielle and générale, Paris 1916.

(٢) Simon, (H.A.), Administrative Behaviour, New York, 1948.

على الإدارة فحسب : فالْيونسكو مثلا ليست منظمة إدارية ، بل إن الإدارة تحتل جزءا من عملها فقط . وأعمال اليونسكو الحقيقية هي في نشاطات الجماعات الإنسانية في تخطيط التربية في العلوم والثقافة ، ويقتصر العمل الإداري على تنسيق جهودها في الميدانين ، وعلى تمويل المشروعات التي تقوم بتنفيذها .

ونستخلص من ذلك أنه لا يوجد علم اجتماع صناعي أو تجاري ؟ .
إذ أن عنصر الإدارة يوجد في كل نشاط أيا كان نوعه ، وحيثما وجد العمل وجدت الإدارة بالضرورة .

(والملاحظة الثالثة) نتيجة للملاحظتين السالفتين ، وهي تتصل بتعبير « العلاقات الصناعية Industrial relations » وقد قصد بهذا التعبير ، في استعماله الدارج ، مجموعة العلاقات بين العمال ورؤساء العمل ، وكذلك التنظيمات التي يكونها كل فريق في مواجهة الآخر ، ووسائل المفاوضات والتحكيم التي تستخدمها كل مجموعة لفض المنازعات والخلافات . ولكنه بهذا المفهوم قد أصبح عرضة لنقد مماثل للنقد الذي وجه إلى تعبير علم الاجتماع الصناعي ، - فكما أنه من غير اللائق أن نطلق اسم « الاجتماع الصناعي » على كل ما يتمثل بدراسة ظواهر العمل ، فكذلك يصبح مصدرا للخلط أن نستخدم تعبير « العلاقات الصناعية » لندل به على مختلف العلاقات بين رؤساء العمل والعمال في جميع فروع النشاط الاقتصادي والإداري - والحقيقة أن كل جماعة للعمل - من أصغر فكان إلى أعظم المشروعات اتساعا - تتضمن ، علاقات للعمل ، سواء أكان ذلك في مجال الصناعة أم التجارة أم الزراعة أم الإدارة .
ويقرّب على ذلك ، في الوقت نفسه ، أن مفهوم « العلاقات الإنسانية » الذي به في الواقع « العلاقات المتبادلة ذات الطبيعة السيكلوجية والاجتماعية التي تظهر أثناء تأدية العمل الجماعي » .

ونستطيع أن نذكر من الموضوعات الهامة التي تيحّثها ، اجتماعيات العمل ،
الموضوعات الآتية :

١ - هجرة العمال الداخلية والخارجية وما تنطوي عليه من مشكلات تتعلق بتكيفهم مع بيئة العمل .

٢ - توزيع مجموعات العمل بحسب الجنس والسن والموطن الأصلي .

٣ - توزيع الطوائف المهنية تبعا لتطور التقدم التكنولوجي .

٤ - غياب العمال وورديات العمل .

٥ - البطالة والتقاعد .

٦ - علاقات العمل (بالمفهوم الذي أوضحناه فيما سبق) .

٧ - الجماعات الرسمية ، والجماعات غير الرسمية أو التلقائية .

ويبدو أنه من العسير أن نعزل المجالات المختلفة لاجتماعيات العمل ، أو نضع بينها حدودا فاصلة لكي ندرس كلامها على حدة . فالحقيقة التي لا مراء فيها أن كل مظاهر العمل يرتبط بعضها ببعض ويتشابك بعضها مع بعض في كل مركب . وإذا نظرنا إليها في واقع حياة العمل اليومية ، وجدنا أنها على درجة من التعقيد بحيث يصعب أحيانا على الباحث عزل بعض المتغيرات وبحثها بصورة مستقلة . فالدراسة الكاملة لمظاهر العمل تقتضي أن ننظر بعين الاعتبار إلى العوامل الفنية ، والفسولوجية ، والنفسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية التي تؤثر في العمل . كما أن كل واحد من هذه العوامل يؤثر ، في الوقت نفسه ، في العوامل الأخرى ويتأثر بها .

نحو منهج لدراسة ظواهر العمل :

وهنا نجد انفسنا أمام هذا السؤال : هل هناك منهج خاص لدراسة ظواهر العمل ؟

قد يبدو لأول وهلة أنه لا ضرورة للكلام عن مناهج خاصة بسميولوجية العمل ، إذ أنها ليست الا قطاعا من علم الاجتماع . الا تكفي في تلك المناهج

التي تستخدم فى مجالات علم الاجتماع الأخرى ؟ خاصة وأننا لا نستطيع . فى كثير من الأحيان ، أن نعمل ظواهر العمل عن المظاهر العديدة للحياة الاجتماعية التي تؤثر فيها .

ومن ناحية أخرى يتعين علينا أن نحدد بالضبط ما الذى نقصد هنا بكلمة « منهج » . هل ندخل فى مفهوم المنهج الوسائل التقنية التي أصبحت مقبولة ، بصفة عامة ، فى أى مجال من المجالات ؟ أو نقصره على الوسائل ذات الصفة العلمية الخالصة ؟

إن تعدد واختلاف محاولات البحث التي ظهرت فى عصرنا ، والمعارك التي نشبت حول جديتها أو جدواها ، والمراجعة المستمرة للنتائج المحصلة ، وعدم وجود معايير متفق عليها من الجميع ، كل ذلك يدفع الى الحذر عند الاجابة على مثل تلك الأسئلة .

على أنه قد أصبح من البديهيات اليوم أن فنكر أن هناك علاقة محددة بين « مجال » أو « موضوع » بحث علمي ، وبين « منهج » أو « مناهج » معالجته . كما أنه مما لا شك فيه أن بعض المبادئ المتصلة بالاحتمية والموضوعية ، وبصورة أخص بالتصنيف والقياس ، لها صفة علمية عامة .

غير أن بعض القواعد العامة قد يظهر فشلها أحيانا فى بعض مجالات التطبيق ، أو يتعين أحيانا تطويرها لتلائم هذه المجالات . وقد يبدو فى بعض الظواهر الموضوعية على بساط البحث حالات أو سمات فريدة لا يمكن استبعادها بدعى أن طريقة البحث لا تنطبق عليها .

بل قد يحدث ، على العكس ، أن تكون هذه السمات الفريدة من الأهمية بحيث تجبر الباحث على اكتشاف مناهج جديدة اذا دعت الحاجة لذلك .

ولسنا فى حاجة الى أن نؤكد هنا مرة أخرى أن الظواهر الاجتماعية ، وبصفة خاصة ظواهر العمل ، لها طبيعتها الخاصة التي لا تسمح بأن نطبق

عليها المناهج المتبعة في دراسة الظواهر الأخرى - (وقد أصبح هذا المبدأ من
البيديهيات يعد أن وضع دوركيم نوعية للظاهرة الاجتماعية في كتابة للشهور
« قواعد المنهج في علم الاجتماع » (١) - ولا يتفرد علم الاجتماع وحده بهذا
الوضع الخاص بل يشترك معه في ذلك علم النفس ، ويصفه عامة جميع
العلوم التي تطلق عليها اسم العلوم السلوكية - هذه العلوم تتجه نحو دراسة
الإنسان سواء أكان متمزلاً (عزلة مصطنعة يفرض الدراسة) أو في جماعة -
وإذا كان الفرد ، في الواقع ، لا يمكن عزله عن الجماعة المحيطة به ، فلكذلك
الجماعات لا يمكن فصلها عن الوسط الألى الذي تنفيه وتعيش عليه ، كما لا
يمكن عزلها عن الوظائف التي تعيش عليها .

وإذا كان الأفراد والجماعات يحتلون مركز اهتمام علم الاجتماع ، فإن
ذلك لا يغير شيئاً من البحوث المتصلة بهم لأن العلم لا يقتصر على العالم الفيزيقي
وحده ، بل يمكن القول أن العلوم الفيزيكية ، بالمعنى الواسع لهذه الكلمة ، قد
أوجدتها الإنسان ليحقق بها أغراضه ومصالحه ، وكذلك الحال بالنسبة للعلوم
الرياضية - فإذا كان الإنسان هو الذي يفسر الطبيعة ، وهو أيضاً جزء من
الطبيعة بمعناها الشامل ، فليس من الغريب أن تكون القواعد المطبقة في دراسة
كل منها متشابهة من حيث صفتها العلمية .

ولكن لما كان أفراد النوع البشرى يتميزون « بالعمل » ، وينصرفون ، إن
طوعاً أو كرها ، إلى نشاط منتج للحصول على الحاجات الضرورية لميشتهم ،
ولما كانوا يضعون لهذا النشاط أهدافاً مثالية ، فإن سلوكهم يتميز بنوع من
« الحتمية » ذات الطابع الخاص ، التي تختلف عن الحتمية التي تحدده سلوك
الحيوان - ولا تقتصر دراسة العمل على العمل الإيجابي وحده ، بل إن سلوك

Durkheim, Les règles de la méthode Sociologique, Paris (١)

1928.

الترجمة العربية للدكتور محمود تليم ومراجعة الدكتور السيد محمد بقوى (دار النهضة
العربية للظاهرة) .

الأفراد الذين لا يعملون ، وسلوك العاملين حين لا يكونون في أوقات العمل .
كل ذلك يجب أن يدرس من حيث علاقته بالعمل الذي يؤدي بالفعل .

على أن بعض علماء الاجتماع يميلون الى النظر الى الغايات الاجتماعية
الانسانية . وبالتالي الى أشكال ووسائل العمل التي تهدف الى تحقيق هذه
الغايات . على أنها حصيللة مبادئ لا يمكن أخضاعها للمنهج العلمي ،
ويقبحون على هذا النحو ، في البحث الاجتماعي وجهات نظر فلسفية أو أخلاقية.
ولم تفلح هذه النظرة . حين طبقت على دراسة العمل أو في أي مجال آخر ،
الا في تمويق أو تأخير تقدم البحث العلمي . وعلى العكس من ذلك ، كلما
كانت دراسة المجتمعات ، وبصفة دراسة أشكال وعلاقات العمل ، تطبق فيها
المنهج المعتمدة على المقاييس العلمية ، أدى ذلك الى تسجيل تقدم ملحوظ
في نتائج البحث .

ومع ذلك يجب أن نكون على حذر من التبسيط المفرط فيه بالنسبة لتطبيق
المنهج العلمي ، فليست كل ظاهرة يمكن تفسيرها تفسيراً علمياً اذا درست بعض
عناصرها بطريقة موضوعية . وياتباع أدق المناهج العلمية . ودراسة العمل
تقدم لنا دليلاً واضحاً على ذلك : فالملاحظة العلمية الدقيقة لحركات العامل
اليدي مثل لا تزيدنا بشيء عن قيمة الأجر الذي يرضى به نظير أداء هذه
الحركات . ودراسة الأجور تتطلب الاستعانة بمناهج من نوع آخر . والتجربة
في العمل ، أو في المصنع ، أو في دراسة الدخل القومي لابد أن تلجأ الى وسائل
تقنية تختلف فيما بينها اشد الاختلاف وليس من العسير أن نذكر . أنه كلما كانت
العلاقات بين الظواهر اشد تركباً وتعقيداً ، كان من الضروري الالتجاء الى
« مناهج منمنجة » (أي تدمج بين العلم والتعليل أو القياس المنطقي) . وقد كان
هذا باعثاً على الشك في نفوس بعض الباحثين مما جعلهم يفضلون « الوصف
الاجتماعي الخبي Sociographie Concrète على كل منهج تبدو فيه
وسائل الاستدلال الفلسفي .

ومما لاشك فيه أن العمل يحقير القاعدة الأساسية التي يستند اليها نمو

المجتمعات وتقدمها ، ويتمثل فيه عمق التأثير وشدة المراس عند للكائن
الانسانى . اذ بدون العمل لا يكون هناك انتاج ، ولا استثمار ، ولا توسع فى
وسائل المعيشة . ولكل ذلك فان معلم اجتماع العمل ، يتحكم ، الى حد ما ،
فى الفروع الأخرى من علم الاجتماع قبل ان يستمد منها ما تحصله من نتائج
. انن فاستخدام المناهج العلمية فى اجتماعات العمل يشكل مسئولية على
درجة كبيرة من الخطورة والأهمية .

وإذا كان علم اجتماع العمل لايلجا ، فى غالب الأحيان ، الى مناهج
لنبحث خاصة به ، فانه ، مع ذلك ، يحتاج فى مناسبات كثيرة الى ابتكار
وسائل تقنية والى الاعتماد على مبادئ نابعة من طبيعته الخاصة . ويمكن
القول ان هذه المناسبات تتمثل فى حالتين : الأولى عندما تكون ظواهر العمل
فى حاجة لبحثها فى مظهرها المباشر ، أو كما تبدو فى لحظة معينة ، والثانية
عندما نحتاج لأن ندرسها شاملة وفى اعم مظاهرها . ولكى تكون أقرب الى
الحقيقة نقول ان سوسيولوجية العمل ، تحتاج لانماج او توليف بين مناهج
خاصة أكثر من حاجتها الى مناهج نوعية . وهذا التوليف ، فى الواقع ، هو
الذى يشكل احدى مشكلة من مشاكل البحث العلمى . اذ ان كل طريقة خاصة
قد تبدو أحيانا غير ملائمة مع المجموع ، كما ان كثيرا من الاعتراضات ترجع
فى اصلها الى استخدام هذا التوليف بين المناهج ، أكثر مما ترجع الى
استخدام كل واحد منها على حدة ، أو الى النتائج المحصلة .

ومن الأمور المقررة ان الاختيار بين المناهج المقبولة لاجراء بحث معين
ليس عملية سهلة ، وخاصة اذا رجعنا الى للقواعد الشكلية التى يتضمنها
هذا المنهج أو ذاك . فالانطباع الذاتى عن الشخص (ولیکن المامل اثناء
العمل مثلا) غالبا ما نصحه الملاحظة الموضوعية الدقيقة للحركات والأقوال
التي يستخدمها ، والتفكيرات التى تطرأ على كيانه العفوى . ولكن العكس
ايضا يمكن أن يحدث : فقد نعتد على رأى المامل لتصحيح النتائج والأرقام
التي سجلتها أجهزة القياس التجريبية (وهذا الرأى ذاته قد تنقسم نتائج

الدراسة الشاملة المستمدة من الاحصاءات) - واذا كنا قد أبدينا هذه الملاحظات بالنسبة لدراسة الفرد ، فمن الواضح أنها تسرى كذلك على دراسة انجماعات والوظائف والعلاقات التي توجد بينها - ولكن مهما يكن من شيء ففي كلتا الحالتين تكون طريقة الدراسة أكثر جدوى كلما كانت أكثر اعتمادا على المبادئ العلمية -

ولاعطاء فكرة واضحة عن تعدد المناهج وتداخلها في دراسة ظواهر العمل نورد الأمثلة التالية :

في دراسة شروط العمل الفيزيائية مثلا يجب ان نعتمد على الفسيولوجيا ، على حين ان دراسة آراء الأفراد والجماعات ومقترحاتهم لايمكن ان نستغنى عن الوسائل الاحصائية ، كما أنه عند التعرض للقوى العاملة فاننا يجب ان نقسمها الى فئات بحسب المهنة ، ودرجة الكفاية والجنس ، والعمر ، والجنسية الخ ... وهذه الدراسة أيضا لابد ان تقوم على قاعدة احصائية (بالرغم من أن الأعداد والبيانات الاحصائية قد لا تكون وحدها كافية للملاحظة بالجوانب العديدة لهذه المسائل) - ويظهر قصور الاحصاء ، على وجه الخصوص ، اذا كان الأمر يتعلق بدراسة شخصية العامل الفرد ، ففي هذه الحالة يتدخل علم النفس ، والفسيولوجيا ، والاختبارات الاكلينيكية -

والتواضى الخاصة بنظرية الاستخدام ، والتصور العام للحرفة والمهنة تستوجب الرجوع الى نماذج درست من قبل في علم الاقتصاد -

وعرض الأشكال الكبرى لاستخدام الأيدي العاملة يستدعي ان نستعرضا من التاريخ ، فالحقيقة أن الحياة الانسانية (ويدخل فيها حياة العمل) تسر خلال الزمن - وهناك موضوعات تتصل بدراسة أشكال العمل الناشئة في المجتمعات النامية ، أو تتصل بدراسة علاقات العمل اثناء الحروب ، ومثل هذه الموضوعات تتطلب الاستمانة بالمتهج القارن أو المنهج التاريخي -

وإذا انتقلنا إلى دراسة المشروعات الصناعية وجدنا أن لها مظهرين :
مظهر رسمي يتمثل في الهيكل التنظيمي والعلاقات بين الإدارات المختلفة
والرؤساء ، والمؤسسين ، ومظهر غير رسمي يتمثل في الجماعات الثانوية
التي تتكون تلقائيا بين الفئات المختلفة من العمال • وتحتاج دراسة المظهر
غير الرسمي للمصنع إلى مناهج علم الاجتماع ، أما دراسة المظهر غير
الرسمي ، ونشاط الجماعات التلقائية فتحتاج إلى مناهج علم النفس
الاجتماعي ، ومناهج «التكنوسيكولوجيا» (أي دراسة الظواهر النفسية
الناجمة عن التكنولوجيا) •

وخلاصة القول ان المناهج يمكن أن تكون نوعية أو ذات طبيعة خاصة
إلى حد كبير كلما استخدمت في معالجة تجربة مباشرة تتصل بالادراك
المباشر •

أما المسائل ذات الطابع العام أو التي تتصل بالوظائف والهيكل
الكلية فإن دراستها يبدو فيها التعسف أو التبسيط المخل ، كما أنها تبتعد
كثيرا عن الواقع الانساني المركب ، إذا درسناها في ضوء المناهج الجزئية •
وتعدد مظاهر العمل - الذي وضعناه في بداية هذا البحث - يؤكد ضرورة
الاستعانة بمناهج مختلفة لدراسة تلك المظاهر • وقد لا يكون في ذلك تحقيق
المثال الأعلى للعلم ، ولكننا مضطرون لهذا الاجراء الذي يستمد طريقة البحث
من تركيب أو تجميع لعدة مناهج تتمكن من معالجة العناصر المركبة التي
يتطوّر عليها العمل الانساني •

الفصل الحادى والعشرون

الأسس الاجتماعية لظاهرة تقسيم العمل

لكى نستطيع تحديد السمات التى يتصف بها نظام تقسيم العمل بالنسبة لمجتمع معين يجب أن نبدا بحثنا بتعريف هذه الظاهرة ، وباستقصاء أشكالها المختلفة وتصنيفها . ونمهد لذلك بتلخيص للفكرة التى كانت سائدة عند علماء الاقتصاد الكلاسيكيين عن الدوافع التى أدت الى تقسيم العمل .

الفكرة الكلاسيكية :

يعتقد بعض الناس أن ما كتبه علماء الاقتصاد الكلاسيكيون عن ظاهرة تقسيم العمل لم يترك زيادة لمستزيد ، وأن « آدم سميث » قد استوعب كل ما يمكن أن يقال بشأنها ، وأن العلماء لم يفعلوا منذ ظهور نظريته أكثر من التعليق على هذه النظرية وتوضيحها بأمثلة جديدة . ولقد ترددت هذه النظرية على اللسان حتى أصبحت معروفة للجميع ويمكن أجمالها فى الأمثلة الثلاثة المشهورة وهى : صناعة نجوس الحياكة ، ومسمار الحداد ، ومليس العامل ، فيفضل تقسيم العمل يستطيع ثمانى عشرة من العمال ، إذا تعاونوا معا أن ينتجوا من اللبابيس عددا يساوى ماثنى مرة ما ينتجه كل منهم إذا اشتغل على انفراد . كما أن الحداد المتخصص فى صناعة المسامير يصنع منها فى يومه ما يوازى عشرة أمثال ما يصنعه الحداد العادى . وأخيرا فإن أحقر عامل فى البلاد المتحضرة يتمتع بمستوى فى العيشة من حيث الملابس والسكن والمال لا يمكن أن يصل اليه بأى حال زعيم أو حاكم بين الشعوب الافريقية المنحطة . وذلك بفضل تقسيم العمل .

وإذا بحثنا عن سر هذا التقدم أو عن المبدأ الذى يقوم عليه هذا الاتساع فى الثروة العامة وجدنا أنه يتلخص فى كلمة واحدة . التبادل . إذ يقول

أدم سميث « ان الرغبة في التبادل متأصلة في نفس الانسان ، وتدفعه للدخول في علاقات تجارية مع الآخرين » ولم يلبث أن أدرك المنفعة التي يجنيها من إنتاج سلعة من السلع يحتاج اليها أمثاله بشرط أن يستطيع استبدالها معهم بالسلع التي يحتاجها هو نفسه . فتفسير أدم سميث لظاهرة تقسيم العمل يقوم اذن على ان هذه الظاهرة تنشأ تلقائيا بدافع الأثرة الذاتية والمآرب النفعية ، وإنها قد تحولت بفعل الزمن ، عن هذا الأصل الى نظام يحقق مصلحة الجميع .

نقد هذه النظرية :

والآن يمكننا أن نسال ، احقا ان هذه النظرية فصل القول في هذا الموضوع ؟ وهل هي من الكمال والدقة بحيث لا يمكن الطعن فيها ؟

للإجابة على هذا السؤال يحسن بنا أن نذكر القارئ بأوجه النقد التي وجهت الى المدارس الاقتصادية الكلاسيكية . فقد عيب على هذه المدارس أنها تريد أن تجعل من نظام معين ، يسود في عصر معين قانونا عاما يصح تطبيقه في كل زمان ومكان . ولم تكن تعترف بما قاله « لاسال » Lassale ، « من أن المبادئ الاقتصادية لا تعدو أن تكون مبادئ أو مقالات تاريخية catégories Historiques » . فهلا تحمل نظرية أدم سميث طابع هذه النظرية الخاطئة ؟ وهو حين يعلق ظاهرة تقسيم العمل على التبادل ، ويجعل منه البندا الوحيد الذي يفسر هذه الظاهرة بصفة عامة ، افلا يعتمد على فرض ويبالغ في تطبيقه ويحاول ان يجعله يشمل جميع مراحل الحضارة الانسانية ، في حين انه لا يكاد يصحق تماما الا عند بلوغ مرحلة من مراحل هذه الحضارة ؟ ولكي يمتلك الأفراد - كما يصورهم لنا - عادة المساومة ويستطيعون ممارستها بعد ان تتأصل فكبرتها في نفوسهم ، ولكي يستطيعوا أن يقولوا في ثبات ، « هذا في مقابل ذلك » ، اليس من الضروري اجتماع شروط لا يمكن تحقيقها بالنسبة لمختلف درجات الحضارة ؟ ومما يحض هذه النظرية أيضا أن كثيرا من المرحلة والمستكشفين لم يلاحظوا وجود الميل الى التبادل بين عدد من الشعوب البدائية

التي قاموا بدراسة أحوالها • وينكرون لنا أمثلة عديدة لقيائل لا يعرف أفرادها فكرة التبادل ولا يمارسونها ، هؤلاء يملكون عن طيب خاطر كما يميلون الى اختلاس ما تصل اليه أيديهم أو يستطيعون اختلاسهم في غفلة عن الآخرين ، وتدفعهم لذلك غرائز الحب أو الكراهية ولكن عقلهم يقصر عن أداء عملية معقدة كعملية المساومة والأخذ والرد املا في تحقيق أكبر قدر من الربح •

كما يفكر لنا المؤرخون أن عملية التبادل بمعناها الحقيقي كانت من الأشياء النادرة نسبياً بالنسبة لبعض الحضارات التي قطعت شوطا بعيدا في التقدم ، حضارة روما وقد ظلت هذه العملية مدة طويلة لا تمارس الا في مناسبات دينية ، ويمكن القول أن الناس كانوا حتى المصور الوسطى لا يشترطون الا عند الضرورة القصوى •

فاذا كنا نميل على الرغم مما أوردهنا من أدلة الى ربط ظاهرة تقسيم العمل بظاهرة التبادل ، فانه يتعين علينا بعد أن أثبتنا أن هذه الأخيرة لم تظهر الا في عصور متأخرة نسبيا ، أن نعتزف بأن تقسيم العمل نفسه لا يمكن النظر اليه على انه ظاهرة أولية عامة ، بل أن وجهة النظر الاجتماعية تدعونا الى النظر اليه على انه ظاهرة « تاريخية » •

ولكن هل نستطيع أن نقبل هذا الارتباط الذي يدعونه بين تقسيم العمل وبين التبادل ؟

الحق أن علماء الاقتصاد الكلاسيكيين قد انشغوا وراء نزعتهم الفردية وصوروا لنا تقسيم العمل على انه ظاهرة تكونت بعد تدبر وروية ، أي بعد ضروب من المساومة التي انتهت بالاتفاق بين المتبادلين • ولكن هذه النظرة تدل على الاهتمام بالعرضي واحلاله محل الجوهر • ومعناها النظر الى أحد الأشكال الخاصة التي ظهرت حديثا بالنسبة لتقسيم العمل على انه الشكل الوحيد الذي يصح تطبيقه عامة على جميع المجتمعات • وحقيقة الأمر أن ظاهرة تقسيم العمل

قد توجد حيث لا يعرف الأفراد التبادل بمعناه الحقيقي ، وهى لا تنتظر حتى ينتهى الأفراد من حساب مصلحتهم الخاصة فنطاق تقسيم العمل اوسع بكثير من نطاق المصالح الفردية او النفعية ، اذ يمتد الى أبسط المجتمعات تركيبا ، بل الى الكائنات الحية ذاتها •

فعند المجتمعات البدائية يقسم العمل بحسب الجنس ، اذ ينصرف الرجال الى الصيد ولقناتن الفريسة بينما تتولى النساء جميع الاعمال للتصليبالغذاء النباتى • وكذلك الحال فيما يتعلق بالصناعة (وقتئذ) اذ نلاحظ أن هناك حرفا خاصة بالرجال وأخرى يتولاها النساء • والغريب أن هذا التقسيم قد لا يشمل بالقدرات والمواهب ، ولا بما يتصف به كل جنس من صفات خاصة ، ولا يمكن ارجاعه الا لمجرد الاصطلاح والعرف • فصناعة الجلود وبجفها ليست من الحرف التى تلائم المرأة ، ومع ذلك فانها الحرفة التى يتخصص فيها النساء عند معظم قبائل الهنود فى امريكا الشمالية ، وعلى العكس من ذلك نجد أن الحرفة نفسها يمارسها الرجال فى الجنوب الغربى من هذه القارة ، وعند قبائل « الهوبى » فى الاريزونا يقوم الرجال بالغزل والنسيج ، بينما تترك هذه الحرفة للنساء فى القبائل المجاورة • وبالرغم من هذا التباين الذى لا يستند الى قاعدة فى توزيع العمل ، فاننا نلاحظ على وجه العموم ، أن أعمال الحفر ، وصناعة المعادن والأسلحة من الحرف التى يقوم بها الرجال ، على حين أن صناعة الخزف تعد من الحرف النسائية •

فنظرية « آدم سميث » اذن تحصر نظام تقسيم العمل فى اضيق الحدود ، وهى لم تنتظر بعين الاعتبار الا الى بيئات خاصة وأشكال خاصة من نظام تقسيم العمل • ولا شك أننا اليوم ، بعد أن لتسع نطاق الدراسات الاجتماعية وزادت معرفتنا بالشعوب والحضارات المختلفة ، لا نستطيع أن نقصر على تلك النظرية بل يجب أن نحاول عرض الاشكال المختلفة لهذا النظام حتى نستطيع أن نصل الى نظرية محددة وكاملة عنه •

مَنْتَهَجُ دِرَاسَةِ تَقْسِيمِ الْعَمَلِ :

لقد جاهد علم الاجتماع جهادا طويلا لكي يتحرر من عبوديته للعلوم الأخرى التي سبقته في التكوين كالبيولوجيا وعلم النفس ، واستطاع أخيرا أن يستقل بمنهج خاص وأن يميز الظواهر التي يدرسها (أى الظواهر الاجتماعية) عما عداها من الظواهر الأخرى . ولكن لا يصح أن ننسى في غمرة هذا الانتصار ، الأثر الذي أحدثته كشاف العلوم الطبيعية في تقسيم العلوم الاجتماعية . وقد كان « مبدأ تنوع الوظائف *Principe de la Différenciation* أو مبدأ « اللاتجانس *Hétérogénéité* » - على حد قول سبنسر - أحد المبادئ الهامة التي اعتمد عليها علم الحياة في اظهار الفئات الكبيرة التي تنتج بالنسبة للكائنات العليا ، من تعاون الأعضاء على أثر توزيع الوظائف الهامة للجسم فيما بينها . كانت هذه الكشوف سببا في اتساع دائرة افقنا ، ودفعتنا للبحث عن ظاهرة تقسيم العمل فيما وراء الحدود التي حصرها فيها رجال الاقتصاد ، وأثبتت لنا ما لهذه الظاهرة من مظهر عام لم يظن اليه أولئك الباحثون فاذا كان هؤلاء قد جعلوا من ظاهرة تقسيم العمل نظاما « مصطنعا » لم ينشأ الا في مرحلة معينة من مراحل التطور الانساني ، فان البحوث الطبيعية قد أثبتت ، على العكس ، أن نظام تقسيم العمل قد وجد في مرحلة سابقة على الانسانية ذاتها . وقد أدى ذلك الى النظر الى الحقيقة الاجتماعية كوحدة مركبة تتعاون اجزاؤها على النهوض بالمجموع ، على غرار ما يحدث بالنسبة للحقيقة العضوية (أو البيولوجية) .

هذه التوجيهات التي اتبعت من علوم الحياة واقاد منها الباحثون في العلوم الاجتماعية ، لم تقعد بهؤلاء عن السير في طريقهم الخاص . فلم يقتصروا - كما قلنا - على محاكاة القوانين الطبيعية أو قوانين علم الحياة ؛ بل ادركوا منذ اللحظة الأولى أن الاشكال الاجتماعية لها طابعها الخاص وأنها تفوق الاشكال العضوية في درجة تركيبها وتعقدها . فالانتقال من الحياة

العضوية الى الحياة الاجتماعية لا يكون انتقالا مباشرا كما قد يعتقد الكثيرون . ولا يعطينا التشبيه الصارم بين الحياة للعضوية والحياة الاجتماعية الا شكلا خاصا من اشكال تقسيم العمل ، وهو الشكل الذي يسود فى المجتمعات ذات الطوائف المغلقة Le Régime des Castes ، فى هذا النظام وحده يمكن تشبيه الأفراد فى المجتمع بالخلايا فى الكائن الحي اذ انهم يؤدون عملا متشابهها ينتقل بالوراثة من الأب الى الابن . ولكن هذا الشكل من اشكال تقسيم العمل لم يوجد فى صورة خالصة الا فى حالات نادرة .

أما دراسة الأشكال الحديثة لتقسيم العمل فقد دفع الى أغلبها بعض الدوافع العملية ، ونذكر منها قيام المذاهب الاشتراكية . اذ ان هذه المذاهب حفزت رجال الاقتصاد الى القيام ببحوث فى مختلف مسائل الاقتصاد ، ولم تكن البحوث التى أجريت حول تقسيم العمل بأقلها قيمة . فقد وجه رجال الاقتصاد اهتمامهم الى دراسة نظام المصنع وخصوصا بعد الانقلاب الذى أحدثه اختراع الآلات البخارية . وامتد النظام الاشتراكي ، على وجه الخصوص ، بدراسة شروط هذا التصنيع والنتائج الاقتصادية والاجتماعية التى ترتبت عليه . فوجه « كارل ماركس » جل اهتمامه الى مناقشة النظريات التى كانت سائدة فى عصره عن تقسيم العمل . وأراد ان يخلص منها الى تحليل التغيرات التى أحدثتها « الصناعة الكبرى » فى حياة العمال وظروف معيشتهم . فمن ناحية ، أدى استخدام الآلات الى خلق نوع موحد من العمال وإلى القضاء على الاختلافات والمميزات الفردية . ومن ناحية أخرى أخذت المصانع تجند العمال وتنقل بهم من نوع من الانتاج الى نوع آخر حسب حاجات السوق وتقلياته . وهكذا نرى ان الاشتراكية قد دفعت الباحثين من علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع الى الاهتمام بالأشكال الحاضرة لتقسيم العمل وإلى البحث عما يميزها عن الأشكال التى سبقتها مباشرة .

وإذا كنا نريد أن نتتبع نظام تقسيم العمل فى أشكاله القديمة ، وجب

علينا الرجوع الى الأبحاث والدراسات التي تتصل بنظام المهن والطوائف المهنية في العصور الوسطى Ghildes — Corporation فإذا نظرنا الى طريقة توزيع العمل في العصور الوسطى نجد انها كانت تتم في جو مخالف لا يميل كثيرا الى التخصص في نطاق ضيق كما هي الحال في الوقت الحاضر . فقد يقوم العامل بإنتاج جزء معين من السلعة ، ثم ينتقل الى إنتاج جزء آخر وهو يتدرب على جميع الأجزاء حتى يستطيع أن يحل محل زميل له اذا عاقه عن العمل أي عائق . وليس معنى هذا الانتقال أن يترك العامل حرفته الى حرفة أخرى إذ أنه كان يتم داخل نطاق الحرفة الواحدة . وكانت الحرفه — كما قلنا — تتوارث من الآباء الى الأبناء . ولم يكن في صالح أصحاب الحرف أن يتم إنتاج القطع المختلفة على نطاق واسع لأنهم كانوا يتوخون التفنن والالتقان وينظرون الى أعمالهم نظرة فنية ، ونجد هذا واضحا في التفرقة في اللغات الأجنبية بين كلمة « عامل ouvrier » و « صانع artisan » . فكانت الصناعة L'Artisanat تمتاز بالالتقان والابتكار ويلوغ حد الكمال . وكان إخراج القطع الممتازة على هذا النحو يتطلب وقتا غير يسير . وبالإضافة الى ما كان يجنيه المصانع من شهرة في إخراج قطعة فنية يستغرق في إخراجها الوقت اللازم ، فإن هذا الوقت الذي كان يكرس لالتقان العمل ، كان يعود على المصانع بريح أوفر .

ونحن اذا تأملنا هذا النظام نجد أنه لا ينطوي على الصفات التي يميز بها أصحاب النظريات الكلاسيكية نظام تقسيم العمل ، إذ أن نظام تقسيم العمل في هذه الحالة لا ينبعث عن الرغبة الملحة في التبدل .

وإذا صعدنا في بحثنا الى مراحل أكثر بعدا من مرحلة الصناعة في العصور الوسطى ، ويحدثنا في النظم الاقتصادية عند الشعوب القديمة ، بل تمعيناها الى دراسة أحوال الشعوب البدائية ، تفقحت أمامنا آفاق جديدة وتجلت أمامنا مظاهر جديدة لنظام تقسيم العمل . وقد أطلعنا الدراسات

التاريخية والاثنوغرافية التي بدأها أمثال « فوستيل دي كولانج *Fustel de Coulanges* ، و « سمتر مين *Sumner Maine* » على أحوال الجماعات العائلية الأولى التي انبثقت منها ظاهرة الحياة الاقتصادية في بدء تكوينها . فكاد يسود هذه الجماعات نظام تقسيم العمل ويصل فيها أحيانا إلى شارب بعيد من التنظيم والدقة .

ولكن شقان بين نظمنا الحديثة وبين تلك النظم التي كانت تعتمد على الرقيق . فالعبد كان يعمل في خضوع تام لأوامر رب الأسرة كما أنه كان يعمل لصالح الأسرة كلها ، ولا يقام أي وزن لمصلحته الخاصة . أما العامل اليوم فيقدم عمله وجهوده إن يدفع ثمننا أكبر ، وهو حر في الانتقال من هذا المصنع إلى ذاك حسب ما تقتضيه دواعي العمل وتقلبات السوق . ولا شك أن الحياة الاقتصادية حين تحولت من نظام الرق إلى نظام العمل الحر في المصانع قد مرت بتطورات بل بثورات .

تقسيم العمل وصلته بتغيير نظم الإنتاج :

فأخلاف نظام تقسيم العمل يرجع في الواقع إلى اختلاف طبيعة الأوساط الاجتماعية التي نما فيها ، ونذكر من هذه الأوساط أهمها وهي : الأسرة ، والورشة *L'atelier* ، والمصنع اليدوي *manufacture* ، والمصنع الآلي *Machino-facture* . ولا شك أن تعاقب هذه الأوساط يقابله تعاقب في المراحل المختلفة التي مرت بها الحياة الاقتصادية وهي الأدوار التي تحدثها طبيعة العلاقات بين المستهلكين وبين المنتجين ، ففي المرحلة الأولى أي مرحلة الاقتصاد العائلي نجد أن جهود الجماعة موجهة إلى الاكتفاء الذاتي فهي تنتج لنفسها وتستهلك جميع ما تنتجه . وفي المرحلة الثانية أي مرحلة الاقتصاد المدني (نسبة إلى المدينة) نجد أن أصحاب الحرف قد انتقلوا عن الإنتاج لأنفسهم إلى الإنتاج لغيرهم . ولكنهم كانوا ينتجون لفئة قليلة محددة ،

ولا ينتجون إلا ما يطلب اليهم انتاجه من السلع ، بل ان الزبائن كانوا يدفعون اليهم احيانا بالمواد الأولية ويطلبون اليهم تشكيلها وصنعها حسب رغبتهم . وفى المرحلة الثالثة أى مرحلة الاقتصاد الوطنى أخذت المصانع تستورد المواد الأولية لحسابها وتصنعها دون انتظار لطلبات الزبائن . وتولت التجارة عرض هذه السلع على جمهور مجهول أصبح يعد بالآلاف واستعانت على ذلك بسبل الدعاية ووسائل المواصلات . أما فى المرحلة الأخيرة وهى مرحلة الاقتصاد العالمى فأننا نرى كيف اتسع نطاق الصناعة ونطاق الأسواق اللازمة لتصريفها الى أبعد الحدود وأصبح أصحاب رؤوس الأموال يتنافسون فى كثرة الانتاج وتتنوع معتمدين فى ذلك على اغراق الأسواق وعقد الصفقات التى قد تؤدى احيانا الى تحقيق الأرباح الطائلة وحيانا أخرى الى الإفلاس .

وكلما انتقلنا من احدى هذه المراحل الى المرحلة التالية لها اتسعت دائرة المستهلكين وازداد عددهم . وبعدت كذلك المسافة التى تفصل بينهم وبين المنتجين . فيؤدى ذلك بالضرورة الى تغيير شامل فى النظام الاقتصادى بأكمله وفى العلاقات الاقتصادية التى تربط بين الطبقات المختلفة فى المجتمع . ومن البديهي أن التغيير يشمل كذلك نظام تقسيم العمل ، فلا يمكن أن يظل هذا النظام ثابتا بينما يتغير كل شيء من حوله . فالبحث التاريخى يبيننا أن الى ضرورة الافلاق عن الفكرة الخاطئة التى كانت تزعم فيما مضى أن هناك شكلا واحدا لنظام تقسيم العمل لا يتغير بفعل عوامل الزمن . ويدفعنا الى الكشف عن الأشكال المختلفة التى صاحبت تغير النظم الاقتصادية بوجه عام خلال عصور التاريخ .

وقد أراد علماء المدرسة التاريخية فى الاقتصاد الاكتفاء بوصف المراحل التاريخية التى مرت بها النظم الاقتصادية - ولكن أبحاث علماء الاجتماع فى العصر الحديث أظهرت قصور هذا النهج : فالرئائى التاريخية التى بين أيدينا تضم بين طياتها كثيرا من الحقائق المشوشة . كما تنطوى على كثير من

الاضطراب والخلط . وواجب علم الاجتماع هو أن يستخلص من بين هذا الخضم المضطرب من الوثائق الأسس الصحيحة التي تمكنه من بناء علم اجتماع سليم وهو يستعين على ذلك باستخدام الفكر النظري المنهجي الذي يساعده على ايجاد « النماذج » المختلفة للظواهر الاقتصادية ووضع قائمة منظمة بأشكالها . ولا شك أن دراسة ظاهرة تقسيم العمل تقيد كثيرا من اتباع هذا النهج ، فبدلا من أن نكتفى بتتبع الأرساط المختلفة التي نميز بها هذه الظاهرة ، نحاول أن ننشئ تصنيفا منهجيا لأشكالها المختلفة .

طبيعة تقسيم العمل :

هل نستطيع أن نفهم طبيعة « تقسيم العمل » اذا قابلنا بين هذا التعبير والتعبير المضاد اى « وحدة العمل » ؟ وهل يدل هذا التضاد اللغوي على تضاد حقيقى بين الفكرتين ؟ الواقع — كما لاحظ روبرتوس Rodbertus ، وغيره من رجال الاقتصاد فى فرنسا — أن كل تقسيم للعمل يعنى فى نفس الوقت وحدة العمل . ولا شك أننا نسمى فهم هذا التعبير اذا اعتقنا انه يؤدى الى انفصال الأفراد وانفرادهم . إذ أن جوهر تقسيم العمل هو ما يقوم به من ربط بين جهودهم . اما اذا فهمنا من وحدة العمل أن يقوم شخص واحد بأنواع مختلفة من النشاط ، وأن يؤدى وظائف مختلفة كما هو حال ربة المنزل فى منزلها ، فإن الكلمة بهذا المعنى مضادة لنظام تقسيم العمل . فتقسيم العمل لا يبدأ بمعناه الحقيقى ، الا توزعت اوجه النشاط المختلفة على اشخاص مختلفين .

وعلى ذلك فلا يكفى ، لظهور تقسيم العمل ، أن يكون هناك تجمع لجهود أفراد عديدين . كان يجتمع بعض الأفراد لتحريك كتلة ثقيلة أو لحصد حقول من الحقول . فجهود هؤلاء الأفراد ينضم بعضها الى بعض ولكنها ليست جهودا مختلفة . وهؤلاء الأفراد يعملون ولكن تعاونهم من النوع البسيط ويطلق عليه اسم « الاشتراك فى العمل Communauté de Travail » اما تقسيم العمل بالتعاون فيه من نوع مركب . بحيث يقوم الأفراد المتعاونين

باداء اعمال مختلفة ، ولا يكفى فيه أن يقوم أفراد عديدين باداء الخدمات الاقتصادية التى كان يؤديها رجل واحد ، بل يجب أن يضطلع كل فرد من هؤلاء الأفراد باداء جزء خاص من العمل الذى كان يتألف من وحدة قبل التقسيم .

اشكال تقسيم العمل :

ولكن هذه الصفة المشتركة التى تتميز بها جميع اشكال تقسيم العمل عما اطلقنا عليه اسم « الاشتراك فى العمل » هذه الصفة لا ينبغى أن تحجب عن اعيننا أو تسمينا الصفات الخاصة بكل شكل من اشكال تقسيم العمل . ولتعد مرة اخرى الى الأمثلة التى ذكرها آنم سميث ، واستبدل بها على وجود ظاهرة تقسيم للعمل وهى امثلة صنع اللبوس فى المصنع ، والسمار عند الحداد صانع السامير ، والملبس الذى يلبسه العامل . اننا اذا حللنا العمليات اللازمة لانتاج هذه السلع الثلاثة نصل الى ثلاثة اشكال مختلفة من اشكال تقسيم العمل لم يظن آدم سميث الى شدة اختلافها .

فى الحالة الأخيرة وهى حالة ملبس العامل تمر السلعة بين أيدي منتجين مستقل كل منهم عن الآخر فى العمل وهم : الراعى وممشط الصوف والغازل والنساج والصباغ والحائك . كل هؤلاء قد تعاونوا على انتاج السلعة ووصولها بحالتها النهائية الى المستهلك . ولكن السلعة قد انتقلت قبل أن تصل الى شكلها النهائى ، من مالك الى آخر ، أى انها مرت بوحدة اقتصادية ذات استقلال ذاتى . فالانتاج فى هذه الحالة مقدم الى اقسام مختلفة Sectionné اما فى حالة انتاج اللبوس فإن العمل يتم داخل نطاق وحدة اقتصادية بذاتها . وكل ما فى الأمر أن العمليات التى كان يقوم بها عامل واحد ، أصبحت تتم على أيدي عدد من العمال . فالانتاج فى هذه الحالة الثانية ينتقل من يد الى يد بدون أن يتغير المالك . ويدون أن تخرج السلعة من نطاق مشروع اقتصادى واحد . ويمكن أن نطلق على هذه الظاهرة اسم ، تجزئة العمل Décomposition du Travail . اما الحالة الثالثة وهى حالة صنع السمار فتختلف كذلك

عن الحاليتين الآخرين إذ أن الحداد صانع المسامير لا يقتصر على صنع جزء من المسامير كما يفعل العامل في مصنع الدبائيس ، بل أنه يتم العمل بأكمله وكل ما في الأمر أنه يتخصص في صنع سلعة معينة من السلع التي يقوم بصناعتها الحدادون . وهذا التخصص يكسبه مهارة وسرعة في العمل . والسلعة في هذه الحالة لا تنتقل بين أيدي مختلفة ولا يتغير مالكيها . ونستطيع أن نطلق على هذه الظاهرة اسم « تعدد فروع العمل » ، وهي تؤدي بنا إلى « التخصص Spécialisation » بمعناه الحقيقي .

والتخصص ذاته قد يظهر في صور مختلفة : إذ نرى أحيانا نوعا من أنواع العمل ينفصل من الوحدة التي كان ينمذج تحت لوائها ويكون وحدة اقتصادية مستقلة ، وعلى هذا النحو انفصلت المهن المختلفة من الوحدة المائتية التي كانت تعمل في نطاقها . ولكن هناك عددا كبيرا من الحرب لم ينشأ بطريق مباشر وإنما نشأ عن طريق تخصص جديد في الحرف التي تم تكوينها ، وهو ما حدث بالذات في حالة الحداد صانع المسامير . فيجب أن نفرق إذن بين التكوين بمعناه الحقيقي وبين الانقسام الثانوي للمهن Subdivision des professions أضف إلى ذلك أنه قد تنشأ أحيانا حرف لم تكن تتوقع ظهورها ولم يكن لها أي اتصال بالنظم الاقتصادية السابقة . وتنشأ هذه الحرف على أثر ظهور بعض الاكتشافات أو الاختراعات العملية كصناعة آلات التصوير وما يتصل بها من أشرطة وزجاج بعماس . وصناعة السيارات الخ . . .

فالتكوين ، والانقسام الثانوي ، وتحليل العمل أو تقنيته إلى أجزاء صغيرة ، ومرور السلعة في القسم أو وحدات اقتصادية مستقلة ، كل هذه أشكال مختلفة لظاهرة تقسيم العمل يجب أن نعتي بتمييزها وعدم الخلط بينها .

وإذا قيل لنا أن تقسيم العمل قد نما وازداد في مرحلة معينة من مراحل

التطور الاقتصادي وجب أن يصحب ذلك بيان الشكل الذي اتخذته هذا النمو
من بين الأشكال السابق ذكرها .

• ولا معنى ذلك أن نتوقع وجود صلة وثيقة أو تقابل تام بين الأطوار
التاريخية في الاقتصاد وبين النماذج التي استطعنا تمييزها . فالأنواع أو
النماذج أو الفصائل التي يصل إليها التحليل العلمي لا يمكن أن تنطبق تمام
الانطباق على جزء بذاته من الحقيقة الخارجية . وكل ما يمكن أن يصبر إلى
تحقيقه هو معرفة أي النماذج يسود في هذه الحقيقة أو تلك . فإذا قلنا مثلا
أن انتشار تقسيم العمل في مجتمع ما يؤدي إلى نقص في ظاهرة الجمع بين
وظائف مختلفة ، فليس معنى ذلك أن هذه الظاهرة قد أصبحت من الوسائل
البالية التي يميل جميع أفراد هذا المجتمع إلى تركها . وإن من خصائص
المجتمعات المتحضرة ألا يقوم كل فرد فيها إلا بوظيفة واحدة . فقد دلت
الاحصاءات الحديثة على أن ازدياد التخصص وتفرع أشكاله لم يقضيا تماما
على تجمع العمل في يد واحدة ، كما أن وجود هذه الأشكال المختلفة لا يؤدي
بطبيعة الحال ، إلى قضاء بعضها على بعض .

تقسيم العمل ظاهرة أساسية في حركة التصنيع الشامل :

ونستطيع أن ننتهي مما تقدم إلى نتائج عامة أولها : أن تقسيم العمل
ظاهرة تتصف بها الصناعة الكبرى La Grande Industrie ، وهي لا تنمر
نموا سريعا إلا حيث يتكسب عدد كبير من العمال . كما هو الحال في المراكز
الصناعية الحديثة . وقد حققت هذه الظاهرة أكبر تقدم لها في مرحلة الانتقال
من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية . على أن ذلك لا يعني أن الصناعة
في مراحلها السابقة كانت تجهل هذا التقسيم . فقد عرفت العائلات القديمة
توزيع العمل وتجزئته بين أفرادها ، وذلك قبل أن تدور بخلفها فكرة الانتاج
للآخرين من غير أعضاء الأسرة . كما أن انتاج الكتب في أميرة القرون

الوسطى ، ولنتاج الأسلحة فى بلاد الحكام والأمراء الاقطاعيين كان يتطلب فى غالب الأحيان تجزئة العمل وتوزيعه بين نفر من المتخصصين .

اما النتيجة الثانية فهى ان ظاهرة تكوين الحرف ترجع الى المراحل الأولى التى تظهر فيها يوانر التطور الاقتصادى فقد انصفت بها الرحلة التى حدث فيها الانتقال من الاقتصاد العائلى الى الاقتصاد الحرفى . اذ ادى هذا التطور الى نشأة الأسواق ووجود فئة كبيرة من المستهلكين ، فانقسمت حرف كثيرة من نطاق العائلة كصناعة الأدوات المعدنية وصناعة الجلد والأواني الفخارية والتجارة . ولكن هل نستطيع ان نقول ان هذه الظاهرة قد اختفت الآن بعد ان تم التطور ؟ كلا . فمازلنا نشاهد ان الأسرة تفقد كل يوم بعض وظائفها الهامة ، ففسيل الملابس وكيها وحياكة الأتواب وريقتها ، بل طهى الأطعمة ذاته ، كل هذه أعمال وخدمات كانت تتم داخل المنزل فاصبحت الآن تتم خارجه وتكون حرفا مستقلة .

اما انقسام الحرف الى حرف ثانوية فقد ظهر على اثر ابتعاش الاقتصاد الحرفى واخذ يضطرب بعد ان خفت وطأة قيود نظام النقابات القديم ، ثم ازداد التشعب الى اقسام بعد اتساع نطاق التجارة ، وقد قلنا من قبل ان الكشف العلمى اثبت الى خلق مهنة جديدة وازدياد التخصص .

وهكذا نرى ان تقسيم العمل ، على الرغم من انه ظاهرة وجدت فى كل العصور تقريبا ، الا ان اشكاله الأخيرة لم تظهر ولم تنتشر هذا الانتشار الذى نراه اليوم ، الا فى احضان الحضارة الصناعية الحديثة . فلم يحدث قط من قبل ان رأينا مثل هذا العدد الهائل من الحرف التى يتخصص فيها اصحابها ولا زائنا هذه الزيادة الهائلة التى تطرأ على ذلك العدد بين حين وآخر . ويقول لنا كارل بوشر Bucher ، ان مجتمعاتنا الحديثة تضم بين جوانبها ما لا يقل عن عشرة آلاف نوع من النشاط الانسانى ، بحيث يمكن ان يكون كل نوع من هذه الأنواع وسيلة لكسب العيش لفرد من الأفراد ولازالت أبواب الأعمال

الجديدة والمهن الجديدة تفتح أمامنا كل يوم ، وقد سجلت احصائيات الحرف في ألمانيا أكثر من (٤٠٠٠) حرفة جديدة وذلك في المدة الواقعة بين سنتي (١٨٨٢ - ١٨٩٥) أى خلال ثلاث عشرة سنة .

النتائج الاجتماعية لقائمة تقسيم العمل .

على أن تحليلنا لأشكال تقسيم العمل يجب أن يذهب الى ما هو أبعد من ذلك . فلا يكفي في تحديد الحالة التي يكون عليها نظام تقسيم العمل في مجتمع معين أن تعرف مدى انتشار ظاهرة تكوين الحرف الجديدة ، أو تقسيمها الى حرف ثانوية ، أو تجزئته العمل بين أيد مختلفة داخل نطاق مشروع واحد ، أو تعدد المشروعات المستقلة التي تمر بها السلعة حتى تصل الى يد المستهلك . ان هذا المظهر الفني ، أى الذى يتصل بطريقة أداء العمل ليس الا أحد المظاهر التي يستطيع الباحث دراستها ، فهناك مظاهر أخرى يجب أن نعى عناية خاصة ببحثها لأنها تعبر عن الصفة الاجتماعية الخالصة في نظام تقسيم العمل ، وهي تتصل بالنواحي الاقتصادية ، والتشريعية والسياسية في هذا النظام فلا يكفي إذن أن تحدد العلاقات الحقيقية المكانية بالفعل بين الانسان العامل وبين الأشياء التي يصنعها ، بل يجب أن نبحث كذلك عن العلاقات القانونية التي ينزع هذا النظام الى ايجادها بين الناس أنفسهم أى بين العمال فيما بينهم من ناحية ، وبينهم وبين أصحاب الأعمال من ناحية أخرى .

ولم يعد هناك مجال للخلط بين وجهة النظر الفنية ووجهة النظر الاقتصادية أو الاجتماعية ، بعد ان تقدمت الدراسة الاجتماعية على أساس منهجى . وقد أراد الاشتراكيون الإبقاء على هذا الخلط واستغلاله في كتابة نظرياتهم على فلسفة التاريخ . ولكننا لسنا اليوم في حاجة لأن نؤكد أن الانقلابات التي أحدثها استخدام البخار لا ترجع الى قوته المائية بقدر ما ترجع الى الوسائل الاقتصادية التي استخدمها في تسخيرها أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة . وتسيير طرق الانتاج لا يؤدي الى التغيير الاجتماعى الشامل الا عن

طريق القوانين التي تهيء الرأي العام لقبول التجسيد وتحدد علاقات المستهلكين بالمتجعين . فالأمر لا يقتصر إذن على مجرد معرفة أن العامل يشتغل في مصنع يدور أو إلى ، أو أن عمله تركيبي أو تحليلي ، أو أنه يصنع مسامرا بأكمله أو يقتصر على صنع جزء من بدوس . فاهم من ذلك كله أن نحدد الظروف الاجتماعية كلها التي يشتغل فيها العامل . ولكي نصل إلى هذا التحديد يجب أن نميز بين عدة أنواع من العلاقات : علاقات تربط العامل بالمصنع وعلاقات تربطه بالأشخاص الآخرين ، وعلاقات لتصل بتنظيم حياته المناعية ، وعلاقات تحدد حقوقه السياسية ومقدار ما يتمتع به من حرية .

ويمكن أرجاع هذه العلاقات على اختلافها إلى قسمين كبيرين :

١ - علاقات تتصل بناحية التشريع الاقتصادي Juridico-économiques

٢ - علاقات تتصل بناحية التشريع السياسي Juridico-Politiques

ومن أمثلة المسائل التي نبحثها في القسم الأول أن نبحث عما إذا كان العامل يملك أو لا يملك الأدوات التي يستخدمها في إنجاز عمله . وهل يحصل بنفسه على المواد الأولية اللازمة لصناعته أو لا شأن له بذلك ؟ وهل يدخل في نطاق عمله بيع السلع المصنوعة أم يقتصر عمله على مجرد اتمام السلعة ؟ وهل يتسلم المواد التي يصنعها من المستهلك كما كان يحدث عند صناع القرون الوسطى ؟ وهل يقوم بيته وبين صاحب العمل اشتراك في الإنتاج وفي الاستهلاك كما كان يحدث في نظام الانتاج العائلي ، أم يقتصر الأمر على الاشتراك في الإنتاج دون الاستهلاك كما هو الحال في الصناعة الحديثة ؟ وهل يشترك العمال الذين يعملون في مصنع ويوزع العمل بينهم في أرباح البيع ، أم يكتفون بالأجور التي يتقاضونها ؟

إن الإجابة على مثل هذه الأسئلة هي التي تحدد العلاقات التي تحيط

بالعمل في ظل أي نوع من أنواع التخصص المهني .

اما المسائل التي نبحثها في القسم الثاني ، اى التي تتصل بالناحية السياسية فمن امثلتها : هل اختار العامل العمل الذي يؤديه بحرية كاملة . وهل يستطيع أن يتركه متى اراد ؟ هل حدد له هذا العمل لائتمانه لطبقة خاصة . كما كان يحدث في نظام « الطبقات المخلقة Régime des Castes » ، او هل يؤديه بالوراثة مدى الحياة كما كان يحدث في نظام النقابات Corporations هل يوجد في المجتمع طوائف خاصة تقصر عليها بعض المهن بطريق القانون ، ام ان مجال الوظائف والأعمال بجميع أنواعها مفتوح امام الجميع ؟ هل هناك مهن او وظائف تكسب اصحابها حقوقا خاصة ، ام أن جميع الوظائف سواء امام السلطة السياسية ؟

ان الاجابة على هذه الأسئلة تسمح لنا بتحديد مقدار الحرية التي تتمتع بها طوائف العمال واصحاب المهن وتمطينا بيانا واضحا عن توزيع الطبقات الاجتماعية والفوارق الموجودة بينها .

نظرة دوركيم عن التضامن العضوي

واثرها في الاشكال الحديثة لتقسيم العمل

في عام ١٨٩٢ أعلن تايلور في فيلادلفيا نتائج بحثه عن « الوقت والحركة » ، ووضح الدور الهام الذي تقوم به المكاتب الفنية الملاحقة بالصانع في اعداد العمال وتوزيعهم على الأقسام المختلفة ، مما كان له اثر كبير في الكفاية الانتاجية . واقتب تايلور لذلك « بابى التنظيم العلمى للصناعة » . في هذا العام نفسه كان دوركيم في باريس يتقدم برسالة عن « تقسيم العمل الاجتماعى De la Division du Travail Social » ، ولايزال هذا العمل العلمى الفخم يعتبر الى اليوم ، من أعرق الجهود وابقها في دراسة هذه المسألة . ولذا نرى من واجبتنا ان نحلل النتائج الهامة التي وصل اليها دوركيم

عن هذه الدراسة وتبين أثرها فيما وصل اليه العلم الحديث من نتائج في
الدراسة الاجتماعية للعلم .

شروط التضامن العضوى :

يعتبر تقسيم العمل في نظر دوركيم ظاهرة ضرورية من ظواهر التطور
فى الحياة . وهو ينكرنا فى مطلع رسالته بنظرية هيربرت سبنسر التى ذاع
صيتها فى تلك الحين والتى تقول : بأن الكائن الذى تعلو مرتبته فى تدرج
الكائنات كلما كانت وظيفته محدنة ومتخصصة . وبهذا المعنى تكون ظاهرة
تقسيم العمل معاصرة لنشأة الحياة على الأرض . ولم تغفل مجتمعاتنا - حين
اقتبست نظام تقسيم العمل وتوسعت فيه - سوى أنها سارت فى نفس التيار
الذى يسير فيه الكون بأكمله .

وتصرى بعد ذلك خلال الكتاب فكرة أساسية وهى أن تقسيم العمل ، فى
جوهره ، مصدر للتضامن ، أن تقسيم العمل يفترض ، بدلا من أن يظل العامل
محنيا وعاكفا على عمله ، أن ينظر الى زملائه ويؤثر فيهم ويتأثر بهم .
ويترتب على هذا البندا الهام أن يصبح كل شكل من اشكال تقسيم العمل لايحقق
التضامن - يصبح هذا الشكل شكلا مرضيا . وكرس دوركيم فصلا فى رسالته
لدراسة هذه الأشكال المرضية *Formes Anormales* ، حيث يقول : « اذا لم
تتعاون الوظائف فى تقسيم العمل فمعنى ذلك أن العلاقات بينها ليست منظمة ،
وهذه العبارة تفيد أن تقسيم العمل اذا خلا من التنظيم يعتبر شكلا مرضيا ،
او غير سوى - فالامر الطبيعى أن تتعاون الوظائف فى تقسيم العمل ، فاذا لم
يوجد هذا التعاون دل ذلك على أن العلاقات بين الوظائف بعضها وبعض لم
تنظم بتاتا او تنظمت بطريقة خاطئة .

ونستنتج من ذلك نتيجة أولى هامة وهى أن « التنظيم » عامل أساسى فى
تقسيم العمل . وهذا التنظيم هو الذى جعل دوركيم يتكلم بنوع من العنوين
عن نظام الطوائف المهنية *Les Corporations* فى مقدمة الطبعة الثانية من

كتابه (١٩٠٢) وذلك لأن هذه الطوائف كانت تسير فى الصنعة والحرف وفق
تنظيمات دقيقة لا تختلف وكانت هذه التنظيمات تجعل من صاحب العمل وصيغانه
أسرة واحدة .

ولتجنب الانحراف عن مقياس التضامن يجب أن تكون الأعضاء
التضامنون على اتصال بعضهم ببعض . وأن يمتد هذا الاتصال فترة طويلة .
وهذا الاتصال هو الوضع الطبيعي . أما إذا اشتغل العمال فى عزلة عن بعضهم
البعض ولم تتكون أنواع من الاتصال العقلى والوجدانى بين بعضهم وبعض
من ناحية وبينهم وبين رؤسائهم من ناحية أخرى فإن ذلك يؤدى الى فساد نظام
تقسيم العمل .

والنتيجة الثانية هى أن أشكال تقسيم العمل الحديثة التى وصل فيها
التخصص الى أبعد مدى ، وأصبح العمل « مفتتا » الى أجزاء لا صلة لها
بعضها ببعض ، هذه الأشكال تعتبر أشكالا غير سوية لأنها تفقد عنصر الترابط
بين الوظائف ، ومن العجيب أن أوجست كوفت قد أدرك بنوع من الحدس هذه
الظاهرة فى ملاحظاته عن الثورة الصناعية الأولى فى القرن التاسع عشر .
وقال : « أن كل تخصص إذا تعدى حدوده المعقولة يصبح مصدرا للتفكك
الاجتماعى Désintégration Sociale » . هذا التخصص المفرط يؤدى ،
فى نظره الى تشتت الجهود ، إذا لم تلق الاختلافات الفردية الجهود المنظمة
التي تموضها وتحول دون تفاقم الفقرة بينها .

ولكن دوركيم لم يصل به التشاؤم الى هذا الحد بالنسبة لمسير تقسيم
العمل . بل كان يرى على عكس كوفت أنه يتضمن بطريقة طبيعية فكرة
« التضامن » ، لا فكرة « التفكك » . ولكن هذا التضامن يرتبط بشروط يجب
تحقيقها وفى مقدمتها . التنظيم الكافى الذى يحدد العلاقات المتبادلة بين
الوظائف المختلفة . وهو بهذه الفكرة يلتقى مع آراء « تايلور » ومع نظامه
المسمى « بالادارة المفكرة Thinking administration » ، أى الادارة التى

تتولى عملية التنسيق بين الوظائف المختلفة في المشروع الكبير وتحقيق الترابط بينها .

الأشكال غير السوية لتقسيم العمل :

يفسر دوركيم الأشكال غير السوية في تقسيم العمل وعلى الأخص تلك الأشكال التي نمت في ظل الصناعة الحديثة بالرجوع دائما إلى « فساد التنظيم » . فقد انطوت الحياة الصناعية الحديثة على ظروف جديدة للعمل أهمها : اتساع نطاق الصناعة في خط متوازن مع اتساع نطاق الأسواق ، والآلية المتزايدة ، وإرهاق الجهاز العصبي ، وانفصال العامل عن أسرته وعن رئيس العمل ، وانخراطه في سلك العمل كجندى في فرقة عسكرية (وقد كان العامل في نظام الطوائف يعيش مع معلمه تحت سقف واحد) .

هذه الظروف قد أوجبت خلافا في التنظيم أوشك أن يضيع المزايا التي يتضمنها نظام تقسيم العمل . إذ أنها أحدثت تغيرات سريعة في محيط العمل ، ولم تستطع محاولات التنظيم ، في معظم الأحيان ، أن تلاحق تلك التغيرات وأن تحدث التوازن بين المصالح المتضاربة للعمل ورؤساء العمل .

لم ينكر دوركيم أن تقسيم العمل ، في بعض الأحيان ، نتائج ضارة . ولكن هذه النتائج لا تصدر عن تقسيم العمل في التطور الصناعي الحديث قد يهبط إلى مستوى الآلة . وكانت ملاحظته هذه لها قيمتها في العصر الذي كتب فيه حيث كان « الإنتاج الكبير النمط Production en Série » قد بدأ يظهر في أمريكا . في ذلك الوقت كتب دوركيم : « في الواقع إذا كان العامل لا يعرف مغزى العمليات التي تتطلبها منه ولا يستطيع أن يربطها بأي هدف ، فهو بطبيعة الحال لا يؤديها إلا أداء روتينيا . فهو يكرر ، كل يوم ، نفس الحركات بانتظام رتيب ، ولكن بدون أن تثير فيه أي اهتمام أو محاولة للفهم » .

ولا نستطيع أن نقف موقف اللامبالاة من مثل هذا الامتحان للطبيعة
الإنسانية » (١) .

وقد استبعد دوركيم فكرة « التثقيف للعمال » كعلاج لهذه الحالة وكان
يرى انها لا تستطيع القضاء على مساوئ الأشكال الضارة لتقسيم العمل
ولا التغلب على « الآلية » و « الروتين » الذي يحطم معنويات العمال (ولم
تتحقق بالفعل الآمال التي كانت معقودة على المؤسسات التي أطلق عليها اسم
الجامعات الشعبية) .

ويستطرد دوركيم في تحليله لهذه الحالة فيقول : « إذا كانت النتائج
الضارة لتقسيم العمل قد ظهرت وأصبحت تدعو رجال الاجتماع إلى الاهتمام
بها ، فيجب أن ننظر إلى الظروف الشاذة التي أوجدتها » . فليس بصحيح أن
هذه الحالة نتيجة ضرورية لتقسيم العمل ، بل انها لا تحدث الا في ظروف
استثنائية وشاذة . ولكي يواصل تقسيم العمل نموه السليم دون أن يحدث
هذه الآثار السيئة في نفوس العمال ، فليس هناك ما يدعو لاختلال مصطلح مضاف
(ويعني بذلك التثقيف العام) ، بل يكفي أن يظل تقسيم العمل محتفظا بخصائصه
الاصيلة ، دون أن يفسده أي عنصر غريب » (٢) .

وهنا يلقى دوركيم ضروءا ساطعا على الاطار المثالي الذي تتحقق داخله
الشروط الطبيعية أو السوية لتقسيم العمل وهذه الشروط اذا تحققت فإن الفرد
لا يفقد حبس النطاق الضيق لتخصصه ، بل يصبح على العكس . في علاقة
مستمرة مع العمال الذين بوظائف قريبة من وظيفته . ويشعر بحاجاتهم
وبالتغيرات التي تطرأ على أعمالهم الخ . . . ، فتقسيم العمل الحقيقي
أو « السوي » يتضمن ألا يكون العامل « منطويا على حرفته » . بل يظل دائما

متجها نحو من يحيطون به يؤثر فيهم ويتأثر بهم . وهو ، فى الوقت نفسه ، ونتيجة لهذا الوضع ، يعرف أن نشاطه يهدف الى غاية يستطيع ان يلمح على الأقل معالمها الأساسية » .

وقد يقول قائل ان ما أشار به دوركيم لا ينطوى على توجيهات محددة ، وانه لا يكفى ان يعرف العامل ان حركاته تنتهى الى هدف ، حتى يكون عمله منطوعا بطابع التضامن ، ويتم على الاهتمام من جانبه . ومع ذلك فعنما أكد دوركيم ان الأعمال ذات الطابع التخصصى المفرط ، يمكن التخفيف من تأثيرها الضار فى نفسية من يقومون بها اذا ارتبطت مع غيرها وجعلتها معها غاية واحدة - عندما أكد دوركيم ذلك فانه لمس نقطة حساسة فى التنظيم الصناعى الحديث وهذه النقطة كانت موضع اهتمام القائمين على الصناعة الروسية فى فترة ما بين الحربين العالميتين : اذ اهتم المتخصصون فى الدراسات « التكنو نفسية » *Psycho-techniques* ، السوفيتية ، بهذه المسألة وأكد ان « ادماج العامل فى المجتمع الاشتراكى » يضيف على عمله المقتطعا لطلباء مختلف عن طابع العمل فى المشروعات التى تطبق النموذج الرأسمالى - ومنرى فيما بعد ان التجارب التى أجريت على بعض الصناعات الحديثة قد أكدت ان الاهتمام « بالحالة المعنوية للعمال » كان عاملا أساسيا فى رفع الكفاية الانتاجية » .

وقد لاحظ دوركيم كذلك ان واجب رئيس العمل النابه والمجرب « الناء العمليات التى لا فائدة منها » وتوزيع العمل بحيث يجد كل واحد ما يشغله بدرجة كافية ، وبذلك يرفع مستوى النشاط الوظيفى لكل عامل ، - وهذه الملاحظة الصائبة قد لا يتيسر تحقيقها بالدرجة التى توقعها دوركيم خصوصا فى مشروع كبير أو فى إدارة حكومية » .

ولكن دوركيم أضاف الى فكرة « النشاط » فكرة « الاستقرار » ، فالنقص الذى يمتري النشاط قد يؤثر فى استمرار العمل ، ويقطع حلقاته المتصلة » .

وبالعكس نجد أن ازدياد النشاط يؤدي في الوقت نفسه إلى ازدياد التضايق وذلك لأن وظائف أي كائن لا يمكن أن تكون أكثر مشاغلًا إلا حين تؤدي عملها بصفة مستمرة ومتواصلة .

وفي الواقع فإن تقسيم العمل واستمراره يصحبهما في الصناعة الحديثة اليوم تقليل في محتوى الوحدة التي ينجزها العامل المتخصص . وقد كان انقاص ساعات العمل اليومي والانتقال من الشمول أو « الاتساع » في العمل Travail extensive ، إلى « التعمق » في العمل Travail intensive من الظواهر التي حللها « كارل ماركس » في صفحات غدت كلاسيكية من كتابه « رأس المال » . وبين كيف يؤدي هذا التطور إلى تركيز أكبر في مجهود العامل . وإلى حله كامل لوقت العمل .

وإذا نظرنا بعين الاعتبار إلى المجهود الفردي الذي يتناسب تناسباً عكسياً مع الفترة التي يبذل فيها هذا المجهود فأننا نقرر بالضرورة أن هناك حداً مثالياً لطول يوم العمل . وفي نطاق هذا الحد تتحقق أعلى نسبة للكفاية الانتاجية . وقد ثبتت هذه الحقيقة تجريبياً من الأبحاث التي قام بها في إنجلترا « مركز أبحاث التعب في نطاق الصناعة . Industrial Fatigue Research Board » .

ومن جهة أخرى فقد أتت عمليات القياس الزمني لحركات العمل Chronométrage التي قام بها « تايلور » إلى مطاردة ظاهرة التعميل والوقت الضائع Unnecessary delays . وهو ما أطلق عليه ماركس . من قبل في صورة مجازية اسم « مسام يوم العمل Les Pores » .

ويبدو أن فكرة « التعميق » في العمل التي أخذت أهميتها تتزايد في الصناعة المنظمة تماماً علمياً — هذه الفكرة لم تخطر على بال دوركيم . ولذا فإنه لم يلاحظ أن التعمق في التخصصات الجزئية يمكن أن يسير جنباً إلى جنب مع خفض النشاط الوظيفي للعامل . أي تقليل الجهد الذي يبذله من الساحة

المعضلية أو الجسمية - ويجب أن نزيل بعض اللبس الذى يتلق بكلمة
« التخصص » ، فإن العامل الذى يربط بعض « للصوميل » فى هيكل السيارة ،
أو الذى يلقب بمتقارب بعض الثقوب فى ميثاء الساعات ، مثل هذا العامل لا يعتبر
عاملا متخصصا ، بل انه يكتسب فقط سرعة الحركة بسبب الترابط الذى يحققه
بين جهازه المسمى وجهازه الحركى ، وينتهى به الى الآلية والروتين - ومثل
هذا النشاط لا يعتبر تطبيقيا لتدريب خاص ، أو لتعليم أساسى تلقاه العامل
ومناك فرق كبير بين مثل هذا العمل ، وعمل الميكانيكى المتخصص الذى يقف
امام « المخرطة » ليضع عجلة ذات قروس بقيقة .

وخلاصة القول انه بالرغم من الآراء الصائبة التى أوردنا دوركيم فى
كتابه « تقسيم العمل » ، فإن ظاهرة العمل ، كما نشاهدنا اليوم ، وكما تمارس
فى المصانع الحديثة ، وفى الإدارات الحديثة ، لم تعد تحمل السمات والمزايا
التي عزاها إليها دوركيم .

الفصل الثانى والعشرون

العلاقات الانسانية فى الصناعة

يمكن القول ان الصناعة هى التى تشكل البيئة . وهذه تساعد على تشكيل الشخصية . او على الأقل توفر الظروف الضرورية التى تتفاعل فيها .

كما ان النظام الصناعى . فوق تأثيره فى الانتاج الاقتصادى . يؤثر ايضا فى اتجاه الثقافة . والثقافة بمجالاتها الفنية والفلسفية والعلمية . تؤثر بدورها فى الشخصية وتطبعها بطابعها . كما تؤثر فى تحديد نوع العلاقات بين الافراد .

ويدور موضوع هذا الفصل حول بحث الافكار والاتجاهات التى اسهم بها علم الاجتماع فى دراسة ظاهرة الصناعة باعتبارها ظاهرة اجتماعية .

فقد قام رجال الاقتصاد . وعلماء النفس . والمهندسون . وغيرهم من الخبراء ببحوث واسعة النطاق فى الصناعة . وكل فريق من هؤلاء كان يهتم بجانب من الجوانب التى تتصل بميدان تخصصه .

ثم جاء علم الاجتماع الصناعى ففتح فتحا جديدا فى دراسة العوامل الانسانية فى الصناعة . وقد كان ظهور هذا العلم نتيجة لعدة عوامل من أهمها :

١ - تطور علم الاجتماع العام . فنعن نعلم ان هناك فروعاً كثيرة لعلم الاجتماع ظهرت نتيجة للتطور الذى طرأ على مياديه فى السنوات الأخيرة . ولقد اعتمد هذا التطور على حقيقة هامة . وهى ان الافراد يتفاعلون فى مجموعات اجتماعية كبيرة او صغيرة . تلقائيا او منظمة . اولية او ثانوية .

٢ - الاهتمام المتزايد بالصناعة والعوامل الاجتماعية التى تؤثر فى الانتاج . فالصناعة نفسها تنظيم اجتماعى ضخم يتكون من الاف التنظيمات

الاجتماعية الصغيرة . - فلا بد انن من معرفة علمية دقيقة بالتنظيم الاجتماعى
للعمل ومشكلات العلاقات الانسانية فى الصناعة .

ويهتم علم الاجتماع الصناعى ، على وجه الخصوص ، بدراسة جماعات
العمال ، وخاصة « جماعاتهم الثقائية » ، Informal groups ، لاعلى انها
ظاهرة منحرفة ، بل على انها ذات دلالة كبيرة فى تحديد سلوك العمال وارانهم
وملاحظاتهم عن العمل .

ثم يهتم علم الاجتماع الصناعى ، بعد ذلك ، بدراسة البيئة الاجتماعية
للمصناعة من حيث جماعاتها المنظمة كالتقابات والاتحادات العمالية . كما يهتم
ايضا بدراسة الأوضاع والقيم والدوافع والاتجاهات الاجتماعية فى المجتمع
الصناعى .

واذا كان علم النفس الصناعى يركز اهتمامه على الفرد فى المصنع ،
فان علم الاجتماع الصناعى يهتم بتحليل العوامل الاجتماعية المؤثرة فى
عمليات الانتاج ، كما يهتم بدراسة العلاقة بين العمل وبين البيئة الاجتماعية
التي يعيش فيها العامل :

المحاولات الاولى :

ويعد « فريدريك تايلور » Taylor ، المؤسس الاول لعلم الاجتماع
الصناعى ، فهو الذى وضع بتجاربه وابحائه فى المدة بين عامى (١٨٨٠ -
١٨٨٩) اساس التنظيم الصناعى الحديث .

ولاشك ان الجهود التى بذلها « تايلور » فى ميدان العمل والعمال
والتجارب الكثيرة التى اجراها والتى تتعلق بدراسة طوائف العمال ، وتنظم
الاجور ، هذه الجهود والتجارب كانت من العوامل المباشرة التى ساعدت على
ابتكار طريقته المعروفة باسم « دراسة الوقت والحركة » Time and Motion

Study ، وهذه الطريقة لعبت دورا هاما فى تقدم التقنية الصناعية (١) .

وتتلخص دراسة الوقت والحركة فى تحديد حركات العمال . وذلك بتحليلها الى عمليات جزئية . وبعد دراسة هذه العمليات يمكن اختيار افضل الحركات الاولى اللازمة لادائها عن طريق قياس الوقت النهائى الذى تستغرقه كل حركة من الحركات . ومن هذا التحليل نستطيع ان نستخلص افضل الحركات والزمن الافضل للقيام بها .

ويمكن ان نلخص النقط الرئيسية التى كانت تدور حولها معظم ابحاث تايلور فى :

١ - اختيار افضل الأشخاص للعمل .

٢ - احاطتهم علما باحسن الطرق وافضلها لتحقيق الحد الاقصى من الكفاية الانتاجية .

٣ - منح مكافآت تشجيعية ، فى صورة أجور مرتفعة . لأحسن العمال .

وقد نجحت . الى حد كبير ، تطبيقات تايلور لهذه الأسس الثلاث فى شركة ، بثلم Betholem ، للصلب التى اشتغل فيها مهندسا . واستمرت تجاربه وبحوثه فى هذه الشركة اكثر من ثلاث سنوات .

ثم اجريت بعض التعديلات على دراسة الوقت والحركة . التى ابتدعها تايلور . وكانت فى جملتها تحاول ان تصل الى اقصى انتاج باقل جهد . واسمهم ، فرانك جيلبرت Gilbert ، فى وضع هذه التعديلات ببحوته التى عرفت . فى تاريخ الدراسات الصناعية الحديثة باسم ، فسيولوجية العمل ، . لانها اهتمت بدراسة حركات جسم العامل اثناء العمل دراسة فسيولوجية دقيقة

(١) J.A.C. Brown, Social Psychologie in Industry. p. 13:

لتخفيض التعب العضوى الى الحد الأدنى . وكان « جليبرت » يهدف من ذلك الى الاقتصاد فى القوى البشرية .

ثم جاءت أبحاث شركة « هوثورن Hawthorne » ، التى قام بها « التون ماير E. Mayo » ، والتى أجريت على ٢١٠٠٠ عامل . فساعدت هذه الأبحاث على نمو الدراسة التكاملية المتعلقة بشخصية العامل ، كما أظهرت بوضوح أن درجة الرضا عن العمل ، وكفاءة العامل الانتاجية تتأثران بثلاث مجموعات من العوامل توجد فى بيئة العمل الداخلية ، وتوجد كذلك فى البيئة الخارجية . وهذه العوامل هى :

(١) عوامل بيولوجية - (٢) عوامل سيكولوجية - (٣) عوامل اجتماعية (العلاقات الاجتماعية) ومن ثم ، لكى يمكن دراسة شخصية العامل دراسة متكاملة ، يجب أن ندرس من حيث تأثيره بهذه المجموعات الثلاثة من العوامل التى تلعب كل منها دورا هاما فى تشكيل شخصيته . ولدراسة هذه العوامل الرئيسية التى تؤثر فى سلوك العامل وتحدد شخصيته ، قامت ثلاثة علوم فى مجال الصناعة هى : علم الفسيولوجيا الصناعية ، وعلم النفس الصناعى ، وعلم الاجتماع الصناعى .

الفسيولوجيا الصناعية :

يطلق على هذا الاسم أحيانا اسم « الصحة الصناعية » وهو بذلك عبارة عن دراسة صحة وقدرة العامل الفيزيائية . وقد ظهرت أهمية هذا العلم التطبيقى ، بصفة واضحة ، فى العمليات الصناعية الخطرة . فالحوادث والأمراض ، وخاصة أمراض المهنة ، تعرق العامل فى محاولته للوصول الى المستوى المطلوب للكفاءة الانتاجية ، بل تقف حجر عثرة فى محاولة العمال لزيادة أرباحهم ، وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم . ولقد اتجهت بحوث هذا العلم الى دراسة التعب والأمراض والحوادث والسموم الناتجة عن العمليات الصناعية .

علم النفس الصناعي :

يهدف علم النفس في تطبيقاته المهنية الى :

- (١) زيادة الكفاية الصناعية . (٢) زيادة توافق العامل مع عمله .
- (٣) ايجاد ثورع من الاستقرار الصناعي بإزالة مصادر الشكوى والمنازعات في العمل .

وتتحقق هذه الاهداف بتطبيق الطرق السيكولوجية لوضع « العامل في العمل المناسب » بواسطة : الاختيار المهني Professional Selection والتوجيه المهني Professional Guidance

ويمكن القول . بصفة عامة ، ان الهدف الذي يهدف اليه علم النفس من تطبيقاته في الصناعة ، هو ايجاد الطرق المناسبة لتحسين انتاج العامل ، وزيادة امنه ورضاه عن العمل (١) .

علم الاجتماع الصناعي :

اكتشف هذا العلم فجأة وبطريق الصدفة ، شأنه في ذلك شأن كثير من الاكتشافات . فقد أجريت في المجال الصناعي عدة تجارب كانت تهدف الى اختبار بعض فروض النظرية الكلاسيكية عن الكفاية الانتاجية للعامل . وهذه النظرية تهتم اساساً بالشروط الفيزيائية للعمل (كالاضاءة ، والتهوية ، وفترات الراحة الخ ..) .

وفجأة أعلن « التون مايو » وزميله « روثليس برجر Roethlis Berger » ان ابحاثهما في اظهرت أنه في « أي نشاط متعلق بالعمل ، لا يعمل العمال كأفراد

(١) لمعرفة اهتمامات علم النفس الصناعي بالتفصيل ، انظر يرسف مراد وآخرون . ميادين علم النفس النظرية والتطبيقية القاهرة ١٩٥١ . عثمان نجاشي . علم النفس الصناعي . القاهرة ١٩٦٠ .

وانما كجموعة « وانتهى « مايو » بعد دراسة مستفيضة في هذا المجال الى تأكيد ان العمل « نشاط جمعى Group activity » - وقال مايو في هذا الصدد :
 يشكل العمال أنفسهم في جماعة - سواء شعروا بذلك ام لم يشعروا - ، وهذه الجماعة لها عادات وواجبات وانظمة ، وحتى التنظيمات الرسمية والادارة قد تتجح او تفشل حسب قبول الجماعة لها او تدمرها منها « (١) - ويضيف روثليس برجر قائلا : « اذا كان هذا حقيقة ، وان جميع الأبحاث التي أجريت في شركة « وسترن الكتريك » تشير الى هذا الاتجاه « الا يصح لدينا تفسير لأسس الاتفاق في العمل ومنازعاته ؟ فمن المسلم به ان هذه المنازعات غالبا ما تذكر وهي منطقة بالأجور وساعات العمل ، وظروفه الفيزيكية - ليس من الممكن القول بأن هذه المطالب قد تكون واجبة تفى وراها أسبابا عميقة ، أو قد تكون عبارة عن « تعبير عرضي Symptomatic expression عن مواقف انسانية عميقة الجنور لم تتعرف عليها ولم نفهمها ، او تتمكن من السيطرة عليها حتى الآن ؟ » (٢) -

ومن هذا نجد ان « التون مايو » وزملاءه قد استخلصوا وجهة نظر جديدة من الأبحاث التي أجروها في ميدان العمل والعمال - وكان لهذه الأبحاث نوا عظيما في اوساط الصناعة الامريكية ، حيث كتبت عنها مجلة في عام ١٩٤٦ : « حقا ان الكثيرين يعتقدون ان « مايو » قد امسك بالمفتاح الذي يوصل الى السلام الصناعى » - (٣) -

ويمكن القول ان علم الاجتماع الصناعى قد بدأ يتقدم نتيجة لأبحاث « التون مايو » ، وينمو بنمو هذه الأبحاث التى وجهت الانتظار الى أهمية

(١) Miller and Form, Industrial Sociology. N.Y. Harper 1952.

(٢) المرجع السابق ص ٢٦

(٣) Indeed, many believe that Mayo holds the Key to Industrial Peace.

• حياة الجماعة في تحديد الحافز الى العمل والانتاج • وقد كتب « مايو » في عام ١٩٤٥ ، بعد اكتشافاته الهامة في أبحاث مصانع « هورن » : « لسوء الحظ يتكلم رجل الاقتصاد دائما عن معدل الأجور ، والأسعار ، ويتكلم الميكولوجي في مصطلحات خاصة بالاجهاد والتفنية • ولكن الى الآن لم يحاول أى منهم النظر يعين الاعتبار الى الجماعة ووظيفتها في المجتمع كوحدة متماسكة متكاملة • ويتجاهل كل من الاقتصاد ، وعلم النفس ، والفسيولوجيا الحقيقة التي تقول بأن الارتباطات الجماعية المعقدة ، هي في الواقع الصفة المميزة للكائن البشرى » •

دراسات التون مايو في الميدان الصناعي :

اولا : دراسة اثر تغيير العمل على الانتاج •

من الأبحاث التي أجراها التون مايو استقصاء عن تغيير العمل في قسم من اقسام مصنع للنسيج وكان المفروض ان العامل في هذا القسم وهو قسم الغزل يتسلم مكافأة تشجيعية في كل شهر يزيد فيه الانتاج عن ٧٥٪ • من مقدار معين يحسب بلفة • فاذا وصل الانتاج الى ٨٠٪ يتسلم العامل مكافأة تشجيعية قدرها ٥٪ وهكذا • ولكن المكافأة التشجيعية ظلت مع ذلك فكرة نظرية ، وذلك لأن انتاج قسم الغزل لم يزد أبدا عن ٧٠٪ من مجمل حصة الانتاج • ودراسة ظروف العمل وتأثيرها على اتجاهات العمال لوحظ ما يأتي :

(١) أن تقدير العمال لعملهم كان سيئا Low Estimate فكانوا يقولون ليس على الغزال أن يبتذل مجهودا عقليا ، فكل ما يحتاجه هو أن يكون قوى السائقين •

(٢) كان العمل روتينيا تكراريا •

(٣) كان العمل انعزاليا بالضرورة نظرا لصوت الماكينات والضوضاء

التي تحدثها ، والمصافات التي تلحق بين العمال وكانت تجعل أي نوع من الاتصال بينهم مستحيلا .

خطوات التجربة :

(أ) بدأ مايو بتقديم فترات راحة وصلت إلى فترتين طول كل منهما ١٠ دقائق في الصباح ومثلها بعد الظهر ، كما كان يشجع العمال على الاسترخاء في هذه الفترات ، ولكن ذلك لم يكن مقيما إلا لثلث عمال القسم فقط ، وكانت النتائج طيبة ، إذ انخفض التثقل في العمل ، وارتفع الإنتاج ، فمعد نهاية الشهر الأول وصلت الكفاية الانتاجية إلى حوالي ٨٠٪ ، وتسلم العمال مكافأتهم التشجيعية لأول مرة ، وبعد مدة أربعة أشهر وصل مستوى الإنتاج إلى ٨٢٪ .

(ب) وعند هذا الحد بدأت تظهر صعوبات معينة ، فلم يلق النظام الجديد رضا ملاحظي القسم على الإطلاق ، وكان يبدو أنهم لا يحبون ذلك النظام الذي اعتبره تقليلا للمعاملة باسم العلم - وكانوا يعتقدون أن فترات الراحة يجب أن تكون مكتسبة (بمعنى أنه يجب أن ينجز العمال أعمالا معينة قبل السماح لهم بالراحة) وعندما أصدرت الإدارة أمرا بزيادة الإنتاج تركوا نظام فترات الراحة تماما - وبعد خمسة أيام أعيدت ظروف العمل إلى ما كانت عليه عند بداية التجربة ، فانخفض الإنتاج انخفاضاً كبيراً لمدة شهرين وازدادت نسبة التغيب عن العمل وانخفضت الروح المعنوية - فانزعج الملاحظون مما جعلهم يعيدون نظام فترات الراحة ثانية - ومرة ثانية فشل العمال في الاستجابة ، وعاد الإنتاج إلى ٧٠٪ وكان الموقف مخيباً لآمال الشركة طالما أنه بدا أن الأوامر بزيادة الإنتاج لن تنفذ أبدا .

(ج) ولكن في هذا الموقف تدخل رئيس الشركة الذي كان يتبع نصائح مايو وأمر بأن توقف الماكينات تماما أثناء فترات الراحة بحيث يجبر ذلك كل من في القسم على الراحة سواء كان عاملاً أو ملاحظاً .

(د) ظل الملاحظون متزعجين اذ بدا لهم أنه من المستحيل تعويض الوقت الضائع من العمل ، ولكن نسبة حالات الغياب انخفضت مرة اخرى وارتفعت الروح المعنوية وزاد الانتاج الى ٧٧٪ .

• (هـ) سمحت التغيرات التالية بأن يختار الرجال فترات راحتهم في الوقت الذي يريدونه ، وكانت تختلف من وقت لآخر بحيث يمكن جعل الماكينات تعمل باستمرار دون توقف ، وكانت تلك المرحلة الأخيرة من التجربة ووصل الانتاج الى ٨٦٪ .

تفسير مايو لنتائج التجربة :

اجريت التجربة للسابقة في عامي - ١٩٢٢ ، ١٩٢٤ - وفي هذه الفترة كان مايو يعمل للتفسيرات السيكولوجية فكتب في « مذكراته الخاصة » ملخص نتائجه :

١ - اذا اجزيت عمليات النسيج بالطريقة العادية ، فانها تكون السبب في ظهور مظاهر التعب الفيزيقي نتيجة لوضع قامة العامل • كما ان النمطية النسبية في هذه الصناعة تسبب تشتتا في التفكير وحالات من السرحان التي تتصف غالباً بالنظرة التشاؤمية •

٢ - يؤدي تقسيم فترات الراحة الى الاطمئنان في هذه الحالة ويزيد من الانتاج بصورة كبيرة وذلك عن طريق :

(أ) استعادة الدورة الدموية الطبيعية والراحة من التعب العضوي •

(ب) التأثير في قطع احلام اليقظة للتشاؤمية •

٣ - يبدو عند تحليل احلام اليقظة هذه - ان العمال مدفوعون الى المشاغل الزمنية نتيجة لحالة عملهم •

وقد اعتقد مايو تبعا لهذا التفسير ان التكرار الروتيني للعمل قد ادى الى

وجود • يعود أفعال تشاؤمية • فمن المحتمل أن كل شخص سواء أكان عاملا أو اداريا يحمل في نفسه حزنا خاصا ، أو شعورا بعدم الراحة • وكلما كانت ظروف العمل غير ملائمة فيزيقيا أو عقليا يكون التأثير المباشر لهذه الضايع ازدياد رد الفعل التشاؤمي أو الزلم •

كما افترض أن التكرار في أداء حركات معينة لمدة طويلة ينشئ حالات من التعب العضوى ، وتعمل الدورة الدموية مما يؤثر تأثيرا سيئا على الكفاية ، وراى أن فترات الراحة يمكن أن تقلل هذه الحالات •

نقد هذا التفسير :

قويل هذا التفسير باعتراضات كثيرة من جانب المتخصصين في علم الاجتماع الصناعى ، بل وعلم النفس الصناعى كذلك • فإذا كان التعب العضوى هو الذى يؤثر تأثيرا سيئا على كفاية العامل الانتاجية ، فكيف نسر انخفاض نسبة انتاج العمال فى التجربة السابقة بالرغم من جعل فترات الراحة على اساس الاكتساب - كما وضحن من قبل - لأنه بعد تطبيق هذه الطريقة انخفض الانتاج الى ٧٠٪ بالرغم من أن التأثير الفيزيقي الخاص بعد الراحة المكتسبة لا يمكن أن يكون مختلفا عن التأثير الذى تحدثه فترة الراحة غير المكتسبة (او الادارية) •

وهذا ما دفع التون مايو نفسه فيما بعد أن يجد تفسيراً آخر عام ١٩٤٥ ، عند ما كتب كتابه ، « المشكلات الاجتماعية للمدينة الصناعية The Social Problems of an industrial civilisation » ، فبحث فى هذا الكتاب عن المؤثرات التى ربما أثرت على العمال كمجموعة • اذ لاحظ أن الاهتمام الذى أدلاه الرئيس والباحثون لرعاية العمال ربما يكون له دلالة هامة جدا فى تأثيره على الكفاية الانتاجية للعمال ، وقال أن مجرد إجراء البحث قد بين للعمال أن مشكلاتهم لم تكن مهمة ، بالإضافة الى أن رئيس الشركة كان محبوبا

من مستخدميه ، وازداد حبهم له حينما وقف في صف العمال ضد الملاحطين
وبذلك عندما أوقفوا نظام فترات الراحة • كذلك وجد التون مايو أن حشداً من
العمال المنفردين قد تحولوا الى جماعة ذات احساس بالمسؤولية الاجتماعية
عندما اعطى لهم حق التحكم في اوقات فراغهم بأنفسهم • وقد ادى ذلك الى
تساؤل الجماعة بعضها مع بعض ، والى شعور بالمسؤولية تجاه الرئيس مباشرة،
وكانت التغيرات الاجتماعية العامة الناتجة مدهشة جدا حتى في العلاقات خارج
المصنع •

وهنا يجب أن نتساءل : ما الذي غير تفكير التون مايو بين عامي ١٩٢٤ ،

١٩٤٥ ؟

والاجابة على هذا السؤال تبدأ مع التجربة المشهورة في مصانع هوثرن
المتابعة لشركة وسترن الكتريك ، وهي التجربة التي كان من أهم نتائجها أن اهتم
مايو « بالظروف الاجتماعية في سلوك العمل » ، والتي تعتبر بحق بداية بحوث
علم الاجتماع الصناعي بمعناه الحقيقي •

ثانياً : تجارب مصنع هوثرن :

إن البحث الذي أجراه التون مايو عن « تغيير ظروف العمل في قسم الغزل
بين لنا ، مدى تأثيره بالنظرية الكلاسيكية للكفاية الانتاجية التي افترضت أن
مستوى الكفاية الانتاجية للعامل تتحدد مباشرة بمجموعة من المتغيرات التي
تعمل تحت اسم احوال العمل » « Work Conditions » ، مثل الاضاءة
والتهوية والرطوبة وجداول العمل وساعات العمل وفترات الراحة وطريقة دفع
الاجور وما إليها من احوال العمل المادية •

ولقد كان جميع المهتمين بالبحوث الصناعية في ذلك الوقت متأثرين الى
حد كبير بهذه النظرية الكلاسيكية • وهذا يتضح من التجارب التي اجريت في
مصانع شركة هوثرن والتي اشترك فيها التون مايو • ولقد نجح بعض
الباحثين في اثبات وجود علاقة تجريبية Empirical relation بين التغير

فى بعض هذه الأحوال وبين التغير فى معدل الإنتاج - مثال ذلك الذى أجراه ماير عن تغيير العمل وعلاقته بالكفاية الإنتاجية -

غير أن النظرية لم تكن قد اكتملت بعد لكتمالا علميا ، فهى لم تعنى على وجه التحديد جميع الأحوال التى تسفل تحت اسم « أحوال العمل » بل تحسب الأهمية النسبية لكل من هذه المتغيرات المتعددة بحيث تستطيع أن تتخذ من هذه النظرية أداة للتنبؤ فى معدل الإنتاج إذا اختلفنا تغييرا معينا على أحوال العمل، إلا أن معظم الدراسات التى أجريت فى هذا المجال - كما ذكرنا - كانت متأثرة إلى حد كبير بهذه النظرية - ومن هذه الدراسات دراسة الوقت والحركة Time and Motion Study التى قام بها فريدريك تايلور وغيره على نحو ما قيمنا -

ومن ثم كان على الإدارة التى تبحث فى اىحال تعديل يزيد من الكفاية الإنتاجية ، أن تبحث عن تغيير طريقة أو أداء العمل بإجراء دراسة للوقت والحركة ، وأحداث تغيير فى جدول العمل كتقسيم يوم العمل أو زيادة فترات الراحة أو تغيير قرة الإضاءة أو درجة التهوية والرطوبة وما إلى ذلك من أحوال العمل المادية بصرف النظر عن دور العامل نفسه لأن العامل ذاته لم يكن يعد بين المتغيرات التى تؤثر فى الكفاية الصناعية - وإنما المشكلة كلها كانت تدور حول تنظيم طريقة أداء العمل المادية المحيطة بالعامل -

وبالجملة فإن الأتقان كانت متجهة إلى تحقيق الكفاية الإنتاجية عن طريق تحديد ساعات العمل أو تغيير ظروف العمل التى تؤدي إلى أكبر انتاج يومي - ولكن ماذا عن العامل نفسه ؟ وعن اثر استجابته للتغيير فى طريقة تنظيم العمل وفى أحوال العمل المادية ؟

بعد التجارب التى أجريت فى مصانع شركة هوثرين تبين أن هناك شيئا ما أهم بكثير من ساعات العمل والأجور وظروف العمل ، شيئا أثر فى الإنتاج تأثيرا بالغا ، بغض النظر عن ظروف العمل المادية ، وجاء اكتشاف هذا الشيء

بطريق الصلابة شان كثير من الاكتشافات ونتيجة-غير متوقعة لتجارب كانت تهدف الى اختبار فروض النظرية الكلاسيكية . وهذا الشيء هو الروح المعنوية للعامل وشعوره بقوة انتمائه الى جماعة تربطه بها علاقات ودية .

(أ) تجربة الإضاءة :

اجريت هذه التجربة على ثلاثة اقسام فى المصنع ، اختيرت بعناية لهذا الغرض ، وروعى فى هذا الاختيار ضرورة اختلاف كل قسم عن الآخر فيما يتعلق بالعملية الانتاجية مع تساوى ظروف واحوال العمل بينها . وكان اختصاص القسم الأول المتفتيش على الجودة والقسم الثانى يختص بتجميع الكابلات ، والقسم الثالث يختص بلف هذه الكابلات .

واجريت التجربة بنفس الطريقة فى الاقسام الثلاثة ، وكانت هناك فترة تمهيدية يعمل فيها العمال تحت قوة الإضاءة السائدة قبل التجربة ، وترصد ارقام الانتاج ويستخرج متوسط معدلات الانتاج خلال تلك الفترة لتتخذ كاساس للمقارنة . ثم زيدت قوة الإضاءة فى حدود متفاوتة فى الاقسام الثلاثة خلال فترات منتظمة .

وكانت النتيجة فى القسم الاول ان الانتاج لم يتبع التغير فى الإضاءة ، وتقلب بين الصعود والهبوط .

وفى القسم الثانى ، استمر الانتاج فى الارتفاع حتى بعد تخفيض الإضاءة .

أما فى القسم الثالث ، فقد استمر الانتاج فى الزيادة لدرجة معينة ولكنه لم يهبط بعد إعادة الإضاءة العادية .

وكان الهدف الاساسى الذى من أجله صممت هذه التجربة هو اثبات وجود

• علاقة طردية بين حقوق الإضاءة والكفاية الانتاجية للعامل (١) •

ولكن بعد اجراء هذه التجربة بالطريقة التى وضعتها ، وجد القائمون بها ان معدل الانتاج لا يتغير مع التغير فى كثافة الإضاءة زيادة او نقصا • ولم يمكنهم ان يجدوا ارتباطا مباشرا له دلالة احصائية بين المتغيرين • ولما كان ذلك يناقض ما توقعه القائمون بالتجربة فقد فسروا النتيجة بانها جاءت من فعل عوامل أخرى تؤثر فى معدل الانتاج •

ونظرا لأن هذه النتائج لم تثبت صحة الفرض الأول ، فقد عمد الباحثون الى اجراء تجربة ثانية اكثر احكاما من الاولى • وروى فيها ان تقتصر تجربة الإضاءة على قسم واحد فقط من الأقسام الثلاثة • وقسم عمال هذا القسم الى مجموعتين :

(١) مجموعة تجريبية Experimental group تعمل تحت إضاءة

متغيرة •

(ب) مجموعة ضابطة Control group وتعمل تحت إضاءة

ثابتة •

وروى أن يتساوى عدد عمال المجموعتين وأن تتساوى الخبرة والتدريب بينهما • وكذلك تحقق القائمون بالتجربة من تساوى متوسط الكفاية الانتاجية للمجموعتين فى الفترة السابقة للتجربة • وكذلك روى وضع المجموعتين فى مكانين متبايعين فى المصنع لتتلافى احتمال اية منافسة بينهما •

ونظرا لكثرة الاحتياطات التى روعيت فى تصميم هذه التجربة ، فلقد اعتقد القائمون بها انهم وحدوا ظروف العمل للمجموعتين وأحكموا استبعاد

(١) غزاد شريف : العلاقات الصناعية الطبعة الاولى . مطبعة دار نشر المكتبة بالاسكندرية

• العوامل الأخرى ، بحيث يمكن التعرف على أثر تغيير قوة الاضاءة فى الانتاج من مقارنة المجموعتين . ومن ثم يمكن أن يعزى الفرق المتوقع بين معدل الانتاج للمجموعتين الى متغير واحد هو تغير قوة الاضاءة فى المجموعة التجريبية . ويقاؤها ثابتة فى المجموعة الضابطة •

تفاصيل تجربة الاضاءة فى المرحلة الثانية بمصانع هوثورن :

وأجريت التجربة بأن غيرت قوة الاضاءة للمجموعة التجريبية لمد كافية كالآتى : ٢٤ ، ٤٦ ، ٧٠ قدم / شمعة على حين بقيت الاضاءة ثابتة للمجموعة الضابطة عند مستوى ٢٢ قدم / شمعة فى المتوسط • فتبين من اجراء التجربة أن معدل الانتاج للمجموعتين قد زاد بنفس النسبة تقريبا • ولم يستطع القائمون بالتجربة أن يجدوا فرقا بين قيم معدل الانتاج للمجموعتين • ومن ثم فشلت التجربة مرة أخرى فى اظهار أثر التغير فى قوة الاضاءة على معدل الانتاج • ولذا اثار نتائج هذه التجربة تساؤلا جديدا : لماذا زاد النتاج للمجموعتين ؟

واستعرض القائمون بالتجربة جميع الاحتمالات التى يمكن ان تتدخل لمنع احكام التجربة ، فتحقق لديهم أنهم استبعدوها جميعا ماعدا احتمال واحد هو • نوع الاضاءة ، التى كانت مزيجا من الاضاءة الطبيعية والاضاءة الصناعية واعيت للتجربة السابقة تحت اضاءة صناعية ، وانقصت قوة الاضاءة تدريجيا وعلى فترات فى المجموعة التجريبية من ، ١٠ الى ٣ قدم / شمعة وظلت ثابتة فى المجموعة الضابطة • واتضح أنه كلما نقصت كفاءة الاضاءة فى المجموعة التجريبية بعد كل فترة زاد الانتاج بمعدل بطىء ولكن مستمر بدلا من أن ينقص ، كما زاد فى المجموعة الضابطة أيضا • وعندما وصلت قوة الاضاءة فى المجموعة التجريبية الى اثنى مستوى ٢ قدم / شمعة بدأ استياء العمال وتعدد شكاواهم من الاضاءة ، وعندئذ فقط بدأ معدل الانتاج فى الهبوط •

ومع ذلك ، كان هناك من الدلائل الكافية ما يدل على قدرة العمال
فى المحافظة على المستويات العالية للنتاج التى حققوها رغم الضيق والتعب
الناجمين من العمل تحت اضاءة غير كافية .

والى ان بلغت التجربة هذه المرحلة ، بدأ القائمون بها يتشككون فى صحة
العلاقة التقليدية بين قوة الاضاءة وبين الكفاية الانتاجية - تلك للعلاقة التى
افترضت صراحة وجود صلة ايجابية بين المتغيرين ، وافترضت ضمنا أن
هذه الصلة تنتج عن طريق « استجابة فسيولوجية » معينة من جانب العمال
للتغير فى قوة الاضاءة ، أى عن طريق اجهاد العين والأعصاب الناجم عن
العمل تحت اضاءة غير كافية .

النتائج النهائية لتجربة الاضاءة :

لقد كانت النتيجة اذن سلبية بالنسبة لافتراض وجود علاقة مباشرة بين
قوة الاضاءة وبين الكفاية الانتاجية . وأخذ القائمون بالتجربة الأمور على
ظاهرها واستنتجوا عدم وجود علاقة على الإطلاق بين كثافة الاضاءة وبين
الكفاية الانتاجية . ولكنهم ترددوا فى ذلك لعلمهم بصعوبة اختبار اثر متغير
واحد هو كثافة الاضاءة على ظاهرة معقدة كالكفاية الانتاجية التى تتأثر بعدد
كبير من المتغيرات من بينها ما لم يستطع القائمون بالتجربة التحكم فيه .

وإذا كان رد الفعل الذى حدث فى معنوية العمال لعمل التجربة هو
المؤثر الأساسى فى نتائجها وليس مجرد التغير فى أحوال العمل المادية ، فقد
جاء التساؤل : لماذا لا تعتبر « معنوية العمال » من بين المتغيرات التى تؤثر
على مستوى الكفاية الانتاجية ؟ بل لماذا لا تعتبرها المتغير الأساسى ؟

لقد اكتشف القائمون بالتجربة متغيرا جديدا هو معنوية العمال ، متغيرا
لم يروه من قبل لأنهم شغلوا عنه برصد التغير فى كثافة الاضاءة والتغير فى
الانتاج ، وبالنظر الى أحوال العمل لا الى العامل نفسه .

ب - تجرية جدول العمل :

نظرا لفشل تجربة الاضاءة ، فقد أصبحت هناك رغبة ملحة لمعرفة واكتشاف ذلك الشيء الذى يؤثر فى ظروف العمل . ولذا استدعى التون ماير مع مجموعة من الباحثين لاكتشاف ذلك الشيء المجهول وكانت هذه المجموعة تتكون من :

ومن ثم صمم هؤلاء الباحثون تجربة أخرى فاختاروا فئتين لهذه التجربة، وسالوهما ان تختارا اربعة فتيات أخريات وبذلك تكونت جماعة صغيرة من ست فتيات .

ومن المعروف أن النظرية الكلاسيكية افترضت أن الاجهاد يؤثر فى الكفاية الانتاجية للعامل تأثيرا سلبيا كلما زاد وقت العمل وقلت فترات الراحة .

فاستفاد القائمون بالتجربة من هذه الافتراضات الكلاسيكية . وعلى هذا بدأوا فى تصميم تجربة محكمة بقصد اختبار اثر التغيرات المخفضة للاجهاد التى تسببها على جدول العمل ، لأنه فى هذه الفترة التى أجريت فيها التجربة كانت فكرة الاجهاد فى الميدان الصناعى فى العامل الأساسى فى تحديد الكفاية الانتاجية .

تصميم التجربة :

كان من أهم العوامل التى اتت الى فشل تجربة الاضاءة هو كبر عدد العمال الذين شملتهم التجربة . وكان هذا سببا فى عجز القائمين بالتجربة على التحكم فى سلوك المجموعة الكبيرة من العمال . ولذا صمموا على عزل عدد محدود من العمال فى غرفة اختيار منعزلة عن المصنع يشترط أن تتوافر فيها نفس ظروف العمل المادية السائدة فى المصنع .

وروى فى التجربة ألا يترتب على عزل العمال احداث شعور معين يغير

من سلوكهم الطبيعي في العمل ، وقد تحقق القائمون بالتجربة من توفر هذا الشرط تماما • كما طلبوا الى العمال ان يعملوا بسرعتهم العادية لان الغرض من التجربة ليس زيادة الانتاج وان يترقب عليها تغيير بالنسبة لوضعهم في المصنع •

واختير عدد من العمال من بين مجموعة تؤدي عملا واحدا ، ودعى ان يكونوا على درجة كافية من الخبرة لاستبعاد اثر التدريب والران في التأثير على النتائج •

وعلى هذا الاساس اختار القائمون بالتجربة فتاتين عاملتين ممن يشتغلن بتركيب قطع جهاز التليفون ، وعهد اليهما باختيار اربع عاملات ليزاملنهما في العمل وهذا امر ظهرت اهميته فيما بعد بشكل واضح •

اجراءات التجربة :

تجلس الفتيات الست الى مائدة مستطيلة في حجرة خاصة ، ويجلس في نفس الحجرة ملاحظ يمثل هيئة البحث ليراقب حركاتهن ويسجل عليهن ملاحظاته • كما يجلس بجانبه موظفون يكتبون على الالة الكاتبة لتسجيل انتاج هذه المجموعة أولا بأول •

وعهد الى الملاحظ بان يكون موجها وصديقا لفتيات الاختبار يمشنهن في امر التجربة ويستمع الى ملاحظاتهن عليها وشكاواهن بخصوصها • والجهاز الذي استخدم في هذه التجربة عبارة عن آلة صغيرة مركبة من ٤٠ قطعة ، اما عمل الفتيات فينحصر في التقاط هذه القطع الصغيرة التي تأتي اليهن في صواني ثم يتم تركيبها بعضها في بعض ولوخط ان الفتيات يعملن في حفة عجيبة فتركب كل فتاة قطع الجهاز في دقيقة ثم تسقط في نجريحيث تقرم بعده آلة تحسب الانتاج بالساعة واليوم والاسبوع •

وتقوم فكرة التجربة على اساس جعل الفتيات يعملن كما لو كن في

حجرات المصنع العادية مع حساب عدد الأجهزة التي يتم تركيبها في زمن معين . وبعد ذلك يحدث المختصون تغييرات في ظروف العمل واحدا بعد الآخر ، ويلاحظون النتائج ، فإذا قل عدد الأجهزة التي يتم تركيبها بعد حدوث تغيير معين كان هذا التغيير سيئا وإذا حدث العكس كان حسنا .

نتائج التجريبية :

وكانت نتائج فترات الاختبار التي امتدت كل منها من أربعة أسابيع الى .

١٢ أسبوعا كما يلي :

الفترة الأولى والثانية : ظروف عادية - أسبوع ٤٨ ساعة بما في ذلك

المسبت ولا تعطى راحات أثناء العمل ، فكان انتاج كل فناة حوالي ٢٤٠ جهاز في الأسبوع .

الفترة الثالثة : اشتملت الفتيات على اساس أجورهن بجملة انتاجين

كمجموعة فزاد الانتاج تبعا لذلك .

الفترة الرابعة : بدأ المهاجئون في تغيير جدول العمل بإدخال فترات راحة

قصيرة في الأوقات التي يتوقفون فيها ظهور أثر الاجهاد طبقا لافتراضات النظرية الكلاسيكية عن الاجهاد . وتوصلوا الى ان التوقيت السليم لفترات

الراحة يقع عند الساعة ١٠ صباحا والساعة ٢ بعد الظهر . ولذا أعطيت الفتيات فترتي راحة كل منها ٥ دقائق أثناء العمل اليومي ، فزاد الانتاج كما كان متوقعا ، وذلك لأن العاملات قد شعرن بالرضى أثر إدخال هذا التعديل .

الفترة الخامسة : أعطيت كل من فترتي الراحة الى ١٠ دقائق فزاد الانتاج

زيادة عظيمة .

الفترة السادسة : جرب اعطاء ٦ فترات راحة مدة كل منها ٥ دقائق .

واستمر معدل الانتاج في التحسن ، وإن كانت العاملات لم يستسفن كثيرا هذا

النظام الجديد لفترات الراحة على أساس أن الفترات قصيرة وتعديدا يقلع سير العمل .

الفترة السابعة : عدل النظام السابق وادخلت فترتان طويلتان للراحة احداها ١٠ دقائق بعد الضمى والاخرى ١٥ دقيقة بعد الظهر . واصبحت نتائج احوال فترات الراحة كلها تشير الى اثر تناقص الاجهاد على تزايد معدل الانتاج طبقا لافتراضات النظرية الكلاسيكية .

الفترة الثامنة : مماثلة للفترة السابقة ، الا ان الخبراء بدأوا يختبرون اثر التمييز في طول يوم العمل . فظلت فترات الراحة على ما هي عليه في الفترة السابقة ، كما تقرر انقاص ساعات النمل اليومية بمقدار نصف ساعة عند موعد الانصراف بناء على تفضيل العاملات - وبذلك نقصت ساعات العمل الاسبوعية في هذه الفترة ١٠٪ عنها في الثلاث فترات التمهيدية ، ومع ذلك لم يهبط الانتاج الكلى وزاد معدل الانتاج في الساعة .

الفترة التاسعة : انقصت ساعات العمل اليومية بمقدار ساعة كاملة ، واختارت العاملات أن تكون بتأخير ابتداء العمل بدلا من الانصراف المبكر وبذلك بلغ النقص في ساعات العمل الاسبوعية ١٥٪ ، وكانت النتيجة أن معدل الانتاج في الساعة استمر في الزيادة ، الا أن الانتاج الكلى أخذ في الهبوط .

الفترة العاشرة : أعيد جدول العمل في الفترة العاشرة الى وضعه السابق في الفترة السابعة أي أعيدت ساعات العمل اليومية الى وضعها السابق مع الاحتفاظ بفترة الراحة ، وعلى الرغم من اطالة يوم العمل ساعة أخرى ، الا أن الانتاج زاد زيادة مذهمة .

الفترة الحادية عشرة : انقصت أيام العمل الاسبوعية الى خمسة أيام واستمرت فترات الراحة على ما هي عليه ، وبذلك بلغ النقص في ساعات

المعدل الأسبوعية حوالي ١٢٪ وترتب على ذلك تزايد طفيف في معدل الانتاج في الساعة .

الفترة الثانية عشرة : سلبت الفتيات كل الميزات التي اكتسبناها في الفترات السابقة التي استغرقت أكثر من ستة شهور . وأعيدت حالتهم الى ما كانت عليه في الفترة الثالثة ، فلا راحة اثناء العمل ، ولا نقص في ساعات العمل فقد عادت الى حالتها الأولى ٤٨ ساعة في الأسبوع بما في ذلك يوم السبت .

وقد ظهرت بوادر شعور الاستياء بين العاملين ، فلجأ الى الإبطاء المتعمد لمقتنن الادارة بمزايا فترات الراحة ، كما نظمن العمل بينهن بحيث يتاح لكل منهن فترة من الراحة غير الرسمية . وانعكست هذه العوامل على معدل الانتاج في تلك الفترة التي امتدت ١٢ اسبوعا فمال الى الهبوط ، لذا عمد الخبراء الى اعادة جدول العمل الى وضعه في الفترة السابعة . واستمر ذلك لمدة سبعة شهور فكانت بذلك اطول فترات التجربة .

ولقد رحبت العاملات كثيرا بهذا التعديل وظهرت علامات الشعور بالرضا واضحة وانعكست على ميل معدل الانتاج الى التزايد السريع في تلك الفترة .

ولقد بدا واضحا للقائمين بالتجربة أن كل تعديل يدخل على جدول العمل يرتبط بزيادة في معدل الانتاج ، عندما اخذ منحني الانتاج يظهر ميلا تصاعديا . ولذا توقعوا عندما أعادوا جدول العمل الى وضعه الأصلي أن يهبط معدل الانتاج وأن يأخذ منحني الانتاج انحناءة نزولية ولكن شيئا من هذا لم يحدث . كيف نفسر هذه النتائج التي لا تتفق مع منطق النظرية الكلاسيكية ، فيما يتعلق باثر الاجهاد والملل ؟ او بمعنى آخر كيف يتفق استمرار معدل الانتاج في التزايد بعد اعادة جدول العمل الى وضعه مع منطق النظرية الكلاسيكية ؟

مناقشة نتائج التجربة :

من الواضح انه لا يمكن ان نغزو التزايد المطرد في معدل الانتاج الى تناقص اثر الاجهاد والمسام بعد ادخال فترات الراحة وتقصير يوم العمل ، والا كنا حصلنا على مبوط في معدل الانتاج بعد اعادة جدول العمل الى وضعه الاصلى .

فالواقع ان انتاج كل فتاة قد وصل الى حد لم يصل اليه من قبل وهو ٣٠٠٠ جهاز في الاسبوع ، فما هي العوامل التي ادت الى ذلك ؟

الحقيقة ان هذه العوامل لم تكن متعلقة بظروف الانتاج ولكنها كانت عوامل متعلقة بالطبيعة البشرية . فالفحص الطبى المنتظم لم يكشف عن اى اعراض للتعب ، وتلقى الغياب عن العمل بنسبة ٨٠٪ وقد لوحظ ايضا ان كل فتاة اتبعت اسلوبا خاصا بها في تجميع الاجزاء وانها كانت احيانا تغير من هذا الاسلوب لتتقادم المسير على نمط واحد وان الفتاة الذكية هي التي كانت تلجأ الى عدد اكبر من التغيرات .

ويرى « ستيفارت تشيز » في كتابه « الدراسة المثلى لنوع الانسان » ان فى ذلك نظيرا لاختصاصى دراسة الزمن والحركة Time and Motion Study وللمهندسين الذين يحاولون تقنين خطوات الانتاج بحيث يختفى كل ابتكار فردى (١) وقد كانت المقتيات على جانب كبير من الحرية فى طريقة العمل (اى طريقة تركيب الأجهزة) ، وفى الحركة اثناء العمل فى الحجرة ، وكان يشعرون بانهم لا رئيس مباشر لهم يقيدهم فى حركاتهم وسكناتهم وطريقة تأدية عملهم . وبذلك كان مصدر النظام ذاتيا اى نابعا من داخل الجماعة . وكانت المقتيات ينظم سلوكهم ، ولكن يعملون كفرقة متعاونة تساعد لحدادها الأخرى .

(١) محمود ابراهيم القسوى ، الدراسة المثلى لنوع الانسان . مترجم عن الانجليزية
نؤلفه ستيفارت تشيز ١٩٥٢ من ١٧٩ وما بعدها .

وقد أصبح للفتيات اتجاه أو موقف Attitude اتخذنه لأنفسهن • يدور حول مشاعرهن بالنسبة لعمالهن والجماعة التي يكونها • فلقد اشعرهن اختيار الباحثين لهن بأهميتهن للمصنع • فبدلاً من أن يشعرن بأنهن كقطع منفصلة في آلة كبيرة أصبحن يشعرن بأنهن جماعة مؤتلفة تعاون الشركة وتحاول معها حل إحدى مشكلاتها • وترتب على ذلك الشعور بالطمأنينة والاستقرار القائم على أساس حاجة للشركة اليهن وأصبح المصنع مكاناً يشعرن بالانتماء إليه وبأن العمل الذي يؤديه ذو هدف واضح لهن ، ولذلك زاد انتاجهن زيادة كبيرة بنض النظر عن ظروف العمل •

وهنا وضع أن المشاعر لم تكن فقط أكثر أهمية من عدد ساعات العمل . بل كانت أهم من الأجور نفسها • ولكن ليس معنى هذا أن الباحثين قد وجدوا أن ساعات العمل والأجور وفترات الراحة والإضاءة ليست بذات قيمة ولكنهم استنتجوا من التجربة أنه ما دامت ظروف العمل مناسبة ، فإن المشاعر تصبح أعظم أهمية من ساعات العمل والأجور التي يحصل عليها الأفراد ، ولقد أثبتت البحوث فضلاً عن ذلك أن العامل لا يهتم أجره مهما كان عالياً بقدر ما يهتم • ألا يكون أجره أقل من أجر نظرائه ، أو من يعتقد أنهم أقل منه (١) •

حدث إذن أن متغيراً جديداً هو مشاعر ومعنوية العمال ، اكتشف عن غير قصد من تجربة أحكمت فيها السيطرة على المتغيرات المادية التي يمكن أن تؤثر في الكفاية الانتاجية • ولقد تبين للمقائمين بالتجربة أن الأهمية النسبية لهذا المتغير الجديد تفوق الأهمية النسبية للمتغيرات الأخرى التي أخضعها للتجربة • ولو كان موضوع التجربة شيئاً آخر غير الإنسان لما تدخل التغير ، ولكن الإدارة الصناعية كانت في حاجة إلى هذه التجارب الطويلة « لتكتشف هذا الإنسان » وتكتشف بالتالي علاقة بسيطة تبدو بديهية ويمكن استنتاجها

(١) لويس كامل مليكه • سيكولوجية الجماعات والقيادة • القاهرة ١٩٥٩ •

من واقع الخبرة اليومية . وهي أن كفاية العامل الإنتاجية تتوقف الى حد كبير على معنويته أى على شعوره نحو عمله ونحو أحوال العمل ونحو المجموعة التي يعمل فيها ونحو رؤسائه ، وأن هذه المشاعر تصدر عن نفس العامل ذاته وعن تفسيره لما يدور حوله . ولما بدأ القائمون بالتجربة يتعاملون عن العوامل التي تؤثر في الحالة المعنوية بدأ أنهم يدخلون ميداننا لم يمهده بعد أن حرّموا من أدوات التحليل التي تمردوا عليها .

وكان لهذه النتائج الأثر الذي غير للسؤال للجوهري ، فقد كان السؤال الذي يهتم به أصحاب العمل يبحث عما يجعل العامل أكثر لتساجا ، وأصبح السؤال في المرحلة الجديدة يبحث عما يجعل العامل أكثر استعدادا .

وهذا ما دفع « ميلار وفورم » الى القول بأن علم الاجتماع الصناعي قد بدأ نتيجة لأبحاث التون مايو وزملائه في مصانع شركة هوثرن .

ويلخص ميلار وفورم نتائج أبحاث التون مايو فيما يلي :

١ - أن العمل نشاط جمعي group activity .

٢ - تتركز حياة العامل الاجتماعية حول نشاط العمل وتشكل وفقا له .

٣ - الحاجة الى التقدير recognition والأمن Security والشعور بالانتماء Sense of Belonging أكثر أهمية في رفع روح العمال المعنوية وزيادة انتاجهم من الظروف الفيزيائية التي يعملون فيها .

٤ - لا تكون الشكوى بالضرورة تقريرا موضوعيا للحقائق فهي في الغالب غرض يفصح عن اضطراب في مكانة الفرد .

٥ - العامل شخص يتحكم في اتجاهاته وسلوكه المطالب الاجتماعية التي تأتي من داخل الشركة التي يعمل بها ومن خارجها .

٦ - تمارس الجماعات للتلقائية أو زمر العمال داخل العمل ضابطا اجتماعيا
قويا على عادات العمل واتجاهات العامل الفرد .

٧ - لا يحدث تماسك الجماعة عرضا ، بل لابد أن توضع له الخطط وإذا
ما تحقق تماسك الجماعة فإن علاقات العمل قد تصل الى درجة من القوة
تقاوم الآثار الهادمة التي تأتي من العوامل العرضية .

من هذه النتائج نستطيع أن نستخلص أن جماعة العمل تلعب دورا هاما
في عملية الانتاج ، بصرف النظر عن الظروف الفيزيائية للعمل أو غيرها .
ويمكننا أن نقول أن المصنع يؤدي وظيفتين هامتين :

الأولى : اقتصادية تنحصر في انتاج السلع .

والثانية : اجتماعية تنحصر في اشاعة الارتياح بين من يعملون تحت
سقفه .

وقد اتجهت الأبحاث خلال أزمدة طويلة الى دراسة الوظيفة الانتساجية
للمصنع ولكن وظيفته الاجتماعية لم تدرس بعناية مماثلة الا منذ وقت قريب .
وكان بدء هذه العناية نتيجة للأبحاث التي أجريت في مصانع هوثرن - كما
ذكرنا - في شيكاغو في منتصف فترة ما بين الحربين .

الدراسات الحديثة في علم الاجتماع الصناعي :

بعد أن وقفنا على نتائج التجارب التي أجريت في مصانع شركة هوثرن
- نجد أن ظهور علم الاجتماع الصناعي كميدان للاستقصاء العلمي ، بدأ منذ
ربع قرن تقريبا . وقد بدأ كما رأينا نتيجة لأبحاث الترن مايو وزملائه ، تلك
الأبحاث التي لخصها الأستاذان ميللز وفورم في كتابهما « علم الاجتماع
الصناعي » .

وقد تناول الباحثون هذا الموضوع بعد ذلك بالدراسة والبحث ، واهتموا

على الخصوص بدراسة العلاقات الانسانية فى الميدان الصناعى - واكتشفوا ان المصنع هو فى الواقع « مجتمع فى ذاته » وذلك لأن الأفراد لا يهتمون فقط بالمال أو يبتغون بالمظروف الفيزيقي كما نابت بذلك النظرية الكلاسيكية للكفاية الانتاجية ، بل انهم يهتمون ويبتغون بالعلاقات التى تنمو بينهم .

وحتى ذلك الوقت لم يهتم علماء الاجتماع وعلماء الاثروبولوجيا الاجتماعية بدراسة الظواهر التى تنشأ فى داخل المصنع : وكان اعطاء علماء النفس الصناعى ينصب على اجراء التجارب المتعلقة بالكفاءة ، ومشكلات الاختيار ، وتحليل قدرات الفرد والتوجيه المهني ، وما الى ذلك من الدراسات .

واثناء اجراء تجارب لوسترن الكثرين ، كان التفكير المألوف عن طبيعة السلوك البشرى فى الصناعة محددا وفقا لبعض الافكار التى نادى بها بعض الاقتصاديين والمهندسين الصناعيين . وكانت الفكرة العامة ، التى اشرنا اليها اثناء حديثنا عن النظرية الكلاسيكية للكفاية الانتاجية للعامل تشير الى ان الفرد وخاصة فى الميدان الصناعى تسيطر على سلوكه بعض الدوافع الاقتصادية - فكانوا يقولون بان الفرد يستجيب بالنسبة للمكافآت المالية التى تقدم اليه او بالنسبة للتهديدات المتعلقة باسترجاع مثل هذه المكافآت .

ولكن لو امنا بهذا القول ، لنتناقى ذلك مع مفهوم الجماعة كوحدة لها مميزاتها ومقوماتها - فالأفراد يعيشون فى مجتمع له خصائصه ومقوماته . وهم اثناء وجودهم فى المصنع يعيشون ويسلكون نفس السلوك الذى يسلكونه فى مجتمعاتهم او مجتمعاتهم الكبير . وعلى ذلك اذا كنا نريد ان نلق على طبيعة العلاقات التى تربط بين العمال الذين يعملون معا فى مثل هذا المجتمع الصناعى ، فيجب ان ننظر الى المصنع « كتنظيم اجتماعى » .

وفى الواقع ، لقد ساعدت هذه النتيجة على فتح المجال لميدان دراساتنا لعلم الاجتماع الصناعى .

وتاريخ الدراسات الصناعية يشير الى انه بالرغم من أن أبحاث الشركة الكهربائية الغربية قد بدأت في فترة مبكرة ، أى في حوالى عام ١٩٢٧ - إلا أن ميدان الدراسات الخاصة بالادارة والعمل لم يظهر حتى عام ١٩٣٩ . ولكن قبل هذا الوقت ظهرت بعض الدراسات التي ساعدت على تشكيل مجال الدراسة التي أصبحت فيما بعد ميدانا لعلم الاجتماع الصناعي أو العلاقات الانسانية في الصناعة .

وكانت دراسات عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعية « اللويد وارنر W. Lloyd Warner من أهم الأبحاث في هذا الميدان » فلقد قام بدراسة اجتماعية عن مدينة صناعية صغيرة ، وأطلق عليها اسم « دراسة اليانكي سيتي Yankee City وقد عمل مستشارا للشركة الكهربائية الغربية ، وإلى يرجع الفضل في تحويل انتباه هيئة البحث في هذه الشركة إلى أثر التنظيم الاجتماعى « لجماعة توصيل الأسلاك ولحامها » ، وهى تجربة أجرتها الشركة بعد الانتهاء من تجربة جدول العمل .

وفى أثناء ذلك ، اتجه اهتمام علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية نحو الصناعة . فأوضح كل من « اليوت تشابل Chapple » ، وكونراد أرنسبرج Conrad Arensberg ، في كتابهما « قياس العلاقات الانسانية » عام ١٩٤٠ نظريتهما عن « التفاعل في التنظيم الاجتماعى » وعمل « تشابل » على تحسين نموذجة البدائى الذي سماه « الرسام التوقيتى للتفاعل Interaction Chronographe » وهى آلة سمعت لقياس العلاقات بين الأفراد .

ولقد تعاون كل من أرنسبرج وعالم النفس الاجتماعى دوجلاس ماك جريجور Mac Gregor فى اجراء دراسة عن الحالة المعنوية للعامل وتأثيرها بالتنظيم الاجتماعى فى شركة كهربائية ، وهى الدراسة التى أطلق عليها

اسم Determination of Morale in an Industrial Company (١)

وتيسع تلك دراسة ارنسبرج عن الصناعة والمجتمع Industry and Society (٢) ولقد بذل كثير من العلماء جهودا جبارة لكي يجعلوا الأنثروبولوجيا علما تطبيقيا يهتم بالتطبيقات العملية لمناهجه ونظرياته المتعلقة بمشكلات المجتمع الصناعي الحديث . وظهر في هذا المجال ثلاثة من كبار العلماء وهم : شابل ، وارنسبرج ، ورتشرسون الذين اهتموا بالدراسات الصناعية . ويرى شابل في بحثه بعنوان « الأنثروبولوجيا التطبيقية في الصناعة Applied Anthropology in Industry » ، ان موضوع الأنثروبولوجيا التطبيقية في الصناعة غير محدد الى حد ما . وهو يرى انه بالرغم من الجهود والأبحاث المتعددة في هذا الميدان ، الا ان هذه الأبحاث لا يمكن اعتبارها تطبيقية في معناها الحقيقي ، اذ انها ترتبط اول ما ترتبط بفهم عمليات التغيير في نمط جزئي محدد من أنماط النظام الاجتماعي .

ويستهدف شابل من هذا البحث اعتبار الأنثروبولوجيا التطبيقية فرعا من الأنثروبولوجيا يدرس ويصف التغيرات الخاصة « بالعلاقات الانسانية » وربما كان من المؤكد ان ذلك التعريف يتضمن بالضرورة اختيارا لتلك العوامل التي تحكم في امكانية تغيرات التنظيم الانساني .

وتتطلب الأنثروبولوجيا التطبيقية - كما صورها شابل - مقبلة تفسيرية للزمن باعتباره بعدا رئيسيا للعلاقات الشخصية المتبادلة . وهي دراسة منهجية عبر التاريخ diachronic اكثر منها دراسة متزامنة Synchronic ، ويمكن ان نسميها ان دراسة تاريخية . ولكن يجب ان نتذكر جيدا انها تختلف عما

(١) وهذه الدراسة منشورة في مجلة الأنثروبولوجيا التطبيقية مجلد (١) عام ١٩١٢ من .

١٧ - ٢٤ .

(٢) وهي منشورة في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع مجلد ٤٨ عام ١٩٤٢ من ، ١ - ١٢ .

نسميه بالمدارس التاريخية فى الأنثروبولوجيا ، اذ انها لا تهتم بالتاريخ
الا باعتباره سجلا لتتبع الأحداث وتسلسلها ودوران للزمن مع احتكاك الناس
والأفراد (١) .

وقد قامت لجنة « الصناعة الفسيولوجية » فى جامعة هارفارد بترخيص
من مؤسسة روكفلر بدراسة « التعب » بين عمال الصناعة . وكان التون
مايو - كما سبق أن بينا - أحد الأعضاء البارزين فيها اذ كان اختصاصيا
سيكولوجيا . واهتم فى بادئ الأمر بتأثير المجتمع الصناعى الحديث فى
أحداث الاضطرابات النفسية ، واقتنع بأن معظم ما صنف تحت اسم « التعب
أو الشعور بالتعب » بين العمال فى الصناعة الحديثة ليس فسيولوجيا فى
أصله ، ولكنه كان نتيجة لما سماه « التون مايو » « السرحان أو الذهول » ،
ثم غير التون مايو اتجاه أبحاثه بين عامى ١٩٢٤ ، ١٩٤٥ على نحو ما ذكرنا
من قبل .

كذلك هناك مساهمة أخرى هامة فى تطور هذا الميدان ، وهى مساهمة
عالم النفس الاجتماعى « كيرت ليفن » الذى هاجر من ألمانيا أثناء الحكم
النازى . وبالرغم من أن نظرية ليفن لعبت دورا هاما فى ميدان ديناميات
الجماعة ، الا أنه من الواضح أن جرائب معينة من منهجه قد طبقت فى دراسة
المشكلات الاجتماعية . ولقد ساعدت نظرية ليفن على قيام بعض التجارب
عن « الأجواء الاجتماعية » فى الجماعات وتأثيرها على عدد من التغيرات
الهامة مثل الانتاج والروح المعنوية .

ومن البحوث التجريبية التى نذكرها أيضا فى هذا المجال ، تلك التى
قامت بها شركة « هاروود الصناعية Harwood Manuf. Company » وشراف

Kroeber, Anthropology today.

على أجزائها ، الكس بافيلاس Alex. Pavlas ثم اخص نتائجها في مقاله

بعض مشكلات التغيير التنظيمي

Some Problems of organizational Change

وهكذا نما هذا العلم الجديد ، الذي بدأ بيموث للوسطن الكريك في
حوالي عام ١٩٢٧ ، ولم يصبح ميدانا للاستقرار العلمي الا بعد عام
١٩٤٠ .

في عام ١٩٤٢ كون كل من جارنر Gardiner ، وروبرت هافيجرست
Havighurst ، ووارنر جمعية العلاقات الانسانية في الصناعة وذلك في
جامعة شيكاغو . واتسعت الجمعية بعد ذلك والتحق بها كل من اليمون دافيز
Alison Davis ، واقرت هوجس Eeverette Hughes و فـ . هـ هاريسون
Harrison وجورج براون وكذلك وايم فـ . وايت W.F. Whyte

وفي عام ١٩٤٦ انشا عالم النفس الاجتماعي رئيسيس ليكرت Bersis
Likert معهد البحث الاجتماعي في جامعة متشجان . وبالرغم من ان هذا
المعهد قد قام باجراء كثير من البحوث في ميادين مختلفة غير الميادين الصناعية
الا انه قد خصص بعض البحوث لدراسة المشكلات الصناعية والعمالية . ولقد
بنا المعهد عمله باجراء بعض البحوث المنظمة باستخدام « المسح الاجتماعي
Social Survey » والاستفتاء ، كما استخدمت التجارب في بعض الأحيان .

وقد ادى نمو هذه الدراسات الى تعديلات تنظيمية وتغيرات منهجية في
برامج الجامعات ، بحيث أصبح هناك مجال لظهور علم الاجتماع الصناعي
ودراسة العلاقات الصناعية . ففي عام ١٩٤٥ انشئ في كورنل مدرسة
نيويورك للعلاقات الصناعية والعمالية ، وتبع ذلك انشاء مناهج دراسية

جديدة للعلاقات الصناعية فى جامعات « الينوى » و«كاليفورنيا » ومنذ حوالى
عشرين عاما لم يكن هناك فى المناهج الدراسية للجامعات اشارة الى علم
الاجتماع الصناعى . أما اليوم فقد أصبح هناك قسم على الأقل فى كل جامعة
لتدريس هذا العلم .

ولا شك ان هذا العلم الجديد ، قد فتح مجالا خصبا لم يطرقه أحد من
قبل ولكن لم تزل الجهود التى تبذل لخدمة هذا الميدان الجديد ضئيلة بالقياس
الى الميادين الأخرى . غير أن مرحلة النمو المنتظم فى هذا العلم قد بدأت منذ
فترة قصيرة . وأصبح من الواجب على عالم الاجتماع أن يبين أن التنظيم
الاجتماعى لا يوجد فى فراغ ، وإنما هو جزء من البنيان الاجتماعى للمجتمع
الكبير . وأصبحت النظرة العلمية تتطلب منه أن ينظر الى الصناعة على اعتبار
انها تنظيم اجتماعى له خصائصه ومقوماته شأنه فى ذلك شأن أى تنظيم
اجتماعى آخر .

أهم المراجع

أولاً - المراجع العربية :

- ١ - د. أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي ، الجزء الثاني (الاتساق) ، دار الكتاب العربي ١٩٦٧ .
- ٢ - السيد أبي النصر الحسيني ، للثنية في الإسلام . القاهرة ١٩٥٢ .
- ٣ - د. السيد محمد بدوي ، مبادئ علم الاجتماع . دار المعارف . الطبعة الثالثة ١٩٧٢ .
- ٤ - أندريه جوسان ، طبقات المجتمع (ترجمة السيد محمد بدوي) . دار سعد مصر . ١٩٥٦ .
- ٥ - توماس مالتوس وآخرون ، مشكلة السكان (ترجمة محمد خزيك) سلسلة من المشرق والغرب . الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة .
- ٦ - د. حسن الساعاتي ، علم الاجتماع الصناعي . دار النهضة العربية . بيروت ١٩٧١ .
- ٧ - سيد قطب ، العدالة الاجتماعية في الإسلام . دار الكتاب العربي . القاهرة ١٩٥٢ .
- ٨ - شارل بنطيم ، التخطيط والتنمية (ترجمة د. إسماعيل صبري عبد الله) دار المعارف ١٩٦٦ .
- ٩ - د. غريب محمد سيد أحمد ، الطبقات الاجتماعية . دار الكتب الجامعية . الاسكندرية ١٩٧٢ .
- ١٠ - د. فاروق المادلي ، الاجتماع الصناعي . مطبعة القاهرة الحديثة . ١٩٧٠ .
- ١١ - د. فؤاد زكريا ، الإنسان والحضارة في العصر الصناعي . مركز كتب الشرق الأوسط . القاهرة ١٩٥٧ .
- ١٢ - د. محمد عبد الله أبو علي ، الصناعة والمجتمع . دار المعارف . القاهرة ١٩٧١ .
- ١٣ - د. محمد عبد الله دراز ، دراسات إسلامية . دار القلم . الكويت ١٩٧٢ .
- ١٤ - د. محمد علي محمد ، مجتمع المصنع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . الاسكندرية ١٩٧٢ .

ثانيا - المراجع الأجنبية :

1. Bartoli (H.), Science économique et Travail, Paris 1957.
2. Bergson, (H.), L'évolution Créatrice, P.U.F; Paris 1948: .
3. Bettelhem (C.), Economie Politique et Sociologie économique, Annales E.S.C. 1948.
4. Bouglé, Cours de Sociologie Economique, Paris 1937.
5. Brown, (J.A.), Social Psychology in Industry.
6. Challay (F.), Histoire de la Propriété, Collec. «Que sais-je ?» Paris 1947.
7. Cuisenier (J.), Fondements de la Sociologie Economique, Paris 1967.
8. Duret, Le Marxisme et les Crises, Callimard 1933.
9. Durkheim (E.), De la Division du Travail Social, Paris 1893.
10. Firth (R.), Social Change in Tikopia, 1959.
11. Friedman, Le Travail en miettes, Paris 1956.
12. Friedman, The scope and methods of Positive Economics Chicago 1953.
13. Friedman and Naville, Traité de Sociologie de Travail, colin, 1964.
14. Gide (Ch.), Principes d'économie politique, Paris 1930.
15. Goodfellow (M.), Principles of Economic Sociology 1939.
16. Gurvitch (G.), Industrialisation et Technocratie, Paris 1949

17. Halwachs (M.), *Morphologie Sociale*, Colin, Paris 1970.
18. Hobson, *Imperialism. A Study*, London 1902.
19. Lange (O.), *The Scope and methods of Economics*, 1945.
20. Lévy-Bruhl (L.), *Les fonctions mentales des Sociétés Archaiques* Paris 1920.
21. Maunier (R.), *L'économie Politique et la Sociologie*, 1910.
22. Marchal, *Systèmes et Structures économiques*, P.U.F. Paris 1968.
23. Malinowski, *Argonauts of Western Pacific* 1950.
24. Mauss (M.), *Essai sur le Don*, *Année Soci.* vol. 1, 1923-24.
25. Nicolai (A.), *Evolution et Problèmes actuelles de la Sociologie économique*. Paris 1954.
26. Redfield, *Regional Aspects of Culture* 1930.
27. Robinson, *Economic consequences of the size of Nations*, London 1960.
28. Roethlisberger and Dickson *Margement and the Worker*, Harvard 1939.
29. Sauvy (A.), *Richesse et Population*, Payot, Paris 1943.
30. Sauvy (A.), *Théorie générale de la Population*. P.U.F; 1952;
31. Sauvy (A.), *De Malthus à Mao-Tsé-Toung*, Denoel, Paris 1959.
32. Schumpeter, *Capitalisme, Socialisme, et Démocratie (Traduc. fr.)*, Payot, Paris 1950.

33. Schumpeter, *Sociologie de l'Impérialisme*, 1919.
 34. Simon (H.A.) *Administrative Behaviour*, N.Y. 1948;
 35. Solow (R.M.), *The chmical Progress*, in *Amer. econ. Rev.* 1962.
 36. Taboulet (H.), *La Stratégie de l'Entreprise*, 1967.
 37. Thurnwald, *l'économie, Primitive* (Traduc. fr.) 1937.
 38. Villey (D.), *Leçons de Démographie*, Paris 1960.
 39. Winslow (M.), *The Pattern of Impérialisme*, Colombia Univ. Press 1950.
 40. Wolff (J.), *Sociologie Economique*, édition Cujas, Paris 1973.
-

موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
تقديم الكتاب	٤
الباب الأول	
المنهج الاجتماعي ودراسة الظواهر الاقتصادية	٩
الفصل الأول	٣
أثر المنهج الاجتماعي في دراسة الظواهر الاقتصادية	١١
الفصل الثاني	
المدارس الاقتصادية والدراسات الرائدة في تطبيق المنهج الاجتماعي	٢٤
الباب الثاني	
الانتاج وعوامله المادية والبشرية	٤٥
الفصل الثالث	
تطور أشكال الانتاج	٤٧
الفصل الرابع	
المورفولوجيا الاجتماعية والايكولوجيا الانسانية	٥٩
الفصل الخامس	
العناصر البشرية في الانتاج - دراسة السكان	٧٢
الباب الثالث	
نظام الملكية وعلاقاته بالبناء الاجتماعي	١٢٩
الفصل السادس	
تطور نظام الملكية	١٣١

١٤٤	: الملكية والتبادل عند الشعوب البدائية	الفصل السابع
١٦٤	: الملكية وصلتها بالديانة العائلية في المجتمع اليونانى القديم	الفصل الثامن
١٨٧	: المسيحية وحق الانتفاع	الفصل التاسع
٢٠٠	: الاسلام والعدالة الاجتماعية	الفصل العاشر
٢٢٨	: نظام الاقطاع فى العصور الوسطى	الفصل الحادى عشر
٢٤٤	: بدء حركة الاستعمار وظهور قوة المال	الفصل الثانى عشر

الباب الرابع

٢٥١	النظم الاقتصادية فى العصر الحديث	
٢٥٢	: الفكر الاقتصادى فى عصر الفلسفة	الفصل الثالث عشر
٢٧١	: نشأة المذاهب الاشتراكية - منسوب سان سيمون	الفصل الرابع عشر
٢٩٢	: اشتراكية التعاون عند روبرت اوين وفورييه	الفصل الخامس عشر
٣١٨	: نقد المذاهب الاقتصادية الحرة ودعائم الرأسمالية	الفصل السادس عشر
٣٢٨	: تضخم النظام الرأسمالى خلال القرن التاسع عشر	الفصل السابع عشر
٣٤٢	: الملكية الفردية بين أنصار التحديد والاملاق	الفصل الثامن عشر

الباب الخامس

اجتماعية العمل ٢٥٧

الفصل التاسع عشر : الطبقات الاجتماعية وعناصرها

المتداخلة ٢٥٩

الفصل العشرون : التحليل الاجتماعي لظاهرة العمل . ٢٨٨

الفصل الحادي والعشرون : الأسس الاجتماعية لظاهرة تقسيم

العمل ٤٦٦

الفصل الثاني والعشرون : العوامل الانسانية في الصناعة . . ٤٤٠

المراجع : ٤٧١

